اعداد مكتبة الروضة الحيدرية

المكتبة الرقمية

الرسائل الجامعية



جامعة الكوفة – كلية الآداب

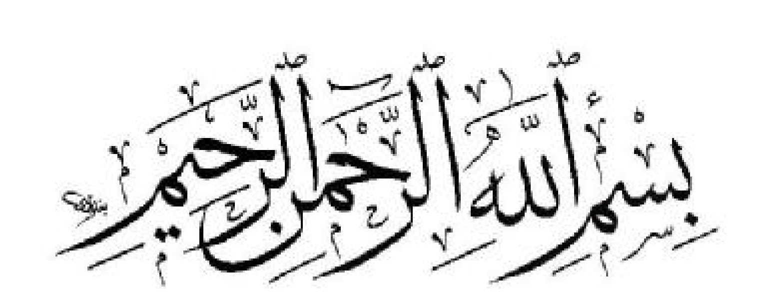
موقف مجلس النواب اللبناني من الحرب الأهلية اللبنانية

١٩٧٥-١٩٩٠

أطروحة دكتوراه قدمها
باسم احمد هاشم الغانمي
الى مجلس كلية الآداب في جامعة الكوفة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في
التاريخ المعاصر

بإشراف
الأُستاذ المساعد
الدكتور علي عظم محمد

١٤٣٥هـ ٢٠١٤م



﴿ وَاعتَصِمُوا بِحَبلِ اللهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذكُرُوا نِعمَتَ اللهِ عَلَيكُم إِذ كُنتُم أَعدَاءً فَأَلَّفَ بَينَ قُلُوبِكُم فَأَصبَحتُم بِنِعمَتِهِ إِخوَاناً وَكُنتُم عَلَى شَفَا حُفرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِنهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ لَكُم آيَاتِهِ لَعَلَّكُم تَهتَدُونَ ﴾



سورة ال عمران الاية (١٠٣)

الإهداء

الى لبنان ... شعباً... وحكومةً ... وعياً لما جَلَبتهُ الحَربُ الأهليةُ مِن دَمارٍ صَمَتتْ أَمامَها الحياةُ وَضاعَتْ فيها بَسمَةُ سويسرا الشرق...أُذكّر وأَهدي...

الى ضَميرِ الإنسانيةِ جمعاء ... الذي ينَبذُ العُنفَ في المجتمعاتِ المَتنوّعةِ اثنياً والمركبةِ طائفياً...

الى أرواحِ ضَحايا الحربِ الأهليةِ اللبنانيةِ مهما إنتموا دينياً وتنوعوا فكرياً .

الى والدي رحمه الله . والدتي . إخوتي . زوجتي . أبنائي . أصدقائي . زملائي ... اهدي ثمرة جهدي هذا . . .

الشكر والتقدير

الحمد لله لمن يسر من الأمور العسيرة ، فأبلج من نور علمه لطالبي العلم نوره ، وأعان كل طالب علم مخلص لشد أزره وانجاز عمله ؛ والشكر للذين ذللوا كل مركب صعب ومهبط وعر وفجوة مظلمة ، فكانوا بعد الله عوناً نتكئ عليهم عندما تثقل القدمان ، ونستظل بهم عندما تشتد حرارة الشمس ، ونأنس بتناغم أصواتهم في الخلوة لنثبت ما أيدونا عليه ، ونعيد النظر فيما ناقشونا فيه مما ارصن الفكرة وقرب المسار لبلوغ ذروة الهدف.

ابدأ شكري وامتناني الكبيرين للأستاذ الدكتور علاء حسين عبد الأمير الرهيمي ، لما قدمه لي من مساعدة غير منقطعة بدأها معي من اختيار عنوان الأطروحة ، ومتابعته تفاصيل اعدادها بالقراءة والتوجيه ، ناهيك عن حثه إياي السفر الى بيروت لجمع المصادر ، فضلاً على المساعدة المعنوية التي تلقيتها من رفقائه في العلم من أكاديميين لبنانيين لم يبخلوا عليَّ بعرض مهمتي وتسهيلها إكراماً وامتناناً لما يكنوه له من احترام وتقدير كبيرين .

وأقدم شكري وثنائي الى أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور علي عظم كردي الذي رسم ملاحظاته على الأطروحة ، بوضوح وقدم ملاحظات سديدة فضلاً عن حثه المتواصل لإكمال الدراسة هذه على أتم وجه ممكن تقديراً لعنوانها وأهميته في التاريخ المعاصر.

وبقلب صادق وروح ملؤها الامتنان أتوجه بالشكر والامتنان لأساتذتي جميعهم في السنة التحضيرية ودون استثناء واخص منهم بالذكر رئاسة قسم التأريخ متمثلة بالاستاذ الدكتور جاسب عبد الحسين الخفاجي ، لما بذلوه من جهود واضحة وما قدموه من معلومات أفادت الباحث مباشرة أو غير مباشرة في إعداد بحثه.

وأزج شكري وتقديري واحترامي الموصول للأخ الكريم خالد علي حسين الغانمي الذي ساندني وبقلب ملؤه التقدير للعلم وباحثيه في تسهيل وتذليل العديد من الصعاب التي واجهتني في مشروع الأطروحة ، خاصة ما تعلق بموضوع السفر الى لبنان ولمرات عدة فكان بحق عنواناً للأخ والقريب والصديق بكل ما تحمل هذه الكلمات من معاني سامية.

وبإعتزاز وعرفان بالجميل كبيرين أُشيد بالتعاون الرائع الذي أبداه كل من الأكاديمي اللبناني الدكتور محمد بسام وزوجته الأخت أميرة بسام ، والأستاذ الدكتور عبد الرؤوف سنو الذين لم يبخلوا في شئ أمكن أن يقدموه لمشروع الدراسة هذه من تسهيلات ولقاءات ومصادر كادت تكون نادرة في تأريخ لبنان.

ويطول الشكر ويحلو في ميدان الشاكرين مسجلاً شكري الكبير واحترامي وتقديري للسيد أمين عام المجلس النيابي اللبناني الأستاذ عدنان ضاهر الذي أسهم ومن المرة الأولى في الإيعاز للقائمين على مكتبة المجلس النيابي بتقديم كل التسهيلات الممكنة للحصول على الوثائق والمصادر المختلفة عن تلك المدة ، وأكمل في ذلك شكري وتقديري للعاملين بالمكتبة ذاتها واخص فيها الأستاذ علي ترمس والأستاذ عبد مرجي والأستاذ سامر والأستاذ محمد عز الدين الذين ابدوا مساعدة منقطعة النظير وبعيدة الحدود في الحصول على المصادر التي أفادت الرسالة.

أصدقائي وزملائي ورفقاء مهنتي الذين لم يبخلوا بمساندتهم المعنوية ، وكلماتهم المدوية في ذهني فخورين بإنجازي هذا ، فلهم مني أروع التقدير والاحترام ، ولا يفوتني أن اشكر أسرتي الحبيبة التي أقف عاجزاً عن سطر كلمات الشكر لها ، والامتنان لجهودهم ومساندتهم ، فلهم مني كل الحب والوفاء إنْ شاء الله .

المختصرات

المختصرات باللغة العربية	
محاضر مجلس النواب اللبناني	م . م . ن . ل
محاضر مجلس الشيوخ اللبناني	م . م . ش . ل
المجلد	مج
الجزء	ج
الطبعة	ط
الصفحة	ص
دون تأريخ	د . ت
دون مكان الطبع ودار النشر	د . م
المختصرات باللغة الانكليزية	
المصدر السابق	**Op.cit.**
المصدر نفسه	**I.bid**
الصفحة	**p.**

ملخص باللغة الانكليزية

تعد الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥–١٩٩٠ احد أهم ألازمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال تأريخه المعاصر ، فقد رسمت بأسبابها وأحداثها ومن ثم نتائجها انعكاسات سلبية على الصعد الحياتية اللبنانية كافة ، حرباً لم تندلع من فراغ بل سبقتها عوامل داخلية وخارجية ممهدةً لاندلاعها ، ومستغلةً حالةِ التناقض الاجتماعي والتنوع الديموغرافي الذي تميز به لبنان ، جاعلة منه سبباً مهماً لفرز أزمة قوامها عدم الثقة والشك والريبة والغبن بين ألوان الطيف الاجتماعي اللبناني.

أموراً نمت وترعرعت في ظل الطائفية التي بُني على أساسها المجتمع اللبناني وتغلغلت في جميع مفاصله ، حتى بدت أكثر تأثيراً في المفصل السياسي الذي ينظم شؤون الدولة بكافة سلطاتها التشريعية والتنفيذية ومؤثرة في مستوى قراراتها على حد سواء ، وأوصلته الى مرحلة الانقلاب على أهم التسويات السياسية المتمثلة بالميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ وما اكتنفها من تقاسم للسلطات بين الطوائف الكبيرة ، لتجعل منها "**تسوية مرحلية**" تحت طائلة أنها جلبت تطمينات سياسية على مستوى المظهر لا على مستولى الجوهر بين الطوائف ، امراً جعل من الصدام الطائفي مشروعاً وارداً في أي مناسبة حساسة من تأريخ لبنان المعاصر ، خاص وان صيحات الغبن وعدم المساواة وفقدان العدالة الاجتماعية اعتلت الأوساط السياسية الإسلامية التي رأت بالمكاسب التي وفرها الميثاق الوطني لا تتناسب وحجمهم الديموغرافي ، مقابل تحذيرات مسيحية حيال المساس في ذلك معتبريها امتيازات تأريخية صالحة لكل مكان وزمان ، امراً أزم كثيراً من العلاقة بين أبناء البلد الواحد ، خاصة وان مجريات التصعيد هذه تزامنت تقريباً مع تطورات سياسية شهدتها الساحة العربية بعد خسارة العرب حربهم أمام إسرائيل عام ١٩٦٧ وما منيت به الجيوش العربية من هزيمة فادحة ، جعلت من المقاومة الفلسطينية مشروعاً فدائياً لمقاومة إسرائيل ومباركاً من الأنظمة العربية نفسها في ضوء توصيات مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٩ ، وما منحه من مكاسب مهمة في اتخاذ لبنان قاعدة للمقاومة ومنطلقاً لها ، امراً انعكس كثيراً على خلخلة التوازن الطائفي والسياسي في لبنان ، بعد أن نظرت الأوساط السياسية الإسلامية فيهم سلاحاً مهما لمساعدتهم رفع الغبن السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، فيما نظرت الأوساط السياسية المسيحية بتخوف لمثل هكذا مشروع يغير معادلة القوة ومفهوم التوازن في توزيع المكاسب على الصعد كافة بين الأطراف السياسية اللبنانية ولصالح جهة على حساب جهة أخرى . فأتجهت البلاد نحو الانفجار في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ليشكل التأريخ هذا بداية الطريق في تفكك الدولة وتقليص سيادتها على أرضها وسلطتها على شعبها ، وتصدع العلاقة الاجتماعية بين بنيه ، واضمحلال دور المؤسسات الدستورية ومنها المجلس النيابي اللبناني.

تألفت الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، تناول الفصل الأول منها لمحات من واقع لبنان قبيل اندلاع الحرب الأهلية للفترة من ١٩٤٣ وحتى عشية اندلاعها عام ١٩٧٥ ، وهي فترة في غاية الأهمية لأنها عكست المخاض العسير الذي اكتنف الوضع في البلاد وعلى الصعد كافة ، وافرز تشنجات سياسية لها بالغ الأثر في وقوع الصدام بين اللبنانيين . وتالف الفصل من أربعة مباحث ، تضمن المبحث الأول الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبنان خلال الفترة أعلاه وبشكل موجز ، واقعاً بان فيه التفاوت بشكل واضح وعلى كافة الصعد والمستويات ، أما المبحث الثاني فقد استعرض قراءة أولية لتأسيسات المجلس النيابي وتركيبته ممهداً ذلك منذ التأسيسات عقب إعلان الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ وبشكل موجز ، بينما تضمن المبحث نفسه تركيبة المجلس الاجتماعية والسياسية خلال سني الحرب الأهلية ، فيما عرض المبحث الثالث القوى السياسية وتأسيس الميليشيات العسكرية ، بينما تناول المبحث الرابع أسباب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية.

وتطرق الفصل الثاني الى المجلس النيابي والآثار الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية للحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ ، ويقع في أربع مباحث أيضاً ، استعرض المبحث الأول تحديد أسباب الحرب الأهلية اللبنانية في ضوء رؤى المجلس النيابي ، بينما بين المبحث الثاني الواقع الاجتماعي في ظل الحرب الأهلية ، وتناول المبحث الثالث تداعيات الأوضاع الاقتصادية ، وخصص المبحث الرابع الى التشريعات العدلية والقضائية والمراسيم الاشتراعية .

وركز الفصل الثالث على المجلس النيابي والواقع الأمني والعسكري في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ ، توزع على أربعة مباحث ، استعرض المبحث الأول الموقف من الميليشيات العسكرية ، أما المبحث الثاني فقد تناول المؤسسة العسكرية اللبنانية وأثرها في الحرب اللبنانية ، وجاء المبحث الثالث متضمناً احتلال الجنوب وتداعياته ، وعالج المبحث الرابع تفاهمات زعامات الكتل النيابية "التفاوض والتفاهم" .

فيما تناول الفصل الرابع والأخير المجلس النيابي وتداعيات الحرب الإقليمية والدولية ١٩٧٥-١٩٩٠ ، عالج المبحث الأول منه الموقف السوري وقوات الردع العربي ، بينما تضمن المبحث الثاني مؤتمري الرياض والقاهرة والوساطة العربية لحل الأزمة ، واختص المبحث الثالث في الاجتياح الإسرائيلي وتطوراته ، وعرج المبحث الرابع الى اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية . إما الخاتمة فقد انصبت على أهم النتائج والاستنتاجات المترتبة على دور المجلس النيابي من الحرب وعلى الصعد كافة .

خلصت الدراسة في بعض نتائجها الى ضعف الموقف النيابي اللبناني في معالجته الازمة في اسبابها واحداثها ، بشكل لا يتناسب ودوره التاريخي والتشريعي الذي يقع على عاتقه في مسيرة البلد هذا ، من جهة اخرى مثل المجلس النيابي مركزا مهما تجمع فيه اعضائه من مختلف

انتماءاتهم المذهبية والطائفي على حد سواء ، فحاولوا نقل التناحر في الشارع اللبناني وما اكتنفه من صراع عسكري الى المجلس النيابي في صراع من نوع ثاني اكثر دراماتيكية .

اختلفت كافة الكتل السياسية في تحديد الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية اللبنانية ، فالمسيحيين عزوا السبب الفلسطيني في مقدمة الأسباب تلك ، في حين ركن المسلمون سبب الحرمان والغبن اساسا لانطلاقهم في المطالبة بأستحقاقاتهم المختلفة ، واقعا فرض نفسه بقوة على المناقشات النيابية التي لم تستطع ايجاد معالجات واضحة ودقيقة لتلك الاسباب مهما اختلفت وتنوعت.

تأثر المجلس النيابي في احيان كثيرة في سياسة الدول الاقليمية والدولية التي وجدت في الحرب الاهلية مجالا رحبا لتنفيذ سياستها من خلال اجندتها الخاصة ، وحاولت الجهات السياسية وبعض الكتل النيابية هي الاخرى الاستفادة من التدخل هذا لتعزيز موقفها السياسية والعسكري ضد بعضهم البعض الاخر . امرا احتدم امامه المناقشات النيابية والتي بدت عقيمة في اكثرها حول مشروعية وماهية تلك التدخلات التي تصدرتها التدخلات السورية في القضية اللبنانية

المقدمة وتحليل المصادر

تعد الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ احدى أهم ألازمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال تأريخه المعاصر ، فقد رسمت بأسبابها وأحداثها ومن ثم نتائجها انعكاسات سلبية على الصعد الحياتية اللبنانية كافة ، حرباً لم تندلع من فراغ بل سبقتها عوامل داخلية وخارجية ممهدةً لاندلاعها مستغلةً حالةِ التناقض الاجتماعي والتنوع الديموغرافي الذي تميز به لبنان جاعلة منه سبباً مهماً لفرز أزمة قوامها عدم الثقة والشك والريبة والغبن بين ألوان الطيف الاجتماعي اللبناني.

أمورٌ نمت وترعرعت في ظل "**الطائفية**" التي بُني على أساسها المجتمع اللبناني ، وتغلغلت في مفاصله كلها ، حتى بدت أكثر تأثيراً في المفاصل السياسية التي تنظم شؤون الدولة من سلطاتها التشريعية والتنفيذية لا بل وحتى القضائية ، مؤثرة في مستوى قراراتها ، متحديةً أهم التسويات السياسية المتمثلة بـ"**الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣**" وما اكتنفه من تقاسم للسلطات بين الطوائف الكبيرة ، "**تسوية مرحلية**" حملت تطمينات سياسية على مستوى المظهر لا على مستوى الجوهر بين الطوائف ، مما جعل من الصدام الطائفي مشروعاً وارداً ، إذا ما تهيأت له الظروف والمناخ المناسبين ، ولا سيما أنَّ صيحات الغبن وعدم المساواة وفقدان العدالة الاجتماعية اعتلت الأوساط السياسية الإسلامية التي نظرت في المكاسب التي وفرها الميثاق الوطني فوجدتها لا تتناسب وحجمها الديموغرافي ، في مقابل تحذيرات مسيحية حيال المساس في ذلك معتبريها امتيازات تأريخية صالحة للبنان في كل زمان ، امراً أزم كثيراً من العلاقة بين أبناء البلد الواحد مجريات التصعيد هذه تزامنت تقريباً مع تطورات سياسية شهدتها الساحة العربية بعد هزيمة عام ١٩٦٧ امام اسرائيل ، هزيمةً جعلت من المقاومة الفلسطينية الية اساسية في مواجهة اسرائيل في ضوء توصيات مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٩ ، فأصبح بذلك لبنان قاعدة اساسية للمقاومة ومنطلقاً لها .

امراً انعكس كثيراً على خلخلة توازن القوى في الساحة اللبنانية ، بعد أن نظرت الأوساط السياسية الإسلامية في المقاومة سلاحاً مهما لمساعدتهم في رفع الغبن السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، فيما نظرت الأوساط السياسية المسيحية بتخوف لمثل هكذا مشروع يغير معادلة القوة ومفهوم التوازن في توزيع المكاسب على الصعد كافة بين الأطراف السياسية اللبنانية ولصالح جهة على حساب جهة أخرى . فأتجهت البلاد الى الانفجار في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ليمثل التأريخ هذا بداية حرب أهلية ضروس مست فصولها السيادة الوطنية ، وتصدعت العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع ، وتراجعت فاعلية المؤسسات الدستورية تراجعاً كبيراً ولا سيما "**المجلس النيابي اللبناني**".

جاء اختيار الباحث لموضوع **موقف المجلس النيابي اللبناني من الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠** للوقوف على طبيعة عمل المؤسسة الدستورية هذه وممارسة دورها التشريعي خلال أدق واعقد مدة زمنية من تأريخ لبنان المعاصر ، وهي في الوقت ذاته مثلت مختبراً سياسياً التقى فيه ممثلي الشعب من نواب وسياسيين وزعماء الكتل السياسية وجهاً لوجه للتداول في تداعيات الأحداث وتطوراتها من حيث الأسباب والنتائج المنعكسة منها على المستوى الداخلي ، وما أفرزته من علاقات سلبية وانقسام في مستوى تعايش بنيه على أسس طائفية وسياسية ومناطقية . فكانت مكاناً مهماً لاجتماع فرقاء الشارع اللبناني المتصارع طيلة سنوات الحرب الأهلية ، وبمباركته انطلقت المشاريع الحكومية والبيانات الوزارية التي تناولت الأزمة بتفاصيلها كافة ، ومنه خلصت جميع محاولات حل الأزمة على اختلاف أشكالها وأساليبها.

ويكمن السبب الثاني في اختيار الموضوع ، لما له من حساسية في سياسية في تأريخ لبنان المعاصر ، فلم يحظ حسب علمي بإهتمام الباحثين الأكاديميين والمؤرخين العراقيين واللبنانيين أنفسهم ، فلم يتسنى للباحث الوقوف عند أي دراسة أكاديمية لبنانية أو عراقية تناولت موقف المؤسسة التشريعية في الحرب الأهلية اللبنانية على وجه الخصوص ، أو حتى دراسة الحرب الأهلية نفسها في جوانبها الأخرى . ضاعف من أهمية الموضوع أن الكثير من الكتب والدراسات التي تناولت الحرب الأهلية اللبنانية لم تتطرق الى الموقف النيابي منها ، وهي في الوقت نفسه لم تحاول اختراق المؤسسة التشريعية للوقوف على التفاصيل المهمة للمناقشات النيابية كونها مصدراً اساسياً معبراً عن مختلف المكونات السياسية والطائفية اللبنانية مهماً يزيد من رصانة المعلومة التأريخية.

تألفت الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحث ، تناول الفصل الأول منها : "**لمحات من واقع لبنان قبيل اندلاع الحرب الأهلية**" للمدة من ١٩٤٣ وحتى عشية اندلاعها عام ١٩٧٥ ، وهي مدة في غاية الأهمية لأنها عكست المخاض العسير الذي اكتنف الوضع في البلاد وعلى الصعد كافة ، وافرز تشنجات سياسية لها بالغ الأثر في وقوع الصدام بين اللبنانيين . وتالف الفصل من أربعة مباحث ، تضمن المبحث الأول الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبنان خلال الفترة أعلاه وبإيجاز ، واقعاً بان فيه التفاوت بوضوح وعلى الصعد والمستويات كافة ، أما المبحث الثاني فقد استعرضت قراءة أولية لتأسيسات المجلس النيابي وتركيبته ممهداً ذلك منذ التأسيسات عقب إعلان الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ وبإيجاز ، في حين تضمن المبحث نفسه تركيبة المجلس الاجتماعية والسياسية خلال سني الحرب الأهلية ، فيما عرضت في المبحث الثالث القوى السياسية وتأسيس الميليشيات العسكرية ، فيما تناول المبحث الرابع أسباب اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية.

وتطرقت في الفصل الثاني : الى "**المجلس النيابي والآثار الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية للحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠**" ، ويقع في أربعة مباحث أيضاً ، استعرضت في المبحث الأول تحديد أسباب الحرب الأهلية اللبنانية في ضوء رؤى المجلس النيابي ، في حين بينت بالمبحث الثاني الواقع الاجتماعي في ظل الحرب الأهلية ، وتناولت في المبحث الثالث تداعيات الأوضاع الاقتصادية ، وخصص المبحث الرابع التشريعات العدلية والقضائية والمراسيم الاشتراعية .

وركزت في الفصل الثالث : "**المجلس النيابي والواقع الأمني والعسكري في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**" ، على موقف المجلس من التطورات والتداعيات الامنية ، ومحاولة اتخاذ التشريعات المناسبة للحد من نتائجها على المجتمع ، وقد توزع الى أربعة مباحث ، استعرضت في المبحث الأول الموقف من الميليشيات العسكرية ، أما المبحث الثاني فقد تناولت المؤسسة العسكرية اللبنانية وأثرها في الحرب اللبنانية ، وجاء المبحث الثالث متضمناً احتلال الجنوب وتداعياته ، وعالج المبحث الرابع تفاهمات زعامات الكتل النيابية "**التفاوض والتفاهم**" .

فيما تناولت في الفصل الرابع والأخير مسعى المجلس لرصد إرهاصات الحرب الأهلية إقليمياً ودولياً ومناقشة تداخلاتها لما يخدم تداعيات الحرب واحتوائها وصولاً لإيقافها وتكون الفصل هذا أيضاً من أربعة مباحث ، عالجت في المبحث الأول منه الموقف السوري وقوات الردع العربي ، في حين تضمن المبحث الثاني مؤتمري الرياض والقاهرة والوساطة العربية لحل الأزمة ، واختص المبحث الثالث في الاجتياح الإسرائيلي وتطوراته ، وعرج المبحث الرابع الى اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية . أما الخاتمة فقد انصبت على أهم النتائج والاستنتاجات المترتبة على موقف المجلس النيابي من الحرب على الصعد كافة .

اعتمدت الدراسة مجموعة متنوعة من المصادر كان لبعضها أهمية كبيرة جداً في إلقاء الضوء على تطورات الأحداث السياسية اللبنانية عامة ، ومواقف مجلس النواب اللبناني بشكل خاص.

أولاً:الوثائق :

كان في مقدمتها "**محاضر مجلس النواب اللبناني**" وللمدة ١٩٧٥-١٩٩٠ بصورة اساسية ، وهي "**وثائق**" ضبط تفصيلي لما جرى في داخل المجلس من مناقشات واقتراحات ، لا بل وحتى مناكفات بين مختلف القوى السياسية اللبنانية ، لذا مثلت الوثائق مصدر أساساً ورئيساً للدراسة ، لأنها تعد حقلاً خصباً للمعلومات والأحداث التي مرت بلبنان طيلة أكثر من عقد ونصف ، تناولت أحداث الحرب الأهلية وتطوراتها من جوانبها المختلفة وعلى الصعد كافة ، على الرغم مما فرضت الأحداث الأمنية من واقع حالَ في عدم إجراء الانتخابات النيابية طيلة مدة الحرب تقريباً ، بدأً من نهاية الدور التشريعي الثالث عشر (١٩٧٢-١٩٧٦) وحتى

الدور التشريعي السابع عشر (١٩٨٩–١٩٩٢) ، واعتماد المجلس النيابي على قوانين التمديد ، امراً أسهم كثيراً بان سجل النواب مواقف واضحة ومستمرة تجاه الأزمة التي عايشوها بكل تفاصيلها في أثناء عملهم النيابي بحكم قوانين التمديد تلك ، وعكسوا رؤى الكتل السياسية المنتمين لها ومطاليب القوى المتصارعة على الساحة اللبنانية وقد احتلت هذه المحاضر مساحة عريضة في فصول الدراسة هذه.

احتوت المحاضر على المداولات التي جرت خلال الجلسات النيابية من مناقشات وحوارات ومداخلات وبيانات تحسست الظروف العامة التي جلبتها الحرب على الواقع اللبناني عامة ، فقد عرضت أسباب الحرب الأهلية والظروف المنبثقة منها والنتائج المترتبة عليها ، من وجهة نظر النواب من مختلف اتجاهاتهم السياسية ومشاربهم الاثنية ؛ فضلاً عن نقاط التلاقي والاختلاف حول سبل الحلول لحلحلة أزمة الحرب الأهلية ، وناقشت البيانات الوزارية والتصديق عليها ، ومناقشة الموازنة العامة وإقرارها ، فضلاً عن استعراض المواقف العربية عامة والإقليمية خاصة والدولية وأبعادها الإستراتيجية على الساحة اللبنانية ، وتناولت هذه الجلسات مناقشة الأنظمة والقوانين التي من شانها الحد من تداعيات الأوضاع على الصعد كافة وإقرارها ، وما يتعلق منها بسياسة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، مناقشات تعطي انطباعاً مهماً انطلق من دور المجلس النيابي التشريعي والرقابي على الدولة ومؤسساتها المختلفة ، على وفق منهج جعل منه الراعي القانوني والتشريعي في التصديق على مشاريع القوانين المرسلة له من الحكومة ، وتكمن أهمية هذه المحاضر أيضاً في أنها تتضمن معظم وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمسؤولين والنواب اللبنانيين . لذلك تنوعت الأدوار التي تؤديها المحاضر في المجالات والاجتماعية والاقتصادية السياسية والقانونية والدستورية والتاريخية والقومية ، فضلاً عن تطور اللغة السياسية المستخدمة في المناقشات ، فطوراً تكون العامية وأحياناً الفصحى.

ثانيا :الكتب الوثائقية :–

كانت الكتب الوثائقية معيناً مهماً آخر اعتمد عليها الباحث في إعداد رسالته هذه ، يأتي في مقدمتها كتاب **جان ملحمة ، حكومات لبنان ٦٥حكومة في ٦٠ سنة: البيانات الوزارية والوزراء١٩٤٣–٢٠٠٣** ، إذْ أرخ الكتاب هذا حكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عهد الاستقلال حتى عام ٢٠٠٣ ، وتظهر أهمية هذا الكتاب في كونه يتناول تفاصيل تشكيل (٦٥) حكومة ، مع (٥٩) بياناً وزارياً ، ويحوي عرضاً مفصلاً للأُسس والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعلنتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة على مجلس النواب والتي على أساسها نالت الثقة من المجلس.

ومن الكتب الوثائقية الأخرى كتاب **احمد زين ، الحياة النيابية ٣ ايار١٩٧٢–١٥ تشرين الأول ١٩٩٢)** ، إذْ تناول الكتاب هذا تفاصيل الحياة النيابية اللبنانية بدأً من الدور التشريعي الثالث عشر (١٩٧٢–١٩٧٦) وحتى الدور التشريعي السابع عشر(١٩٨٩–١٩٩٢) من انتخابات هيأة المجلس واللجان النيابية ومناقشات البيانات الوزارية وغيرها.

وكان لكتاب **عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، المناقشات في الذاكرة ١٩٢٠– ٢٠٠١** أهمية كبيرة ، فهو من الكتب الوثائقية المهمة ويقع في عشرين مجلداً ، حيث تناول المناقشات النيابية حول إعداد الموازنة العامة لدولة ، استعرض المجلد الخامس عشر تفاصيل الموازنة العامة خلال سنوات الحرب الأهلية وما طرأ عليها من حالات عجز مالي زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية للدولة ، مبيناً أهم المناقشات النيابية في جلسات إقرار الموازنة العامة والتي تبدأ من نهاية شهر كانون الأول الى نهاية شهر كانون الثاني من السنة اللاحقة.

ومثل كتاب **احمد زين ، مجلس النواب اللبناني ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦–١٩٩٠** ، من الكتب ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمختصين بالشأن اللبناني ، والاكاديميين المعنيين بالدراسات التاريخية والقانونية ، فقد احتوى الكتاب على تفاصيل محاضر إقرار الدستور اللبناني والتي وقعت في ثمان جلسات ، فضلاً عن تعديلاته البالغ عددها تسع تعديلات . واحتوى أيضاً على القرارات التي فرضتها السلطات الفرنسية والتي استهدفت تنظيم الحياة التمثيلية والنيابية في لبنان .

خامساً : كتب المذكرات :–

وهي من المصادر المهمة للباحثين بالنظر للمادة التاريخية التي تحويها ، إلا أنها تقتضي من الباحثين التعامل معها بحذر وعدم الاستسلام لها بسهولة إلا بعد مقارنتها بالوثائق والمصادر الأخرى والتدقيق في محتوياتها ، إذ يغلب على هذه المذكرات الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي فيها ، وتعبر أغلبها عن وجهة نظر أصحابها بالأحداث ، وقد تيسرت العديد من هذه المذكرات التي كانت رافداً آخر من روافد المعلومات التي قدمت خدمة كبيرة للدراسة ويأتي في مقدمتها كتب **الرئيس سليم الحص ، زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠** و كتاب **عهد القرار والهوى تجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧–١٩٩٠.** استعرض فيها الواقع اللبناني من خلال تجربته في الحكم لأنه كان رئيساً للوزراء ولأكثر من مرة أو من خلال تقلده مجموعة من الوزارات في الحكومات الأخرى . وكتاب **ريمون اده ، ضمير لن يموت** فقد كان مؤلفه معاصراً للأحداث السياسية ونائباً عن كتلة سياسية وممثلاً لها في بعض الحكومات اللبنانية المشكلة في زمن الحرب الأهلية . فضلاً عن كتاب **فؤاد بطرس ، المذكرات**

الذي شغل منصب سفير لبنان لدى الأمم المتحدة وكان له الدور الكبير في توسط العلاقة بين لبنان والمجتمع الدولي خلال الحرب.

ثالثاً:الرسائل والاطاريح الجامعية:-

أفادت الدراسة مجموعة من رسائل الماجستير التي أسهمت في دعم بعض الحقائق التأريخية في الدراسة هذه ، ويأتي في مقدمتها الرسالة الموسومة (**مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ دراسة تأريخية**) للباحث (**جاسم محمد خضير الجبوري**) ، فقد عدت من الرسائل المهمة التي تناولت الحياة النيابية في لبنان منذ إعلان الاستقلال وحتى بدايات الحرب الأهلية اللبنانية متخذة التأسيسات الأولى منطلقاً وتمهيداً لها ، حيث جذور الحياة النيابية في لبنان منذ العهد العثماني الأخير ١٨٤٣ وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية١٩٣٩ ، ثم الحياة النيابية في عهد الاستقلال ١٩٤٣ مسلطاً الضوء على قوانين الانتخابات حتى عام ١٩٦٠ ، والمجالس النيابية حتى عام ١٩٧٦ وعددها تسع مجالس نيابية ، فضلاً عن التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجلس النيابي اللبناني ، وهيكليته وعمله النيابي . حيث مكنت الباحث في استقاء معلومات مهمة كان حضورها واضحاً بين طيات الفصل الأول من دراسته.

واستعان الباحث برسالة الباحث **قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي** الموسومة **الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢** ، إذْ كان لها لمساتها الواضحة في فصول الدراسة هذه ، فقد عالجت مفصلاً مهماً من مفاصل الأزمة اللبنانية متمثلاً بالتدخل السوري وتأثيره على مستوى القرار السياسي والعسكري في لبنان أثناء الحرب الأهلية . فضلاً عن استعانة الباحث بالاطاريح الجامعية التي أفادت دراسته بشكل واضح ومنها أطروحة الدكتوراه للباحث **علي حسين علي العلواني** الموسومة **القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥- ١٩٧٣** وأطروحة الدكتوراه للباحث **سعد نصيف جاسم ألجميلي** الموسومة **التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥.**

رابعاً : الكتب العربية والمعربة :-

اعتمدت الدراسة على قائمة طويلة من المصادر العربية والمعربة ، ومثلت مادة مفيدة في معلوماتها عن مجمل التطورات والاتجاهات السياسية التي مرت بلبنان خلال مدة الدراسة أعلاه ، وقد أضفت هذه المصادر لمساتها الواضحة على فصول الدراسة ، ويأتي في مقدمة المصادر العربية كتاب الأكاديمي والباحث اللبناني **عبد الرؤوف سنو** ، **حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠**) بمجلده الأول تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، والمجلد الثاني الذي عُني **التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية** ، فهو من الكتب المهمة التي تناولت الحرب الأهلية بكل تفاصيلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، إذْ استعرض عوامل التفجير الداخلية من حيث الخلفيات والأسباب ، وعوامل التفجير الخارجية والسياسات الإقليمية

والدولية ، ومحطات الذروة في التصعيد العسكري والسياسي بسبب الخلافات المتفاقمة بين الفرقاء اللبنانيين وتأثير الاجتياح الإسرائيلي للبنان عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ في تغيير معادلة القوة العسكرية والسياسية اللبنانية حتى عام ١٩٨٣ ومن ذلك اتفاق ١٧ أيار وما جلبه من نتائج أعادت توازن القوى من جديد ، والحوارات السياسية في ظل التصعيد العسكري حتى عام ١٩٨٧ ، والسياسات العربية والدولية لحل الأزمة حتى عام ١٩٨٨ ، وأخيراً اتفاق الطائف واتجاه الأزمة نحو الحل . أما المجلد الثاني فاستعرض بالتفصيل اللامركزية الاقتصادية والانشطار ألمناطقي والإداري والإعلامي وتداعياته في ظل الحرب ، وتأثيراتها على الاقتصاد اللبناني ، فضلاً عن تأثيرات الحرب الاجتماعية على مرافق الحياة العامة والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية.

كان لكتاب **توفيق كسبار ، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ في حدود الليبرالية الاقتصادية** أهمية كبيرة في الدراسة هذه ، فقد مثل كتاباً إحصائياً مهماً استند على مجموعة كبيرة من الوثائق والدراسات والتقارير الاقتصادية التي بني عليها الاقتصاد اللبناني قبل الحرب وأثنائها ، وتطور ذلك الاقتصاد بعد انتهائها ، مشخصاً مواضع الخلل والتفاوت الاقتصادي ألطوائفي في المجتمع ، والذي كان سبباً مهماً في اندلاع الحرب اللبنانية.

وكان كتاب **عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل** ذا وجود واضح للدراسة ، فقد عرض أسباب الأزمة اللبنانية والتدخلات الخارجية فيها ، فضلاً عن المصالح الإقليمية والدولية في لبنان والتي استغلت حالة الفوضى السياسية لتجد مناخاً مناسباً لتحقيق مصالحها في المنطقة ، واستعرض المؤلف حلول الأزمة اللبنانية بتفاصيلها كافة مولياً اتفاق الطائف تفصيلاً دقيقاً لأنه مَثَّلَ حلقة مهمة وضعت نهاية الحرب الأهلية.

وجاء كتاب **فؤاد مطر ، لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي** مصدراً مهماً آخر يضاف الى مجموع الكتب العربية ، فقد وقف المؤلف بالتفصيل على الواقع السياسي اللبناني انطلاقاً من بدايات الحرب وما شكله الوجود الفلسطيني من عامل أزمة بالنسبة لبعض الجهات السياسية اللبنانية ، تبعه الدور السوري في لبنان وما جلبه من عامل تطمين لجهات أخرى ، منتهياً بالدور السعودي كوسيط مؤثر لإنهاء الحرب الأهلية ، رافق الأدوار هذه مساعٍ سياسية لتشكيل الحكومات اللبنانية التي عدت عاملاً مهما في ديمومة شرعية الدولة اللبنانية.

ومَثَّلَ كتاب **طلال سلمان ، المحاضر السرية الكاملة ثرثرة فوق بحيرة ليمان** ، مصدراً مهماً من المصادر المهمة والنادرة التي أرخت عن الحرب الأهلية اللبنانية ، وقد عرض بالتفصيل المساعي العربية والدولية لعقد اللقاءات بين الفرقاء اللبنانيين في مؤتمري جنيف ولوزان وما

اكتنفهما من مناقشات تفصيلية عن الأزمة وسبل الحل ، وما تمخضت عنه من نتائج سلبية غير مرضية .

كان للكتب المعربة أثرٌ كبيرٌ في إعداد الرسالة هذه ، ومنها كتاب **نيقولاي هوفهانسيان ، النضال التحرري الوطني في لبنان ١٩٣٩ – ١٩٥٨** إذْ يعد من الكتب المهمة التي أرخت عن تاريخ لبنان منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أحداث لبنان عام ١٩٥٨ خاصة ما تعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للبنان ، والعلاقة التي احتكم إليها المجتمع بعد تسوية الميثاق الوطني اللبناني الذي جلب تطمينات مؤقتة للعلاقة بين أبناء البلد على المستويات كافة.

واعتمدت الدراسة بطريقة موسعة على كتاب **ثيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة** الذي استعرض تفاصيل الواقع اللبناني وتعايشه قبل الحرب بما امتلك من تفاوت شاسع وَلَّدَ وضعاً حساساً للغاية ، وبين تركيبة المجتمع اللبناني الطائفية واحتكامه لسلطة الزعامة الدينية والسياسية وتأثيرها في تكتل المجتمع الى كتل تسودها أزمة من عدم الثقة والشعور بالغبن والحرمان انتهت بالانفجار في حربه الأهلية ، واضعاً في ضوء ذلك كماً واسعاً من الأرقام والنسب الإحصائية عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية قبل الحرب وفي أثنائها . فضلاً عن كتاب **جورج قرم ، لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع.**

سادساً : البحوث والدراسات المنشورة:-

اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة من البحوث والدراسات التاريخية التي نشرت باللغات العربية والإنكليزية والتي تركت لمساتها الواضحة في ثنايا الدراسة هذه ، ويأتي في مقدمتها **تطور الحياة البرلمانية في لبنان** و **من التأريخ النيابي النواب والأدوار** للنائب اللبناني **احمد زين ، والحياة النيابية في لبنان : مقارنة بين مجلسي ١٩٧٢- ١٩٩٢)** للباحثة **سونيا الدبس** والبحث الموسوم **الوجود الفلسطيني في لبنان وانعكاسات الأزمة الفلسطينية على الوضع اللبناني** للباحثة **أسراء شريف الكعود** ، والبحث المعنون **لبنان والقضية الفلسطينية ١٩٦٠- ١٩٦٩** للدكتور **صالح جعيول جويعد السراي.** ومن ابرز البحوث المنشورة باللغة الانكليزية

-**(the lebanes cunsus of 1932 Revisited . who are the Lebanese)** (تعداد اللبنانيين عام ١٩٣٢ . إعادة نظر من هم اللبنانيين) للباحثة والمختصة بالشأن اللبناني **(Rania Maktabi).**

-**(Politics of a church at war : Maronite Catholicism in the Lebanon civil war)** (سياسة الكنيسة المارونية الكاثوليكية خلال الحرب الاهلية اللبنانية) للباحث **(ALEXANDER D.M HENLEY** .

-**(Party Transformation in Lebanon Al-Kata'ib as a case study)** دراسة للباحث **Frank Stoakes** (دراسة حالة التحول لحزب الكتائب في لبنان) .

سابعاً : الموسوعات والمعاجم:-

كان **لموسوعة السياسة** حضورها الواضح بين ثنايا الدراسة لمؤلفها **عبد الوهاب ألكيالي** ، وهي في سبع أجزاء ، و **الـموسـوعة الـفلسـطينية لـعبد الـرزاق مـحمد اسـود** ، فضلاً عن المعجمات التي تعرف الشخصيات النيابية اللبنانية مثل **المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١-٢٠٠٦** و**معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة لـعدنان محسن ضاهر ورياض غنام .**

ثامناً : الصحف والدوريات:-

مثلت الصحف والدوريات حضوراً واضحاً بين ثنايا الرسالة هذه خاصة وإنها جاءت بمادة تأريخية لم نتمكن من الحصول عليها في بعض المصادر ، فضلاً عما أسهمت به بعض الدوريات في رفد الدراسة بمادة مهمة من البحوث والدراسات والتي لها علاقة وطيدة بمادة البحث ، فمن الصحف المهمة التي تناولتها الرسالة هي الصحف اللبنانية على وجه الخصوص ، ويأتي في مقدمتها **(الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية)** والتي احتوت على الكثير من القوانين الرسمية وتكمن أهمية هذه الجريدة أيضاً في كونها تضمنت على ملحق نُشِرت فيه الكثير من محاضر جلسات مجلس النواب ، فضلاً عن صحيفتي النهار والسفير واللاتي أرخنَ يومياً تقريباً أحداث ووقائع الحرب الأهلية وما تخللتها من مواقف سياسية ورسمية على الصعد كافة.

أما الدوريات فقد احتلت مجلة **(الحياة النيابية)** الصادرة عن المجلس النيابي اللبناني مكانة هامة في هوامش الدراسة ، إذْ احتوت على كم كبير من الدراسات الخاصة بالواقع التشريعي والدستوري والقانوني اللبناني ، وكانت مجالاً رحباً لكتابات المختصين بالشأن اللبناني من أكاديميين وباحثين ومؤرخين ، ونواباً في أحيان كثيرة . فضلاً عن مجلات أخرى احتلت اللبنانية منها الصدارة كمجلة الحداثة والاقتصاد والأعمال والطريق وشؤون فلسطينية.

وأسهمت المجلات الأجنبية بنصيب آخر بين هوامش الدراسة لما حملته من منشورات ذا قيمة علمية لكتّاب لبنانيين وأجانب تناولوا الواقع اللبناني بأبعاده المختلفة في أثناء الحرب الاهلية واخص منا في الذكر **(British journal of the middle east studies)** و **(Journal of Palestine Studies)** و **(Journal of Conflict Resolution)**.

تاسعاً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):-

أسهمت شبكة المعلومات (الإنترنت) في إمداد الدراسة ببعض المعلومات ، إذ تم الاعتماد على من المواقع الإلكترونية المهمة مثل (www.pcm.gov.ib) والخاص بالموقع الرسمي

لمجلس الوزراء اللبناني و (www.ip.gov.ib) الخاص بالموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني ، حيث مثلت مصدراً آخر من المصادر التي اغتن الرسالة ببعض المعلومات المهمة.

وقد واجهت الباحث جملة من المشكلات في أثناء إعداد هذه الرسالة أُولاها عدم تمكنه من الحصول على الوثائق اللبنانية غير المنشورة والمحفوظة في لبنان لأنها مثلت مصدراً حساساً فُضِّل عدم الكشف عنها في كثير من الأحيان حسب رأي بعض الشخصيات المهمة التي التقاها الباحث من سياسيين ونواب وموظفين داخل المجلس النيابي خلال سفره الى لبنان لأربع مرات بغية جمع المصادر المتعلقة بالأطروحة ، تمكن خلالها الباحث من الحصول على محاضر جلسات المجلس النيابي خلال الحرب الأهلية والبالغ عددها أربعة عشر مجلداً ، شغلت الجلسات السرية والمقاطع المحذوفة من أقوال النواب وزعماء الكتل محطات مهمة في إخفاء الكثير من الحقائق السياسية عن فترة الحرب الأهلية ، ناهيك عن فقدان بعض الجلسات النيابية بسبب الظروف الأمنية التي تعرض لها المجلس النيابي اللبناني ، اضطر الباحث خلالها الاعتماد على قرص مدمج (CD) دونت فيه المحاضر ، وقد بدا هذا الأمر واضحاً في بعض الجلسات النيابية التي خلت من أرقام الصفحات التي هي الأخرى مثلت معاناة للباحث إذْ أنها رُقمت تكميلياً ولم يكن ترقيمها بحسب المحاضر ، التي قد تعرضت الى الفقدان أو تلف بعضها.

وواجه الباحث صعوبات أخرى تعلقت بندرة الدراسات الأكاديمية اللبنانية التي تخوض في تفاصيل الحرب الأهلية وأبعادها المختلفة ، لان الخوض فيها أمر مرتهن بالبعد الطائفي ذي الوقع الكبير في نشوبها ، ولعدم الرغبة في إقحام هذا الأمر داخل الوسط الأكاديمي بحسب رأي بعض الأكاديميين اللبنانيين.

أرجو أن تكون هذه الدراسة قد غطت بعض الجوانب التي نراها جديرة بالاهتمام لتسليط الاهتمام على موضوع مجلس النواب اللبناني وموقفه من الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ ، مع التماس العذر إن أخطأت أو قصرّت ، ولا أدّعي أنني وفيت هذا الموضوع حقه ، إذ إنَّ الدراسات التاريخية مهما ارتفعت وسمت تبقى عرضة للتقصير والنقص ، وحسبنا أننا بدأنا الخطوة الأولى في طريق البحث الأكاديمي في محاولة متواضعة ولكنها جادة للوصول إلى الحقيقة التاريخية ، وغاية ما نتمناه أن نكون قد وفقنا في أداء مهمتنا فتكون هذه الدراسة قد غطت صفحة مهمة من تاريخ لبنان المعاصر .

الباحث

الفَصلُ الأَولُ

: لَمَحاتٌ مِنْ وَاقِعِ لَبنانَ قُبَيلِ اندلاع الحَربِ الأَهليةِ فيه ١٩٤٣-١٩٧٥:-

-المَبحَثُ الأول :الواقِعينِ الإجتِماعي والإقتِصادي لِلَبنان١٩٤٣-١٩٧٥ دِراسَةٍ موجَزَةٍ:-

يتشَكلُ لَبنانُ مِن مَساحةٍ لا تتجاوز العشرة ألاف وأربعمائة وخمسة وعشرين كيلو متر مربع [١] ، وعدد سكانهِ بحَسبَ تقديراتِ عام ١٩٦٣ بلغت ١،٧٥٠،٠٠٠[٢]. وَتَمَيَّزَ على الرغم من صغر مساحتهِ ومحدوديةِ عدد سكانه ، بتنوع كبير في تركيبته السكانية ، فيكاد أنْ يَضُمَّ المجتمع اللبناني في جنباته من كُلِ عرقٍ ودينٍ وطائِفةٍ من سكان منطقة الشرق الأوسط وجوارها[٣].

---

(١) تتقسم مساحة لبنان إلى (٨) محافظات و (٢٦) قضاء و (١٧٦٧) مدينة وقرية و (٩٠٦) بلدية . نيقولاي هوفهانسيان ، النضال التحرري الوطني في لبنان (١٩٣٩ – ١٩٥٨) ، تعريب بسام اندريان ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٤) ، ص ١٩ ؛ حسين الشامي ، التقسيـمات الإدارية والانتخابـية النموذج الأفضـل لبـنان ، (بيروت: رشا برس للطباعة ، ٢٠٠٥) ، ص١٧.

(٢) صُنف لبنانُ من البلدان القلائل التي يعد إحصاء عدد سكانه الحقيقي سراً من إسرارِ الدولةِ ، فمنذ عام ١٩٣٢ لمْ يُجرَ أيُ إحصاءٍ رسميٍ وبقيت الدولة تعتمد على إحصاءات غير رسمية وغير مباشرة تستند إلى معطيات أخذت تقديراتها من نتائج إحصاء ١٩٣٢. ثيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة ، ترجمة موريس صليبا ، (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوربي،١٩٩٣) ص١١٦ ؛ باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠-١٩٧٥) ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٨١) ص٢٧ و ص٣١ ؛ وحول النسب الرسمية لإحصاء عام ١٩٣٢ ينظر: "الجريدة الرسمية" ، (جريدة) ، بيروت ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ، العدد٢٧١٨ ، ص٥.

(٣) انضوى الشعب اللبناني بأفراده كلهم في طوائف مختلفة بلغ عددها (١٥) طائفة ، تتوزع على ثلاث فئات: الأولى : الطوائف المسيحية ، وعددها (١١) طائفة تنقسم على مجموعتين كبيرتين ، الأولى (مجموعة الطوائف الشرقية) وهي : طائفة الروم الأرثوذكس ، وطائفة الأرمن الأرثوذكس ، وطائفة السريان الأرثوذكس ، وطائفة النساطرة (الآشوريين) ، وطائفة البروتستانت (الإنجيلية) ، والمجموعة الثانية (الطوائف الغربية) ، ووصفت بالغربية لأنها منتمية إلى الكرسي ألرسولي في روما ، وهي: الطائفة المارونية ، وطائفة الروم الكاثوليك ، وطائفة السريان الكاثوليك ، وطائفة الأرمن الكاثوليك ، وطائفة الكلدان الكاثوليك ، وطائفة اللاتين ، وخصائص الطوائف المسيحية كافة أن لكل منها تأريخها ورؤسائها ومؤسساتها وشرائعها ومحاكمها ، أما الفئة الثانية فهي: الطوائف الإسلامية ، وعددها (٣) طوائف وهي: الطائفة السنية ، وتضم (العرب السنة والأكراد المقيمين في بيروت) ، والطائفة الشيعية ، والطائفة الدرزية وأن هناك فئة ثالثة هي: الطائفة الإسرائيلية ، إذْ يؤلف اليهود في لبنان طائفة واحدة خاضعة لحاخام يقيم في بيروت. للتفاصيل راجع ، أنيس صايغ ، لبنان الطائفي ، (بيروت: دار الصراع الفكري ١٩٥٥) ؛ =

مَثلتْ القومية العربية واحدةً من بينِ المُكوناتِ الأساسيةِ للمجتمعِ اللبناني ، وعلى مختلف إنتماءاتها الدينية والمذهبية من مسيحيةٍ وإسلاميةٍ ، إذ نزحت القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية إليه في حدود القرن الأول الميلادي[1] ، إذْ إستَقرَّ بعضها على الساحل اللبناني[2] أو على تخومهِ ومنحت أسمائها مراكز الإستيطانِ التي إستقرت فيها ، مثل جبل عاملة (عاملة بن سبأ)[3] ووادي التَيم (تيم الله بن ثعلبة)[4] ، ولمْ يتوقف هذا التحرك السكاني عبر العهود إلى بلاد الشام إذ كانت أراضي لبنان مسرحاً لتنقلاتها ومن ثمَّ إستقرارها[5].

بَلِغَ ذروَتَهُ بعدَ الفتحِ العربيِ الإسلامي الذي وصِلَ مبكراً إلى الساحلِ والبقاعِ وتَرَكَ طابِعَهُ العربي بِوضوحٍ في عَهدِ الدولَةِ الأمويَةِ (٤١-١٣٢هـ /٦٦٢-٧٥٠م) خاصَةً وانَّ مركزَ حُكمِها

=أدمون رباط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٠) ص١٤٦-ص٢١٨ ؛ حسان حلاّق ، دراسات في المجتمع اللبناني ، دراسة سياسية . اجتماعية اقتصادية .تربوية ديموغرافية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠٠١) ؛ "المجلة القضائية" ، (مجلة) بيروت ١٩٧٠ ؛ أنطوان بلوط ، الجذور التأريخية للطائفية في لبنان "تسامح" ، (مجلة) ، رام الله ، ٢٠ أيلول ٢٠١٠ ، العدد ٣٠ ، السنة ٨ ص١٠.

(١) أجمع المؤرخون أنَّ الكنعانيين وفدوا إلى الإقليم السوري من بلاد العرب في هجرة واحدة مع الاموريين في حوالي منتصف الألف الثالث قبل الميلاد حيث استقروا على الساحل واشتهروا فيما بعد باسم الفينيقيين نظراً لما عرف عنهم من مهارة في الملاحةِ . فيليب حتي ، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور الى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة ، (دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٩) ، ص٦ ؛ جواد بولس ، تاريخ لبنان ، (دار: النهار ، بيروت، ١٩٧٢) ، ص٥٣ ؛ محمد أبو المحاسن عصفور ، المدن الفينيقية ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر،١٩٨١) ، ص١٤.

(٢) يوسف محمد عمرو ، صفحات من ماضي الشيعة وحاضرهم في لبنان ، (بيروت : دار المحجة البيضاء ، ٢٠٠٦) ، ص١٣.

(٣) محسن الأمين ، خطط جبل عامل ، (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣)، ص٤٧.

(٤) القلقشندي ، أبو العباس احمد بن علي (ت ٣٢١هجري) نهاية الأرب في معرفة انساب العرب ، ط٢ ، تحقيق مصطفى الابياري ، (بيروت : دار الكتب اللبنانية ، ١٩٨٠) ، ص١٠٨ و ص٣٠٣.

(٥) زين نور الدين زين ، نشوء القومية العربية ، ط٣ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٩) ، ص١٣٧ ؛ منير إسماعيل ، التكوين السكاني والاجتماعي في لبنان ، "الحياة النيابية" ، (مجلة) ، بيروت ، آذار/٢٠٠٣ مج٤٦ ، ص٦٩.

اصبح بِلادَ الشامِ[١] وَما تَلاها مِنْ دِولٍ وإماراتٍ إسلاميةٍ حَكَمتْ المِنطَقَةَ لِقرونٍ طِوال امتدت زمناً ربا على أربعةَ عَشَرَ قرناً مِنَ الزمانِ ، مُدة زمنية كافيةً لِتَتَجَذْرَ العُروبَةَ في لبنانِ وسِواها مِن المَناطق المجاوِرةِ لهُ [٢].

فَلا غَرو إذْ نجِدَ أنَّ نِسبَةَ العرب مِنْ عُمومِ السكانِ قَدْ بَلَغَتْ ٩٠% حَسبَ ما أشار إلى ذلِكَ الأكاديمي المُختّصِ بالشأنِ اللبناني نيقولاي هوفهانسيان ، وان بَقيَت المكونات لمْ تَتَجاوز النسبة المتبقِيةِ أي ١٠% تَتصَدرها تَسلسُلاً القوميةِ الأرمَنيةِ والكوردِيةِ ومِنْ ثُمَّ السِريانيةِ لِتَليها تَنوعاتٍ وإنتماءاتٍ أقلُ حَجماً مِنْ حَيثِ عَدِ السُكانِ[٣].

توطَنَتْ لبنانُ مَجموعةً مِنَ القبائل التي قامتْ على عَصبياتٍ قَبليةٍ وعَشائريةٍ مختلِفةٍ كَبني طي وتنوخ متمثلينَ بآل ارسلانِ في الجِبالِ المُطلةِ على بيروتِ بِما فيها المدينة ، وآل بحتر التنوخيين في أجزاءٍ مِنْ بيروتِ وصيدا وطَرابلُس وبعض نواحي الشِحار، وآل علم الدين التنوخيين في الشوفِ ، وآل شهاب مع آل برغشة في الشوف ، وآل فريخ في البقاعِ ، وآل شُكر وآل صغير في جبل عامل . أو عصبياتٍ عنصريةٍ كرديةٍ مُمثلينَ بِقبائِلِ آل سيفا في طرابلس ، وتركمانية كآلِ عَساف في كسروان وبِلادِ جُبيلِ والبترون وبعضِ النواحي الجَبليةِ مِنْ طرابلس[٤].

احتلَّ المسلمون نِسبة ٤٨,٨% مِن عمومِ سكانِ لبنان ثلاثيناتِ القرنِ العشرينِ موزعينَ بنسبةِ ٢٢,٤% للطائفةِ السنيةِ و ١٩,٦% للشيعة و ٦,٨% للدروزِ. في حين شغل المسيحيون نسبةَ ٥١.٢% في الفترةِ ذاتها موزعةً بنسبة ٢٨,٨% للموارنةِ و ٩,٧% للرومِ

---

[١] للتفصيل أكثر عن الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام ينظر :عمر عبد السلام تدمري ، لبنان من الفتح الإسلامي حتى سقوط الدولة الأموية "٤١-١٣٢هـ/٦٣٤-٧٥٠م" ، (طرابلس: جروس بريس للطباعة والنشر،١٩٩٠).

[٢] ماجد حمدان بهير ، متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ٢٠٠٦) ، ص١- ص١٦.

[٣] نقولاي هوفانسيان ، المصدر السابق ، ص١٩.

[٤] صالح بن يحيى ، تاريخ بيروت أخبار السلف من ذرية بحتر بن على أمير الغرب ببيروت ، (بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٩) ، ص٣٩- ٢٥٢ ؛ طنوس الشدياق ، أخبار الأعيان في جبل لبنان ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ،١٩٧٠) ، ص١٨٩ ؛ وليد فارس ، التعددية في لبنان ، (بيروت : د . م ،١٩٧٨) ، ص٦٢-ص٦٣ ؛ عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، (دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩) ، ص٣٢-ص٣٣.

الأرثوذَكس و ٥,٩% للروم الكاثوليك و ٤,٠% للأرمنِ ، وأخيراً نسبةَ ٢,٨% للأقليات الدينية الأخرى[١].

انخفضت نِسبة عموم المسيحيين في مُنتَصفِ سَبعيناتِ القرنِ العشرين إلى ٤٩% لتصلَ في منتصف الثمانينات إلى ٣٨% ، كان ذلِكَ خلافاً لنسبةِ المسلمين التي شهدت إزدياداً ملحوظاً بَلَغَ ٥١% إرتفعَ إلى ٦١% في الفَترةِ ذاتِها ، وذلِكَ لأسبابٍ مِنها هجرة المَسيحيينَ إلى الخارجِ ، وتَدابير تَنظيم الأسرة في لبنان من خِلالِ عمليات تحديد النَسلِ التي لمْ تكُن مَقبولةً لَدى المُسلمينَ إلا خِلالَ السَنَوات الأخيرة مِن القرنِ العِشرين[٢].

وأحتلَّ الأرمنُ المركَزَ الأعلى مِنْ بينِ المكوناتِ السُكانية الأُخرى التي جاء وزنها النوعي وحجمها بعدَ المكون الأساس العربي ، إذ قُدرت أعدادهم في سبعينات القرن المنصرم بحوالي مائة وتسعين ألف نسمة ، تمركزَ مُعظَمَهُم في بيروت وضواحيها ، وشكلوا نسبة ٨٠% من عُمومِ سُكانِ لبنان ، وحوالي ١٢% من مجموعِ سُكان العاصمة بيروت.[٣]

وَمَثَّلَ الكوردُ الجماعة الإثنية التالية بَعد الأرمن في المجتمع اللبناني[٤] ، فقد قدرت أعدادهم وفي الفترة نفسها زِهاء ٦٠ ألف نسمة في بيروت فقط ، أي ما يَقرُب نسبة ٥،٥% مِن سكانها، تمركز معظمهُم في حيِ الكرنتينا وبُرجِ البَراجنةِ وفي وسطها، لَمْ يحصل قسم كبيرٌ منهم على الجنسية اللبنانية ومعظَمهم من البروليتاريا الرثَّةِ إلى جانِبِ بُرجُوازيةٍ تِجاريةٍ صَغيرةٍ[٥].

---

(1) tom Najem , The collapse and Reconstruction of Lebanon (university of Durham , center of middle eastern and Islamic studies , Durham , 1988). P,7.

(٢) ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١١٩ ؛ زهير حطب ، تطور بُنى الأسرة العربية ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٣) ، ص٨٠ ؛ مسعود ظاهر ، هجرة اللبنانية إلى مصر ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٦) ، ص٣٤ .

(٣) نقولاي هوفانسيان ، المصدر السابق ، ص١٩ ؛ عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠ ، تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الأول ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٨) ص١١٠.

(٤) باسيل نيكتين ، الكرد – أصلهم – تاريخهم – مواطنهم ، عقائدهم ، عاداتهم ، آدابهم ، لهجاتهم ، قبائلهم طرائف عنهم ، ترجمة صلاح برواري ، (د . م ، منشورات مجلة ASO ، ١٩٩٣) ؛ لمياء احمد محسن ، لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية والجيوبوليتكس ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٤) ، ص١١٥ ؛ هنري ج. باركلي ، الحول دون انفجار نزاع حول كردستان (د . م مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، ٢٠٠٩) ، ص١٨.

(٥) عبد الرؤوف سنو ، المصدر السابق ، ص١١٠.

مثلَتْ اليَهودية والمسيحية والإسلام الديانات الرئيسة ، فبالنسبَة لليهودِ في لبنانِ عاشَوا وضعاً اجتماعياً مميزاً ، وقد قُيِّدوا بأسم "**الطائِفةِ الإسرائيليةِ**" في سجلات الأحوالِ الشخصية وقوائم الانتخابات النيابية والبلدية[١].

بَلَغَ عددهم ستة ألاف نسمة في المدة الزمنية الواقعة بين الحربين العالميتينِ الأولى والثانيةِ[٢] ، إستَقَّرَتْ أغلبيتهم في بيروت ، إذْ قدرتهم بعض المصادر بثلاثة آلاف يهودي في خمسيناتِ القرنِ العشرينِ ، أي أنَّ نِسبَةَ ٥٠% تقريباً منهم كانَ مُستَقَرَّهُم في عاصِمةِ البلادِ[٣].

ارتفعت أعداد اليهود في لبنان أعقاب إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨ ، فقد نزح العديد من يهود سورية والعراق إلى لبنان حتى تَضّاعفت أعدادهم ، إذ قدرت في عام ١٩٥٨ ما بين اثنتا عشر ألف وخمسة عشر ألف نسمة[٤] ، ثمَّ تراجعت أعدادهم إلى ثلاثة آلافٍ ومائتي نسمة في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ ، فقد هاجرَ قِسم كبير منهم صوبَ إسرائيلَ[٥].

ومثلت المسيحيـةَ ثاني الديـانـات التوحيدية فـي لبنـان مـن حـيـثِ تسـلسلِـها الـزمـنـي[٦]

---

[١] مجموعة مؤلفين ، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦) ٧٥ سنة من التأريخ والمنجزات ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٩٩) ، ص١٩٢.

[2] Rania Maktabi , the lebanes cunsus of 1932 .who are the Lebanese British journal of the middle east studies: vd.26:no.2 (nov.1999), p.p. 222; Mohammed Faour , The Demography of Lebanon : A Reappraisal , Middle Eastern Studies , Vol.27 , No.4 (Oct. , 1991), p.632.

[٣] صموئيل اتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠ ، ترجمة جمال احمد الرفاعي ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٥) ، ص١٧٢.

[٤] حمزة عليان ، يهود الكويت وقائع وأحداث – دراسة حول الهجرة يهود العالم العربي ،(الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٢) ، ص١٣٣ ؛ حول تهجير يهود العراق ، ينظر: صاحب حسن عبد الله ، تهجير يهود العراق ١٩٤١-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة تكريت : كلية التربية ٢٠٠٣) .

[٥] حمزة عليان ، المصدر السابق ، ص١٣٣.

[٦] للتفصيل أكثر عن الديانة المسيحية وانتشارها في البلاد العربية ، ينظر: فيليب فارج و يوسف كرباج ، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي ، ترجمة بشير السباعي ، (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤) ؛ إبرهارد ارنولد ، المسيحيون الأوائل ، ترجمة هناء عزيز حبيب ، (القاهرة: مكتبة المنار، ٢٠٠٠) ؛ ثريا شاهين ، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية ، ترجمة محمد حرب ، (جدة: دار المنارة، ١٩٩٩) ؛ "**المستقبل**" ، (جريدة) ، بيروت ، ٣ تشرين الأول ٢٠١١ ، العدد ٤١٣٣ ؛ عبد=

تصدرت الطائفة المارونية بقيت الطوائف المسيحيّة عدداً ومركَزاً سياسياً[١] ، احتلّت نسبة ٢٤% بينما إحتلَّ الروم الأرثوذكس ٩% والروم الكاثوليك ٧% وباقي الأقليات المسيحيَّة الأخرى ١% ليكون مجموعها ما نسبته ٤٩% مِن مجموع الطوائف اللبنانية في منتصَف سبعينات القرن العشرينِ[٢] ، سَكنوا مَناطِقَ عكار وطرابلس والكورة وزغرتا وجبيل والمتن وبعبدا وعالية والشوف وصيدا–النبطية وصور جزين ومرجعيون حاصيبيا وزحلة وبعلبك–الهرمل [٣].

أما ثالثُ الدياناتُ السماوية فهي الإسلام ، إحتلت مجموع طوائفه نسبة٥١% في ذات الفترة ، فقد ضَمَّ ثلاث طوائف أساسية وهي حسب وزنها السُكاني أولاً : الطائفة الشيعية ونسبتها ٢٩% [٤] ، قطنت معظم مناطق : جبيل وبعبدا وصيدا وجزين ومرجعيون وزحلة وجبل عامل وصور وشمالاً إلى بعلبك والهرمل[٥] ، لتليها الطائفة السُنية بنسبة ١٦% قطنت مناطق : عكار وطرابلس والكورة وزغرتا وجبيل المتن وبعبدا وعالية والشوف وصيدا وجزين وحاصيبيا وزحلة وبعلبك الهرمل[٦] ، والطاِئفةُ الدُرزية ٦% استوطنت مناطق: بعبدا وعالية والشوف وحاصيبيا[٧].

=الرؤوف سنّو، الوجود المسيحي في المشرق العربي من الريادة والشراكة إلى الاضمحلال ، "**الحداثة**" (مجلة) ، بيروت ، تشرين أول ٢٠١١ ، العــدد ١٤٠/٣٩ ، ص٢٩–٤٣.

(1) Zsolt sereghy , sectarian Differences in the Narratives of Lebanes History Textbook , magister der Philosophy , (Universität wien, 2010) , p.47 , Najem op.cit.P.5 ;

جورج قرم ، لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع ، ترجمة حسان القبيسي ، (بيروت : المكتبة الشرقية ، ٢٠٠٤) ، ص٤٩ ؛ حمدي الطاهر ، سياسة لبنان في الحكم ، (القاهرة : المطبعة العالمية ، ١٩٧٩) ، ص٢٣–ص٢٤.

(٢) ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١١٩.

(٣) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص٢٨٣–ص٢٨٤.

(٤) ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١١٩.

(٥) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص٢٨٣–ص٢٨٤.

(٦) ياسين علي ، دولة الخلافة وما يسمى بالأقليات ، "الوعي" ، (مجلة) ، بيروت ، آذار ٢٠١٣ ، العدد ٣١٦ ص٢٧ ؛ ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١١٩ ؛ باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص٢٨٣– ص٢٨٤.

(٧) محمد كامل حسين ، طائفة الدروز تأريخها وعقائدها ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٢) ، ص١٦– ص١٩ ؛ حسين محمد البعيني ، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠–١٩٤٦ دراســة =

ومما يلاحَظُ هُنا مدى التداخل بين الطوائف الإسلامية في معظم مناطق سكناهم في البلاد ، أمراً لا يتوقف عندهم فحسب ، بل يمتد ليشمل بقية الديانات والطوائف ، وهذا ما يتضح في الجدولِ رقم (١) ، والخاص بتوزيعِ النسبة السكانية حسب إنتماءاتها الطائفيةِ في أقضية البلاد على سبيل المثال لا الحصر فالمحدود مِنها هو مقفل على دينٍ أو طائفةٍ بِعينِها[١].

=في تأريخهم السياسي ، (بيروت : المركز العربي للابحاث والتوثيق ، ١٩٩٣) ، ص٢٩-ص٣٤ ؛ سرمد عكيدي فتحي العاني ، دور الدروز السياسي في سوريا ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٨) ، ص١١ ؛ مروان فريد جرار ، سكنى الدروز في فلسطين ، مجلة "الجامعة الاسلامية" ، (القدس) ، حزيران/٢٠١١ ، مج١٩ ، العدد ٢ ، ص١-ص٥.

[١] جورج قرم ، المصدر السابق ، ص٦٨.

جدول رقم (١) النسب المئوية السكانية للطوائف في أقضية لبنان عام ١٩٦٥ [١]

القضاء	الموارنة	الكاثوليك	الارثوذكس	أرمن	السنة	الشيعة	الدروز
عكار	%٢١		%٢٦		%٤٤		
طرابلس	%٧		%١١		%٧٥		
الكورة	%١٦		%٧٠		%١١		
زغرتا – البترون	٨٦ %		%٨				
جبيل	%٨٧		%٢			%٧	
المتن	%٤٤	%٧	%١٤	%٤	%٣		
بعبدا	%٥١	%٤	%٩		%٨	%١٦	%١٢
عالية	%٣٢	%٣.٨	%٢٥.٨		%٢		%٤٧
الشوف	%٣٧	%١٠			%٢٢		%٣٠
صيدا النبطية	%١٠	%١٠			%٦٢	%٢٨	
صور – بنت جبيل	%١٧						
جزين	%٦٧		%١٦		١٦ % مجموع الطائفتين السنية والشيعية		
مرجعيون	%٨	%٥	%١٦			%٣٨	
حاصبيا	%٩		%٣٠		%٣٦		%٣٤
زحلة	%٢١	%٢٥	%١٠		%٢٥	%٨	
بعلبك – الهرمل	%١١	%١٠			%١٢	%٦٧	

[١] باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص٢٨٣-ص٢٨٤.

بَيدَ أن التداخُلَ السُكاني هذا إلى جانب المشتركات الثقافية ، فضلاً عَما هو معتاد من عادات وتقاليد لم يكن أثَرها في "**التمازُج**" و "**التَعايُشِ**" إلّا محدوداً في ضوء العوامل والأسباب التي سنقف عندها في ثَنايا الأطروحةِ هذهِ[1].

فَلا مُراءَ إذ نجد ، أنَّ الانتماء والترابط العائلي أو العشائِري أو الطائفي هو "**الأعَمقُ**" و"**الأقوى**" بين أبناء المكونات السكانية اللبنانية ، ولا سيما أنَّ العائلة في النظام الإجتماعي للبلاد جاءَ أثرُها مُكَمِلاً ومُتَناغِماً للأثَر الطائفي _ الديني في المجتمع اللبناني ، وإنْ لَم نَقُل أنهُ كَرسَ "**التناشُزِ**" بَينَ مُكوناتِهِ لا "**الانصِهارِ**" وإنْ بَدا أنَّ هُناكَ "**تعايُشاً**" فيما بينها في المرحلة التأريخية هذه أو تلك[2].

عَمَّقَ أَثرُ العائلة في النسيج الاجتماعي اللبناني جُملةً من الأسباب ، وقف في مُقدمتها "**العلاقات التضامُنية المُتشعِّبة**" في إمتِداداتِها الإجتماعيةِ والاقتصاديةِ ، وَما بَرَزَ عنها مِن مواقف سياسية ، أدت بحسب تَعبيرِ المؤرِخ والأكاديمي اللبناني المَعروف عبد الرؤوفِ سِنَّو إلى : "**صُنعِ المَواقِفِ التأريخيةِ ، إذ صاغَتَها كُبرياتِ العائِلاتِ التَقلّيديةِ المُمتَلِكَةِ للقاعِدةِ الشَعبيةِ الواسِعةِ ، بِحُكمِ موقِعَها الوَسيطِ ما بينَ الفردِ المُنتميَ أو المُنضَويَ تحتَ لِوائِها والذي يَحصلُ على الدَعمِ المادي والمَعنَوي والوَظيفي، وعَنْ طَريقِها تُحدَد عِلاقَةَ المواطنِ بالدولَةِ ومُؤسَساتِها ، وَبالتالي فإنَّ هذا الولاءُ المُتَواصِل يُمكِّنَ العوائِلُ التَقلّيديَةَ مِنْ إثباتِ وجودِها وَالبَقاءِ وَسيطاً قَوّياً بينَ المُجتَمَعِ والدَولَةِ**"[3].

[1] يتضح ذلك بصورة جلية في الأزمات والاحتقانات السياسية الداخلية في لبنان ، وما ينتج عنها من صدامات أهليةٍ داميةٍ ومُنذُ منتصف القرن التاسع عشر . للتفاصيل ينظر : وجيه كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية–السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠–١٩٢٠ : مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي ، التأريخ الاجتماعي للوطن العربي ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٧٦) ، ص٦٣–ص٦٥ ؛ زين نور الدين زين ، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، ط٢ (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٧) ، ص٣٠–ص٣٢ ؛ كمال صليبي ، تأريخ لبنان الحديث ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٨٤) ، ص٤٦.

[2] عبد الرؤوف سِنَّو، النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية "١٨٧٧–١٨٨١" بلاد الشام– الحجاز–كردستان–البانيا ، (بيروت : مكتبة بيسان ، د . ت) ، ص٣٢–ص٣٣ ؛ عبد الرؤوف سنَّو ، اثر الغرب المسيحي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية ١٧٨٩–١٨٣٩ ، رسالة دبلوم ، (جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٧) ، ص٧٣.

[3] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٤٦–٤٧.

لِذا انبَثَقَتْ في ظل النسيج العائِلي – الاجتماعي هذا "**عِلاقة أبوية**" تصدرتها "**الزَعامةَ**" أو "**الزعيم**" تعزّز "**سطوته**" و"**نفوذه**" في الجماعة أسس مادية وإقطاعية[١] ، مكنتهُ من فرض هيبته أولاً وإنجازِ ما يمكن إنجازَهُ من متطلباتٍ خدميَةٍ وإجتماعيةٍ ثانياً ، إنتظم العملُ السياسي مرتكزاً أو أساساً بوضوح جَلي ، عملاً مَكَّنَهُ مِن تأسيسِ "**قاعدةٍ شَعبِيةٍ**" تدين له في "**الطاعَةِ**" و "**الوَلاءِ**" وبالتالي في "**الإستِجابةِ**" و "**التَنفيذِ**" لِقراراتٍ إن لَم نَقُل أوامر الزَعيمِ السياسي ، مِنهم على سبيل المثال بيار الجميّل[٢] في بيروتِ ومعروفَ السعدِ[٣] في صيدا[٤] ، واختلف المستوى الاجتماعي بالنسبةِ للزعامة العائلية في لبنان ، فهي "**إقطاعيةٍ ريفيةٍ**" لدى الموارنة والدروزَ والشيعةَ بحكم ما يمتلِكونهُ مِن أراضي زراعيةٍ ، فيما كانَت "**مدينية**" مُتَعدِدة الأقطاب ومِهَنية أو غَير مهنية لدى السُنَةَ والأرثوذكسَ لِطَبيعةِ انتِماءاتِهم الإقتصاديةِ التجاريةِ مِنها خاصةً [٥].

---

[١] تعود جذور الزعامة في العديد من مناطق لبنان الى سطوة اكبر العوائل من حيث ملكيتها الزراعية ، وكل حسب انتمائها الطائفي–الديني . للتفصيل ينظر: رشيد شقير ، مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في ايدلوجيات القوى السياسية اللبنانية ، (بيروت : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢) ، ص٢٢١.

[٢] بيار الجميل (١٩٠٥–١٩٨٤) : ولد في مدينة بيروت ، درس الابتدائية في مدرسة العائلة المقدسة في بيروت ، سافر إلى مصر عام ١٩١٥ مع عائلته بسبب نشاط عائلته المعارض للعثمانيين عاد عام ١٩١٩ والتحق بمدرسة الآباء اليسوعيين ، التحق بكلية الصيدلة في معهد الطب الفرنسي، ، أسس الاتحاد اللبناني لكرة القدم بجهود منه في نهاية العشرينات ، اعتمد على دور الشباب المنتمين إلى النادي الرياضي والاتحاد اللبناني لكرة القدم في تأسيس تنظيمات شبابية شبه عسكرية ، ثم انتقل بعدها إلى التثقيف السياسي لتعبئة أنصاره حتى أصبح الرئيس الأعلى لحركة الكتائب عام ١٩٣٧ . للتفصيل ينظر: الياس ألديري ، من يصنع الرئيس ، (بيروت : المؤسسة الجامعة للدراسات ، ١٩٨٢) .

[٣] معروف السعد (١٩١٠–١٩٧٥) : درس في مدرسة الفنون الإنجيلية في صيدا في كلية عالية الوطنية وتخرج منها عام ١٩٢٩ ، عمل بالتدريس في لبنان وسوريا وفلسطين بين الأعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٦ ، اعتقل في العام نفسه من سلطات الانتداب لمساهمته في تنظيم المقاومة ضدها ، أطلق سراحه عام ١٩٣٧ ، فاز بالانتخابات النيابية لعام ١٩٥٧ وبقى فيها حتى عام ١٩٧٢ ، له اثر فاعل بانتفاضة لبنان عام ١٩٥٨ في لبنان ، حتى انه كان من المؤيدين للإصلاحات الشهابية ، أُصيب برصاص الجيش اثناء قيادته مظاهرة الصيادين في ٢٦ شباط ١٩٧٥ ، توفي على أثرها في ٦ آذار ١٩٧٥ . للتفصيل ينظر: نزيه حسني ، صيدا ومسألة الزعامة السياسية ، معروف السعد ، (بيروت: المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية ، ١٩٨٢) ص١٦٥–١٧٥.

[٤] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٤٦

[٥] جورج قرم ، المصدر السابق ، ص٥٩.

وَقَد تنافسَت العائِلات الكبيرة داخِل الطائفة الواحِدة سياسياً، دونَ أن يَكونَ في ذلك تَجاوزٌ على انتمائها أو امانتِها الطائفية ، لذلك برَزت استمرارية وجود العائلات الكبيرةِ وعَملها الاقتصادي أساساً لاستمراريةِ الطوائف التي تُمثل تنظيماتٌ إجتماعيةً وإقتِصاديةً وسياسيةً[١] ، ومِنها على سَبيلِ المِثالِ في الشمال ولا سيما في زغرتا كُلٌّ مِن عائلة : فرنجية ومعوض ودويهي في زغرتا وكرامي والمرعبي والمقدم والجسر في طرابلسِ ، وفي الشوفِ بَرَزَت عائلتا شمعون وجُنبلاط التي نافسَت عائلة ارسلان في عالية ، وسادَ نُفوذ آل حمادة في بعلبك وآل الأسعَد في بنت جُبيل والزين في النبطيَّة وعسيران في الزهراني والخليل في صور ، والبزري في صَيدا وسلام واليافي والدَنا والصُلح في بيروتِ ، وإده في جبيل ، والجميِّل في كسروان–المتن–بعبدا ، والخازن في كسروانِ ، وسكاف والمعلوف في زحلة ، وأنَّ مجموع العائلات هذه إنتمت إلى فئَةٍ إجتِماعيةٍ متقاربة تمثلت بأعيان ريفيون بنِسَبٍ متفاوتة التأقلم مع نُمو الرأسمالية الحديثة يقابلها برجوازية تستند بدورها إلى الصلاتِ والروابط العائِليةِ [٢].

احتَفَظَتْ العائِلات هذهِ بالسُلطَةِ الزُعَمائيةِ وراثياً بين أبنائها حِفاظاً على قيادَة التَوازُن الطائفي داخلِ المجتمعِ اللبناني مِن جهة ، والمصالح السياسية من جهةٍ أُخرى ، فَمثلاً عن طَريقِ "**حزبُ الكتائبِ**" هيمنت العلاقات العائلية المُتَمَثِلة بآل جَميِّل[٣] على جِهازِ الحزب ، ومِنه امتَدت الهيمنة على الطائِفة المارونيةِ على الرَغم مِن التحولات الإجتماعيةِ والإقتِصاديةِ والسياسيةِ التي شَهِدَتها البِلاد مُنذُ ثلاثيناتِ القَرنِ العِشرين[٤].

مَثَّلَ وَلاءُ الفردَ للزعامَةِ العائِليةِ داخِل إطار الطائِفةِ الدينيةِ أحد ركني الأساس الإجتماعي في لبنان ، حَيث يُمَثِل الركن الثاني في عِلاقة الزعامة العائِلية مع الزعامة الطائفية المتمثِلة برجل الدينِ المتصدر لزعامة طائفته دينياً[٥].

عَمِلَت الزعامتانِ في انسجامٍ وتناغمٍ كبيرينِ ، ولا سيما "**الزعامةَ العائلية**" فقد احتاجت لمباركةِ "**الزَعامةِ الدينيةِ**" لتعزز من مكانتها وسطوَتِها مِنْ خلال خطابِها الديني لزيادةِ وترسيخِ "**الولاء الاجتماعي**" للمواطنِ اللبناني مِنْ جِهة ، وتَسويقِ الأفكارِ والرؤى التي تُمكنهم من

---

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١١١.

[٢] رشيد شقير ، المصدر السابق ، ص٢٢١ ؛ عبد الرؤوف سنّو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٤٧ .

[٣] جورج قرم ، المصدر السابق ، ص٦٠.

[٤] انطوان مسرّه ، ماذا يعني الولاء الطائفي ، "الحداثة" ، (مجلة) ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، العدد١٠٣ ، ص٣–ص٥.

[٥] جورج قرم ، المصدر السابق ، ص١٠٠–ص١١٠.

الصمود أمام المُتَغّيرات السياسية من جِهةٍ أُخرى . وعَزَزَتْ "**الزعامة الدينية**" ديناميكية العلاقة مع الدولة ومؤسساتها من جهة ، والوقوف بوجه التيارات الساعية لضَربِ العلاقة الطائفية الدينية في المجتمَع اللبناني مِن جهةٍ أُخرى ، "**الأَثَر**" و "**العِلاقات**" المُرَكبة هذه ، مكَّنتْ الزعامة الدينية بوضوح من أن تبقي قنواتها مفتوحةً للحوار مع مختلف القوى في حِراكها السياسي خاصة أو في أوقات أزماتها ، بل وحتى صِداماتِها.

فَلا غَرو إذ نَرى ما للمرجعيات الروحية العليا إسلاميةً كانَت أو مسيحية من أثر "**فاعل**" و"**مُتَفاعل**" في الحَياة اللبنانية وعلى الصُعُدِ كافةً إجتِماعيةٍ وإقتِصاديةٍ وثَقافِيةٍ ومن ثُمَّ سياسيةٍ ، مَرجعياتٌ عبَّرت أو نَظَّمت زعامتها بمؤسَساتٍ ، صاغَتْ رؤاها ، ثمَّ اضطلعت بإسهاماتها وأنشِطَتِها في أعقابِ الحربِ العالَميةِ الثانيةِ ، إذ جاءَت مُتَكامِلة مع الغرض المؤسساتي للدولةِ[١] مِن خَدماتٍ وسواها ، وإن بدت محدودة بدءاً لتتنامى بوضوحٍ في العقودِ التاليةِ ، فبرزتْ منها: "**دارُ الفَتوى**" للطائفة السنية ، و"**المَجلس الإسلامي الشيعي**" للطائفة الشيعيةِ ، و"**مشيخة عقل الطائفة الدرزية**" و "**البطريركية المارونيةِ**" و "**الرهبانياتِ المارونية**" "**مجلس الروم الأرثوذكس**" و "**البطريركية الكاثوليكية**"وإن لِكُل واحدة من المرجعيات

---

[١] تنامى الأثر الفاعل للمرجعيات والمؤسسات الدينية هذه في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في لبنان حداً فاقَ حتى قُدرات بعض المؤسسات الرسمية الأساسية للدولة ، كما هي الحال في اضطلاع "أمل" و "حزب **الله**" في دحر الجيش الإسرائيلي وأخرجه من لبنان للتفاصيل ينظر: احمد عبد الحسين سعيد النصر الله ، حزب الله ودوره السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة ، كلية الدراسات التأريخية ، ٢٠١٠) ؛ يوسف ديب ، الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان يوميات ووثائق ١٩٨٢- ١٩٨٩ ، (بيروت : دار عالم الفكر ، ١٩٩٧) ؛ وليد نور ، حقيقة ما جرى بين إسرائيل وحزب الله رؤية شرعية وسياسية ، (بيروت: مركز النور للدراسات الإنسانية، د ت) ؛
As'ad Abu Khalil , Ideology and Practice of Hizballah in Lebanon: Islamization of Leninist Organizational Principles , Middle Eastern Studies, Vol. 27, No. 3 (Jul., 1991), pp. 390-403.

هذه فضلاً عن زعامتها الخاصة لها مؤسساتها وأَجهزتها الإعلامية ومدارسها وجامعاتها ومتمتعة بإستقلاليتها التامة في ذلك عن باقي الطوائف[١].

تباينت الطوائف الدينية من حيث وزنها السكاني من منطقة إلى أُخرى في لبنان فشكل على سبيل المثال "**الشيعة**" أغلبية في جنوب لبنان ، في حين أنَّ "**السُنَةِ**" كانوا أغلبية في بيروت والشمال ، وألفت الطائفتان "**الكاثوليكيةِ والدرزية**" الأغلبية في وسط لبنان . ولعلَّ الجدول رقم (٢) يوضح الثُقل السكاني نسبة مئوية وكثافة لكل طائفة في مناطق لبنان وحسب دراسات أُنجزت في أوائل سبعينات القرن المُنصَرِم.

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية والكثافة السكانية لمناطق لبنان موزعة طائفيا عام ١٩٧١[٢].

المنطقة/ الطائفة	الكاثوليك	المسيحية عدا الطوائف الكاثوليكية	السنة	الشيعة	الدروز	نسبةكل المجموعات
مدينة بيروت	١٨%	٢٩%	٤٢%	١٥%	٢٩%	٢٥%
ضواحي بيروت	١٩%	١٩%	١٢%	٣٠%	٩%	٢٠%
وسط لبنان	٣٨%	١٠%	٢%	٣%	٥٥%	١٨%
شمال لبنان	١٤%	١٥%	٣٣%	٢%	١%	١٥%
جنوب لبنان	٠%	٤%	٧%	٤١%	٠%	١١%
البقاع	١١%	٢٣%	٤%	٩%	٦%	١١%
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الكثافة السكانية						
أقل من ١٠٠٠نسمة	٢١	١٢	١٢	٢٣	٤٥	١٩
من١٠٠٠-٩٩٩٩	٣٤	٢٨	٤	٢٢	٩	٢٣
أكثر من ١٠.٠٠٠	٤٥	٦٠	٨٤	٥٥	٤٦	٥٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

---

(١) ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١١٤ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، ص٨٧ ؛ أحلام بيضون ، إشكالية السيادة والدولة : نموذج لبنان (الكيان ، النظام ، التدخلات ، الاعتداءات المسؤوليات) ، (بيروت : د م ، ٢٠٠٨) ، ص١١٥–ص١١٦.

(2) Joseph Shamie , Religious Group in Lebanon : A Descriptive infestation International Journal of Middle East studies , Vol. , 11, No.2(Apr, 1980) , p.181.

ولعلَّ من أبرز تلك الدراسات الديموغرافية دراسة الباحث الجغرافي الديني "**كلاوس بيتر هارتمان**" عام ١٩٧٣ والتي تمخضت عن نتائج إحصائية سكانية أوضحَ فيها النِسب المئَوية لعموم الطوائف الدينية في لبنان اللافت للنظر إلى تطورٍ ديموغرافيٍ مهمٍ من حيثِ الديانتين الرئيسيتين في البلاد الإسلام والمسيحية ، ومن حيث المذاهب الدينية ، فتصدر المسلمون "**سُنَةً وشيعةً**" وبنسبة ٥١% من مجموع سكان لبنان ، أما النسبة المتبقِّية فكانت نصيب مجموع الطوائف المسيحية وهذا بعينه إنقلاب ديموغرافيٍ لهُ مُعطياتُهُ وآثارُهُ على ما رسم مِنْ معادلةٍ للنظام السياسي الطائفي للبلاد من الإنتداب الفَرنسي[١].

لم ينحصر المُتَغّير الديموغرافي على أساس الدين وحسب إنما أيضاً وكما يتضح من خلال الجدول رقم (٣) على أُسسٍ طائِفيةٍ ، فمثلاً تصدر "**الموارنة**" وبنسبة ٢٤% عُموم الطوائف المسيحية بعد ما كان "**الأرمنُ**" هم المتصدرين ، في حين تصدر "**الشِيعة**" وبنسبة ٢٩% من الحجم السكاني للطوائف الإسلامية بعد ما كان "**السُنةُ**" هم في رأس القائمة ، وهذا يعني أنَّ الموارنة شكَّلوا تقريباً أكثر من نصف مسيحيي لبنان ، وأنَّ الشيعةَ شَكَّلوا أكثر من نصف سكان المسلمين ، مُتَغيرات ديموغرافية تركت آثارها الإجتماعية والإقتصادية وبذلك أثرت بعُمق على الحراك السياسي الداخلي للبلاد فيما يتعلق بآليات وقانون الإنتخابات للمجلس النيابي اللبناني[٢].

جدول رقم (٣)

سكان لبنان طائفياً – دينياً حسب دراسة كلاوس هارتمان عام ١٩٧٣[٣]

المسيحيون	النسبة	المسلمون	النسبة
الموارنة	٢٤%	الشيعة	٢٩%
روم أرثوذكس	٩%	السنة	١٦%
روم كاثوليك	٧%	الدروز	٦ %
أرمن	٦%	مجموع المسلمين	٥١%
أقليات مسيحية	٣%		
مجموع المسيحيين	٤٩%		

(١) ثيودور هاتف ، المصدر السابق ، ص١١٨.

(2) Rania Maktabi , op.cit.pp.219-241 ; tom Najem , op.cit.p.7.

(٣) ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١١٩.

كفل الدستور حريات اجتماعية أخرى كحرية التعبير وحُرية التنظيم في الجمعيات وحُرية المساواة أَمام القانون ، وحرية الملكية وحرية التعليم واللتان تعدّان أهم الحُريات في ترسيخِ الطائفية داخل المجتمع اللبناني ، علماً أنَّ مواد الدستور اللبناني في الشأن هذا بقيت على حالها دون تعديل ، الأمر الذي لا يجعلها تواكب تطور المجتمعات ، وبذلك ظَلَّت هذه الحريات تمثل مبدأً عاماً ، طَبَع المجتمع اللبناني مِن خلالها بطابع الطائفية التي لا يمكن تجاوزها أو الإستغناء عنها على الرغم من التحولات السياسية التي شهدها المجتمع اللبناني[١].

بقيت الطائفية ملازمة للواقع اللبناني ، وكثيراً ما رددت مشكلةً اجتماعيةً خلال عرض البيانات الوزارية للحصول على ثقة البرلمان ، وغالباً ما كانت تُترجم عبارة "**الطائفية**" بعبارات متعددة مثل "**التوازن**" و "**المُشاركة**" و "**العدالة بين الطوائف**" و "**العائلات الروحية**" وأنَّ طرح موضوع الطائفية ومُعالجاتها غالباً كثيراً ما يطرق متلازِماً مع حصول أحداث طائفية ، وما يلبثُ أن "**يضمحلَّ**" بعد إنتهاء الأزمات[٢].

وتَكرسَ الانقسام الديني والطائِفي هذا أعقاب إعلانِ إستقلال لبنان في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ وما تمخض عنه من إتفاق غير مكتوب بين مراكز القوى اللبنانية ، وتحت مظلة الضغط البريطاني – الفرنسي ، عرف بأدبياتِ التأريخِ اللبناني المُعاصِر بـ"**الميثاق الوطني**" ، والذي بموجبه انحصرت رئاسة الجمهورية بالطائفة المسيحية المارونية ، ورئاسة الحكومة بالطائفة السنية المسلمة ، ورئاسة المجلس النيابي بالطائفة الشيعية ، وتوزيع السلطة والمراكز القيادية العُليا بنسبة ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسةٍ للمسلمينَ[٣].

تميّزَ تكوين لبنان الإقتصادي بالتوجه الرأسمالي وبسياسةٍ اقتصاديةٍ تتبع المفاهيم الرأسماليةِ[٤] ، واقعاً أخذت أبعادهُ تتنامى منذ مُنتصف القرن التاسع عشر بسبب اندماج السوقِ

---

[١] محمد المجذوب ، حقوق الإنسان في الدستور اللبناني ، الحياة النيابية ، حزيران١٩٩٣، المجلد٧، ص١٦.

[٢] مصلحة التوثيق والنشر، الطائفية المشكلة والحل ، الحياة النيابية ، حزيران ١٩٩٣ ، مج٧ ، ص٩٢.

[٣] باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ، ص٥١٥ ؛ منير تقي الدين ، لبنان ماذا دهاك ، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٩) ، ص٤٥ ؛ بيان حكومة الاستقلال ، الحياة النيابية ، آذار ٢٠٠٧ ، المجلد ٦٢ ، ص١٤٧.

[٤] الرأسمالية: نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يتركز على تقسيم المجتمع على طبقتين أساسيتين : طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض ، المواد الأولية ، الآلات وأدوات العمل) سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات ، وطبقة البروليتاريا المجبرة على بيع قوة عملها لعدم امتلاك أفرادها وسائل=

المحلية اللبنانية بالسوق الرأسمالية العالمية أعقاب الثورة الصناعية ، نمواً أَخذت ملامحه تتضح أكثرَ فأكثرَ مع حصول لبنان على الإستقلال التام في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ ، أمراً أسهَمَ إسهاماً فاعلاً في انفتاح لبنان إقتصادياً وإقليمياً ودولياً[١].

وإنسجاماً مع ما تقدم ازدهر القطاع المصرفي والمالي إزدهاراً ملحوظاً في لبنان ، عَمَقَهُ أكثَر ما حَدث في الواقع الداخلي من تطورات خطيرة خاصة أَعقاب الحرب العربية _ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ ، ومن ثم التأميمات في مصر وسورية إثر إنقلاب ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر وامتداداته الإقليمية ، هذه أُمورٌ أَسهمت مباشرةً لتدفق العديد من رؤوسِ الأموالِ في تلك البلاد إلى لبنان لإستقراه الإقتصادي يومئذٍ[٢] ، كما أَسهم تدفق رؤوس الأموال الخليجية في خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين "**أموال النفط**" على لبنان إسهاماً فاعلاً في تنميّة قطاعها المصرفي والإستثمارِ فيها[٣].

أثّر سلباً تَوجه الإقتصاد اللبناني صوب إنماء القطاع المصرفي والتجاري والخدماتي على قطّاعٍ أساسي في البلاد أَلا وهو الزراعة التي شكلت نشاطاً أساسياً لقطاعٍ كبيرٍ من الأيدي العاملة في لبنان ، ولا سيما إذا ما علمنا أنَّ أكثر من ثلث مساحة لبنان غابات ، تمتلك تقريباً نصفها ثلاثة مائة شخصيّة زُعاماتية – إقطاعية ، في حين ٧٥% من العاملين في الأرض من الفلاحين الفقراء المحرومينَ لا يمتلكون شيئاً من الأراضي الزراعيةِ[٤].

فلا مراء إذ نجد ، تراجع إسهام القطّاع الزراعي في الناتج المحلي من ١٨% عام ١٩٥٤ إلى ١١,٩% عام ١٩٦٤ ، ليهبط بعد عقد آخر إلى ٩,٢% ، الأمر الذي أدى في نِهايةِ المطاف إلى هجرةٍ مُتناميةٍ من الريف إلى المدينة ، بسبب "**الضائقة الإقتِصاديةِ**" ، فبينما

=إنتاج أو رأس مال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص. عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، موسوعة السياسية ، ج٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د.ت) ، ص٧٨٨.

[١] باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص٧٠–ص٧٧.

[٢] المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) ، قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين ، إسهامات الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني ، ترجمة ألين بزعوني ، (بيروت : د.م ، ٢٠٠٨) ص٦–ص١٢ ؛ مصطفى بزي ، التكامل الاقتصادي في جبل عامل ومحيطهُ العربي ١٨٥٠–١٩٥٠ ، (بيروت : دار المواسم للطباعة والنشر، ٢٠٠٢) ، ص١١١.

[٣] توفيق كسبار ، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨–٢٠٠٢ في حدود الليبرالية الاقتصادية ، (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٥) ، ص٢٣٧ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٢٨.

[٤] نيقولاي هوفنسيان ، المصدر السابق ، ص٣١–ص٣٢.

كانت النسبة المئوية لسكان المدن ٥٠,٧٥% عام ١٩٥٩ والريف ٤٩,٢٥% للعام ذاته إزدادت الى ٦٩,٨٠% في المدن عام ١٩٧٥ وتراجعت إلى ٣٠,٢٠% في الريف(١).

والقَطّاع الصِناعي ، وعلى الرغم من جذوره التأريخيةِ في لبنان التي تعود إلى تأسيساته الحرفيَّة وتطوراتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومن ثُمَّ تناميها إلى منشآت صناعية في القَرن العشرين حتى بلغت بحسب الإحصاء الصناعي في عام ١٩٥٥ وجود ١٨٦١ مؤسسةٍ صناعيةٍ ، ليرتفع عددها عام ١٩٦٢ إلى ٣٧٤٤ مؤسسةٍ يعمل فيها أكثَر من ثلاثة وأربعين ألف عاملاً(٢).

بيد أنَّ المؤسسات الصناعية الكبيرة خصصت الرأسمال الأجنبي من فرنسيٍ وبريطانيٍ وأمريكيٍ ، إلى جانب أنَّ البلاد تفتقد حتى ستينات وسبعينات القرن العشرين لأية صناعة ثقيلة ، فأرتكزت صناعته على المُنتجاتِ الإستهلاكيةِ صناعاتٍ غِذائيةٍ وأَنسِجةٍ وأَلبِسَةٍ وتبغٍ وإسمَنتٍ وسِواها(٣).

فلا غرو إذ نجد تدني إسهام قطّاع الصناعة وتذبذبه في الناتج المحلي ، فقد بلغ عام ١٩٤٥ حوالي ١٣,٢% ليتراجَع إلى ١٢,٨% في عام ١٩٦٤ ، ثُمَّ إرتفع إلى ١٦,٦% قبل عامٍ واحدٍ من اندلاع الحرب الأهليةِ(٤) ، وعلى الرغم من ذلك فان القطاع هذا وفر العديد من فرص العمل ، انعكس حجمها على عدد الشغيلة وتنامي الفئَة العاملة أمراً بات تشكيل النقابات معه ملحاً وضرورياً لحماية حقوقها ، مما بدا يتنامى عددُها مع مرور الزمن ، فضلاً عنْ تنامي حجم الشغيلة والعمال والمنتسبين لها ، فيما يبدو واضحاً تماماً في الجدولِ رقم (٤) فبعد أن اقتصر عددها على نقابة واحدة في عام ١٩٤٩ ، وعَدَدُ المُنتَسبين إليها من الشغيلة ثمانيةَ عشر الفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثون عاملاً ، ليرتفع عددها خلال عقدين ونيف فَقَط إلى أَربعة

---

(1)Michel Khouzami , L'AGRICULTURE LIBANAISE (STRATEGI ET POLITIQUE AGRICOLE) , ANNEXE 3, (Beirut : Ministe're de L'Agriculture , Non history) , P.32 ; توفيق كسبار، المصدر السابق ، ص١٥٥.

(٢) نيقولاي هوفنسيان ، المصدر السابق ، ص٢١.

(٣) مصطفى بزي ، المصدر السابق، ص١٠٩ ؛ توفيق كسبار ، المصدر السابق، ص٦٨ ؛ نيقولاي هوفنسيان ، المصدر السابق ، ص٢١.

(٤) مكرم صادر، الاقتصاد اللبناني ١٩٥٣-١٩٩٢ مؤشرات التطور وامثولاته ، مجلة الحياة النيابية ، ايلول ١٩٩٣ ، مج٨ ، ص١٦٠.

عشر نقابة ، بلغ عدد المنتسبين إليها أكثر من خمسين ألف عامل ، أي أنَّ عدد النقابات ارتفع في المدة المذكورة ثلاثَة عشر ضعفاً ، وعدد العمال إلى ثلاثةِ أَضعافِ[1].

جدول رقم (٤)

يوضح عدد النقابات والعمال في لبنان ١٩٤٩-١٩٧٢[2]

السنة	عدد الاتحادات النقابية	عدد النقابات	عدد الأعضاء
١٩٤٩	١	٣٤	١٨.٨٣٧
١٩٥٦	٥	٧٢	١٨.٤٣٩
١٩٦١	٥	١٠١	٢١.٥٦٨
١٩٦٧	٩	١٢١	٣٤.٨٧١
١٩٧٢	١٤	١٤١	٥٠.٧٠٨

شكلت التجارة رافداً أساسياً إلى جانب القطاع المصرفي والمالي في الناتج المحلي ، إذ بلغ إسهامها ٣٥% من الدخل الوطني أوائل سبعينات القرن العشرين[3] ، وهذا يعني أنَّ أكثر من ثلث الدخل الوطني من التجارة التي نشط قطاعها بجهود المغتربين اللبنانيين بأتجاه الدول الإفريقية الوسطى والشمالية خاصة ، فضلاً عن تجارة الترانزيت مع محيطها العربي ، إلا أنَّ إزدهار وتنامي القطاع هذا مرتهن باستقرارِ الوضع الداخلي والإقليمي للبنان ، وهو أمرٌ لم

---

[1] حول التنظيم العمالي في لبنان وتأثيره بالحياة الاقتصادية وما ارتبط به من قوانين العمل والضمان الاجتماعي ينظر: وليد ضو، الحركة العمالية والنقابية في لبنان (تاريخ من النضالات والانتصارات) ، "الثورة الدائمة" ، (مجلة) ، بيروت ، آذار٢٠١٣ ، العدد٣ ، ص١٢-ص٣٥ ؛ عبد الله حنا ، الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥ ، (دمشق: دار مشرق للطباعة والنشر، ١٩٧٢) ص٤٨٣-٥٠٢. وعن قانون العمل اللبناني واهم ما جاء به من تشريعات ينظر: حسين عبد اللطيف حمدان ، قانون العمل اللبناني، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٢) ، معضاد رحال ، تشريعات العمل والعولمة "لبنان" ، (بيروت : جداول للنشر والتوزيع ، ٢٠١١) ؛ وعن قانون الضمان الاجتماعي . ينظر: رفيق سلامة شرح قانون الضمان الاجتماعي ، (بيروت: د . م ، ١٩٩٦).

[2] توفيق كسبار، المصدر السابق ، ص٨٠ .

[3] نيقولاي هوفنسيان ، المصدر السابق ، ص٣٧-ص٣٨.

يستقم خلال تأريخ لبنان المُعاصر مما عرضه إلى أَزماتٍ حقيقيةٍ أَثرت سلباً على الواقع الإقتصادي والإجتماعي لعموم البلاد[١].

يبدو واضحاً مما تقدم أنَّ أُسُسَ الإقتصاد أللبناني غير مستقرة ومتذبذبة ، وإن بدت في أوقات أنها "**فاعلة**" و "**مربحة**" في أنشطتِها ومؤسساتها لا بل وحتى في إسهامها في الناتج والدخل المحلي ، إلا أَن ذلك في الأَعم الأغلب "**ظاهرة**" خاصة منوطة بفئاتٍ إجتماعيةٍ أو مؤسساتٍ إقتصاديةٍ بعينها ، ترتكز على الفئَة البرجوازية المحلية وإرتباطها بالرأسمالية الخارجية "**غربيةٍ وخليجيةٍ**" ، أمرٌ انعكس بصورة ملموسَة على قطاعات واسعة من المجتمعِ اللبناني ممن عانوا من "**الفقر**" و "**الحِرمان**" ، معاناة أَرست دعائمها أُسساً إجتماعيةً وأُخرى سياسيةً[٢].

كان من أُولى الأُسس المؤديةِ إلى خلل العدالة الإجتماعية ، هو ماسمي بـ"**الميثاق الوطني**"[٣] ، الذي أَرسى دعائم وأُسس النظام الطائفي والإقطاعي والعوائلي في لبنان على حساب بقية فئات المجتمع حتى في حَقِ التَوظيفِ والعَملِ[٤].

فَلا غرابة أن إنعكَس واقع الأُسس الإقتصادية – والسياسية سلباً على الواقع الإجتماعي للبلاد ، مما أَدى إلى تَدني المُستَوى أَلمَعاشي والخدماتي فيها عُموماً ، تدنٍ حددتْ أَبعاده الخطيرة العديد من الدراسات الأَكاديمية المتخصصة في الشأنِ اللبناني ، إذ بَيّنتْ أن عدد العاطلين عن العمل كانوا في إزدِيادٍ مستمر ، فبعد ما كان عددهم أربعين ألف عاطل عام

---

[١] بكر عبد الحق رشيد الراوي ، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام ١٩٦٤، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ٢٠١٢) ؛ عبد الأمير دكروب ، الصادرات اللبنانية تعبير عن الواقع الاقتصادي ، "دراسات عربية" ، (مجلة) ، بيروت ، تموز / آب ١٩٨٦ ، العددان ٩/١٠ ص١٤ ؛ جورج قرم ، المصدر السابق ، ص١٠٦ ؛ توفيق كسبار ، المصدر السابق ، ص٢٣٠–ص٢٣١.

[٢] كمال حمدان ، الأزمة اللبنانية ، الطوائف الدينية ، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية ، ترجمة رياض صوما ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٩٨) ، ص٩١.

[٣] الميثاق الوطني : اتفاق غير مكتوب بين المسيحيين والمسلمين في لبنان ، مثل المسيحيين في الاتفاق بشارة الخوري أول رئيس جمهورية بعد الاستقلال ، ومثل المسلمين الزعيم رياض الصلح أول رئيس حكومة استقلالية ، تمحور الميثاق حول الاتفاق على وجود لبنان سيد ومستقل يتخلى فيه المسلمون عن المطالبة بالوحدة مع سورية مقابل تخلي المسيحيين عن الحماية الفرنسية ، مع توزيع المناصب والوظائف على اساس القاعدة النسبية العددية بين الطوائف (ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين) . جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية العربية ، (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٥٩) ، ص٤٨–ص ٤٩ ؛ كمال الحاج ، الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني ، (بيروت : د . م ، ١٩٦١) ، ص١٤٣.

[٤] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ص٩٧.

١٩٥١ إرتفع إلى أَكثر من سبع وخمسين ألف عاطل عام ١٩٥٨ مما أَدى إلى إزدياد كبير في أعداد الفُقراء وممن يحيون تحت مستوى خط الفقر حتى أَكدت أَنَّ نسبة ممن "**كانوا يعانون من الحرمان** " بلغت ٧٠% من أَبناء المجتمع اللبناني في أَواخر ستينات القرن العشرين[١].

وأَخيراً تمخضَ الواقع اللبناني هذا بإبعادِهِ الإجتِماعيةِ والإقتِصاديةِ ، عن أَزَماتٍ وحِراكٍ سياسيٍ داخلي ، لَمْ تكن التطورات والأَحداث الإقليمية ببعيدة عن إذكاء جذوة إحتدامها بل وإنفلاتها بصورة صدامات دامية ، أَخذت وفي أَوقاتٍ غير قليلة شكل "**صِدامٍ أَهليٍ**" إنْ لم نقل "**حرباً أهلية**" ، كانت ملامحها الأولى قَد بدت مع محاولة الرئيس بشارة الخوري[٢] ١٩٤٣– ١٩٥٢ تجديد رئاسته ، وما أَعقب ذلك من رفض جماهيري لم تكن أَبعادهُ الإجتِماعيةِ – الإقتصاديةِ ببعيدةٍ عَنهُ[٣].

بَدَأتْ الصورة أَكثر وضوحاً وأكثر حدةً أَيام الصدامات الدامية إثر محاولة الرئيس كميل شمعون[٤] ١٩٥٢–١٩٥٨ تَجديد رئاستهُ صِدامات أَخذت أَبعادها الإقليمية والدولية ولم تنتهِ إلا

---

[١] نيقولاي هوفنسيان ، المصدر السابق ، ص٤٣–ص٤٤.

[٢] بشارة الخوري (١٨٩٠–١٩٦٨) : سياسي لبناني ولد في مدينة صيدا تخرج من جامعة القديس يوسف محامياً ، شغل منصب رئيس الوزراء مرتين في عهد الانتداب الفرنسي الأولى من ٥ أيار١٩٢٧ – ١٠ آب ١٩٢٨، والثانية من ٩ آذار ١٩٢٩–١١ أيلول ١٩٢٩ ، تزعم الكتلة الدستورية بعد تعليق العمل بالدستور عام ١٩٣٢ ، انتخب رئيساً للجمهورية بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٣– ٢٣ أيلول ١٩٥٢ ليكون أول رئيس للبنان بعد الاستقلال . عدنان اسكندر انطوان ، الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، (اتحاد المؤرخين العرب : معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٥) ؛ عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢–٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠١٢) ، ص١٣٨.

[٣] عدي ابراهيم حوران الجنابي ، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠–١٩٨٧ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الانبار : كلية الاداب ، ٢٠١١) ، ص٦٦–ص٧٢.

[٤] كميل نمر شمعون (١٩٠٠–١٩٨٧) : ولد في دير القمر وتلقى تعليمه الأولي في مدرسة الإخوة المريميين ، وأكمل دراسة الحقوق عام ١٩٢٣ في جامعة القديس يوسف ، ترشح عام ١٩٣٤ وفاز في الدورة الاولى نائباً عن جبل لبنان ، وأعيد انتخابه في دورات ١٩٣٧ و١٩٤٣ و ١٩٤٧ و١٩٥١ و ١٩٦٠ و ١٩٦٨ و١٩٧٢ . استمر نائبا بحكم التمديد حتى وفاته ساهم عام مع كمال جنبلاط واخرين في تاسيس الجبهة الاشتراكية المعارضة لحكم بشارة الخوري ، اظهر ميلا بأتجاه الاحـلاف والـمشاريع=

برحيل الأَخير عن دست الحكم ، مسجلةً بوضوح عمق الانقسامات الطائفية – السياسية في لبنان ، انقسام اتضحت ملامحه بصورة جلية على الصعد كافة في العقود التالية[١] وهذا ما سَنُعالِجَهُ في المَباحِثِ الآتية مِن هذا الفَصل.

=الأمريكية في المنطقة كحلف بغداد عام ١٩٥٥ ومبدأ ايزنهاور ١٩٥٧ ، مما كان له أثره في ثورة الشعب عليه وإخراجه من الحكم عام ١٩٥٨. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١–٢٠٠٦ (بيروت : دار بلال للطباعة ، ٢٠٠٧)، ص٢٩٢–ص٢٩٣.

[١] سعد نصيف جاسم ألجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨–١٩٧٥، أطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٤) ، ص٤٩–ص٦٩ ؛ بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق ، ص٥٨–ص٧٣ .

-المبحثُ الثاني : قِراءةٌ أوليةٌ في تأسيساتِ المجلِسِ النيابي وتَركيبَتِهِ ١٩٧٥-١٩٩٠:-

دخلت القوات البريطانية والفرنسية إثر إندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، الأراضي السورية واللبنانية مستكملة إحتلالها مع نهاية العام ١٩١٨ بموجب إتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦ ، وقد أَخذت حيِّزها للتنفيذ أَعقاب قرار مجلس أَلحلفاء ألأعلى المنعقد في سان ريمو بتأريخِ ٢٨ نيسان ١٩٢٠ بفرض ألإنتداب ألفرنسي عليهما[١].

وإنسجاماً مع ما تقدم أصْدر ألمفوض ألسامي الفرنسي هنري غورو[٢] في ٣ آب ١٩٢٠ أَلقرار أَلمُرقم ٢٩٩ الذي غير بموجبه أَلخارطة الإدارية للبنان بعد أَن ضمَّ قضاء حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك وجعلها دولة واحدة ، واعقب إياه في ٣١ آب ١٩٢٠ القراران ٣٢٠ و ٣٢١ أُلغي بموجبهما أَلتقسيم الإدارِي أَلقديم لجبل لبنان إعتباراً من ١ أيلول ١٩٢٠ ووضع نظام إداري جديد لهما بموجب ألقرار رقم ٣٣٦[٣] ، معلناً في ألـيوم نفسه عن قيام

---

(١) علي سلطان ، تاريخ سورية : نهاية الحكم التركي ١٩٠٨-١٩١٩ ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٧) ، ص٥٣٠ ؛ منير تقي الدين ، المصدر السابق ، ص٢٧ ؛ عمر عبد العزيز عمر ، تأريخ المشرق العربي "١٥١٦-١٩٢٢" ، (بيروت : دار النهضة العربية ، د.ت) ، ص٤٦٥-ص٤٦٦.

(٢) هنري غورو(١٨٦٧-١٩٤٦): قائد عسكري فرنسي ، ولد بباريس ، التحق بالجيش عام ١٨٩٠ ، قاد الفرقة الفرنسية في حملة الدردنيل إبان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥ ، عين مندوباً سامياً فرنسياً على سورية ولبنان عام ١٩٢٠ خلفاً لجورج بيكو ، وبقي في منصبه ثلاث سنوات ، وتولى منصب الحاكم العسكري لباريس بين ١٩٢٣و١٩٣٧. عبد الوهاب ألكيالي وآخرون ، ج٤ ، المصدر السابق ، ص٣٧٧.

(٣) وبموجب الفصل الأول من القرار ، قُسّمَ لبنان إلى أربعة ألوية ومدينتين: أ: لواء لبنان الشمالي ، وعاصمته زغرتا ، ويضم قضائي عكار وحصن الأكراد ، فضلاً أقضية زغرتا والبترون ، ب: لواء جبل لبنان ، وعاصمته بعبدا ، ويضم أقضية كسروان والمتن والشوف ومديرية دير القمر، ج: لواء لبنان الجنوبي ، وعاصمته صيدا ، ويضم أقضية صيدا وصور حاصبيا ، د: لواء البقاع ، وعاصمته زحلة ، ويضم أقضية راشيا وبعلبك ومديرية الهرمل . هـ : مدينة بيروت، وضواحيها، (ونص القرار على أن تكون مدينة بيروت عاصمة الدولة). و: مدينة طرابلس ، وضواحيها. جاسم محمد خضير ، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥ دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية الآداب ، ٢٠٠٦) ص٢٢.

"**دولــة لبــنان الكبير**"[1] وبذلكَ تكامل أَلوجود ألقانوني للدولة أَللبنانية أَلجديدة ، بعد أَن كانت ولاية من ولايات أَلدولة أَلعثمانية[2].

سمح أَلتنوع ألديموغرافي للبنان في نمو أَلتجربة ألديمقراطيَّة بمراحل عديدة وإن كانت تجربة مقترنة بمصالح ألدول ألغربية فيه سواء كانت في عهد ألدولة ألعثمانية أَم عهد أَلإحتِلالِ أَلفرنسيِ وهي كما يشير أَلسياسي أللبناني وأُستاذ أَلعلوم ألسياسية غَسان سَلامة بالقولِ :"**إنَّها ما كانَتْ لِتَنشأَ لَو لَمْ تَكُنْ أَلطَوائِفُ في تَنافِسٍ ، فَجاءَ أَلمَجلِسُ يُشَكِلَ نِقطَةَ إلتِقاءٍ ضَروريَةٍ لَها وَمَكانَ تَعاونٍ وَتَنافُسٍ في آنٍ واحدٍ**"[3] ، أَلأمر أَلذي حدا بفرنسا صاحبة أَلتجربة أَلطويلة في لبنان بأن لا تتجاهل أَلأسس أَلديمقراطية أَلتي كانت جزءاً أَساساً في فرضِ بنائها زمن أَلدولة ألعثمانية ، وبهذا مرت أَلحياة أَلنيابية بمراحل عدة : تبدأُ أَلمرحلة أَلأولى من أَلإنتداب وحتى صدور أَلدستور أَللبناني في ٢٣ أَيارِ ١٩٢٦ ، تلتها أَلمرحلة أَلثانية أَلمحصورة من صدور أَلدستور عام ١٩٢٦ وحتى نهاية ألإنتداب وإعلان أَلإَستقلال في ٢٢ تشرين أَلثاني ١٩٤٣ ، ثُم أَلمرحلة أَلثالثة والتي تسمى مرحلة "**أَلجمهورية أَلاولى**" من إعلانِ أَلإستِقلال ١٩٤٣ وحتى نهاية أَلحرب أَلأهلية في ٢١ أيلول ١٩٩٠[4].

أَعادَت فرنسا في أَلمرحلة أَلاولى أَلعمل بمجلس أَلإدارة خطوة أُولى ، ثُمَّ ما لبثتْ أَن حلته بعد مطالبته بالإستقلال[5] مستبدلة إياه بـ"**اللجنَةِ أَلإدارية**" أَلتي شكلت بموجب أَلقَرارِ ٣٣٦ أَلمؤرخ في ١ أَيلولِ ١٩٢٠ ، حيث تَألفت من خمسة عشر عضواً ارتفع عددهم إلى سبعة عشر عضوا بموجب قرار آخر صدر برقم ٣٦٩ في ٢٣ أَيلول ١٩٢٠ ، وكانَ جميعُ أَلاعضاءَ

---

[1] ضاهر غندور ، النظم الانتخابية ، المركز الوطني للمعلومات والدراسات ، (بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٩٢) ، ص٣١٦ ؛ عدنان ضاهر رياض وغنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، المصدر السابق ، ص٦٦– ص٦٨.

[2] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٢٣.

[3] غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ص١٣٧.

[4] احمد زين ، تطور الحياة البرلمانية في لبنان ، الحياة النيابية ، حزيران/١٩٩٧ ، مج٧٤ ، ص٥٩.

[5] عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال ، المصدر السابق ، ص٧٣.

المعينين يُمَثِلونَ طَوائِفَهُم وَلا يَتَمَتَعونَ إلا بـ"**صَلاحياتٍ إستِشاريةٍ**" ، أَما أَلسُلطَةُ أَلإجرائيَة فَأُنيطَت بحاكمٍ عامٍ يُعَيَّن مِن قبلِ أَلمفوض أَلسامي أَلفرنسي ويكون مسؤولاً أَمامه شخصياً[١].

وزِعت أَلمقاعد بين أَلطوائف أَللبنانية بواقع عشرة مقاعد للطوائف أَلمسيحيّة وسبعة للطوائف أَلإسلامية موزعةً طائفياً على أَلمناطق أَلإدارية أَللبنانية كما موضح بالجدول رقم **(٥)** ولا تُعَد قرارات أَللجنة أَلإدارية قانونية إلا بحضور عشرة أَعضاء في أَلاقل وفي حال تَساوي عدد أَلاعضاءِ ، يُرجح صَوت نائب رئيس أَللجنة فالجانب أَلذي صوَّت معه نائب أَلرئيس يرجح قراره ، وتحال أَلخلافات أَلمستعصية بين أَللجنة أَلإدارية وحاكم لبنان أَلفرنسي إلى أَلمفوض أَلسامي ، وَيُعَين أَعضاء أَللجنة أَلإدارية وَيُعزلون بناءً على إقتراحٍ من حاكم لبنان أَلفرنسي وبقرار من أَلمفوض أَلسامي ، ولأَهمية نائِب رَئيس أَللجنة فيتم إنتخابه بالإقتراع أَلسري وبالأَكثَرية أَلمُطلَقة من أَعضاء أَللجنة ، ويحق للحاكم أَلعام تَرأُسَ أَللجنة في حال حضور جلساتها على أَن لا يشارك بالتَصويتِ[٢].

جدول رقم (٥)

يوضح التوزيع الطائفي لأعضاء اللجنة الإدارية[٣]

متصرفية / الطائفة	موارنة	أرثوذكس	كاثوليك	سني	شيعي	درزي	المجموع
بيروت	١	١		٢			٤
طرابلس				١			١
متصرفية لبنان الشمالي	١	٢					٣
متصرفية لبنان الجنوبي	١				١	١	٤
متصرفية جبل لبنان	٣		١	١	١		٥
المجموع	٦	٣	١	٤	٢	١	١٧

وجد أَلمُفوضُ أَلساميَ أَنَّ أَللجنة أَلإدارية يجب أَن تتمتع بصلاحيات تمثيلية أَوسع ، وَأنه لابد مِن توسيع تمثيل أَلشعب أَللبناني ، إذْ لَم يكن للبنان قانون إنتخابيٍ أَو دستورٍ ، فالحكم أَلفرنسي هو "**حُكم عسكري غير مباشر**" حتى ٨ آذار ١٩٢٢ إذ أَصدر وَكيلُ أَلمُفوَضَ أَلسامي أَلكونت روبير دوكيه أَلقرار أَلمرقم ١٣٠٤ والمُتَضَمِن حَل أَللجنة أَلإدارية بعد أَن وجد أَنها لا

---

(١) ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري ، (بيروت: دار العلم للملايين ،١٩٧٠) ، ص٣٣٨ ، ضاهر غندور ، النظم الانتخابية ، (بيروت : المركز الوطني للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٢) ، ص٣٢٠- ص٣٢١.

(٢) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص٢٤.

(٣) مجموعة مؤلفين ، المصدر السابق ، ص١٠١.

تفي بالغرض ألمطلوب ، وأَنه يجب أَن تتمتع بصلاحياتٍ نيابيةٍ أَوسع مع ضرورة توسيع تَمثيل ألشعب أللبناني في مجلس يستطيع منه أَن يُمارِسَ بعض حقوقه[١] وأَصدر ألقَرار ألمُرقم ١٣٠٤ مكرر في نفس ألتأريخ أَعلاه والقاضي بإنشاء هيئَة مُنتَخبةٍ عُرفت بـ"**المجلس ألتمثيلي لدولة لبنان ألكبير**" والذي يمكن إعتباره "**نَواةُ ألدستور**" بموجبه أَصبح للبنان هيئَةٍ منتخبة وجعل مدة ألمجلس ألتمثيلي أربع سنوات ، ويتم إنتِخاب أَعضائه بالإقتراع ألعام ، وأَن تكون جلساتَه علنية ، وأُعطي ألمجلس حقَّ عَقد جلسة سرية بناءاً على طَلَبِ ألمُفوضِ ألسـامي ألفرنسي وبناءاً على طلب موقَّع من أَكثرية ألاعضاء ألحاضرين وأَن يضع ألمجلس نظامه ألداخلي ويوافق عليه ألحاكم[٢] . وبناءاً على ألقَرارِ هذا أَصدَرَ دوكيه بعد يومين ألقَرار ألمرقم ١٣٠٧ وَالذي يُعتبر أَول قانون عصري للإنتخابات ، حدد بموجبه عدد أَعضاء ألمجلس بثلاثين عضوا[٣] ، وجعل ألإنتخاب عاماً وَسرياً وَعلى مرحلتين بحيث يكون لكل (٢٥٠) ألف ناخب ناخباً ثانوياً ، ومنح حق ألاقتراع لمن بلغ ألحادية وَالعشرين من ألعمر وحدد سن ألمرشح بخمسة وعشرين عاماً ويشترط للفوز بالدورة ألأولى حصول ألمرشح على نصف عدد ألأصوات زائد واحد وربع عدد ألناخبين ألمُسَجلين ، وإستناداً إلى هذا ألقَرار أَصدر حاكم لبنان ترابو ألقرار ألمرقم ١٢٤٠ في ٢١ آذار ١٩٢٢ وزع بموجبه ألمقاعد ألتمثيلية على ألألوية وأَلمدنِ ألمستقلة إدارياً ومذهبياً[٤].

---

[١] للتفصيل عن القرار ومضمونه ينظر : ميشال مرقص ، الجمهورية قبل أن تنهار ، (بيروت: د م ١٩٨٧) ، ص٣٥٥ وما يليها .

[٢] ادمون رباط ، المصدر السابق ، ص٥٠٣ ؛ جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٢٤–ص٢٥.

[٣] عدنان محسن ظاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص٧٣

[٤] توزع النواب بواقع : نائب سني واحد عن مدينة طرابلس المستقلة إداريا ، و ٤ مقاعد عن لواء لبنان الشمالي بواقع ٢ للموارنة و ١ لكل من الأرثوذكس والسنة ، و٨ مقاعد للواء جبل لبنان بواقع ٥ للموارنة و٢ للدروز و ١ للأرثوذكس ، و٦ مقاعد للواء لبنان الجنوبي بواقع ٣ للشيعة و١ لكل من السنة والموارنة والأرثوذكس ، و٦ أخرى للواء البقاع بواقع ٢ للشيعة و١ لكل من الكاثوليك والموارنة والأرثوذكس والسنة . احمد زين ، المصدر السابق ، ص٦٠ ؛ ماجد خليل ماجد ، التوزيع المهني للنواب المنتخبين في المجالس النيابية ١٩٢٢– ١٩٩٢ ، الحياة النيابية ، أيلول /١٩٩٥ ، مج١٦ ، ص٢١ ؛ حسين حمد عبد الله ، التطورات السياسية في لبنان (١٩٤١–١٩٥٨) ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٠) ، ص١٤.

جرت إنتخابات أَلمجلس أَلتمثيلي أَلأول في ٢٢ أيار ١٩٢٢ ليمارس مهامه أَلتَشريعية في أَول جلسة عقدها بتأَريخِ ٢٥ أيار١٩٢٢ إنتخب خلالها هيئة أَلمجلس أَلمؤلفة من رئيس أَلمجلس وَنائبه وسكرتيرين وقد فاز حبيب باشا أَلسعد[١] برئاسة المجلس التمثيلي أَلأولِ[٢] أَلذي إستَمَرَت ولايتهُ من ٢٤ أيار ١٩٢٢– ١٣ كانون أَلثاني ١٩٢٥[٣] في ظل ثلاثة مندوبين ساميين حكموا لبنان هم على أَلتوالي كل من أَلجنرالات :غورو ، وويغان[٤] وسراي[٥] والأَخير ما أن وصل حتى أَصدَرَ أَلقَرار أَلمُرقم ٣٠٢٣ في ٥ كانون أَلثاني١٩٢٥ لتجديد أَلإجراءات لإنتخاب حاكم أَلدولة حيث أَيَّدَ أَلمجلس ترشيح إميل إده[٦] مرشح أَلكَنيسة

---

[١] حبيب باشا السعد (١٨٦٦–١٩٤٦): سياسي لبناني من الطائفة المارونية ، ولد في قضاء الشوف بمحافظة جبل لبنان ، عُينَ مديراً لناحية الجرد عام ١٨٨٤، تولى منصب رئيس مجلس إدارة جبل لبنان عام١٩٠٢، ثم عين رئيساً للمجلس التمثيلي الأول عام ١٩٢٢، ثم أصبح رئيساً للوزراء عام١٩٢٨، عُينَ رئيساً للجمهورية في٣١ كانون الأول ١٩٣٤ ، أُقيل في٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٢٦٠.

[٢] ضاهر غندور ، المصدر السابق ، ص٣٢٣.

[٣] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٢٤.

[٤] الجنرال مكسيم ويغان (١٨٦٧–١٩٦٥) : ولد في بروكسل عاصمة بلجيكا ، درس العلوم العسكرية في الكلية الحربية في سان سير في باريس كضابط أجنبي ونال الجنسية الفرنسية عام ١٨٨٨ برز نجمه كقائد عسكري في الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال المناصب التي تولاها ، فكان رئيساً لأركان الجنرال فوش عام ١٩١٤ ، وقائداً للقوات الحليفة عام ١٩١٨ ، وقائداً لجيش المشرق الفرنسي في ١٩٢٣ ، وصل الى بيروت في ٩ أيار من العام ذاته ، وفي عهده بدأ تطبيق نظام الانتداب على سوريا ولبنان بصورة رسمية ، فوضع قانون للجنسية اللبنانية ، الذي نشر في عهد خلفه ساراي . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، ص٨١ –ص٨٣.

[٥] الجنرال موريس ساراي (١٨٦٥– ؟) : درس العلوم العسكرية وتدرج في مجموعة من المناصب منها ادارته لمدرسة سان ميكسان العسكرية ومديراً للمشاة بين عامي ١٩٠٧–١٩١١ وقائداً للجيش الثالث في قطاع فردان مع بدايات الحرب العالمية الاولى وقائداً للحملة العسكرية في سالونيك عام ١٩١٥ ، وصل الى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥ ، وكان معروفاً بانتماءه الوثيق الى الحركات اليسارية ، وعلى الاخص الماسونية الفرنسية ، تضائل اهتمام ساراي بلبنان بعد الثوة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ بقيادة سلطان باشا الاطرش . المصدر نفسه ، ص٨٥–ص٨٦.

[٦] إميل اده (١٨٨٤–١٩٣٥): سياسي ومحامي لبناني من الطائفة المارونية ، ولد عام١٨٨٤ ، انتخب عضواً في المجلس التمثيلي الأول عام١٩٢٢ ، كما انتخب نائباً عن محافظة جبل لبنان عام١٩٢٧، تولى رئاسة الوزراء في عهد الرئيس شارل دباس (١٩٢٩–١٩٣٠) ، ثم انتخب رئيساً للجمهورية خلال الفترة (١٩٣٦–١٩٣٩) اشترك في انتخابات عام ١٩٤٣، وفاز نائباً عن جبل لبنان ، عين من قبل سلطات الانتداب=

أَلـمارونيـةِ ، أَلامــر أَلذي رفضه أَلمُفوض السامي الجنرال ساراي وعمد بموجب القرار (S/7) الى حَلِّ أَلمَجلِس[١].

بدأَت ولاية أَلمجلس أَلتمثيلي أَلثاني في ١٦ تموز ١٩٢٥ ، وَاستمرت لغاية ٢٥ أيار ١٩٢٦ وَشَهِدَت ولايته حدثين مهمين تمثلا بصِدورِ قرار تنظيم أَلجنسية أَللبنانية ، أَلأمر أَلذي ربط أَلتمثيل أَلنيابي بالتابعية أَللبنانية أَلمسبقة ، بعد أَن كانت أَلانتخابات سبيلاً للحصول على أَلتابعية أَو تأكيدِها[٢] ، أَما أَلحدث أَلثاني فكان صُدور أَلدستور أَللبناني في ٢٣ أيار ١٩٢٦[٣] إذْ أَحدث صدوره تغيرات أَساسية في أَلحياة أَلنيابية ومنها ظهور تسمية "**أَلمجلس أَللبناني للبرلمان**" لأَوَلِ مرة بعد أَن كان اسمه أَلمجلس أَلتمثيلي ، وأُخضعت إِنتخابات مجلس أَلنواب للقرار ١٣٠٧ وذلك حتى صدور قانون جديد للإِنتخابات في ٢ كانون أَلثاني ١٩٣٢ ، وأَناطت أَلسُلطَة أَلتشريعيةَ بهيأتينِ ممثلتين بمجلس أَلنواب ومجلس أَلشيوخ أَلذي حَدَدَ عدد أَعضائه بـ (١٦) عضواً ، يُعين رئيس أَلجمهورية سبعةً منهم بقرار يُتفق عليه مع مجلس أَلوزراءِ ، وَيُنتَخب أَلباقون لمُدة سِت سنوات ، وزع أَلاعضاء على أَلطوائف بواقع ٥ للموارنةِ و ٣ لكل من أَلسُنَةِ والشيعَةِ و ٢ للأَرثوذَكس و ١ لكُلِ من أَلكاثوليكِ والدروز وَالأَقليات . إِلا

=الفرنسي في تشرين الثاني رئيساً للحكومة ، فصل من عضوية مجلس النواب عام ١٩٤٤ وابعد عن الأعمال الحكومية ، توفي عام١٩٤٩. وليد عوض ، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان ، (بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ،١٩٧٧) ، ص١٢٤-١٣٢ ؛ إبراهيم سلامة ، " الأحزاب اللبنانية "، مجلة الأحد ، العدد (٨٠٦) ، ١٩٦٦ ، ص٢٣-٢٤

[١] تمام حمدان ، تأريخ المجلس النيابي أضواء على انتخابات ٢٠٠ ، (بيروت : دار صادر للطباعة والنشر ، ٢٠٠١) ، ص٦٨.

[٢] للتفصيل عن قانون الجنسية ينظر : حسين خليل ، الواقع القانوني للجنسية والتجنس في لبنان ، الحياة النيابية ، آذار / ٢٠٠١ ، مج ٣٨ ، ص٧٩- ص٨٣.

[٣] للتفصيل عن الدستور اللبناني وظروف إعداده ينظر : م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة (١) المنعقدة في١٩ أيار ١٩٢٦ ؛ الجلسة (٢) المنعقدة في٢٠ أيار ١٩٢٦ ؛ الجلسة (٣) المنعقدة في٢٠ أيار ١٩٢٦ ؛ الجلسة (٤) المنعقدة في٢٠ أيار١٩٢٦ ؛ الجلسة (٥) المنعقدة في٢١ أيار ١٩٢٦ ؛ الجلسة (٦) المنعقدة في٢١ أيار ١٩٢٦ ؛ الجلسة (٧) المنعقدة في٢٢ ايار ١٩٢٦ ؛ الجلسة (٨) المنعقدة في٢٢ أيار١٩٢٦ ؛ مجلس النواب اللبناني ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته١٩٢٦-١٩٩٠ ،(إعداد: احمد زين) ، (بيروت : المديرية العامة للدراسات والأبحاث ،١٩٩٣) ؛ الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، ٢٥ ايار١٩٢٦ ، ملحق العدد ١٩٨٤ ، ص١ – ص٥ ؛ مارون تنوري ، دور مجلس النواب في وضع الدستور ، الحياة النيابية ، كانون الأول/١٩٩٧ ، مج٢٥ ، ص٢١- ص٣١.

إنَّ انتِخاب أَلشيوخ أَلتسعة لم يتم وذلك لأن أَلدستور أَللبناني أَتاح للمفوض أَلسامي في أَلعام ١٩٢٨ أَلحقَّ في تعيين مجلس أَلشيوخ أَلأول في مُدَةٍ لا تتجاوز عام ١٩٢٨[١] .

بدأت مرحلة أَلحياة أَلنيابية بعد إعلان أَلدستور أَللبناني في ٢٣ أيار ١٩٢٦ إذْ عقد مجلس أَلشيوخ أُولى جلساته في ٢٥ أيار ١٩٢٦ وتمَّ إنتخاب أَلشيخ محمد أَلجسر[٢] رئيساً للمجلس[٣] ، وإِلتأَمَ مع أَلمجلس أَلتمثيلي في ٢٦ أيار ١٩٢٦ في هَيئَةٍ واحِدةٍ أُطلق عليها "**أَلمَجمَعُ أَلنيابي اَللبناني**"[٤].

استطاعت سلطات أَلإنتداب من خلال هذا أَلإجراء تعيين مجلسٍ كامِلٍ كان له نصف عدد أَلاعضاء في مجلس أَلنواب ، وحمل صفة التعيين أَلتي مِن خلالها يُمكِن تمرير أَلسياسة أَلفرنسية في لبنان على وفق رغباتِها أَلإستِعماريةِ ، لَعلَّ ما يُؤكِد ذلِك هو ما جَاءَ بأول تعديل للدستور أَللبناني في ١٧ تشرين أَلاول١٩٢٧[٥] ، حَيثُ تعديلات أَلمواد (١٦) و (٢٤) و (٢٨) و (٥٧) و (٥٨) و (٦٦) و(٨٤) و (٨٥) و (٨٦) ، والخاصة بإلغاء مجلس أَلشيوخ ، ودمجه بمجلس أَلنوابِ مما رفع عدد أَعضائه إلى ستةً وأربعين عضواً وتشكيل مجلِس أَلنواب من نواب منتخبين على وفق أَلقرار ١٣٠٧ ونواب معينين ، وتناول أَلتعديل توسيع حق

---

[١] أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية – القسم الثاني – الدولة والنظم السياسية – دستور لبنان – ج١ – (بيروت : منشورات المؤلف ، ١٩٧٠) ، ص١٠٦؛ احمد زين ، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦–١٩٩٠ ، المادة (١٦) و (٢٢) و (٢٤) و (٩٦) و (٩٨) ، ص٨٦ و ص٨٧ و ص٩٥.

[٢] محمد الجسر (١٨٨١–١٩٣٤) : سياسي لبناني من الطائفة السنية ، ينتمي إلى أسرة الجسر في مدينة طرابلس ، لعب دوراً في الحياة السياسية اللبنانية خلال عهد الانتداب الفرنسي ، انتخب نائباً عن طرابلس في مجلس المبعوثان العثماني عام١٩١٢، وتولى منصب رئيس مجلس الشيوخ اللبناني في ٢٤ أيار ١٩٢٦الغاية ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧ ، ثم رئيساً لمجلس النواب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٧ ، أعيد انتخابه نائباً عن بيروت عام١٩٢٩، وعين رئيساً لمجلس النواب في العام ذاته . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص١١٦.

[٣] م . م . ش . ل ، الجلسة الأولى المنعقدة في ٢٥ أيار ١٩٢٦ ، ص١.

[٤] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٢٩.

[٥] من الجدير بالذكر أن الدستور اللبناني تعرض للتعديل مرات عدة ، تمثلت فترة الانتداب بتعديلين الأول في ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ، وثلاثة تعديلات أخرى في شهر آذار و تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٣ ، وفي عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و١٩٧٦ والتعديل الأخير في ١٩٩٠. احمد زين ، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته١٩٢٦–١٩٩٠ ، ص١٧٩ و ص١٨٩ و ص٢١١ و ص٢٢٥ و ص٢٤٧ و ص ٢٥٩ وص٢٧٧ و ص٢٨٧ و ص٣٠٣.

رئيس ألجمهورية بتعيين ثلث أعضاء مجلس ألنواب وضرورة اختيارِ نِصف أعضاء ألوزارة من داخِل ألمجلس ، وبهذا تمكنت ألسلطات ألفرنسية من ألهيمنة على ألسلطة ألتشريعية ، وهي على حد وصف ألقانوني وألباحث أللبناني أدمون رباط **"إنَّ هذهِ ألتَعديلاتِ ألدِستوريةِ ألجَذريةِ ، إنَما كانَتْ في تَوطيدِ ألسُلطَةِ ألإجرائيَةِ وَجَعلِها مُتفوقَةٍ بِصلاحياتِها ألشامِلَةِ على سُلطَةِ ألبَرلَمانِ"**[1].

جرت انتخابات ألمجلس ألنيابي ألثاني على مرحلتين حددت مرحلتها ألأولى في ٢ حُزيران ١٩٢٩ ، أَماَ ألمرحلة ألثانية فكانت يوم ١٦ من ألشهر نفسه ، بناءً على ألقَرارِ رقم ١٣٠٧ وَتألف ألمجلس ألنيابي ألجديد من ٤٥ عضواً أُنتخب منهم ٣٠ نائباً ، وعين رئيس ألجمهوريةَ أللبنانيةَ ١٥ نائباً آخر[2] ، توزعوا طائفياً كَما يأتي: للمَسيحيينَ ٢٥ عِضواً ، منها ١٥ للموارِنةِ و ٦ للأرثوذكسِ و ٣ للكاثوليكِ وَمقعدٍ واحدٍ للأقلياتِ ، أَما ألمُسلِمين فَقَدْ خُصِّصَ لَهُم ٢٠عِضواً ، مِنهُما ٩ للسُنةِ و ٨ للشيعَةِ و٣ للدروزِ[3] . لم يكمل ألمجلس ولايتهُ إذ حُلَّ بقرارٍ من ألمفوض ألسامي هِنري بونسو[4] ألمرقم ٥٥ في ٩ أيار١٩٣٢ ، وبقِيت ألحياة ألدستورية معلقةً حَتى ١٩٣٤ عندما أَصدر ألمفَوض ألسامي دي مارتيل[5] عدة قَراراتٍ تَنظيمية في

---

[1] ادمون رباط ، المصدر السابق ، ص٣٧٢.

[2] حول تعيين النواب ينظر المرسوم المرقم (٥١٩٥) في: م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، الجلسة الاولى المنعقدة في١٣ تموز ١٩٢٩، ص٢ ؛ البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب١٩٢٦–١٩٨٤ ، مج٣ ، ١٩٧٤–١٩٨٤ ، (إعداد وتحقيق : يوسف قزما الخوري) ، (بيروت : مؤسسة الدراسات اللبنانية ، ١٩٨٦) ، ص٢٠٠٨.

[3] عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال ، ص٨٠.

[4] اوغست هنري بونسو (١٨٧٧–١٩٦٣) : نال الاجازة في الحقوق ، وحاز على شهادة الدكتوراه . دخل السلك الخارجي عام ١٩٠٣ فعينته الحكومة الفرنسية في القسم القنصلي في بانكوك بين عامي ١٩٠٣–١٩١٢ ، ثم أمين سر لجنة الشؤون البلقانية عام ١٩١٣ ثم انيطت به مهام في ديوان وزير الخارجية عام ١٩١٤ وانتدب للقيام بمهمة دبلوماسية في سيليسيا العليا في جنوب بولندا عام ١٩٢٠ ، وعين وزيرا مفوضا طلق الصلاحية للشؤون الإفريقية ، وصل الى بيروت في ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٢٦ ، وامتنع الإدلاء بأي تصريح قبل إيجاد حل للقضية السورية ، تبنى أحادية السلطة التشريعية ، واسهم بتعديل الدستور اللبناني عام ١٩٢٧ ، أما في الشأن السوري اصدر الدستور السوري في ١٤ ايار ١٩٣٠ استناداً الى نص المادة الأولى من صك الانتداب وأجرى أول انتخابات للمجلس النيابي في عام ١٩٣٢ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والزعماء ، ص٩٠–ص٩١.

[5] داميان دي مارتيل (١٨٧٨–١٩٤٠) : درس الحقوق والعلوم السياسية ونال الإجازة فيها ، التحق بوزارة الخارجية الفرنسية وعين ملحقا بإدارة القنصليات عام ١٩٠١ ، ثم في ديوان الوزارة عام ١٩٠٢ ، وقنصلا=

٢ كانون أَلثاني ١٩٣٤ منها أَلقرار رقم **(1/L.R)** أَلقاضي بتنظيم أَلسلطات أَلعامة في أَلجمهورية أَللبنانية ، والقرار رقم **(2/L.R)** أَلمتضمن قانون أَلإنتخابات أَلنيابية ، الذي نَصَّ على تأليف مجلس نواب منتخب بمعدل نائب واحد لكل ٥٠ ألف نسمة ، وخفض عدد أَلنواب من ٤٥ إلى ٢٥ عضواً ، توزعوا بين ١٨ نائباً مُنتخباً و ٧ مُعيّناً . مع حق رئيس أَلجمهوريةِ في حَلِّ مجلس أَلنواب متى شاء على أَن يُبَيِّن أَلاسباب في ذَلِك[١] ، توزعَ أَلنوابُ بِواقِع ٥ للموارنة و ٣ لكُل من أَلشيعة وأَلسُنَة وأَلرومِ أَلأرثوذكس و ١ لكل من أَلدروزِ وأَلأرمن أَلأرثوذكس وأَلروم أَلكاثوليك والأقليات ، أَما أَلمعينون فقد تمثل أَلموارنة بِنائبين وباقي أَلطوائف ما عدى ألأرمن أَلأرثوذكس بمقعد واحد ، وزع أَلجميع على أَلمحافظات بواقع ٣ بيروت و ٥ لبنان أَلشمالي و ٥ جبل لبنان و ٢ الجنوب و ٣ البقاع[٢].

افتَتَحَ مجلس أَلنوابَ أَلثالث أُولى جلساته في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ ، وجرى خلالها إنتخاب شارل دباس[٣] رئيساً له بأَكثَرية ١٩ صوتاً من أَصل ٢٥ صوتاً ، وأَلقى رئيس أَلمجلس

=في الإسكندرية أولاً وفي القاهرة ثانياً عام ١٩٠٥ ، وسكرتيراً في السفارة الفرنسية في واشنطن عام ١٩٠٦ والتحق في السفارة الفرنسية في طوكيو ١٩١٣ ، اسند اليه مهام دبلوماسية اخرى في سيبيريا والقرم والقوقاز وبتروغراد وريغا بين عامي ١٩١٨ – ١٩٢٢ . وصل الى بيروت في ١٢ تشرين الاول من عام ١٩٣٣ ، وعمل على اعادة العمل بالدستور اللبناني ، وسعى الى عقد المعاهدة الفرنسية اللبنانية في ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والزعماء ، ص٩٣– ص٩٥.

[١] احمد زين ، تطور الحياة البرلمانية ، المصدر السابق ، ص٦٢.

[٢] احمد زين ، من التأريخ النيابي النواب والأدوار ، الحياة النيابية ، آذار/٢٠٠١ ، مج٣٨ ، ص١٩.

[٣] شارل جرجي دباس (١٨٨٤–١٩٣٥) : هو أول رئيس للجمهورية اللبنانية ، ولد في دمشق وتلقى تعليمه في بيروت ، أكمل دراسته الجامعية في جامعة القديس يوسف والجامعة الأمريكية ، درس الحقوق في جامعة مونبيليه الفرنسية ، إذْ نال الدكتوراه وعمل محامياً في باريس والأستانة ، رجع الى بيروت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، حيث عينه الفرنسيون ناظرا للعدلية في أيلول عام ١٩٢٠، وظل فيها حتى تاريخ انتخابه رئيسا للجمهورية ، واليه يرجع الفضل في تنظيم المحاكم ونقابة المحامين إذ لم يعد مسموحاً للمرافعة إلا من حمل شهادة الحقوق بعد أن كان مسموحاً لأي شخص يجيد ذلك . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، ص٢١٧–ص٢١٨.

أَلمنتخب خطاباً أَكَدَ فيه على استقلال لبنان استقلالاً سياسياً ضمن حدود أَلدولة ، وطالب أَلمجلس بالإشراف على أَعمال أَلحكومة وتأمين مصلحة جميع أَللبنانيين[١].

تَسَلَّم حبيب باشا أَلسعد منصب رئاسة أَلجمهوريةَ في ٣١ كانون أَلثاني ١٩٣٤ ، إلا أَنَّ أَلدستور أَللبناني بقي خلال هذه أَلفترة معلَّقاً ، باستثناءِ مجلس أَلنواب أَلذي عاد للإِنعقاد ولكن صلاحياته كانَتْ مُقَيَّدة من جهة منح أَلثقة للحكومة أَو نزعها عنها ، وهذا ما مكَّن حكومة عبد الله بيهم الذي عين على رأس "**مجلس حكومي**" بايعاز من المفوض السامي من أَلبقاء لفترة سنة تقريباً ارتفعت خلالها أَلاصوات داخل مجلس أَلنواب وخارجه مطالبة بإعادة أَلحياة أَلدستوريةِ أَللبنانيةِ[٢].

أَعادَ أَلمفوَضُ أَلساميَ أَلفرنسي دي مارتيل أَثناء وِلاية هذا أَلمجلس أَلحياة أَلدستورية بِقرارٍ أَصدرهُ في ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ وكلف رئيس أَلجمهورية أَميل إده خيرُ أَلدين الأحدب[٣] بتأليف أَلحكومة أَلجديدة ، فأَلَّفَها أَلأخير بتاريخ ٥ كانون الثاني١٩٣٧ ، إلا أَنَّ ما تعرض له أَلمجلس جاء ليؤكد مدى خطورة أَلتعديلات أَلدستورية أَلسابقة على فعالية أَلحياة أَلنيابية ودورها ، ففي ٢٤ تَموز من نفس أَلعام أَصدَرَ إِميل إده مرسوماً حَلَّ بهِ أَلمجلس أَلنيابي وحدد يوم ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٧ موعداً جديداً لإِنتخابات أَلمجلس أَلنيابي[٤].

أَصدَرَ أَلمفوَضُ أَلساميَ أَلفرنسيَ أَلقرار أَلمُرقم ١٣٥ في ٧ تشرين الأول ١٩٣٧ حدد به أعضاء مجلس النواب بـ ٦٢ عضواً ، وزعتْ أَلمقاعد على أَلطَوائف أَللبنانية بالمرسوم E.C/١٢٥٤ في ٩ تشرين الأول ١٩٣٧ وفقاً لِما يَلي : ٣٤ مقعداً للمسيح بينها ١٩ للموارنة و ٦ للأرثوذكس و ٤ للكاثوليك و ٣ للأَقلياتِ و ٢ للأَرمن أَرثوذكس . في حين كان

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ ؛ وجيه علم الدين ، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا (١٩٢٢-١٩٤٣) ، (بيروت : منشورات جامعة الدول العربية ، ١٩٦٧) ، ص ٢٥.

[٢] ادمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، ص٣٨٢ ؛ جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

[٣] خير الدين سعيد الاحدب (١٨٩٤-١٩٤٧) : من مواليد بيروت ، انهى تعليمه الثانوي فيها وسافر الى فرنسا لدراسة علوم الرياضيات في جامعة السوربون ، عاد الى بيروت ليعمل في المفوضية العليا التابعة للانتداب الفرنسي ، انتخب نائباً عن بيروت في دورة عام ١٩٣٤ عين نائباً عن محافظة الشمال عام ١٩٣٧ ، وفي العام ذاته عين رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والداخلية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي ، ص٢٨.

[٤] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٣٤.

نصيب أَلمُسلمين ٢٨ مقعداً بينها ١٣ للمسلمين أَلسُنَة و ١١ للشيعة و ٤ للدروزِ . وكان من بين جميع النواب ٤١ نائباً مُنتَخَباً و ٢١ نائباً مُعيناً[١] ، توزعوا على أَلمُحافظاتِ بواقعِ ٦ في بيروت و ٩ في طَرابلُس و ١١ في جبل لبنان و ٨ في لبنان أَلجنوبي و ٧ في أَلبِقاع[٢] ، وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٧ عقد أَلمجلسُ أَلنيابي أَلرابع أُولى جلساته وعيَّن بترو طراد[٣] رئيساً لَهُ ووزعتْ أَلمَقاعِد بالإنتخاب والتعيينِ كما هو مُبيَّن في أَلجدولين رقم ٦ و ٧ بنسبٍ مئويةٍ طائِفيةٍ . لكنَّ أَلمجلس أَلنيابي أَلرابع لَمْ يُكمِل ولايتهُ إذ عمد أَلمفوضُ أَلسامي غبريال بيو[٤] أَلذي خلف دي مارتل في تشرين أَلأول ١٩٣٨ إلى حله بموجب أَلقرار أَلمُرَقَمِ ٣٤٦ في ٢١ أَيلول ١٩٣٩ بحجة أَلضرورات أَلعسكرية للحرب أَلعالمية أَلثانية[٥].

---

[١] عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المصدر السابق ، ص٨٥ ؛ ضاهر غندور ، المصدر السابق ، ص٢٣٥.

[٢] تمام حمدان ، المصدر السابق ، ص٧٦-ص٧٧.

[٣] بترو اسكندر طراد (١٨٧٦-١٩٤٨) : مواليد بيروت ، درس الابتدائية في بيروت ، والثانوية في كلية القديس يوسف للاباء اليسوعيين ، سافر الى فرنسا لدراسة الحقوق في جامعة باريس ، كان من المناهضين للحكم العثماني فصدر عليه حجم الإعدام الأمر الذي اضطره الفرار الى مصر ، عاد الى لبنان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى متابعا نشاطه السياسي ، عين عضواً في اللجنة الإدارية للبنان الكبير ، عن مدينة بيروت في ٢ تشرين الأول ١٩٢٢ ، وانتخب عضواً في المجلس ألتمثيلي الثاني عن مدينة بيروت عام ١٩٢٥ وأعيد انتخابه عام ١٩٢٩ و ١٩٣٤ وعين في أثناء الانتداب الفرنسي رئيساً للمجلس اللبناني في السنوات ١٩٣٤ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، عينه المفوض السامي جان هللو رئيساً للدولة في تموز ١٩٤٣ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، ص ١٣٥-ص١٣٧.

[٤] غبريال بيو (١٨٨٣-١٩٧٠) : درس الحقوق والآداب والعلوم السياسية وأحرز الإجازة فيها ، انتسب الى السلك الخارجي فعين أولاً في ديوان وزير الخارجية عام ١٩٠٦ ، وتقلب في عدة مناصب منها في تونس عام ١٩٠٧ ومايانسي وكولوني ١٩٢٢ وبرن في سويسرا عام ١٩٢٤ وكونو عام ١٩٢٦ وبخارست عام ١٩٢٨ وفينا في النمسا عام ١٩٣٣ ، عينته الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً خلفاً لدي مارتيل في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٣٨ ووصل الى بيروت في ٧ كانون الثاني ١٩٣٩ ، كان في طليعة اهتماماته إصلاح النظام اللبناني وموضوع المعاهدتين الفرنسية السورية والفرنسية اللبنانية . المصدر نفسه ، ص٩٦-ص٩٨.

[٥] تمام حمدان ، المصدر السابق ، ص٧٧ - ص٧٨.

جدول رقم (٦)

يوضح النسب المئوية للتمثيل الطائفي للمقاعد النيابية بالانتخاب فيعهد الانتداب(١)

المدة الزمنية/الطائفة	موارنة	سنة	الشيعة	ارثوذكس	دروز	كاثوليك	اقليات	أرمن أرثوذكس	المجموع
١٩٣٢-١٩٢٢	٣٣,٣٣	٢٠	١٦,٦٦	١٣,٣٣	٦,٦٦	٦,٦٦	٣,٣٣	-	١٠٠
١٩٣٧-١٩٣٤	٢٧,٧٧	٢٢,٢٢	١٦,٦٦	١١,١١	٥,٥٥	٥,٥٥	٥,٥٥	٥,٥٥	١٠٠
١٩٣٩-١٩٣٧	٣٠,٦٩	٢١.٤٣	١٩,٠٥	٩,٥٢	٧,١٤	٧,١٤	٢,٣٨	٢,٣٨	١٠٠
المتوسط العام	٣٠,٦٩	٢١,٢٢	١٧,٤٦	١١,٣٢	٦,٤٥	٦,٤٥	٣,٧٥	٢,٦٤	١٠٠
جدول رقم (٧) يوضح النسب المئوية للتمثيل الطائفي للمقاعد النيابية بالتعيين في عهد الانتداب									
١٩٢٢-١٩٢٠	٣,٢٩	٢٣,٥٣	١١,٧٦	١٧,٦٥	٥,٨٨	٥,٨٨	-	-	١٠٠
١٩٢٩-١٩٢٦	٣١,٢٥	١٨,٧٥	١٨,٧٥	١٢,٥	٦,٢٥	٦,٢٥	٦,٢٥	-	١٠٠
١٩٣٢-١٩٢٩	٣٣,٣٣	٢٠	٢٠	١٣,٣٣	٦,٦٧	٦,٦٧	-	-	١٠٠
١٩٣٧-١٩٣٤	٢٨,٥٧	١٤,٢٨	١٤,٢٨	١٤,٢٨	١٤,٢٨	١٤,٢٨	-	-	١٠٠
١٩٣٩-١٩٣٧	٣٣,٣٣	١٩,٠٥	١٤,٢٨	١٤,٢٨	٤,٧٦	٤,٧٦	٤,٧٦	٤,٧٦	١٠٠
المتوسط العام	٣٢,٣٥	١٩,١٢	١٥,٨١	١٤,٤٩	٧,٥٧	٧,٥٧	٢,٢	٠,٩٥	١٠٠

مَرَت أَلحياة أَلنيابيةَ أَللبنانيةَ بانعطافةٍ تأريخيةٍ مهمةٍ في عهد أَلجمهوريةِ أَلاولى ، أَعقاب نيل أَلبِلاد إِستقلالها في ٢٢ تشرين الثاني١٩٤٣ ولا سيما ما تعلق بعملية سير أَلنُظُمِ أَلإِنتخابية وشروطها أَلديمقراطيَةِ ، فعلى صُعُدِ قوانينِ أَلإِنتخاباتِ أَلتي صَدَرَ منها أَربعة قوانين للفترة أَلممتدة من ١٩٤٣–١٩٧٥ ، إن أول مجلسين نيابيين في عهد الاستقلال (١٩٤٣و١٩٤٧) تم انتخابهما استناداً إلى القرار(L.R /2) آنف الذكر ، الذي جرى تعديله بموجب المرسوم الاشتراعي المؤرخ في ١٧ حزيران ١٩٤٣ ، ثم بالقرار المرقم (E.C/٣١٢) والمؤرخ في ٣١ تموز ١٩٤٣ واستناداً إلى القرار الأخير جرت الانتخابات النيابية للأعوام ١٩٤٣ و١٩٤٧ وَالمُميز في هذا أَلتعديل أَن جعل عدد أَعضاء أَلمجلس أَلنيابـي ٥٥ عضواً إِستناداً إِلى جعل نسبة أَلمسيحيين ٦/٥ إِلى أَلمُسلِمينَ(٢).

---

(١) ماجد خليل ماجد ، المصدر السابق ، ٢٤–ص٢٥.

(٢) محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم ، ط٤ ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٢) ، ص٣٩٢.

صدر أول قانون انتخابي في عهد الاستقلال بتاريخ ١٠ آب ١٩٥٠ والغي بموجبه القرار (2/L.R) وجميع النصوص المتعلقة بالانتخابات وجميع الأحكام المخالفة له وجرت في ظله انتخابات جديدة في حزيران ١٩٥١[١] ، وقسم المحافظة على أكثر من دائرة انتخابية إذ بلغ عدد نوابها ١٥ فما فوق ، واكتفى بفوز المرشح إذا نال ٤٠% من مجموع أصوات المقترعين[٢] ، وفي بداية ولاية الرئيس كميل شمعون ١٩٥٢-١٩٥٨ ، أجاز المجلس النيابي السابع ١٩٥١-١٩٥٣ للحكومة[٣] ، سلطة إصدار مراسيم اشتراعية ، فأقدمت على تعديل بعض مواد قانون الانتخاب لعام ١٩٥٠ بموجب المرسوم الاشتراعي رقم (٦) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ والمرسوم رقم (٧) والمؤرخ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ ورقم (٣٧) في ١٨ شباط ١٩٥٣[٤] ، وجرت في ظل هذا القانون الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٣ ، وابرز ما تضمنه هذا القانون من تعديلات تخفيض عدد المقاعد النيابية من (٧٧) إلى (٤٤) وجعل الانتخاب إجباريا[٥].

صدر في ٢٤ شباط ١٩٥٧ قانون آخر للانتخابات استعاد هذا القانون معظم أحكام قانون ١٠ آب ١٩٥٠ وتعديلاته بموجب المراسيم الاشتراعية المذكورة أنفاً ، مع بعض التعديلات أبرزها زيادة عدد النواب من (٤٤) الى (٦٦) وتقسيم لبنان الى (٢٧) دائرة يتراوح عدد مقاعد كل منها بين مقعد وستة مقاعد ، مع إلغاء الاقتراع الإجباري[٦] ، وفي أواخر ولاية مجلس النواب التاسع ١٩٥٧-١٩٦٠ اقر هذا المجلس قانوناً جديداً للانتخابات في ٢٦ نيسان

---

[١] محمد المجذوب ، المصدر السابق ، ص٣٩٣ ؛ ماجد خليل ماجد ، المصدر السابق ، ص٢٦.

[٢] احمد زين ، تطور الحياة البرلمانية ، المصدر السابق ، ص٦٣.

[٣] الحكومة الخامسة عشرة من ٣٠ أيلول ١٩٥٢ الى ٣٠ نيسان ١٩٥٣ ، تشكلت الحكومة من خالد شهاب رئيساً لمجلس الوزراء ، ووزيراً للداخلية والعدلية والأنباء والدفاع الوطني ، وثلاث وزراء هم : موسى مبارك وزيرا للخارجية والمغتربين والأشغال العامة والبريد والبرق والهاتف ، والوزير سليم حيدر وزيراً للتربية الوطنية والصحة والإسعاف ، والوزير جورج حكيم وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني والزراعة. حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة – البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣-٢٠٠٣ ، الإصدار الرابع ، (جمع وتقديم جان ملحة) ، (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ، ٢٠٠٣) ، ص١٠٥-ص١٠٩.

[٤] الجريدة الرسمية للعام ١٩٥٢ ، في ٨ و١٥ تشرين الثاني١٩٥٢ ، العددان ٤٦ و ٤٧.

[٥] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٣٩.

[٦] تالف القانون من (٦٤) مادة تتعلق بتقسيم المراكز الانتخابية ، وطريق الانتخاب ، ووضع القوائم الانتخابية ، والأهلية النيابية ، وأعمال الانتخاب ، والعقوبات ، وأحكام انتقالية . انظر ، الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ ، العدد ١٨ .

١٩٦٠[١] رفع بموجبه عدد الأعضاء الى (٩٩) نائباً واعتمد الدائرة الانتخابية المتوسطة الحجم أي القضاء مبدئياً ، وقسّمَ لبنان إلى (٢٦) دائرة انتخابية[٢].

جرت خلاله الانتخابات للأعوام ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢[٣]. وخلال الفترة المحصورة بين ١٩٤٣-١٩٧٢[٤] بدأت من الدور التشريعي الخامس وحتى الدور التشريعي الثالث عشر أوصلت الى مجلس النواب (٦٩٣) كان أهمها الدور التشريعي الثالث عشر ١٠ أيار ١٩٧٢-١٠أيار ١٩٧٦ ، إذ صدر المرسوم المرقم ٢٩٠٩ والمؤرخ في ٨ آذار ١٩٧٢ والمتضمن دعوة الهيئات الانتخابية إلى إجراء الانتخابات النيابية على ثلاث مراحل وخلال الفترة الممتدة بين ١٦-٣٠ نيسان ١٩٧٢ [٥].

جرت الانتخابات وفقاً لاحكام قانون الانتخابات لعام ١٩٦٠ ، وأعلنت نتائجها النهائية في ٢ أيار ١٩٧٢[٦] ، كانت ولاية هذا المجلس تنتهي في ٢ أيار ١٩٧٦ ، إلا أن اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية خلال شهر نيسان ١٩٧٥ حال دون إجراء الانتخابات ، فأقدمت حكومة صائب سلام في٣ آذار ١٩٧٦ على عرض مشروع قانون على مجلس النواب يرمي إلى تمديد ولاية المجلس لمدة سنة واحدة ، وأقّر المجلس المشروع في ٩ آذار ١٩٧٦ ، إلا أن ظروف الحرب الأهلية فرضَتْ على المجلس تمديدات أخرى بلغ عددها ثمانية تمديدات حتى نهاية الحرب الأهلية اللبنانية[٧].

---

[١] وتالف القانون من (٧٣) مادة موزعة على تسعة أبواب . الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية في ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، العدد ١٨٠ ؛ احمد زين ، الحياة النيابية ٣ ايار١٩٧٢-١٥ تشرين الأول ١٩٩٢ ، (بيروت: المديرية العامة للدراسات والأبحاث ،١٩٩٤) ، ص٤٦٣-٤٧٦.

[٢] الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، في ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، العدد ١٨٠.

[٣] للتفصيل عن هذه القوانين وطريقة توزيع النواب طائفياً على المحافظات اللبنانية ينظر : ماجد خليل ماجد ، المصدر السابق ، ص٢٥-ص٣٢.

[٤] م . ن . ل ، الدور الخامس (١٩٤٣-١٩٤٧) ، الدور السادس (١٩٤٧-١٩٥١) ، الدور السابع (١٩٥١-١٩٥٣) ، الدور الثامن (١٩٥٣-١٩٥٧) ، الدور التاسع (١٩٥٧-١٩٦٠) ، الدور العاشر (١٩٦٠-١٩٦٤) ، الدور الحادي عشر (١٩٦٤-١٩٦٨) ، الدور الثاني عشر (١٩٦٨-١٩٧٢) ، الدور الثالث عشر (١٩٧٢-١٩٧٦).

[٥] احمد زين ، الحياة النيابية ٣ أيار ١٩٧٢-١٥ تشرين الأول ١٩٩٢ ، المصدر السابق ، ص٣١.

[٦] يوسف قزما خوري ، مج ٣ ، ص٢٠٢٣.

[٧] م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار ١٩٧٦ . وللتفصيل عن التمديدات الأخرى خلال فترة الحرب الأهلية ينظر: الملحق رقم (١) ، ص٣١٤-ص٣١٦.

تنوعت التركيبة الاجتماعية والمهنية والسياسية للمجلس النيابي خلال الدور التشريعي الثالث عشر ١٩٧٢ -١٩٧٦ وحتى الدور التشريعي السابع عشر ١٩٨٩- ١٩٩٢[١] فمحافظة بيروت كانت عام ١٩٧٢ مقسمة الى ثلاث دوائر انتخابية "**بيروت الأولى وبيروت الثانية وبيروت الثالثة**" كان نصيبها ١٦ مقعداً توزعت بواقع ٥ للسنة و ٣ للأرمن الأرثوذكس ٢ للروم الأرثوذكس ومقعد واحد لكل من الموارنة والشيعة والأقليات والأرمن الكاثوليك والروم الكاثوليك والإنجيليين . بينما قسمت محافظة جبل لبنان على ستة دوائر انتخابية "**الشوف والمتن وبعبدا وجبيل وعالية وكسروان**" كان نصيبها ٣٠ مقعداً احتل الموارنة المرتبة الأولى بواقع ١٦ مقعداً تلاهم الدروز بواقع ٥ مقاعد و ٣ مقاعد لكل من الشيعة والروم الأرثوذكس ومقعدين للسنة . في حين قسمت محافظة البقاع على ثلاثة دوائر انتخابية احتلت بمجموعها ١٥ مقعداً جاء الطائفة الشيعية بالمرتبة الأولى بواقع ٥ مقاعد تلتها الطائفة السنية ٣ مقاعد واحتل الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والموارنة ٢ مقعد لكل منهما ، بينما كان نصيب الدروز مقعداً واحداً . أما محافظة لبنان الجنوبي فقسمت على سبعة أقضية وعدد مقاعدها ١٨ مقعداً توزعت بواقع ١١ مقعد للشيعة و ٢ لكل من السنة والموارنة والروم الكاثوليك ومقعد واحد للدروز ، وأخيراً محافظة لبنان الشمالي حيث قسمت على سبعة أقضية وعدد مقاعدها ٢٠ مقعداً كان نصيب الموارنة والسنة ٨ مقاعد لكل منهما و ٤ مقاعد الروم الأرثوذكس[٢].

ففي مقدمة النخب الاجتماعية التي كان لها موقعها الفاعل في تصدر الحياة النيابية اللبنانية هي فئة المحامين الذين يشكلون الأكثرية في أغلب الأحيان ، ويليها فئة الملاكين ورجال الأعمال والتجار والأطباء وبعض المهندسين والصيادلة والصحفيين ، والموظفين والعسكريين السابقين ، فضلاً عن أساتذة الجامعات والمدارس[٣].

احتل المحامون خلال الدور التشريعي الثالث عشر ٣٣ مقعداً أي ما نسبته ٣٣,٣٣% من مجموع الشرائح الاجتماعية الأخرى ، تلتهم شريحة الملاكين بواقع ٢١ مقعداً بنسبة ٢١,٢١% ، وشارك الأطباء ١٤ مقعد بنسبة ١٤,١٤% ، تلتهم شريحة رجال الأعمال ٩ مقاعد بنسبة ٩,٠٩% واحتل الموظفين السابقين ٥ مقاعد بنسبة ٥,٠٥% واشترك المهندسون وأساتذة المدارس والتجار وأساتذة الجامعات بـ ٣ مقاعد لكل شريحة اجتماعية منها بواقع

---

[١] للتفصيل عن اسماء النواب وتوزيعهم الطائفي والأدوار التشريعية التي شغلوها خلال سنوات الحرب الأهلية : ينظر الملحق رقم (٢) ، ص٣١٧–ص٣٢٢.

[٢] تمام حمدان ، المصدر السابق ، ص١٠٣–ص١٠٦.

[٣] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٦٩.

٣,٠٣% ، واشترك الصيادلة ورجال الدين والعسكريين السابقين والكتاب العدول وخبراء المحاسبة بمقعد واحد لكل شريحة منها أي ما نسبته ١,٠١%[١]. وسجل المستوى التعليمي اختلافاً آخر بين النواب فقد شكل النواب الذين حصلوا على التعليم الجامعي ما نسبته ٦٨% بينما كانت النسبة المتبقية والبالغة ٣٢% من نصيب أصحاب التعليم الثانوي فما دون . وفيما يخص المشاركة الحزبية في الحياة النيابية اللبنانية ، ويمكن القول أن الحياة السياسية اللبنانية لم تتمحور على أساس الوجود الفاعل للأحزاب السياسية في مجلس النواب ، فكانت معظم الأحزاب والكتل تتصادم أو تتحالف ظرفياً ، وكثيراً ما ينفرط عقد التحالف أو يتبدل داخل مجلس النواب بسبب التناحر السياسي وتضارب المصالح [٢].

أما مجلس عام (١٩٧٢) فقد عرف تشكيلة من التمثيل الحزبي ، تمثلت في عدة أحزاب وكتل نيابية هي : **(حزب الوطنيين الأحرار وكتلته)** الذي ضم (١٢) نائباً ، كان من أبرزهم : (كميل شمعون ، محمود عمار ، الأب سمعان الدويهي ، نديم نعيم) و**(الحزب التقدمي الاشتراكي)** ومعه **(جبهة النضال)** وتمثّل بـ (٧) نواب ، منهم : (كمال جنبلاط ، زاهر الخطيب فريد جبران ، عزيز عون ، سالم عبد النور) و**(حزب الكتائب)** الذي تمثّل بـ (٧) نواب ، هم: (بيار أمين الجميّل ، جوزف شادر ، أمين بيار الجميّل ، لويس أبو شرف ، راشد الخوري ، أدمون رزق ، جورج سعادة) و**(حزب الطاشناق وكتلة النواب الأرمن)** الذي فاز بـ (٥) نواب ، من أبرزهم: (خاتشيك بابكيان ، سورين خان أميريان ، ملكون أبلغتيان) و**(حزب الكتلة الوطنية وكتلته)** الذي شارك بـ (٤) نواب ، منهم (ريمون أده ، أدوار حنين) و**(حزب الاتحاد الدستوري وكتلته)** الذي تمثّل بـ (٣) نواب ويأتي في مقدمتهم النائب (صبري حماده) و**(حركة القوميين العرب)** التي مثّلها النائب (نجاح واكيم) و**(حزب البعث)** الذي مثله النائب (عبد المجيد الرافعي)[٣].

من خلال ما تقدم ، يمكن القول أن هذا التمثيل الحزبي والكتلوي لم يستطع الارتقاء إلى مستوى التأثير الفاعل داخل مجلس النواب ، لأسباب منها : أن عدد النواب الحزبيين لم

---

[١] تم استقاء هذه المعلومات من محاضر مجلس النواب للأدوار التشريعية بدأ بالدور الثالث عشر ؛ سونيا الدبس، الحياة النيابية في لبنان : مقارنة بين مجلسي ١٩٧٢–١٩٩٢ ، الحياة النيابية ، مج١٩ حزيران ١٩٩٦ ، ص٨٨ ؛ ماجد خليل ماجد ، المصدر السابق ، ص٤٢–ص٤٣.

[٢] فريد الخازن ، انتخابات لبنان ما بعد الحرب : ٢٠٠٠،١٩٩٦،١٩٩٢، ديمقراطية بلا حدود ، (بيروت : دار النهار للنشر ، ٢٠٠٠) ، ص١١٩ ؛ جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص٧٣ و ص٧٥.

[٣] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص٨٠ ؛ سونيا الدبس ، المصدر السابق ، ص٩٢–ص٩٣ .

يتجاوز ثلث أعضاء المجالس النيابية وتوّزع هذا العدد على ثمانية أحزاب سياسية ، والتباعد السياسي بين هذه الأحزاب ، مما جعل من شبه المستحيل حصول ائتلاف حقيقي وفاعل بينها وأن هذه الأحزاب والكتل لم تكن مؤثرة في الحياة السياسية واللعبة البرلمانية ، إذ أنها لم تستطع أن تلزم أعضاءها مرة بموقف معارضة أو موقف موالاة . وهذا ما اثر مباشرة على موقف المجلس النيابي اللبناني تجاه الحرب الأهلية في عدم إمكانية وصول النواب على مختلف كتلهم الفئوية والحزبية الى تفاهمات من الممكن أن تؤدي الى تقاربهم تجاه تسوية الخلافات السياسية التي استفحلت وتصاعدت مع بداية الأحداث السياسية في نيسان ١٩٧٥.

-المبحث الثالث : القوى السياسية وتأسيس الميليشيات العسكرية :ـ

تعود تباشير الحياة الحزبية في لبنان إلى عشرينات القرن العشرين[١] ، اسهمت الحرية السياسية وموقع لبنان إزاء محيطه العربي والخصوصية الناتجة عن برلمانيته والتنوع الطائفي ووجود الأقليات إلى تنوع الأيدلوجية الحزبية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وما بينهما في الفترة التي سبقت الاستقلال[٢] ، أما المدة الممتدة بين ١٩٤٣-١٩٥٨ ، لم يبرز على الساحة الحزبية اللبنانية سوى حزبي "**التقدمي الاشتراكي**" الذي تأسس في عام ١٩٤٩ من قبل كمال جنبلاط[٣] ، والحزب الآخر هو "**الوطنيين الأحرار**" عام ١٩٥٨ الذي أسسه كميل شمعون[٤] ، إذْ كان للإحداث التي شَهِدها لبنان خلال هذا العام حافزٌ مهم في دفع الحركة الحزبية في لبنان إلى الواجهة السياسية حيث الانتفاضة الشعبية ضد محاولة شمعون لتجديد

(١) للتفصيل عن أحزاب أللبنانين قبل الاستقلال ينظر : مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي **١٩١٤ – ١٩٢٦** (بيروت: دار الفارابي ، ١٩٧٤) ، ص ٢٧٤ – ٢٧٦ ؛ فارس أشتي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ، (لبنان: الدار التقدمية ، ١٩٨٩)، ص٩٣-ص٩٥ ؛ جورج ديب ، أحزاب أللبنانين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٣) ؛ شوكت أشتي وفارس أشتي ، تطور الأحزاب السياسية في لبنان ، (بيروت : المركز اللبناني للدراسات ، ٢٠٠٧).

(٢) حسين حمد عبد الله ، المصدر السابق ، ص٩٧ ؛ فيليب حتي ، تأريخ لبنان ، ط٢، (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٢) ، ص٩ ؛ إبراهيم مشورب ، المؤسسة السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة ، (بيروت : دار المنهل ، ١٩٨٨) ، ص٩.

(٣) كمال جنبلاط (١٩١٧-١٩٧٧) : ولد في قضاء الشوف من أسرة درزية عريقة ، درس الحقوق في جامعة السوربون في فرنسا بالإضافة إلى دراسته علم الاجتماع ، في عام ١٩٤٣ أصبح زعيماً للدروز ونائباً في البرلمان ، دخل في عام ١٩٤٧ حيز المعارضة السياسية ، طالب رئيس الجمهورية بشارة ألخوري بالاستقالة من خلال مؤتمر عقده في آب ١٩٥٢ بإسم (الجبهة الاشتراكية الوطنية ، أسس الجبهة الاشتراكية الشعبية المعارضة لعهد كميل شمعون في أيلول ١٩٥٣ ، قاد الانتفاضة الوطنية اللبنانية عام ١٩٥٨ ، سياسياً وعسكرياً ضد كميل شمعون . لمزيد من التفصيل عن شخصية كمال جنبلاط ينظر: خليل احمد خليل ، مع كمال جنبلاط "**شهادة وتأريخ ومقاربة فلسفية** " ، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي ، ٢٠١٠).

(٤) للتفصيل عن هذين الحزبين ينظر : ماهر جبار محمد علي الخليلي ، التيارات الفكرية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ،٢٠٠٩) ، ص٢٢٨-ص٢٣٦ ؛ عدي إبراهيم حوران الجنابي ، المصدر السابق ، ص٢٣٧-ص٢٥٠.

رئاسته[١] ، فيما تميزت السنوات بين عام ١٩٥٨-١٩٦٧ بفتور الحياة الحزبية اللبنانية التي لم تُحفز بقوة إلا في أعقاب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وما لحق بالقوات العربية على يد إسرائيل من هزيمة فادحة مما دفع بعض التيارات اليسارية والقومية للتضامن مع "**الحراك الفلسطيني**" المقاوم لقوات الاحتلال[٢].

ويمكن إجمال القوى والاتجاهات السياسية في لبنان للمدة ١٩٤٣-١٩٧٥ الى أربعة اتجاهات رئيسة ، تيار "**القومية اللبنانية**" المتمثلة بحزب الكتائب اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتلة الوطنية وجميعها أحزاب مسيحية ، و"**القومية السورية**" التي مثلها "**الحزب السوري القومي الاجتماعي**" ، و "**القومية العربية**" متمثلة بحركة القوميين العرب والناصريين التي انتهت بعد الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧[٣] ، و"**الأممية**" متمثلاً بالحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي[٤].

انتظمت الحياة الحزبية في لبنان بوضوح بعد أن توسع تمثيل الشعب اللبناني في المجلس النيابي من خلال قانون الانتخابات لعام ١٩٦٠ ، الذي رفع عدد النواب إلى ٩٩ نائباً ، مما أدى إلى تحول الأحزاب إلى "**كتل داخل المجلس النيابي**" ، محتلةً ثلث المقاعد النيابية في انتخابات عام ١٩٧٢[٥] ، وعلى الرغم من ذلك الحيز الواضح للوجود الحزبي داخل المجلس النيابي إلا أن نفوذها بقي محدوداً ، لأسباب منها سيطرت الزعامات التقليدية على الرئاسات

---

[١] الانتفاضة الشعبية اللبنانية للتفاصيل ينظر : علاء حسين الرهيمي ، موقف العراق من الانتفاضة الشعبية اللبنانية ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ١٩٩٢) .

[٢] نهاد حشيشو ، الأحزاب في لبنان ، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٨) ص٨.

[٣] ظهرت على أنقاضها منظمات التزمت بالماركسية اللينينية مثل: "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" و "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" و "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل" و "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" و "حزب العمل الاشتراكي العربي" . عبد الرؤوف سنّو ، حرب لبنان ، مج١ ص١٥٦ ؛ وللتفصيل أكثر عن حركة القوميين العرب ، ينظر: هاني الهندي وعبد الإله النصراوي ، حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها ١٩٥١-١٩٦١ ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠٣) ؛ محمد جمال بارون ، حركة القوميين العرب "النشأة ، التطور ، المصائر" ، (بيروت : الدائرة الثقافية المركزية ، ٢٠٠٧).

[٤] الياس مرقص ، الماركسية واللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا هذا البرنامج ، (بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧١) ؛ النادي الثقافي العربي ، القوى السياسية في لبنان ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠) ، ص ٢٠٦ .

[٥] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٢ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ أيار عام ١٩٧٢ .

الثلاث "**رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة المجلس النيابي**" ، واقتران عمل الزعامات التقليدية هذه بالعمل الحزبي بالشكل الذي جعلها أعلى هرم التنظيم السياسي الحزبي لاعتبارات الانتماء ألاثني والطائفي[١].

قادت الأحداث المتسارعة البلاد نحو الحرب[٢] ، وإلى إحداث بصمات واضحة المعالم على مستوى التنظيم الحزبي في لبنان ، فهي من جهة استطاعت أن تستهوي رؤى وأفكار وتطلعات الفئة الوسطى شباب وطلاب وأساتذة جامعيين ومحامين ومعلمين ومن الفئات الدنيا عمال وزراعيين ، كانت "**المحرومية**" دافقاً ودافعاً أساساً وراء حراكها العنيف ، خلاف الطبقات الاجتماعية الأخرى ، فكانت تعبئتهم ضد السلطة ولصالح مشاريعهم الحزبية في آن واحد ، وعلى اختلافها المسيحية والإسلامية منها وبغض النظر عن الانتماء الأيدلوجي لهذا الحزب أو ذاك[٣].

وجاءت مجموعة من الأسباب حركت الواقع الحزبي اللبناني خصوصاً بعد حرب عام ١٩٦٧ والتي كانت لها تداعياتها الواسعة على لبنان عبر "**تشريع العمل الفدائي**" بعد اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩[٤] ، وتدخل المقاومة الفلسطينية في الشأن الداخلي اللبناني من خلال تقديم دعمها إلى أحزاب اليسار والمسلمين ، وهو أمر واجهه المسيحيون بتشكيل جبهة مسيحية ، ضمت بين جنباتها ابرز ثلاث قوى حزبية "**الحلف الثلاثي**" الماروني[٥] ومحاولة استقطاب جمهورها لزيادة تمثيل الطوائف في الحكم ، في المقابل كان ضعفاً كبيراً قد أصاب

---

[١] التأسيسات الدينية والطائفية والقبائلية "للزعامة" السياسية في لبنان انظر: باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠-١٩٧٥ ؛ مصلحة التوثيق والنشر ، الطائفية المشكلة والحل ، المصدر السابق ، ص٨٨-ص٩٩.

[٢] عن الحرب الأهلية اللبنانية الأسباب والتطورات . انظر المبحث الرابع ، الفصل الأول من الرسالة هذه .

[٣] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٦٨٢.

[٤] اتفاق القاهرة : وهو اتفاق عقد في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين الحكومة اللبنانية ممثلة بقائد الجيش العماد إميل البستاني ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة برئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات جرى خلاله تنظيم الوجود الفلسطيني والعمل الفدائي في لبنان .عبد الوهاب ألكيالي وآخرون ، ج٤ ، ص٧٤٢.

[٥] الحلف الثلاثي : حلف عقد بين الأحزاب المسيحية الثلاثة في لبنان عام(١٩٦٨) ، وهي حزب الوطنيين الأحرار برئاسة كميل شمعون ، وحزب الكتائب برئاسة بيار الجميل ، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة ريمون اده وجاء عقد الحلف في أعقاب نكسة العرب في الخامس من حزيران (١٩٦٧) أمام إسرائيل . خليل احمد خليل لبنان يساراً ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٢) ، ص٢١ ؛ سعد سعدي ، معجم الشرق الأوسط (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨) ، ص١٦٨.

القوى التقليدية أمام الحراك الاجتماعي والفكري وإرهاصاتهما داخل المجتمع اللبناني خصوصاً بروز التيارات اليسارية والقومية حيث أخذت تحقق انجازاً في استقطاب فئات واسعة من المجتمع ، الأمر الذي حَدَّ بعض الشيء من القواعد الشعبية لدى بعض الزعامات التقليدية خصوصاً الإسلامية منها ، التي طغى عليها بعض الشئ وبعض الوقت نمو المقاومة الفلسطينية(١).

كانَ للأسباب هذه أَثرها في أَعادت الترتيب الحزبي السياسي في البلاد . إذ حاولت تعبئة للمجتمع من كافة الجوانب التي تعيشها المناطق الإسلامية ، تمحورِ حول الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان ، صاحب هذه التطورات ظهور قوى سياسية إسلامية حاولت الحد من تمادي انتشار الفكر الأيدلوجي اليساري في الوسط الإسلامي تمثلت هذه القوى بحركة أمل التي دافعت وبشدة عن الثقل الإسلامي الشيعي داخل المجتمع اللبناني وإبرازه قوة فاعلة فيه لا هامشية مهمشة(٢).

انضوت الأحزاب اللبنانية قبيل الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ في جبهات مختلفة فالأحزاب اليسارية والقومية اختارت قيادة واحدة هي "**الحركة الوطنية اللبنانية**"(٣) ، في حين

---

(١) ثيودور هانف ، ص١٦٧ ؛ عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١) ، ص١٠٧–ص١٠٨.

(٢) ((مقابلة شخصية)) ، عبد الرؤوف سنّو، مواليد ١٩٤٨، أستاذ جامعي ، عميد كلية التربية – الجامعة اللبنانية ، بيروت ، بتاريخ (١٢ /٢٠١٢/١٢).

(٣) الحركة الوطنية اللبنانية : وهي تحالف غير طائفي ضمَّ مسيحيين غالبيتهم من الأرثوذكس ، وجدت تحت أشكال مختلفة منذ ١٩٦٤ ، بلغ عددها (١٥) منظمة ومجموعة سياسية يسارية : الحزب التقدمي الاشتراكي / كمال جنبلاط ، الحزب الشيوعي اللبناني ، جورج حاوي ، منظمة العمل الشيوعي في لبنان/ محسن إبراهيم، الحزب السوري القومي الاجتماعي/ إنعام رعد ، حزب البعث الموالي للعراق / عبد المجيد الرافعي ، حركة الناصريين المستقلين / إبراهيم قليلات ، الحركة الديمقراطية اللبنانية/ كمال شاتيلا، الاتحاد الاشتراكي العربي – التنظيم الناصري/ منير العياد ، الاتحاد الاشتراكي العربي– الأفواج العربية/ خالد شهاب اتحاد قوى الشعب العامل– قوات ناصر/ عصام عرب، منظمة الحزب الديمقراطي الكردي – التيار اليساري/ محمد جمعه ، حزب العمل الاشتراكي العربي/ حسين حمدان ، جبهة المسيحيين الوطنيين/ س . ليمان . آلان مينارغ ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية ، ط٢ (بيروت : المكتبة الدولة ، ٢٠٠٦) ، ص٣٣.

تكتلت أحزاب اليمين في الجانب المسيحي تحت جناح "**الجبهة اللبنانية**"[١]. ذات الغالبية المارونية بالإضافة الى "**جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية**" في لبنان المؤيدة لسورية[٢] ، ولعل من المفيد هنا أن نستشهد بتقويم الأكاديمي اللبناني المعروف الدكتور عبد الرؤوف سنّو بخصوص الاتجاهات السياسية عشية الحرب الأهلية ، فقد كتب ما نصه :

"**إنَّ التوصيفات للتوجهات الحزبية باليمينية واليسارية انطلقت نتيجة لتمايز بعضها على البعض الآخر ، وهي توصيفات حاول كل طرف اتهام الطرف الأخر بالضعف والرجعية وهي بداية الانطلاق نحو التشاحن المذهبي والفكري الذي قاد إلى الحرب الأهلية ، فمثلاً أطلق المسلمون صفة اليمين المسيحي على المعسكر المسيحي وذلك لنعته بالرجعية ، ونفس الشيء أطلق المسيحيون صفة اليسار الإسلامي على المعسكر الإسلامي وذلك لاتهامهم بالشيوعية ولضرب علاقتهم بالدول العربية**"[٣].

أما المرجعيات الدينية فانقسمت بين من حاول "**لملة الوضع**" وإيجاد تسويات تضمن العودة إلى التعايش القديم وبين من حاول أن يربط أطروحاته العقائدية بالعنف العسكري كالرهبانية المارونية – الكسليك[٤].

تأسس "**الحزب التقدمي الاشتراكي**" ، من الزعيم الدرزي كمال جنبلاط ، وعلى مرحلتين تأسيسيتين هما "**الحركة الاجتماعية اللبنانية**" و "**حزب التقدم الاشتراكي**" الذي عرف فيما بعد

---

[١] الجبهة اللبنانية ضمت حزب الكتائب/ بيار الجميل ، حزب الوطنيين الأحرار/ كميل شمعون ، حراس الأرز/ إتيان صقر ، لواء المردة/ طوني فرنجية ، حزب التنظيم/ فؤاد الشمالي ، الرهبانية المارونية– الكسليك . عبد الرؤوف سنّو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٢.

[٢] تمثلت بحزب البعث العربي الاشتراكي الموالي لسوريا / عاصم قانصوه ، اتحاد قوى الشعب العامل / كمال شاتيلا ، الحزب السوري القومي الاجتماعي/ جناح قنيزح ، الاتحاد الوطني للإنماء/ نصر الدين الصمد وعلاّمة عكّاوي ، الطلائع التقدمية / محمد زكريا عيتاني ، حركة أمل / موسى الصدر ، للتفصيل أكثر هذه الأحزاب ينظر: شوكت أشتي وفارس أشتي ، المصدر السابق .

[٣] شوكت أشتي وفارس أشتي ، المصدر السابق ، ص١٥٧.

[4] ALEXANDER D.M HENLEY , Politics of a church at war : Maronite Catholicism in the Lebanon civil war , Mediterranean politics , Vol.13 , No.3, (Nove:2008) , pp.353-369.

بالحزب التقدمي الاشتراكي[١] ، الذي تأسس رسمياً في ١٧ آذار ١٩٤٩ ، وأعلن كمال جنبلاط عن ميثاق الحزب في الأول أيار ١٩٤٩ ، مع مجموعة من رفاقه ومنهم: ألبير أديب ، فريد جبران ، فؤاد رزق ، جورج حنا ، والشيخ عبد الله العلايلي [٢] ، ضمت المجموعة المؤسسة للحزب أعضاء من طوائف مسيحية وإسلامية في دلالة على محاولة جنبلاط إعطاء صورة غير طائفية ومنفتحة على جميع اللبنانيين[٣] ، بلور كمال جنبلاط رؤاه السياسية تجاه الواقع اللبناني في ضرورة تحقيق الوحدة والانسجام داخل المجتمع اللبناني عبر إلغاء اغلب العوامل التي تفرق بين الناس وتفاوت بينهم ، واعتدل في مواقفه إزاء الحركة القومية العربية بشكل معتدل في ستينات القرن العشرين بعد أن عارضها في الأربعينات منه ، جاء ذلك من تأثره بشخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر[٤].

اتسمت منطلقات الحزب بتبنيه الاتجاهات الاشتراكية[٥] إذ سعى من خلال برنامجه إلى بناء مجتمع ديمقراطي تسودهُ الطمأنينة الاجتماعية والرخاء والعدل ويؤمن بحقوق الإنسان

---

[١] كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ط٢ ، (بيروت : الدار التقدمية للطباعة والنشر ، ١٩٨٧)،ص١٩ ؛ Walid Shuqair , Kamal Junblatt : Lebanon's future , Middle East Research and information project , No.56(Apr., 1977), pp.18-20

[٢] الموقع الرسمي للحزب التقدمي الاشتراكي على شبكة الانترنيت : صفحة من مبادئ الحزب http://www.yabeyrouth.com

[٣] حول سياسة كمال جنبلاط الانفتاحية على الساحة السياسية اللبنانية ، ينظر: ثيودور هاتف ، المصدر السابق، ص١٦٣و ص١٦٨-١٦٩ و ص٢٣٩-ص٢٤٠ ؛ عبد الرؤوف سنّو، حرب لبنان ، مج١ ص٦٤.

[٤] جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) : ولد في الإسكندرية ، وتعلم فيها وفي القاهرة ، التحق بالكلية الحربية في عام ١٩٣٧ ، ورقي برتبة ضابط في عام ١٩٣٨ ، اشترك بالحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ نظم جماعة "الضباط الأحرار" الذين قاموا في ٢٣ تموز ١٩٥٢ بالانقلاب ضد نظام الحكم في مصر، تقلد منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في حزيران ١٩٥٣، ثم رئيسا للوزراء في شباط ١٩٥٤ شهدت رئاسته أحداث مهمة منها : توقيع معاهدة الجلاء مع بريطانيا عام ١٩٥٤ ، وتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ، وميثاق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق في ١٩٦٣، والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، وحرب الاستنزاف عام ١٩٦٨ . عبد الوهاب ألكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٧٥-ص٧٦.

[٥] كمال أبو مصلح ، كمال جنبلاط ١٩١٧-١٩٧٧ ، ط٢ ، (بيروت : المكتبة الحديثة ، ١٩٨٤) ، ص١٥٧.

ومرتكزاً على أسس فصل السلطات وضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية وينادي بعلمانية الدولة وإلغاء نظام الطائفية السياسية[١].

ورفع الحزب شعار "**موطن حر وشعب سعيد**" مقتبس عن شعارات الأحزاب الشيوعية[٢] كان يرى أن هناك خللاً في التركيبة الطائفية السياسية اللبنانية سببتها التسوية التي ولدها ميثاق (١٩٤٣) ، مما جعل هناك "**هيمنة مارونية**" واضحة على السلطتين التشريعية والتنفيذية مقابل حرمان الطوائف الأخرى ، رأى جنبلاط أن السبيل الوحيد لتصحيح الخلل في النظام السياسي اللبناني هو "**علمانية الدولة**" والعمل على إلغاء الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية التي عدهما ضد التطور في الحياة المجتمعية اللبنانية ، فكانت مطالبة جنبلاط بالعلمنة تخفي ورائها غايات ثانية منها اختراق قاعدة التوازن العددي في لبنان والذي تحتل فيه طائفته الدرزية موقعاً متأخراً ، بالشكل الذي يمنحه فرصة اكبر لاختراق أجهزة الدولة ومناصبها السياسية ، وقد حصل على تأييد بعض المسلمين السنة في مشروع العلمنة هذا شريطة أن تنحصر في الجانب السياسي فقط ، بالطريقة التي يمكنهم أيضاً من اختراق القاعدة العددية ، للوصول إلى رئاسة الجمهورية تبعاً لوزنهم العددي[٣].

ولدعم توجهاته السياسية والأيدلوجية قام جنبلاط بالترخيص لأحزاب يسارية وقومية أثناء توليه منصب وزارة الداخلية في ٣١ كانون الأول ١٩٦٩ ، بالإضافة إلى تمكنه من استقطاب الدروز حوله والمؤيدين لمشروعه من خارجهم ومن تأييد المنظمات الفلسطينية والوسط الشعبي الإسلامي وتمكن بواسطة هذا الخطاب من أن يقود القوى هذه كلها في تحالف عسكري – سياسي غايته إنهاء هيمنة الموارنة وانتزاع السلطة من أيديهم[٤].

---

[١] فارس أشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩–١٩٧٥ ، ج١ ، (بيروت: دار التقدمية ، ١٩٨٩) ، ص١٠٥.

[٢] حسين حمد عبد الله ، المصدر السابق ، ص١٣٢.

[٣] ألبير منصور ، موت جمهورية ، (بيروت : دار الجديد ، ١٩٩٤) ، ص١٤٣ ؛ ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٣٩١.

[٤] عبد الرؤوف سنّو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٥ ؛ نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص١٠١ ؛ كمال جنبلاط ، المصدر السابق ، ص٢٤٨.

انضوى "**الحزب السوري القومي الاجتماعي**"[١] تحت لواء الحركة الوطنية اللبنانية ، الذي آمن بـ"**أن السوريين امةٌ تامة وان القضية السورية قضية قومية قائمة بنفسها ومستقلة عن أي قضية أخرى**"[٢].

تعرض الحزب لانشقاقات عديدة بين صفوفه عُزيت أسبابها إلى خلل في القيادة وانعطاف في مبادئ الحزب نحو الماركسية دون التخلي عن فكرة القومية السورية ، ومحاولة الربط بين أفكار أنطوان سعادة مؤسس الحزب وبين أفكار كارل ماركس ، إذْ مثلا هذان الأمران ابرز الأسباب في الانشقاق البارز للحزب في مطلع عام ١٩٧٥ ، والذي انتهى بانتخاب إنعام رعد[٣] رئيساً للحزب إذْ اختار جناحه الانضواء تحت راية الحركة الوطنية اللبنانية ، مؤكداً

---

[١] الحزب السوري القومي الاجتماعي : تأسس في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان ، من أنطوان سعادة وكان حزباً سرياً حتى عام ١٩٣٥ ، تحول بعدها إلى العلن فشكل ذلك انعطافة قوية في مسيرة الحزب لأنه نقل العمل الشعبي من السعي الى الاستقلال إلى العمل القومي والنهضة الاجتماعية ، أثار انتشار الحزب خشية السلطات اللبنانية من القوميين السوريين فزجت أعداداً كبيرة منهم في السجن ، وكانت ردة فعل أنطوان سعادة أن أعلن الثورة المسلحة في وجه السلطة عام ١٩٤٩ ، انتهت بالفشل ونتج عنها إعدامه ، الذي اكسب الحزب زخماً من التأييد الجماهيري الذي تعاطف مع قضيته ، تحجم دور الحزب أبان الستينات بعد تنامي الفكر القومي العربي المنظم خصوصاً مع انطلاق ثورة عبد الناصر الذي وقف بوجه الدعوات الإقليمية سواء كانت قومية سورية أو فرعونية أو فينيقية ، قاد الحزب انقلاب خاسر في عام ١٩٦١ ، ضد حكم فؤاد شهاب مما حجم كثيراً من دوره وبقي كذلك حتى بداية السبعينات التي شهدت وضعاً غير مستقر في مسيرة الحزب ومشكلات داخلية على مستوى التنظيم حتى بدايات الحرب الأهلية . للتفصيل أكثر عن الحزب ينظر : باترك سيل، الصراع على سوريا ، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة ، ط٦ ، (دمشق: دار طلاس ، ١٩٩٦) ، ص٩٤–ص٩٥ ؛ هانف، المصدر السابق ، ص١٠٥–١٠٦ ؛ فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠ –١٩٨٠ ، (بيروت : دار المسرة ، ١٩٨١) ، ص٢٤–٦٢ ؛ إبراهيم سلامة ، الأحزاب اللبنانية ، "الأحد" (مجلة) ، بيروت ، تشرين الأول ١٩٦٦ ، العدد ٨٦ ، ص١٦.

[٢] أنطوان سعادة ، الدليل إلى العقيدة السورية ، (بيروت : لجنة النشر للحزب ، ١٩٧٩) ، ص٥– ص١٠.

[٣] إنعام رعد (١٩٢٩–) : ولد في عين زحلتا قضاء الشوف ، انتمى إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٤٤ ، نال بكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصادية من الجامعة الأميركية في بيروت العام ١٩٤٩ ، قدم امتحاناته وهو في السجن ، إثر الثورة القومية الاجتماعية الأولى العام ١٩٤٩ ، انتخب رئيساً للحزب في العام ١٩٧٥ –١٩٩٥ ، من مؤسسي المجلس السياسي للحركة الوطنية اللبنانية في العام ١٩٧٥ ، انتخب نائباً لرئيس الحركة الوطنية ١٩٧٥ – ١٩٨٢ ، مثل الحزب في جبهة الخلاص الوطني ١٩٨٣ – ١٩٨٤ وفي عضوية الجبهة الوطنية الديمقراطية ١٩٨٤– ١٩٨٥ ، وشارك في وضع البرنامج المرحلي للمجلس السياسي المركزي ١٩٧٥ ، كما شارك في وضع برنامج الجبهة الوطنية ١٩٨٤ وجبهة=

على الكفاح المسلح والمطالبة بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الفدائية الفلسطينية إذْ تم الاتفاق على أن يلحق أفراد الحزب بالمقاومة تحت قيادة فتح[١] ، في حين اختار جناح قنيزح[٢] الانضواء تحت لواء جبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية في لبنان ، لكن هذا الانشقاق لم يمنع من دخول جناحي الحزب إلى الحرب الأهلية اللبنانية كل من موقعه ، وعندما توحدت القوى الوطنية بجناحيها الحركة الوطنية وجبهة الأحزاب القومية بدعم من سورية في القتال ضد الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية لاحقاً ، عادت الوحدة إلى الحزب أيضاً وبرزت إمكاناته القتالية وخاض معارك في الشمال وبيروت وجبل لبنان خلال الحرب الأهلية ، حتى انه أعلن مسؤوليته عن اغتيال بشير الجميل[٣] ، وبرز دوره الواضح في القتال بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢[٤].

ويُعَدُّ "**الحزب الشيوعي اللبناني**"[٥] ، من أقدم الأحزاب العقائدية في لبنان ، حصل على ترخيص رسمي بمزاولة عمله عام ١٩٧٠ ، وقبل اندلاع الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ تمكن

=الاتحاد الوطني١٩٨٦ ، شارك في تأسيس منظمة الأحزاب التقدمية والاشتراكية في حوض البحر المتوسط في العام ١٩٧٦ ، أحد مؤسسي وقياديي اللجنة العربية لمكافحة الصهيونية والعنصرية www.ssnp-sy.com .

[١] نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص١٣.

[٢] الياس جرجي قنيزح (١٩١٣-١٩٩٧) : ولد في طرطوس وأنهى دراسته فيها ، تخصص في مجال الرياضيات وباللغة الانكليزية ، انتمى إلى الحزب عام ١٩٣٥ ، وتدرج في مسؤولياته الحزبية حتى صبح أمينا عاما للحزب في عام ١٩٣٨ ، ومن ثم عميداً للداخلية عام ١٩٤٧ ، وفي عام ١٩٥٧ انتخب رئيساً للحزب السوري القومي الاجتماعي . موقع الحزب على شبكة الانترنيت www.ssnp-sy.com

[٣] بشير الجميل(١٩٤٧-١٩٨٢) : هو الابن الأصغر للزعيم المسيحي بيار الجميّل مؤسس ورئيس حزب الكتائب اللبنانية ، تلقى دروسه الجامعية بكلية الحقوق في جامعة القديس يوسف ، ونال في عام ١٩٧١ شهادتين في الحقوق والعلوم السياسية ، وفي عام ١٩٧٢ سافر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراسته ، إلا إنه قطعها وعاد في ايلول من العام نفسه ، وفتح مكتبًا للمحاماة أقفله مع بداية الحرب الأهلية وتفرغ للعمل العسكري ، وتدرج في حزب الكتائب حتى أصبح قائده العسكري ، ومن ثم أسس القوات اللبنانية وتولى قيادتها والتي كانت طرف أساسي في الحرب الأهلية اللبنانية ، انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية في عام ١٩٨٢ خلفاً للرئيس الياس سركيس ، إلا انه اغتيل قبل تسنمه منصبه . للتفصيل عن بشير الجميل ينظر: الآن مينارغ ، المصدر السابق ، ص٤٠ –ص٤٢.

[٤] نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص١٢–ص١٤.

[٥] الحزب الشيوعي اللبناني : وهو أقدم حزب شيوعي عربي تعود بدايات تواجد الشيوعيين في لبنان إلى عام ١٩٢٥ ، ولم يظهروا في تنظيم حزبي منظم إلا منذ عام ١٩٣٠ عندما تشكل حزب شيوعي واحد لكل من=

الحزب من استقطاب عدد كبير من الشباب ومن طوائف أخرى كالشيعة مثـلاً فـي صـفوفه ، كما تحالف مع "**الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين**" بزعامة نايف حواتمة[١] ، كانت نقطة التحول في مسيرة الحزب أواخر الستينات ، ففي هذه المرحلة ارتبط الحزب بالقضايا العربية ، سيما القضية الفلسطينية ، إذ أقام علاقة وثيقة مع "**حركة فتح**" بزعامة ياسر عرفات[٢] التي أمنت لإفراده التدريب العسكري ، حتى إذا دخل العام ١٩٦٩ كان الحزب قد انشأ أول وحدة مسلحة أطلق علها اسم "**الحرس الشعبي**"، وكانت من بين وحدات

=سوريا ولبنان ، وحتى عام ١٩٤٤ تأسس الحزب الشيوعي اللبناني ، وتسلم قيادته فرج الله الحلو ، حل محله نقولا الشاوي في عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٤٧ أُعيد توحيد فرعي الحزب السوري واللبناني بزعامة خالد بكداش ، دعا الحزب الشيوعي إلى ضرورة التحول الاقتصادي اللبناني من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وناضل من اجل إلغاء الامتيازات الأجنبية . للتفصيل أكثر عن الحزب الشيوعي اللبناني ينظر: حميد دكروب ، جذور السنديانة الحمراء ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٤) ؛ سامي ذيبان ، الحركة الوطنية اللبنانية الماضي والحاضر والمستقبل ، (بيروت :دار المسيرة ، ١٩٧٧) ؛ ثيودور هانف ، المصـــدر السابق ، ص١٠٤-ص١٠٦ ؛ نقولا الشاوي ، كتابات ودراسات ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٨) .

[١] نايف حواتمة (١٩٣٨ –) : ولد في السلط بالأردن سياسي يشغل منصب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أسسها سنة ١٩٦٩ بعد انشقاقه عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يمثل حواتمة حالة غريبة في الحياة السياسية الأردنية والفلسطينية فهو مسيحي من طائفة الروم الأرثوذكس في الأردن ولكنه يرأس جبهة تحرير فلسطينية . انتمى حواتمة إلى حركة القوميين العرب التي نشأت رَدَّ فعل مباشر على هزيمة العرب ونكبة فلسطين ، وكان لا يتجاوز في عمره ستة عشر عاماً ، وتحمّل المسؤولية الكاملة التنظيمية عن قيادة حركة القوميين العرب في الأردن والضفة الغربية بعد الانقلاب على حكومة سليمان النابلسي الوطنية في الأردن في نيسان ١٩٥٧ عَدَّ حواتمة أحد أبرز أقطاب اليسار الناشئ في الحركة القومية الحديثة في بلدان المشرق العربي ، أعلن استقلال التيار اليساري تحت اسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢٢ شباط ١٩٦٩. سهير سلطي التل: حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦) ، ص١١٥.

[٢] ياسر عرفات (١٩٢٩- ٢٠٠٤): سياسي فلسطيني ولد في القدس عام ، واخرج هو ووالده مع اللاجئين إلى القاهرة وهناك أكمل دراسته الجامعية ، وفي اثناء دراسته بدأ بتشكيل أول نواة لمنظمة فتح في جامعة القاهرة مع أصدقائه ، وفي عام ١٩٦٩ عين رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية . للتفاصيل ينظر : علي حسين علي العلواني ، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية١٩٦٥-١٩٧٣ ، أطروحة دكتوراه (جامعة بغداد : كلية التربية ، ابن رشد ، ٢٠٠٤) ، ص١٧٢.

الدعم للفدائيين الفلسطينيين ، كما وقف مع القوى الوطنية ضد سياسة سليمان فرنجية إزاء الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان(١).

جاءت مشاركة الحزب الشيوعي اللبناني في الحرب الأهلية اللبنانية انطلاقاً من انتصاره للمقاومة الفلسطينية ، ففي اثر اندلاع الصدام بين حزبي الكتائب ضد الأحرار والقوى الفلسطينية المدعومة من أحزاب الحركة الوطنية ، رافعاً شعار "**رد الهجمة الشرسة ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية** " ، تميزت علاقة الحزب مع سورية بالتأزم لكن سرعان ما تبدلت مع بروز تناقض بين السوريين وقوى الجبهة اللبنانية "**الكتائب والأحرار**" وانضم الحزب مع الحركة الوطنية في تحالف مستجد مع سورية استمر هذا التحالف وتصاعد بقوة ، في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إذْ أسهم الشيوعيون ببروز المقاومة الوطنية المسلحة ضده(٢).

انضوت "**القوى القومية اللبنانية**" تحت لواء الحركة الوطنية اللبنانية ، ومنذ مطلع الخمسينات عَدّوا لبنان جزءاً من تطلعاتهم القومية ، عادين سورية ركناً أساساً في تحقيق أهدافهم ، انضم الى التيار هذا العديد من أبناء سُنّة طرابلس أولاً ثم انتشر بين الشيعة ممن يسكنون المدن(٣) ، أما التنظيمات الناصرية في لبنان التي عملت في إطار الحركة الوطنية اللبنانية فهي كثيرة أهمها "**حركة الناصريين المستقلين – المرابطون**" تزعمها إبراهيم قليلات(٤)

---

(١) وضاح شرارة ، حروب الاستتباع – لبنان الحرب الأهلية الدائمة ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) ، ص١٨–ص١٩ ؛ عبد الرؤوف سنّو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٦ ؛ معد صابر رجب ، التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية ، "آداب الفراهيدي" ، (مجلة) حزيران/٢٠١٢ ، العدد١١ ، ص١٨–ص١٩.

(٢) نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٨٨.

(٣) سامي ذيبان ، المصدر السابق ، ص٢٠٣.

(٤) إبراهيم قليلات (١٩٤٠–) : ويعرف أيضاً باسم أبو شاكر ، سياسي لبناني زعيم حركة الناصريين المستقلين المعروفة أكثر باسم المرابطون . شارك في أحداث ١٩٥٨ إلى جانب المناوئين للرئيس كميل شمعون. سجن بين ١٩٦١ و١٩٦٧ بتهمة إلقاء عبوة ناسفة على بيت وزير المال رفيق نجا. كان أحد أهم قادة الميليشيات أثناء الحرب الأهلية اللبنانية . اشترك في معارك التصدي للقوات الإسرائيلية المحاصرة للعاصمة اللبنانية بيروت سنة ١٩٨٢ حيث أصيب بجراح ألزمته المستشفى وفي عام ١٩٨٥ توجه إلى منفاه في فرنسا بعد خسارة تنظيمه قوته العسكرية إثر هجوم قام به ضده تحالف مكون من الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة امل والحزب الشيوعي اللبناني أثناء زيارة له إلى ليبيا . للتفصيل ينظر موقع الحركة على شبكة الانترنيت . www.almourabitoun.com

التي تعود بدايات تأسيسها إلى عام ١٩٥٨ ، ظهرت بقوة في لبنان عام ١٩٧٣ ، حيث وقفت إلى جانب المقاومة الفلسطينية في نزاعها مع الجيش اللبناني ، وبعد أن اندلعت الحرب في لبنان ، تحول المرابطون إلى منظمة عسكرية تلقت دعمها اللوجستي من منظمة فتح الفلسطينية ، والمالي من ليبيا ، وفتحت الحركة مراكز لها في مختلف المدن اللبنانية ، برز المرابطون خلال الحرب الأهلية بقوة في معارك الأسواق التجارية ومنطقة الفنادق ، حتى مطلع السبعينات تمكنوا من استقطاب الشيعة ثم تحولوا بعد ذلك إلى تنظيم غالبيته من السنة[١].

وتأسس في عام ١٩٦٥ "**اتحاد قوى الشعب العامل**"[٢] ، وبعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بين سورية ومصر وإسرائيل ، تولى تنظيم "**الصاعقة**" الفلسطيني تدريب بعض عناصر التنظيم الناصري ، وزودهم بالسلاح ، في إطار تحالفه مع منظمة حزب البعث ، شارك الاتحاد عبر ميليشياته "**طلائع الناصرية**" و "**فرقة النصر**" التي كان قوامها حوالي ١٠٠٠ عنصر في المعارك بداية الحرب الأهلية اللبنانية أمام الطرف اليميني ، وقد كانت له عدد من المراكز العسكرية في كل من النبطية ، كفر رمان وحبوش[٣].

وتزعم معروف السعد "**التنظيم الشعبي الناصري**" الذي ترجع بدايات تأسيسه له في عام ١٩٧٣ ، وانسجاماً مع طرحه القومي التقى التنظيم بالمقاومة الفلسطينية من حيث الرؤى والأهداف ، وبعد مقتل معروف السعد اثر قيادته المظاهرات التي خرجت ضد شركة بروتين لصيد الأسماك[٤] ، حل محله ابنه مصطفى في قيادة التنظيم ، كان للتنظيم صلات قوية

---

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٢٣٩– ص٢٤٦ ؛ عبد الوهاب ألكيالي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٩ ؛ فضل شرورو ، المصدر السابق ، ص٩٢–ص٩٤ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٨.

[٢] اتحاد قوى الشعب العامل : هو حزب سياسي لبناني ذي توجه ناصري أسسه كمال شاتيلا سنة ١٩٦٥ تمكن في عام ١٩٧٢ من إيصال أحد مرشحيه نجاح واكيم إلى المجلس النيابي ، وفي بداية السبعينات نسق الاتحاد نشاطه مع عدة قوى يسارية وقومية في إطار تجمع الأحزاب التقدمية ثم نسق عمله في إطار لقاء الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي انبثقت عنه الحركة الوطنية اللبنانية ، في منتصف السبعينات خرجت عن الاتحاد تنظيمي قوات ناصر (بقيادة عصام العرب) ومنظمة الشباب العربي لتكون مع قوى ناصرية أخرى . للتفصيل أكثر ينظر: مكتب الأعلام ، صفحات من نضال اتحاد قوى الشعب العامل ، (د . م ، ١٩٧٩) .

[٣] نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٢٩–ص٣١ ؛ فضل شرورو ، المصدر السابق ، ص١٥٨ ؛ جريدة النهار ، العدد الصادر في ١٦ و١٧ شباط ٢٠٠٦.

[٤] سنتناولها بشكل موجز بين ثنايا المبحث الرابع من هذا الفصل.

بحركة فتح الفلسطينية ، التي أمدته بالمال والسلاح[١] ، وكان للتنظيم أثرٌ مميزٌ في إطار القوات المشتركة بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان ، بالإضافة إلى مواقفه في مقاومة الغزو الإسرائيلي إلى لبنان عام ١٩٨٢[٢].

ظهرت في طرابلس "**حركة ٢٤ تشرين الأول**" بقيادة فاروق المقدم ، وتعود هذه التسمية إلى حادثة هجوم تعرض له مجموعة من الفدائيين على يد الجيش اللبناني في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٩ ، إذْ تعاون بشكل كبير مع المقاومة الفلسطينية أكثر من أي تنظيم لبناني آخر ، وتقرب من كمال جنبلاط وانضم إلى الحركة الوطنية واشتهر تنظيمه بوقوفه ضد امتداد سيطرة الجيش اللبناني على شمال البلاد[٣].

تجمعت هذه التنظيمات اليسارية والناصرية تحت لواء الحركة الوطنية اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ، وقد تزعمها كمال جنبلاط ، ومن بعده ابنه وليد جنبلاط[٤] ، جمعها "**النضال المسلح**" لتحقيق أهدافها ، وفي مقدمتها القضاء على النفوذ الماروني – السياسي وإصلاح النظام السياسي اللبناني ودعم المقاومة الفلسطينية . أسهمت ظروف مهمة في تآلف عناصر الحركة الوطنية منها : تدهور الأوضاع السياسية اللبنانية ، والمكانة السياسية التي كان قد تمتع بها الزعيم الدرزي كمال جنبلاط ، الذي أخفى هو الآخر غايات شخصية في هذا المجال تمكنه من جمع التنظيمات المستقلة تحت مظلة مركزية واحدة ، وهذا ما عبّر به علناً عندما قال :

"نحن الذين صنعنا البرنامج السياسي المشترك بين اليسار اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية – أنا شخصياً والحزب التقدمي

---

[١] المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ارث لبنان من العنف السياسي ، مسح يوضح الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان مابين عامي ١٩٧٥ – ٢٠٠٨ ، (أيلول ٢٠١٣) ، ص٤٧.

[٢] سامي ذيبان ، المصدر السابق ، ص٢٧٨ ؛ فضل شرورو ، المصدر السابق ، ص٩٧–ص٩٨.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٧ و ١٥٩.

[٤] وليد جنبلاط (١٩٤٩ – ....) : ولد في المختارة إحدى بلدات قضاء الشوف ، وتلقى تعليمه في بيروت وحصل على إجازة الحقوق من الجامعة الأمريكية ببيروت ونال شهادة في التأريخ ، تزعم الحزب التقدمي الاشتراكي بعد وفاة والده كمال جنبلاط عام ١٩٧٧، ثم انتخب رئيسا للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية ، نقل نشاطه إلى بيروت بعد أن احتلت القوات الإسرائيلية بلدة المختارة اثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ ، تقلد حقائب وزارية متعددة بين الأعوام ١٩٨٤ و١٩٩٦ شارك في اغلب الأحداث اللبنانية التي أعقبت الاجتياح الإسرائيلي ١٩٨٢ ، وكان احد ابرز أطراف الزعماء اللبنانيين البارزين. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص١٢٩–ص١٣٠.

الاشتراكي– وذلك لمحاولة شد اللبنانيين وتحريكهم ، بحيث يمكن لهذه الحرب الدموية (١٩٧٥-١٩٧٦) ، أن تؤتي بعض الثمار الايجابية على الأقل ولقد ناضلنا من اجل أن نفرض وجهة نظرنا على بعض الأحزاب بغية الإسراع في تحديد هدف سياسي للجماهير اللبنانية.."[١].

طمح وبمساعدة المنظمات الفلسطينية وثقلها العسكري إلى محاولة تغيير معادلة التوازن السياسي اللبناني ، بهدف الوصول إلى رئاسة الجمهورية على الرغم من الوزن العددي الضعيف للطائفة الدرزية الى بقيت فئات المجتمع اللبناني اثنياً ، وهو أمر "**بات مستحيلاً إلا بثورة شاملة على النظام أو إصدار دستور جديد**" ، على حد تعبير عبد الرؤوف سنو ، مع عدم تناسي مساندة التأييد الإسلامي بصرة عامة كونه القيادي الأبرز وقتئذ[٢].

كان الشيعة في المدة ذاتها اقرب إلى الانخراط في مزيج التيارات اليسارية والقومية ، نتيجة الحرمان المزمن الذي عانته الطائفة هذه ، من الحكومات والعائلات التقليدية التي تصدرت المشروع السياسي والاقتصادي بما يحقق مصالحهم لا مصالح طائفتهم ، لم يكن الشيعة ممتلكين إلى أي تنظيم فكري أو عقائدي أو أيدلوجي ينظمهم سياسياً داخل الوسط الحزبي المتنوع في لبنان[٣] ، جاءت النهضة الشيعية على يد الإمام الشهيد موسى الصدر (قدس سره)[٤] ، فبعد "**تأسيسه المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى**" في١٩ كانون الأول

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١، ص٦٩–ص٧١ .

[٢] فريد الخازن ، تفكك أوصال الدولة ، (بيروت: دار النهار ، ٢٠٠٢) ، ص٤٨٤ –ص٤٨٥ ؛ ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٦٨٤ ؛ ألبير منصور ، المصدر السابق ، ص١٤٣.

[٣] حسن صبرا ، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، ط٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩) ، ص١٦٩.

[٤] السيد موسى الصدر(١٩٢٨-١٩٧٨): احد رجال الدين الشيعة ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ، ولد في مدينة قم في إيران وفيها تلقى علومه الابتدائية ، ثم تابع دراسته في طهران حيث تخرج في العام ١٩٥٦ حاملا شهادة في العلوم الفقهية ، عاد إلى لبنان عام ١٩٦٠ ليتولى منصب رئاسة الطائفة الشيعية في مدينة صور اللبنانية اثر وفاة والده عبد الحسين شرف الدين ، وفي العام ١٩٦٩ انشأ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي نظم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان ، وانتخب رئيسا له في ٢١ أيار ١٩٦٩ ، امتاز عن باقي القادة الروحيين اللبنانيين بالانفتاح ، وهو من مؤسسي الحركة الاجتماعية بالمشاركة مع المطران الكاثوليكي غريغوار حداد عام ١٩٦٠ ، يجيد عدة لغات ، وفقد في ليبيا في أثناء زيارته العواصم العربية احتجاجا على الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام١٩٧٨. للتفصيل أكثر ينظر : هاني عبيد زيباري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧ رسالة=

١٩٦٧ ، ومبايـعتـه رئيساً له في٢٣ أيار ١٩٦٩ ، أتيح له أن ينشط أكثر من خلال مجموعة من المكتسبات التي حققها للشيعية أهمها تأسيس "**مجلس الجنوب**" في ٢ حزيران ١٩٧٠[١] بتأثير الضغوطات الكبيرة التي قادها ضد الحكومة ، سيما الإضراب العام الذي قاده الإمام الصدر في ٢٦ أيار ١٩٧٠ للتنديد بالغبن الذي أصاب أبناء الجنوب التي بدأت خطواتها بالتهيكل في اتجاه بناء القدرة والوجود السياسي ، ففي ١٧ آذار ١٩٧٥ مهرجان ضخم في بعلبك على شرف مبايعته "**رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى**" مثل هذا المهرجان مناسبة لعرض القوة من جانبه وأنصاره ، ألقى خلاله بياناً حازماً اعتبر منطلقاً لقيام "**حركة المحرومين**" على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، هدد فيه انه يمد يده للمرة الأخير أمام السلطات اللبنانية "**تجاه حقوق الشيعة في لبنان**" ، وحدد خلال المهرجان أبعاد حركة المحرومين ، فأوضح "**أنها حركة وطنية إسلامية ستلتقي مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في تحالف واحد يقوم على العمل لتحقيق المطالب الوطنية**"[٢].

وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، اعتصم الإمام الصدر مع أنصاره من حركة المحرومين في جامع العاملية في بيروت لمدة خمسة أيام ابتداءاً من ٢٧ حزيران ١٩٧٥ ، احتجاجاً على الاشتباكات المسلحة بين أبناء الشعب اللبناني[٣] ، وبعد انتهاء اعتصامه بخمسة أيام انفجر لغم في منطقة عين التينة تسبب بمقتل ٣٦ شخصاً في مخيم لتدريب أفراد التنظيم ، الأمر الذي دعا الإمام الصدر أن يعلن في ٦ تموز ١٩٧٥ ، عن ولادة تنظيم "**أفواج المقاومة اللبنانية**" قوة مسلحة للدفاع عن لبنان ومصالح أهل الجنوب[٤].

=ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية الآداب ، ٢٠٠٥) ؛ عدنان فحص ، الإمام موسى السيرة والفكر (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٩٩٦) ، ص٩١–ص١١٧.

[١] م . م . ن، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٧ ؛ م . م . ن . ل العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٠، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٢٦ أيار ١٩٧٠ .

[٢] نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٤٣–ص٤٤.

[٣] جريدة النهار، ٢ تموز ١٩٧٥ ، العدد١٢٥٢٦ ،ص٣.

[٤] حول دور الإمام موسى الصدر في تأسيس أفواج المقاومة اللبنانية ينظر:

Marius Deeb , Shia Movement in Lebanon : their formation , Ideology , social Basis and links with Iran and Syria , Third world Quarterly , Vol. 10, No.2, Islam &Politics (Apr., 1988) , PP.683-698; Fouad Ajami , the Vanished Imam : Musa Al-sadar and the Shia of Lebanon, International affairs 1944- , Vol.63, No.1 (Winter , 1986-1987) , pp.150-151; Fouad Ajami , The vanished Imam : Musa=

اضطرت الحركة المشاركة في الحرب الأهلية دفاعاً عن حقوق أبنائها ، وتواجدت تنظيماتها العسكرية في عدة محاور منها الشياح ونبعة وسبنية وحارة الغوارنة ، كان الإمام الصدر ميالاً إلى التعاون مع سورية في سياستها تجاه لبنان ، لان في ذلك حفاظاً على التوازن الطائفي اللبناني ، وقد بين بصورة لا لبس فيها أن "**حركة أمل ستضطر الى حمل السلاح**" في واحدة من أمور ثلاث هي على نص تعبيره : "**إن على أبناء الطائفة أن يحملوا السلاح في مواجهة ثلاثة احتمالات هي تصفية المقاومة الفلسطينية والتقسيم واحتلال الجنوب**"[(١)].

وانضمت حركته إلى "**جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والقومية في لبنان**" المؤيدة لسورية ، حيث تجمعت إلى جانبها قوى حزبية لم تنتم إلى "**الحركة الوطنية اللبنانية**" ومنها "**اتحاد قوى الشعب**" العامل برئاسة كمال شاتيلا و"**منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي**" و"**الحزب القومي الاجتماعي**" برئاسة الياس جرجي قنيزح و "**الاتحاد الوطني للإنماء**" ، برئاسة نصر الدين الصمد وعلامة عكاوي و"**الطلائع التقدمية**" برئاسة محمد زكريا عيتاني[(٢)].

كانت هناك تجمعات إسلامية أصولية متفرقة وهي **:** "**الجماعة الإسلامية**" التي نمت في الوسط السني و "**حزب التحرير الإسلامي**" وقد نظرت هذه الحركات بعداء إلى التيارات الوطنية والقومية والتقدمية إلا أنها لم تحمل السلاح ضدها على اعتبار أن ما يجري في لبنان لا يهدف الى إقامة الخلافة الإسلامية ، في حين كانت "**حركة التوحيد الإسلامي**" بقيادة الشيخ سعيد شعبان أكثر تشدداً[(٣)].

تكتلت الأحزاب المسيحية تحت مظلة "**الجبهة اللبنانية**" التي شملت "**حزب الكتائب اللبنانية**" و"**حزب الكتلة الوطنية**" و "**وحزب الوطنيين الأحرار**" و "**حراس الأرز**" و "**حزب التنظيم**" و "**المردة**" و "**الرابطة المارونية**" و "**الرهبانية المارونية-الكسليك**" ، ناهيك عن تنظيمات أخرى اقل شأناً . حاولت الأحزاب "**اليمينية**" هذه أن توازن موقفها تجاه التيارات

=Al-sadr and the Shia of Lebanon , Middle East Report , No.144, The Middle East : Livg by tj sword (Jan. - Feb., 1987) , pp.46-47.

(١) نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٤٥ ؛ "السفير" ، (جريدة) ، بيروت ، العدد الصادر في ٧ كانون الأول ١٩٧٥.

(٢) فضل شرورو ، المصدر السابق ، ص١٤٨-ص١٤٩.

(٣) حسن صبرا ، المصدر السابق ، ص١٧١-ص١٧٢ و ص١٧٩-ص١٨٠ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٧.

اليسارية والقومية والتقدمية في لبنان ذات التوجه العربي بهدف الحفاظ على مكاسبها السياسية واستئثاراتها الاقتصادية في لبنان ، أمراً دفعها التوجه صوب إسرائيل لتهدئة التخوف المسيحي أمام الإصلاحات التي ينشدها اللبنانيين الآخرين ، باللجوء إلى العنف[١].

يُعد "**حزب الكتائب اللبنانية**"[٢] ، الذي أسسه بيار الجميّل[٣] ، من أولى الأحزاب اليمينية المسيحية ، حيث تأسس الذراع العسكري للحزب بتأريخ ١ أيار ١٩٣٧[٤] ، ومن ثم تحولت إلى حزب سياسي في عام ١٩٤٣ ، انتمى إليه أبناء الطبقات الوسطى والدنيا المسيحية ، التي أرادت عن طريقه الوصول إلى مكاسب اكبر في التمثيل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المسيحي معظمهم من ضواحي بيروت الشرقية وكسروان بنسبة ٨٠% ، بالإضافة إلى أعضاء

---

[١] رشيد شقير ، مفاهيم الدولة والنزاعات "دراسة في أيدلوجيات القوى السياسية اللبنانية" ، (بيروت : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢) ، ص١٨٠–ص١٨٤.

[٢] حزب الكتائب اللبنانية : بدأ الحزب نشاطه كمنظمة رياضية وطنية لكرة القدم عام ١٩٣٦ ، وقد أخذت تسميته عن الحزب الاسباني الذي كان يرأسه فرانسيسكو فرانكو ، وفي هذه التسمية دلالة على الطابع العسكري لوحدات الحزب الأساسية ، متجلية في الزى والتدريب العسكري ، ظهرت الكتائب في ثلاثينات القرن الماضي قوة ثالثة بين كتلتي بشارة ألخوري "الكتلة الدستورية" وإميل اده "الكتلة الوطنية اللبنانية" المتنافستين وبعد فترة قصيرة من التجاذب السياسي الداخلي أصبح بيار الجميل رئيسا لها منذ نيسان ١٩٣٧. منشورات حزب الكتائب ، الكتائب اللبنانية : حزب ديمقراطي اجتماعي لبناني ، نشأة وتاريخ ، مواقف وأعمال ، عقيدة ومنهاج، نظام ورئيس ، (بيروت : منشورات مصلحة الدعاية في الحزب ، ١٩٥٨) ص٧ ؛

Frank Stoakes , Party Transformation in Lebanon Al–Kata'ib as a case study , Middle eastern studies , Vol.9 , issue 3, 1973. pp.325–340 ; john p. Entelis , Pluralism and Party Transformation in Lebanon : Al–Kata'ib , 1936–1970 , (Leiden : Brill,1974)

[٣] بيار الجميّل (١٩٠٥–١٩٨٤) : سياسي لبناني ومؤسس حزب الكتائب ، بدأ دراسته الابتدائية في مدرسة العائلة المقدسة في بيروت وأكمل الثانوية بمدرسة الآباء اليسوعيين . عمل في محل لعائلته عند تخرجه من الدراسة الأساسية عام ١٩٢٦، ثم التحق بكلية الصيدلة في معهد الطب الفرنسي. كان من أبرز السياسيين اللبنانيين طوال أكثر من ٤٠ عاماً وأحد أبرز أركان الجبهة اللبنانية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية ، شغل عدة مناصب وزارية ابتداءا من العام ١٩٥٨ إلى وفاته ، كما انتخب كعضو في المجلس النيابي سنوات ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢ . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص١٢٠.

[٤] "اللواء" ، (جريدة) ، بيروت ، ٣ أيار ١٩٩٥ ، العدد ٨٣٧٧ ، ص٣.

آخرين من مناطق لبنانية أخرى ، وفي بلدان الاغتراب ، فبينما كان عدد أعضاء الحزب حوالي ٥٠ الفاً في عام ١٩٥٩ ، ارتفع عددهم ليصل مابين (٦٥ –٧٠) ألفاً تقريباً عام ١٩٧٠ ، وكانت هذه الأعداد تتضاعف في أوقات الأزمات[١].

وقف حزب الكتائب اللبنانية موقفاً متشدداً من أية محاولة تغيير قد تصيب هيكلية النظام السياسي في لبنان ، بفعل نمو التيارات الفكرية المختلفة أو الثقل ألاثني والديني بل وحتى الطائفي الى فئات اجتماعية لبنانية فاقتهم من حيث ثقلها ألانتمائي اثنياً وطائفياً ، عادة ذلك محاولة انقلاب على الصيغة التوافقية التي وضعها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ تحت مظلة الانتداب الفرنسي ، جاعلاً من لبنان ونظامها السياسي "**الذي ضمن صدارة القيادة**" للطائفة المسيحية وقياداتها المارونية ، بعيداً عن هذه التغيرات الجديدة المنشودة من قبل الطوائف اللبنانية الأخرى[٢] ، التي اوجد فيها ظرفاً حتمياً اوجب عليه التأكيد على العلاقات التقليدية بين الطائفة المارونية وفرنسا بعد أن شُرِّع ذلك ضمن منهاج حزب الكتائب اللبنانية ، مما شكل رداً على أيدلوجيات التيارات الأخرى في الساحة اللبنانية ومنها الأممية بالنسبة للحزب الشيوعي والوحدة السورية بالنسبة إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي والعروبة بالنسبة للأحزاب الناصرية التوجه[٣].

إن الوجود الفلسطيني في لبنان أثار تحسساً كبيراً لدى حزب الكتائب اللبنانية ، وشكل محطة هامة من محطات انبعاث العسكرية الكتائبية ، فبعد أن كانت التدريبات محصورة في الاحتفالات بعيد التأسيس ، نشأت فرقة الكوماندوز العسكرية الأولى ، وهي فرقة تابعة للقيادة المركزية في عام ١٩٦٥ ، أي بعد عام على نهاية العهد الشهابي وذلك تحت وطأت "**الشعور بالخطر تجاه التقلبات السياسية**"[٤] ، أخذت مواقف حزب الكتائب تأخذ منحى أكثر حدة بعد توقيع اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ الذي نظم الوجود الفلسطيني في لبنان ، وشرع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من داخل الأراضي اللبنانية ، أمراً أدى إلى ظهور اتجاهين داخل الحزب تمثل الأول بعدائي "**يرفض رفضاً قاطعاً**" الحوار مع الفلسطينيين ، بينما

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٩.

[٢] توفيق المقدسي ولوسيان جورج ، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩ ، (بيروت : منشورات الجريدة والاورالیان ، ١٩٥٩) ، ص٥٢–ص٥٣ ؛ أحلام بيضون ، المصدر السابق ، ص٥٤.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٩.

[٤] حازم صاغية ، تعريب الكتائب اللبنانية "الحزب ، السلطة ، الخوف" ، (بيروت : دار الجديد ، ١٩٩١) ص١٦٢–ص١٦٣.

أيد أصاحب الاتجاه الثاني ممثلين بموريس الجميل وكريم بقرادوني وميشال سماحة وأمين الجميل ، إقامة مثل هكذا "**حوار**" ، وتمثل موقف بيار الجميل بين الاتجاهين ، تولى الاتجاه الأول عملية البدء بتدريبات عسكرية واسعة لإنشاء "**جيش حزبي**" غير قابل للانقسام الطائفي ، ويكون قادراً على مواجهة جيش التحرير الفلسطيني(١) ، وفي عام ١٩٧٢ ولدت فرقة "**ب.ج**" وهي مختصر لاسم بيار الجميل التي أصبحت الفرقة الوحيدة النظامية التي يمكن أن تعتبر نـواة القـوات اللبنانية وفي العام التالي أصبحت التدريبات أكثر جدية ، بعد أن شهد مواجهات بين الجيش والمقاومة الفلسطينية في أيار ١٩٧٣ ، وما أن دخلت الحرب الأهلية اللبنانية حتى بات كل قسم حزبي يتولى المواجهة في منطقته باستثناء "**ب.ج**" المركزية التي تتنقل بين الأقسام ، وتطورت بعدها الإمكانات العسكرية الكتائبية ، وخصوصاً بعد أن جاء التدخل السوري في لبنان على عكس ما تشتهيه السياسة المسيحية ، الأمر الذي اضطرها إلى الاتجاه صوب إسرائيل لطلب الحماية(٢).

أسس كميل شمعون "**حزب الوطنيين الأحرار**"(٣) في عام ١٩٥٨ ، وقد اتفق مع حزب الكتائب في بعض الأهداف منها رفض العروبة وأصروا في ميثاقهم على عدم المساس بالدستور اللبناني و"**الميثاق الوطني**" ، لكن الحزب عاد وعدل موقفه داعياً إلى إعادة النظر بالصيغة وتطبيق اللامركزية السياسية على الطراز السويسري ، فطالب بالديمقراطية البرلمانية وبالاقتصاد الحر ، عاداً أن الدور الذي يلعبه لبنان على الصعيد الدولي هو الأساس في وجوده ، وعندما اصطدم الجيش اللبناني بالمقاومة الفلسطينية عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ، بـدأ حزب الوطنيين الأحرار يمارس أنشطة عسكرية فأسس داني شمعون نجل كميل شمعون "**كتيبة النمور اللبنانية**"(٤).

---

(١) نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٦٢ ؛ جريدة اللواء ، ٢٢ حزيران ١٩٩٥ ، العدد ٨٤٠٧ . ص٣.

(٢) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص١٦٣–ص١٦٤.

(٣) حزب الوطنيين الأحرار : تأسس عام ١٩٥٨ ، تحت تأثير الاقتناع بأن من الضروري قيام حزب وطني يعمل بالتعاون مع الأحزاب التي تلتقي مع مبادئه بالمحافظة على لبنان وتطوره ، يؤكد الحزب على عضوية لبنان في الأسرة العربية والدولية والتمسك بالتقاليد التراثية والاعتزاز بالآداب الدينية والحياة العائلية وتقديس الحرية والتحرر، كما يؤيد الحزب على تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية والأجنبية والمغتربة في لبنان وحرية التعامل المالي والتجاري مع جميع دول العالم على أساس المبادلة ، كما أكد حرصه على استمرار نظام الحكم الديمقراطي ومناهضة الدعوات الطائفية والعنصرية . فضل شرور ، المصدر السابق ، ص٢١٩ ؛ نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٦٦.

(٤) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٨٢.

اتفق "**حزب الكتلة الوطنية اللبنانية**"[١] ، حيث سار الحزب على خط مخالف لما جاء به حزب الكتائب اللبنانية فكان أكثر اعتدالاً وليبرالية معتمداً الحوار الديمقراطي والمؤسساتي منطلقاً لعمله ، ولم يألف العمل العسكري أو النزعة العسكرية ، فعلى الرغم من معارضة اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ ، على العكس من بيار الجميل وكميل شمعون إلا انه رفض تقسيم لبنان ووجد أن الحرب في لبنان هي مؤامرة إسرائيلية – سورية – أمريكية ورفض اده نهج كميل شمعون لحل مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان بالطرق العسكرية مطالباً بتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع المقاومة ، وان يكون هناك قوات دولية على الحدود مع إسرائيل عاداً أن وجود القوات السورية بين قوات الردع العربية سيفضي بالنهاية إلى تسلمها زمام الأمور في لبنان[٢].

وضمت الجبهة اللبنانية أحزاباً متطرفة مثلها"**حـزب حـرّاس الأرز**"[٣] بـقيـادة إتيـان صــقـر

---

[١] حزب الكتلة الوطنية اللبنانية : حزب سياسي لبناني أسسه إميل إده عام ١٩٤٣ ، تسلم ريمون إده زعامة الحزب بعد وفاة والده سنة ١٩٤٩ ، كان الحزب يمثل القوة السياسية الأساسية في لبنان في الأربعينات والخمسينات إلى جانب الكتلة الدستورية التي يرأسها الرئيس بشارة ألخوري ، في سنة ١٩٦٨ شكل الحزب ما سمي بالحلف الثلاثي مع حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار ، فاز التحالف بثلاثين مقعداً من أصل ٩٩ في الانتخابات النيابية التي نظمت في عام ١٩٧٢ ، حصل الحزب على ٣ مقاعد في المجلس النيابي لكل من : ريمون إده وإميل روحانا صقر عن دائرة جبيل وألبير مخيبر عن دائرة المتن . انحسر تأثير الحزب السياسي بخروج زعيمه ريمون إده إلى المنفى عام ١٩٧٧ ، ثم بوفاته سنة ٢٠٠٠ . نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٦٩.

[٢] المصـدر نفسـه ، ص٦٩. ريمـون اده ، ضـمير لـن يمـوت ، (بيـروت : دار الجيـل ، ٢٠٠٠) ص٤٨ و ص٣٢٢ و ص ٣٥٣ و ص٣٩٤ و ص٤٢٦ .

[٣] حراس الأرز : حزب قومي لبناني يميني متطرف أعلن عن حركته مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية في شباط ١٩٧٥ وخاضت ميليشياته ، التي كانت قوامها حوالي ١٠٠٠ عنصر ، عدة معارك ضد الميليشيات الفلسطينية وميليشيات الحركة الوطنية اللبنانية ، وأطلق خلال الحرب عدة شعارات مناوئة للوجود الفلسطيني في لبنان ، عارض بشدة التدخل العسكري السوري في حزيران ١٩٧٦ ، كما أنتقد بشـدة دعاة التقسيم ، رحب عام ١٩٨٢ باجتياح الإسرائيلي وانتقد موقف باقي القادة اليمينيين الذين تفادوا التعامل علنا مع الجيش الإسرائيلي . للتفصيل أكثر عن الحزب ينظر : هاديا لحام بركات ، حزب حراس الأرز الرؤية الهدف الموقف ، (بيروت : دار بشاريا للطباعة والنشر، ١٩٧٨) .

"**أبو أرز**"[١] وسعيد عقل[٢] ، الملهم الروحي لهذا الحزب ، كان للحزب رؤى متشددة ، واصفاً لبنان بأنه "**زيجة**" لا أصل للعروبة فيها ، وكان رأي الحزب "**انه بمقدار ما يبتعد العرب عن لبنان بمقدار ما يكون الصف اللبناني بألف خير**"[٣] ، وكانت لهم مواقف متشددة أخرى ضد المقاومة الفلسطينية ، معتبرين أنهم السبب الرئيس في خراب لبنان ، فطرح شعاراً نازياً هو قتل الفلسطينيين والسوريين[٤] ، واتخذ الحزب موقفاً سلبياً حيال الدول العربية التي وقفت الى جانب الصف العربي في لبنان ، لأنها تحاول قلب نظام الحكم المتوارث والإتيان بنظام حكم جديد يقوم على الفلسفة الشيوعية أو اليسارية المتطرفة ، فلم يتوانى حراس الأرز في إبراز نواياهم المتمثلة بالتعاون مع إسرائيل حفاظاً على معادلة القوة في داخل لبنان ، وأعلن "**أن إسرائيل ليست عدوة ، بل الصديق المشترك للبنانيين ، وقد بعثت الأمل في النفوس (نفوس المسيحيين) وهي لا تسمح بإبادة الشعب اللبناني**" ، وهي في الوقت نفسه قد رحبت بالخطوة التي سعاها بشير الجميل ، في "**توحيد البندقية المسيحية**"[٥].

ضَمَّت الساحة المارونية مجموعة من القوى الأخرى التي اختلفت في تأثيرها عن الأحزاب الكبيرة التي استعرضنا ، ومنها "**الرابطة المارونية**" التي ترأسها شاكر أبو سليمان و"**حزب التنظيم**" بقيادة فؤاد الشمالي و"**حزب التحرير الزغرتاوي**" الذي تأسس عام ١٩٦٨ لمواجهة التمدد الفلسطيني والأحزاب اليسارية واللذين تحوّلا في عام ١٩٧٥ إلى "**لواء المردة**" وتسابقت

---

[١] إتيان صقر (١٩٣٧- ....) : سياسي لبناني ، يعد احد دعاة القومية اللبنانية ، أنهى دراسته الثانوية عام ١٩٥٧، وانخرط في سلك الأمن العام ، أسس عام ١٩٧٢ شركة للتأمين ، وكانت انطلاقته السياسية في السبعينات من خلال حزب التجدد اللبناني قبل أن يؤسس حزب حراس الأرز . للتفصيل أكثر عن هذه الشخصية ومنهجها القومي ، ينظر: إتيان صقر، فصول من الوعي القومي (بيروت : د.م ، ١٩٨٦) .

[٢] سعيد عقل (١٩١٢- ....) : ولد في زحلة ، درس في مدرسة الآداب التابعة للأكاديمية واللبنانية للفنون الجميلة ، وفي دار المعلمين والجامعة اللبنانية ، كما درس تأريخ الفكر اللبناني في جامعة الروح القدس وتعمق في اللاهوت والأدب العالمي . استقر في بيروت بمطلع الثلاثينات ، كانت له العديد من الأعمال الأدبية التي أنتجها بين أعوام (١٩٣٥-١٩٨١) كان من مؤسس حزب التجدد اللبناني عام ١٩٧٢ www.annaharkw.com

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان المصدر السابق ، ص٨٤.

[٤] حول الموقف من الفلسطينيين ينظر:

Abu Arz and Judith Trucker , there is no room for any Palestinian in Lebanon , Middle East Research and information project , No.118, Lebanon : The state and the Oppostion (Oct., 1983) , pp.114-115.

[٥] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٨٤- ص٨٥ ؛ فضل شرورو ، المصدر السابق ، ص١٨٣.

العائلات الزغرتاوية التقليدية النافذة إلى إنشاء تنظيمات مسلحة ، بالإضافة إلى الرهبانية المارونية – الكسليك ، التي انضوت جميعها تحت عنوان "**الجبهة اللبنانية**" التي انطلقت بمبادرة من سليمان فرنجية وبيار الجميل وكميل شمعون ، الذي تولى رئاستها عرفت أولاً "**جبهة الكفور**" ومن ثم "**جبهة الحرية والإنسان**" ، وأخيراً "**الجبهة اللبنانية**" منذ مطلع عام ١٩٧٧ ، وكانت الجبهة نقية في انتماءاتها التي اقتصرت على الجانب الماروني اللبناني فقط ، وتسويغاً لديمومة طائفتهم أمام الأحداث الجديدة التي تريد الإضرار بهم ، وقام الخط السياسي للجبهة في الدفاع عن الصيغة اللبنانية ومواجهة تحالف "**الحركة الوطنية**" مع المقاومة الفلسطينية ، كان التناحر السياسي فضلاً عن الصراع العسكري سبباً رئيساً في انطلاق الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠[١] والتي سنتناولها بين طيات المبحث الرابع والأخير من الفصل الأول.

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٨٥.

-المبحث الرابع : أسباب اندلاع الحرب الأهلية: ـ

لم تكن الحرب الأهلية اللبنانية وليدة ساعتها ، بل جاءت نتيجة طبيعية لمجموعة من التراكمات الداخلية ، تناغمت معها مخططات خارجية وغياب دور الحكومة الرئيس في الحفاظ على الدولة وسيادتها واستقلاليتها ، فبدلاً من أن يكون النظام السياسي وسيلة لتوحيد الشعب اللبناني ، فشل في توطيد أركان الحكم السياسي وتطويره ومعالجة الثوابت والمرتكزات الطائفية السلبية المؤثرة على وحدة المجتمع وتماسك الدولة(١).

رأى بشارة ألخوري ورياض الصلح في المرحلة الأولى من الاستقلال ، أن الوئام الحقيقي يتحقق عن طريق "**توزيع الوظائف بين العائلات النافذة المسيحية والإسلامية**" ذات التأثير الكبير في مناطق تواجدها ، بوصفها أنها وسيلة لكسب اكبر عدد ممكن من أبناء الطبقات الوسطى والدنيا في إطار المعادلة الزعمائية لتلك العائلات ، وهي غايات انتهت إلى مصالح انتخابية سياسية ، كان حتى الخاسر لتلك الانتخابات أو المنسحب منها يبقى متميزاً عن غيره في الحفاظ على مركز وظيفي أو إداري عالٍ . وهذا ما أنتج أحلافاً انطلقت من تزاوج مصلحي بين هذه العائلات السياسية والنظام(٢).

قاد التوزيع الطائفي للوظائف إلى احتفاظ الموارنة والسنة بحصة كبيرة من تلك الوظائف على حساب الطوائف الأخرى ، وهذا افرز مأخذاً واضحاً على الدولة وميثاق عام ١٩٤٣ في أنها لم تكن "**دولة مؤسساتية**" ، بقدر ما كانت دولة تقوم على أساس مجموعة من "**التفاهمات الطائفية**" المسيحية والإسلامية ، سلبية ادت الى استنبات بذور عدم التوافق الطائفي في البلاد ، استنباتاً تنامى باتجاه الصراع المذهبي والحزبي نمواً دفعا الى هاوية الحرب الأهلية(٣).

لذا شكل ما سمي بـ "**الميثاق الوطني**" عائقاً في بناء هوية وطنية لبنانية متماسكة ، جاعلاً من لبنان أرضاً ارتضت أن تعيش عليها الطوائف الدينية ، تمجد كلا منها تأريخها الخاص وثقافتها وتراثها . فانتماء الفرد إلى طائفته ومذهبه كان يبدأ من "**المهد إلى اللحد**" بحسب تعبير الأكاديمي اللبناني عبد الرؤوف سنو ، وبواسطة الطائفية حصل الفرد على وظيفته وتدرج فيها مرتكزاً في عمله وسلمه الوظيفي على حصة طائفته وعبر زعيمه

---

(١) قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي ، الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة ذي قار : كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٢) ، ص٤٥.

(٢) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١١٦.

(٣) باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان ؟ وهل سقط ؟ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٨) ، ص٢٣٨.

الطائفي[١] . الأمر الذي عزز مبادئ وثوابت متعددة ، منها أن توزيع المناصب العليا في الدولة اللبنانية متمثلة برئاسة الجمهورية وبعض المراكز الحساسة في الدولة للطائفة المارونية[٢] ، مع إمكانية الحفاظ على قوامهم السياسي ضد أي محاولة يمكن من خلالها جعل سلطة القرار السياسي بيد الطائفة الإسلامية التي تتمتع بعلاقات قومية مع المحيط العربي ، وهذا ما جعلهم يستأثرون بالمناصب العليا والحساسة في الدولة من جهة ، وبالنسبة الأعلى في التمثيل النيابي ٥/٦ منذ عام ١٩٦٠ ، إذ احتل الموارنة ٣٠ مقعداً نيابياً من بين المقاعد النيابية البالغ عددها ٤٥ مقعداً حسب تعديلات العام المذكور ، وهم في الحالة هذه أعطوا مؤشراً آخر إلى باقي الطوائف التي سكتت على مضض في المطالبة بحقوقها ، وبالتالي الانتظار لسنوح الفرصة المواتية للمطالبة بالحقوق المغبونة[٣].

لم يكن تمسك الموارنة باستحقاقهم داخل النظام السياسي ينبع عن فراغ ، بل اقترن مع مسألة إثبات وجودهم كطائفة رئيسية متحكمة في صنع القرار السياسي ضمن حدود لبنان ، بعد أن ترآئت لهم مخاوف ديموغرافية انطلقت من تناقص وزنهم العددي بمرور الزمن ، إذ شكل مجموع المسيحيين ما نسبته ٥٥% عام ١٩٢٢ ، انخفض ليصل إلى ٤٠% عام ١٩٧٥ ، وهذا ما انسحب بالدرجة الأولى على الموارنة باعتبارهم الطائفة الأكبر بين الطوائف المسيحية ، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً من ٢٨,٨٠% عام ١٩٢٢ ، إلى ٢٢,٨٢% عام ١٩٧٥ ، مقابل تزايد في أعداد المسلمين من ٤٥% عام ١٩٢٢ ارتفع ليصل ٦٠% عام ١٩٧٥ مما شكل ذلك انقلاباً واضحاً في معادلة التوازن الديموغرافي لصالح المسلمين[٤].

فلا غرو إذ نجد المسيحيين وخصوصاً قياداتهم المارونية ، قد ثارت مخاوفهم مما صاحب التغيير الديموغرافي إعادة نظر في المعادلة السياسية وتوزيع المناصب ، بدت ملامح الخسران فيه واضحة لهم وعلى الصعد كافة . ومن هنا وجد الموارنة أن الطريق الوحيد للحفاظ على الامتيازات المتوارثة هو التمسك بمبادئ الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ، بكل ما حمل من

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج ١ ، ص٩٧.

[٢] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ ؛ حازم صاغية ، موارنة من لبنان ، (بيروت : المركز العربي للمعلومات ، د.ت) ، ص١١٨-ص١١٩.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، المصدر السابق ، ص٩٨.

[٤] نصري سهلب ، الأسباب التأريخية للإحباط الماروني – المسألة المارونية ، (بيروت : مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ، ٢٠٠٠) ، ص٢٠-ص٢٢.

تسويات عدوها أزلية كونها أمّنت أسس الحياة السياسية السليمة من خلال التمثيل النسبي للسكان ، وهي تسويات وصفها البطريرك الماروني بطرس خريش في تموز ١٩٧٥ بـ"**المقدسة**" التي لا يجوز المساس بها أو تغييرها تحت أي عنوان[١].

استحق هذا الأمر أيضاً مساندة من الشخصيات السياسية المارونية المهمة ، كان على رأسها احد ابرز الضالعين بتأسيسات "**الميثاق الوطني**" بشارة ألخوري ، حيث قيم الاستحقاق الماروني في ظل الميثاق الوطني بما نصه :

"**يقولون أن الميثاق الوطني لم يكن إلا تسوية بين الطوائف ، فكيف يمكن تجاوز الميثاق إذا كان اللبنانيون لم يعثروا على أفضل منه ؟ وليعطِنا منتقدوا الميثاق ما هو أفضل منه للحفاظ على الوفاق والتعايش والتحالف . إن الميثاق هو حصيلة بناء الدولة وتأليف الوطن وبدونه لا يعيش لبنان...**"[٢].

حرص المسيحيون الموارنة اشد الحرص في المحافظة على الميثاق الوطني وما جلبه لهم من استحقاقات سياسية ، أمام الهزات التي تعرضه للتهشيم وبالتالي فقدانه ، سواء كانت داخلية أم خارجية ، وبالمقابل اخذ المسلمون يستغلون المآخذ التي تسجل على الزعامة السياسية الكبرى "**رئاسة الجمهورية**" لاختراق الجبهة المسيحية المحافظة ، غير مبالين بما سينتج عنه من تطورات ، وقد ظهرت بوادر هذا المشروع أبان عهد الرئيس كميل شمعون ١٩٥٢_١٩٥٨ عندما انتهج سياسة حاول فيها إخراج لبنان من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي إلى آفاق العلاقات الدولية التي تعسرت بفعل التوازن الدقيق بين مجموعتي الائتلاف المسيحي – الإسلامي المجتمعة في صيغة الميثاق الوطني[٣].

لم يخل من توترات عصفت به في مطلع عام ١٩٥٨ بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر ، وما حصل عليه من تأييد الأوساط الإسلامية ، أنتجت موقفاً حساساً بين الأوساط المسيحية والإسلامية في لبنان[٤] . استغلتها القوى السياسية الإسلامية

---

[١] الجامعة الأمريكية في بيروت ، مكتبة يافت التذكارية ، مشروع الوثائق العربية لعام ١٩٧٥ ، (إعداد لبيبة فياض أبو عدوان ومهيبة ثابت غريزي) ، ص١٤٧.

[٢] باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق ، ص ٦٣.

[٣] نقولا ناصيف ، كميل شمعون آخر العمالقة ، (بيروت : دار النهار ،١٩٨٨) ، ص٧٧.

[٤] كان وراء الانتفاضة الشعبية في لبنان ضد كميل شمعون عوامل اجتماعية واقتصادية متفاقمة داخل المجتمع اللبناني للتفاصيل . انظر : علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص١٢–ص١٩.

للخروج بمظاهرات شمل اغلب المناطق اللبنانية ، مما شكل "**بداية ضربة**" للتوافق اللبناني الذي تصدع أكثر ، اثر انقسام اللبنانيين خلالها إلى فريقين طائفيين ، ومن ثم إلى تضاد "**العروبة الجديدة**"[١] بقيادة جمال عبد الناصر مع "**المصلحة اللبنانية**" بقيادة كميل شمعون[٢].

كان وصول الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم ١٩٥٨-١٩٦٤ أمراً ضرورياً استحق سياسة دقيقة لإزالة الآثار الطائفية لتي زرعتها انتفاضة ١٩٥٨ ، ومنها الانـقسـام الداخـلي بين أللبنانين ، حيث اعتمد سياسة الموازنة في العلاقات الخارجية تقوم على التعاون مع الدول العربية وسياسية داخلية تقوم على إعادة الشمل وإعادة الجميع ضمن المؤسسات الدستورية وبالأخص مجلس النواب ، ولكن جملة من التطورات الداخلية حاولت أن تضرب سياسة الموازنة هذه ، منها المعارضة الداخلية للإطراف السياسية المسيحية والإسلامية التقليدية ، التي وجدت فيها ضرباً للمصالح الموروثة على حساب باقي الطوائف التي دخلت في إطار لعبة التوازن الجديد الذي سيحافظ ولو شكلياً على صيغة الميثاق الوطني المتصدع . فعلى الرغم من أن هذه الأطراف قد أيدت سياسة شهاب عندما امتنع عن قيادة الجيش اللبناني في ضرب المتظاهرين في أحداث ١٩٥٨ ، فهي تقف هذه المرة معارضة له حتى تتمكن من المحافظة على الميثاق الوطني دون المساس به وبالتالي المس بمصالحها التي رسمت بواسطته[٣].

لم يكن موقف المعارضة المسيحية – الإسلامية للسياسة الشهابية قادرة على حماية الميثاق الوطني وصيغته في العيش المشترك ، فقد شهدت الفترة الشهابية محطة مهمة أبعدت بين شقي الوفاق الوطني المسيحي – الإسلامي ، عندما ترأس صائب سلام[٤] حكومتين خلال

---

[١] عن موقف كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨) من القضايا العربية انظر : علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص٣٠-ص٣٥.

[٢] باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط؟ ، ص١٨٦ ؛ كمال صليبي ، تأريخ لبنان الحديث ، (بيروت : دار النهار، ١٩٨٤) ، ص٢٤٦ ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص٩٠-ص٩١.

[٣] فهد حجازي ، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف ، رهانات فوق جغرافيا ملعونة "منذ استقلال لبنان إلى معركة بابا عمر" ، ج٣ ، (بيروت : دار الفارابي ، ٢٠١٢) ، ص١٠١

[٤] صائب سلام (١٩٠٥-٢٠٠٢) : مواليد بيروت ، تلقى تعليمه في المقاصد الإسلامية ، ثم دخل جامعة الأمريكية في بيروت ، فدرس الحقوق والعلوم الاقتصادية ، انتخب نائباً لأول مرة عن بيروت في دورة سنة ١٩٤٣ ، وأعيد انتخابه في دورات ١٩٥١ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ ، واستمر نائبا بحكم قوانين التمديد حتى سنة ١٩٩٢ ، تقلد مناصب عدة منها رئيسا لمجلس الوزراء للأعوام ووزيرا للداخلية والخارجية والدفاع الوطني والزراعة عام ١٩٤٦ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٧٠ و=

سنة ونصف[١] ، شهدت المدة هذه خلافات كانت مزيجاً من الأسباب الشخصية والسياسية والإدارية ، حرص فيها رئيس الوزراء إعطاء الحكومة أثراً أساسياً فاعلاً في الحكم عن طريق المشاركة في صنع القرار السياسي الرئاسي ، الأمر الذي كبّل كثيراً من سواعد الطموحات الشهابية بكل ما حملت من رؤى إصلاحية ، بل في أحيان كثيرة نُعتت السياسة هذه بالقصور لأنها حاولت أن تقيم "**طائفية عادلة**" أثارت امتعاض الزعامات التقليدية المسيحية الى درجة لم يتوان معها الزعيم الماروني ريمون اده بالتنديد علانية بسياسة شهاب حتى زجه مع أعداء لبنان قائلاً وبالحرف الواحد "**أعداء لبنان ثلاثة:الصهيونية والشيوعية وفؤاد شهاب**"[٢] ، لكن ذلك لم يسمح لها بالتلاقي مع مشروع الدولة الجديدة الذي يطمح له الوسط الإسلامي[٣].

=١٩٧٢ ومنصب وزير الدولة عام ١٩٥٦ ، انتخب عام ١٩٥٨ رئيساً لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت ، وظل رئيساً لها حتى عام ١٩٨٢ ، اشتهر بتأييده للمواقف العربية والفلسطينية وبعدائه للشيوعية ، أسس عام ١٩٧٥ مع رشيد كرامي وريمون اده "**جبهة الاتحاد الوطني لمحاربة التقسيم**" ، وفي عام ١٩٧٦ عمل على تأسيس "**التجمع الإسلامي**" ، قاطع انتخاب بشير الجميل رئيساً للحومة اللبنانية عام ١٩٨٢ ، شارك في مؤتمر جنيف ولوزان عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، وفي عام ١٩٨٩ شارك في مفاوضات اتفاق الطائف التي انتهت بوضع وثيقة الوفاق . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ٢٢٧٥–ص٢٧٦.

[١] تشكلت الحكومة الأولى في الأول من آب ١٩٦٠ الى ٢٠ أيار ١٩٦١ ، من صائب سلام رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية ، نسيم مجدلاني نائباً للرئيس ووزيراً للعدلية ، الأمير مجيد ارسلان وزيراً للدفاع ، وفيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين ، كمال جنبلاط وزيراً للتربية ، الياس ألخوري وزيراً للصحة ، محمد صفي الدين وزيراً للزراعة ، سليمان العلي وزيراً للاقتصاد الوطني فؤاد غصن وزيرا للإرشاد ، جوزيف سكاف وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، بيار الجميل وزيراً للمالية ، خاتشيك بابيكان وزيراً مكلفاً بشؤون الإصلاح الإداري ، عبد الله المشنوق وزيراً مكلفاً بشؤون البلديات ، سليمان فرنجية وزيراً للبريد والهاتف ، عثمان الدنا وزيراً للأشغال العامة ، رفيق شاهين وزيراً للتصميم . أما الوزارة الثانية فتشكلت من ٢٠ أيار ١٩٦١الى ٣١ تشرين الأول ١٩٦١ ، وضمت كل من صائب سلام رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفع الوطني ، فيليب بولس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للعدلية والاقتصاد الوطني والسياحة ، فيليب تقل وزيراً للخارجية والمغتربين ، كمال جنبلاط وزيراً للأشغال العامة ، محمد صفي الدين وزيراً للتربية الوطنية ، بيار الجميل وزيراً للمالية ، سليمان فرنجية وزيراً للبريد والبرق والهاتف ، عبد الله المشنوق وزيراً للداخلية والأنباء . جان ملحة ، المصدر السابق ، ص١٩٦ و ص٢٠٤.

[٢] فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص١١٠.

[٣] سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان : الجذور والتطور ألتأريخي ، (بيروت : دار ابن خلدون ، د . ت) ، ص٣٥١.

وقصرت الشهابية في محطة أخرى تتعلق بغياب سياسة فصل الطوائف عن النظام السياسي ، مستمراً بذلك التقاسم الطائفي للوظائف العامة . صحيح انه عمل على إيصال أفراد من الطوائف قليلة التمثيل أو غير الممثلة في الإدارة العامة أو الوظائف ، إلا انه لم يتطرق إلى البنية القانونية الأساسية للنظام الطائفي ، فما جاء عام ١٩٦٧ حتى أنشئت مؤسسة خاصة بالطائفة الشيعية عبر القانون رقم ٧٦/٧٢ في ١٩ كانون الأول ١٩٦٧ منحت خلالها الطائفة الشيعية بعض من حقوقها ، أهمها تبعية هذه الطائفة إلى المرجع الديني والروحي خارج لبنان ، وكان هذا الامر تصعيداً تشريعياً وطائفياً انذر مع بداية السبعينات بانطلاق جبهة جديدة شكل الشيعة فيها ثقلاً كبيراً في ميزان المعادلة السياسية اللبنانية[١].

لم تستطع التجربة الشهابية أن تتجاوز خللاً آخر ، تعلق بـ"**نظام الانتخابات**" ، فكثيراً ما ارتفعت الدعوات الإسلامية نحو إيجاد صيغة توفر حلاً مرضياً لجميع الإطراف من خلال تعديل القانون هذا ، وبالتالي تهميش القوى الطائفية التقليدية التي تتحكم به ، وهو موضوع فرض جدلاً كبيراً بين الأحزاب العروبية والعلمانية والإصلاحية والإقطاعيات الطائفية القديمة ، حاولت به تعديل صيغة الوفاق الوطني اللبناني لعام ١٩٤٣ ، والاتجاه بالدولة نحو إيجاد صيغ جديدة تضمن حقوق الجميع بصورة عادلة ووفق قاعدة الوزن الديموغرافي[٢].

لم يكن الوضع في لبنان خلال فترة حكم شارل الحلو ١٩٦٤-١٩٧٠ بأحسن حالاً عما سبقها من حيث العلاقة مع الميثاق الوطني الذي تعرض إلى ضربات أخرى هزت التعايش الاجتماعي بوضوح كبير ، فحاول شارل حلو أن يكون متوازناً في طرحه السياسي بين التزامه بتجربة فؤاد شهاب الإصلاحية ذات التأييد من قبل الطوائف المحرومة من الامتيازات في لبنان وبين التجمع الماروني المعارض لها ، ساعياً بشتى الطرق أن يسحب التوجهات الرئاسية الجديدة إلى زاوية الحفاظ على التقليد[٣].

نتج عن سياسته هذه من جهة وضغوطات القوى النافذة والمعارضة لها من جهة أخرى إلى بروز آثار عميقة في عدم الاستقرار اللبناني ، عبرت عن نفسها بواسطة المظاهرات والإضرابات التي عمت مختلف المدن اللبنانية[٤] . في محاولة للضغط من اجل الاستمرار

---

(١) جورج قرم ، المصدر السابق ، ص١١٠-ص١١١.

(٢) المصدر نفسه ، ص١١٢.

(٣) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٠٠.

(٤) نواف كبارة ، الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٠ ، مج٢ ، (بيروت : مركز الحريري الثقافي ، د . ت) ، ص٧١٠.

بالنهج الشهابي ، وفي اقل تقدير ذلك الخط الذي ارضخ الزعامات السياسية وحاول توجيهها باتجاه البناء المؤسساتي للدولة ، خصوصاً إذا ما علمنا أن اغلب حَمَلَة التوجهات الشهابية هم من القيادات الإسلامية ، وهم الذين جاهدوا مر الجهاد من اجل التجديد لفؤاد شهاب في دورة رئاسية ثانية في صيف ١٩٦٤ ، الأمر الذي أثار امتعاضاً لدى الأوساط السياسية المسيحية ، والتي رأت إن الاستمرار في هذا النهج سيضع هناك تغييراً في المعادلة السياسية اللبنانية التي وضعها الميثاق الوطني[١].

جاء الامتعاض من شخصيات دينية مسيحية مهمة في لبنان أمثال الكاردينال المعوشي حين وجه رسالة إلى الرئيس شارل الحلو ندد فيها بما اسماه "**إخلال التوازن الذي بني عليه الاستقلال**"[٢] ، وقاد هذا التصعيد إلى تحول في سياسة شارل حلو باتجاه العودة إلى الركب السياسي المسيحي وانه لابد من سماع الأصوات التي اعتلت من داخل الوسط السياسي المسيحي المتخوف والمعارض في أحيان كثيرة إلى النهج الشهابي المساير للطموحات الإسلامية والعربية في لبنان وخارجه ، فشكل الأمر هذا واحدة من نقاط "**التحسس بين الطرفين الإسلامي والمسيحي**" واتجهوا بها نحو الانحدار وتمزيق أسس الوفاق الوطني[٣].

جاء عهد سليمان فرنجية ١٩٧٠-١٩٧٦ متوافقاً مع أماني وتطلعات الوسط اللبناني بشقيه الإسلامي والمسيحي رأى في "**تصفية التركة الشهابية**" ، نصراً ليس للمسيحيين وحسب بل حتى للتيار المعارض لها من داخل الوسط الإسلامي والمتمثل بصائب سلام ، وهذا يعني عودة الى ازدهار العقلية التقليدية السابقة ، التي ترى في صيغة الميثاق الوطني أساساً للتعايش المسيحي الإسلامي[٤].

انعطف الخلاف الطائفي المرة هذه انعطافة تأريخية كبيرة بسبب الموقف من التواجد الفلسطيني الفدائي في لبنان ومؤثراته على سلامة لبنان وتعايش طوائفه التي اتجهت بشكل سريع نحو التناحر الذي صقل المرة هذه المواجهة الطائفية بوضوح ، حتى باتت كل جبهة

---

[١] وضاح شرارة ، السلم الأهلي البارد : لبنان المجتمع والدولة ١٩٦٤-١٩٦٧ ، ج١ ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص٦٢.

[٢] سليمان تقي الدين ، المصدر السابق ، ص٣٧٠.

[٣] باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٧) ص٩٧.

[٤] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

تبحث عن نصير لها ضد الأخرى ، تفرقهم غايات واستحقاقات مختلفة في الوجهات السياسية[١].

تدرج الموقف الإسلامي على المطالبة برفع الغبن ، إلى المطالبة بالمشاركة وتعزيزها و"**المشاركة**" كلمة عنت مشاركة المسلمين للمسيحيين عامة في السلطة وحصص الوظائف في الدولة إلى المشاركة في السلطة التنفيذية بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية ، منذ أن رأى المسلمون أن سلطة رئيس الجمهورية قد طغت على سلطة رئيس الحكومة كما نص على ذلك الدستور[٢] ، إضافة إلى عدم ثبات منصب رئيس الحكومة الذي يتحكم رئيس الجمهورية في قرار اختياره[٣] ، وان فكرة المشاركة لم تكن تعني العدالة والمساواة في التمثيل السياسي فقط ، فكان الأهم في نظر القيادات الإسلامية هو المشاركة في صنع القرار السياسي ، وهو المأزق والمشكلة الحقيقية التي وقفت بوجه كل إصلاح ، وهي التي أضحت العقدة الرئيسية في مسيرة السلام والوفاق ، الذي انتكس مقابل تمسك المسيحيين بكامل الصلاحيات الممنوحة لرئيس الحكومة وفق الدستور[٤].

اتفقت المطالب هذه مع طموحات القوى الحزبية اليسارية ، التي طالبت بتغيير النظام الطائفي السياسي واستبداله بنظام علماني ، وقد اشتركت الوجهتان السياسيتان بمسعى واحد هو تفكيك السيطرة المارونية والحصول على مشاركة أوسع في السلطة ، رد الموارنة على هذه المطالب بالموافقة على العلمنة شريطة أن تشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية ، الأمر الذي شكل تراجعاً في عقد الاتفاق بين الإسلاميين واليساريين ، لأن ذلك يعني إضعافاً للمؤسسة الدينية السنية وتهميش دورها في الحياة اللبنانية ، وهو أمر حمل مخاوف المؤسسة الدينية المسيحية أيضاً لفقدان دورها المتوارث في قيادة المجتمع روحياً[٥].

واتجه المجتمع اللبناني إلى بوابة انفجار الحرب الأهلية اللبنانية منذ عام ١٩٧٣ عندما بدأ التوتر يتصاعد بين الأوساط السياسية المسيحية والفلسطينية ، فقد وجد الزعماء السُنة

---

[١] احمد زين ، لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عام ، (بيروت : دار نوفل ، ٢٠٠٨) ، ص٧١–ص٧٢.

[٢] عارف العبد ، المصدر السابق ، ص ١٠٩.

[٣] حول صلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية التي وفرها له الدستور ينظر : أحلام بيضون ، المصدر السابق ، ص١٢١–ص١٢٣.

[٤] خالد قباني ، الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي – أسباب الحرب الأهلية – لبنان تأريخه وتراثه (بيروت : مركز الحريري الثقافي ، ١٩٩٣) ، ص٧٢٩.

[٥] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٠١ ؛ رغيد الصلح ، لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة ، (بيروت : دار الساقي ، ٢٠٠٦) ، ص٢٠٨.

أنفسهم في موقف حرج ، عندما اتخذ الشارع الإسلامي موقفاً مؤيداً للفلسطينيين في لبنان وما يقومون به من عمل فدائي لضرب إسرائيل ، وهو عمل بطولي عجزت الأنظمة العربية من القيام به ، وهذا ما أعاد إلى ذاكرتهم ، موقفاً مشابهاً عندما وقف الوسط السُني مسانداً ومؤيداً لجمال عبد الناصر والوحدة العربية عام ١٩٥٨ ، لم يعد الأمر يتوقف إلى حد المطالبة بالمشاركة في الحكم كما كانت المطالب سابقاً ، بل تطور إلى المطالبة بالحكم كله منذ العام ١٩٧٥ ، وبطبيعة الحال فقد تزعم كمال جنبلاط الصف الإسلامي ومن سار بركبه من الأحزاب اليسارية والقومية الداعمة للمقاومة الفلسطينية وشرعية عملها الفدائي ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية[١].

تمسك المسلمون في جدلهم السياسي حول توزيع السلطة السياسية والإدارية والوظيفية والتي تفتقر إلى العدالة بين الطوائف الإسلامية بالنسبة إلى المسيحية حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ، لقد اظهر المسيحيون تفوقاً كبيراً في الوظائف ترجع جذورها إلى المقاطعة الإسلامية للتعين في ظل الانتداب الفرنسي على لبنان ١٩٢٠ ومعارضتهم لمشروع لبنان الكبير ، فما جاء العام ١٩٤٣ حتى بلغت نسبة المسيحيين إلى المسلمين في وزارات الدولة ودوائرها ٥٨,٧٠% للمسيحيين ، يقابله ٤١,٣٠% من المسلمين[٢].

تصدر المسيحيون الموارنة رئاسة الجمهورية ودوائر المراقبة العامة ، والمساحة ووزارات الداخلية والدفاع والخارجية والصحة والإسعاف العام ، وفي مديريات الموظفين والأشغال العامة والصناعة والتجارة والبريد والقضاء[٣] ، واحتلوا نسبة ٦١% إلى ٣٨% بالنسبة للمسلمين في وظائف الفئة الأولى المتمثلة بالمدراء العامين ورؤساء الأقسام والمحافظين والدبلوماسيين بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨ ، إذْ احتل الموارنة والروم الكاثوليك النسب الأعلى في هذا التمثيل الوظيفي ، كذلك المسلمون السنة على حساب الشيعة ، الذين قل تمثيلهم بسبب الضعف في المستوى الثقافي الذي يؤهلهم تسنم مناصب في الوظائف العليا ، فحتى الستينات لم يكن لديهم عدد كافٍ من خريجي الجامعات ، وخصوصاً المجازين في الحقوق ، تلك الشهادة المهمة في اختصاص الوظائف أعلاه[٤].

---

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١٧٠ ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٠٩.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١١١.

[٣] دعد سعد ، التعدد الطائفي والنشاط الاقتصادي في لبنان ، رسالة جدارة ، (الجامعة اللبنانية : معهد العلوم الاجتماعية ، ١٩٨٢) ، ص٨٩–ص٩٥ .

[٤] جورج قرم ، المصدر السابق ، ص١٨٤ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١١١–ص١١٢.

أما من حيث الوظائف المتوسطة والدنيا إذْ لا يشترط توفر مؤهلات جامعية ، فكان الاختلال في التوازن محدوداً جداً ، ففي العام ١٩٤٢ بلغ عدد الموظفين من الطوائف الإسلامية نسبة ٤٩% من بينه ١٩,٥% من الشيعة ، في وقت يقبض المسلمون عموما نسبة ٤١% من مجموع رواتب الموظفين من هذه الفئة وهذا يدل على ضعف تمثيلهم في الوظائف العليا ذات الرواتب المرتفعة[١].

ازداد التصعيد الإسلامي من مطالبه تجاه تقاسم السلطة السياسية والإدارية مع بداية السبعينات من القرن العشرين ، خاصة وأن المسلمين حصلوا على شهادات مرموقة في التعليم العالي كماً ونوعاً ، حتى أنهم برزوا في بعض اختصاصات أقرانهم من المسيحيين ، إذ بلغت نسبتهم ٥٣% من الطلبة الجامعيين خلال العام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣ ، حصل هذا التقدم الواضح في المستوى الثقافي بعد فتح الجامعة اللبنانية ، إذْ ساعدت كلية الحقوق فيها على منح شهادات تخول حامليها الانخراط في السلك الإداري ، فما إن بلغ عام ١٩٧٤ حتى وصلت نسبة المتقدمين في الوظائف الإدارية العليا من المسلمين إلى ٦٤% من مجموع المتقدمين كافة وشكل هذا الرقم بحد ذاته زخماً عددياً تجاه الوظائف التي لا تتسع لِكَمْ الخريجين المسلمين ، وهنا انطلقت مطالبات جديدة ومكملة لما سبقتها ، نادى بها الخريجون المسلمون مطالبين إلغاء نظام الحصص و"**الامتيازات**"[٢] وبالتالي إلغاء طابع النسبة في نظام الدولة الذي جاء على حساب وزنهم السكاني وعددهم من الخريجين الجامعيين ، واثأروا تخوفاً كبيراً عندما خرجوا بمظاهرات طلابية ضد البرلمانيين الذين تقف عليهم مسؤولية صنع القرار المناسب لهم ، وإلا تحولوا إلى "**بروليتاريا طلابية**" ، قد تتجه للانضمام إلى الأحزاب اليسارية ، أو التوجه نحو تأكيد المطالب الإسلامية التقليدية المطالبة بالإحصاء السكاني وعندها ستكون النتيجة واحدة . شكلت الإرهاصات هذه زخماً آخر فاقم حدة "**الاحتقان الداخلي**" من الساحة اللبنانية بين مختلف مكوناته الأساسية ، واحتقان انذر بالتحول الى "**صدام مسلح**" وشيك[٣].

---

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١٢٤-ص١٢٥.

[٢] حول نظام الحصص والامتيازات الطائفية والمذهبية للوظائف . انظر : افضو كيا حنا البايع ، القضية اللبنانية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بيروت العربية : كلية الآداب ، ٢٠١١) ، ص٢٥.

[٣] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١٢٧-ص١٢٨.

أمام ذلك دافع المسيحيون عن امتيازاتهم في سبيل "**الاستئثار**" بالوظائف والمراكز الحساسة في الدولة ، فمنذ اعتماد صيغة ١٩٤٣ كانت هناك ثلاثة مؤسسات مارونية مهمتها الدفاع عن امتيازات الطائفة المارونية الوظيفية وهي : البطريركية المارونية ورئاسة الجمهورية وقيادة الجيش اللبناني ، التي مثلت المؤسسة الأكثر حساسية في الصراع الطائفي ، فشكلت هي الأخرى محطة مهمة من محطات الخلاف المسيحي – الإسلامي ، فخلال عهد الاستقلال تفوق عدد الجنود المسيحيين على الجنود المسلمين بواقع ٥٣% إلى ٤٧% ، كما تفوقوا في عدد الضباط أيضاً بواقع ٦٥% إلى ٣٥% بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٨ ، وهذا يعود إلى عدم انتساب المسلمين السنة إلى المؤسسة العسكرية بكثرة ، إما في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ وحتى ١٩٧٥ وهي الفترة الحرجة من تأريخ لبنان ، بسبب توجه الاتهامات إلى الجيش من قبل المسلمين على انه خدم مصالح المسيحيين ، انخفض عدد الضباط المسيحيين في الجيش إلى ٥٥% مقابل ٤٥% للطوائف الإسلامية مجتمعة[١].

طالب المسلمون باستمرار حياد المؤسسة العسكرية وعدم زجها بالتجاذب الداخلي ، عبر التوازن في قياداتها من الناحية الطائفية ، الأمر الذي رفضه الموارنة حتى ينأوا بها من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي وميول المسلمين العروبية ، وهذا ما تحقق عندما رفضت قيادة الجيش اللبناني الاشتراك في الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٦٧ ، خلافاً للرغبة الإسلامية التي طالبت بالاشتراك ، لكن انتهاء الحرب بعد ستة أيام انتهت معها مشكلة تمرير القرار المسيحي[٢].

إن مسالة إثبات التوازن الطائفي في المؤسسة العسكرية عرّضها إلى الانقسام الطائفي ، ففي عام ١٩٧٣ انقسمت هيئة أركان الجيش اللبناني في الموقف الواجب اتخاذه من منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي العام ١٩٧٤ انقسم الموقف المسيحي – الإسلامي حول أولويات ثلاثة تضمنت "**إعادة تنظيم الجيش وتطبيق قانون خدمة العلم وإرسال الجيش للجنوب من اجل صد الاعتداءات الإسرائيلية**"[٣] ، إلا أن الموقف الأكثر انقساماً الذي صعد من الأزمة المسيحية – الإسلامية ، جاء عندما أبدلت قيادة الجيش اللبناني من إمرة قائد الجيش اسكندر غانم الى إمرة القائد حنا سعيد ، المتشدد تجاه التواجد الفلسطيني في

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، المصدر السابق ، ص١١٣-ص١١٤.

[٢] هنري لورنس ، اللعبة الكبرى _ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، (بيروت : دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث ، ١٩٩٢) ، ص٢٥٠.

[٣] أحلام بيضون ، المصدر السابق ، ص١٢٧.

لبنان ، مما ساهم هذا التناقض حول تركيبة الجيش وأثره ومواقفه سبباً من أسباب الحرب الأهلية اللبنانية[١].

شكلت "**الفوارق الاقتصادية**" واحداً من العوامل المهمة في اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ، فقد بدت واضحة في المستوى الاقتصادي المسيحي منه إلى الإسلامي في لبنان ، فخلال الفترة المحصورة بين ١٩٤٣-١٩٧٥ سيطرت ٢٤ عائلة مسيحية ٩ مسيحية و ٧ كاثوليك و ٤ أرثوذكس وواحدة من اللاتين وواحدة من البروتستانت وواحدة ارمنية مقابل ٦ عائلات إسلامية ٤ سنية وواحدة شيعية وواحدة درزية على الاقتصاد اللبناني بكافة مفاصله حتى قدرت ثروة ١٥ عائلة منها ما يعادل ٩ أضعاف خزينة الدولة لعام ١٩٤٩ ، وبلغ عدد رجال الأعمال في أوائل الستينات ٢٧٠ رجل أعمال ، شغل المسلمون منهم حوالي السدس[٢].

وشكلت البرجوازية الصناعية والتجارية المسيحية قبيل الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ضعفي البرجوازية الإسلامية ، حتى إن خمسة بيوتات مسيحية سيطرت على نصف التجارة الخارجية ، واظهر المسيحيون تفوقاً اقتصادياً آخر من خلال امتلاكهم ١٧ من أصل ٢١ مؤسسة صناعية كبيرة ، في حين امتلك المسلمون الباقي ، قاد هذا إلى تفوق البرجوازية المسيحية على مثيلاتها الإسلامية بنسبة ١٠٥ إلى ٢١ في قطاع الصناعة و ١١ إلى ٢ في قطاع المصارف[٣] ، و ٤٠ إلى ٥ في قطاع الخدمات ، وتمثل المسيحيين في الطبقة الوسطى عام ١٩٧٤ بنسبة ٦٧% مقابل ٥٦% للمسلمين ، وفي البروليتاريا بنسبة ٢١% من مجموع السكان في الجانب المسيحي و٢٣% في الجانب الإسلامي ، وعلى العكس فقد فاق المسلمين أقرانهم المسيحيين بنسبة ١٩% مقابل ٨% في طبقة البروليتاريا الرثة [٤].

افرز هذا التمايز الاقتصادي فرقاً واضحاً على مستوى المناطق اللبنانية ، ففي الوقت الذي عم فيه الازدهار مناطق العاصمة بيروت والمناطق الشرقية والشمالية من لبنان ، كان التخلف الاقتصادي مظهراً من مظاهر الشعب اللبناني سيما في مناطق الجنوب[٥]. وعليه

---

[١] أحلام بيضون ، المصدر السابق ، ص١٢٨-ص١٢٩.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٢٨.

[٣] هشام البساط ، حركة الودائع المصرفية واتجاهاتها في لبنان ١٩٦٤-١٩٧٠ "الطريق" ، (مجلة) ، آذار ١٩٧٦ ، العدد ٣ ، ص٦٥-ص٧١.

[٤] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١٤٠-ص١٤١.

[٥] سليم الحص ، الحريات والديمقراطية ، "المستقبل العربي" ، (مجلة) ، بيروت ،١٩٨٤ العدد ٦٤ ، ص١٣٩.

كانت الطبقات الاجتماعية ذات الوضع الاقتصادي الضعيف أكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ومنها تدني قيمة الليرة اللبنانية إلى نسبة ٣٠% من قيمتها عام بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٣[١].

إن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية من حيث الإعداد بين المناطق أللبنانية وبين القطاعات الاقتصادية ، زاد بشكل ملحوظ من حالات الفقر داخل المجتمع اللبناني ، خصوصاً في المناطق المحرومة التي تعاني من ضعف في المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، لا يتناسب وحجمها السكاني ، مما أدى إلى اتجاه أبنائها نحو الهجرة الداخلية والخارجية ، التي مثلت متنفساً اقتصادياً مهما لجلب التوازن الاقتصادي ، ولتعويض إنعدام الأهتمام الرسمي ولتوسيع قدرات القوى العاملة على صعيد الإعداد العلمي والتوجيهي ، أو على صعيد الإعداد المدرسي أو الجامعي أو المهني[٢].

سجل مستوى الدخل هو الأخر تفاوتاً واضحاً بين الطوائف المسيحية والإسلامية فبالنسبة للمسلمين حصل اقل من ٧٦,٦% على اقل من ٦٠٠٠ ليرة لبنانية في الشهر و ٢٣,٣% حصل على دخل تراوح مابين ٦٠٠٠ و٢٥٠٠٠ ألف ليرة لبنانية ، وعلى التوالي كانت نسبة المسيحيون ٦١% في الحالة الأولى و ٤٠% في الحالة الثانية[٣].

من خلال ما تقدم من نسب يتضح لنا أن التفوق المسيحي بدا واضحاً في الميدان الاقتصادي ، وقد يدلل هذا بعض جنباته إلى استخدام التفوق السياسي في خدمة التنمية الاقتصادية التي تطورت بشكل ملحوظ من خلال الأرقام أعلاه ، وقد يكون ذلك سبباً آخر يضاف إلى مجموعة الأسباب التي دعت المسلمين إلى المطالبة برفع الغبن الذي لحق بهم نتيجة التمايز المسيحي في الكثير من القطاعات اللبنانية.

على ما يبدو أن محطات التناقض الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باتت واضحة المعالم بين ثنايا "**التعايش الهش**" بين المسيحي والإسلامي ، وقد عُمقت بسبب الضعف في التسويات التي جاء بها الميثاق الوطني ، إذْ لم تتمكن من الوقوف حائلاً أمام المحطات التي كادت تفجر الوضع في لبنان ، إذ استغلها الطرف الإسلامي في أكثر من مناسبة وكما استعرضنا لتحقيق أهدافه بالانقلاب على معادلة الميثاق التي عَدّوها معادلة مرحلية لا يمكن

---

[١] "الأخبار" ، (جريدة) ، بيروت ، ١٩ كانون الأول ١٩٧٤ ، العدد ١٠٠١/٥١ ، ص٦.

[٢] نجيب السكندرا ، بعض مشكلات الهجرة والبطالة قبل وخلال الحرب الأهلية ، مجلة الطريق ، ٦ كانون الأول ١٩٨٤ ، العدد ٦ ، ص١٣٦–ص١٢٧.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٣٠.

أن تطبق على كل زمان ومكان [1]. حاول المسلمون استغلال مناطق الضعف في سياسة رئاسة الجمهورية ذات الامتيازات الكبيرة من اجل اختراق هذه المعادلة وهذا ما لمسناه من خلال أحداث عام ١٩٥٨ في عهد الرئيس الأول بشارة ألخوري والرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨-١٩٦٤ والرئيس شارل حلو ١٩٦٤-١٩٧٢ وأخيراً الرئيس سليمان فرنجية ١٩٧٢- ١٩٧٦ ، الذي وصلت في عهده الأوضاع إلى محطة "**اندلاع الحرب**" بسبب تعنت الجبهات السياسية اللبنانية في كيفية حل العقدة الفلسطينية الطارئة على المجتمع اللبناني السبب المباشر لانفجار الاحتقان الداخلي الممتد لأكثر من ثلاثة عقود على تأريخ إعلان استقلالها ، باءت معه كل المحاولات الفردية "**لرئب الصدع**" بالفشل الذريع ، فجذور "**الانقسام**" و"**الاحتدام**" و"**غياب العدالة**" ، ضاربة بجذورها ومتغلغلة في أعماق المجتمع اللبناني ، جذوراً تعود تأسيساتها الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر على اقل تقدير[2].

لم تقل العوامل الخارجية في اندلاع الحرب الأهلية أهمية عن عواملها الداخلية ، شكلت هزيمة ١٩٦٧ منعطفاً تاريخياً ، ولا سيما أنَّ المشروع القومي العروبي تلقى ضربة قاسية على يد إسرائيل ، كان من نتائجه نمواً للمقاومة الفلسطينية في لبنان ، وسعيها لإثبات وجودها السياسي والعسكري في الأراضي اللبنانية بجعلها حيزاً جغرافياً ومنطلقاً لتحرير فلسطين ، من خلال إنشاء قواعد ومعسكرات ثابتة فيها لمواجهة إسرائيل ، إذْ لاقى هذا المشروع تأييداً من الحكومة اللبنانية في بادئ الأمر ولعدة اعتبارات منها صغرها ومحدودية عملها الفدائي وإمكانية احتوائها ، ولامتصاص نقمة الدول العربية لعدم مشاركة لبنان معها في حرب عام ١٩٦٧ من جهة أخرى[3].

---

[1] مجلس النواب ، أعمال المؤتمر الأول لهيئة إلغاء الطائفية السياسية ، (بيروت : المديرية العامة للدراسات والمعلومات ، ٢٠١١) ، ص٢١-ص٢٢ ؛ ادمون رباط ، المصدر السابق ، ص١٨٦-ص١٨٨.

[2] افضو كيا حنا البايع ، المصدر السابق ، ص١٩ ؛ ناظم خليل حسن المعموري ، الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بابل : كلية التربية – صفي الدين الحلي ، ٢٠١١) ص٣٤-ص٣٥ ؛ كلود دوبار وسليم نصر ، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية ، ترجمة جورج أبو صالح ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٦) ، ص٢١ ؛ جورج قرم ، المصدر السابق ، ص٩٨-ص١٠٠ ؛ هاني فارس ، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث ، (بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، د . ت) ، ص١٢.

[3] أسراء شريف الكعود ، الوجود الفلسطيني في لبنان ، وانعكاسات الأزمة الفلسطينية على الوضع اللبناني ، (مجلة كلية التربية للبنات : جامعة بغداد ، ٢٠١٠) ، مج٢١ ، ص١.

لكن ارتفاع العمليات العسكرية الفدائية الفلسطينية من داخل حدودها دفعها إلى اتخاذ موقفاً مضاداً لنشاط المقاومة الفلسطينية ، خشيةً تعرض سلامة لبنان للخطر من جانب دولة تمتلك ترسانة عسكرية قوية ، وفي ذات الوقت شكلت العمليات الفدائيـة خرقاً لاتفاقيـة رودس ١٩٤٩[١] ، بين لبنان وإسرائيل والتي وقعت علـى أسـاس احـترام الـوضـع الـقـائـم علـى خـطـوط الهدنة[٢].

كما أثار الوجود الفلسطيني في لبنان مخاوف الجانب المسيحي لإثارة السلبية على التركيبة الديموغرافية للبلاد على حساب المسيحيين ، لتوافقه المذهبي مع مسلمي لبنان[٣] ، وهنا لا بد للموارنة أن يجدوا توازناً للمعادلة الطائفية غير المتكافئة ، فتوجهوا نحو تكتل ماروني "**الحلف الثلاثي**" عام ١٩٦٨ جمع كميل شمعون وبيار الجميل وريمون اده والقوى التي تنضوي تحت لواء هذه القيادات ، للوقوف بوجه تحالف اليسار والمسلمين والمقاومة الفلسطينية ، المؤمنة بغاية واحدة هي ضرب صيغة الوفاق الوطني التي آمنت للـموارنة امتـيازات كبيـرة عـلى حسابهم ، وبالتالي الاستئثار بالسلطة[٤].

بدأت الأطراف المارونية "**تكيل الاتهامات**" إلى الوجود الفلسطيني في ضربهم صيغة التعايش اللبناني ، خصوصاً بعد أن تصلب عوده في تحالفه مع القوى التقدمية اللبنانية ، وهو بالتالي سيؤثر سلباً على الاقتصاد اللبناني[٥] ، في حال زج لبنان في صراع مع إسرائيل ، وتزايدت المخاوف المسيحية أكثر عندما أججت المشاعر الإسلامية حماساً حيال التواجد الفلسطيني في البلاد ، في وقت أخذ المسلمون يرفعون شعارات بأن "**الفلسطينيون**

---

[١] تحاشى لبنان أن يكون أول بلد عربي يوقع الهدنة مع إسرائيل ، فأنتظر حتى موعد توقيع المعاهدة المصرية–الإسرائيلية في رودس قبل مباشرة المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية في الناقورة في الأول من آذار ١٩٤٩ . وفي ٢٣ من الشهر نفسه وقعت المعاهدة وتعهدت إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في الجنوب. فواز طرابلسي ، تاريخ لبنان الحديث ، من الإمارة الى اتفاق الطائف ، ط٣ (بيـروت : دار الريـس للـكتـب والنشر ، ٢٠١١) ، ص١٩٢.

[٢] يحيى احمد الكعكي ، الصراع الدولي والحل الفدرالي في لـبنان ، (بيـروت : د . م ، ١٩٨٤) ص٨٤ ؛ ريمون اده ، المصدر السابق ،٣٩٤.

[٣] أسراء شريف الكعود ، المصدر السابق ، ص٢.

[٤] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٨٣.

[٥] عبد المنعم المشاط ، الفلسطينيون والحرب في لبنـان "السـياسة الدوليــة" ، (مجـلة) ، القـاهـرة ١٩٧٦، العدد٤٣ ، ص٤١ .

جيش المسلمين" ، فضلاً عن التحليلات اليسارية التي انطلقت في بداية السبعينات بأن تسليح الفلاحين والفقراء سيعني "**قدرتهم في الثورة ضد مضطهديهم ومستغليهم**"[١].

وصل المسيحيون إلى نقطة إعادة حسابات جديدة تجاه العسكرة الإسلامية اليسارية الفلسطينية ، والتي يجب أن تقابل بعسكرة مسيحية متوازية ، يمكن من خلالها المحافظة على امتيازاتهم التي باتت مهددة بشكل علني من قبل التحالف الإسلامي[٢]. ازداد الأمر تعقيداً اثر تحميل إسرائيل لبنان تصاعد العمليات العسكرية الفدائية ضدها من داخل أراضيها[٣] ، وردها على هذه الاعتداءات بهجمات جوية على الأراضي اللبنانية في كانون الثاني ١٩٦٨ ، أزمت كثيرا من العلاقة بين الجيش اللبناني والتواجد الفلسطيني انتهى بالمواجهة بينهما نيسان وتشرين الأول ١٩٦٩[٤].

أنتج هذا التصعيد فقدان وبشكل حتمي للعلاقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ربطت اسمياً المسلمين الذين حملوا شعار العروبة والتأييد للعمل الفدائي المبارك من قبل المرجعيات الإسلامية السنية ، التي اعتبرت أن المقاومة الفلسطينية هي"**جيش المسلمين**" و"**المدافع عن العقيدة الإسلامية تجاه الكافرين**"[٥] ، محركين بواسطتهم الشارع الإسلامي لكسب الرأي العام اللبناني بنزاهة وشرف المهمة التي يقودونها ، ومن جهة أخرى خلق قاعدة شعبية قوية يمكن أن تقتحم التكتل اليميني المسيحي والسير باتجاه تغيير المعادلة السياسية بأي شكل . وتحت نفس الأهداف نجد أن اليسار اللبناني استخدم الورقة الفلسطينية كشعار حمله لمقارعة إسرائيل كجزء من مقارعته الامبريالية من جهة ، ومحاولة الضغط السياسي

---

[١] محمد كشلي ، "لبنان والنماذج الثورية العربية" في آراء نخبة من رجال الفكر: النظام السياسي الأفضل للإنماء ، (بيروت : مكتبة الفكر الجامعي ، ١٩٧٠) ، ص٢٢١ ؛ حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

[٢] حول المخاوف المسيحية من تطور السياسة الإسلامية اليسارية وبدايات التعبئة العسكرية الصريحة ضدها ينظر: فريد الخازن ، تفكك أوصال الدولة ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٢) ، ص١١٢-ص١١٧ و ص١٨٨ و ص٤٨٧-ص٤٩١.

[٣] وضاح شرارة ، المصدر السابق ، ص٢٢٦-ص٢٢٧.

[٤] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٨٦ ؛ محمود سويد ، ٥٠ عاما من الصمود والمقاومة (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،١٩٩٨) ، ص٦ ؛ صالح جعيول جويعد السراي ، لبنان والقضية الفلسطينية ١٩٦٠-١٩٦٩ ، (مجلة كلية التربية/ جامعة ذي قار) ، كانون الثاني/٢٠١٢ مج٣.

[٥] حول موقف المرجعية السنية من التواجد الفدائي الفلسطيني في لبنان ودعمها ومباركتها لهذا التواجد ينظر: حسن خالد ، المسلمون في لبنان والحرب الأهلية ، (بيروت : دار الكندي ، ١٩٧٨) .

والعسكري من اجل تغيير النظام اللبناني ، وتحقيق العلمنة الاجتماعي والسياسية من جهة ثانية ، وهي الفرصة الأنسب لدى كمال جنبلاط في تحقيق غاياته السياسية في قلب النظام الطائفي يضمن لليسار فرصة مشاركة اكبر في السلطة إن لم تكن هي الأكبر حسب طموحاته[1].

ومثلما اعتبر المسلمين أن المقاومة الفلسطينية هي جيش المسلمين اعتبر الموارنة أن الجيش اللبناني هو "**جيش المسيحيين**"[2] . لقد وصف مدير الشعبة الثانية في الاستخبارات العسكرية غابي لحود الوضع المتأزم في لبنان حيال التواجد الفلسطيني توصيفاً معبراً ودقيقاً عما كان يأتور في الشارع اللبناني إذ جاء فيه ما نصه :

" **الحقيقة إننا كنا أمام أزمة لا يملك أحداً حلاً لها ، لا شارل حلو ولا رشيد كرامي . كان هناك تعاطف مع المقاومة الفلسطينية. الأحزاب والقوى التي كانت مؤيدة لجمال عبد الناصر باتت مؤيـدة للمقاومــة ، الأحزاب اليسارية أيدت المقاومة ، ووجدت الوضع مناسباً لهز هيبة النظام على أمل تغييره . وشاعت المطالبة بإطلاق حرية العمل الفدائي . لم تكن الدولة راغبة في منع الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم في العمل لاسترجاع أرضهم ، ولم تكن قادرة حتى لو رغبت ولم يكن في استطاعت الدولة القبول بإطلاق حرية العمل الفدائي على مصراعيه لان ذلك يعني إسقاط اتفاق الهدنة وهو الحماية الدولية الوحيدة لنا أمام إسرائيل التي هزت الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ وهي قادرة على زعزعة الوضع اللبناني كان متعذراً جمع أللبنانين حول إطلاق العمل الفدائي وكان متعذراً جمعهم حول قرار منعه ، اتجه**

---

[1] جونثان رندال ، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي ، ترجمة بشار رضا ، ط٣ ، (د . م ، ٢٠٠٠) ، ص٧٠ ؛ الآن مينارغ ، المصدر السابق ، ص٣٠–ص٣١ ؛ سركيس أبو زيد ، الموارنة سؤال في الهوية ، (بيروت : دار أبعاد ، ٢٠٠٠) ، ص١٣٨.

[2] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٨٧–ص١٨٩ ؛ نادية فاضل عباس ، تداعيات الأزمة اللبنانية ، الملف السياسي ، (مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد) ، (٢٠٠٥) ، العدد١٢ ، ص٥١.

اليمين المسيحي صوب إسرائيل قوة حليفة للتوازن مع المد العربي الإسلامي"[1].

خصوصاً وان الفرصة باتت سانحة أمام إسرائيل لضرب التواجد الفلسطيني في لبنان بواسطة الاتفاق مع المسيحيين والحصول على مساندتهم المعنوية واللوجستية[2] ، وحيال ذلك أشار الكاتب البريطاني الخبير بشؤون الشرق الأوسط باتريك سيل في مقال نشره بجريدة الحياة اللندنية بعنوان "**ماذا تريد إسرائيل من لبنان**" جاء فيه :

"**التحالف مع الأقليات _ سواء كانت طائفية أم دينية أم أثنية الواقعة على المحيط ألاثني للمجتمع العربي ، مثل الموارنة والدروز والأكراد والسودانيين الجنوبيين وغيرهم...وبين جميع هؤلاء الحلفاء المحتملين اعتبرت إسرائيل أن الموارنة اللبنانيين هم الأكثر احتمالا"**[3].

جاء التناغم في العلاقة المارونية_الإسرائيلية بعد أن فقد الموارنة أملهم في المساعدة المادية والمعنوية من فرنسا والفاتيكان ، فظهرت نزعة مارونية متشددة تتجه نحو التعامل مع إسرائيل مثلها كل من بيار الجميل وكميل شمعون ، فقد أرادوا محالفة إسرائيل ظرفياً لا استراتيجياً ، أي من باب المناورة فقط . في حين كانت هناك نزعة أخرى أكثر تشدداً مثلها رهبان الكسليك والرابطة المارونية الذين اعتبروا أن التحالف مع إسرائيل استراتيجياً بغية الوصول إلى الوطن المسيحي في لبنان . تمخضت النزعتان هذه في أول لقاء تم بصورة رسمية مع إسرائيل مثله عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابيين ، وعن اليمين المسيحي مثله كميل شمعون في آذار ١٩٧٦ ، على متن سفينة إسرائيلية في خليج جونية اللبناني ، تكرر هذا اللقاء ثانية في نيسان ١٩٧٦ حضره بالإضافة إلى كميل شمعون كل من بيار الجميل وولديه أمين الجميل وبشير الجميل[4].

أعلن بيار الجميل خلال اللقاء :

---

(١) عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٠٤ ؛ غسان شربل ، ذاكرة الاستخبارات – حوارات مع جميل السيد ، غابي لحود ، جوني عبده ، محمود مطر ، (بيروت : دار الريس ،٢٠٠٧) .

(٢) سعد نصيف جاسم ألجميلي ، المصدر السابق ، ص٢١٩.

(٣) "الحياة" ، (جريدة) ، لندن ، ٢٠ نيسان ١٩٩٨ ، العدد ١٢٨٣٠ ، ص١٧.

(٤) حول تطورات هذين اللقاءين ينظر: نصري السهلب ، المصدر السابق ، ص٩٢–ص٩٨.

"...فقد اضطررنا في أعقاب تأسيس إسرائيل إلى استيعاب عدد كبير من اللاجئين الذين هددونا اليوم ويحرضون المسلمين في بلدنا ، لقد رأيت فيكم انتم الإسرائيليون أصل البلاء ، فقد تغير لبنان بسببكم . اختلت التركيبة الديموغرافية وحل الخراب في الدولة ...أما ألان فقد تخلى عنا العالم المسيحي ولم يعد احد يهتم بنا ، ولأنني أريد أن أواصل العيش مرفوع الرأس في لبنان ، فلا مناص أن أتوجه إليكم طلباً للمساعدة لأنكم وحدكم على استعداد لمساعدتنا وتستطيعون مساعدتنا..."[١].

وهكذا فقد أسهمت الخلافات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الانقسامات العربية والصراع العربي الإسرائيلي والتواجد الفلسطيني وسياسات الدول الكبرى وتضاربها في منطقة الشرق الأوسط بإذكاء وتفجر المحنة اللبنانية[٢].

جاءت أحداث صيدا في ٢٥ شباط ١٩٧٥ لتضع جميع الإطـراف اللبنانـية علـى المـحك ومفترق الطرق ، ولتنطلق منها مرحلة جديدة مأساوية في تاريخ لبنان ، حيث قاد النائب معروف سعد مظاهرة للصيادين في صيدا احتجاجاً على الترخيص لشركة بروتين[٣] والتي ترأس مجلس إدارتها النائب كميل شمعون ، وبموجبه منحت الشركة "**حق احتكار صيد الأسماك**" على طول الشواطئ اللبنانية مدة (٩٩) عاماً[٤] ، أمراً أثار المئات من الصيادين الفقراء ، فخرجوا بتظاهرات سلمية مطالبين بأدنى حقوق لهم في العيش ، إلا أن الحكومة أنزلت قوات من الجيش بهدف تفريق المتظاهرين ، أمراً أسفر عن مقتل عسكري واحد وآخر فلسطيني وجرح سبعة آخرين من ضمنهم النائب معروف السعد ، الذي أصيب بجروح بليغة أدت إلى وفاته بعد ستة أيام من الحادث ، فكان لذلك ابلغ الأثر في تأزم الأوضاع واحتدامها في الشارع اللبناني[٥].

---

[١] شيمون شيفر ، كرة الثلج ، أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان ، (د . م ، ١٩٨٤) ، ص٣٧.

[٢] هناء صوفي عبد الحي ، النظام السياسي والدستوري في لبنان ، (بيروت : الشركة العالمية للكتاب ، ١٩٩٤) ص١٣٥.

[٣] شركة بروتين : أنشأت هذه الشركة بموجب مرسوم جمهوري رقم ٢٤٥٦ في ١٧ كانون الأول ١٩٧١ لصيد وتسويق الأسماك . ليلى رعد ، تأريخ لبنان السياسي والاقتصادي ، ١٩٥٨-١٩٧٥، (طرابلس: مكتبة السائح للنشر ،٢٠٠٥) ، ص١٩.

[٤] محمد الناطور ، زلزال بيروت ، ط٤ ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩١) ، ص١٩.

[٥] سعد نصيف جاسم ألجميلي ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

كان لهذا الحادث صداه في مجلس النواب اللبناني ، فمنه انطلق في مناقشة كل ما يمس امن البلاد ومسببات الأزمة وعلى مختلف الصعد ، مع عدم تناسي الأثر التشريعي لمعالجة تأثيراتها ، والذي سار بخط موازي تقريباً لتلك الأحداث ، فمن خلال قراءتنا لمحاضر المجلس النيابي اللبناني تبين لنا أن المجلس قد اتسم موقفه بالبرود اتجاه أحداث صيدا خصوصاً وان البلاد تمر بأزمة حرجة للغاية ، فعقد أولى جلساته بعد الأزمة في ١٨ آذار ١٩٧٥ ، خصصت لانتخاب أعضاء هيئة المجلس النيابي ، وعبر رئيس المجلس النيابي خلالها على أسفه عن الأحداث في صيدا مشيراً إلى تخصيص جلسة أخرى لمناقشة أسبابها مع الحكومة والسبل الكفيلة لتلافي تداعياتها ، تقرر تحديد يوم الأربعاء ٢٥ آذار ١٩٧٥ موعداً لذلك[١].

لم يعقد المجلس النيابي اللبناني جلسته في الوقت المقرر ، واستمر في الانقطاع حتى ٥ نيسان ١٩٧٥ حيث أدلى رئيس الحكومة رشيد الصلح[٢] ببيان حول الأحداث أشار فيه "**...أن تلك الحوادث...قد أثارت ، منذ حصولها ، الرأي العام في لبنان عامته وفي صيدا خاصة وتركت ردت فعل هددت بمضاعفات خطيرة على صعيد البلاد كلها...**" وناقش النواب هذه الأحداث بشكل مفصل معربين عن استهجانهم واستنكارهم لها مؤكدين أنها ستؤدي بالبلاد الى الهاوية تنعكس أولاً وأخيراً على امن ووحدة الشعب اللبناني[٣].

وفي ظل ذلك الاحتقان عاش لبنان مرحلة حساسة من التأزم في العلاقات الداخلية وصلت أقصاها في ١٣ نيسان ١٩٧٥ حيث انطلقت الحرب الأهلية اللبنانية نتيجة للإحداث الدموية التي شهدها لبنان[٤] ، ففي هذا اليوم كان المسيحيون الموارنة يحتفلون بتدشين كنيسة

---

[١] م . م . ن. ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ آذار ١٩٨٧ ، ص٣٦٢٧

[٢] رشيد الصلح (١٩٢٨ – ...) : سياسي لبناني ولد في بيروت ، درس الحقوق في الجامعة اليسوعية عمل مساعداً قضائياً ثم قاضياً ثم رئيس لمجلس العمل ألتحكيمي في لبنان ، انتخب نائباً لأول مرة في عام ١٩٦٤ ، ثم أعيد انتخابه عام ١٩٧٢ ، تولى رئاسة الوزراء والداخلية للفترة من ٣١ تشرين الأول ١٩٧٢–٢٣ أيار ١٩٧٥ ، جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص٢٨٨.

[٣] م . م . ن ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ آذار ١٩٨٧ ، ص٣٦٤٤ .

[٤] أنطوان خويري ، حوادث لبنان ١٩٧٥ ، ج١ ، (بيروت : دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٧٦) ، ص١٧٠ ؛ كلوفيس معصود ، لبنان السيادة ولبنان النظام ، "شؤون فلسطينية" (مجلة) ، بيروت ، تشرين أول / تشرين ثاني ١٩٧٥ ، العدد ٥٠/٥١ ، ص٧.

في منطقة عين الرمانة إحدى ضواحي بيروت ، حضر الاحتفال رئيس حزب الكتائب بيار الجميل ، وفي نفس اليوم كان الفلسطينيون يقيمون مهرجاناً تكريمياً لشهداء الثورة الفلسطينية في دير ياسين ، وعند الساعة الحادية عشرة صباحاً حصل خلافاً بين فدائي لبناني ينتمي إلى إحدى المنظمات الفدائية مع رجال الأمن ، أصيب بجروح نتيجة إطلاق النار عليه نقل على أثـرها إلـى المستشفى[١] وبعد فترة وجيزة مرت سيارة في منطقة عين الرمانة[٢] تحمل ثلاثة من المسلحين أطلقوا النار على جوزيف أبو عاصي المرافق الخاص لبيار الجميل فـأردوه قـتيـلاً مـع مجـموعـة مـن رفـاقه[٣] ، تصاعد الموقف أكثر بعد التعرض لحافلة تنقل فدائيين فلسطينيين ، من قبل مسلحين مجهولين أودى الحادث بمقتل ١٧ شخصاً منهم ، جرت على أثرها اشتباكات بين حزب الكتائب والمقاومة الفلسطينية شملت معظم مناطق لبنان رفع المسيحيون خلالها شعارات منها "**تهجير الغرباء فلسطينيون سوريون عراقيون**" وتهجير المسلمين من المناطق المسيحية وتهجير المسيحيين من المناطق الإسلامية ، وتهجير الأقليات وعلى رأسها الأرمن وعلى هذا الأساس اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية وبدأت المجازر ترتكب بحق المدنيين منها مجزرة داريا ومجزرة السبت الأسود ومجزرة تل الزعتر وغيرها من المجازر الوحشية التي راح ضحيتها أعداد كبيرة من الأبرياء[٤].

شكلت الحادثة أنفة الذكر الشرارة الأولى لانطلاق حرب أهلية دامية ، كانت الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط في القرن العشرين ، حرباً امتدت لعقد ونصف العقد من الزمان على الأرض اللبنانية تداخلت فيها مختلف الاثنيات وتواجه في مراحلها وتطوراتها القوى اللبـنانـية كافة ، لم تكن المؤثرات الإقليمية والحسابات الدولية ببعيدة عن امتدادها الزمني وتـفاقم تداعياتها ، تداعيات كانت أهم مؤسسة تشريعية في البلاد "**المجلس النيابي اللبناني**" هو الآخر ليس ببعيد عنها سواء في "**رصد تطوراتها**" أو "**إيجاد الحلول**" لتداعياتها فضلاً عن كونه المكان الأكثر أمنا "**لتفاهمات**" الكتل السياسية والزعامات اللبنانية قادة "**الحرب**" و"**السلام**" إن جاز لنا التعبير في توصيف المشهد اللبناني وزعاماته في المدة ١٩٧٥–١٩٩٠

---

[١] ناظم خليل حسن عبد المعموري ، المصدر السابق ، ص٦٠.

[٢] عين الرمانة: احد الأحياء المسيحية ببيروت وقع فيها حادثة قتل حافلة الركاب الفلسطينيين ويسكنها أغلبية مسيحية.

[٣] مكتبة يافت التذكارية ، مشروع الوثائق العربية لعام ١٩٧٥ ، المصدر السابق ، ص٢٢١.

[٤] أنطوان خويري ، المصدر السابق ، ص١٧١–ص١٧٨ ؛ جاسم محمد خضير الجـبوري ، المـصدر السابق ، ص٢٣٠.

ذلك التوصيف ، الذي سنتابع تفاصيله ومنعطفاته الداخلية والإقليمية وعلى الصعد كافة اجتماعياً واقتصادياً وتشريعياً وخارجياً في مباحث وفصول الرسالة هذه .

الفصل الثاني

المجلس النيابي اللبناني والآثار الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية للحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠:-

-المبحث الأول : تحديد أسباب الحرب الأهلية في ضوء رؤى المجلس النيابي :-

شخص المجلس النيابي اللبناني خلال جلساته التشريعية أسباباً بعينها وراء اندلاع للحرب الأهلية في البلاد ، تشخيصاً سعى من خلاله الى تحديد عوامل أو أدوات إيقاف الدم اللبناني ، لذا دأب العديد من نواب المجلس على تحديد الأسباب ومناقشتها ، ولا سيما أن تأثيرها انعكس سلباً حيال موقف المجلس تجاه الأحداث التي انطلقت منها الحرب الأهلية اللبنانية ، فلم يكن للمجلس موقف عاجلاً يتناسب وحجم تلك الأحداث المتصاعدة فجاءت جلسته الاستثنائية متأخرة بعد أكثر من أربعة أشهر تقريباً على تصاعد تلك الأحداث ، تراخياً لم يكن ببعيدةٍ عن أبعاده الكتل السياسية داخل المجلس ، وصراعها خارج أروقته.

فلا مراء إذ نجد قاعة المجلس النيابي هي الأخرى كانت وفي غير مرة ميداناً صاخباً للمناكفات الطائفية ، ففي أعقاب حادثة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، وما جرى من أزمات حكومية ابتدأت باستقالة حكومة رشيد الصلح أمام المجلس النيابي[١] ، على إثر اتهام رشيد الصلح لعناصر من حزب الكتائب بافتعال مجزرة عين الرمانة[٢]، وحدد خيارين للخروج من الأزمة اللبنانية هما:

"إما وضع معادلة جديدة في إطار الفلسفة القائمة للنظام السياسي الحالي وفي ضوء حاضر الطوائف اللبنانية عددياً واجتماعياً ، وإما وضع معادلة ديمقراطية جديدة في إطار متطلبات النهوض الوطني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفي اتجاه علمنة مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية ..."[٣].

---

[١] احمد زين الدين ، لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عام ، ص٩٥.

[٢] فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص ١٨٧.

[٣] أثار ذلك ارتياح النواب المسلمين ، وامتعاض المسيحيين الذين اعترضوا على مضامينه لان فيه مساً كبيراً لامتيازاتهم التي وفرها لهم الميثاق ، الى درجة أن هاجم النائب أمين الجميل "**لضرب رشيد الصلح وإخراجه عنوة من المجلس النيابي**" ، فتصدى له النائب مرشد الصمد . "**الوسط**" ، **(مجلة)** ، بيروت ، العدد ٢٨٨ ، ١٠-١٦ حزيران ١٩٩٦.

عَدَّ النواب التصريح هذا عبارة عن "**قنبلة**" كان دويها كبيراً في وقت تتصاعد فيه الأزمة اللبنانية ، وفي محاولةٍ من رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد لتهدئة الأجواء فأنه أمر بحذف المقطع المسجل للموقف المتشنج من محضر الجلسة وما تضمنه بيان الصلح من اتهامات لحزب الكتائب ، رد النواب الكتائبيون على إثرها باتهام الصلح "**افتعال فتنة**"[١]. تشكلت على إثرها أول حكومة عسكرية [٢] ، رأسها نور الدين الرفاعي[٣] .

مثلت سابقة سياسية لم يشهدها لبنان من قبل ، خاصة وان الحكومة هذه لم تتقدم ببيان وزاري أمام المجلس النيابي كما هو معروف دستورياً في تشكيل الحكومات السابقة ، وجاء تكليف نور الدين الرفاعي في أعقاب اجتماعاتٍ واتصالاتٍ مع السفراء العرب للتوصل إلى هدنة تعلنها على مسؤوليتها ويوكل تنفيذها إلى لجان مشتركة عسكرية لبنانية – فلسطينية بمعزل عن حزب الكتائب ، وهي طريقة غير مباشرة لإنزال الجيش إلى الساحة اللبنانية[٤].

تنوعت المواقف السياسية تجاه الحكومة العسكرية في المجلس النيابي مابين التأييد والترحيب متمثلاً بكميل شمعون وبيار الجميل ، وموقف الاستياء والرفض الذي مثله صائب سلام ورشيد كرامي ورشيد الصلح وريمون اده وكمال جنبلاط ، وموقف التحفظ المتمثل بكامل الأسعد وصبري حمادة وعبد الله أليافي وعثمان ألدنا[٥] ، وبين تأرجح هذه المواقف اضطرت

---

[١] حول ظروف استقالة الحكومة ينظر: فؤاد مطر ، لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي ، (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٣) ، ص٣٠–ص٣١ ؛ جريدة النهار ، العدد ١٢٤٧٩ ، ١٦ أيار ١٩٧٥ ، ص١.

[٢] الوزارة التاسعة والأربعون ، تشكلت في ٢٣ أيار ١٩٧٥ الى الأول من تموز ١٩٧٥ ، وضمت نور الدين الرفاعي رئيساً للوزراء ووزيراً للعدل والصحة والصناعة والنفط ، وعضوية العميد الركن موسى كنعان نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للإعلام والتربية الوطنية والفنون الجميلة ، والعماد اسكندر غانم وزيراً للدفاع الوطني والموارد المائية والعماد سعيد نصر الله وزيراً للداخلية والإسكان والتعاونيات ، والعميد الركن فوزي الخطيب وزيراً للاقتصاد والتجارة والتصميم العام والعميد الركن فرنسو جينادري وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والبريد والبرق ، ولوسيان دحداح وزيراً للخارجية والمغتربين والمالية والسياحة ، والعميد الركن زين مكي وزيراً للاشغال العامة والنقل والزراعة . جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٤٥.

[٣] نور الدين الرفاعي (١٨٩٩ –): عسكري لبناني عينه الرئيس سليمان فرنجية على رأس حكومة عسكرية في مايو ١٩٧٥ بعيد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ، وقد كانت رتبته عميداً أول متقاعداً. كلف أيضا بثلاث وزارات هي: الصحة العامة ، الصناعة والنفط ، العدل. في حين كلف قائد الجيش اسكندر غانم بحقيبتي الدفاع والموارد المائية والكهربائية . www.marefa.org

[٤] فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص٣١ – ص٣٢.

[٥] النهار ، العدد ١٢٤٨٧، في ٢٤ أيار ١٩٧٥ ، ص١.

الحكومة إلى تقديم استقالتها رسمياً إلى رئيس الجمهورية بتأريخ ٢٦ أيار ١٩٧٥ ، لتمثل "**اقصر**" حكومة شهدها لبنان إذ لم يتجاوز عمرها ٦٥ ساعة[١] . صادق مجلس النواب على الاستقالة بتأريخ ١ تموز ١٩٧٥[٢] ، وصادق في الجلسة نفسها على تكليف "**حكومة الإنقاذ**"[٣] التي ترأسها رشيد كرامي[٤] ، حيث ألقى خلال الجلسة ذاتها بياناً مقتضباً[٥]، أشار فيه إلى حجم الأضرار التي لحقت بلبنان من جراء "**المحنة القاسية**" التي ضربت البلاد ، فتركت أثراً كبيراً على مختلف الصُعد ومنها الاجتماعية ، معلناً عن سياسة حكومته في الانفتاح على كل حوار من شأنه أن يُقّيم الأحداث الأخيرة وتحليل أسبابها ، داعياً إلى سياسةٍ وطنيةٍ واجتماعيةٍ كفيلةٍ بمعالجة أسباب الحرب المتصاعدة ، ولَمَّحَ إلى مطلب أساسي شدد المسلمون على تحقيقه وهو أن" **الحكم ملزم بتطوير أساليبه وقواعد عمل مؤسساته بما يتيح التوافق مع متطلبات العصر....**"[٦].

وقد تبين من خلال قراءتنا لبيان حكومة الرئيس رشيد كرامي الوزاري ومناقشاته داخل قبة البرلمان ، انه كان البيان "**اليتيم**" والوحيد ، الذي لم يتعرض إلى مناقشة وانتقادات وشروح النواب ، فعلى الرغم من تناوله موقف الحكومة الايجابي من القضية الفلسطينية ، ومن المقاومة الفلسطينية ، وتأكيده على احترام المواثيق والمعاهدات كافة المبرمة مع الجانب الفلسطيني في

---

[١] فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص٣٦.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، الجلسة الأولى ، في ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٤٩.

[٣] الوزارة الخمسون ، تألفت في الأول من تموز ١٩٧٥ الى ٩ كانون الأول ١٩٧٦ من رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية والدفاع الوطني والإعلام ، وكميل شمعون وزيراً للداخلية والبريد والبرق والهاتف والموارد المائية والكهربائية ، عادل عسيران وزيراً للعدل والأشغال العامة والنقل والاقتصاد والتجارة ، والأمير مجيد ارسلان وزيراً للصحة والزراعة والإسكان والتعاونيات ، وفيليب تقلا وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية والتصميم ، وغسان تويني ، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والسياحة والصناعة والنفط جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٤٦.

[٤] رشيد عبد الحميد كرامي (١٩٢١ – ١٩٨٧): سياسي لبناني شغل منصب رئيس الوزراء ثمان مرات ، كان أولها بين أيلول ١٩٥٥ و آذار ١٩٥٦ وآخرها بين نيسان ١٩٨٤ إلى استشهاده في حزيران ١٩٨٧. اغتيل على إثر تفجير طائرة عمودية عسكرية كان يستقلها ، أدين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية بتدبير الاغتيال وحُكِم عليه بالإعدام ثم بالسجن المؤبد قبل أن يطلق سراحه سنة ٢٠٠٥. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٤٣١.

[٥] جريدة النهار ، العدد ١٢٥٢٦، ٢ تموز ١٩٧٥ ، ص٢.

[٦] يوسف قزما خوري ، مج ٣ ، المصدر السابق ، ص١٥٦٨–ص١٥٦٩ ؛ م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، الجلسة الثالثة ، ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٥٥.

لبنان ، وهو أمر حساس فيما يتعلق بباقي الطوائف اللبنانية لاعتبارات متعددة ، فقد حضي بمباركة جميع الكتل النيابية على اختلاف طوائفها ، وقد يدل الأمر هذا على حجم الأوضاع المتدهور في البلاد خلال تلك المدة ، وهو أمر جعل الجميع يحث الحكومة على حلحلة أزمة الحرب ومعالجة اسبابها.

أشار النائب مخايل الضاهر الى أن من مسببات الأزمة مما سماه بـ"**السموم الطائفية**" التي تجذّرت داخل المجتمع اللبناني وأوصلته إلى حالة الانفجار ، وعلى الجميع أن يؤدي دوره في لجم التفرقة الطائفية ولا سيما "**علماء الدين من كل الطوائف**" ، موضحاً أنّ "**المسيحيين والمسلمين معشر واحد مؤمن بالآله الواحد** "[١] ، وعبر النائب ادوارد حنين ، أن أزمة الحرب الأهلية التي اجتاحت لبنان لا تعود إلى سبب واحد ، فهناك مجموعة من الأسباب أهمها عنصر "**الطائفية**" التي لا تعالج بتجاهلها ، ولا بنكرانها ، وان التغلب عليها في لبنان يحتاج "**بحسب رأيه**" إلى ثلاثة وسائل هي "**التدرع بالدين على اعتبار انه يسمو على الطائفية ، والتعارف والتعاون بين مؤسسات الدولة جميعها ، وعلمنة الدولة التي توحد التشريع المعمول به على جميع الطوائف اللبنانية ...**"[٢].

وعَدَّ النائب علي الخليل أن "**الطائفية هي الهدم ، تهدم بصمت حالة السلم .... الأمر الذي يستدعي تعديل قانون الانتخابات النيابية ، وتعديل وتطوير الدستور والميثاق ....**" وهي مشاريع ضرورية لتقليل حالة فقدان الثقة التي اجتاحت الطوائف اللبنانية وأوصلتها إلى حد الانفجار الطائفي[٣].

وحذر النائب عبد المجيد الرافعي من الطائفية التي ضربت وحدة اللبنانيين وشتتها في أجواء الأحداث الأخيرة التي شهدها لبنان مؤكداً أنَّ:

> "**الواقع الطائفي يستمد زخمه من مشاعر الخوف عند فريق من المواطنين ومن الشعور بالغبن عند الفريق الآخر . وإذا أردنا التغلب على المرض الطائفي الذي اشتد علينا في الأيام الأخيرة لوجب علينا أن نضع يدنا على ما هو حقيقي وموضوعي من أسباب الخوف وما هو حقيقي وموضوعي من أسباب الغبن ...**"[٤].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، الجلسة الثالثة ، ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٥٩.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٧٦٣.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٧٧٣.

[٤] م . م . ن ، ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، الجلسة الثالثة المسائية ، المنعقدة في ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٢٧٨٤.

أثرت عملية فقدان الثقة بين الأطراف اللبنانية مباشرة على الأمن في لبنان الذي انهار سريعاً ، بسبب الاحتدام الطائفي بين مكونات المجتمعية ، فقد أكد النائب بشير الأعور ، فـي أن النظام الطائفي "**جعل من الدولة المؤسسة الأضعف ، ويجب أن تشعر الدولة أنها المؤسسة الأقوى وأنها تستطيع الوقوف بوجه الزعامات التقليدية التي تثير النعرات الطائفية**"[(١)] ، وإزاء تصاعد الأحداث واستمرارها في لبنان ، أخذت قضية الحرب اللبنانية وصراعها الطائفي يتخذ وجها دولياً في مناقشات المجلس النيابي ، وهذا ما زاد في تعقيد الحلول المرجوة لإنهائها ، إذ أشار رئيس مجلس النواب كامل الأسعد[(٢)] خلال جلسة إعادة انتخابه رئيساً لمجلس في عام ١٩٧٨ الى "**إن هذا التدويل ينطلق من اعتبار أن الأزمة في لبنان هي أزمة طائفية بين مسيحي ومسلم في هذا البلد . وهذا أمر نرفضه جميعاً... لأنه يؤدي إلى المخاطر التي يدركها كل منا**"[(٣)].

عَدَّ بعض النواب أن المسألة الطائفية يجب التعامل معها بحذر كبير وبطريقة تُهدئ من التناحر المذهبي ، وان "**التوازن الطائفي**" يجب أن يشمل حتى تركيبة الحكومة[(٤)] ، التي شكلها الرئيس سليم الحص[(٥)] ، في حين أكد الأخير أن أسباب الأزمة اللبنانية إختلاف اللبنانيين حول

[(١)] م. م . ن. ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ محضر الجلسة الثانية ، في ٢٣ و٢٤ كانون الأول ١٩٧٦ ، ص٤٢٨٤.

[(٢)] كامل الأسعد (١٩٣٢ –) : مواليد بلدة الطيبة ، أكمل دراسته التكميلية والثانوية في مدرسة الحكمة ببيروت ، وأكمل دراسة الحقوق في فرنسا عام ١٩٥٢ ، انتخب نائباً عن الجنوب من دائرة مرجعيون في دورة سنة ١٩٥٣ و ١٥٧ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٢ واستمر بحكم التمديد حتى ١٩٩٢ ، عين وزيراً للتربية عام ١٩٦٢ في حكومة رشيد كرامي ووزيراً للموارد المائية في حكومة عبد الله أليافي عام ١٩٦٦ ، وشغل منصب رئيس المجلس النيابي للفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٤. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص٤٤–ص٤٥.

[(٣)] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الخامسة ، في ٣٠ أيار ١٩٧٨ ، ص٤٩٠١.

[(٤)] الوزارة الثانية والخمسون ، تشكلت من ١٦ تموز ١٩٧٩ الى ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ ، من سليم الحص رئيساً للوزراء ، وفؤاد بطرس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجي المغتربين ، شار حلو وزيراً للدولة ، بهيج تقي الدين وزيراً للداخلية والسياحة ، جوزيف سكاف وزيراً للدفاع الوطني والزراعة ، ميشال المر وزيراً للبريد والبرق والهاتف والإسكان والتعاونيات ، أنور الصباح وزيراً للموارد المائية والكهربائية والصناعة والنفط ، علي الخليل وزيراً للمالية ، ناظم القادري وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، بطرس حرب وزيراً للتربية الوطنية والأشغال العامة والنقل ، طلال ألمرعبي وزيراً للاقتصاد والتجارة والصحة العامة ، يوسف جبران وزيراً للعدل والإعلام . جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٦٠.

[(٥)] سليم أحمد الحص (١٩٢٩ –) : ولد في بيروت ، درس إدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية عام ١٩٥٢ ، ونال شهادة الماجستير في الاختصاص ذاته من الجامعة نفسها عام ١٩٥٧ ، اتم الدكتوراه في=

حقهم في لبنان ، بين من يرى الحق في "**الطائفية**" ومن يراه في "**اللاطائفية**" ، فالمتمسكون بالنظام الطائفي يدافعون عنه بالصد والمقاومة ، والاصلاحيون المطالبون بإلغاء الطائفية ، يعدّون الطلب قضية إصلاحية مبدئية ولا بديل من النضال في سبيل تحقيقها مهما كانت المعوقات ، وشدد في أطروحاته على الربط بين وحدة لبنان وبين محاولة الطائفة المارونية تقديم مرشحاً لرئاسة الجمهورية يضمن وحدة اللبنانيين ، وبخلاف ذلك فلا تكون الرئاسة حكراً عليهم ، "**فعلام يكون التشبث بمارونية الرئاسة ؟ لماذا لا يكون الرئيس من صفوف المسيحيين الأرثوذكس أو الكاثوليك أو مـن غيرهم ، إذا كان من بين هؤلاء من يعبر عن وحدة اللبنانيين**"[١].

وفي ذلك إشارة إلى انفراط عقد التوافق بين الطوائف الإسلامية والمسيحية في حال تمسك الطرف المحافظ بشروط كلاسيكية لم تواكب مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي طرأ على لبنان ، بالشكل الذي ولد انفجار الحرب الأهلية بين الإطراف[٢].

شهدت المرحلة هذه نقاشات حول أسباب الحرب وخلال مـناقشة الـبيان الـوزاري لـحكومة[٣]

=الولايات المتحدة عام ١٩٦١ ، وبدأ حياته المهنية بالعمل في مؤسسات اقتصادية عديدة ، حتى عين مستشارا لـلرئيس الـياس سـركيس عام ١٩٧٦ ، تـقلد منـصب رئـاسة الـوزراء فـي الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٩ و١٩٨٧ ، اثــر اغتـيال رشـيد كرامي وبقي في منصبه حتى بعد تكليف العماد ميشال عون رئاسة الوزراء ، في إطار ما عرف بعهد الحكومتين ، وترأس مجلس الوزراء عام ١٩٩٨ ، انتخب نائبا عن بيروت عام ١٩٩٢ و١٩٩٦ . عدنــان مـحـسن ضـاهر ورياض غنام ، الـمعجم الـنيابي اللـبناني ، ص١٥٩–ص١٦٠.

[١] مجلس النواب اللبناني ، أعمال المؤتمر الأول لتشكيل هيأة إلغاء الطائفية السياسية ، (بيروت : المديرية العامة للدراسات والمعلومات ، ٢٠١٠) ، ص١٤٩–ص١٥٠.

[٢] سليم الحص ، على طريق الجمهورية الجديدة مواقف ووثائق ، (بيروت : المركز الإسلامي للإعلام والإنماء ،١٩٩١) ، ص٢٠.

[٣] الوزارة الثالثة والخمسون ، تشكلت في الأول من تشرين الأول ١٩٨٠ الى ٨ تشرين الأول ١٩٨٢من شفيق الوزان رئيساً للوزراء ، وفؤاد بطرس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين جوزيف سكاف وزيراً للدفاع الوطني ، ونزيه ألبزري وزيراً للصحة العامة ، وخاتشيك بابيكان وزيراً للعدل ، رينيه معوض وزيراً للتربية الوطنية ، ميشال اده وزيراً للإعلام ، وخالد جنبلاط وزيراً للاقتصاد ، جوزيف أبو خاطر وزيراً للدولة ، ميشال المر وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، أنور الصباح وزيراً للموارد المائية والكهربائية ، علي الخليل وزيراً للمالية ، محمود عمار وزيراً للدولة ، منير أبو فاضل وزيراً للدولة ، الياس الهراوي وزيراً للأشغال العامة ، محمد يوسف بيضون وزيراً للصناعة والنفط ، عبد الرحمن اللبان وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، قيصر نصر وزيراً للدولة ، سامي يونس وزيراً للدولة ، سليم الجاهل وزيراً للإسكان والتعاونيات ، مصطفى درينيقة وزيراً للزراعة ، مروان حمادة وزيراً للسياحة. جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٦٥.

الرئيس شفيق الوزان[1] ، أثار النواب المسيحيون ومنهم النائب من طائفة الروم الأرثوذكس نجاح واكيم من دائرة بيروت الثالثة ، أن السبب الطائفي يمثل المنطلق الأول في صراع الطوائف اللبنانية ، خصوصاً إذا ما علمنا أن هاجس الخوف عند المسيحيين من "**السيل العربي**" المسلح قد بدا واضحاً ، اثر تدخل الأنظمة العربية في المسالة اللبنانية بعد انفجار الحرب الأهلية بشكل كبير ، فشكل الدين الإسلامي عنصر توحد ومساندة بين الطوائف الإسلامية في داخل لبنان وخارجه ، وهذا ما جعل من الطوائف المسيحية تعمل جاهدة لخلق فرصة من "**التوازن الطائفي**" يحافظون من خلالها على صيغة العيش القديمة التي ضمنت لهم امتيازاتهم التقليدية على الساحة السياسية اللبنانية[2].

وبإزاء ذلك وصف البعض من المسيحيين الأمر بــ"**المؤامرة**" ، ضد الوجود المسيحي واستحقاقاتهم السياسية عندما أطلق الرئيس الليبي السابق معمر ألقذافي تصريحاً أعلن فيه انه "**لا يعترف بشرعية رئيس جمهورية لبنان وان تقطع العلاقة الدبلوماسية معه**" ، وأمام هذا التصعيد الطائفي وحتى يتسنى للبنان تفادي الاقتتال ، عرض النواب المسيحيون في المجلس النيابي مشروع "**العلمنة الشاملة**" للدولة على مختلف الميادين ، إذ جاء في مداخلة النائب بطرس حرب ما نصه:

"لقد خاف المسيحي اللبناني فتسلح للدفاع عن نفسه عندما شعر أن الدولة المناط بها الحفاظ على حياته وحريته واستقرار مستقبله عاجزة عن ذلك...لقد تسلح المسيحي وأراد الدفاع عن نفسه عندما داهمه خطر انفتاح فريق من اللبنانيين أو قسم من هذا الفريق إنصافاً للحق لدعوات غريبة من داخل أو خارج الحدود ، دعوات طائفية متطرفة تدعو إلى تحويله من مواطن يعيش بحرية وشرف إلى مواطن من الدرجة الثانية...لقد خاف المسيحي وتسلح لارتباط الدعوات الغريبة والوصاية بتشجيع على التسليح والتمويل لفريق من وجهة فريق . وللدعوات في اخذ عدد الطوائف بعين الاعتبار وإعادة توزيع

---

[1] شفيق الوزان (١٩٢٥–١٩٩٩) : ولد في بيروت ، تلقى تعليمه حتى الثانوية في مدارس المقاصد الخيرية الإسلامية ، دخل الجامعة اليسوعية ودرس الحقوق وتخرج محاميا عام ١٩٤٧ ، تدرج في عدة مهام منها رئيساً للمجلس الإسلامي وعضواً في الهيئة الوطنية ، انتخب نائباً عن بيروت عام ١٩٦٨ ، عين وزيراً للعدل في ١٩٦٩ ، ورئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية في تشرين الأول ١٩٨٠ وتشرين الأول ١٩٨٢ ، شارك في تأسيس حزب الهيئة الوطنية . عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، المصدر السابق ، ص٥٣٦.

[2] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية في ١٦ و ١٨كانون الاول١٩٨٠ ، ص٣٥ و ص٤٤ و ص٤٥ .

المراكز السياسية . ولقد خاف بعد أن سمع بعض من رافق وضع الميثاق يحاولون تزويره أو على الأقل تزوير في توضيحه وتفسيره وطالب ما سماه بامتيازات لطائفة وطرح ما سماه بالعلمنة السياسية فقط "[١].

قصدت "**الحركة الوطنية اللبنانية**" بزعامة كمال جنبلاط عرض مشروع "**علمنة مؤسسات الدولة**" وإلغاء الطائفية السياسية والطائفية الاجتماعية ، اللتين رآهما ضد التطور والتقدم في الحياة السياسية والمجتمعية اللبنانية ، وهو من خلال الخطاب الدرزي الاشتراكي القومي استطاع استقطاب المؤيدين من داخل طائفته ومن خارجها ، وان يحصل على إسناد المنظمات الفلسطينية ، والشارع الإسلامي ، بغية تحقيق مكاسب سياسية قد توصل به إلى رئاسة الجمهورية على الرغم من حجم طائفته بمقارنتها بالطوائف اللبنانية الأخرى ، ولهذا رأى كمال جنبلاط أن إصلاح النظام اللبناني يبدأ أولاً بتعديل الميثاق الوطني والاستمرار بعلمنة هذا النظام ، وهذا الأمر أمكنه جذب رؤى الفلسطينيين إليه حفاظاً على مستقبلهم في لبنان ، ورؤى القوى السياسية اليسارية المساندة له في حربه ضد النظام اللبناني وصيغته[٢].

ويظهر مما سبق أيضاً أن هناك تدرجاً في تشخيص النواب اللبنانيين على مختلف طوائفهم للأسباب الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية ، وهي تشخيصات باتت تمثل أسباباً أساسية لاندلاع العنف في بلادهم ، خصوصاً في مناقشاتهم خلال سني الحرب الأهلية الأولى ، وبحسب قراءتنا لمحاضر تلك المناقشات وجدنا أن التطرق للسبب الطائفي والأسباب الأخرى التي سنحاول عرضها مفقودة تقريباً من سجل المناقشات بعد مرور قرابة العقد على اندلاع مسلسل العنف الأهلي في لبنان . متحولة إلى حلول يطرحها النواب هنا وهناك ، لم تجد أرضا خصبة لنموها بسبب ضعف المعالجات وتنوع مؤثرات تعقدها.

لم يكن السبب الطائفي وحيداً على ساحة الصراع اللبناني ، تزامنت معه أسباب أخرى اندرجت في إطار الآثار الاجتماعية للحرب بحسب رؤى المجلس النيابي اللبناني ومنها ضياع "**العدالة الاجتماعية**" والتي مثلت مطلباً أساساً من مطالب بعض القوى السياسية الناقمة على

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٧٧١ و ص٧٧٢.

[٢] كان جنبلاط ومنذ عام ١٩٦٧ ، اخذ يسعى الى ابعد من إصلاح النظام اللبناني . كان يريد نظاما آخر فبصفته آخر وزير داخلية في عهد شارل حلو قبل الانتخابات الرئاسية بقليل ، اصدر عددا من التراخيص لأحزاب سياسية يسارية كانت محظورة رسميا ، وبخاصة تلك الأحزاب التي حاولت إقامة علاقة وثيقة معه تمكن من خلالها أن يكون ناطقا بإسم القضية الفلسطينية ، وبهذا حصل على الشرعية السياسية والعسكرية لإحداث تغيير جذري في النظام السياسي اللبناني وان كان لا يتناسب مع حجم طائفته الديموغرافي . ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١٦٣ و ص ١٧٠ ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٠٥–ص١٠٦.

الوضع السياسي المتوارث في لبنان منذ ميثاق عام ١٩٤٣ ، فوجدت في هذه الحرب مساحة واسعة تمكنها من إحراز مكاسب كانت مغبونة لا تتناسب وثقلهم الاجتماعي والاقتصادي.

فأشار النائب ميخايل الضاهر الى أن من مسببات الحرب الأهلية في لبنان هو فقدان العدالة الاجتماعية معتبراً أن الشعور "**بالحرمان**" عند عدد كبير من اللبنانيين خانقاً لكل عملية تعايش سليمة ، والباعث لكل بغض وحقد وكراهية بين الطوائف ، وأكد على وجوب السير في خطة اجتماعية من شأنها أن تقلل من "**التحسس الاجتماعي**" بين الطوائف اللبنانية[١].

وحدد النائب ادوارد حنين أن التفاوت الاجتماعي كان جزءاً أساساً في عملية انفجار اللبنانيين ولا يمكن معالجته إلا من خلال "**التنمية الاجتماعية**" ، التي ستتمكن من تشغيل اليد العاملة وبالتالي ستسهم في زيادة الدخل القومي ، بالشكل الذي يمكننا من معالجة أزمتين في آن واحد هما : "**الأزمة الاقتصادية**" و "**الأزمة الاجتماعية**" التي عانى منهما المجتمع اللبناني حتى أوصلته إلى مراحل الانفجار[٢].

في حين ربط النائب علي الخليل في المضمون ذاته عرضاً آخر في أسباب الحرب الأهلية قارن خلاله بين التدهور الأمني وانعكاساته على المجتمع اللبناني الذي يعاني من الحرمان في كثير من جوانبه فـ:

> **" تدهور الأمن هو أيضاً من نتائج الأوضاع الاجتماعية المتردية ، فأن معالجة شؤونه يجب أن تبتدئ في معالجة أسباب الحرمان... حزام الفقر هو الذي أطلقته الأزمة على منطقة المآسي والبؤس في ضواحي مدينة بيروت حيث وقعت الأحداث الدامية وحيث تكمن إذا لم نتداركها ، حيث تكمن بذور الثورة الاجتماعية ، والحقيقة أن تعبير (طوق الانفجار) هو التعبير الأفضل من تعبير حزام الفقر لتسمية هذه المنطقة الساخنة ... إذن القضية الاجتماعية هي أساس الأزمة لذا يجب أن يحل الميثاق الاجتماعي الذي يعتمد العلمنة والتوازن بين جميع المواطنين الطائفي والفئوي والإقليمي..."**[٣].

شهد المجتمع اللبناني فوارق بين الطبقات الاجتماعية من حيث مستوى الدخل وصلت أوجها سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤ ، فاحتلت الطبقة البرجوازية العليا والطبقة الميسورة نسبة ٢١% من مجموع الدخل الوطني ، نسبة اقتربت من نسبة طبقتي البروليتاريا الفقيرة وما دونها اللتين

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥، محضر الجلسة الأولى ، في ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٥٩.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٧٦٢

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٧٧١ و ص٣٧٧٣.

بلغتا ما نسبته ٢٢% على الرغم مما مثلته من وزن ثقيل من مكونات المجتمع اللبناني ، في حين حصلت الطبقة الوسطى على ما نسبته ٥٧% من مجموع الدخل[١] ، فشكل التفاوت في الدخل تفاوتاً اجتماعياً–اقتصادياً بين مكونات المجتمع فازداد الفقراء في لبنان فقراً ، وبدأت حتى الطبقة الوسطى "**الفاعلة**" تتآكل شيئاً فشيئاً ، وتنطوي في إطار طبقة الفقراء والمسحوقين تدريجياً ، على عكس طبقة الأغنياء التي تقف حائلاً أمام مشاريع الإصلاحات الاجتماعية خوفاً من تضرر مصالحها ، فإذا ما أدخلت إصلاحات اجتماعية وتعديلات على بعض القوانين ومنها قانون العمل[٢] مثلاً نتيجة طبيعية من شأنها تقليل الفجوة الاجتماعية وردم هوة الانفجار الاجتماعي الحاصل في لبنان[٣].

ومثلما طالب بعض النواب بموضوعية حول تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع اللبناني إحدى صيغ الحل السلمي للحرب الأهلية ، وجد نواب آخرون أن مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية ما هو إلا مطلب تغنت به جهات سياسية أخرى للحصول على مكاسب سياسية ، فكان للنائب يوسف حمود رأي على وفق ذلك ، حين اتهم جهات سياسية بتلويحهم بالمطلب هذا بطريقة أساءت كثيراً للعملية السياسية اللبنانية ، وَعدَّهم "**يتاجرون بهذه المبادئ ويدعون تمثيل الأكثرية من هذا الشعب اللبناني وهم في الواقع أقلية ضئيلة تسعى عن طريق الفوضى والبغضاء إلى الوصول للحكم...هؤلاء يتلاعبون بالنظام اللبناني ويجعلون منه في كل شاردة وواردة حجة لخراب البلد...**"[٤].

أكد رئيس مجلس النواب كامل الأسعد في السياق ذاته بكلمة ألقاها في جلسة انتخاب هيأة المجلس النيابي أن أحداث الحرب الأهلية بينت :

"**...للرأي العام اللبناني على اختلاف الطوائف أن المناداة بالعدالة الاجتماعية وردم الهوة بين فئات الشعب ، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وتحرير النظام القائم من الشوائب إنما هي قضية حق أريد بها باطل ، ولم تكن إلا وسيلة من وسائل التحريض لإثارة الحقد وتكثيف الضغائن**

---

[١] الجمهورية اللبنانية – وزارة الشؤون الاجتماعية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، خارطة الأحوال المعيشية في لبنان ، ص٤٥ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج ١ ، ص١٢٢.

[٢] حول تأثير قانون العمل اللبناني وانعكاساته على الأوضاع الاجتماعية في لبنان ينظر : معضاد رحال ، تشريعات العمل والعولمة "لبنان" ، (بيروت : جداول للنشر والتوزيع ،٢٠١١).

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥، محضر الجلسة الأولى ، في ١٥تموز ١٩٧٥، ص٣٧٨٣.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ١٩ تشرين الأول ١٩٧٦ ، ص٤٢٣٢.

واصطناع حرب طبقية بين أبناء الشعب الواحد بحيث تصبح التربة أكثر خِصباً وملائمة لنجاح اللعبة الخطيرة."[١].

وبين اختلافاً في وجهات النظر حول دور الحرمان وفقدان العدالة الاجتماعية وعلاقتها بتفجر الحرب الأهلية ، وكان لنواب الجنوب رأي واضح في ذلك خصوصاً إذا ما علمنا أن الجنوب كان من أكثر المناطق حرماناً بحسب وصف النائب عبد اللطيف بيضون ، إذ خاطب نواب المجلس النيابي خطاباً شديد اللهجة مؤكداً لتحذير أطلقه في وقت سبق اندلاع الحرب الأهلية في:

"**أن الجنوب إذا بقي الحال كما هو عليه من الحرمان والاضطهاد والبؤس والشقاء سينظم مسيرة كما نظمها الزنوج في أميركا للزحف على المدنية لكي يحتل القصور التي ينعم فيها الأغنياء . إن هؤلاء الفقراء صبروا وسوف يصبروا ولكن للصبر حدود .... إن السبب الرئيس الذي دفع اللبنانيين للقيام بمثل هذه الأعمال البربرية الغبن يا سادة ، الغبن الذي لحق ويلحق دائماً بالمناطق النائية من لبنان وبصورة خاصة في الجنوب ...**"[٢].

وانسجاماً مع ما تقدم ذكرت الدراسات أن نسبة الحرمان الذي عانى الجنوب اللبناني ذات الأغلبية الشيعية منه ، وصل أوجه قبيل الحرب الأهلية اللبنانية ، فكان دخل الأسرة المسيحية يفوق دخل الأسرة الدرزية والسنية والشيعية بنسب هي على التوالي١٦% و٢٨% و٥٨% ، وان من بين العائلات الأشد فقراً ، كانت هناك نسبة٦% اسر مسيحية و١١% درزية و١٥% سنية و٢٢% شيعية[٣].

عانى "**النظام السياسي اللبناني**" خللاً في تركيبته التي ما عادت تلائم متطلبات المرحلة الجديدة في ضوء تنامي الثقل الديموغرافي للطوائف اللبنانية ، وخلق هذا التنامي نوعاً من التحسس بين الطوائف المسيحية المتمسكة بشرعية الميثاق الوطني عام ١٩٤٣

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ١٩ تشرين الأول ١٩٧٦ ، ص٤٢٣٥.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، في ١٥ تموز ١٩٧٥، ص٣٧٧٧ – ص٣٧٧٨.

[٣] للتفصيل أكثر عن مستوى الحرمان الذي عانى منه الجنوب اللبناني وانعكاس أزمته على الوضع الاقتصادي في بيروت ينظر : علي بيضون، السيرة القلقة من الجنوب إلى حزام البؤس البيروتي والثورة ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨) ؛ عدنان فحص ، الإمام موسى الصدر السيرة والفكر ١٩٦٩– ١٩٧٥ ، (بيروت : دار الفكر العربي ،١٩٩٦) ، ص٩٦ ؛ وحول النسب أعلاه ينظر : كمال حمدان ، المصدر السابق ، ص١٢٢ .

وبنوده ، والطوائف الإسلامية التي عدت "**الميثاق الوطني**" ما هو إلا "**معالجة مرحلية**" لازمة طائفية عاشها لبنان ، وهو بحاجة إلى تحديث أطره العامة التي بني عليها على وفق ما يعانيه المسلمون من غبن على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعليه مثل الجانب السياسي مساحة عريضة في مناقشات المجلس النيابي ، سبباً احتدمت حوله المناقشات ومنذ الأشهر الأولى لاندلاع الحرب الأهلية مناقشاته ومعالجاته خلال عام ١٩٧٥[١].

فقد لوح النائب علي الخليل أن الأزمات السابقة التي مر بها لبنان سمحت بقيام معادلات تجاهلت مطالب بعض الفئات ، وان التركيبة الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها لبنان قد "**عطبت هذه المعادلات**" وتخطتها لتطرح معادلات جديدة تعكس حقيقة القوى السياسية الناشئة التي تنوي احتلال مراكز متقدمة في مستوى المسؤولية السياسية بطريقة يتناسب وحجمها الفعلي ، وهي أمام مجموعة من الخيارات لتحقيق هذا المطلب ، كان استخدامها للتصعيد والعنف جزءا منها[٢].

وأشار النائب عبد المجيد الرافعي في ذات المضمون الى أن الديمقراطية أصبحت تشكل خطراً على أصحاب الامتيازات والاحتكارات وان :

" صيانة الديمقراطية من الأذى الذي يمكن أن يلحق بها سواء أكان من بعض أجهزة السلطة أم من بعض الجماعات أو الأفراد أو حتى بعض الدول الأخرى ، إنما هو في رأينا الطريق الصحيح للقضاء على مسببات الاضطراب والانفجارات المتوالية"[٣].

أشار فؤاد لحود الى أن الحالة الديمقراطية في لبنان تندرج بين ثنايا المسبب السياسي للحرب الأهلية ، وأن الجمود الديمقراطي فيها ناتج عن " **عقم قانون الانتخابات**" فبوجود قانون للانتخابات عادل ، يمكن التخلص من "**الطائفية**" و "**الإقطاعية**" التي تجتذب الناس تحت أجنحتها ، وتزج به من جديد باتجاه التقاتل والتصارع الطائفي الذي تشهد البلاد بداياته ، وبالمقابل سيضعف الجدل الطائفي بين اللبنانيين حول "**ماهية لبنان ووجوده**" ، بين من أراده اكبر حجماً ومنصهر في وطن أوسع ، "**ومن أراده اصغر حجماً ومنكمشاً على نفسه ومنا أخيراً من يريده لبناناً فحسب**" ، لقد أثرت هذه الأطروحات بضياع السلطة وتشتت السيادة وإضاعة المسؤولية ، بصورة "**دفعت بكل مواطن للبحث عن نفسه بالوسيلة المناسبة ، حتى أن**

---

(١) فوزي صلوخي ، الواقع اللبناني قضايا وآراء ، (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ١٩٩٩) ، ص١٨٠-ص١٨٤.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى الصباحية والمسائية ، في ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٧١.

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٧٨٤.

تغليب طابع العنف" و "**حمل السلاح بوجه الأخر**" ، كان من بين الوسائل الأهم في اندلاع الحرب الأهلية التي أضعفت سلطة الدولة وأكثرت من الدويلات[١].

لم يكن الانقسام القاعدي في الحياة السياسية ، الذي تصاعد في مطلع السبعينات إلا انقساماً بين قوى اليمين واليسار ، توزع في اتجاهين الأول معاداة الامبريالية ، ومحاولة الانقلاب على اتفاقات وتفاهمات النظام السياسي اللبناني ، والثاني يدعو إلى البقاء قريباً من القوى الغربية والحفاظ على الاستحقاقات المتوارثة وفق المعادلة السياسية اللبنانية ، حتى صار التخلص من البنى الطائفية في النظام السياسي يقابله رغبة معاكسة في الإبقاء على هذه البنى وتعزيزها[٢] ، وهو مطلب تمسك به المسيحيون بشدة ، حتى إن النائب ادوارد حنين أعلن أمام مجلس النواب أن من أسباب الأزمة في هذا الشأن ، هو المطالبة بتغيير النظام السياسي الذي بات أمراً مستحيلاً بين أوساط اليمين المسيحي قائلاً :

"**تغيير النظام لن نرضى به ، يمكنهم أن يمروا على جثثنا ولكن لن نقبل بتغيير النظام ، إذا بدكم تغيروه ، غيروه بالطرق الديمقراطية . الأكثرية تحكم الأقلية . وطالما نحن أكثرية لن يتغير النظام ، واليسمع الجميع إن النظام لن يتغير**"[٣].

إن ما يسوّغ هذا التمسك الماروني هو المكانة والامتيازات الممنوحة لرئيس الجمهورية كونه يقف على رأس الهرم السياسي اللبناني مقارنة بسائر المؤسسات الدستورية الأخرى ورئاساتها ، من ناحية سلطاته واختصاصاته وارتباط أجهزة الدولة به ، على وفق الصلاحيات منحها إياه الدستور اللبناني ، خصوصاً المادة ١٧ التي منحته تولي السلطة الإجرائية ويعاونه الوزراء ، وحصل على صلاحية حل المجلس النيابي ، وتأجيل عقد جلساته لمدة محدودة حسب ما نصت عليه المادتان ٥٥ و٥٩ ، والدعوة إلى جلسات استثنائية وعقد المعاهدات الدولية وإبرامها ، وطلب تعديل الدستور حسب نص المادة ٧٦ من الدستور اللبناني لسنة ١٩٦٨[٤].

ما جعل من رئيس الجمهورية اللبنانية المؤثر الأول في الحياة السياسية اللبنانية ، من خلال فرض نفوذه على الإدارات والمؤسسات ، ومع أن المادة ٤٥ قد أعادت بعض التوازن إلى صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء المختصين ، وخصوصاً فيما يتعلق بتوقيعهم على "**مقررات**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى الصباحية والمسائية ، في ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٨٧ و ص٣٧٨٨.

[٢] جورج قرم ، لبنان المعاصر ، المصدر السابق ، ص١١٨.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٣٥ .

[٤] احمد زين ، الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦-١٩٩٠ ، ص٩٠-ص٩٣.

رئيس الجمهورية ، باستثناء تولية الوزراء وإقالتهم قانوناً" ، غير أن حصر تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم برئيس الجمهورية جعلهم أكثر خضوعاً لسلطته ومشيئته ، وهو من أولى أسباب التذمر الإسلامي المطالب بتغيير الخارطة السياسية للبنان[١].

وتعقيباً على التصعيد هذا من جانب اليمين اللبناني أشار النائب نصري المعلوف من طائفة الروم الكاثوليك عن دائرة بيروت الأولى ، الى أن هذا الاختلاف في التوجهات النيابية حول دور العامل السياسي في الحرب الأهلية اللبنانية أنتج ضعفاً في سلطة الدولة في لبنان وجعلها اضعف مؤسسة سياسية عندما يحاول كل طرف أن يحقق أغراضه بما لديه من قدرة ، حتى زرع بين الطوائف هاجس التسلح على حساب الأخر[٢].

حاول الرئيس الياس سركيس[٣] تهدئة الأوضاع المتشنجة والمتصاعدة حيال الوضع الذي يمر به لبنان ، خصوصاً ما تعلق بالجانب السياسي المختَلف عليه ، فظهر في جلسة مجلس النواب المخصصة لحلف اليمين الدستورية بمظهر الاتزان والرزانة ، وجعل نفسه فوق المتخاصمين ، ووجه نداءً مؤثراً دعا فيه إلى "**وقف القتال**" حالاً . والى "**وفاق وطني**" ، والى مباشرة تعمير البلاد[٤]. مؤكدا حاجة البلاد إلى بداية مرحلة جديدة ، في خضم الأحداث التي عانت منها في السابق ، التي كان من أسبابها الإبقاء على الكثير من الأساليب والسبل القديمة التي جمدت العملية السياسية ، محدداً "**المقدسات**" التي لا يجوز المساس بها : "**سيادة لبنان**

---

(١) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٩٤.

(٢) م . م . ن ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، في ١٨و٢٠و٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٧٣.

(٣) الياس سركيس إلياس سركيس (١٩٢٤–١٩٨٥) : رئيس الجمهورية اللبنانية من ١٩٧٦ – ١٩٨٢، تخرج سركيس من كلية الحقوق عام ١٩٤٨، وعين مديراً للقضاة في القصر الجمهوري في عام ١٩٥٣ بأمر من الرئيس فؤاد شهاب . وفي عام ١٩٦٨ عين مديراً للبنك المركزي اللبناني، رشح إلياس سركيس نفسه للانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠ ، إلا أنه خسرها بفارق صوت واحد عن المرشح الآخر سليمان فرنجيّة ، اقترع كمال جنبلاط بالصوت الذي رجح كفة فرنجيّة ، وهو قرار ندم عليه جنبلاط بعد سنوات قليلة مع اشتعال نار الحرب الأهلية اللبنانية ، فاز بالانتخابات الرئاسية اللبنانية في ١٩٧٦ في خضم الحرب الأهلية اللبنانية وكانت الغاية من انتخابه بفترة قبل تسلمه للسلطة هو الخوف من عدم الاتفاق بالفترة الدستورية لانتخاب رئيس آخر خلفاً للرئيس فرنجية ، وقبل انتهاء فترته الرئاسية وقعت أحداث غزو لبنان ١٩٨٢، توفي عن عمر يناهز ٦١ عاماً في سويسرا، ولم يتزوج طيلة حياته. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ، ص١٧٩.

(٤) كريم بقرادوني ، السلام المفقود عهد الرئيس الياس سركيس ١٩٧٦–١٩٨٢ ، ط٧ ، (بيروت : عبر الشرق للمنشورات ، ١٩٨٦) ، ص١٣.

ووحدة أرضه ووحدة شعبه ، وفيما خلا ذلك عاقداً العزم (على حد تعبيره) على إدخال وتبني أي تعديل رأى فيه رقي الشعب..." وصلاح المجتمع وسلامه[١].

رأى المسيحيون من خلال هذا الخطاب وما حمل بين طياته من اعتدال ونوايا تغيير ، مشروعاً لحصر المطالب الإسلامية بتغيير النظام السياسي في زاوية مشروع علمنة الدولة بكافة نواحيها الاجتماعية والسياسية ، وهو أمر قد اختلف بإزائه الشارع الإسلامي الذي "**رحب بعلمنة النظام السياسي**" فقط ، مع القوى التقدمية واليسارية التي رحبت بفكرة العلمنة الشاملة للدولة[٢] ، فوجد المسيحيون في مشروع التغيير السياسي الذي نادى به الرئيس الياس سركيس ومشروع الوفاق الوطني بين الفرقاء اللبنانيين الذي جعل منه الرئيس سليم الحص أحد ثوابت حكومته الأولى عام ١٩٧٦ ، فرصة سانحة لموازنة مواقفها أمام انقلاب الشارع الإسلامي على "**ثوابت**" صيغة الوفاق الوطني عام ١٩٤٣[٣].

فخلال اجتماع المجلس النيابي عرض النواب الموازنة هذه المعادلة ، عن طريق النائب نديم نعيم عندما طالب حكومة الرئيس سليم الحص بتطبيق قانون يتضمن علمنة الدولة علمنة شاملة وإحالته إلى مجلس النواب للمصادقة عليه بأغلبية الثلثين ، مشخصاً فيها :" **الحل الوحيد للمشكلة الطائفية والخلافات القائمة فيما بيننا على اقتسام المناصب والمراكز والمغانم ... والعلمنة هي الطريق الوحيد للخلاص وللوفاق ...**"[٤].

ورأى النائب نجاح واكيم أنَّ الأزمة ناتجة :

> "**عن عجز النظام السياسي اللبناني بسبب طبيعة بنيته وتوازناتها وقيودها عن التطور والاستجابة للمتغيرات الحاصلة في الداخل وفي المحيط المجاور فانهارت الدولة وكذلك المجتمع...أنقسم إلى فريقين ، واحد هيأ أداة فعالة ومتقدمة من اجل إقامة بديل متخلف وتحقيق هدف مستحيل ، وواحد هيأ أداة فاسدة ومتخلفة من اجل إقامة بديل متقدم وتحقيق هدف ممكن...**"[٥].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الخاصة ، في ٢٣ أيلول ١٩٧٦ ، ص٤٢٢٤ و ص٤٢٢٥.

[٢] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص١٦٥–ص١٦٦.

[٣] سليم الحص ، نقاط على الحروف ، (بيروت : المركز الإسلامي للإعلام والإنماء ،١٩٨٧) ، ص٧.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢١ و٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ آب ١٩٧٧ ، ص٤٤٣٠ و ص٤٤٣٢

[٥] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢، محضر الجلسة الثانية ، في ٢ و ٤ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٧٨١.

وهذا أمرٌ اضطر معه رئيس الحكومة سليم الحص فيه التأكيد على أن "**الأزمة اللبنانية هي في جذورها سياسية**" وان الطريق لحل كل الإشكاليات السياسية العالقة لا يأتي إلا بالوفاق السياسي الذي يرتضيه الجميع[١].

لم تقتصر مناقشات النواب حول أسباب الحرب الأهلية على الأسباب الداخلية ، بل تضمنت محطات نقاشية أخرى تناولت "**العامل الفلسطيني**" وأثره في تأجيج الحرب الأهلية ، فتطرق النائب ادوارد حنين إلى الأثر اللبناني الريادي في خدمة القضية الفلسطينية التي انعكست آثارها عليه مباشرة ، أكثر من باقي الدول العربية ، حتى إنهم شكلوا حالة "**طارئة**" في المجتمع اللبناني بحسب تعبيره "**كان الوجود المسلح على أرضنا ، وكانت تلك المتاعب التي نتجت عن هذا التواجد ... والمسؤول هو ذاك الامتداد الفلسطيني الذي راح يتسع حتى طرق المدائن كلها**" مشبها إياه بـ"**غزو الأرض اللبنانية**" في مخيمات برج الشمال وعين الحلوة وصبرا وشاتيلا وتل بيروت ونهر البارد[٢].

فيما دعا النائب نديم نعيم إلى الفترة الزمنية التي عاشها الفلسطينيون في لبنان كفيلة بصهرهم في المجتمع اللبناني . لكن يتوقف عامل الانصهار على امتثالهم للقانون اللبناني الذي خضع إليه جميع اللبنانيين في الوقت الذي هم "**لا يخضعون**" له مما أثار هاجس الخوف عند قسم من اللبنانيين فيما "**سيئول إليه عدم الاكتراث**" من الجانب الفلسطيني الذي خلق "**تناقض وازدواجية بين هيبة الدولة وهيبة المقاومة الفلسطينية**"[٣].

أوضح النائب علي الخليل حجم التجاوزات التي قامت بها المقاومة الفلسطينية تجاه سيادة لبنان وحقوق أهله ، فأجزاء كبيرة من مناطقه سلخت من سيطرة الدولة ، وأصبحت تحت تصرف المقاومة الفلسطينية ، وان رجالاً من منظمة الصاعقة الفلسطينية يقومون في طرابلس "**بتنظيم مخالفات للسائقين والبائعين وأصحاب الحوانيت ، وانشأوا محاكم وأقاموا لهم سلطة**" ، وهذا أمر شل سلطة الدولة ودفع الناس للخروج من اجل طلب الحماية والوقوف بوجه هذه التنظيمات ومن يساندها حتى وصل الأمر إلى التقاتل بين اللبنانيين في هذه الحرب الأهلية . لقد اختلفت التيارات السياسية اللبنانية حول ماهية التواجد الفلسطيني في لبنان ، انتهى تعريفهم لهذا التواجد

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، في ١٩ كانون الأول ١٩٧٨، ص ٤٩١٠ و ص ٤٩١١ ؛ جريدة النهار ، العدد الصادر في ٣٠ آب ١٩٧٨؛ الأرشيف السياسي للرئيس الحص www.salimealhoss.com .

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٦٤–ص٣٧٦٥.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة١٩٧٥، محضر الجلسة الثالثة ، ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني١٩٧٥ ، ص٤١٣٦–ص٤١٣٨.

بالتقاتل فيما بينهم بحجة الدفاع عن سيادة لبنان أمام خطر الغرباء أو المغتربين على أرضه حتى شكل ذلك وجهاً من وجوه اندلاع الحرب بين اللبنانيين خلال هذه الأزمة[١].

لقد شكل التواجد الفلسطيني على الأراضي اللبنانية موضوع نقاش حاد من النواب المسيحيين ، فدعا النائب ادوارد حنين إلى إزالة أسباب الاقتتال الذي عُرِّف بـ"**انه اعتداء فلسطيني على لبنان... سببه التواجد الفلسطيني الذي هدد السيادة اللبنانية والذي شبه في وقت من الأوقات بالغزو والاحتلال**" وأنتج منه سلطة مرافقة لسلطة الدولة ، فأصبح لها شعبها ووسائلها الغير شرعية الخارجة على القانون بحسب رأيهم ، ومن الطبيعي أن ينتج التقاء السلطتين إلى اصطدامهما[٢].

رفض النواب المسيحيين أن تكون في لبنان مراكز قوى غير قوة الدولة ، عادين ذلك خللاً في توازن القوى داخل لبنان ، أكد النائب عبدو عويدات على ضرورة السعي إلى توحيد الصف الوطني من اجل إنهاء الاقتتال الدائر بين أبناء لبنان عاداً تحول "**المقاومة الفلسطينية الى سلطة على الأرض اللبنانية لها شعبها . سلطة لها وسائلها الثورية الخارجة عن القانون... شعب خاضع للقانون وشعب خارج عن القانون**" مما أنتج صداماً بين السلطتين اللبنانية والفلسطينية ، ووسع من الخلاف بين أبناء البلد[٣].

إذ أكد النائب ألبير مخيبر أن "**توحيد صف المسيحيين والمسلمين ، هو أن نأخذ موقفاً موحداً من الوجود الفلسطيني في لبنان ، هذا الوجود هو السبب الأساس والسبب الوحيد الذي يمنع الوفاق السياسي**" ، بين اللبنانيين المتحاربين[٤].

لقد وصل النواب المسيحيون إلى حد الاستهزاء والسخرية من نتائج ما تقوم به المقاومة الفلسطينية من أعمال تريد بها تحرير الأرض الفلسطينية ، قد عجزت عن تحريرها أنظمة عربية أخرى تمتلك من الإمكانات العسكرية قدرة اكبر بكثير من ما يمتلكه الفلسطينيون في لبنان ، فلم يَجْنِ لبنان من ذلك الوجود إلا الاقتتال بين أبنائه[٥].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة١٩٧٥، محضر الجلسة الثالثة ، ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني١٩٧٥ ، ص٤١٥٥ و ص٤١٦٥.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، في ٢٣ و ٢٤ كانون الأول ١٩٧٦ ، ص٤٢٧٦.

[٣] م . م. ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز ١٩٧٧ ، ص٤٣٩٥.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٤٢١.

[٥] المصدر نفسه ، ص ٤٤٢١–ص٤٤٢٢.

التقى النواب المسيحيون والمسلمون في رؤى مشتركة حول الوجود الفلسطيني في لبنان من خلال اقتراح وقعه ثلة من النواب ومن جميع الطوائف اللبنانية[1] ، تأييداً للخطاب الذي ألقاه الرئيس الياس سركيس أمام أعضاء السلك الدبلوماسي في ٦ كانون الأول ١٩٧٨ ، مما جاء فيه :

" ومما يدعو إلى الاستغراب ، ونحن نعيش في عصر تنص فيه المبادئ الدولية على احترام حقوق الشعوب في كيانها وسيادتها وكرامتها الوطنية ، أن تتوارد أنباء تشير إلى حلول ترمي إلى إبقاء الفلسطينيين ، أو توطينهم في هذا البلد أو ذاك . فلا الشعب الفلسطيني تخلى عن حقه المشروع على أرضه ، ولا نحن تخلينا عن حقنا في أي شبر من أرضنا أو تنازلنا عن أي قدر من سيادتنا... ومهما يكن من أمر فلن يقبل لبنان بأي نوع من التسويات التي قد تقضي ببقاء الفلسطينيين على أرضه ، إدراكاً منه أن هذا الأمر يمس بمصلحته في الصميم ويتعدى طاقاته ... إن السلام الذي ننشده في هذه المنطقة ، لن يقوم إلا على العدل ، ويكون من الظلم أن تحل قضية فلسطين على أساس خلق قضية جديدة للبنان ولشعب لبنان...[2].

وقد جاء الاقتراح بمجموعة من المقررات التي أيدت خطوة الرئيس الياس سركيس واصفةً إياها بأنها موقف مسؤول الغرض منه الحفاظ على ارض لبنان وشعبه ، وأبدى النواب ارتياحهم من خلال هذه المقررات كونها تمثل الإجماع الوطني الرائع من جميع ممثلي الطوائف جميعها في المجلس النيابي ضد هذه المخططات ، وأعلن المجلس النيابي من خلالها وحدة الأراضي اللبنانية ومن ضمنها الجنوب اللبناني ، وعدم التفريط به تحت أي صيغة[3] .

لم يقتصر الموقف المسؤول من توطين الفلسطينيين في لبنان على رئيس الجمهورية الياس سركيس والنواب اللبنانيين ، بل إنها شاركت الحكومة في ذلك من خلال رئيسها سليم الحص

---

[1] وهم كل من : أنور الصباح من الطائفة الشيعية ، اوغست باخوس ماروني ، زكي مزبودي سني ، مجيد ارسلان درزي ، حسين منصور شيعي ، شفيق البدر ماروني ، الياس هراوي ماروني ، سليمان العلي سني . العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، في ١٩ كانون الثاني ١٩٧٨ ، ص٤٥١١.

[2] الوثائق العربية ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص١ –ص٢ .

[3] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، في ١٩ كانون الثاني١٩٧٨ ، ص٤٥١١–ص٤٥١٢.

الذي رفض المشروع جملة وتفصيلاً وذلك لتعارضه مع مصالح الفلسطينيين من جهة ، ولأنه يشكل حلاً على حساب شعوب شقيقة ومنها الشعب اللبناني[1].

ولم تستمر صورة الاتفاق المسيحي – الإسلامي حول الوجود الفلسطيني في لبنان ، بتلك الصورة التي عكستها رؤية الرئيس الياس سركيس الأخيرة ، فقد ساد في الجلسات اللاحقة لمجلس النواب مواقف سلبية من الوجود الفلسطيني ، وهذا سبب من أسباب التنازع بين اللبنانيين وافتراقهم ، مما دفع بعضهم الى أن يؤكد أن من دواعي "**حل الأزمة اللبنانية**" انه لابد من "**خروج المسلحين الفلسطينيين**" من أراضي لبنان ، لان وجودهم مدعاة استمرارها ، وطالب النواب المسيحيون عدم عقد أي تفاهمات أخرى معهم من شأنها أن تأزم الموقف بصورة اكبر ، بل يجب أن ينطلق الموقف من العمل على إزالة آثار "**اتفاقية العار**" كما اسماها البعض اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ ، وان يكون ذلك بموقف مسؤول تتزعمه الحكومة اللبنانية ، بموجب قرار يصدره مجلس الوزراء ، يمكن بواسطته أن تُحَجّم "**مخاوف المسيحيين**" ، وان تعيد "**زرع الثقة بين اللبنانيين**" بعد أن تغيرت المعادلة السياسية والاجتماعية لغير صالحهم ، ترافق مع هذه المطالب تحميل الفلسطينيين مسؤولية الاحتلال الإسرائيلي للجنوب وباقي المناطق اللبنانية في عام ١٩٨٢ ، بحجة أنهم أعطوا الذريعة لإسرائيل في حماية نفسها من المقاومة عن طريق ملاحقتهم أينما وجدوا وبهذا فان مسلسل الحرب الأهلية سيستمر أمام تعنت الأطراف اللبنانية ودورانها حول قضية مفرغة عنوانها الوجود الفلسطيني على الأرض ، استدعت من اللبنانيين التقاتل والدخول في حرب أهلية ، كان واحداً من أسبابها ذلك التواجد الفلسطيني[2].

يبدو واضحاً مما تقدم أن النواب اللبنانيين وكلٌ بحسب انتماءاته الأثنية والطائفية فضلاً عن السياسية ، راح يحدد أسباب الحرب الأهلية في البلاد تحت قبة المجلس النيابي ، سعياً وراء تجاوز مسوّغات استمرارها من منطلقات انتماءاتهم ، فأحتدم النقاش و "**تقاطعت**" الآراء ، وبذلك "**تباينت** " الحلول ، فكانت واضحةً لما جرى في المجتمع اللبناني من انقسامات "**حادة**" و" **متناقضة**" " **اجتماعياً**" و "**اقتصادياً**" و "**تشريعياً**" ، تداعيات وعلى الرغم ما اكتنف المؤسسة التشريعية اللبنانية من انقسامات وتناقضات ، سعت جاهدة للوقوف على "**عواملها**" والى إيجاد

---

[1] جريدة النهار ، العدد الصادر في ٦ كانون الأول ١٩٧٨ ؛ الأرشيف السياسي للرئيس الحص على شبكة الانترنيت ، www.salimealhoss.com .

[2] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، في ٢ و٤ و٨ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٧٦٩ و ص٨١٣.

"**الحلول**" أو في اقل قدر "**الحد**" من آثارها في المجتمع ، وهذا ما سنعالج حيثياته في المباحث والفصول الآتية من الرسالة هذه.

- **المبحث الثاني : الواقع الاجتماعي اللبناني في ظل الحرب الأهلية:-**

أثرت الحرب الأهلية اللبنانية مباشرةً على مختلف الجوانب والنواحي الاجتماعية اللبنانية ، كان في مقدمتها صيغة التعايش بين اللبنانيين ، قضيةً أولاها المجلس النيابي اهتماماً كبيراً ، إذْ شغلت حيزاً واسعاً في مناقشات النواب ومداخلاتهم ، خلال سني الحرب ، فنالت نصيباً وافراً من التشريعات المختلفة ، بغية معالجة تداعياتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

سبق اندلاع الحرب الأهلية في لبنان هجرات سكانية ، ارتبط جُلها بظروفٍ اقتصاديةٍ أو ما خلفتهُ الاعتداءاتِ الإسرائيليةِ على الجنوب بعد عام ١٩٦٧ من نتائج سلبية على واقعيه الاجتماعي والاقتصادي ، لذا كان منها ما هو داخليٌ إتجاه المدن اللبنانية ذات الأنشطة الاقتصادية مثل العاصمة ، أو خارجيٌ إتجاه بُلدان المهجرِ التقليدية للبنانيين في الأمريكيتين وإفريقيا وغيرها الكثير من البلدان ، ظاهرة اجتماعية – اقتصادية وسمت النشاط الاقتصادي اللبناني قبل الحرب الأهلية ، أي أنها كانت هجرة طوعية من منطلقات ذاتية بحته ، إلا أن اندلاع الحرب غير "**نمطية**" السلك هذا من طوعي الى "**قسري**" ، خصوصاً بعد أن تلازمت معها الظروف السياسية والأمنية فأجبر المواطنين على النزوح من مناطقهم "**عنوةً**" **و** "**ترهيباً**" ، فضلا عن تدهور الأحوال المعيشية والبطالة والضائقة الاقتصادية ، فبرزت ظاهرة خطيرة زعزعت الكيان الاجتماعي اللبناني هي "**التهجير**" ولا سيما انه ارتبط مباشرةً بالأطروحات الطائفية احد ابرز أسباب الحرب [١].

تمخضَ عن الظاهرة هذه معطياتٌ اجتماعية لم يألفها المجتمع اللبناني سابقاً ، أثرت مباشرة في تكويناتهِ الديموغرافية ، لعل من أوضحها أمران أولهما بروز "**مناطقية**" اللون الطائفي الواحد ، وثانيهما "**الكانتونات**" الطائفية المنغلقة على ذاتِها وهو الأخطر ، لما تركتهُ من آثارٍ سلبيةٍ على سمة "**الانفتاح**" في المجتمع اللبناني قبلَ الحرب[٢].

فَلا مُراءَ ، إذ نجدُ في المجتمعِ اللبناني بروز ظاهرة "**المناطقية المسلحة**" ، فالكانتونات سلحّت نفسها من اجل الحمايةِ "**الذاتية**" ، أو "**للدفاع**" عن مصالِحها ومواقِفها السياسيةِ ، إن لمْ نقلْ لِفرض "**إرادتها**" بقوة السلاحِ ، امراً نتج عنه تزعزع اجتماعي لبناني خطير تمظهر بصورة "**التفكك**" و "**التشرذم**" من جهة ، والانحِدار من جهة أخرى بسبب أعمال العنف الـتي قادتها الميـليشيـات مُعزَزَةً من روح "**التَخندُقِ**" ضد بعضِها البعض الآخر طائفياً وبذلك تأمين الانتماء

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية ، ص١٢٤٦.

[٢] ليلى رعد ، ثقافة الخوف من الحرب في لبنان ، جامعة فيلاديفيا – كلية الآداب والفنون ، مؤتمر فيلاديفيا الدولي الحادي عشر ٢٤-٢٦ نيسان ٢٠٠٦ ، ص١١.

الطائفي لا اللبناني ، وكل حسب وزنها الديموغرافي الكُتلي بشتى الوسائل والإمكانيات شرعية وغير شرعية المتنامية تنامياً مُطّرداً مع تداعي مقومات الدولة وضعفها[١].

لذا سادت "**ذهنية العسكرة**" في المجتمع لعدم الشعور بالأمان والطمأنينة ، فأتجهت الكيانات اللبنانية نحو "**التقاتل**" سعياً وراء المحافظة على ذاتها وحماية نفسها تجاه الأخطار ، وبات كل فرد لا يشعر بالطمأنينة إلا إذا كان مع أقرانه ، وان كلمة "**غريب**" لم تعد تقتصر على الأجنبي أو عما هو كائن خارج الحدود ، وإنما على كل من لا ينتمي الى الطائفة نفسها[٢]

فَلا غرابة إذ نجدَ أنّ الإحصاءاتَ الرسميةُ أو تلك الصادرة من منظماتٍ إنسانيةٍ ، قدرت نسبةَ المهجرين ثلاثة مواطنين من كل أربعةٍ ، فيما تعلق بـ"**النزوح السكاني**" من مناطق "**السكن الأساسي**" حيثُ مسقط الرأس ، الى أماكنِ "**الانتماء الطائفي**" حيث الاحتماءُ بالانتماء[٣].

وقد بينت دراسة ثيودور هانف المختص بالشؤون الاثنوغرافية ، والمعني بالدراسة السكانية للبنان تحديداً ، أنَّ مجموع المهاجرين والمهجرين من مختلف الطوائف اللبنانية في المدة (١٩٧٥–١٩٨٧) وصلت الى حوالي ٧٠٠ ألف مواطن[٤] ، وأشارت دراسة "**جامعة القديس يوسف**" الى رقم مقارب لذات الموضوع ، فحددت تقديراتها بحوالي ٦٨١ ألف نسمة ، في حين توصل "**مكتب المهجرين**" الى أرقامٍ اقل من ذلك موضحاً أن عدد المهجرين بلغ (٢٨٥٢٣٠) ألف نسمة[٥] ، وأخيراً أكدَ عبد الرؤوف سنو في دراستهِ التفصيلية عن الحرب الأهلية ونتائجها ، ولا سيما ما أصاب أُسراً بأكملِها من "**تهجير**" وفي عموم مناطق لبنان ، حيث شكلت فيها الأُسر المهجرة نسبة ٧,٨% لبيروت ، و ٦٢% لجبل لبنان ، و ٤٢% للشمال و ٢,٣% للبقاع ، و ٢٣,٧% للجنوب[٦].

فلم تكن عملية التهجير عملية آنية مع بداية اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ، إذ لم يشهد العام الأول من الحرب عملية تهجير جماعي ، بل اقتصر التهجير على بعض القرى والجيوب ذات الأقليات الطائفية ، وتصفية بعض أعضائها لحمل الباقين على الفرار . بينما اتصف عام ١٩٧٦ بأنه عام عمليات التهجير الجماعية والعلنية ، للمسلمين والفلسطينيين من المناطق

---

[١] عدنان حب الله ، جرثومة العنف في لبنان – الحرب الأهلية في صميم كل منا ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٩٨) ، ص١٩٣–ص١٩٤.

[٢] ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص٨–ص٩.

[٤] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٤٢٢.

[٥] مكتب ملف المهجرين ، قضية التهجير في لبنان ١٩٧٥–١٩٩٠ ، حركات النزوح ، مناطق التهجير جغرافياً ، (بيروت : د.م ، حزيران ١٩٩٢) ، ص٩–ص١٠.

[٦] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٢٤٨.

المسيحية مقابل هجرة أخرى للمسيحيين من المناطق الإسلامية ، الأمر الذي افرز ديموغرافيا جديدة بين المناطق اللبنانية مع نهايات الحرب الأهلية ، فبلغ عدد الذين تعرضوا لموجات التهجير بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ أي عشية الحرب الأهلية مقارنة بالنسبة التي سبقت نهايتها من المهجرين المسيحيين حوالي ٦٧٠ ألف نسمة أي ما يعادل ٨١% ، في حين المسلمين بلغ عددهم حوالي ٥٨ ألفاً أي بنسبة مقدارها ١٩% ، افرز ذلك تبايناً واضحاً بين الطوائف في المناطق اللبنانية كما هو مبين في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

التهجير والتوزيع الديموغرافي للبنان بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٩[١].

	المنطقة	١٩٧٥	١٩٨٩	التراجع %
المسيحيون	الشوف وعالية والمتن الأعلى	٥٥	٥	٩١
	غرب بيروت والضواحي الجنوبية	٣٥	٥	٨٥,٧
	البقاع	٤٠	١٥	٦٢,٥
	جنوب لبنان	٢٦	١٥	٤٢,٣
المسلمون	الضواحي الشرقية	٤٠	٥	٨٧,٥
	الشريط الحدودي	٥٠	١٠	٨٠,٠
	الكورة البترون	١٠	٢	٨٠,٥
	شرق بيروت	٨	١	٨٧,٥

يبدو واضحاً من الجدول انف الذكر أن نسبة التهجير من مختلف مناطق لبنان في الريف والمدن والبلدات قد حرك بما لا يقل عن ثلث سكان لبنان من موضع سكانهم الأصلي ، وهي نسبة تدل على حجم فداحة ما وصلت إليه مخاطر الاحتراب الطائفي في البلاد امرٌ اخذ صداهُ في أروقة المجلس النيابي.

ألقى رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد عقب تجديد انتخابه رئيساً لمجلس النواب كلمة وصف فيها الأحداث في لبنان بـ"**المؤامرة**" على كيانه تمارسها بعض الأطراف السياسية ، حاضاً المجلس النيابي بكل ألوانه الطائفية الوقوف بوجه العنف وما أنتجه من تأزم في علاقات التعايش الاجتماعية خاصة ظاهرة "**التهجير**" التي شهدها لبنان بعد تصاعد العنف ، معلناً تضامنه مع رئيس الحكومة رشيد كرامي والمؤكد على حل سياسي مبني على الحوار الهادئ والحر فهو

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٢٤٨-ص١٢٥٣.

أساس لوقف التداعيات الاجتماعية كلها في البلاد ، وفي مقدمتها "**التهجير**" وما يكمن ورائها من رغبة لبعض الجهات السياسية "**تقسيم لبنان**"[1].

واتهم النائب ميخايل الضاهر الحكومة بالتقصير في معالجاتها للازمات ومنها الاجتماعية التي يمر بها لبنان ، واصفاً فترة حكمها في ظل الأزمة بالقول:

"...**فترة حبلى بالتهجير وحبلى بالهجرة ، حبلى بتقسيم الشعب أرضاً وفئات ، تقسيم لبنان... ماذا فعلتم لتوقيف الهجرة اللبنانية ماذا فعلتم لتوقيف الهجرة من حي إلى حي ، ماذا فعلتم يا دولة الرئيس على وحدة هذا الشعب ووحدة هذا الوطن ، وهل تمكنتم من فتح قرية على قرية مجاورة وبعد أن سدت بينها الحواجز، هل تمكنتم من فتح حي على حي...**"[2].

وربط عدد من النواب عمليات "**التهجير**" بأوضاع البلاد "**الأمنية**" وما يكتنفها من اضطراب وتدهور متفاقم ، فقد أكد النائب نديم نعيم أن الوضع الاجتماعي "**مأساوياً**" ، لما يحتويه من "**قتل وقنص وسرقة وحرق و خطف وتفنن بالإجرام وحواجز متنقلة وإطلاق نار بين حي وحي بالمدافع ، وأنتج ذلك كله تهجير سكان مناطق متعددة من لبنان**" ، مشدداً أنّ عملية التهجير تخفي وراءها أهداف "**قصدت تقسيم**" البلاد ، منوهاً وبأسىً عميق بحسب تعبيره أنه "**موت بطيء للبنان ولتعايشه الاجتماعي**"[3].

أكد النائب شفيق بدر المضمون نفسه من أن هناك مؤامرة لـ"**تقسيم لبنان**" عن طريق أعمال التهجير التي تقف ورائها "**أياد مدسوسة**" تريد الاستيلاء على الحكم متهماً جهاتٍ سياسيةٍ لم يكشف عنها ، استخدمت ورقة التهجير للتلويح بعملية التقسيم ، فالتهجير بحسب رأيهِ لهُ أبعاد لا

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٥ ، ص٤١٠٠–ص٤١٠٥ ؛ وحول النوايا اللبنانية الطائفية للتقسيم ينظر: مذكرات الاباتي بولص نعمان ، الإنسان الوطن الحرية ١٩٦٨–١٩٨٢ ، ج١ ، (إعداد أنطوان سعد) ، (بيروت: سائر المشرق ، ٢٠٠٩) ، ص٩٦–٩٨ ؛ عبد المجيد الرافعي ، لبنان والمؤامرة ، (بغداد : مطبوعات دار الثورة ، د. ت) ، ص٢٢.

[2] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٣١ و ص٤١٣٢.

[3] المصدر نفسه ، ص٤١٣٥.

على المستوى الاجتماعي فقط وإنما على الاقتصادي بالدرجة الأساس ، لأنه سيؤدي الى فرز اقتصادي– طائفي[1].

وجاءت مداخلة رئيس الوزراء رشيد كرامي بأن التهجير وما سيؤول إليه من تقسيم للبنان بحسب المناطق " **خلافاً يرتدي في وجه من وجوهه الطابع الطائفي**" ، مشيراً الى أنَّ التطورات التي شهدها المجتمع اللبناني منذ ١٩٤٣ وحتى ١٩٧٥ ما عادت تحتمل صيغة التعايش بين اللبنانيين ، فما كان للبنان إلا أن ينفجر بهذه الطريقة التي مثل التهجير واحداً من أزماتها[2].

واستهجن النائب زكي مزبودي عمليات التهجير الحاصلة في البلاد ، وما نَمّ عنها من دعوات "**تقسيم**" ، عاداً أن اليد التي تقف وراءها هي "**خائنة متآمرة**" ، وأصر في مطالبة رئيس وأعضاء المجلس النيابي اللبناني الخروج بنص لـ"**وثيقة برلمانية تأريخية**" تؤكد "**تمسك مجلس النواب اللبناني بوحدة الوطن ، شعباً وأرضاً ، ويعلن أن المساس بهذه الوحدة يعد خيانة وطنية كبرى...**"[3]. وتطميناً للمخاوف التي تثار حيال التداعيات هذه ، صرح رئيس الحكومة رشيد كرامي أمام مجلس النواب ، أنَّ الدولة عازمةً على الوقوف بوجه المحاولات التقسيمية كلها وعمليات الهجرة الطائفية اللبنانية[4].

استقالت حكومة رشيد كرامي لتليها حكومة الرئيس سليم الحص٩ كانون الأول ١٩٧٦–١٦ تموز ١٩٧٩[5] ، تصدرت المعالجات الاجتماعية بيانه الوزاري منها:

"**إن حصيلة هذه المحنة بروز مشاكل حادة ، لا سيما على الأصعدة الاجتماعية والسياسية... وفي رأس سلم الأولويات التي نتصورها تأتي معالجتنا للمشاكل الاجتماعية الملحة كإيواء المهجرين وإغاثة**

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٤٢.

[2] المصدر نفسه ، ص٤١٥٥.

[3] المصدر نفسه ، ص ٤١٦٠ و ص٤١٦١ .

[4] م. م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار عام ١٩٧٦ ، ص٤٢١٥.

[5] الوزارة الحادية والخمسون ، تشكلت في ٩ كانون الأول ١٩٧٦ الى ١٦ تموز ١٩٧٩ ، برئاسة سليم الحص رئيساً للوزراء ووزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط وللإعلام ، وعضوية فؤاد بطرس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية والمغتربين والدفاع الوطني ، صلاح سلمان وزيراً للداخلية والإسكان والتعاونيات ، إبراهيم شعيتو وزيراً للصحة العامة والموارد المائية والكهربائية ، أمين ألبزري وزيراً للأشغال العامة والنقل والسياحة ، ميشال ضومط وزيراً للتصميم العام ، اسعد رزق وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية والتربية الوطنية والفنون الجميلة والزراعة ، فريد روفايل وزيراً للعدل والمالية والبريد والبرق والهاتف . جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٥٣.

المنكوبين ومساعدة الميتمين والمشردين وإيجاد فرص للأيدي العاملة المعطلة وما الى ذلك..."[١].

طالب الحص مجلس النواب بفتح دورة استثنائية لمعالجة الظروف الأمنية التي أفرزت العديد من القضايا الاجتماعية ذات العلاقة بالوضع السياسي ومنها "...**مشاكل المهجرين والميتمين والمعاقين والعاطلين عن العمل...فمع إدراكنا بان قضيتهم مرتبطة الى حد بعيد بالحل السياسي العام** "[٢].

علق النائب نديم نعيم على تأثير التهجير وتداعياته الطائفية التي تسببت بإفراغ مناطق لبنانية بكاملها من سكانها وهو ما سجلته بلدة الشياح المتاخمة لبيروت ، فبسبب عمليات التهجير "**لم يتبق منهم سوى خمسة أو ست عائلات من أصل ثلاثة آلاف لبناني يقطنون هذه المنطقة**" ، وطالب الحكومة الى ضرورة إعادة المهجرين الى ديارهم[٣].

وأبدى النائب ألبير مخيبر امتعاضاً شديداً مما يُتّبَعُ من "**تهجير قسري**" في الجنوب ، مؤكداً أنَّ وراءه تقف دواعٍ سياسية ، عاداً التواجد الفلسطيني فيه سبباً أساساً وراء ما تتخذه إسرائيل من سياسات تهجيرية ، نائياً وبسبب تحالفات كيانه السياسي مع الإسرائيليين عن الأخيرين مسؤولية ما جرى في الجنوب ، مطالباً الحكومة بتشكيلِ دائرةٍ خاصة بالمهجرين للعناية بشؤونهم والحد من التداعيات الأمنية في البلاد بسبب الحراك الاجتماعي هذا[٤].

وطالب النائب عبد المجيد الرافعي الحكومة باعتماد سياسة أكثر جدية في معالجة المشكلات الحياتية والاجتماعية ، ومنها مشكلة المهجرين التي عدها مشكلة ذات "**الاستفحال المستمر**" المرتبط بالتأثيرات الخارجية على القوى في داخل لبنان ، مشدداً على ضرورة مساندة الحكومة في خطواتها الساعية الى تخفيف التداعيات الاجتماعية بقوله :" **نحن مع الحكومة في كل ما يخص السعي الدؤوب لحل المشاكل الاجتماعية ، التي يكاد شعبنا ينوء تحتها**"[٥].

وقلل النائب ألبير مخيبر من إمكانية الحكومة حمل المواطنين المهجرين للعودة الى بيوتهم ، معتبراً إرجاعهم خارج عن إرادة الحكومة واصفاً ذلك " ...**لان هنالك فرقاء يجب أن**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٤٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٢٤٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٢٨٢.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و٢٨ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧ ، ص٤٤٢٢.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ و ٩ آب عام ١٩٧٩ ، ص٦٠٣٠

يوافقوا على أن تعود الناس الى منازلها مطمئنةً ، وهم يمنعون الحكومةَ من أن تُحافظ على حياةِ الناس ، إلا متى شاؤوا، يعني هم يفرضون الرضى والطلب."[١].

تصاعدت أعمال القتل والتهجير في بعض المناطق ، حدت بالنائب نديم نعيم الى أنْ طالب قوات الردع العربية الى سرعة تدخلها من اجل فرض الأمن ، لان انهياره في بعض المناطق أفرغها من ساكنيها بسبب التهجير الذي أصابها[٢].

وخلال جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة شفيق الوزان التي أعقبت حكومة الرئيس الحص الثانية ، انتاب المجلس النيابي اليأس وعدم الثقة في قدرة الحكومات اللبنانية المتعاقبة على معالجة الوضع الاجتماعي المتدهور جراء الحرب الأهلية اللبنانية ، وهذا ما عُرِضَ على لسان النائب يوسف حمود في أن:

" **الحكومات المتعاقبة أخفقت إخفاقاً تاماً بالمحافظةِ على أرواحِ وممتلكاتِ المواطنينَ. أخفقت بإيجاد الأمن والاستقرار أخفقت بإعطاء الرغيف ، أخفقت بإنهاء المؤامرات على هذا الوطن الآمن الصغير. الحكومات المتعاقبة أخفقت بتوقيف الهجرة والتشرد والتهجير...ولماذا نقول فقط الحكومات المتعاقبة؟ أيضا المسؤولون في هذا البلد أخفقوا بالحفاظ عليه. همهم الوحيد مصالح من هون ومن هونيك**"[٣].

وشكك النائب جبران طوق في قدرة حكومة الوزان إيقاف مسلسل التهجير والقتل الذي أصاب لبنان بعد انهيار العيش الاجتماعي بين أبنائه بمختلف طوائفهم[٤] ، واتهم النائب فؤاد الطحيني الدولة بالتقصير في معالجة قضايا التهجير ، مؤكداً إن "**معالجة هذا الموضوع الخطير يطال مئات الآلاف من اللبنانيين ، يتطلب إنشاء هيأة رسمية تعير اهتماماً خاصاً بشؤون**

---

(١) م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ و ٩ آب عام ١٩٧٩ ، ص٣٦٣١.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠، محضر الجلسة السابعة ، ٢٩ أيار عام١٩٨٠ ، ص٦٦٣٨.

(٣) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ و ١٨ كانون الأول عام ١٩٨٠ ، ص٢٩.

(٤) المصدر نفسه ، ص٥٦.

المهجرين ... فلماذا لا يصار إلى إنشاء مجلس للمهجرين... كون أعدادهم قد زادت حتى وصلت بمئات الألوف..."[١].

وأوضحَ النائب عبد المجيد الرافعي أن مناخات داخلية أسهمت بشكل أو بآخر في تأجيج حدة الصراع الذي انعكست آثاره السلبية على اللبنانيين ومناطقهم ، فعدم بناء الوحدة الوطنية على وفق أسس قوية والإدارة المنخورة بالفساد والرشوة والمحسوبية ، وأزمة "**التهجير ألقسري**" وما ولدته العديد من كوارث إنسانيةٍ واجتماعيةٍ ، فعاش اللبنانيون أقصى حالات الانشطار السياسي والاجتماعي والنفسي بسببها[٢].

وعَدَّ نواب آخرون أن استقرار الأمن في البلاد مرهون بجهود الدولة لإعادة المهجرين الى مناطقهم ، عودة تزرع الثقة بعودة الأمان والاستقرار ، وهذا مقرون بمصداقية الدولة في تحقيق برامجها الحكومية المعتمدة على الحوار بين الفرقاء السياسيين في لبنان[٣].

أوضح العديد من نواب المجلس أن "**التهجير**" تم تحت غطاء سياسي وحزبي بين الطوائف اللبنانية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام "**الحزب التقدمي الاشتراكي**" بأعمال تهجير وتصفية عناصر سياسية وقضائية بين صفوف الطائفة السنية ، من اجل إيقاع "**الفتنة**" بيـنهم وبـين "**حـزب الكتائـب**" الذين ستتوجه إليهم أصابع الاتهام أولاً ، وتحقيق فرز طائفي في منطقة الشوف تحت لواء الحزب التقدمي الاشتراكي ثانياً[٤].

تيقن النواب وبعد إسهاب ممل من نقاشات محتدمة حول الآثار الاجتماعية للحرب ، وعلى مدى عقد من الزمان على اندلاعها ، أن لا جدوى من تلك المناقشات ، لذا حرص بعضهم على ضرورة إصدار "**قوانين**" و "**تشريعات**" من شأنها أن تعالج أو في الأقل تحد من التداعيات الاجتماعية للحرب ، بيد أن الرغبة هذه اصطدمت هي الأخرى بواقع "**الظرف الأمني**" للبلاد ، وهو أمر تعطلت معه انعقاد العديد من جلسات المجلس ، عندها أصرَّ عدد من النواب على ضرورة عودة "**مناقشات**" الوضع الأمني المتفاقم ، فكان ذلك مثار سِجال آخر بين النواب المؤيدين والمعارضين بخصوص إثارة النقاش بإزاء الوضع الأمني وآثاره الاجتماعية ، فعلى

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ و ١٨ كانون الأول عام ١٩٨٠ ، ص٧٦.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ،٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٢ ، ص٧٧٨.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ،٣١ أيار و٧ و ١٢ حزيران عام ١٩٨٤ ، ص٣٨٦.

[٤] ينظر نص الوثيقتين الصادرتين عن الحزب التقدمي الاشتراكي بتاريخ ٢٠ نيسان و ٥ أيار ١٩٨٣ لافتعال الاحداث الطائفية ، في الملحق رقم (٣) ، ص٣٢٣.

سبيل المثال طالب النائب سليمان العلي بتخصيص جلسةٍ لمناقشة التدهور الحاصل في الواقع الاجتماعي ، اعترض عليه النائب ألبير منصور إذْ رأى في ذلك تأجيجاً للموقف الحساس بين ما سَمَّاهم "**حملة المدافع**"[(١)].

وتكرر الأمر ذاته مع النائب فريد جبران عندما طالب رئاسة المجلس إدراجَ مشروع توزيع موادٍ غذائيةٍ على جدول أعمال الجلسة معالجة آنية للإضراب الذي خرج به المواطنين احتجاجاً على الوضع المعيشي الصعب بسبب الحرب ، معلناً تهديدهُ بالانسحاب من الجلسة في حال –بحسب تعبيره– "**تمويّع**" مشروع القانون الذي تقدم به[(٢)].

أثارت الأحداث مخاوف النواب حيال تطوراتها ، واستحق منهم المطالبة بإصدار بيانٍ نيابيٍ ، شكلَ رداً منددا لعمليات التهجير التي شهدتها مدينة صيدا اللبنانية وباقي المدن الأخرى ، فتقدموا بصيغة مفادها:

"**يعبر المجلس النيابي عن قلقه الشديد للأحداث الأخيرة في شرقي صيدا ، ويرفض الاعتداءات التي تتعرض لها قرى هذه المنطقة ، طالباً من السلطات المختصة القيام بواجبها في منع هذه الاعتداءات ، والحول دون وقوع أية عملية تهجير لسكان هذه القرى ، والعمل الحثيث على عودة المهجرين ولا سيما من جراء المعارك الأخيرة ، ومساعدتهم بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم**"[(٣)].

حَظِيَ البيان هذا بمصادقة المجلس النيابي ، فكان خطوة مسؤولة في محاولة معالجة الوضع المتردي في لبنان[(٤)] ، أكد النائب بيار حلو أن هناك مشكلة اجتماعية هائلة يعاني منها لبنان بسبب الحرب الأهلية ، وان "**(٩٠%) من هذه المشكلة أساسها التهجير**"[(٥)] .

ولعل من المفيد هنا أن نشير الى دراسات أكاديمية معنية بآثار الحرب الأهلية اللبنانية على الواقع الاجتماعي ، فقد أكدت دراسة زهير حطب التي أجراها عام ١٩٨٦ أن من "**٦٣% من**

---

(١) م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ أيار عام ١٩٨٦ ، ص١٠١.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ آب عام ١٩٨٦ ، ص٣٤.

(٣) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص٢٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٧.

(٥) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص٥١.

الأسر اللبنانية قد خسرت ممتلكات متنوعة" مثل: شقة ، سيارة ، مبنى ، محل ، أثاث ، منزل ...الخ ، وان "**نسبة ٢٠% فقدت العمل**" الذي يعيلها ، و "**أن نسبة ٩٢% قد خسرت احد أبنائها بموته أو فقدانه**" ، وعادت هذه الأسر بعد أن غيرت أماكن سكنها الى التجمع في أحياء ومناطق سكنية تبعاً للانتماء الطائفي أو المذهبي أو السياسي ، حيث يوجد الأصدقاء والأقرباء و"**رفاق السلاح**" من الميليشيات الأمر الذي حول الأحياء هذه الى مناطق مقفلة طائفياً ومذهبياً وسياسياً بوجه الغرباء ، كان لكل حي رموزه وشعاراته وأنماط عيشه ، وهذا ما عزز لحمة القرابة والمذهب بين السكان الجدد على حساب لحمة الانتماء الوطني ، مما أعاد الى الظهور صيغة الأسر التي ارتبطت بمصالح الانضمام الى نظام الميليشيات الواحدة وفرض الخاواة والرسوم على المحال والقيام بالمصادرات...الخ [١].

لم تقتصر المطالبات النيابية على تنظيم شؤون المهجرين في لبنان ، بل تعدته الى شؤون "**المهاجرين**" خارج لبنان ، فقد طالب النائب يوسف حمود ، الاهتمام بشؤونهم وتخصيص وزارة خاصة بهم ، تتابع قضاياهم في كل بلدان المغترب ، ولا سيما أنهم قد أسهموا بجزء كبير في مساعدة الاقتصاد اللبناني خلال الأزمة اللبنانية ، بمردودات مالية أعانت ذويهم داخل البلاد[٢] ، وهذا ما وَعَوه النواب بأن ما خسره لبنان جراء هجرة طاقاته البشرية افرغ البلاد من كفاءته في مختلف الاختصاصات ، إلا أن رجال الاقتصاد ومنهم رئيس الوزراء سليم الحص كونه درس علم الاقتصاد وخبره علمياً فكان له رأي ذو شقين ، تمثل الأول بان خروج أبناء البلد هو خسارة في مستوى الكفاءة التي امتلكها لبنان ، إلا انه من جهة أخرى مثل عاملاً ايجابياً مكن من خلاله المحافظة على هذه الكفاءات في بلدان المهجر وهم في الوقت نفسه رفدوا الاقتصاد اللبناني بالدعم المادي عن طريق ما حُوِّلَ من أموالٍ جنوها في المهجر[٣].

شغلت تداعيات الاجتماعية أخرى مناقشات واسعة داخل المجلس النيابي ، مثل ظاهرة "**الخطف**" التي أرعبت المجتمع اللبناني نتاج الصراعات المحتدمة والضاربة بين القوى السياسية المتصارعة ، فخلال جلسة استجواب الحكومة في مجلس النواب التي عقدت خصيصاً لمناقشة تداعيات الحرب على الساحة اللبنانية ، أشار رئيس الوزراء رشيد كرامي إلى انعكاسات الحرب

---

[١] زهير حطب ، الحرب وآثارها على بنية الأسرة اللبنانية ووظائفها . محاولة في فهم التغير الاجتماعي ، (عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٨) ، ص٧٧ – ص٧٨ و ص٨١ – ص٨٢ ؛ عبد الرؤوف سنو ، الحرب اللبنانية ، مج ٢ ، ص١١٢٣.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٦٩ و ص٤٢٨٩ .

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٧ كانون الأول عام ١٩٨٧ ، ص١٢٥.

السلبية على مختلف نواحي البلد والنواحي الاجتماعية منها خاصة ، مؤكداً حرصه على معالجتها في إنشاءه "**لجنة التنسيق**" التي تتولى التنسيق مع الخاطفين لإطلاق صراح المخطوفين ومن الجدير بالذكر أنَّ لجنة التنسيق هذه أعدت مشروعاً حكومياً من شأنها أن تفاوض الخاطفين بواسطة أعضائها الذين ينتمون إلى شتى الكتل السياسية ، ولأنها واحدة من أساليب الحل إلا أَنَّها لم تنل استحسان بعض النواب ومنهم النائب ميخايل الضاهر الذي عدّ مسعاها "**المساومة**" بين زعماء الحرب فتساءل:

"كيف يمكن أن يجتمع في لجنة التنسيق ممثلين عن فرقاء يتقاتلون فيقدم هذا لائحة بعشرة أسماء فيقول له الأخر نعم هؤلاء موجودين بحوزتي أعطني عشرة مقابلهم...لا يمكن أن يتعاون الحكم مع لجنة تنسيق أعضائها يتقاتلون."[١].

أثارت موجات الخطف الذعر بين الناس والمسؤولين إلى درجة أن طالب النائب ريمون اده حكومة رشيد كرامي بوضع "**مشروع قانون يعدل القانون المرقم ١٩٥٩**" الخاص بعقوبة الإعدام على أن تطبق العقوبة خلال أربع وعشرين ساعة لكل من يقوم بعمليات خطف أو ابتزاز بقصد التهجير[٢] ، وهاجم ما اسماهم بـ"**النواب الأصدقاء**" ، الذين يخفون المجرمين ، في إشارة إلى تداخل هذه التداعيات الاجتماعية مع الخلافات السياسية بين النواب[٣].

وطالب النائب ميخايل الضاهر الحكومة بأجراء ترتيبات سريعة لحل قضية المخطوفين الذين تقدم ذويهم بطلبات الى المجلس النيابي يطالبون بالإفراج عن أبنائهم المخطوفين الى أماكن مجهولة[٤].

فيما وصف النائب ألبير مخيبر قضية المخطوفين بـ"**المخزية**" ، لأنها تخلق التوتر عندما يقوم ذوو المخطوفون بقطع الطرق وإثارة أعمال الشغب التي تؤجج الى استمرار العنف وعلى الحكومة إيجاد حلٍ منطقيّ لها ، لأنها شكلت "**وصمة عار**" لاستمرارها تعكير الأجواء الأمنية ، متهماً بعض الميليشيات والتنظيمات الحزبية المسلحة الممولة مادياً ومعنوياً من بعض

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، في ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٥ ، ص٤١٣١ – ص٤١٣٣.

[٢] فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص٥٨.

[٣] ريمون اده ، المصدر السابق ، ٢٩٦.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ آذار عام ١٩٨٥ ، ص٥٥٢.

أركان الحكومة في حصولها على غطاء أجاز لها القيام بأعمال الخطف بحرية واسعة ، وطالب الحكومة بملاحقة الخاطفين أياً كانت جهة انتمائهم[١].

أما النائب حسن الرفاعي فشدد على أنَّ قضية المخطوفين ، "**قضية سياسية**" قبل كل شيء ، جرت في ضوء تفاهمات ومساومات بين الكتل السياسية وميليشياتها ، مقابل تنازلات سياسية أو طائفية ، وان هناك من السياسيين أنفسهم من هو "**راعي لعملية الخطف**" ، وان التراضي والتوافق السياسي يمثلان اقصر الطرق في القضاء عليها[٢].

اهتم بعض النواب بقضية المخطوفين وعلى رأسهم النائب نجاح واكيم الذي طالب رئاسة المجلس النيابي تمديد الجلسة لمناقشة قضية المخطوفين والتوصل الى حلول موضوعية لها ، لأنَّ المجلس يناقش لأول مرة قضية المخطوفين وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي اللبناني[٣].

تصدرت التشريعات والتعديلات والمقترحات للقوانين التي تخص الجانب الاجتماعي والإفرازات السلبية للحرب الأهلية عليه قائمة الجلسات النيابية لمجلس النواب ، ذلك أنَّ تأثير الحرب انعكس مباشرة على الواقع الاجتماعي اللبناني أولاً ، فمن خلال قراءتنا لـ"**الأسباب الموجبة**" لتلك القوانين نجدها مثلت كمّاً كبيراً اختص في معالجة تداعيات الحرب على الواقع الاجتماعي قوانيناً تناولناها بحسب بعدها التأريخي في محاضر الجلسات . فجاء اقتراح تعديل تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في صدارة تلك التشريعات ، لأنَّ الحرب أربكت العلاقة هذه وبحسب ما نصت عليه الأسباب الموجبة :

"ترتبت بسبب الأوضاع الراهنة حالات اجتماعية طارئة، منها نزوح عدد كبير من السكان عن بيوتهم الى أمكنة أخرى كما وان حركة البناء قد توقفت بالإضافة الى عدد كبير من الأبنية التي لم تعد صالحة للسكن، الحالة التي تستوجب إدخال هذه التعديلات التي من شأنها أن تساعد الحالة الاجتماعية السكنية القائمة . وبما أن الحاجات الملحة تستوجب الإسراع في تسوية هذه الأوضاع."[٤].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ آذار عام ١٩٨٥ ، ص٥٥٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٥٤.

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٥٦.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الرابعة ، ١٢ كانون الأول عام ١٩٧٥، ص٤٢٠٤.

شمل هذا الاقتراح تعديل بعض أحكام قانون الإيجارات رقم ٧٤/١٠[١] ، بما يتعلق بتمديد المهل القانونية لاستيفاء الإيجارات حتى٣١ كانون الأول١٩٧٥ ، بسبب تداعيات الحرب الأهلية وأضرارها الاجتماعية على المؤجرين ، وشمل التعديل تمديد فترة الإيجارات الموسمية مع عدم إثقال كاهل المواطن المستأجر ببدلات إضافية حتى ٣١ كانون الثاني ١٩٧٧ ، وبناءً على ما تضمن هذا المشروع فقد طالب النائب بطرس حرب إلغاء المادة التاسعة التي تسمح للمالك بأن يفسخ عقد الإيجار ابتداءً من أول عام ١٩٧٦ مع إجراء بعض التعديلات على المادة العاشرة تسمح للمالك استيفاء زيادة ١٠% على البدل الأصلي ، من اجل إبقاء العقد مبرماً " **ونتمكن من عدم خلق أزمة اجتماعية جديدة بعد الحوادث التي مر بها لبنان**"[٢].

ونظراً لأهمية الاقتراح وقيمته في معالجة القضايا الاجتماعية التي تنظم عملية سكن اللبنانيين ، فقد عمد النواب الى مناقشة اقتراح قانون معجل مكرر بتمديد العمل بقانون الإيجارات رقم ٧٤/١٠ من ١ كانون الثاني ١٩٧٨ – ٣١ كانـون الاول١٩٧٩[٣] ، وبقي العمل سارياً بهذا التمديد حتى صدق المجلس النيابي أحكام قانون الإيجارات رقم ٨٢/٢٠ الذي نظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، التي أثرت على علاقة المواطن اللبناني بمحل سكنه ومنطقته التي اعتاش فيها وكان حري بمجلس النواب أن يصدّق على القانون هذا بعد التحسن النسبي لمستوى الأمن في بعض المناطق اللبنانية بسبب تواجد قوات الردع العربية ، وهذا ما طالب به النائب زاهر الخطيب في أن التحسن النسبي في الأمن دفع المؤجرين مقاضاة المستأجرين لما بذمتهم من أموالٍ لم تدفع "**وهو أمر خطير لأنه يؤدي عملياً الى تهجير آخر بأسم القانون ويشكل ظاهرة ساخنة على الأرض**" وعليه تقدم باقتراح وقف تنفيذ الأحكام التي صدرت وستصدر من المحاكم في الشأن هذا ، للفترة بين ١٣نيسان١٩٧٥ وأواخر عام١٩٨٢ ، لأنه يخلق أزمة اجتماعيةً إنسانيةً جديدة تكمل الأزمات الاجتماعية ، وسانده في توقيع اقتراح القانون كل من النائب منير أبو فاضل وطلال ألمرعبي[٤] ، وتم الموافقة على اقتراح القانون في عام ١٩٨٥ ، بعد أن أيقن المشرع اللبناني ضرورة العمل به لاستمرار التدهور الأمني والاجتماعي ، ومن قبيل رفع الحيف

---

[١] للتفصيل عن حيثيات تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر قبل الحرب الأهلية ينظر: عفيف شمس الدين ، دليل المالك والمستأجر في قانون الإيجارات رقم ٧٤/١٠ ، ط٢ ، (د . م ، ١٩٧٤).

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الرابعة ، ١٢ كانون الأول عام ١٩٧٥ ، ٤٢٠٦.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٣٠ أيار عام ١٩٧٨ ، ص٤٨٩١.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٤ آب عام ١٩٨٣ ، ص٤٣.

الاجتماعي عن المواطن اللبناني "**الذي منعته الظروف الأمنية من الانتقال أو العودة الى محلات سكنهم ، بسبب أعمال التهجير الطائفي**" ، حسب ما جاء في الأسباب الموجبة لتصديق مقترح القانون هذا[١].

بقيت ظروف الأمن تقف حائلاً أمام المصادقة على تشريعات أخرى ، فالتهجير فرض مستجدات اجتماعية جديدة من قبيل استيلاء المواطنين المهجرين على مبانٍ حكومية أو البناء في أماكن عامة أو التجاوز على أملاك الغير ، مما حدا بالحكومة الى تقديم مشروع قانون تعديل أحكام قانون تسوية مخالفات البناء الصادر في ١٣ ايلول١٩٧١ ، والقاضي بإخلائها أو بهدمها أو اللجوء الى الغرامة المالية ، مستفيدة من حالة الاستقرار النسبي للأمن بعد حرب السنتين ، لكن المشروع لم يَحضْ بموافقة المجلس النيابي ، "**لعدم توفر الأجهزة الأمنية الكافية التي تجعل من إمكانية تطبيق هذا القانون أمراً في غاية الصعوبة في الوقت الحاضر**"[٢].

لم تقتصر التداعيات الاجتماعية للحرب الأهلية على هذا الأمر بل إنها تجاوزته الى تأثيرها بشكل سلبي على "**التعليم**" فالحرب نخرت اقتصاد الدولة ، واثر ذلك على تقديم الدعم المادي للخدمات الاجتماعية ، فالأموال المرصودة للتعليم من ميزانية الدولة شهد تراجعاً واضحاً من ١٩% من عموم الموازنة عام ١٩٨٥ الى ١٣% فقط عام ١٩٨٨ ، فكان من نتائج ذلك أن ارتفعت نسبة الأمية ، وكان المهجّرون في مقدمة الضحايا حيث بلغت نسبة الأمية بين أوساطهم في بيروت ٧٠% في الإناث و ٨٠% في الذكور للأعمار بين ١٠-١٤ سنة[٣].

وأورد الباحث الأكاديمي عبد الرؤوف سنو إحصاءات أخرى عن ارتفاع نسبة الأمية في ظل الحرب الأهلية بين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن الخمسة سنوات بلغت ١٩,٧% وبين الإناث ٢٨,٨% ، رابطاً أسباب ذلك الى الأزمة المعيشية والى فقدان المعيل ، مما أدى بنسبة ٢٥% من الذكور من الفئة العمرية ٥-١٩ سنة و ٥٥% من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة الى الانقطاع عن الدراسة وانخرطوا في سوق العمل أو في الميليشيات، وأشار الى تداعيات أخرى تعلقت بوضع المعلمين ممن أصابهم الضرر ، فاضطروا الى الفرار من مدارسهم والالتحاق بالمنظمات الحزبية والميليشياوية ، أمثال "**الإدارة المدنية في الجبل**" و"**مجلس الجنوب**" و"**مفوضية التربية**"

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ آذار عام ١٩٨٥ ، ص٥٩٧.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ كانون الثاني عام ١٩٧٨ ، ص٤٥٥١.

[٣] علي سعيد فاضل ، اثر الحرب اللبنانية على سير العملية التربوية والتعليمية في نهاية المرحلة المتوسطة : نموذج حي السلم – دراسة ميدانية ، دبلوم في علم الاجتماع التربوي ، (الجامعة اللبنانية : كلية العلوم الاجتماعية – الفرع الأول ، ١٩٩٥/١٩٩٦) ، ص٩١.

تلك التنظيمات التي مارست صلاحياتها بإسم الدولة اللبنانية ونيابة عنها وعملت على تعيين المنتمين إليها بحسب مناطق تجانسهم طائفياً في قطاع التعليم الرسمي ، فضلاً عن تعيين أُناس آخرين بمجال التعليم من غير المؤهلين علمياً وأكاديمياً[١].

قادت التعيينات "**الميليشياوية**" هذه الى تزايد أعداد المعلمين وسط ضغوط حزبية أجبرت الحكومة اللبنانية التعاقد معهم في المدارس الابتدائية حتى وان كانوا غير مؤهلين مهنياً بأبسط المؤهلات الأكاديمية[٢] ، وهبط تبعاً لذلك مستوى الرقابة على التعليم والمؤسسات الخاصة به عما هو قبل الحرب الأهلية اللبنانية ، فظهرت حالات من الغش العلني للامتحانات وشراء الأسئلة وتزوير الدرجات ، إذ عملت الميليشيات على أنجاح اكبر عدد ممكن من منتسبيها ضمن مناطق وجودها الطائفية من اجل تغلغل أجندتها الميليشياوية وسط أهم مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالنشيء الجديد وتتمكن في الوقت نفسه غرس مفاهيم طائفية ومذهبية فيهم بعيدة عن الأسس الوطنية ، وهي من جانب آخر كسبت اكبر قدر ممكن من الذين رغبوا بالحصول على الشهادات ضمن تشكيلاتها الميليشياوية التي حجمت من دور الحكومة إجراء عملية رقابةٍ على الامتحانات لعدم قدرتها على إقناعِ الأطراف الميليشياوية كلها في تحديد مكان يتفق عليه الجميع من اجل إجراء الامتحانات ، ناهيك عن قدرت الميليشيات في التلاعب بالمناهج والمقررات على وفق ما يتلاءم ورغباتها ومشاريعها الطائفية[٣].

لم تكن هذه المشاكل بعيدة عن مناقشة النواب داخل قبة البرلمان ، شخص النائب نجاح واكيم مشكلة أُخرى تعلقت بالتعليم قائلا:

> **"إن تعدد الكتب المدرسية وتمرد بعض المؤسسات الكبيرة على المناهج حتى على تلك التي تضعها الدولة ... وكانت تدرّس المناهج كما يحلو لها ... فوجدت أن كتب التاريخ التي تدرس في مدرسة تابعة لأحد الأديرة متناقضة في الكثير من الفصول والبنود مع كتاب للتاريخ يدرس في مدرسة أخرى تابعة لمؤسسة إسلامية"**[٤].

وعَدّه أمراً حدَّ من وحدة الشعب بتعدد التعليم ، مشيراً الى حدوث تحولات إجبارية في الواقع التعليمي لبعض المناهج ومنها منهج "**التربية الوطنية**" التي من المقرر تدريسها في السنة الثانية من كلية الحقوق ، وهي التي تبين مهام رئيس الجمهورية ومهام الوزير والواقع الانتخابي فأخذت

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٢٠٣–ص١٢٠٤

[٢] علي سعيد فاضل ، المصدر السابق ، ص٩٥–ص٩٦.

[٣] عبد الرؤوف سنّو ، حرب لبنان ، مج٢ ص١٢٠٩.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٦٠.

هذه المادة تدرس في مرحلة الأول الثانوي ، وهي اكبر بكثير من مستواهم التعليمي[١] مؤكداً وصول الانقسام في الواقع التعليمي مؤسسات متقدمة كالجامعة اللبنانية[٢] ، عندما ظهرت بوادر طائفية تدعو الى استحداث فروعاً لكلياتها حسب مناطق الوجود الطائفي تتبع الى رئاسة الجامعة اللبنانية ، فبعد ست سنوات على اندلاع الحرب الأهلية كان للجامعة اللبنانية ٣١ فرعاً موزعة على خمسة محافظات ، وفي عام ١٩٨٦ ، بلغ عدد الفروع ٤٨ فرعاً تحتضنها ١٢ كلية وتضم ٦٤ اختصاصاً[٣] ، محذراً من مغبة التداعي هذا في أسس التعليم العالي داخل لبنان ، فقد جاء في مداخلته ما نصه :

"ليس لدي اعتراض أن توزع كليات الجامعة اللبنانية على كل المناطق اللبنانية . ولكن لي اعتراض كبير ، أن تكون هناك كلية للتربية في المنطقة الغربية وكلية للتربية في المنطقة الشرقية ... وإذا سمحنا بهذا الأمر ، فأن هذا الأمر سيمتد الى مؤسسات أخرى ، وما تهربنا عنه في حالة الحرب سنواجهه في حالة السلم ، وهذا لا يجوز أبداً."[٤].

وأضاف النائب احمد اسبر الى أن التعليم "**أسهم في خراب البلد**" ، إذا ما استمر على الفوضى التي هي عليه بسبب تدخل الميليشيات بمفاصله ، فعرض موضوع انعدام الرقابة على المؤسسات التعليمية كافة من مدارس خاصة وكليات وجامعات ، قائلا : "**الجامعات لا رقابة عليها . نحن في واد وتعاليمها في واد... المدارس الخاصة لماذا لا تغتنمون هذه الفرصة ، فتجعلوا من المراسيم ما يسمح لكم بمراقبة هذه المدارس...**" ، مشيراً الى ظاهرة تربوية باتت واضحة في المدارس وهي فقدان "**العَلَمُ اللّبنانيُ**" من الظهور على أبنيتها ، وانتشار ظاهرة "**الأعلامُ الحزبيةِ الميليشياوية**" ، انعكس سلباً على الواقع التربوي في لبنان[٥].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٦٠– ص٤٢٦١.

[٢] أمر الرئيس فؤاد شهاب بتأسيس الجامعة اللبنانية عام ١٩٦٠ ودعمها وتعزيزها في وجه الجامعات الأجنبية (الأمريكية والفرنسية) التي كان دخولها مقتصراً على أبناء العائلات ذات الدخل المرتفع . مهدي عامل ، دور الجامعة اللبنانية في إنتاج الثقافة الوطنية ، مجلة الطريق ، بيروت ، كانون الأول ١٩٦٩ ، عدد١ ، ص٥٤.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج ٢ ، ص١٢١٥.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٦٣.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ و ٤ آب عام ١٩٧٧ ، ص٤٤٣٩.

وشدد النائب لويس أبو شرف على دورِ وزارةِ التربية تجاه العملية التعليمية في المجتمع اللبناني بالشكل الذي من شأنه خلق جيل "**مُتراصٍ اجتماعياً**" يبتعد عن النزعات الطائفية التي جعلت من هذه المؤسسة التربوية تعاني العجز المتفاقم بسبب "**الفوضى والارتجال وبسبب الإهمال واللامبالاة ، وانعدام التخطيط** ..." ، منعكساً في ذات الوقت على المعلم ودوره التربوي الذي اتجه نحو غرس أفكار طائفته ومشاريعها السياسية في أذهان الأطفال ، وهذا أمرٌ اتجه بالبلد نحو التمزق والعداء ، ذلك أَنَّ "**المعلمين في المدارس في لبنان ... خانوا الأمانة وعبثوا بالوديعة . وراحوا يعلمون العقائد الهدامة ، المبادئ والأفكار المظللة ، التي تتنكر للبنان كياناً ووجوداً وتأريخاً وتراثاً**" ، تحقق ذلك في غياب رقابة الدولة على دور مفاصل وزارة التربية كلها بسبب تداعيات الحرب الأهلية[١].

وأشار النائب حسن الرفاعي الى إفرازات أخرى عانى الواقع التعليمي منها ولعلها الأخطر ألا وهي "**تزوير الشهادات**" أصبحت ظاهرة شائعة ومعروفة للقاصي والداني فهي وعلى حد تعبيره "**فضيحة الشهادات والفحوصات والامتحانات**" ، منوهاً بوجود أُناس استغلوا الإرباك الحاصل في وضع الدولة وفسح المجال أمامها الى استخدام أسلوب التزوير في الحصول على الشهادات المدرسية ، مشدداً أنَّ على الدولة أن تتنبه لما تعرض إليه قطاع التعليم بأنواعه في سلبيات انعكست على مجمل القطاعات الأخرى[٢].

وأطلق النائب نصري المعلوف على وزارة التربية "**كارثة في لبنان**" في مداخلته بجلسة ٢٤ نيسان ١٩٨٠ وذلك لحصولها على ثاني مرتبة في الميزانية العامة للدولة بعد وزارة الدفاع ، فالفساد والتدخل الميليشياوي والحزبي "**زادها تخمةً**" الى ذلك[٣] فضلاً عن المحسوبية غير الرسمية أثقلت كاهلها بتعيين ٦٠٠٠ معلم إضافي على ملاك الوزارة ، إجراءٌ قصدت منه تعويض النقص في الكادر التعليمي ممن رفضوا مزاولة مهنتهم بسبب الظروف الأمنية ، واللجوء الى العمل في مهنٍ أخرى ، مع إصراره على استحصال راتبه الشهري بحجة سوء الأوضاع الأمنية والفرز الطائفي الذي أصاب لبنان جراء عمليات الهجرة التي خلفتها الحرب

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ و ٩ آب عام ١٩٧٩ ، ص٦٠٠٦.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٦٦.

[٣] بلغت موازنة وزارة الدفاع للعام ١٩٨٢ (١,٢٤٥,٦١٤,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية) تلتها وزارة التربية والفنون الجميلة بواقع (٩٨٠,٨٢٤,٦٠٠ مليون ليرة لبنانية) . حول مشروع الموازنة ونسبها الوزارية ينظر : عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، المناقشات في الذاكرة ١٩٢٠-٢٠٠١ ، مج٢٥ (د.م : د.ت) ، ص٩٢٦٥-ص٩٢٨٧.

الأهلية ، مشيراً الى انعدام التخطيط في عمل وزارة التربية والفنون الجميلة اللبنانية ولدى كوادرها بدأً بوزير التربية الذي وصف مشاريعه بـ"**المتخبطة**" ، ومنها تقليص المواد الدراسية من تسع مواد الى أربع ، مؤكداً أنها إجراءات شكك في آهلية الشهادات الممنوحة ، وتدني مستوى التعليم ، وجعل من ذوي المستوى المتدني الحصول على شهادات في الحقوق ، تلك الشهادة القيّمة في الوسط الاجتماعي اللبناني ، وهو أمرٌ حَطَّ كثيراً من المستوى والسمعة العلمية للبنان ، وبالتالي ما نتج عنه من آثارٍ اجتماعيةٍ سلبية ، سببها ضعف القرار الحكومي والوزاري ، يقابله فرض قوي للقرار الحزبي الميليشياوي(١).

ارتبط الأمن بعلاقة سلبية مع مفاصل الحياة كلها في لبنان ومنها التعليم الذي أصبح مهدداً من جوانب عدة فقد وصف النائب رشيد الصلح موضوع التعليم بـ"**الخطير الذي يهدد الثقافة لا بل الحضارة في لبنان**" وطالب رئاسة المجلس النيابي بتحويل الجلسة النيابية الى جلسة مناقشة "**قضية الأمن التربوي في بيروت خاصة ولبنان عامة بعد أن شعرنا وشعر الجميع في لبنان أن الجامعة الأمريكية التي تعتبر اكبر مؤسسة ثقافية فيه مهددة بالإقفال بسبب الاعتداءات التي تحصل على الجهاز التعليمي فيها**"(٢).

واتفق في ذلك مع النائب سليمان العلي ، في تحويل الجلسة لمناقشة الأوضاع العامة ومنها الأمن التربوي الذي ارتبط بالوضع العام في البلاد وأشار أن "**القتل والنهب والتشريد متواصل فرض واقعاً جديداً على التعليم ... وما أريده تحويل هذه الجلسة الى جلسة مناقشة عامة لبحث كل ما يهم الأمن التربوي...** " ، الذي وصفه بذات الأهمية لما يعانيه البلد من امن عام متدهور ، لمساسه بالواقع التعليمي أهم مفاصل المجتمع في لبنان (٣).

لوحظ من خلال الاطلاع على محاضر مجلس النواب أن مناقشة وتشريع الجانب ألتعليمي أخذت الحيز الأوسع فيما عداها من مشكلات اجتماعية ، مما نَمَّ عن أهمية التعليم وتأثيره في خلق جيل ذا مفاهيم طائفية بعيدة عن المفاهيم الوطنية إذا ما استمر التدخل فيه بطريقة عبثية كما عرضنا ، وسيؤثر على المدى البعيد ضياع هوية لبنان بين مذاهبه وطوائفه وانتماءاته المختلفة ، فلم تتجاوز المناقشات النيابية دون المرور ببعض الحلول التي تحسن من الوضع التعليمي المتدهور ، فانطلقت تلك المعالجات بعد قرابة خمسة سنوات على اندلاع الحرب ، وهي فترة كافية لكي تُبرز الإفرازات السلبية على الواقع التعليمي بمفاصله كافة ، فالأحداث منذ عام

---

(١) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٢ ، ص٨٠٤.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ أيار ١٩٨٦ ، ص١٠٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٠١.

١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٠ لم تُمكّن وزارة التربية والفنون الجميلة من إجراء الامتحانات لبعض الشهادات "**شهادة المتوسطة وشهادة البكالوريا بقسميها**" ، وعليه رأت الحكومة من المناسب تسوية وضع هذه المشكلة للطلبة الذين يرومون التقديم الى التعيين ولم يحصلوا على هذه الشهادات ، بمنحهم كتباً تؤكد ترشيحهم لتلك الامتحانات ، يمكن اعتمادها وثيقةً رسميةً للتعين ، مثّل هذا مُقترحاً قُدم من وزارة التربية الى مجلس النواب للمصادقة عليه ، وصف"**سابقة خطيرة ستكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الثقافة في لبنان**" ، بحسب رأي النائب بشير الأعور . خصوصاً وانه سيشمل الطلبة المتقدمين للدخول في "**المدرسة الحربية**" ، وعلى الرغم من تداعياته إلا أن المشاكل التي يتعرض لها التعليم في تلك الفترة حتمت على المجلس النيابي المصادقة على هذا المقترح بالأكثرية المطلقة[١].

وعملت الحكومة تقديم مقترح "**قانون المعجل المكرر**" المتعلق بـ"**أحكام استثنائية تتعلق بالمرشحين لامتحانات عام ١٩٨٥**" ، قضت هذه المرة على أحقية المتقدمين للتعيين في مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة في لبنان والخارج ، ولم يحصلوا على شهادات التخرج لعدم إجرائهم الامتحانات بسبب الظروف الأمنية ، إمكانية إجراء "**امتحانات كفاءة**" في دوائر تعيينهم على وفق شروطٍ تحددها تلك الدوائر ، ويبقى هذا القانون سارياً للعامين الدراسيين ١٩٨٥/١٩٨٦ و ١٩٨٦/١٩٨٧[٢] ، مع العلم أن الظروف الأمنية السيئة التي مر بها لبنان في تلك الفترة حالت من عرض المشروع على مجلس الوزراء لعدم انعقاد جلساته مما دفع بوزير التربية والفنون الجميلة الى عرضه مباشرة على المجلس النيابي لينال صفة الاستعجال المكرر بأغلبية النواب ، ومن ثم التصويت عليه بالأغلبية المطلقة وهي سابقة جديدة لم يشهدها العرف التشريعي اللبناني حسب رأي بعض النواب[٣].

وناقش المجلس النيابي مقترح قانون معجل آخر يتعلق بمراقبة زيادة الأقساط والرسوم المدرسية في المدارس الخاصة غير المجانية ، إذ وضع قانوناً خاصاً بمراقبة الأقساط المدرسية حمل الرقم ١٠٦٣ في٢١ آب ١٩٧٥ وتضمن تشكيل هيأة خاصة تتألف من ستة أشخاص تمثّل فيها الإدارة وذوي التلاميذ بالتساوي ، تكون مهمتها مراقبة الزيادة الحاصلة في الأقساط المدرسية ، بالشكل الذي لا يثقل كاهل الآهلين في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد فأخضعت المدرسة الى استيفاء أقساط "**كيفية**" مرتفعة . وعليه جاء التعديل الى درجة أن أعطى

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٠ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٣٦٣.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ أيار عام ١٩٨٦ ، ص١١٦–ص١١٧.

[٣] المصدر نفسه ، ص١١٨.

لوزير التربية التدخل في حال عدم إنشاء الهيئات ، وإلزام المدرسة بإرجاع الزيادة في الأقساط غير المشروعة ، وانضمام لجنة الأهل في كل مدرسة الى اتحاد يمثلهم ، يدخل لتوفير ضمانات لأبنائهم من أي إجراءات انتقامية ، وتحديد برنامج موازنة خاصة بالنفقات والواردات لهذه المدارس . مثلت هذه الإجراءات نموذجاً منطقياً لمراقبة التعليم الخاص ، والتخفيف من حدة تأثير الحرب على قطاع التعليم في لبنان[١].

كان للطلبة المهاجرين نصيبٌ من التشريعات هذه ، فبعد التحسن النسبي في الأمن عاد قسم من أللبنانين مع أبنائهم الذين حصلوا على شهادات ثانوية تعادل شهادة البكالوريا التي تمنح لإقرانهم في الداخل ، وبذلك اضطرت وزارة التربية والفنون الجميلة الى الاعتراف بهذه الشهادات الممنوحة من الخارج من العام ١٩٧٦ وحتى ١٩٩١ على وفق مشاريع قوانين مختلفة بحسب الظروف السائدة في تلك السنوات ، في محاولة حكومية للحفاظ قدر الإمكان على الواقع التعليمي في لبنان من الانهيار[٢].

تنوعت التشريعات حيال ذلك ومنها إعطاء المدارس الخاصة المجانية إساهمات مالية عن السنوات الدراسية ١٩٧٨/١٩٧٩ و ١٩٧٩/١٩٨٠، من اجل تخفيف الأعباء المالية عن كاهل إدارات هذه المدارس . على الرغم من الملاحظات التي أوردها بعض النواب على مثل هذه المدارس وصفوها ب"**الدكاكين**" لضعف المستوى التعليمي الذي تقدمه بعض هذه المدارس ، ومحاولة إجبار بعض معلميها على التوقيع على رواتب أعلى مما يتقاضونه ، فضلاً عن نوع التعليم المقدم منها والذي وصف على انه "**تعليم طائفي**" ، فصادق مجلس النواب على مقترح القانون هذا وعلى مقترح قانون آخر في جلسة نيابية أخرى قضى بتقديم مساعدة مالية أخرى عن الأعوام الدراسية ١٩٨٢/١٩٨٣ و ١٩٨٣/١٩٨٤ وتحت الظروف نفسها التي عانى منها واقع التعليم اللبناني في ظل الخدمات التي تقدمها تلك المدارس[٣].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ شباط عام ١٩٨١ ، ص١٧٩ – ص١٨٠.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ حزيران عام ١٩٨١ ، ٢٩٥–ص٣٠٠ ؛ العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الأولى ، ٥ تموز عام ١٩٨٤ ، ص٥٤٣–ص٥٤٧ ؛ العقد العادي الأول ١٩٨٨، محضر الجلسة السادسة ، ٣١ أيار عام ١٩٨٨ ، ص٢٠٣–٢١٢.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٣، محضر الجلسة الثالثة ، ٤ آب عام ١٩٨٣ ، ص٢١–ص٢٦ ؛ العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١ آب عام ١٩٨٥ ، ص٦٣٩–ص٦٤٠.

وشملت التشريعات الخاصة بالتعليم تقديم مساعدات مالية من خلال فتح اعتماد إضافي في مشروع موازنة عام ١٩٨٧ لصالح وزارة التربية والفنون الجميلة لتغطية نفقات الطلبة من اللوازم المدرسية ومساعدة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بالشكل الذي يخفف عن كاهل عوائلهم وعن كاهل العوائل ذات الدخل المحدود أعباء المعيشة[١].

لم تكن الجامعة اللبنانية بعيدة عن تشريعات المجلس النيابي ، ولأهمية الدور الذي تضطلع به الجامعة اللبنانية ، في مسايرة الركب العلمي الذي تقوم به الجامعات الأخرى غير الرسمية في لبنان ، صادق المجلس النيابي على مشروع قانون معجل قضى تعديل نص المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ في ٣٠ حزيران ١٩٧٧ القاضي بتعديل بعض أحكام قانون الجامعة اللبنانية بشكلٍ أعطى الحق لرئيس الجامعة اللبنانية البت بها نهائياً في بعض المواضيع الخاضعة لموافقة مجلس الوزراء ، وكان القصد من هذا التشريع هو تخفيف أعباء الروتين الإداري الذي يربط العلاقة بين المؤسستين في ظل الوضع الحرج الذي تمر به البلاد[٢].

وشمل التشريع أيضاً تقديم مساعدات مالية لصالح الجامعة اللبنانية بقيمة ١,٢٨٠ مليار ومائتين وثمانين مليون ليرة لبنانية ، وذلك لتغطية الفرق الحاصل في ارتفاع قيمة الدولار مقابل الليرة اللبنانية ، إذ بلغ سعر صرف الدولار في شهر نيسان ١٢٠ ليرة لبنانية ، تصاعد حتى وصل في أول شهر أيلول الى ٢٩٥ ليرة ، مما اوجد فرقاً شاسعاً قد يؤثر على مستقبل العملية التعليمية المادي ، والدور الذي تقوم به الجامعة اللبنانية[٣].

اتجه التشريع النيابي نحو تقديم تسهيلات مادية ومعنوية للمتضررين من اجل عودة الحياة الاجتماعية الطبيعية الى المناطق اللبنانية ، فأقرَّ النواب بالإجماع اقتراح قانون تم بموجبه رفع الحد الأقصى لقيمة القرض الواحد للترميم الى ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية أو إعادة البناء لكل وحدة سكنية وللأقسام المشتركة الى ١٨٠٠٠٠ ليرة لبنانية ، "**من اجل دعم المواطنين الذين تضررت مساكنهم جراء الحرب الأهلية ، مما أجبرتهم الظروف الى النزوح الى مناطق أخرى قد تشكل وضعا امنياً قلقاً بسبب تداعيات الحرب ، وهي في ذات الوقت ، تجعلهم يعانون وضعاً**

(١) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص١٥–ص١٧.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧٨ ، ص٤٥٧٢.

(٣) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص٢٦.

اجتماعياً سيئاً يضاف الى الوضع الاجتماعي المتدهور الذي يعيشه عموم اللبنانيين" ، حسب ما جاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون[١].

خلف التهجير ضغطاً اجتماعياً في بعض المناطق السكانية ذات أغلبية طائفية ، مما اثر سلباً في الواقعين الاجتماعي والخدمي ، وكانت الحالات هذه قريبةً من مرأى ومسمع النواب اللبنانيين الذين طرحوا الموضوع على طاولة النقاش والمصادقة على مقترحات قوانين في غاية الأهمية أهمها إنشاء ٢٠٠٠٠ وحدة سكنية ، لتقلل الزخم السكاني في المناطق ذات الفرز الطائفي الحاصل بسبب حالات التهجير ، إذْ جاء بحيثياته أن لبنان "**يعاني لبنان من أزمة سكنية يعود سببها لعوامل عدة منها التضخم المالي ، الذي رفع أسعار كلفة البناء ومنها ارتفاع أسعار الأراضي وقانون الإيجارات المعمول به حالياً الذي لا يشجع إنشاء أبنية للإيجار ومنها عوامل الانتقال الديموغرافي من منطقة الى أخرى...**"[٢].

شغلت قضية المهجرين حيزاً قانونياً واسعاً في تشريعات المجلس النيابي ، ولا سيما بعد أن حددت المادة السابعة والثمانون من مشروع موازنة عام ١٩٨٥ إنشاء "**المجلس الوطني لشؤون المهجرين**" ، الذي تمتع بالاستقلال الإداري والمالي والصلاحيات الاستثنائية ، بحيث لا يخضع المجلس إلا للإحكام الخاصة به ، مرتبطاً بوزير الصحة والشؤون الاجتماعية ، وخصصت العاصمة بيروت مقراً دائماً له ، على أن تحرك أعماله بواسطة سلفة خزينة تسدد من المساعدات العربية الممنوحة للبنان ، لا تقل عن ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية ، توضع منها ٥٠ مليون ليرة لبنانية تحت تصرفه . وتصرف الأموال هذه بموجب مراسيم تصدر من مجلس الوزراء ، ولحين إصدار النصوص الخاصة به ، ويتولى مجلس الإنماء والاعمار اتخاذ التدابير الخاصة بعمله وفور مباشرة المجلس لإعماله ، يحيل مجلس الإنماء والاعمار إليه السندات والملفات المتعلقة بالمساعدات والأموال المتبقية من السلفة المعطاة للغاية لهذه كلها [٣].

انطلقت مناقشات واسعة حول مقترح قانون يقضي إعطاء المجلس الوطني لشؤون المهجرين سلفة خزينة لمعالجة مشكلة التهجير في البلاد ، وأشار الجو العام في ثنايا هذه المناقشات الى عدم وجود ثقة حول الآلية التي تصرف الأموال على المهجرين ، فالنائب شفيق بدر أشار الى خلل في توزيع هذه الأموال فتحتاج الى برنامج يحدد آليات توزيعها ، وأشار النائب فؤاد الطحيني الى أن مشكلة التهجير باتت من المشاكل الكبيرة التي تحتاج الى قرارات تتناسب وحجمها ، وان

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ آب ١٩٨٦ ، ص١٧٣.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٠ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٣٤٢.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص٤٧.

مجلس المهجرين أصابه "**التقزيم**" بسبب اختلاف الوزراء على تسمية رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة فيه ، أمراً خلق أزمةً في عدم الثقة بصرف نفقات المجلس خصوصاً واتهم مجلس الإنماء والاعمار فقدانه الى الأجهزة المختصة الضليعة بتوزيع المساعدات على المهجرين وعليه طرح رأيه في مشاركة النواب توزيع هذه الأموال كلٌ حسب مهجري منطقته[١] ، واتفق في رأيه مع النائب سالم عبد نور والنائب بطرس حرب والنائب نصري المعلوف في ضرورة الاستعانة بذوي الخبرة من النواب والجهات السياسية والاجتماعية ، و"**لان في تأخر تقديم هذه المساعدات للمهجرين قد يخلق أزمة اجتماعية وربما سياسية**"[٢].

ساد جوٌ من عدم الثقة في النقاش النيابي حول آلية توزيع الأموال على المهجرين في غياب الثقة النفسية والمهنية ، فأقترح النائب نصري المعلوف نصاً "**أن يضع مجلس الإنماء والاعمار نظاماً خاصاً يبين شروط أصول إفادة المهجرين من المساعدات الممنوحة ، على أن يصدر هذا النظام بقرار من رئيس مجلس الوزراء ووزراء المال والصحة والشؤون الاجتماعية ، في مهلة شهر من تأريخ نشر هذا القانون**" وبهذا المقترح تم إقرار القانون[٣].

ناقش النواب مشاريع أخرى تصب في مصلحة المساعدات الاجتماعية للمهجرين ، ومنها فتح اعتماد إضافي في موازنة عام ١٩٨٧ ، قدره ٥٧٥ مليون ليرة لبنانية ، لصالح المديرية العامة للشؤون الاجتماعية "**مصلحة الإنعاش الاجتماعي سابقاً**" ، على أن تغطى نفقاتها بزيادة تقدير الواردات في مشروع موازنة عام ١٩٨٧ ، وجاء مقترح القانون هذا بحكم تزايد المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تداعيات الحرب ، إذ بلغ مستوى الخدمات الاجتماعية التي قدمتها المديرية لغاية ٣١ كانون الاول١٩٨٦ إحدى وعشرون ألف حالة اجتماعية من "**أيتام وذوي الحالات الصعبة والأطفال الرضع والعجزة والأسر التي فقدت مساكنها بسبب الحرب**" ، وعليه جاءت مناقشة هذا المشروع تزامناً مع ارتفاع قيمة الدولار والانخفاض السريع في قيمة الليرة اللبنانية ، مما خلق صعوبة في استمرار تقديم تلك المساعدات الاجتماعية ، وعلى اثر ذلك ونتيجة للضرورة الملحة في معالجات المديرية تم المصادقة على المقترح بإجماع النواب[٤].

لم تقتصر التشريعات النيابية في الحقل الاجتماعي على تحسين أوضاع المهجرين ، بل إنَّ "**المهاجرين**" نالوا نصيباً من تلك التشريعات ، إذ ناقش النواب مقترح قانون يرمي "**حضر نشر**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص٤٨

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٣.

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٠.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الرابعة ، ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٧ ، ص٨٠– ص٨٢.

الإعلانات في وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المكتوبة التي تشجع على هجرة اللبنانيين الى الخارج" ، ويعاقب المخالف بالحبس مدة ثلاث سنوات غير قابلة للتخفيف ، مع فرض غرامة تتراوح مائة ألف الى مليون ليرة لبنانية ، وبإزاء المقترح هذا انطلقت المناقشات النيابية بالتأييد والمساندة ، لأن مع استمرار العنف استغل بعض "**النفعيين**" ظروفها لحمل الطاقات البشرية الكفوءة الى الهجرة خارج البلاد ، ونظراً لأهمية الموضوع حصل المقترح على تصويت الأغلبية النيابية التي أحالته الى اللجان المختصة لتشريع قانون يتفق وإنهاء هذه الأزمة الاجتماعية(١).

عرض النواب مشاكل اجتماعية أخرى ، تعلقت بأخلاقيات المجتمع ، وخصوصاً عند شريحة الشباب ، فقد قادت الحرب اللبنانية الى إفراز تداعيات اجتماعية جمة ، تعلقت بإتجاه "**الشباب الى المخدرات**" وتعاطيها ، مشكلةً وصفتها الأسباب الموجبة لمقترح القانون الخاص بتعديل بعض أحكام قانون المتعلق بتنظيم "**المواد المخدرة والمواد التخليقية والنفسية**" الصادر في ١٨حزيران ١٩٤٦ بأنها:

"**معضلة استفحلت بشكل مخيف ... وتدرجت بفعل الأحداث من سيء الى أسوأ ... وقد تجاوزت كل الخطوط الحمراء ... بعدما طرقت آفة الإدمان أبواب المدارس والجامعات ودخلت حرمة العائلات اللبنانية ... فذهبت الإحصاءات الى أن نسبة طلبة المدارس الذين يتعاطون المخدرات أو المهلوسات تبلغ ٢٢% ونسبة الطلاب الجامعيين تبلغ نسبة ٣٠% وان التعاطي يبدأ عند من هم في سن الثانية عشرة غير إن مرجعاً آخر قدر نسبة المدمنين في بلادنا بنحو ثلاثين ألفاً...**"(٢).

حملت المشكلة الاجتماعية هذه تداعيات أخرى تمثلت بأنتشار "**المافيات**" العاملة ضمن لبنان وأخذت عن طريقه تتوسع الى البلدان المجاورة ، الأمر الذي حدا بالمنظمة الدولية لمراقبة المخدرات في لبنان الى مراسلة الجهات المعنية أكثر من مرة بغية وضع حد لهذه المشكلة الاجتماعية المتمادية(٣).

يبدو مما تقدم أن انتشار المخدرات بات أمراً ملموساً في المجتمع اللبناني نما بفعل غياب القانون ، فراجت تجارة المخدرات من قبل عناصر أجنبية الجنسية وعربية منها لا الحصر

---

(١) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٧كانون الأول عام ١٩٨٧ ، ص١٢٤-ص١٢٥.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٨ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٦ أيار عام ١٩٨٨ ، ص٢٨٢-ص٢٨٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٨٣.

"**بلجيكا وفرنسا وكندا وألمانيا وفلندا وأميركا واليونان وايطاليا**" فضلاً عن ارتيادها من تجار وسماسرة عرب من "**فلسطين ومصر والكويت**" ناهيك عن اللبنانيين الذين استفادوا من الضعف النسبي للقضاء اللبناني ، وحماية أجهزة الميليشيات لهم بحكم انتمائهم بشكل معين لها أو تقربهم منها وهو امرٌ مكنهم أن يخوضوا في غِمارِها ، فمن خلال تتبعنا للأحكام القضائية المنشورة في الجريدة الرسمية الصادرة في شهر نيسان ١٩٨٥ فقط ، اتضح أنها أصدرت ١٥ حكماً قضائياً عاقب بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفقاً للمواد (٣ ف ٢) مخدرات معدل من قانون العقوبات ، وأصدرت بين شهري نيسان وكانون الأول ١٩٨٦ أحكاماً على ٢٨ لبنانياً و٧ مصريين على وفق المادة أعلاه[١].

يبدو واضحاً مما تقدم أن أعضاء المجلس النيابي اللبناني ، وان اختلفت انتماءاتهم السياسية وبالتالي دوافعهم ، إلا أن غالبيتهم على وجه العموم ، ناقشوا قضايا اجتماعية متعددة ومتنوعة ، نتاج إفرازات الحرب الأهلية وتداعياتها من "**تهجير**" و "**خطف**" و "**تعليم**" وظواهر خطرة مثل الاتجار بـ"**المخدرات**" ، وسواها من الانزلاقات الاجتماعية ، شخصوا "**الظواهر**" الى "**مظاهر**" سلوكية ملتصقة بالمجتمع اللبناني ، فكانت سلسلة من التشريعات بغية القضاء عليها أو الحد من مخاطرها على اقل تقدير ، إجراءات لن تكون فاعلة ما لم يتبعها ترميم أو إصلاح الواقع الاقتصادي أساس الحياة في البلاد ، وهو ما سنعالجه في المبحث التالي.

---
[١] الجريدة الرسمية ، ٢٦ آذار ١٩٨٧ ، ملحق العدد ١٣ ، ص٦٦٨-ص٦٩٠.

– المبحث الثالث : تداعيات الأوضاع الاقتصادية :_

عانى الاقتصاد اللبناني من تدهور ملحوظ جراء الحرب الأهلية اللبنانية ، إذ كان للأخيرة اثر سلبي على مجمل الحياة الاقتصادية اللبنانية وعلى الصعد كافة : بُنى ، قنوات ، وأُسس خاصة وان النظام الاقتصادي في البلاد اعتمد نظاماً ليبرالياً "**للقطاع الخاص**" أفضلية وفاعلية اكبر من "**القطاع العام**" فيه ، فالأول غايته تحقيق "**الأمان للرأسمال**" المستثمر مع تحقيق "**الأرباح**" ، والثاني هدفه "**المكسب الاجتماعي العام**" وهو الأضعف بين الاثنين ، إذْ زادته ضعفاً الحرب الأهلية ، وفاقمت من تدهوره على سياسة اقتصادية غير متوازنة ، اتجهت بطريقة موسعة نحو قطاع الخدمات ، دون غيره من قطاعات الاقتصاد الأخرى الأكثر ضماناً وأمناً للمال المستثمر ، الى جانب اعتماده على الخارج من ناحية الاستيراد . كلها عوامل أسهمت مباشرة على سوء توزيع الدخل والثروة الوطنية بين اللبنانيين ، فوقفت الدولة عند بعض قطاعاتها الاقتصادية عاجزة عن إيجاد الحلول الصحيحة التي تُقّوم مسارها وتعيدها إلى مرحلة الانتعاش قبل الحرب[١].

وصل الأمر بالميليشيات المسلحة أن سيطرت على المشاريع الحكومية في إسناد القطاعات الإنتاجية والغذائية جزءاً من الحلول الحكومية الوقتية للازمة الاقتصادية ، فأنتج ذلك تبديداً في المال العام وزيادة في حجم الدين الداخلي من مصرف لبنان ومن المصارف التجارية عن طريق طرح سندات خزينة ، مسجلاً هو الأخر قفزات تصاعدية كبيرة بلغت عام ١٩٧٧ ما نسبته ١,٧٠٨ مليون ليرة ، ارتفع ثمانية أضعافه قبيل الاجتياح الإسرائيلي للبنان ليسجل ٨,٢٠٥ مليون ليرة[٢].

كان من نتائج ما تقدم ارتفاع التضخم وبالتالي انخفاض قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي ، مسبباً ارتفاع الأسعار لعموم السلع الاستهلاكية ، وصاحبها انخفاض في القوة الشرائية للمواطن اللبناني وخصوصاً الموظفين منهم ، فقد بلغ معدل التضخم عام ١٩٨٤ حوالي ١٩,٥% ليقفز بمنعطف خطير في العام التالي الى ٦٤,٤% ، مما كان له أثره المباشر على قيمة "**الليرة اللبنانية**" ومن ثم "**القدرة الشرائية**" للمواطنين[٣].

وتعرض القطاع المصرفي اللبناني عماد ازدهار لبنان قبل عام ١٩٧٥ ، الى ضربات بالصميم ، ولا سيما انه عانى من انخفاض التوظيف في القطاعات الاقتصادية ، وانخفاض

---

[١] مقابلة شخصية مع الأكاديمي عبد الرؤوف سنو بتاريخ (٢٠١٢/١٢/١٢).

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٠٠١ ؛ التقرير السنوي لمصرف لبنان عام ١٩٨٤ ، ص٢٤.

[٣] عمر شهاب ، الاقتصاد اللبناني في مرحلة ما بعد الطائف ، "الاقتصاد والأعمال" ، (مجلة) بيروت ١٩٨٩ ، العدد ١٢١ ، ص٥٢.

الودائع لعدم قدرتها على استيفاء القروض الممنوحة للمستفيدين ممن تنصلوا عن تسديدها بسبب ظروف الحرب أولاً ، وانـخـفـاض قيمـة الـليـرة اللبنانية ثانياً ، وتوقف المؤسسات الاقتصادية التجارية والصناعية أنشطتها في المدن الصناعية التي تضررت جراء الحرب الأهلية تخوفاً ثالثاً ، ومحدودية الاستثـمار أمـام عـدم استقرار الأوضاع الأمنية رابعاً ، وهي أمورٌ حجمت كثيراً من التعامل مع القطاع المصرفي في لبنان[١] ، ولم تكن السنوات التي أعقبت الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بأحسن حالاً عن سابقاتها ، فقد شهد القطاع المصرفي تراجعاً واضحاً في نشاطه ، ففي عام ١٩٨٤ بلغ التراجع نسبة ٨,٥% ارتفع ليصل الى ١١,١% عام ١٩٨٥ ، واستمرت معه مشكلة صعوبة استيفاء الديون مع انخفاض نسبي في التسليف للقطاعات الإنتاجية ، أنتج بمجموعه تدهوراً واضحاً للقطاع المصرفي خلال الحرب[٢].

تضرر الميزان التجاري هو الآخر من اضطراب واضح بين واردات الدولة وصادراتها ، فسجلت الواردات ارتفاعاً ملحوظاً على صادراتها لأسـباب تعـلقت أسـاساً بفلـسفة الاقتصاد اللبناني نفسه ، وليبراليته الرأسمالية ، المعتمدة على مبدأ المنافسة ، والأضرار التي لحقت بقطاعات الصناعة والزراعة والاستثمار ، وهذا ما سجل عجزاً متصاعداً في ميزان الدولة التجاري ، فمع بداية الحرب الأهلية بلغ العجز التجاري ٢,٤٢٥ مليارين وأربعمائة وخمسة وعشرين مليون ليرة ارتفع ليصل الى ٩,٨٩ تسع مليارات وتسع وثمانون مليون ليرة خلال عام ١٩٨٢ ، إلا انه انخفض الى ١,٦٦٨ مليار وستمائة وثمان وستون مليون ليرة لبنانية متأثراً عكسياً مع تصاعد العمليات الأمنية وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن اللبناني اثر التضخم النقدي الذي أصاب البلاد[٣].

وتراجع قطاع الصناعة مع بداية الحرب ، فلم تستطع الصناعة المحلية من منافسة البضائع الأجنبية الداخلة تهريباً ، مستغلةً الإرباك الأمنـي وغيـاب الرقـابة الاقتصادية ، المعطلة أساساً بسبب سيطرة الميليشيات العسكرية على الموانئ ، وبذلك السماح لها بالدخول خلسة الى البلاد ، ووجهت ضربة أخرى للصناعة اللبنانية عقب نمو سريع للصناعات في الدول الإقليمية عامة ودول الخليج خاصة التي زاحمتها "**إنتاجاً وسوقاً**" مستغلة ظروف الحرب وتأثيرها على القطاع الصناعي ، وأثرت قيمة الليرة اللبنانية المتدهورة أيضاً في وضع الصناعة إذْ أدت الى

---

[١] التقرير السنوي لمصرف لبنان عام ١٩٧٩ و١٩٨٠ ، ص١٥ وص١٦.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٠٠٤ و ص١٠١٥.

[٣] التقرير السنوي لمصرف لبنان عام ١٩٧٩ و١٩٨٠ ، ص١١؛ غسان العياش ، ازمة المالية العامة في لبنان ، قصة انهيار النقدي ١٩٨٢-١٩٩٢ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٧) ، ص٢٣١.

تضخم في كلفة الإنتاج الصناعي ، وتشتت الأسواق التجارية بين الميليشيات التي غيَّبت السياسات الصناعية المركزية والخطط المستقبلية لها[1].

بلغت الأضرار في قطاع الصناعة حجمها الأكبر عقب الاجتيـاح الإسرائيـلي للبنان ١٩٨٢ إذْ عانت من تدمير كبير للمنشأت الصناعية ، هاجرت بسببها أعداد كثيرة من اليد العاملة الى الخارج ، وتقلص كثيراً من أعداد العمال المهرة ، وتأثرت الصناعة بفقدان الدعم الحكومي والمالي المصرفي الذي رفع من قيمة الفائدة على القروض الصناعية ، مما دفع العديد من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية الى اللجوء نحو الربح السريع المتأتي من المضاربة بالليرة اللبنانية مما قلص كثيراً من رأس المال المستثمر في الصناعة[2].

لم تكن الزراعة بأحسن حالاً من باقي القطاعات الاقتصادية ، فقد تضررت هي الأخرى جراء وجود القوات العسكرية بمختلف أنواعها على الأراضي اللبنانية ومنها الزراعية ، حيث أعاقت بطريقة موسعة النشاط الزراعي للفلاح اللبناني ، من قبيل صعوبة نقل المنتجات الزراعية الى السوق الداخلية والخارجية ، مع منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية للسوق الزراعي اللبناني ، تلك المنتجات التي ضرَّتهُ كثيراً بسبب عزوف بعض الدول العربية عن استقبال منتجات لبنان الزراعية خوفاً من تسرب السلع الزراعية الإسرائيلية معها ، ناهيك عن سياسة إسرائيل في لبنان بعد الاجتياح الثاني ١٩٨٢ إذْ عمدت الى إتلاف المحاصيل الزراعية اللبنانية ومنشآت الري والتخزين بهدف الترويج لمنتجاتها الزراعية على حساب اللبنانية ، حتى بلغت قيمة الأضرار التي أحدثها الاجتياح الإسرائيلي في قطاع الزراعة للجنوب فقط حوالي ١٢,٨% الى مجموع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

لم يكن المجلس النيابي اللبناني بعيداً عن تشخيص هذه التداعيات والعمل على إيجاد حلول تشريعية لمواطن الخلل التي أنتجتها ، فكانت له وقفات عدة على المؤثرات السلبية التي جلبتها ظروف الحرب الأهلية على النواحي الاقتصادية كافة ، وبصفته أعلى سلطة تشريعية فعن طريقه تمرر أهم المشاريع الاقتصادية "**نقاشاً وتصديقاً**" منها الموازنة المالية العامة وما عانته من عجزٍ متزايدٍ خلال سني الأزمة ، اثر مباشرة في الوضع الاقتصادي ، وهذا العجز

---

[1] يوسف شبل ، وضع لبنان المالي : الفترة الحرجة ، مجلة الاقتصاد والإعمال ، ١٩٨٢ ، العدد ٣٨ ، ص٥٢–ص٥٧.

[2] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٠٢٤–ص١٠٢٥.

[3] الجمهورية اللبنانية ، وزارة الإعلام ، الجنوب اللبناني ١٩٤٨–١٩٨٦حقائق وأرقام ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

يتأتى من اختلال أو نقص بين واردات الدولة ونفقاتها ، فالموازنة اللبنانية[١] مقسمة إلى ثلاثة أجزاء ، يمثل الجزء الأول منها "**النفقات العادية غير منتجة**" وهو يمثل حصة الأسد من بين نفقات الدولة ، أَما الجزءان الثاني والثالث فيمثل "**نفقات التجهيز والإنماء**" وهي تحصل على النسبة الأقل من بين النفقات ، تحاول الدولة عندئذ أن تسد عجز الخزينة عن طريق الموازنة بين تلك الواردات والنفقات ، باعتماد إضافة فقرة في مشروع الموازنة لكل عام يعاني من العجز "**واردات استثنائية على تقدير الواردات الحقيقية**"[٢].

شهدت موازنة عام ١٩٧٥ ارتفاعاً بنسبة ٤٥,٤٤% عن أرقام الموازنة العامة لعام ١٩٧٤ وقد عَلّلَ مقرر لجنة المال النائب محمد يوسف بيضون هذه الزيادة ، لما أصاب لبنان من تداعيات أمنية ، انعكس سلباً على السياسة الاقتصادية[٣] ، واختتم تقرير الموازنة بعبارة مهمة "**دراسة القضايا المالية المثارة فيه بغية إيجاد الحلول المناسبة والحؤول دون المفاجئات الخطيرة**" ، واضعاً عجز الموازنة المالية على طاولة النقاش للوصول الى تفاهمات سريعة تتلافى التطورات الاقتصادية التي تفرضها الحرب[٤].

---

[١] عرفت المادة ٣ من قانون المحاسبة العمومية اللبناني الموازنة بأنها "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وارداتها عن سنة مقبلة ، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق" . وتترجم الموازنة بالأرقام برنامج عمل الحكومة وخياراتها السياسية والاقتصادية والمالية ، وعلى الموازنة العامة أن تكون منتجة وتسهم في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع . يضع التعريف الأولوية للنفقات ، فالدولة تحدد مواردها بالاستناد إلى نفقاتها ذات الطابع الإلزامي . إن أهم ما تتضمنه الموازنة هي إجازة البرلمان للحكومة بأن تجبي الواردات وفقاً للقوانين السارية المفعول وأن تنفقه في حدود الاعتمادات المفصلة في جداول الموازنة . إن إجازتي الجباية والإنفاق سنوية تنتهي بانتهاء السنة مما يجعل الحكومة مضطرة إلى طلب هذه الإجازة من جديد في مطلع كل سنة في معرض التصديق على الموازنة . مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمدافعة ، تقرير لبنان الموازنة العامة ؛ أو ينظر موقع المركز على شبكة الانترنيت: www.marc-ib.org

[٢] عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع –المناقشات في الذاكرة ١٩٢٠-٢٠٠١ ، ج١٥ ص٨٨٨٧.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٨٩٨.

[٤] يمكن تلخيص آلية ومهل إعداد الموازنة في لبنان بالشكل الآتي : تعمم الموازنة من ١ نيسان لغاية ١٥ نيسان ، التحضير لدى الإدارات من ١٥ نيسان ٣١ أيار ، الدرس والمناقشة في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات من ١ حزيران ولغاية ٣١ تموز ، الدرس لدى وزير المال من ١ آب ولغاية ٣١ آب ، الدرس في مجلس الوزراء من ١ أيلول ولغاية ٣٠ أيلول ، الدرس والمناقشة في اللجنة البرلمانية للمال والموازنة من ١٥ تشين الأول ولغاية ٣١ كانون الأول ، الدرس والتصديق في الهيأة العامة لمجلس النواب حتى نهاية=

وتميزت الموازنة العامة للعام ١٩٧٥ بالتأخير في عملية إقرارها ، وهذا ما أشار إليه رئيس مجلس النواب في تلاوته عريضة مقدمة من ٢٣ نائباً[١] يمثلون مختلف الطوائف يرومون فيها إقرار الموازنة العامة ب"**مادة وحيدة**"[٢] ، اعتماداً على التعديلات التي أقرتها اللجنة المالية[٣].

لم تلقَ العريضة أصداءً مرحبةً بها بين جميع النواب[٤] ، فهناك ممن عد عملية التصويت على الموازنة بمادةٍ وحيدةٍ مخالفة صريحة لنص المادة ٨٣ من الدستور ، وهو أمرٌ نتج عن تسويف المعالجات لازمة الخزينة المالية[٥] ، وحذر رئيس الحكومة رشيد كرامي من الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد وهي تمنع من إجراء تعديلات على الميزانية ، متفقاً في ذلك مع رئيس مجلس النواب كامل الأسعد الذي أكد بالقول : أنّ "**في طليعة الأضرار المادية حسب اعتقادي ، ولعل الجميع يشاركني الرأي التي منيت بها البلاد من الأضرار المادية هو التأخير في إقرار الموازنة**"[٦].

اتسم مشروع موازنة عام ١٩٧٥ أنه غير متوازن بين الجزءين الأول والثاني مع أرقام إيراداته العادية ، وهذا ما أشار إليه عضو اللجنة المالية النائب رينيه معوض "**مشروع موازنة**

=كانون الثاني من السنة اللاحقة ، توقيع القانون ونشره من رئيس الجمهورية خلال شهر من إقراره . مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمدافعة ، تقرير لبنان الموازنة العامة ، المصدر السابق.

[١] بطرس حرب ، اوغست باخوس ، سليمان العلي ، خاتشيك بابيكان ، عبد المولى امهز ، ميشال ساسين ، رفيق شاهين ، باخوس حكيم ، حميد دكروب ، أنور الصباح ، ملكون ابليغتيان ، حسين منصور ، الدكتور انترانيك مانوكيان ، سليم الداوود، شفيق بدر، جوزيف سكاف، عثمان ألدنا ، الياس الهراوي ، ميشال معلولي ، عبد اللطيف بيضون ، بيار حلو ، الدكتور هاشم الحسيني ، الأب سمعان الدويهي . م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٨١٠.

[٢] للحكومة ولأي من النواب مع تقدم مشروع أو اقتراح قانون أن يطلب بمذكرة معللة مناقشته بصورة الاستعجال المكرر شرط أن يكون مؤلفاً من مادة وحيدة . ينظر الموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني على شبكة الانترنيت www.lp.gov.lb

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ تموز عام ١٩٧٥ ، ص٣٨١٠.

[٤] وهم كل من : النائب فؤاد لحود ، ميخايل الضاهر ، نديم نعيم ، زكي مزبودي

[٥] المادة ٨٣ من الدستور: كل سنة في عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة ، شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ، ويقترع على الموازنة بنداً بندا. مجلس النواب اللبناني ، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ، المصدر السابق ، ص٩٣.

[٦] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ تموز عام ١٩٧٥ ، ص٣٨٩٩–ص٣٩٠١

١٩٧٥ أرسل إلى هذا المجلس ولأول مرة من تأريخ الموازنات دون توازن في جزءيه الأول والثاني..." ، وأشار الى أنَّ فارق عدم التوازن بلغ ١٤١ مليون ليرة[١]. معللاً ذلك إلى العجز المالي لبعض المؤسسات الحكومية وما يجابهه البلد من "**أوضاع أليمة مستجدة نرجو أن لا يكون لها انعكاس سلبي ملموس**" ، وبذلك أوصت لجنة المال في الحلول الواجب إتباعها من اجل تلافي عدم التوازن في موازنة ١٩٧٥ ، برفع أرقام ضريبة الدخل من ١٢٥ مليون ليرة إلى ١٥٠ مليون ليرة[٢].

وشكك النائب عبد المجيد الرافعي في إمكانية سد العجز من هذا المقترح وذلك لعدم وجود تكافؤ في استحصال تلك الضريبة من المكلفين بدفعها من أصحاب الشركات والمؤسسات الاقتصادية ، واقتصار دفعها من قبل الموظفين البسطاء ، وستكون نسبتها قليلة مع العام ١٩٧٥ "**نظراً للفوضى الضاربة أطنابها... وهذه لن توصلنا إلا إلى الانهيار والإفلاس...**"[٣].

وأكد النائب بهيج تقي الدين ضرورة البحث عن حلول أخرى في سبيل معالجة العجز كالاستعانة بالخبراء الاقتصاديين من الدول الأوربية ، ودعا إلى التأني في درس هذه القوانين لأسباب حددها : "**إننا نجتاز اليوم في هذا البلد محنة تعرفونها . فقبل إنْ نثقل كاهل هذا الشعب بضرائب جديدة تزيد في المحنة... وإلا فنحن سائرون إلى الهاوية وأننا سنواجه كارثة أين منها هذه المحن التي نواجهها ، كارثة اقتصادية ...**"[٤].

وعرض النائب فؤاد لحود مشروعاً آخر يتفق في معالجته مع النائب بهيج تقي الدين تمثل ببيع قسم من المصالح المستقلة كي تصبح مختلطة أي الهاتف والماء والكهرباء والنقل أو بواسطة ردم البحر وسيلة أخرى يمكن من خلالها تخفيف العجز المالي وبذلك التخفيف عن كاهل المواطن اللبناني الذي يعيش ظروفاً استثنائية جلبتها التطورات السياسية الأخيرة التي انتابت البلاد[٥].

لم يكن عاما ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بأحسن حالٍ ممن سبقهما ، فبسبب الظروف الاستثنائية التي شهدها البلد ضاع قسم كبير من محاضر بعض جلسات مجلس النيابي بسبب عملية السرقة

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ تموز عام ١٩٧٥ ، ص٣٨٠٦-ص٣٨٠٧.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٨٩٨.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٢ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٩٩٢ و ص٣٩٩٣.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢٩ تموز عام ١٩٧٥ ، ص٤٠٠٨.

[٥] المصدر نفسه ، ص٤٠١٠.

والنهب الذي تعرض له مبنى مجلس النواب[١] ، ولم يسجلا إلا ثمان جلسات نيابية ، وهي سابقة برلمانية لم يشهدها المجلس من ذي قبل[٢].

وشهد سابقةً تشريعية – مالية أخرى تمثلت بعدم مناقشة المجلس أو إقراره موازنة لعام ١٩٧٦ معتمدة في ذلك على نص المرسوم الاشتراعي المرقم ١٠٨٨٠ في ٢ شباط ١٩٧٥ وكذلك فيما يخص المرسوم ٤٣ في ٢٦ أيار ١٩٧٧[٣].

اعتمد رئيس الوزراء سليم الحص على القطاع المصرفي في سياسته الحكومية في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور ، سياسةً أعطت قدراً كبيراً من أللامركزية لمعالجة تلك المشكلات ويغني الدولة في إنشاء جهاز مؤقت جديد لإدارة الأزمة الاقتصادية التي خلفتها الحرب ، ولا سيما أنَّ لبنان شهد انتشاراً واسعاً للقطاع المصرفي ، وأشار الى أنَّ الدولة اعتمد إلى حد بعيد على المساعدات المالية العربية ، وسائر الدول الصديقة والمؤسسات الدولية من اجل ترميم ما لحق بالاقتصاد من ضرر كبير[٤].

اعتمد الرئيس الحص اعتماداً كبيراً على مشروع المساعدات العربية التي اعتزم الحصول عليها بعد قيامه بجولة عربية ابتدأها بالسعودية والكويت ، فضلاً عن التدابير التي اتخذها مجلس الوزراء لمعالجة القضايا العامة وأوضاع المواطنين الذين تضرروا نتيجة الحرب ومنها تشكيل مجموعة من اللجان اهمها : لجنة عليا لإصلاح المباني الرسمية ولجان أخرى للإغاثة برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة وزارية أخرى من وزير التعاونيات والإسكان ووزير المال ووزير العدل لإعادة بناء المساكن التي هدمت جراء الحرب الأهلية ، وتكليف وزير الإشغال العامة والنقل لجرد الأضرار التي لحقت بالأسواق[٥].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار عام ١٩٧٥ ، ص٤٢٢٠.

[٢] كان هناك ثلاث جلسات في نهايات الدور التشريعي الثالث عشر عقدا في : ٩ آذار و ٨ ايار و ٢٣ أيلول ١٩٧٦ ، وست جلسات أخرى عقدت في الدور التشريعي الرابع عشر في ١٩ تشرين الأول و ٢٣ كانون الأول ١٩٧٦ و ٣١ آذار و ١٢ أيار و ٢١ تموز و ١٨ تشرين الأول ١٩٧٧.

[٣] عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، ص٩١٩٧ ؛ الجريدة الرسمية ، ٢ حزيران ١٩٧٧ ، العدد ١٥، ص٢١٧.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٤٤ – ص٤٢٤٥.

[٥] جريدة النهار ، العدد الصادر في ١٦ كانون الأول ١٩٧٦ . الأرشيف السياسي للرئيس سليم الحص على شبكة الانترنت www.salimelhoss.com

عانت الدولة اللبنانية من استمرار مشكلة تأخر أعداد الموازنة وتصديقها بسبب الحرب الأمر الذي استدعى تقديم مشروع القانون المعجل المكرر[١] الوارد بالمرسوم ٨٩٧ بإجازة جباية الواردات وصرف النفقات على أساس القاعدة ألاثني عشرية[٢] وذلك اعتباراً من ١ شباط ١٩٧٨ ولحين تصديق الموازنة الذي من المفترض أن يصدق في شهر كانون الثاني من كل عام[٣].

عقد المجلس النيابي جلسته الاعتيادية في ٢٤ نيسان ١٩٧٨ لمناقشة الموازنة العامة للدولة وجاء في تقرير لجنة المالية والموازنة أن اجتماعات اللجنة المالية الأخيرة تأثرت كثيراً بانعكاسات الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في ١٤ آذار ١٩٧٨ ، فضلاً عما تمخضته الحرب الأهلية نفسها من نتائج وخيمة على الواقع الاقتصادي في البلاد ، مما أدى الى عرضها في تقرير موجز ومقتضب ولم يُناقش من أعضاء المجلس النيابي لتبيان مواطن الخلل والعجز المالي فيها ، ماعدا إشارته الى الرقم الإجمالي للموازنة والبالغ ٢,٥٨٣,٦٥٦ مليارا وخمسمائة وثلاث وثمانون مليون وستمائة وست وخمسون ألف ليرة لبنانية . احتلت وزارة الدفاع الصدارة من حيث التخصيصات المالية[٤] ، ذلك أن شراء الأسلحة عام ١٩٧٧ فتح الباب واسعاً أمام عجز الدولة المالي والبالغ ٦٩٧ مليون ليرة في عام ١٩٧٧ ، ارتفع بنسبة ٨٠% في عام ١٩٧٨ ، ليرتفع معه الدين العام للدولة من مصرف لبنان كسندات خزينة ودين خارجي وصل مجموعه إلى ١,٧٠٨ مليار وسبعمائة وثمانية ألف ليرة لبنانية خلال عام ١٩٧٧، ازداد إلى الضعف تقريباً مع حلول عام ١٩٧٨ ليسجل ٢,٨٧٥ مليارين وثمانمائة وخمس وسبعين ألف ليرة لبنانية[٥].

---

[١] المادة ٨٨ من النظام الداخلي لمجلس النواب تتضمن : للحكومة ولأي من النواب تقديم مشروع أو اقتراح قانون أن يطلب بمذكرة معللة مناقشة بصورة الاستعجال المكرر شرط أن يكون مؤلفا من مادة وحيدة . فإذا قرر المجلس إجابة الطلب درس المشروع فورا من قبل المجلس من دون إحالته الى اللجان . مجلس النواب ، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ، النظام الداخلي لمجلس النواب ، النشأة – محاضر المناقشات – النصوص ، إعداد احمد زين ، (بيروت : ١٩٩٥) ، ص٤٧٢–ص٤٧٣.

[٢] الموازنة ألاثنى عشرية : هي موازنة مؤقتة تتضمن الإذن للحكومة بالإنفاق والجباية لمدة شهر واحد كجزء من اثني عشر شهرا .www.marcl-ib.org

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٤ شباط ١٩٧٨ ، ص٤٦١٥.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٤ نيسان عام ١٩٧٨ ، ص٤٧٤٧ و ص٤٧٤٩.

[٥] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان مج٢ ، ص١٠٠٠.

أشار رئيس المجلس عقب عرض تفاصيل الموازنة العامة إلى ورود اقتراح من بعض النواب[(١)] طالبوا فيه إقرار الموازنة لعام ١٩٧٩ حسب ما يسمح لهم مـن حـق دستوري يتضمن إقرار الموازنة بـ"**مادة وحيدة**" ، نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد[(٢)].

أشعلت الموازنة هذه جدلاً سياسياً محتدماً بين أعضاء المجلس النيابي ، ولا سيما حول المادة السادسة عشرة منها ، التي اقتضت منح الحكومة صلاحيات بفتح اعتماد لغاية ثلاثة مليارات ليرة لبنانية لبناء الجيش ، على أن تحدد تغطيتها بقروض وبموارد استثنائية ، أثار النائب حسن الرفاعي نقاشاً حول قانونية المادة هذه التي تجيز بناء الجيش من جهة شراء الأسلحة والمعدات ، وهو ما أثار تخوفاً لدى النواب المسلمين ، إذ رأوا فيه تعزيزاً لفقدانهم توازنهم الطائفي داخل هذه المؤسسة المهمة التي تقع تحت قيادة مسيحية ، قابله ارتياح واسع لدى النواب المسيحيين المؤيدين لبناء الجيش بمختلف الطرق والأساليب شريطة أن يكون بعيداً عن أحقية الحكومة في صرف هذه الأموال التي قد تؤدي إلى مفهوم أخر في بناء الجيش ينتهي إلى إحداث خلل في تركيبته الطائفية ، وهذا ما عرضه النائب فؤاد لحود "**أنا لا أتكلم عن القانون إنما أتكلم من الناحية الفنية التي لا نقبل بفتح اعتماد بثلاثة مليارات ليرة قبل أن نعرف هوية الجيش الذي سيكون...ما هي سياسة الحكومة في هذا الجيش...**" أثار الموضوع ردود فعل مختلفة داخل المجلس النيابي بين مؤيدٍ ومعارضٍ لحساسيته تجاه الأزمة اللبنانية ، الأمر الذي دفع برئيس المجلس النيابي الى قفل باب المناقشة فيه والتصديق على الموازنة بدونه[(٣)].

بلغت موازنة عام ١٩٨٠ مبلغاً قدره ٤,٣٩٣,٥٠٠ أربعة مليارات وثلاثمائة وثلاثة وتسعون مليون وخمسمائة ألف ليرة لبنانية ، بلغ العجز فيها ١,٣٦٧,٠٠٠ مليون وثلاثمائة وسبع وستين ألف ليرة لبنانية بين واردات الدولة ونفقاتها ، فمن خلال مشروع الموازنة هذه اعتمد منهجاً قوامه انتهاج سياسة نقدية غايتها امتصاص التضخم عن طريق الاقتراض "**سندات الخزينة**" من مصرف لبنان والمصارف التجارية الأخرى ، واستغلال ظروف الاستقرار النسبي التي توفرت بفعل تواجد القوات الدولية والردع العربي ، مكنت الدولة من استيفاء قسم كبير من وارداتها أسهمت في جعلها موازنة مستقرة نسبياً بحسب تقرير مقرر اللجنة المالية في المجلس النيابي[(٤)].

ولعل من المفيد هنا أن نستشهد بما بينه وزير المالية علي الخليل بجلسة المجلس النيابي المنعقدة بتأريخ ١٨ حزيران ١٩٨١ أصول الموازنة العامة لعام ١٩٨١ جاء فيه ما نصه :

---

(١) وهم كل من النائب منير أبو فاضل وعبدو عويدات وادمون رزق و أنور الصباح والأب سمعان الدويهي منيف الخطيب و جبران الطوق.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٣ آذار ١٩٧٩ ، ص٥٠١٥

(٣) المصدر نفسه ، ص٥٠١٦–ص٥٠١٩.

(٤) م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٥ آذار ١٩٨٠ ، ص٦٢٠٨.

" نطرح على مجلسكم الكريم بالدرس والإقرار مشروع قانون موازنة العام ١٩٨١ في وقت تنخفض فيه نسبة واردات الدولة بسبب الأحداث الأليمة التي يعيشها لبنان . وتزيد نسبة النفقات العامة بسبب موجة الغلاء والتضخم ، وما يتبع ذلك من مشكلات اجتماعية وضغوطات على الموازنة ففي ظل الأوضاع الأمنية المتردية ، وانعكاساتها السلبية على الوضع الاقتصادي العام والوضع المالي للدولة ، وما تؤدي إليه من انخفاض في واردات الخزينة ، وخلل في عمليات التحقق والتحصيل للضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وفي ظل ظاهرة التضخم العالمية ، وما يرافق ذلك من ارتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات ، وزيادة كبيرة في الإنفاق على صعيد الإدارات العامة والخدمات الاجتماعية والمشاريع الإنمائية".[١]

شكل تقرير الموازنة هذا مصدر ارتياح من جانب آخر ، إذ انخفضت نسبة العجز الذي يبلغ حوالي ٣٣% يقابله حوالي ٣٥% عام ١٩٨٠. ورجح سبب انخفاض العجز إلى أمرين أساسين هما : زيادة نسبة الإنفاق الإنمائي الذي وصل إلى ٣٧% مقابل ٣٤% في العام الماضي ، والى المساعدات العربية التي اقرها مؤتمر القمة العربية في تونس عام ١٩٧٩[٢] وصل منها ٢٠٦ مليون دولار[٣] من أصل ٣٨٤,٢ مليون دولار قدمها كل من العراق والإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية[٤] ، وإنَّ الزيادة الحاصلة في النفقات ، رافقها تقلص نسبي

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨١ محضر الجلسة الأولى ، ١٨ حزيران ١٩٨١ ، ص٢٣٥

[٢] حول مقررات مؤتمر القمة العربية في تونس حول مساعدة لبنان : ينظر موسوعة مقاتل من الصحراء على شبكة الإنترنيت . الوثيقة ق ق ١٣٩/د ٢٢/١٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ ؛ جريدة النهار ، العدد الصادر في ٢ كانون الأول ١٩٧٩.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨١ محضر الجلسة الأولى ، ١٨ حزيران ١٩٨١ ، ص٢٣٥–ص٢٣٦.

[٤] قررت الدول العربية السبع المصدرة للنفط تقديم مساعدات سنوية إلى لبنان من اجل إعادة الأعمار . إلا أن ليبيا والجزائر لم تفيا بتعهداتهما بتاتاً في حين سددت قطر نصف المستحقات المالية والسعودية ثلاثة أرباع مستحقاتها قبيل الاجتياح الإسرائيلي ، ودفع العراق حصته عن العام ١٩٨٠ وتوقف بسبب حرب الخليج الأولى ١٩٩٠ ، أنَّ قيمة المساعدات النهائية التي اتفق عليها في المؤتمر بلغت ٤٢٠ مليون دولار في حين توقعت وزارة المالية اللبنانية قيمة المساعدات بمليار ومائتي مليون دولار.

عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص٩٩٩ و ص١٠٥٧.

في الواردات ولا سيما منها الكمركية التي تشكل جزءا أساساً من واردات الخزينة في الظروف العادية التي انخفضت كثيراً نتيجة الممارسات غير الشرعية والأوضاع الأمنية الشاذة ، فضلاً عن إصدار سندات خزينة للتمويل الداخلي ساعدت على امتصاص طفرات السيولة ، وتحديد مخزون المصارف في لبنان من العملة الأجنبية أكثر من نصف رأسمالها ، وهذا الأمر أصان الليرة اللبنانية من فقدان قيمتها[١].

أنعش ذلك نسبياً موازنة ١٩٨٢ التي عرض خلالها مادة قانونية تمنح المكلفين بدفع الضرائب "**حسومات**" تتراوح بين ٥ و١٠% وتعفيهم من غرامات التأخير إذا بادروا إلى دفع ما يتوجب عليهم من ضرائب في مهل محددة . وهو تدبير اثبت نجاحه عام ١٩٨١ ارتفع خلاله رقم الضرائب المحصلة من حوالي ٩٠ مليون ليرة سنة ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٥٠ مليون ليرة سنة ١٩٨١ وهذا ما خفض العجز المالي للبنان الى ٢٩% في حال اعتماد المساعدات العربية البالغة ٩٢٧ مليون ليرة لبنانية[٢].

اتسمت المالية العامة للبنان بسمات متعددة منها ارتفاع حجم الدين الداخلي منذ العام ١٩٧٩ إلى ٣ مليار ليرة لبنانية ، وصل إلى ٥,٥ مليار ونصف المليار ليرة في العام ١٩٨٠ ، واستقر بحدود ٨ مليارات في العام ١٩٨١ ، واستقر إلى ١٤,٠٣١ أربعة عشر مليار وإحدى وثلاثين مليون ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٨٢ . وفي العام نفسه بلغت قيمة سندات الخزينة المتداولة التي عرضتها الدولة في السوق المالية ١٢,٢٧٩ اثني عشر مليار ومائتين وتسع وسبعين ألف ليرة لبنانية ، أي حوالي ٣,٢٢ ثلاثة مليارات واثنين وعشرين ألف دولار أمريكي ، وهو أعلى حد وصلت إليه سندات الحزين مقارنة بالدولار خلال فترة الحرب الأهلية[٣].

إما التسليف المقدمة من مصرف لبنان إلى الخزينة ، فبلغت في العام نفسه ١,٧٥٢ مليار وسبعمائة واثنين وخمسين ألف ليرة لبنانية ، وقدرت الفوائد المترتبة على الدين الداخلي عام ١٩٨٢ حوالي ١٢,٥% . إما الدين الخارجي فبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار امريكي نهاية العام ١٩٨١[٤]. وهذا ما اثأر انتقاد نواب آخرين منهم النائب نصري المعلوف الذي اتهم الحكومة في قصور الأزمة المالية في البلاد ، إذ رأى أنَّ الصلاحيات الاستثنائية[٥] أحدثت خللاً كبيراً في

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨١ محضر الجلسة الأولى ، ١٨ حزيران ١٩٨١ ، ص٢٣٧-ص٢٣٨.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٩ آذار ١٩٨٢ ، ص٤٥١ – ص٤٥٣.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، المصدر السابق ، ص١٠٠١–ص١٠٠٢.

[٤] يوسف شبل ، المصدر السابق ، ص٣٩ ؛ التقرير السنوي لمصرف لبنان عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ ، ص٢٧.

[٥] سنتناولها بالتفصيل بين ثنايا المبحث الرابع من هذا الفصل.

الجانب التشريعي داخل المجلس النيابي ، لأنها تطلق يد الحكومة في الاستقراض والإقراض وان لبنان يعقد يومياً قروضاً بمئات الملايين ويقرض مئات الملايين لهيئات ومؤسسات لبنانية وهي بعيدة عن المناقشة النيابية ، أسهمت كلها في جزء من الأزمة الاقتصادية التي مر بها البلد أثناء الحرب الأهلية اللبنانية[١].

زادت النفقات في موازنة عام ١٩٨٣ بنسبة ٣٦,٦٦% عن العام ١٩٨٢ ، وزادت الواردات بنسبة ٤٣,٤٠% عن العام نفسه ، وشهدت تلك الموازنة صعوبات كبيرة منها الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وقد استوجب رسم سياسة مالية جديدة يحتسب استقطاع نسبة ٢٥% من مجموع الموازنة لوزارة الدفاع وحدها ، للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد في ظل الاحتلال الإسرائيلي للبنان ، وهي في الوقت ذاته تعاني من عجزاً بلغ ٣٥% بسبب تلك الظروف[٢]. أفرز جموداً اقتصادياً خانق للإنتاج المحلي الذي وصل إلى نسبة ٧٢% ، ناهيك عن فرار رؤوس الأموال نتيجة ترك الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمصارف الأراضي اللبنانية ، فتوقفت الاستثمارات وتعاظمت مشكلة تحصيل الدين وحدث انخفاض نسبي في التسليف إلى القطاعات الخاصة المنتجة مقابل ازدياد حصة الدولة من هذه التسليف[٣].

دفعت الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان إلى التأثير مباشرة على إقرار الموازنة العامة للدولة ، فصدقت هذه المرة بغير الجلسة الخاصة بمناقشة الميزانية لعام ١٩٨٤ وكما هو معتاد تشريعياً ، ومن دون قراءة تقرير إعدادها في ضوء ما تمتلكه من واردات ونفقات ، فخلال جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي ، عرضت تفاصيل موجزةٍ عنها وعن العجز البالغ ٤,١٩٢,٣٣٧ ليرة لبنانية[٤].

أصاب العجز الموازنة العامة عام ١٩٨٥ بواقع ٢٤,٥٦% نتيجة للوضع المتردي وتضخم الدين العام واعتمدت الحكومة سياسة ضغط النفقات إلى أقصى حد ممكن وتأجيل بعضها الآخر ، وقد أدت الموازنة هذه الى تدني مشروعها لعام ١٩٨٥ ، وتضخمت نفقات الدين العام وتناولت الزيادات في الموازنة باب الديون المستوجبة الأداء التي رفعت الاعتماد المخصصة

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٨٠٥.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٠ آذار ١٩٨٣ ، ص١٠١٣–ص١٠١٥.

[٣] التقرير السنوي لمصرف لبنان عام ١٩٨٥ ، ص٩ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، المصدر السابق ، ص١٠١٤ –ص١٠١٥.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٣٣٩ و ص٣٧٦.

بنسبة ٨٤،٥١% ، ومعظم هذه الزيادة في الديون المستوجبة الأداء ناتج عن ارتفاع فوائد الدين العام البالغة مبلغ ملياري ليرة لبنانية ، علماً أن هناك مؤثرات زادت من عملية إرباك هذه الموازنة ومنها تخصيص بدل غلاء المعيشة الذي أُقِر في شهر تموز من العام نفسه[١].

تمخضت الأحداث اللبنانية للأعوام ١٩٨٦-١٩٨٨ عن آثار سلبية مباشرة في إصدار الموازنة العامة للدولة ، ففي السنوات هذه لم تصدر موازنة بل اعتمدت على تسيير عجلتها المادية على فتح الاعتماد لصالح الوزارات والدوائر على أساس القاعدة ألاثني عشرية ، التي تضمن الإنفاق الشهري لكل بند من بنود الموازنة على أن لا يتجاوز ١٢/١ من قيمة آخر اعتماد مصدق من المجلس النيابي الذي عانى هو الأخر من "**تقزيم**" لدوره التشريعي بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد ، وارتفعت الأصوات النيابية التي طالبت بعقد جلسات لمناقشة الوضع المتدهور ، ومطالبات أخرى لإرغام الحكومة حضور جلسات المجلس النيابي ، التي عدت غير قانونية بدونها ، وبسبب الظروف هذه كان تحتم على رئاسة المجلس أن تبذل جهوداً مضنية من اجل عقد جلسة معنية بمناقشة الموازنة[٢].

أصيب الاقتصاد اللبناني بانتكاسات كبيرة في الأعوام (١٩٨٦-١٩٨٨) ، فلم تتجاوز إيرادات الدولة مجتمعة سوى ٤٧,٦ سبع وأربعون مليار وست مائة مليون ليرة لبنانية ، يقابله إنفاق بقيمة ٤٥٣,٨ أربع مائة وثلاثة وخمسون مليار وثمان مائة مليون ليرة ، فقاد هذا الأمر الدولة إلى منحى خطير ، وهو اعتمادها في ظل التضخم وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية على أرباح مصرف لبنان التي شكلت نسبة ٣٧,٦% من مجموع إيرادات الدولة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ وتقافز العجز المالي خطوات سريعة خلالها ، ففي عام ١٩٨٦ وصل إلى ٢٩,٩ تسع وعشرين مليار وتسع مائة مليون ليرة لبنانية ، ارتفع ليصل إلى ١٢٣,٤ مائة وثلاث وعشرين مليار وأربع مائة مليون ليرة لبنانية خلال العام ١٩٨٧ وتصاعد الى٤٦٣ أربع مائة وثلاثة وستون مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٨ ، دفع هذا الأمر بالدولة إلى "**الاستدانة**" التي ضاعفت من حجم الدين العام للدولة حتى وصل في الأعوام (١٩٨٥ – ١٩٨٨) أكثر من ٩,٥ مرات بالأسعار الجارية للمدة آنفة الذكر[٣].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١ أب ١٩٨٥ ، ص٦٧٠ – ص٦٧٢.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ أيار ١٩٨٦ ، ص٩٨- ص١٠٢ ؛ عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة ، المصدر السابق ، ص٩٣٤٣.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، مج٢ ، حرب لبنان ، ص١٠٣٠.

وكان لفوائد سندات الخزينة أرقامٌ مرتفعة أيضاً خلال الأعوام هذه ، إذ بلغت ٨٨,٦% من مجمل خدمة الدين الداخلي والخارجي عام ١٩٨٧[(١)].

وصف النائب حسن الرفاعي ذلك بـ"**الفضيحة**" أمام عجز الحكومة عن إعطاء مسوّغ منطقي عن أسباب الانخفاض في العملة الوطنية ، وشخص النائب نجاح واكيم أنَّ جهات لم يُسمّها جنت أموالاً طائلة من التلاعب بأسعار الدولار الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً على سعر الليرة اللبنانية واثر سلباً على الواقع الاقتصادي في ظل الأزمة التي يعيشها لبنان[(٢)]. ووصف النائب خاتشيك بابيكان ما يحصل في لبنان بـ"**انهيار مالي**" حصل في السوق اثر على قدرة وإمكانية مجلس النواب في التشريع الاقتصادي والمناقلة المالية في ظل انخفاض قيمة الليرة اللبنانية[(٣)] التي وصلت إلى حد انهيارها أمام الدولار خلال سني الحرب كما موضح بالملحق رقم (٤)[(٤)]

حاول المجلس النيابي جاهداً التخفيف من التداعيات الاقتصادية للحرب ، فناقش مجموعة من التشريعات لتقويم حالات التداعي الاقتصادي الذي أصاب خزينة الدولة ، منها منح حق للحكومة ولمدة ثلاث سنوات "**حق التشريع في الحقل الكمركي بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء**"[(٥)] ، بغية جعل الحكومة تتمتع بالمركزية في تحصيل واردات الدولة[(٦)]. ولأهمية المرحلة ودقتها صادق المجلس النيابي بالإجماع على مشروع القانون هذا[(٧)].

[(١)] عبد الرؤوف سنو ، مج٢ ،حرب لبنان ، ص١٠٣٠ ؛ التقرير السنوي لمصرف لبنان ١٩٨٦ ، ص٢٦-ص٢٧ وعام ١٩٨٧ ، ص٢٤ وعام ١٩٨٨ ، ص١٨ وعام ١٩٨٩ ، ص١٩ ، والأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، ص٦٢ و ص٦٧ .

[(٢)] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان ١٩٨٠ ، ص٦٤٦٦ و ص٦٤٧٢.

[(٣)] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص٣١.

[(٤)] ملحق رقم (٤) سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار خلال سني الحرب الاهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ ، ص٣٢٤.

[(٥)] صدر قانون الكمارك اللبناني بموجب قرار المجلس الأعلى الكمارك المرقم ٤٢٢ في ٣٠ حزيران ١٩٥٤ . أما تعريفة الرسوم الكمركية فصدرت بقرار أخر من المجلس نفسه بالرقم ٩٢٦ في ١٤ كانون الأول ١٩٥٩ . م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٥ أيار عام ١٩٧٧ ، ص٤٣٣٦.

[(٦)] المصدر نفسه ، ص٤٣٣٧.

[(٧)] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٤ أب ١٩٨٣ ، ص١٢.

عرض المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتأريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٩ قانوناً أخر تعلق بتعديل بعض أحكام ضريبة الدخل وضريبة الأملاك وقانون أصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون واصفةً ذلك بأن :

تركت الأحداث التي مر بها لبنان آثاراً ضارة على الاقتصاد الوطني يقتضي معالجتها في العمق للخروج بالوضع الاقتصادي والمالي من التردي وتوفير الحوافز الكافية لاستعادة مسيرة الإنماء والتقدم وعلى هذا الصعيد تلعب السياسة الضريبية دوراً أساسياً في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد أعدت الحكومة هذا المشروع الذي يتناول إجراء بعض التعديلات العاجلة لإحكام ضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية وقانون أصول تحصيل الضرائب المباشرة..."[١].

وقد أُرجئ النقاش في المجلس النيابي بخصوص اللائحة هذه مدة ستة أشهر ، لما تطلبه الأمر من ضرورة دراسة الآليات الموضوعية الكفيلة بالحد في اقل تقدير من الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد ، فتم بجلسة المجلس المنعقدة بتأريخ ١٥ أيار ١٩٨٠ مصادقتها وبالأكثرية[٢].

ناقش المجلس النيابي دون التصويت على مشروع قانون معجل[٣] ، خاص بتعديل نص المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ في١٢حزيران ١٩٥٩ المعدل بموجب المرسوم الاشتراعي المرقم ٨١ في ٢٧ حزيران ١٩٧٧ الذي يجيز تغطية العجز الحاصل في الخزينة نتيجة أحداث معينة من أرباح السنوات اللاحقة ولمدة ثلاثة سنوات من تاريخ وقوع الأحداث ولان هذا القانون لم يطبق خلال الأحداث التي وقعت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وما لحقته من دمار وخراب للبنان ، وما تبعتها من أضرار اكبر خلال عام ١٩٧٨ لذلك تقدمت الحكومة

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ ، ص٦١٢١.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٥ أيار عام ١٩٨٠، ص٦١٠٦.

[٣] مشروع القانون المعجل:هو حق دستوري معطى للحكومة بإعطاء مشروع قانون صفة الاستعجال، وعلى المجلس النيابي البت بالمشروع خلال مدة أربعين يوماً من تاريخ عرضه على المجلس بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت به وإلا يحق للحكومة إصداره بموجب مرسوم . الموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني على شبكة الانترنيت www.ip.gov.ib

بمشروع القانون المقترح من اجل إقراره ، إن حساسية هذا القانون وتأثيره على الوضع الاقتصادي للمكلفين به من الموظفين اجل النظر فيه لحين توافر الظروف المناسبة[١].

وَسَنَّ المجلس النيابي قوانين وتشريعات سعت الى دعم قطاع التجار ممن تعرضت أنشطتهم التجارية الى ضربات عنيفة بسبب التزاماتهم المالية للمصارف من جهة ، وما جرته الحرب من كساد في حركة السوق من جهة أخرى ، في ظل ظروف ومناخ بيئي–اجتماعي غابت عنه أسس الاستقرار الأمني بصورة كبيرة ، فكان من بين أولى ما أجراه المجلس النيابي مصادقته على قانون خاص بـ"**تقسيط ديون التجار المتضررين**" ولمدة تسعة أشهر من تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٨١[٢] ، ولما كانت الأحداث استمرت الى ما بعد التاريخ هذا ، شرع المجلس النيابي وبتأريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٥ الى التصديق قانون معجل مكرر قضى بتمديد الفترة مدة أُخرى[٣].

سعت السلطتان التشريعية والتنفيذية إلى محاولة سد الثغرات الكبيرة التي أصابت الاقتصاد ومفاصله ، ومنها "**العملة اللبنانية**" وما يوازنها من خزين ذهبي لدى مصرف لبنان المركزي فتقدمت اللجان المشتركة في مجلس النواب باقتراحِ قانونٍ "**يقضي بمنع بيع الموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان إلا بنص تشريعيٍ يصدر عن مجلس النواب**" ، جاء ذلك بعد طروح اقتصادية لبعض السياسيين والاقتصاديين قضت ببيع الودائع الذهبية لأجل تخفيف العجز الحاصل بالميزانية الحكومية ، وهو أمرٌ إستدعى وقوف المجلس بوجه هذه الطروح ويجعل أمر تنفيذها مرهوناً بموافقته ، مثل ذلك قانوناً مهماً اقتضى المصادقة عليه بمادة وحيدة جاء فيها: "**بصورة استثنائية وخلافاً لأي نص يمنع منعاً مطلقاً التصرف بالموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان أو لحسابه مهما كانت طبيعة هذا التصرف وماهيته سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة إلا بنص تشريعي يصدر عن مجلس النواب**"[٤].

وصادق المجلس النيابي على إجازة مصرف لبنان بطبع العملة اللبنانية من فئة "**ليرة واحدة خمس ليرات ، عشرة ليرات ، خمسة وعشرون ليرة ، خمسين ليرة ، مائة ليرة ، المائتين والخمسين ليرة ، ألف ليرة**" لغرض موازنة وجودها "**ألقيمي**" مع ما يطرأ على الاقتصاد من

---

[١] م . م . ن. ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ ، ص٦١٣٧.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ شباط ١٩٨١ ، ص١٦٧.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ آذار ١٩٨٥ ، ص٦١٥.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ أب ١٩٨٦ ، ص١٦٥.

تدهور أصابه في بعض أجزائهِ عما كانت تتمتع به من قيمة مالية فترات سبقت الحرب الأهلية[1].

تركت التداعيات الاقتصادية هذه آثارها السلبية الفاعلة على مستوى المعيشة للفرد داخل المجتمع اللبناني ، ولا سيما أنَّ السنوات الأولى استهلكت تماماً المدخرات للفئات الوسطى ودونها ، فما إن حل العام ١٩٨٤ أي بعد عقد من الزمان تقريباً على الحرب ، حتى أصبحت معاناة الأسرة اللبنانية من الفئتين المذكورتين أي غالبية المجتمع كبيرة للغاية ، معاناة أصبح معها توفير "**لقمة العيش**" عبئاً كبيراً ، حتى وصلت كلفت المعيشة في ارتفاعها عام ١٩٨٥ الى ١٥٠% أي ما يوازي ١٩,٥٠٠ تسعة عشر ألفاً وخمس مائة ليرة لبنانية لسد الاحتياجات الغذائية فقط ، علما أن الحد الأدنى للأجور كان لا يتجاوز عشرة آلاف ليرة لبنانية ، ليقفز في العام ١٩٨٨ لأكثر من اثنين وثلاثين ضعفاً عما سبق ، أي إن الأمر تطلب توفير مبلغ ٦٥٠ ست مائة وخمسين ألف ليرة لبنانية لتسد الاحتياجات المعتادة للأسرة ذاتها[2].

فلا مراء ، إذ نجد أن المجلس النيابي انكب على دراسة المشكلة أي "**مشكلة غلاء المعيشة**" ، فقد أخذت سياقاتها في مناقشات النواب من العام ١٩٧٧ إلى درجة أنها استحقت منه القيام بمجموعة من التشريعات المختلفة بقصد التخفيف من حدتها ، فقد رأى ادمون رزق إن معالجة الغلاء في لبنان بطريقة زيادة الرواتب والأجور ، غير مجدية ، لأنها تسير طردياً مع زيادة الغلاء المعيشي ، وأكد أن "**هناك غلاءً فاحشاً في لبنان بسبب الحرب الأهلية ، وينعكس على المسيرة الأمنية بالذات**" لأن للغلاء مظهراً سلبياً على المجتمع ويقود الى انجرار فئات من المحرومين بأتجاه الجريمة وإرباك الحياة العامة حتى في المناطق المستقرة نسبياً[3].

وأشار النائب منير أبو فاضل ، الى أنَّ "**الحريةَ الاقتصاديةُ**" في لبنان جعلت الحكومة في موقف ضعيف نَحْوَ تحصيل وارداتها ممن سماهم بـ"**المحتكرين**" الذين يمتنعون عن دفع الضرائب ، مما حدى بالحكومة إلى تحصيلها من الموظفين البسطاء الذين يعانون عجزاً اقتصادياً كبيراً جراء ارتفاع نسبة غلاء المعيشة في لبنان ، متفقاً في رأيه مع النائب ألبير مخيبر

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الرابعة ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٧ ، ص٨٧.

[2] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٠٨٢ –ص١٠٨٣ .

[3] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ أيار عام ١٩٧٧ ، ص٤٣٠٧.

الذي حذر الحكومة من "**مغبة زيادة الأسعار ومن الغلاء ، لأنه قد ننتقل من العنف المسلح إلى العنف الاقتصادي الذي هو اخطر من أي عنف آخر.**"[1].

إما النائب نديم نعيم ، وَجَدَ أنَّ غلاء المعيشة في لبنان بسبب الحرب الأهلية اللبنانية جاء بارتدادات سلبية على إمكانيات الطبقات الوسطى والفقيرة في لبنان ، مؤكداً أن الغلاء في لبنان يضاهي نسبة غلاء المعيشة في فرنسا ، وان الأجور في لبنان تعادل ربع مما هي عليه الأجور في فرنسا ، وأشار أن الحد الأدنى من الأجور في لبنان بلغ ٣١٠ ثلاثة مائة وعشرة ليرة في حين بلغ الحد الأدنى من الأجور في فرنسا ٢٢٠٠ ألفين ومائتين فرنكاً أي ما يعادل ١٣٠٠ الف وثلاث مائة ليرة لبنانية ، وعليه فقد طالب الدولة بإيجاد حَلٍّ لهذه المشكلة الاجتماعية والتي وصفها بـ"**الخطيرة جداً**" ، وطالب بتخصيص جزء من المساعدات المالية التي يحصل عليها لبنان من الخارج لإيجاد مخرج من الأزمة هذه ، وان الحرب الأهلية قد تضرر منها أرباب العمل والحكومة التي هي في حالة من الإفلاس ، وعليها مواجهة غلاء المعيشة عن طريق "**تأمين بأقل تعديل مساعدات غير مباشرة للعمال والموظفين ذوي الدخل الوضيع ، وذلك بإعادة تحريك الأسواق الشعبية والتعاونيات الموسعة عدة وعدداً...**"[2].

أصاب غلاء الأسعار السلع الاستهلاكية كلها في لبنان سواء كانت المستوردة أمْ المحلية منها حتى أن النائب احمد اسبر أوضح أن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية "**قد زاد عن حده قبل الحرب بنسبة مائتين أو ثلاثمائة بالمائة والحكومة لم تصنع شيئاً في هذا السبيل...**" وأوضح أن السبب في ذلك هم "**التجار والصناعيون ومستثمرون ارادو أن يجنوا خلال أشهر كل ما خسروه خلال سنوات...**"[3].

واتهم نواب آخرون منهم النائب ميخايل الضاهر ضعف إجراءات الحكومة لمواجهة أزمة الغلاء التي تشترك فيها مجموعة من المسببات وقف الاحتكار في مقدمتها ، مطالباً الحكومة اعتماد إجراءات أكثر قسوة تجاه المحتكرين للبضائع المختلفة وتهيئة المناخات المناسبة "**لترويض رؤوس الأموال**" الفارة من لبنان جراء الحرب[4].

وطالب النائب فريد جبران الحكومة بوضع حدٍ للغلاء الذي تعاني منه الأكثرية الساحقة في لبنان ، متطرقاً إلى مسألة في غاية الأهمية اندرجت في سلم تداعيات الغلاء على المجتمع اللبناني لافتاً نظر الحكومة إلى "**قضية الكلفة المرتفعة لمعالجة التطبيب والمستشفيات ، ولا**

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و٢٨ تموز عام و٢ و ٤ أب ١٩٧٧ ، ص٤٤٠٢.

[2] المصدر نفسه ، ص٤٤٢٣ و ص٤٤٣٢.

[3] المصدر نفسه ، ص٤٤٣٥.

[4] المصدر نفسه ، ص ٤٤٤٣.

سيما غلاء الدواء ، الذي كان ولا يزال سببه الجشع والطمع من قبل المستوردين" ، مشيراً أن استمرار أزمة غلاء الدواء تنتهي بمجرد أن تضع الدولة يدها على الطرق الصحيحة في استتباب الأمن بالشكل الذي يجعل وجودها حاضراً في كل الميادين[١].

حدد الرئيس سليم الحص في احد بياناته الوزارية حول الأوضاع التي مر بها لبنان أن هناك مشكلات احتلت الصدارة داخل المجتمع اللبناني ومنها "**مشكلة الغلاء**" ، وفي مقدمة أسبابها ما هو خارجي يعود إلى:

"**ارتفاع أسعار العملات الأجنبية عبر سنوات الأزمة ، ومن جهة ثانية إلى الارتفاع الذي طرأ على أسعار السلع المستوردة في بلدان منشئها. ومن الأسباب ما هو داخلي يعود إلى معطيات مالية ونقدية وبنيوية نشأت عن الأحداث ، أو يعود إلى أوضاع عناصر الإنتاج وما تعرضت له بنتيجة الأحداث من تشريد وتعطيل وتجميد...إلى كل ذلك فان الغلاء الذي نشهده هو إلى حد بعيد ظاهرة أمنية . ومن هذه الزاوية فأن المسؤل عن مشكلة الغلاء قبل غيره هو حامل السلاح : هو ومن ورائه أكان زعيماً أو حزباً أو تنظيماً...**"[٢].

ووجد في حامل السلاح بعداً كبيراً في زيادة تعقيد أزمة الغلاء التي مر بها لبنان ، مشيراً إلى دوره في إنشاء المرافئ غير الشرعية وعلاقتها بضعف خزينة الدولة ونتائجها السلبية على العملة وبالتالي آثارها المباشرة على استقرار السوق وحدوث الغلاء[٣].

واتفق في ذلك مع النائب ادمون رزق الذي أكد في مداخلته :

"**إن الأمن الشرعي هو أساس الاقتصاد ... تبين بشكل علمي انه لا يمكن مكافحة الغلاء إذا لم يستتب الأمن ... وكيف يمكن مكافحة الاحتكار ومكافحة غلاء الأسعار التي يلجأ إليها التجار في سبيل امتصاص ثروة المواطنين ، والحد من موجة الغلاء ، وبالتالي ، كيف**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ و ٩ أب عام ١٩٧٩ ، ص٦٠٠٤.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٤٦٥٦.

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٦٥٧.

يمكن الحد من تضخم النقد الذي يأتي كنتيجة طبيعية لهذا الغلاء ونتيجة رفع الرواتب دون الأمن ..."[١].

تضمن البيان الوزاري لحكومة رشيد كرامي[٢] برنامجاً لمعالجة المشكلات الاقتصادية المتفاقمة جراء الحرب الأهلية اللبنانية محدداً " **المشاكل والقضايا التي أفرزتها الأزمة والتي لا بد من مواجهتها مباشرة من حكومتنا ، عملاً مبرمجاً في شتى مجالات الحياة ... والعمل على محاربة الغلاء ومكافحة البطالة وإعادة تأهيل وتنمية بنية الخدمات الصحية والاجتماعية وشبكة المواصلات والاتصالات وغيرها...**" ، وعلق النائب حسن الرفاعي على مشكلة الغلاء التي أوردها البيان الوزاري معترفاً بأنها باتت مشكلة كبيرة ومستعصية الحلول ، وهي اكبر من أن تجد لها حلاً من الحكومة ، حتى انه طالب الحكومة مستهزئاً بتخصيص وزارة لهذه الأزمة اسماها "**وزارة الغلاء**" وان يستوزرها "**شيخ التجار**"[٣].

إن تفاقم أزمة الغلاء وارتباطها مباشرة بممارسات التجار أعمالاً زادت من تداعياتها ، الأمر الذي جعل معها إجراءات الحكومة وتشريعات المجلس النيابي ذات اثر محدود خاصة مع غياب "**قوة الدولة**" في "**فرض الأمن**" وسيادة "**القانون**" موضوعاً هو الآخر كان محط اهتمام المؤسسة التشريعية اللبنانية ، لذا سعت وبكل ما أوتيت من خبرات "**قانونية**" و "**تشريعية**" لاتخاذ ما يمكن اتخاذه من إجراءات على المستوى التشريعي والقضائي بغية "**رتق**" الشرخ الكبير في واقع المجتمع اللبناني في سنوات الحرب الأهلية الضروس ، وهذا ما انكب عليه الباحث في الاستقصاء عن حيثياته ودراستها عرضاً وتحليلاً في المبحث الرابع من هذا الفصل.

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٠ ، ص٧.

[٢] الوزارة الخامسة والخمسون ، تشكلت من ٣٠ نيسان ١٩٨٤–٢٢ ايلول ١٩٨٨ ، من رشيد كرامي رئيساً للوزراء ووزير للخارجية والمغتربين ، كميل شمعون وزيراً للمال والاسكان والتعاونيات ، عادل عسيران وزيراً للدفاع الوطني والزراعة ، سليم الحص وزيراً للعمل والتربية الوطنية ، جوزيف سكاف وزيراً للاعلام ، بيار الجميل وزيراً للبريد والاتصالات والصحة والشؤون الاجتماعية ، عبد الله الراسي وزيراً للداخلية ، فكتور قصير وزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ، نبيه بري وزير دولة للجنوب والاعمار ووزيراً للموارد المائية والكهربائية ، وليد جنبلاط وزيراً للأشغال العامة والنقل والسياحة . جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٨٠.

[٣] م . م . ن ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و٧ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٤٠٠.

-**المبحث الرابع: التشريعات العدلية والقضائية والمراسيم الاشتراعية**:-

أفرزت الحرب الأهلية نتائجاً وخيمةً على الواقع الاجتماعي ، ولا سيما ما تعلق بقضايا "**الإجرام**" و "**الخطف**" و "**القتل**" وسواها من قضايا زادت من معاناة المجتمع ومأساته دراماتيكياً ، مما دفع المجلس النيابي في إعادة النظر ببعض القوانين والتشريعات العدلية والقضائية وعلى الصعيدين الجزائي والمدني ، بما يتناسب وحجم الافرازت المتمثلة بتصاعد نسب الجريمة والمخالفات المدنية ، وسط غياب سلطة الدولة في كثير من المناطق اللبنانية ، جرائم لم يكن العوز الاقتصادي الذي فرضته الحرب ببعيد عنها الى جانب وجود الغطاء الميليشياوي الذي ضخم حجمها وفاقم أثرها[١].

كان في مقدمة تلك القوانين الجزائية التي سارع المجلس النيابي اللبناني الى تعزيز موادها الرادعة ، هو ما تعلق بتعديل المادة ٢٧٨ من "**قانون العقوبات اللبنانية**"[٢] ، والناصة بـ"**التجريم**" و "**العقوبة**" لكل مواطن تسول له نفسه أن يعمل "**جاسوساً**" لقوى أجنبية استهدفت "**الأمن الوطني**" "**عدواناً**" أو تعينه في "**العدوان**"[٣] ، موسعة نص المادة أنفة الذكر لما يستوعب كل ما يمكن استيعابه من "**إجراءات**" أو "**تسهيلات**" أو "**اتصالات**" أو "**إيواء**" أو ما شاكلها من قضايا جرمية – جاسوسية ، مشدداً بالعقوبة التي وصلت حد "**الأشغال الشاقة المؤقتة**" وحتى الاعدام في بعض الحالات التي تحسب على إفشاء أسرار الدولة ، في مسعى الحد من أمثال الجرائم هذه خصوصاً بعد ما تعرضت له البلاد من أعقاب العدوان الإسرائيلي عليها[٤].

وتصدى المجلس النيابي أيضاً الى جرائم "**القتل المتعمد**" ، من خلال إقرار العديد من القوانين الحازمة في عقوباتها بإزاء مرتكبي الجرائم هذه ، كان منها على سبيل المثال لا الحصر "**القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ٩٢٠٤**" الرامي الى إنشاء "**غرفة استثنائية تاسعة**" في

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٤٩٣–ص١٥٠٥.

[٢] نص قانون العقوبات اللبناني على جريمة التجسس في مواده ٢٨١ الى ٢٨٤ التي يعود امر النظر فيها الى الى المحاكم العسكرية على وفق للمادة "**٢٤ من قانون القضاء العسكري**" والمعاقب عليها في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من قانون القضاء العسكري بعقوبات تصل بعضها الى حد الاعدام . للتفصيل اكثر عن العقوبة الجزائية ينظر :بشارة هيكل الخوري ، المحاكم الجزائية الاستثنائية اجراءاتها والتداخل في الاختصاص ، (بيروت : المنشورات الحقوقية صادر ، ٢٠١٣) ، ص١١٥–ص١٢٦.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٨ كانون الاول عام ١٩٧٥ ، ص٣٤٥٦.

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٤٥٧.

بيروت[1] ، للنظر بدعاوى جنايات القتل حصرياً وشملت صلاحياتها جميع الأراضي اللبنانية ، في محاولة تشريعية سعت الى الحد من التداخلات "**المحلية**" والضغوطات "**الحزبية**" في المناطق البعيدة عن بيروت ، من خلال محكمة مختصة بجرائم القتل وفي عاصمة الدولة حصرياً أي تحت حماية السلطات بأشكالها تشريعية ، تنفيذية ، لما لذلك من اثر على فاعلية الأداء وسرعته من جهة وهيبة المؤسسة المعنية من جهة أخرى ، وهذا ما أكدت عليه ديباجة القانون اذ جاء فيها ما نصه:

"**إن جرائم القتل التي تقع في مختلف المناطق اللبنانية تجرى محاكمتها محلياً وتحت تأثير الجو الحزبي المحلي. وتضطر السلطة في بعض الحالات الى نقل الدعاوى الى محاكم بيروت تلافياً لما يمكن أن يحدث محلياً أثناء أجراء المحاكمة . وبما أن تخصيص محكمة واحدة للنظر بجرائم القتل يساعد على سرعة بت الدعاوى ويسهم في توحيد الرأي لجهة تطبيق أحكام القانون**"[2].

وقد حظي القانون آنف الذكر على تأييد ودعم العديد من النواب ، إذْ أعلن النائب نصري المعلوف تأييده للقانون ، واصفاً إياه بـ"**الجريء**" ، وان إصداره "**خطوة جريئة للقضاء اللبناني**" في إنصاف ضحاياً القتل التي كثرت على الساحة اللبنانية ، كما حظي بتأييد نواب آخرون ، كان منهم النائب بشير الأعور حاضاً المجلس على ضرورة الإسراع في إقراره لازدياد جرائم القتل في عموم البلاد مابين ٩٠ الى ١٢٠ حالة قتل في العام الواحد ، منبهاً لخطورة ما حصل في الواقع الاجتماعي اللبناني[3].

بيد أن لم يحظَ القانون بتأييد النواب جميعهم فهناك من بينهم ممن ابدوا اعتراضاتهم من حيث "**الصفة القانونية**" و"**الاستثناء**" و "**الامتيازات**" الخاصة بقضاة المحاكم هذه ، كان من بين أبرزهم النائب إميل روحانا الذي رأى في إنشاء هذه المحكمة الخاصة "**بدعة**" بحسب تعبيره

---

[1] نص القانون اللبناني ، "**ان هناك جرائم من نوع خاص**" أي ان لمرتكبها صفة شخصية محددة ، كالعسكري او الحدث مثلاً وان يكون للجريمة طابع خاص كـ"**جرائم الاعتداء على امن الدولة او جريمة مرتكبة بوساطة مطبوعة...**" ، فيعطى المشرع صلاحية النظر فيها الى مرجع استثنائي ، والغاية من هذا الاختصاص الخاص او الاستثنائي هو المحافظة على حسن سير العدالة فيما يخص هذا النوع الخاص من الجرائم إذْ يصح القول عندها "**محكمة استثنائية خاصة لجرائم استثنائية خاصة**" . للتفصيل أكثر ينظر : بشارة هيكل الخوري ، المصدر السابق ، ص٢٣–ص٢٦.

[2] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٤ شباط ١٩٧٥ ، ص٣٥٠٣.

[3] المصدر نفسه ، ص ٣٥٠٦.

"**لا مثيل لها في أي من التشريعات العالمية**" ، مبيناً أنها اعترافاً مسؤولاً من أنَّ جرائم القتل في لبنان قد تكاثرت لدرجة اقتضى معها إنشاء محكمة خاصة استثنائية . معترفاً على ما لحق قضاتها من امتيازات خلافاً لباقي أعضاء محاكم الجنايات الأخرى ، وهذا ما لا يجوز وما لا تجيزه لا أصول الجزائية ولا التنظيم القضائي[١].

واتفق وأيده كل من النائبين عبد المجيد الرافعي واحمد اسبر إذ رأيا أن فيه تمييزاً بين المحاكم والمواطنين ، وهو في الوقت نفسه سيشتت القرار القضائي اللبناني[٢] ، وعلى الرغم من وجهات النظر المختلفة وما حملت من نوايا تجاه المشروع ، إلا أن الحاجة الملحة للقانون هذا في ظل تصاعد وتيرة جرائم القتل ، دفعت النواب الى مصادقته بالأكثرية النيابية[٣].

وصادق المجلس النيابي أيضاً على مقترح آخر قدمه النائب ميخايل الضاهر ، رام فيه زيادة عدد رؤساء الأقلام في دوائر القضاء بلبنان من ١٢١ الى ١٣٦ رئيس قلم لما لذلك من سرعة في انجاز معاملات التحقيق وبالتالي سرعة الحسم القضائي[٤].

وانسجاماً مع مسعى السلطة التشريعية اللبنانية بتقديم ما يمكن تقديمه من تشريعات من شأنها أن تعزز سلطة القانون وتنفيذ أحكامه بصورة مضمونة على مرتكبي الجرائم ، تقدم باقتراح النائب منير أبو فاضل في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤ ، طالب فيه تعديل المادة ١٢٩ ، من "**قانون أصول المحاكمات الجزائية** " بحيث "**يتم إيقاف المتهم توقيفاً احتياطياً لحين إجراء محاكمته**" ، وان لا يترك "**طليقاً**" الى حين "**إدانته**" ، لما لذلك من خطورة كبيرة على تحقيق "**العدالة**" ، ولا سيما وان إبقاءه يتيح له فرصة الهروب والتملص من العقاب[٥].

وبين العديد من نواب المجلس في الجلسة ذاتها ضرورة إعادة النظر في العديد من مواد "**قانون أصول المحاكمات الجزائية**"[٦] في البلاد الذي يعود تشريعه الى تاريخ ١٨ أيلول ١٩٤٨ ، موضحين صياغاته ومواده القانونية كانت تتناسب وحجم الجرائم وأعدادها قبل ربع قرن من الزمان تقريباً ، وقتاً بحسب تعبير بعضهم "**كان عدد الجرائم فيه لا يتجاوز الثلاث**

---

(١) م . م . ن . ل ، الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٤ شباط ١٩٧٥ ، ص٣٥٠٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٥٠٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٥٠٤ و ص٣٥٠٨ و ص٣٥١٠.

(٤) م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٥ أيار ١٩٧٧ ، ص٤٣٥٤.

(٥) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤ ، ص٤٣.

(٦) للتفصيل عن أصول المحاكمات الجزائية اللبنانية ينظر : عفيف شمس الدين ، أصول المحاكمات الجزائية ، (بيروت : د . م ، ٢٠٠١) .

قضايا" في الشهر الواحد ، في الوقت الذي ازدادت به "**الجرائم والدعاوى بالمئات**" أعقاب الحرب الأهلية ، وما تمخضت عنها من إرهاصات وتداعيات اجتماعية واقتصادية ، ولدت عنفاً عجزت معه "**القوانين**" و "**المحاكم**" من تغطيتها والبت بها بالسرعة الكافية ، مما له أثره السلبي وتداعياته الخطرة على الأمن المجتمعي[١].

فتناول النائب نصري المعلوف تداعيات الأمر من خلال وصفه بالقول:

"**الموضوع على جانب كبير من الخطورة...في الظرف الذي نحن فيه ، الجرائم كما نعلم عشر هذه الجرائم التي تقع على أرضنا اليوم، يصل أمام القاضي وتسعة أعشارها لا نعرف عنها شيئاً . يبدأ القاضي التحقيق وهو خائف أن يكشف الجاني . يقول أخشى أن اصدر حكماً عليه ويكون أخوه بجانب سيارتي فيقضي علي... إذن إذا وفقني الى القبض ألان على إنسان ، فهذا حدث نادر . أنا أخشى في الظرف الذي نحن فيه أن يكون في ذلك نوع من التساهل الذي قد يشجع على الجرائم...**"[٢].

كان للطرح هذا أثره وأصداؤه داخل المجلس النيابي فالأغلبية من النواب عاضده وطالبوا بإعادته الى اللجنة المختصة لدراسته مرة ثانية وإضافة ما يمكن إضافته من مواد من شانها أن تزيد من "**حصانة**" المؤسسة القضائية من جهة ، وان "**يشدد**" في نوع العقوبات من جهة أخرى ، تشديداً مناسباً ووقع جريمة القتل على المجتمع[٣].

وتناغماً مع ما تقدم ، وفي إطار تعزز "**سلطة القانون**" ممثلة بالمؤسسات القضائية أولاً ، وسرعة انجاز تطبيقها من خلال إيجاد محاكم تخصصية ثانياً ، شرع المجلس النيابي قانوناً نص على تأسيس "**محكمة أمنية خاصة**" تنظر حصراً بالدعاوى الماسة بمصالح وسلامة قوات الأمن العربية في لبنان في الجنح والجنايات جميعها التي تقع على أفراد قوات الأمن العربي أو تلك التي يقترفونها منتسبوا القوات هذه ، وذلك بموجب مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩١٦ ، الناص على تأسيس المحكمة أنفة الذكر ، شاملة جميع الأراضي اللبنانية ، موضحاً

---

(١) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤ ، ص٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٥– ص٤٦.

(٣) المصدر نفسه ، ص٤٧.

إمكانية عقدها خارج العاصمة لموجبات ومقتضيات بعينها ، كان "**الوضع الأمني**" في مقدمتها[١].

أثار مشروع القانون هذا انقساماً حاداً داخل المجلس النيابي ، حتى بدا وكأنه انقساماً بين كتلة النواب المسيحيين من جهة ، وكتلة النواب المسلمين من جهة أخرى ، فقد عد جزءاً حيوياً من النواب المسيحيين إنشاء مثل المحكمة هذه "**خرقاً**" فاضحاً "**للسيادة الوطنية**" و "**تجاوزاً**" غير مقبولاً على "**صلاحيات رئيس الجمهورية**" اللبنانية كونه القائد الأعلى لقوات الأمن العربي في البلاد ، مقترحين تشكيل "**هيأة تحقيقية**" و "**هيأة قضائية**" ، ولا سيما أنَّ تشكيل الأخيرة بحد ذاته عد "**تعدياً**" على استقلالية المؤسسة القضائية اللبنانية ، وبالتالي "**طعناً**" بالدستور اللبناني الناص على استقلالية السلطة القضائية[٢] ، ولعل من الجدير بالاهتمام أن نقتبس بعض مما جاء في مداخلة النائب ميخايل الضاهر ، والمعبرة بوضوح لا لبس فيه عن موقف النواب المسيحيين في عمومهم ، حيث جاء فيها ما يلي :

> **"إنني ضد هذا المشروع لأسباب أوردتها ... تتعلق بمسه بالسيادة ، وطعنه بالثقة ، كنا فعلاً نأمل أن تكون بالعكس موضوع تقدير وتشجيع لا موضوع نيل منها ، أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة اليوم انحشرت به ... وان الأحكام تصدر باسم الشعب أي باسم السيادة اللبنانية . والسيادة اللبنانية تتألف من السلطة الدستورية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ، واعتقد أن ليس بإمكان احد أن يستنيب عنه احد فيما يختص بهذه الشروط الثلاثة ، الأحكام تصدر بأسم السيادة اللبنانية"**[٣].

ولم تكتف المؤسسة التشريعية اللبنانية بالحد هذا من تشريعاتها الخاصة بـ"**تمتين**" المؤسسة القضائية ، و"**تفعيل**" أثرها داخل المجتمع ، وانسجاماً مع التوجهات هذه ، سعى المجلس النيابي اللبناني في تشريع العديد من القوانين التي من شانها أن تعزز من "**الردع القضائي الصارم**" إزاء أولئك ممن تسول لهم أنفسهم التصرف غير المسؤول بالمساعدات والهبات المقدمة للبنان بسبب ظروف الحرب ، كان من بينها ، مقترح قانون قَدَّمه عدد من نواب المجلس ، طالبوا فيه معاقبة كل من تثبت إدانته "**بتصرف غير مسؤول مع المساعدات والهبات المقدمة للبنانيين**" سواءاً في

---

[١] م. م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٤ شباط ١٩٧٨ ، ص٤٥١٦–ص٤٦٥٥.

[٢] انظر على سبيل المثال لا الحصر مداخلة كل من النائب ادورد حنين ونصري المعلوف . م. م .ن. ل ، العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٤ شباط ١٩٧٨ ، ص٤٥١٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٦٢٧.

توجيهها الى غير الجهة المعنية أو بيعه أو وهبها لجهة غير مستحقة ، أو إتلافها عمداً ، بعقوبة السجن تتراوح بين ستة أشهر الى ثلاث سنوات ، وغرامة مالية ضعف الأموال المبددة[١].

وأوضح بصدد هذا النائب بيار حلو أن "**ضعف الإجراءات الحكومية**" ، قادت الى كثير من "**الفوضى**" في مسالة المساعدات ، مشيراً الى أنها "**تبذر بين السراق الضالعين**" ، وان الضعف هذا امتد ليشمل عجز الحكومة نفسها في إيجاد طرائق موضوعية لتوزيعها على الشعب[٢] ، لذا صدق الاقتراح بإجماع النواب بعد أن بيّن رئيس الحكومة أن "**لا إمكانية للدولة على تطبيق القانون بأثر رجعي**" لعجز الحكومة عن تطبيقه لفترات ماضية ، واتفق في ذلك مع رئيس المجلس النيابي الذي وجد فيه مشروعاً ملحاً ومهماً لتقليل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها الحرب الأهلية على لبنان[٣].

وناقش المجلس اقتراح القانون المتعلق بتشديد العقوبات المنصوص عليها في المرسوم "**الاشتراعي رقم ٧١/٨٣ تاريخ ٩ أيلول ١٩٨٣**" الخاص بـ"**سلامة المواد الغذائية**" ولا سيما المادة التاسعة[٤] فقد نصت التعديلات:

"**كل مخالفة لإحكام هذا المرسوم الاشتراعي يعاقب مرتكبها بالحبس حتى ستة أشهر بالغرامة من ألف حتى خمسين ألف ليرة لبنانية . وكل من يطرح في السوق الداخلي أو الخارجي مواد غذائية ملوثة أو فاسدة أو انقضى تاريخ استعمالها أو يتعامل بها ويكون عالماً بأمرها يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر حتى ثلاث سنوات وبالغرامة من عشرة ألاف حتى مايتي ألف ليرة لبنانية . إذا نجم عن الفعل تسمم لدى المستهلك شددت العقوبة وفقا للمادة ٢٥٧ من قانون العقوبات . إذا نجم عنه انتشار مرض وبائي قضي بالأشغال الشاقة المؤقتة . إذا نجم عنه وفاة إنسان أو أكثر قضي بالإشغال الشاقة المؤبدة. وإذا ثبت أن الفاعل قصد النتيجة الجرمية قضي بالإعدام . ويعمل بهذا القانون فور نشره.**"[٥].

---

[١] م ، م ، ن ، ل ، العقد العادي الأول لعام ١٩٨٨ محضر الجلسة الثالثة ، ٣١ أيار عام ١٩٨٨ ، ص٢٥٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٢٦.

[٣] المصدر نفسه ، ص٢٢٦–ص٢٢٧.

[٤] نصت المادة التاسعة : كل مخالفة لإحكام هذا المرسوم الاشتراعي تعرض مرتكبها للحبس مدة عشرة أيام الى ثلاثة أشهر لغرامة نقدية تتراوح بين خمسمائة وألف ليرة لبنانية أو لإحدى هاتين العقوبتين . الجريدة الرسمية ٢٣ أيلول ١٩٨٣ ، العدد ٣٨ ، ص٩١٠ –ص٩١١.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ تموز ١٩٨٨ ، ص٣٠٤.

يبدو واضحاً من خلال ما تقدم أن "**المؤسسة القضائية**" و "**القوانين الجزائية**" بشقيها المدني والعسكري ، كانت هي الأخرى في محال من "**الإرباك**" إن لم نقل "**الفوضى**" بسبب الوضع العام الذي عاشته البلاد في سني الحرب الأهلية وعلى مدى عقد ونصف من جهة ، والخلل الذي أصاب الحياة الديمقراطية في البلاد عامة و"**المؤسسة التشريعية**" خاصة منطلق القوانين وتأصيل سيادتها وفاعليتها في المجتمع فقد أصيبت هي الأخرى بمقتل في صميم ديمقراطيتها مُشلَّة بأجراء الانتخابات وتعاقب الدورات الانتخابية ، فالوضع المأزوم والمحتدم في البلاد حال وإجراء الانتخابات ، فبدت تصدر عمليات "**التمديد**" لمؤسسة المجلس النيابي اللبناني ومنذ انتهاء الدور التشريعي الثالث عشر في عام ١٩٧٦ ، وهذا الأمر القى بظلاله على قدرات المؤسسة التشريعية في تشريع القوانين الرادعة للأفعال الإجرامية التي تفاقمت في البلاد عدداً ونوعاً واثراً.

فليس من المستغرب ان نجد البلاد لم تشهد أية عملية انتخابية ، منذ انتخابات الدور التشريعي الثالث عشر (١٩٧٢-١٩٧٦) ، إذْ استمر المجلس دون تغيير حتى نهاية الدور الشريعي السادس عشر ١٩٨٤-١٩٨٨ ، وذلك من خلال "**إقرار تمديدات**" ، حملت "**صفة استثنائية**" جلبتها ظروف الحرب الأهلية ، بلغ عددها ثمان تمديدات[1] ، قدمتها الحكومة الى مجلس النواب ، ارتكز جميعها على أسباب موجبة واحدة ، فقد جاء في نص إحدى ديباجات التمديد ما يأتي:

> "**حددت المادة الأولى من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠ ولاية المجلس المذكور بأربع سنوات**[2]**. وقد جرى انتخاب مجلس النواب الحالي خلال سنة ١٩٧٢ وتنتهي ولايته بتاريخ ٢ أيار سنة ١٩٧٦. ولما كانت المادة السابعة من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب تنص على أن تدعى الهيئات الانتخابية بمرسوم وتكون المهلة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الانتخابية العامة خلال الستين يوماً التي تسبق موعد انتهاء ولاية المجلس النيابي ، وذلك فيما خلا الحالة**

---

[1] حول الأدوار التشريعية وتأريخ الجلسات وأرقام القوانين التي مددت على أثرها ولاية مجلس النواب ينظر الملحق رقم (١) ، ص٣١٤-ص٣١٦.

[2] وتالف القانون من (٧٣) مادة موزعة على تسعة أبواب . الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، في ٧نيسان١٩٦٠ ، العدد ١٨٠ ؛ احمد زين ، الحياة النيابية ٣ ايار١٩٧٢-١٥ تشرين الأول ١٩٩٢ ، ص٤٦٣-ص٤٧٦.

التي يحل فيها المجلس...[1] ، إن الظروف الأمنية الراهنة التي تمر بها البلاد لا تمكن من إجراء انتخابات نيابية حرة في موعدها القانوني. وبما أن تعذر إجراء الانتخابات يؤدي الى فراغ دستوري في السلطة التشريعية ويستلزم البحث عن مخرج يحفظ دعائم الشرعية والدستورية في البلاد . وبما أن ولاية مجلس النواب محددة بقانون. وبما أن المجلس النيابي الحالي منبثق عن إرادة الشعب وقد انتخبه حسب الأصول . وبما أن من الممكن تمديد ولاية المجلس الحالي لفترة محددة ريثما تعود البلاد الى حالتها الطبيعية ويصبح بالإمكان إجراء انتخابات نيابية حرة..."[2].

كان التمديد الأول للمجلس النيابي "**مستساغاً**" من النواب ، إذ لم تجر خلال بيان أسبابه أي اعتراضات من شأنها أن تثير مناقشات نيابية بل انه حاول النواب اختصار المدة الزمنية التي تجعل من القانون نافذاً حتى نشره بالجريدة الرسمية ، واكتفت بوصفه رسمياً حال توقيعه من رئيس الجمهورية[3].

تصاعدت وتيرة المناقشات خلال تقدم الحكومة طلباً بالتمديد للمرة الثانية بتأريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٨ ولمدة عامين فقط ، حيث لاقت اعتراضاً واضحاً من قبل بعض أعضاء المجلس النيابي كان من بينهم النائب نجاح واكيم الذي اتهم الحكومة بالتقصير في تهيئة الأجواء الأمنية لإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة على حد وصفه:

" لا نجد أي تقدم في إزالة الظروف التي تحول دون عودة الأمور الطبيعة الى لبنان ، بحيث نتمكن من إجراء الانتخابات النيابية... أنا اعرف أن المسؤول في هذه الأحوال يكون الحكومة ، لانها هي التي تقر سياسة عامة شاملة للدولة في مختلف المجالات ، لكي تزيل الظروف السيئة ، ولكي تساعد على خلق ظروف جيدة في البلاد... بعد مضي أكثر من سنة لم تتمكن الحكومة من إعادة تنظيم السجلات

---

[1] الموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني على شبكة الانترنيت . www.lp.gov.lb .

[2] صيغة التمديد حسب ما جاء في محضر الجلسة :م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار ١٩٧٦ : مشروع القانون بـ"**تمديد**" ولاية مجلس النواب حتى تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٨ المادة الأولى: تمدد ، بصورة استثنائية ، ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢ حتى تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٨ وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء ولايته.

[3] المصدر نفسه ، ص٤٢١٨.

ولوائح الشطب . وما زالت الحكومة تبحث عن الحل في الحلقة المفرغة التي تسميها هي الوفاق..."[١].

شدد النائب بشير الأعور في اعتراضه على موقف الحكومة وتقصيرها في توفير أجواء ملائمة لإجراء الانتخابات النيابية ، موضحاً أن العملية الانتخابية مسؤولية يشارك فيها المجلس النيابي نفسه من خلال التوافق بين النواب أنفسهم ، مؤكداً على المجلس ألا يتنصل هو الآخر عن مسؤولياته ، وان الحكومة لا تتحمل وحدها الأمر ، إذ بين ما نصه :

" أما أن نرمي المسؤولية كلها على الحكومة بأنها لم تتمكن من إجراء انتخابات نيابية ، فهذا أمر آخر لا بقرنا عليه احد . إننا نحن النواب والمسؤولين الأول عن الأوضاع في لبنان يجب أن نساهم المساهمة الفعالة في خلق الأجواء الملائمة للوفاق الوطني . نحن لم نقصر ، ولكن أقولها بكل قناعة إننا ربما لم نقم بالمجهود المطلوبة منا حتى ألان..."[٢].

أكد رئيس الحكومة سليم الحص في عدم إمكانية إجراء أي انتخابات للمجلس النيابي في ظل ظروف عاشتها البلاد خلال الحرب الأهلية ، مؤكداً بحسب تعبيره "**أن أي حكومة لا تستطيع أن تتقدم أكثر مما تقدمت حكومته**" ، وبخلاف ذلك "**ما هو إلا محض افتراء**" لا يمكن قبوله[٣].

أعقب التمديد هذا تمديداً آخر لاستمرار الظروف نفسها تبين من المناقشة أن النواب المجتمعين قد انقسموا حيال المشروع هذا ، فالنائب حسن الرفاعي طالب بتمديد ولاية مجلس النواب ولاية كاملة أي أربع سنوات بحجة أن المهلة المحددة في المشروع غير كافية فالظروف الراهنة تحول دون إجراء الانتخابات ، وتخوف النواب من الوقوع في الفراغ التشريعي إذا تعذر على مجلس النواب الاجتماع ، لأسباب أمنية لتمديد المهلة هذه مما يؤدي بالبلاد الى المصير المجهول ، وتسائل النواب ومنهم النائب نجاح واكيم والنائب فؤاد لحود ، "**لماذا لا تكون المهلة أربع سنوات ويبقى خلالها للحكومة أن تقدر الظروف حتى إذا وجدتها ملائمة عمدت الى حله واجرت الانتخابات في جو مناسب وسليم**"[٤].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧٨ ، ص٤٥٦٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٥٦٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٥٦٩.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٠ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٣٦٦

أما النواب الذين أيدوا مشروع الحكومة فقد عَدُّوا أن تقدير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات يعود الى الحكومة وهي تملك من المعطيات ما يسمح لها بتمديد هذه المهلة وأنه إذا لم تكن هذه المهلة كافية فلا شيء يمنع الحكومة من تقديم مشروع جديد للتمديد ، وَعَدَّ هذا الفريق من النواب أن المشروع قد يساعد كثيراً في ترطيب أجواء الوفاق الذي دعت إليه الحكومة وأيده جميع الفرقاء في لبنان . ورأى البعض أيضاً انه ليس من مصلحة المجلس أن يعارض أو يعدل هذا المشروع ، ولا سيما أن الحكومة قد تكون جادة في إجراء الانتخابات في الموعد المحدد بما لها من وسائل لمعرفة أحوال البلاد وظروفها ، وليس من مصلحة المجلس إلا الوقوف بجانبها في هذا المشروع حسب رأي النائب بشير الأعور[1].

أثرت الحرب الأهلية اللبنانية سلباً على المسيرة الديمقراطية في لبنان في العديد من مفاصلها الأساسية الى درجة أن أصبح من المتعذر على الدولة إجراء انتخابات على مستوى المجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية واللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية ، فقد طالها هي الأخرى إقرار التمديد تسع مرات متتالية ، أقرت داخل المجلس النيابي[2].

وفي السياق ذاته عطلت انتخابات "**مجالس النقابات والتعاونيات**" ، واضطر المجلس النيابي لأكثر من مرة أن يصادق على استمرار العمل بالأحكام الاستثنائية التي حددها المرسوم الاشتراعي رقم ٤٢ بتأريخ ٢٢ أيار ١٩٧٧[3] ، قصد منها تأمين استمرارية مجالس النقابات والتعاونيات والجمعيات وسائر الهيئات المنبثقة عنها أو المماثلة لها على اختلافها ، في أعمالها كالمعتاد بسبب تعذر إجراء انتخاب رؤسائها وأعضائها بدلاً من أولئك الذين انتهت مدة ولايتهم في مواعيدها المقررة بفعل الأحداث الأمنية ، ولما كانت الأسباب التي أدت الى إصدار الأحكام الاستثنائية ، لم تزل قائمة ، فقد أعدت الحكومة مشروع القانون المعجل الرامي الى تمديد العمل بأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٤٢ تاريخ ٢٦ ايار ١٩٧٧ بغية استمرار عملها[4].

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٠ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٣٦٧.

[2] ملحق رقم (٥) يبين الجلسات النيابية التي تم فيها مناقشة وتصديق تمديد مهام المجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية واللجان القائمة بإعمال المجالس البلدية خلال فترة الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ ، ص٣٢٥-ص٣٢٦.

[3] للتفصيل عن المرسوم هذا ينظر : الجريدة الرسمية ، ٢ حزيران ١٩٧٧ ، العدد ١٥ ، ص٢١٦-ص٢١٧.

[4] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢٧ أيار ١٩٨٢ : مدد العمل بإحكام هذا المرسوم اعتبارا من ١ كانون الثاني ١٩٨٢ وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول عام ١٩٨٣ ، ص٧٢٤-ص٧٢٥ ؛ العقد العادي الثاني ١٩٨٤ محضر الجلسة الثانية ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤ . صادق المجلس على استمرار العمل بـه اعتـبارا من ١ كانون الثاني ١٩٨٣ وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٨٤ ، ص٣٢-ص٣٣ ؛ العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩=

دخلت السلطتين التشريعية والتنفيذية في سجالات طويلة ، حول منح الصلاحيات اللازمة الى مختلف الحكومات ، من خلال طلباتها المقدمة الى المجلس النيابي لاستصدار "**مراسيم اشتراعية**" ، بغية حصول الموافقات على التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ مشاريعها ، دون المرور بمناقشات المجلس ولجانه المختصة وهو أمرٌ تكرر لخمس مرات خلال الحرب الأهلية اللبنانية(٢).

تقدم سليم الحص في جلستي المجلس النيابي بتأريخ ٢٣-٢٤ كانون الأول ١٩٧٦ للمصادقة على تشكيل حكومته الأولى ٩ كانون الأول ١٩٧٦-١٦ تموز ١٩٧٩ ، ومناقشة البيان الوزاري ، مشروع قانون معجل للحصول على مراسيم اشتراعية بمادة وحيدة تضمنت:

> "**أجيز للحكومة ، لمدة ستة أشهر أن تتخذ في مجلس الوزراء ، مراسيم اشتراعية لتعديل أو إلغاء الإحكام التشريعية النافذة أو وضع نصوص جديدة ، ترمي الى إعادة تعمير البلاد والى تطوير وتنظيم الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية والإعلامية والتربوية....**"(٣).

مَثَّلَ موضوع طلب منح الحكومة المراسيم الاشتراعية جدلاً نيابياً كبيراً بين النواب ، فمنهم من رأى أنها وسيلة لتجاوز الروتين وتعطيل القوانين في مناقشات المجلس عادين إياها وسيلة

=آب ١٩٨٦ ، صادق المجلس على استمرار العمل به اعتبارا من ١ كانون الثاني ١٩٨٦ وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٨٦ ، ص١٥١-ص١٥٢.

(٢) منذ عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٥٨ فوض المجلس النيابي اللبناني حق إصدار المراسيم الاشتراعية أربع مرات ، كانت المرة الأولى عام ١٩٢٩ عندما فوض المجلس حكومة إميل اده تشرين الأول ١٩٢٩ – آذار ١٩٣٠ ، وجاءت المرة الثانية عام ١٩٥٢ في حكومة خالد شهاب ٣٠ أيلول ١٩٥٢- ٣٠ نيسان ١٩٥٣ أما المرة الثالثة جاءت عام ١٩٥٤ في عهد حكومة الرئيس سامي الصلح ١٦ أيلول ١٩٥٤ – ٩ تموز ١٩٥٥ ، وأخيراً في عام ١٩٥٨ في عهد الرئيس رشيد كرامي١٤ تشرين الأول ١٨٥٨-١٤ أيار ١٩٦٠ . رياض غنام ، الدور التشريعي لمجلس النواب اللبناني وفق الدستور والقوانين ، الحياة النيابية ، مج ٦٩ كانون الأول ٢٠٠٨ ، ص١٤-ص١٥

(٣) ومنحت حكومة سليم الحص صلاحيات إعادة النظر بالقوانين التالية: قانون الإيجارات ، قانون الجنسية ، القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية ، القوانين المتعلقة بإعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية الخاصة التي فقدت ، قانون تنظيم وتحديد المناطق الإدارية ، قانون الانتخابات النيابية ، قانون البلديات ، قانون الموازنة ، قوانين الضرائب والرسوم ، للتفاصيل ينظر : م. م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٤٦.

لإيجاد حلولٍ سريعة للمشاكل التي جلبتها الحرب الأهلية ، مقتنعين ومعاضدين المسوغات المقدمة من الحكومة والتي جاء فيها:

"**إن الأحداث الأخيرة وما نتج عنها من خراب عام وشامل أوصلت البلاد الى حالة يعرفها المجلس النيابي على حقيقتها ، والواقع المالي والاقتصادي رازح تحت عبء الخسارة البالغة التي حلت به ، والخزانة العامة فارغة تشكو عجزاً يقدر بمئات الملايين . والإدارات العامة في شبه شلل . وخطر لبطالة يتفاقم ، الضرورة الملحة تستدعي إعادة تعمير البلاد وتطوير وتنظيم قطاعات وحقول مختلفة ، وإعادة النظر ببعض التشريعات القائمة ، ومعالجة هذه المشاكل والصعوبات لا يمكن أن تتم بدون إصلاح تشريعي واسع وسريع...**"[١].

وانسجاماً مع ما تقدم أيد عدد من النواب أطروحة الحكومات ومسوغاتها ، كان من بينهم النائبان محمود عمار ورينيه معوض ، والأخير عد ما تقدمت به الحكومة "**طريقة أصولية**" ولا "**تتعارض مع التقاليد البرلمانية**"[٢] ولا ضير في "**المراسيم الاشتراعية**" الممنوحة كونها لا تجاوز صلاحيات المؤسسة التشريعية[٣].

وفي المقابل وقف عدد من النواب بالضد من المسوغات الحكومية ومؤيديها ، كان من بينهم النائب ادمون رزق الذي عد الأمر "**مخالفة للتقاليد البرلمانية**" مشدداً على عدم قانونية الربط بين "**منح الثقة**" للحكومة والموافقة على طلباتها بـ"**المراسيم الاشتراعية**" ، وعاضد الرأي هذا النائب بطرس حرب الذي أثار تحفظاً قانونياً واضحاً من خلال تساؤله عن كيفية "**إرسال الحكومة لقوانين تطلب فيها من المجلس البت بها**" وهي "**لم تحصل بعد على ثقة المجلس النيابي!!** " عاداً ذلك مخالفة صريحة وتجاوزاً على الأعراف البرلمانية[٤].

---

[١] م. م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٥٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٢٤٧ و ص٤٢٤٨.

[٣] لم يؤشر رقم مشروع القانون المعجل المكرر الذي تقدمت به الحكومة للحصول على المراسيم الاشتراعية في محضر الجلستين أعلاه ، كونه جاء طيا مع البيان الوزاري للحكومة . المصدر نفسه ، ص٤٢٤٧.

[٤] م. م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٤٨.

بيد أن الاعتراضات هذه لم تَحُلْ دون الموافقة على مطالب الحكومة "**ثقة**" و "**إشتراعاً**" من قبل أعضاء المجلس النيابي وبالإجماع !! ، واضعين نصب أعينهم ما اكتنف البلاد من اضطراب وتداعي أوضاعها العامة وعلى مختلف الصعد بسبب الحرب وتداعياتها[١].

وقدم سليم الحص الى مجلس النواب بتأريخ ٢١ تموز ١٩٧٧ مشروع قانون ذا الرقم ٢٩٧ طلب فيه منح الحكومة صلاحيات إصدار مراسيم اشتراعية أخرى للأسباب أنفة الذكر ذاتها ، مطالباً في الوقت ذاته بـ" **الحد من التصريحات السياسية**" للنواب بغية "**تخفيف حالات التشنج**" نتيجة "**تصريح بعض النواب**" بحسب تعبيره ، منوهاً أن البلاد بأمسَ الحاجة الى "**التهدئة السياسية**" وهذا امرٌ أثار تذمراً نيابياً عاصفاً داخل المجلس ، إذ عد العديد من أعضائه الطلب هذا محاولة من الحكومة لـ"**فرض حضر**" يرمي الى "**تقييد حرية النائب**" معلنين رفضهم التعليلات التي أعطتها الحكومة[٣] ، ولعل من المفيد أن نستشهد بفقرات واضحة بدلالاتها من مداخلة النائب المعترض نجاح واكيم جاء فيها ما نصه:

> "**... أن المواطن يشعر بقوى سياسية من خارج مجلس النواب تبدلها ضغوطها وتعمل على نشر آرائها في الصحف ، في حين أن النواب الذين يمثلون الشرعية في هذا البلد لا يمكن أن يحصلوا على سطر أو سطرين في صحيفة نتيجة الرقابة حتى يتمكنوا من إبداء رأيهم... لذا اطلب ان تعطي الحكومة تعليماتها الى الرقابة ان تفسح المجال ، وان ترفع الرقابة على أي كلمة يقولها النائب... وان الرقابة هذه مخالفة لروح الدستور...**"[٤].

وبالصدد ذاته مُنحت حكومة الرئيس رشيد كرامي ٣٠ نيسان ١٩٨٤-٢٢ أيلول ١٩٨٨ ، حق إصدار مراسيمَ اشتراعية ، اختلفت المرة هذه في بنود صلاحياتها عن السابق أعيد معها النظر بالمراسيم الاشتراعية الممنوحة في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ إذْ أجيز للحكومة ، ولمدة تسعة أشهر أن تتخذ في مجلس الوزراء مراسيم اشتراعية لإلغاء المراسيم الاشتراعية الصادرة وتعديلها خلال سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٣ ، استنادا للقانون رقم ٣٦/٨٢ تاريخ ١٧ تشرين ثاني ١٩٨٢ ، وتمديد العمل بأحكامه بموجب القانون رقم ١٠/٨٣ تاريخ ٢١ أيار ١٩٨٣ على أن

---

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٢٩١-ص٤٢٩٢.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ تموز و ٢ و ٤ اب ١٩٧٧ ، ص٤٣٧٠ و ص٤٣٧٣.

[٤] المصدر نفسه ، ص ٤٣٦٨ و ص٤٣٦٩.

تلغي الحكومة عند الاقتضاء المراسيم الاشتراعية والنصوص الخارجة على نطاق تفويض هذين القانونين وتلك المخالفة لأحكام الدستور والمبادئ العامة للقانون[١].

يبدو واضحاً مما تقدم أن الحرب الأهلية ألقت بظلالها وبقوة المرة هذه على "**فاعلية المؤسسة التشريعية**" ذاتها حصن الدستور وتشريع القوانين ، والصورة المعبرة لما كانت تحياه البلاد من حياة ديمقراطية على ما فيها من خروقات قبل الحرب ، فقد بذل أعضاء المجلس ما في وسعهم لتشريع "**قوانين**" أو "**تنظيمات قضائية**" سعت الى "**سلطة القانون**" من جهة ، والى ممارسة دورها التشريعي من جهة أخرى ، فضلاً عن "**إقرار الموازنة العامة**" من جهة ثالثة ، فاضطرت مع الأخيرة أن "**تتنازل**" عن المهمة هذه الى الحكومة عن طريق "**المراسيم الاشتراعية**" ، وفي الأولى لم تُفعّل تشريعاتها بالطريقة السليمة في المسارين العدلي والقضائي في البلاد بسبب "**سطوة القوى الميليشياوية**" وتحكماتها في مختلف مسارات المجتمع اللبناني ، سطوة لم تكن ببعيدة عن ارتباطاتها الإقليمية والدولية ، وبالقدر المتاح من المصادر ومحاضر مجلس النواب اللبناني ووثائقه من دراسته وتحليله في ثنايا الفصل الثالث من الرسالة هذه.

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٥ و ٦و ٧ و ١١ و ١٢حزيران ١٩٨٤ ، ص٥٣٧.

الفصل الثالث

المجلس النيابي والواقع الامني والعسكري في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠:-

-المبحث الأول : الموقف من الميليشيات العسكرية :-

كان تنامي الوجود الميليشي في المجتمع اللبناني[١] ، من ابرز تطورات الحرب الأهلية وتداعياتها الوخيمة على المجتمع ، ولا سيما كل جماعة منها سعت الى إبراز سطوتها وتمتين روافدها الاقتصادية ، روافد وضعت في مقدمة أسس بنائها "**السطو**" و "**الاستيلاء**" على مقدرات ومؤسسات الدولة والمواطنين معاً ، بطرائق وأساليب ارتكزت على "**الترهيب**" و"**الرشوة**" وعقد الصفقات المشبوهة والتلاعب بسعر العملة والاتجار بالسلاح والمخدرات وغيرها من آليات "**إضعاف الدولة**" و "**نخر المجتمع**" في ظل مناخ "**سادةُ فساد إداري**" مريع ، تربع على قطبيهِ "**زعماء الميليشيات**" و "**أثرياء الحرب**" مستنزفين امن واستقرار ومقدرات البلد[٢].

فلا غرو إذ نجد أن بعض المهتمين في شأن الحرب الأهلية اللبنانية ، قد بينوا في دراساتهم المعنية بتداعيات الحرب اجتماعياً واقتصادياً أنَّ ما استولت عليه الميليشيات من أموالٍ غير شرعيةٍ قدر ما بين خمسة الى سبعة مليار دولاراً أمريكياً ، الى جانب نصف مليار دولار أمريكي من ابتزازات "**التجار**" و "**السطو**" على أملاك وأموال المواطنين ، ناهيك عن الأموال الطائلة الخارجية التي صبت في ماكينة الصراع الداخلي اللبناني عربياً ودولياً ، تراوحت تقديراتها ما بين ثلاثين الى أربعين مليار دولار أمريكي[٣] ، وهي أرقام مالية كبيرة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار مقياس الزمان والمكان[٤].

---

[١] يعود تأسيس الميليشيات في المجتمع اللبناني الى الانقسام الطائفي الحاد ، الذي ترجم الى تأسيس أحزاب طائفية أسست لحماية كيانها الاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم السياسي ، ميليشيات مسلحة ومدربة منذ تأسيس حزب النجادة في عام ١٩٣٦ والذراع العسكري لحزب الكتائب في الأول من ايار١٩٣٧ "الجمهورية" ، (جريدة) ، بيروت ، العدد الصادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٥ ؛ نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص٥٩-ص٦٢.

[٢] فيوليت داغر ، الطائفية وحقوق الإنسان ، (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٥) ص١٨-ص١٩ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٣٦٥ ؛ فاطمة بدوي ، الحرب ، المجتمع والمعرفة . الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٩٤) ص٩٥ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ مقارنة عوامل اندلاعها بعوامل الأزمة الراهنة ، "المستقبل" ، (جريدة) ، بيروت ، العدد٣١٨١ ، في٤ كانون الثاني ٢٠٠٩.

[٣] جورج قرم ، لبنان المعاصر ، ص٢٠٧.

[٤] المصدر نفسه ، ص٢٠٨.

فسرت أرقام الأموال أنفة الذكر وقنوات تداخلاتها الإقليمية والدولية تماماً "**ظاهرة**" الميليشيات والتنظيمات العسكرية والأهلية من جهة وحجمها عدداً وعدةً من جهة أخرى في المجتمع اللبناني خلال سني الحرب الأهلية[١] ، إذ بلغ مجموعها مائة تنظيم مسلح وصل عدد المقاتلين فيها تقديراً أكثر من مائة ألف مقاتل ، كان نصفهم تابعين للمنظمات الفلسطينية المسلحة التي شكلت وحدها حوالي ثمان وعشرين منظمة عشية اندلاع الحرب الأهلية[٢].

رصد المجلس النيابي وقبيل اندلاع الحرب الأهلية ما اكتنف المجتمع اللبناني من "**ظاهرة خطيرة**" تمثلت بتأسيس الميليشيات ، ظاهرة جلبت أنظارهم بقوة مع عملية اغتيال النائب معروف سعد بتأريخ ٢٦ شباط ١٩٧٥ ، فقد أثار عدد من النواب قضية التسليح "**غير الشرعي**" كان من بينهم النائب فؤاد لحود الذي أوضح نهج الحكومة في التصدي للميليشيات وانتشار الأسلحة بشكل غير شرعي[٣] ، موضحاً ما أصدره مجلس الوزراء في ١٨ أيلول ١٩٧٤ من قرارات سعت الى تحجيم دور الميليشيات في البلاد ، أهمها منع منح رخص السلاح ومنع حمله من الجميع سواء لبنانيين أم غير لبنانيين ، مع اعتماد مبدأ عدم إعطاء الأسباب المخففة لجرائم نقل السلاح واستعماله ، وإعداد مشروع قانون خاص بمعاقبة كل من "**يسعى الى قطع الطرق**" وتعكير امن البلاد[٤].

وانسجاماً مع ما تقدم أوضح هنري لحود محافظ الجنوب في وقت سبق اندلاع أحداث صيدا بعام تقريباً وبتأريخ ٢٠ من نيسان ١٩٧٤ في اجتماع امني عقده من اجل تنفيذ مقررات المجلس النيابي آنفة الذكر أن جهات عربية متعددة ولأسباب لا تبتعد عن صراعاتها وتنافساتها في السياسة الإقليمية هي وراء تسلح العديد من المنظمات الفلسطينية "**تشرذماً**" و "**تنوعاً**" في الارتباط والتنظيم والتسلح والتحول في لبنان الى "**ترسانة عسكرية**" على حد تعبيره ، مطالباً

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٣٧٤.

[٢] بلغت تعداد الفلسطينيين في مخيمات برج البراجنة ونهر البارد وعين الحلوة والرشيدية والبرج الشمالي حوالي ٤٣٠٤٠ لاجئ فلسطيني حسب التعداد الذي أجرته السلطات اللبنانية خلال عام ١٩٧١.

Bassem Sirhan , Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon , Journal of Palestine Studies, Vol. 4, No. 2 (Winter, 1975), p. 92.

[٣] حول موقف رئيس الحكومة رشيد الصلح وقتئذ ينظر : عمر زين ، تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح ، ج١ (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٧) ، ص٤٦٨.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ٥ و ١٠ و نيسان ١٩٧٥ ، ص٣٦٩٧.

بالتصدي لها و"**محذراً**" من مغبة تزايدها داخل المجتمع اللبناني ، ولعل من المفيد هنا أن نقتبس شيء مما جاء في خطابه خلال الاجتماع المذكور :

" **وان أوضاع صيدا تعج بالأسلحة من مختلف العيارات والأنواع وبالعناصر من بلدان مختلفة ، من ليبيا والعراق والجزائر وفلسطين وقد تحولت هذه المنطقة الى ترسانة يصعب على القوى المسلحة اجتياحها إن لم يكن هنالك من استحالة لذلك . وان التظاهرات غير المرخص بها والتي يجب قمعها بالقوة مهما بلغت النتائج والمحاذير التي يمكن أن تنشأ من الأقدام على القمع بقوة السلاح خاصة بالنسبة للتظاهرات التي قد يندس فيها عناصر غير لبنانية ومسلحة**"[١].

وأشار النائب عبد المجيد الرافعي إلى أن الميليشيات الطائفية تقوم بأعمال استفزازية منها مهاجمة بعضها لعدد من المدارس وحتى الجامعة اللبنانية وكلية العلوم مما سبب اجواءاً من الاحتدام والتوتر في البلاد[٢].

وطالب النائب ميخايل الضاهر جعل أولويات عمل حكومة رشيد كرامي ، الوقوف ضد عملية تسليح الميليشيات ، وفي ذات السياق حذر النائب الياس الهراوي الحكومة من انفلات الأمن وعدم الاستقرار "**مادام السلاح ومن مختلف الأصناف منتشراً بيد الميليشيات**"[٣] ، فيما ربط النائب عثمان ألدنا مصير الأمن "... **يتطلب جدية كاملة بإعادة النظر بحيازة المواطنين والميليشيات للسلاح الذي نعتبره سلاحاً ضد الأمن والسكينة سبباً للكارثة التي عشناها...**"[٤].

بيد أن المواقف هذه لم تكن بوتيرة واحدة لا على عموم أعضاء المجلس النيابي ، ولا حتى على النواب أنفسهم ، فعلى سبيل المثال النائب عبد المجيد الرافعي وبجلسة المجلس بتاريخ ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ولأسباب غير خفية "**برر**" وجود السلاح غير الشرعي لدى بعض الميليشيات عاداً إياه امراً "**ضرورياً للدفاع عن النفس**" ، رأياً انطلق من مسوّغات للعلاقة بين الأوساط الإسلامية في لبنان والمقاومة الفلسطينية التي تقف بوجه الاعتداءات الإسرائيلية قائلاً :

"**...ولعل ما شاهدناه في الأيام الأخيرة من اعتداءات على مخيمي الرشيدية وعين الحلوة وما تتوقعه بعض الأوساط المطلعة من اعتداء**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ٥ و ١٠ و نيسان ١٩٧٥ ، ص٣٦٩٨.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٧٠٦.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٧٦٠.

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٧٧٥.

واسع على مراكز المقاومة وعلى لبنان ، كل ذلك يقدم لنا الدليل تلو الآخر على حاجة المقاومة لتحصين نفسها بذات الفعالية لمواجهة العدوان الإسرائيلي . هذه الأسلحة عندما تتوفر الثقة المتبادلة لا يمكن إلا أن تعتبر قوة للبنان، وسندا أساسياً لجيشه..."[١].

اختلف بعض النواب المسيحيين كثيراً في طروحاتهم مع ما تقدم به النائب الرافعي حول شرعية بقاء الأسلحة عند بعض الميليشيات ، فالنائب ألبير مخيبر أكد أن هناك دعماً دولياً لما اسماهم بـ"**المرتزقة**" من الميليشيات ، في إشارة واضحة الى الدور الفلسطيني وما سببه من عدم استقرار لبنان في ظل تلقيه الدعم الإقليمي لمقارعة إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية مطالباً رئيس الحكومة "**مصارحة من يعنيهم الأمر**" ، قاصداً المنظمات الفلسطينية ، لأنه بحسب تعبيره "**بيدهم الحل والربط ، وبيدهم القتال ووقفه**" مشدداً على ضرورة وقف هجماتها لما "**لا يصب في مصلحتها**" متخذاً من مقولة الرئيس المصري أنور السادات "**ارفعوا أيديكم عن لبنان أيها الغرباء**" شعاراً لمطالبة الحكومة وضع حد لتدخلات الفلسطينيين التي أدت الى خلل في ميزان القوى اللبنانية بحسب رأيه [٢] ، فمما جاء في مداخلته:

"...**وأنت تعلم أكثر مما اعلم أنا إن هناك دول تدفع أموالاً لهؤلاء المرتزقة لكي يهاجمون الناس في الشوارع والطرقات ويقتلون الناس. لماذا لا تطردون سفير هذه الدولة التي تدفع الأموال وتوزع الأسلحة لتقتيل الناس في لبنان ؟ لماذا لا تصارح السيد ياسر عرفات وتقول له أن هذه الحالة لا يمكن ولا يجب أن تستمر...**"[٣].

حاولت قوى الميليشيات المسيحية فرض توازن لقوى الساحة اللبنانية ، فهاجموا المخيمات الفلسطينية في جسر الباشا وتل الزعتر في مطلع كانون الثاني ١٩٧٦ شارك معهم عناصر من قوى الأمن الداخلي بأمر من وزير الداخلية كميل شمعون ، عندئذ رد المقاتلون الفلسطينيون في ٨ كانون الثاني عام ١٩٧٦على ذلك بهجوم مضاد على منطقة الحازمية ذات الثقل السكاني

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ تموز ١٩٧٥ ، ص٣٧٨٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤١٦٧. ملاحظة : قسم من هذا المحضر قد فقد بسبب الحرب التي أثرت على مبنى المجلس نفسه ، وتعرضه الى التخريب وبعثرة محتوياته وسرقة البعض الأخر. حسب ما جاء في نهاية محضر الجلسة نفسها ص٤١٨٤.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٨ و ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٦٦.

المسيحي[١] ، فأعقب ذلك ردود فعل من الطرف المسيحي كان منها الهجوم على مخيم ضبية[٢] ضمن المنطقة المسيطر عليها من القوى الإسلامية–الفلسطينية ، تمكنت قوات الكتائب والأحرار من السيطرة على هذا المخيم في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٧٦ وطرد سكانه إلى بيروت الغربية[٣].

أثارت الأعمال هذه عدداً من النواب ممن وصموها بـ"**الفتنة**" بين أبـناء لـبنان عـلى اختلاف طوائفهم ، واتهموا تورط جهات سياسية أمنية رفيعة المستوى في قيادة بعض الميليشيات داخل البلاد سعياً وراء إرباك الأمن والاستقرار فيها ، موجهين أصابع الاتهام الى وزير الداخلية كميل شمعون الذي تزعم تنظيم "**الوطنيين الأحرار**" وجناحه العسكري المعروف بـ"**نمور الأحرار**" ، وعلق النائب ريمون اده بالقول أنَّ وجود هذه المنظمة والمنظمات المسلحة الأخرى يعد تجاوزاً على القانون "**طالما كل الناس مسلحة والدولة غير قادرة على حماية الناس ، فعلى كل واحد من حماية نفسه بنفسه...**"[٤].

وخلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس سليم الحص الأولى ، تطرق النائب نجاح واكيم عدم وجود تناسب بين مؤهلات لبنان العسكرية الرسمية وما يجري على أرضها من تسابق للتسليح بين الطوائف قائلاً :

"**أن لبنان من الدول الضعيفة عسكرياً ، إلا أن ظروف الحرب الأهلية اللبنانية ، جعلتها تمتلك أكثر من ٣٧٠ ألف بندقية ، يقابلها ٣٠ ألف جندي ، ولهذا اوجب على الحكومة أن تسحب الأسلحة كجزء من**

---

[١] تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٢٦٥.

[٢] مخيم ضبية : هو احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، يقع في منطقة ضبية المسيحية ، على بعد حوالي ١٥كم إلى الشمال من بيروت على مساحة تقدر بـ ٨٣٥٧٦ م٢ ويسكنه حوالي ٤٣١٧ نسمة ، ويتميز هذا المخيم بميزات من أهمها أن غالبية سكانه من الفلسطينيين المسيحيين ، وانه لم يتعرض الى الكثير من الويلات وعمليات القصف والدمار التي لحقت بباقي المخيمات . يـنظـر : نـاديـا شـريـم الحاج ، هكذا وقع التوطين من كيسنجر إلى الحريري إلى عباس بالوثائق والأرقام والأسماء ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٩) ، ص٢٤.

[٣] علي حسين خلف ، النهوض مرة أخرى شهادات واقعية من تل الزعتر ، (بيروت : الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، ١٩٧٧) ، ص٢٢ .

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٨ و ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٨٠ و ص٤١٨٢.

مشروعها السياسي لان انتشار الأسلحة الخفيفة بيد الميليشيات أكثر فتكا من انتشار الأسلحة الثقيلة"[١].

وأشار النائب فؤاد لحود الى خطورة الأسلحة الثقيلة بيد الميليشيات الفلسطينية أمراً ينافي ما وقّعَهُ اللبنانيون من بنودٍ تضمنها :

" نص في اتفاقية القاهرة المعقودة سنة ١٩٦٩ على وجود أسلحة ثقيلة لكي يقوم إخواننا الفدائيون بعمليات داخل إسرائيل ، لأنه لا يمكنهم أن يدخلوا الى إسرائيل بدبابة ولا بمدفع عيار ١٥٥ ملم . أو ١٢٠ ملم . يجب أن يذهبوا إليها بأسلحة خفيفة وألان يعترض إخواننا الفلسطينيون ويصرون على أنهم لا يستطيعون التخلي عن أسلحتهم الثقيلة لأنها تلزمهم في عملياتهم ضد إسرائيل . وكما شرحت لا لزوم للأسلحة الثقيلة لأنه لا يمكنهم استعمالها..."[٢].

مَثّلَ امتلاك الميليشيات الفلسطينية للأسلحة الثقيلة التي حصلوا عليها جراء دعم الدول العربية هاجس مخيفاً للأوساط السياسية المسيحية[٣] في ظل التداعيات التي جلبتها بدايات الحرب اتضح ذلك في خطاب النائب نديم نعيم إذْ أشار الى تفاوت في التزامات قوى الميليشيات حول موضوع انتشار الأسلحة ، مطالباً الدولة الوقوف بوجه ذلك بالقول :

"... نرى الفريق اللبناني يبدي استعداده لتسليم أسلحته الثقيلة ، وقد بدأ فعلا بجمع هذه الأسلحة ، ونرى الفريق الغير لبناني يعارض جمع الأسلحة وتسليمها ، مبدياً الأعذار التي لا طائل تحتها ... نطلب من الحكومة بإلحاح ، أن توضح موقفها من هذه القضية التي نعلق عليها أهميةً كبيرة ... وان لا وجود لدولة لا تملك السلطة على جميع

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٧٦ ، ص٤٢٦٣-ص٤٢٦٤.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٢٧١-ص٤٢٧٢.

[٣] عملت منظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء بنيتها التحتية في لبنان : مكاتب ، مركز تخطيط ، مؤسسة أبحاث ، "**الهلال الأحمر**" ، "**المجلس الأعلى للتعليم**" ، "**المجلس الأعلى للمناطق المحتلة**" ، "**الصندوق المالي**" ، "**دائرة الشؤون الخارجية**" ، "**إذاعة صوت فلسطين**" ، "**وكالة وفا**" ، "**مؤسسة صامد للصناعة**" إضافة الى المعسكرات والأجهزة الأمنية ، وتمكنت من إنشاء مؤسسات اقتصادية وإعلامية ومصانع حربية للأسلحة على اختلاف أنواعها ، وهذا كله بفضل الأموال الممنوحة من الأنظمة العربية والتي وصلت الى ٤٠ مليون دولار بين تشرين الأول ١٩٧٥الى اب ١٩٧٦ فقط . عبد الرؤوف سنو ، ٣٣ سنة على ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، المنظمات الفلسطينية المسلحة عسكرت الجماعات اللبنانية بعد اتفاق القاهرة ١٩٦٩ ، مقال منشور في جريدة النهار ، العدد الصادر في ١٣ نيسان ٢٠٠٨.

أراضيها ، وجميع المقيمين على هذه الأراضي اللبنانية أوصلوا البلاد الى حال الاقتتال الذي راح ضحيته سبعين ألف لبناني وجرح مائتي ألف آخرين..."[١].

وصف النائب فؤاد لحود الذي وجد أيضاً أن بقاء السلاح بيد الميليشيات الفلسطينية معناه استمرار وجوده بيد الميليشيات الإسلامية والمسيحية "...**فاختلاف وجهات النظر في هذا المضمار هو مصدر العلة وسبب ضياع السلطة . وتشتت السيادة وضياع المسؤولية ، ومضى كل مواطن يبحث بنفسه عن أفضل وسيلة لحماية نفسه ، ذلك أن المواطن لم يعد يجد ما يشده الى محدد الهوية...**"[٢].

دافع رؤساء الحكومات في خطاباتهم وبياناتهم الوزارية عن القضية الفلسطينية ، في الوقت الذي أكدوا فيه أن التداعيات الحاصلة في البلاد هي نتيجة لالتزام لبنان بالقضية هذه ، فقد بين على سبيل المثال رئيس الوزراء سليم الحص بجلسة المجلس المنعقدة بتأريخ ١٩ كانون الأول ١٩٧٨ ما نصه :

"...**من المُسَلَّم به أن فك الارتباط بين القضية اللبنانية وقضية الشرق الأوسط غير ممكن بشكل مطلق ففضلاً عن أن لبنان كأي بلد عربي ملتزم بالقضية العربية وبالتالي فقدره أن يتحمل كل ما تقتضيه القضية العربية من أوزار وتضحيات فان كثافة الوجود الفلسطيني في لبنان يُطفي على تداخل قضية لبنان مع قضية الشرق الأوسط...**"[٣].

خطاب تشابه كثيراً مع ما تضمنه البيان الوزاري لحكومة الرئيس شفيق الوزان ، الذي عدَّ ما مر به لبنان من أزمة كبيرة هو جزء من "**وفاء اللبنانيين للقضية الفلسطينية**" مؤكداً التزام لبنان في تعاونه مع منظمة التحرير الفلسطينية ، انطلاقاً من مساندته لحقوق الشعب الفلسطيني "**على أرضه**" ، وحث في خطابه الجهات ذات العلاقة كافة من تشريعية وتنفيذية الالتزام بالاتفاقات المعقودة معهم في إطار سيادة لبنان وسلامة أراضيه[٤].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٧٦ ، ص٤٢٨٢.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١و ٢٧ و٢٨ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧. ص٤٢٥٢ و ص٤٤٥٤.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٩ كانون الأول ١٩٧٨ ، ص٤٩١١.

[٤] جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٦٩.

اختلفت وجهت النظر المسيحية تجاه المقاومة الفلسطينية المتواجدة في لبنان ، وتنامي أثرها العسكري ، فقد هزت عامل "**الثقة الهش**" بين اللبنانيين أنفسهم ، ووصف النائب نجاح واكيم ذلك بالقول : "...**ولنكن صريحين: الوجود الفلسطيني ، هو احتلال غرباء لأرضنا والدولة اللبنانية تبدأ بنزع السلاح من أيدي كل الناس وكافة القوى غير الشرعية**..."[١] ، وأكد أيضاً خلال جلسة مناقشة سياسة حكومة الرئيس الحص الثانية ، أن المسلحين اثروا مباشرةً على الواقع اللبناني وعلى مختلف الصعد ، وهو أمر زاد من ضعف الدولة وسلبها سيادتها مؤكداً أن :

"...**نسبة الجرائم وأعمال الخطف والقنص زادت عما كانت عليه سنة ١٩٧٧... سنة ١٩٧٧ توصلنا الى حالة كان المسلحون فيها يخافون من الظهور بأسلحتهم في الشوارع واليوم الفئات المسلحة تستعرض أسلحتها في كل الشوارع سواء في قلب العاصمة أو خارجها...أنا لا افهم كيف تتكلم الدولة عن السيادة وتطالب في كل كلمة نقولها بالسيادة ومع ذلك نسمح لسفراء الدول الأجنبية بان يزوروا كل الأحزاب وان يمدوا بالسلاح وان يتدخلوا في كل الشؤون**..."[٢].

وحذر النائب توفيق عساف من موضوع تنامي قوة الميليشيات في لبنان ، وعزاه الى أسباب داخلية تعلقت بالتركيبة السياسية التي فرضها الميثاق الوطني اللبناني وقت قُسم لبنان الى دويلات كانت أساساً لنشوء الميليشيات وتطورها واصفاً ذلك بالقول :

"...**فلمَ تبن دولة منذ ١٩٤٣ بل قامت دويلات متعددة في لبنان دويلات الزعماء... منذ الاستقلال لم نحاول أن نبني الدولة القادرة والعادلة بل أفسحنا المجال لقيام دويلات الزعماء... لقد انهار لبنان لأنه لم يبن على أسس ثابتة فلم يتحمل الصدمات . فأفرزت لنا الأحداث دويلات مسلحة تفرض نفسها على المواطنين وعلى الدولة بقوة السلاح**..."[٣].

قصفت الطائرات الإسرائيلية في ٢١ نيسان ١٩٨٢ مواقعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب وساحل الشوف وإقليم الخروب ، مما أدى الى سقوط أكثر من عشرين قتيلاً وستين

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ و ٩ آب ١٩٧٩. لم يتضح أرقام الصفحات في هذه الجلسة فقط .

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان ١٩٨٠ ، ص٦٤٧١.

[٣] المصدر نفسه ، ص٦٥٠٤.

جريحاً اغلبهم من الأهالي ، وشهدت بدايات شهر أيار تصعيداً كبيراً منها اغتيال كاهن رعية الطائفة المارونية في مدينة عالية[١] ، أثار هذا الحادث نقاشاً داخل مجلس النواب ، فالنواب المسيحيون وجدوها فرصة مناسبة لإلقاء اللوم على المقاومة الفلسطينية الموجودة في الجنوب ، سبباً لتلك الاعتداءات الإسرائيلية على حد وصف النائب ألبير مخيبر :

"... **أنا كلبناني ، بعد أن رأيت أن المقاومة هي الخاسرة في هذه السياسة التي تتبعها ، أقول لها ، اسمحيلي ، أنا أريد أن أدافع عن الدم اللبناني... هذه الطريق التي تتبعها هي الطريق الخاطئة... نحن أصحاب الأرض وأصحاب المنازل في الجنوب ، ونحن أهلنا في الجنوب . ولا يمكن أن نترك الجنوبيين بعد اليوم قطعاناً سائبةً لمن بيده السلاح... أنا اعتقد أن الظرف مؤات اليوم لاعادة السيادة الى الجنوب كاملة ولا أرضى بأي شكل من الأشكال أن يبقى رجل واحد يتمرد على الدولة اللبنانية في الجنوب...**"[٢].

ورد النائب عبد اللطيف الزين على الأحداث متذمراً من انتشار السلاح بيد الميليشيات المتواجدة في الجنوب الى درجة أن وجه الى اللبنانيين ، بدل أن يوجه ضد إسرائيل فـ"... **جميع من بيده السلاح هناك لأي تنظيم انتموا ولأي انتماء كان ، حاملاً سلاحه يقتل أخاه وقريبه بدلاً من أن نرى سلاح الجميع موجهاً ضد إسرائيل نراه موجهاً ضد بعضنا البعض...**"[٣].

وخلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس شفيق الوزان ، استغل بعض النواب المسيحيين الاعتداء الإسرائيلي على لبنان الذي بدأ في ٦ حزيران ١٩٨٢[٤] ، فوقفوا منددين بدور الميليشيات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية متهمين إياها في الوقوف وراء ما حل بلبنان من عدم استقرار ، أضاف الاحتلال الإسرائيلي عنواناً آخر له ، ترافق ذلك مع غياب سلطة الحكومة عن كثير من المناطق اللبنانية حتى صارت لبنان عموماً وبيروت خصوصاً مسرحاً خصباً للفوضى ، فوصف النائب الياس الهراوي لبنان ، بأنه كان :

"... **وكراً للإرهاب الدولي ومقراً لجميع المنظمات الخارجة على القانون . من جميع بلدان العالم وحصناً حصيناً لشبكات إرهابية خطيرة جعلت من بيروت جحيماً يأوي إليه المجرمون من جميع**

---

[١] قبلان قبلان ، ٦ شباط ١٩٨٤ – ذاكرة وحدث ، (بيروت : دار الملتقى ،٢٠١٠) ، ص٣٣ ؛ فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٢ نيسان ١٩٨٢ ، ص٥٥٤.

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٥٨.

[٤] بُثينة الكفراوي ، حرب لبنان ١٩٧٥–١٩٨٢ ، (بيروت : المكتبة الحديثة للطباعة والنشر ، د.ت) ، ص٦.

الأجناس وتقتل فيه السفراء وعمداء الجامعات والمثقفون والمواطنون الشرفاء ، ويلجأ إليه كل خارج على القانون ومطلوب من العدالة ، هذا كله بالإضافة الى حشود من الغرباء المسلحين الذين كانوا يقيمون دولة ويصدرون الأحكام ويستولون على جميع المقدرات تحت ستار النضال من اجل القضية.... ولكن أين القضية وأين هم منها بعد أن أصبحت غطاء لتصرفاتهم غير المشروعة ولمصالحهم الخاصة وأهوائهم الفردية ولعشرات الدكاكين التي كانت مفتوحة في كل حي أو شارع وغايتها الابتزاز والترويع والهدم والنهب والاغتيال الى ما هنالك من ضروب الإجرام والخروج على القوانين والأعراف..."[1].

وأكد النائب ميشال معلولي أن البقاع الغربي عانى من نير الميليشيات المسلحة التي نشطت بعد غياب سلطة الحكومة ، مشيراً الى تدهور الأمن بسبب مسببات متعددة منها:

"**...الأمن ، في أيدي المحتل ، أو ضائع في زحمة المنظمات والأحزاب والعصابات... إن خطر الاجتياح الإسرائيلي لمنطقة البقاع والشمال هو قائم في كل ساعة طالما أن في هاتين المنطقتين الوجود العسكري غير اللبناني...**"[2].

وأشار النائب عبدو عويدات الى أن تأثير الميليشيات المسلحة في لبنان ابتدأ بالمواطن أولاً من خلال عمليات التهجير والخطف والاغتيالات ليتطور الى التأثير على شرعية الدولة وسلطتها حتى فرضت نفسها من بيروت الى الحدود اللبنانية ، وأكد انه إذا ما أرادت السلطة استعادة هيبتها لا بد لها من السعي الى إزالة الفئات والاقطاعات والتشكيلات المسلحة التي تهدد امن البلاد وامن الدولة حتى لا يبقى في البلاد إلا سلطة واحدة هي السلطة الشرعية التي لا يحق لغيرها التسلح وذلك من اجل اضطلاعها بمهامها والحفاظ على سلامة البلاد في الداخل والخارج[3].

تضمن البيان الوزاري لحكومة الرئيس رشيد كرامي ٣٠ نيسان ١٩٨٤ – ١ حزيران ١٩٨٧ ، قسم من أسس تلك المنطلقات التي أدلى بها بعض النواب ضد الميليشيات والمظاهر المسلحة في الدولة التي أرهقتها اقتصادياً بالقول :

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص٨٠٦.

[2] المصدر نفسه ، ص٨١٠.

[3] المصدر نفسه ، ص ٨٣٣.

"... ولا يخفى على المجلس الكريم الأوضاع الصعبة التي تعانيها الخزينة من جراء ما حرمته من واردات نتيجة الجبايات الخاصة وغير الشرعية ، كل ذلك تمهيداً لمرحلة ابعد من المعالجات الأمنية ، تشمل جمع السلاح الثقيل وفي نهاية المطاف كل الأسلحة من أيدي المواطنين... اعتماد السبل الديمقراطية لحل النزاعات الداخلية وإلغاء جميع المظاهر المسلحة والعوائق وكل ما من شأنه منع الدولة من ممارسة مسؤولياتها بما في ذلك حل الميليشيات المسلحة ومنع الجبايات غير القانونية وإقفال المرافق غير الشرعية..."[١].

تبين من خلال قراءتنا للبيان الوزاري في محضر الجلسة نفسها ، انه البيان الوحيد الذي لم يتطرق الى القضية الفلسطينية بوصفها "**القضية العربية المقدسة**" كما وصفتها الكثير من البيانات الوزارية اللبنانية خلال مدة البحث ، من جهة أخرى جاءت حكومته بشيءٍ من التوازن إذا ما علمنا انه ضمت وزراء من قادة الميليشيات أنفسهم[٢] ، زيادة على ذلك أن البيان تنكر للوجود الفلسطيني المسلح على الأراضي اللبنانية ، وانخفضت الصيحات ضده داخل مجلس النواب خصوصاً بعد ما جلب الاحتلال الإسرائيلي نوعاً من التطمين لقوى الميليشيات المسيحية التي وجدت في وجوده على الأراضي اللبنانية نوعاً من توازن القوى العسكرية . ناهيك عن المناقشات النيابية لهذا البيان ابتعدت كثيراً عن تداول مفردات "**فلسطين والمسلحين والفلسطينيين**" ، على العكس من باقي البيانات الوزارية التي صبت جل مناقشاتها بين مُدافعٍ وأخر مُتذمرٍ من الوجود المسلح الفلسطيني لكونه شكّل جزءاً كبيراً من أجهزة الميليشيات المتصارعة في لبنان أو تلك التي نفذت طموحات الجهات الداعمة لها وسياساتها ، بل سادت فيه كثير من نقاط التلاقي في الرؤى والثوابت التي دلت في اقل تقدير على نوع من "**المقاربة الوطنية**" ورغبة ما في التعايش السلمي.

وأكد النائب صائب سلام على "**التوافقات**" هذه ، ومراعاتها لواقع التكوين الاجتماعي اللبناني وتوازناته السياسية ، فمما جاء في مداخلته :

"... وألان وبعد أن خرجتم بهذه الحكومة ، واعتبرتموها مكتملة ، وفيها الجميع والمسؤولين عن المقاتلين ، وعن السلاح والمسلحين ، فالمطلوب منكم جميعاً أن لا تهملوا المسؤولية فيما تهيأ

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٣٣٤.

[٢] جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٨٠.

لكم من ظروف مؤاتية... والمطلوب أن تدركوا أن العنف لا يولد سوى العنف ليس سبيلاً لحل أية قضية... ومما يشجع على مطالبتهم بذلك هو ما سمعناه على لسان احد أركان الحكومة مؤخراً من انه اقتنع بشعار آخر كان ينكره المتصارعون المسلحون طيلة أيام المحنة ، فيصرون عبثاً على تصفية حساباتهم بالقوة ، والتوصل الى هدف مستحيل وهو تحقيق الغلبة على غيرهم . بينما نحن نؤمن أن لبنان لا يكتب له العيش الآمن إلا في إطار التوافق ، فلا يصح أن يكون فيه غالب ومغلوب..."[١].

وقد وجه النائب ذاته على "**معيب**" تقاتل اللبنانيين فيما بينهم داعياً المسلحين ومن مختلف الميليشيات كافة الى ضرورة "**التهدئة**" وما يتناسب وحجم "**التوافق الأخير**" الذي جاءت به التشكيلة الوزارية ، مطالباً إياهم سحب قواتهم من مناطق التماس ، والانصياع الى أوامر قادتهم داخل الحكم ، موضحاً أن العدو هي "**إسرائيل**" الواجب على الجميع مقاتلتها لتحرير الأرض اللبنانية[٢].

اتفقت وجهة النظر الإسلامية التي حملها النائب صائب سلام ، مع جزء حيوي من القوى المسيحية فعبر النائب ميخايل الضاهر الحكومة هذه "**استثنائية**" لأنها انتدبت نفسها في ظروف اقل ما يمكن أن يقال عنها مأساوية ، فوصفها بتعبير أنها :

"**... استثنائية لأنها قد ادخل عليها عناصر جديدة لها ميزات خاصة لما لها من فاعلية على الأرض أنهم أسياد الحرب صقور ، عنيت بهم الشيخ بيار الجميل والأستاذ وليد جنبلاط والأستاذ نبيه بري . قوة هذه الحكومة استثنائية لأنها تستمد قوتها لا من قوة الدولة بل من قوة بعض وزرائها العسكرية الذاتية...**"[٣].

توسم النواب الأمل في مناقشاتهم بأنفرج محتمل للازمة اللبنانية ، فعرج النائب بطرس حرب على ذلك بالقول :

"**... أن العمود الفقري لحكومتكم هو مجموعة الوزراء الذين يرئسون المنظمات المسلحة الفاعلة والمسيطرة على الأرض أو من يمثلهم وان البقية الباقية من الحكومة تشكل إطاراً لهم تكمل التشكيلة بشكل**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و٥ و٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٣٧٩.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٨٤ – ص٣٨٥.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٨٨.

يتوافق والتوازن السياسي والطائفي المتعارف عليه... فحكومتكم قد تألفت بشكلها الحالي لان البلاد تحتاج الى قدراتكم في ضبط مسلحيكم ورفع كابوس الموت والدمار والخطف والتهجير وإسكات أصوات المدافع والرصاص "[1].

تبين لنا لأول مرة تطرق النواب وفي الجلسة هذه الى مصطلح "**المقاومة الوطنية والشعبية المسلحة في الجنوب**" ، وما حققته من انتصارات على الجيش الإسرائيلي ، شكل ذلك عامل جذب لكثير من الأطراف السياسية بأتجاه السير نحو انفراج الأزمة أو على اقل تقدير السير باتجاه تغيير الأدوار التقليدية التي رسمت خارطة الأزمة في لبنان . وقد بدت الجلسة تنقية أجواء وتأكيد تفاهمات بخطاب اتسم بالهدوء وتصاعد نبرة الانتماء "**الوطني**" اللبناني ، التي بدت "**أنفاس مولودها الجديد**" تنطلق من تحت "**عباءة**" المقاومة الشيعية ، فكانت من أطول جلسات المجلس النيابي اللبناني في سنوات الحرب الأهلية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر جاء بخطاب النائب زاهر الخطيب المعاني السامية هذه ، أثرنا بموضوعية أن نسطرها ودون تعليق أو تمحيص لوضوح معانيها ودلالاتها :

"**...لقد تجلت هذه الأصالة في شعبنا المقاوم في الجنوب وفي الضاحية ، وكانت أرقى تجليات هذه الأصالة في المقاومة الوطنية والشعبية والمسلحة التي ساهمت في تعديل موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية فتمكنت بالتالي من طرد قوات الحلف الأطلسي وتدمير أسطورة القوة التي لا تقهر مما ألزم إسرائيل وللمرة الأولى في تاريخ النزاع العربي الصهيوني على الانكفاء قسراً عن أراض احتلتها بالقوة حيث فشلت جيوش وأنظمة في القيام بذلك...**"[2].

طالب النائب صائب سلام في جلسة أخرى وقوف نواب المجلس بكل طوائفهم دقيقتي صمت إجلالاً وإكباراً لشهداء المقاومة في الجنوب الذين وقفوا ضد العدوان الإسرائيلي ، مقارناً ذلك بما تقوم به الميليشيات من أعمال ضد الولاء للوطن قائلاً :

"**... لقد أعطتنا صيدا البطلة مثالاً حياً يجب أن نحتذي به جميعاً ، فنحن اليوم جميع أبناء لبنان مدعوون دون تمييز بين طائفة وأخرى أو فئة وفئة ، أن نكون يداً واحدة وقلباً**

---

[1] م. م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و٥ و٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٤٢٢ و ص٤٢٣

[2] المصدر نفسه ، ص٤٣١.

واحداً وراء المقاومة في الجنوب . وبصمودنا ومنعاً للاضطراب الأمني القائم على الساحة نتمكن من دعم المقاومة وهذه مسؤولية مشتركة بين كل مسؤول في الحكم . أما عن الميليشيات فندعوهم الى اخذ العبرة لما يجري في الجنوب وما قامت به صيدا..."[١].

لاقى الأمر هذا قبولاً وتأييداً من نواب مسيحيين داخل قبة البرلمان وعلى رأسهم النائب ميخايل الضاهر الذي أيد الخطوة التي قام بها النائب المسلم صائب سلام وسندها بقوة بوصف لبنان هو قضية واحدة تهم كل اللبنانيين[٢].

عول النائب حسن الرفاعي على الحكومة وتشكيلتها الجديدة حل العديد من القضايا العالقة ، فأثار مشكلة "**المخطوفين**" في لبنان مؤكداً أنها قضية حمل في كثير من جوانبها أسباباً سياسية ونقاطاً خلافية بين زعماء الميليشيات ، ووجد أن الوقت حان لتسويتها بعد أن دخل الزعماء ضمـن تشكيلة حكومة رشيد كرامـي[٣].

أشاع جو الود هذا بين "**الزعماء**" اللبنانيين و "**قياداتهم**" السياسية في الحكومة والمجلس النيابي روحاً جديدة ، وان اتسمت بـ"**الحذر**" و "**الترقب**" بين مختلف الأطراف ، روحاً أكدت في منطلقاتها على ضرورة سحب الأسلحة من يد الميليشيات المسلحة سواء كانت لبنانية أم غير لبنانية ، ودعوات أخرى في ذات الوقت أيدت منح للمجلس النيابي فاعلية اكبر في حل الأزمة اللبنانية بعد أن أصابه التقهقر والانكفاء بسبب الحرب ، والى ضرورة التفكير بما خلقته الميليشيات من مجتمعات لبنانية منغلقة على ذاتها بدلاً مما اتسم من "**انفتاح**" في السابق ، مع التأكيد الى ما وصل لبنان إليه بسبب عناد وتعنت الميليشيات وقياداتها في الحصول على مكاسب خاصة واوجب على الجميع الوقوف في صف المقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني ، ناهيك عن تزايد المطالبة بحصر السلاح بيد الجيش اللبناني فلا شرعية للقوة في لبنان إلا "**شرعية الجيش اللبناني**" ، امراً سنعالج حيثياته في المبحث الثاني من الفصل هذا.

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ آذار ١٩٨٥ ، ص٥٥١ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٥٢.

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٥٤.

-المبحث الثاني : المؤسسة العسكرية :-

شكلت التركيبة الطائفية للمؤسسة العسكرية اللبنانية[١] ، أساساً آخر من أسس الحرب الأهلية اللبنانية تطورات وتداعيات ، فقد احتل المسيحيون ثقلاً كبيراً في الجيش الذي نشأ وترعرع تحت مظلة الانتداب الفرنسي ، ثقلا كان مثار "**استهجان**" و "**احتجاج**" الطوائف الأخرى ، مما حدا بالسلطات في لبنان الى اتخاذ خطوات من شأنها أن "**تمتص**" زخم الاحتجاجات المتصاعدة هذه وتحجيم أثرها ، بحسب المستطاع داخل المجتمع ، فجاءت خطوة الحكومة في عهد الرئيس سليمان فرنجية ، وتحديداً في عام ١٩٧٠ ، خطوة جادة في المضمار هذا حيث صار الانتماء الى المؤسسة العسكرية على وفق نسبة مئوية من كل طائفة[٢].

فما إن حل العام ١٩٧٦ حتى شكل المسلمون نسبة ٤٩,٠٥% من مجموع عناصر الجيش في الوقت الذي شكل المسيحيون نسبة ٥٠,٩٥% من بقية عناصره ، توازناً بدا واضحاً في صفوف المراتب الدنيا في الجيش ، إلا أن "**التوازن**" هذا أصابه خللاً كبيراً في قيادات المؤسسة العسكرية ، إذ سعى البعض عام ١٩٧٦ الى تركيزها بأيدي كبار الضباط المسيحيين ممن احتلوا نسبة ٨٥% من المراكز القيادية في الجيش ، في حين أنَّ الضباط المسلمين لم يبق لهم إلا نسبة ١٥% منها[٣].

ألقت بظلالها تركيبة الجيش هذه وبعمق على المشاهد والتطورات الدراماتيكية لفصول الحرب الأهلية ، مشاهداً وفصولاً أخذت حيزها الكبير في اهتمامات ونقاشات السلطة التنفيذية والمؤسسة التشريعية اللبنانية على السواء ، ولا سيما ضرورة وجود مؤسسة عسكرية قوية تأخذ على عاتقها مهمة استتباب "**الامن الداخلي**" المتداعي، والوقوف بوجه "**الاخطار الخارجية**" المحدقة بالبلاد لا سيما في طرفها الجنوبي إذْ تقبع على مشارفه إسرائيل ، بات مطلباً ملحاً من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فجاء خطاب رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي في المجلس النيابي اللبناني بجلسة ١٥ تموز ١٩٧٥ ، متناغماً تماماً مع التطلعات هذه ، فمما جاء فيه :

"...فحرصنا على امن لبنان وسيادته يهيب بنا الى أن نعنى بقواتنا المسلحة كلها ، وخصوصاً بجيشنا ، العناية التي تجعلها موضع اطمئنان الى قدرتها المادية والمعنوية ، عدة وعددا . ولذلك لا بد من

---

[١] حول التأسيس الأول للمؤسسة العسكرية اللبنانية ينظر : ياسين سويد ، الوثائق المؤسسة للجيش اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٦ – ١٩٤٦ ، (بيروت : مؤسسة حكمت عبده قصير الثقافية ، ٢٠١١) .

[٢] أحلام بيضون ، المصدر السابق ، ص١٢٨–ص١٢٩.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١١٣–ص١١٤.

أن نوفر لجيشنا الإمكانات اللازمة ليضطلع بواجباته وفق ما تمليه مصلحة الوطن وان يتأمن له وفيه توازن يوحي الثقة للجميع وينأى به عن مجالات الانتقاد، فتكون هذه المؤسسة الوطنية عدتنا في الصعوبات ودرعنا الواقية في وجه الاعتداءات..." داعيا الى ضرورة تطبيق قانون خدمة العلم لحاجته الماسة في ظل الظروف هذه [١].

وعقب النائب بطرس حرب في معرض مناقشته البيان الوزاري على ضرورة "**تحييد الجيش**" وعدم زجه في أتون الحرب الانقسامات الحاصلة داخل المجتمع اللبناني وإبعاده عن دائرة الصراع[٢].

وأكد النائب فؤاد لحود أن السياسة الدفاعية للدولة ستبقى ضعيفة مادام هناك اختلاف على القضايا المطروحة موضوع خلاف القوى السياسية اللبنانية ، رابطاً بين التقاء السياسيين ببعض نقاط التفاهم مع إمكان إعطاء صورة دفاعية تتسم بالهدوء والموضوعية فقد تطرق في ذلك بالقول :

"**...إن عدم اتفاقنا على القضايا المصيرية وعدم التمكن من تحديد سياسة دفاعية وعدم التمكن بالتالي من بناء جيش قوي . عندما لا يكون جيش قوي لا تكون دولة قوية وعندما تأتي قضية معينة نختلف بالرأي ، ولا يوجد جيش كلي يحول دون قيام الأزمات... وهذا ما اضعف كثيراً من قدرة الدولة في تحجيم الأزمة التي مر بها لبنان**" [٣].

اختلف الخطاب الإسلامي منه عن المسيحي في موضوع الجيش فالنائب عثمان ألدنا انطلق منتقداً "**الميثاق الوطني**" ، الذي أسس مجتمعاً قائماً على الطائفية بدلاً من الوطنية ، مما أحدث خللاً في رابطة العلاقة بين أبنائه ومؤسساته الدستورية ومنها الجيش الذي بُني على أسس طائفية غير متوازنة ، وشخص مجموعة من الحلول طالباً فيها العمل على تعديل القوانين بما يكفل تعزيز الحياة النيابية وإصلاحها وإلغاء الطائفية السياسية واعتماد العلم والتخطيط لتامين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وإصلاح الإدارة وتحديثها وتقوية الجيش وقوى الأمن

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ تموز عام ١٩٧٥ ، ص٣٧٦٤.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٧٥٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٧٨٧.

وبانتظار تحقيق هذه الأمنيات لا بد من اعتماد المشاركة الفعلية والمساواة ولا عدل في توزيع مسؤوليات الحكم ، على كافة المستويات[١].

وبين رئيس الحكومة رشيد كرامي أن الاختلاف على المؤسسة هذه سياسياً ، لا يخدم إلا مصالح إسرائيل في لبنان ، مؤكداً أنه الأساس الأول في توفير عامل الاطمئنان للمجتمع اللبناني ، ومن أولويات الحكومة السعي نحو"**توازنه الوطني**" مؤكداً من دون إحداث التوازن بالمشاركة لا يمكن أن يكون هناك استقراراً واضحاً في امن البلد أو في مؤسساته[٢].

توسط الخطابين أعلاه خطاب ثالث أكد على ضرورة أن يكون الجيش "**وسيلة ردع**" و"**تهدئة**" لما تجري في البلاد ، فقد طالب النائب ألبير مخيبر أن يكون الجيش ، وعلى حد تعبيره "**القوة الرادعة**" للازمة في لبنان كما سمّاها ، عاداً ذلك من "**مقومات الدولة**" الأساسية ، مؤكداً أن "**تحييد**" المؤسسة العسكرية في فرض الهيمنة على الواقع والحد من تداعياته امراً لا بد منه ، مشدداً على أن الجيش والقوى الأمنية مهمتها الأساسية الحفاظ على "**الأمن الوطني**" ، مطالباً بتعزيز قدراته عدداً وعدة[٣].

وتناغماً مع ما تقدم أولاً ، والرغبة والحد من تداعيات الحرب الأهلية ثانياً ، أعلنت الحركة الوطنية في اب ١٩٧٥ "**البرنامج الانتقالي للإصلاح الديمقراطي للنظام اللبناني**"[٤] ، تصدرت بنوده دعوة لإلغاء "**المحاصصة الطائفية**" سياسياً وإدارياً ، فلاقت الدعوة ترحاباً في قسم حيوي من الأوساط السياسية والقوى الفلسطينية ، وهو أمر ردت عليه القوى السياسية المارونية بزعامة بيار الجميل بضرورة التمسك بـ"**الدستور والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣**" عاداً إياهما محورين "**غير قابلين للمس**" ، أو التعديل مُصِراً على ضرورة تدخل الجيش لحفظ الأمن ، وهذا ما رفضته القوى الوطنية رابطة بين "**الإصلاح**" ومن غير "**تدخل الجيش**" فلا إصلاح بحسب تعبيرها "**لا لتدخل الجيش**" كون تدخله "**منحازاً**" كما رأت قوى الحركة الوطنية[٥].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ من تموز عام ١٩٧٥ ، ص٣٧٨٧.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٨٠٠.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٧٩٠.

[٤] حول نقاط الإصلاح السياسي الذي تقدم به كمال جنبلاط ينظر : فواز طرابلسي ، تأريخ لبنان الحديث ، من الإمارة إلى اتفاق الطائف ، ط٣ ، (بيروت : دار الريس للكتاب والنشر ، ٢٠١١) ، ص٣٣١–ص٣٣٢.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ من تموز عام ١٩٧٥ ، ص٣٧٩٠.

أدت التشنجات في المواقف هذه الى اندلاع قتال بين زغرتا ذات الثقل المسيحي الماروني ومركز قوات "**المردة**" بقيادة طوني فرنجية ومدينة طرابلس ، فتدخل الجيش للفصل بين الطرفين ، إلا انه اتهم بإنحيازه الى زغرتا ولا سيما أنَ جزءاً حيوياً من قيادات الجيش من المسيحيين الموارنة ، اتهامات فاقمت الأمر ودفعت لاندلاع جولة جديدة من القتال وسط بيروت المرة هذه ، فقد أقدمت قوات "**حزب الكتائب**" على قصف وسط المدينة ، مؤكدين أن القتال "**لن يتوقف**" ما لم تنتشر قوات الجيش[١].

أقدمت حكومة رشيد كرامي في الحادي عشر من أيلول عام ١٩٧٥ بإصدار "**قانون الجيش**" ، ساعية من خلاله الى إحداث توازن طائفي في تركيبة المؤسسة العسكرية ، وعدت القوى الوطنية اللبنانية والقوات الفلسطينية مشروعاً سابق لأوانه ، مؤكدين ضرورة البدء بمشروع الإصلاح السياسي ، معلنين إضرابهم في الرابع عشر من الشهر ذاته ، وقد أدى هذا الأمر الى تفاقم الصراع بين الداعمين "**للجيش**" القوى المسيحية الموارنة خاصة وتلك الداعية "**للإصلاح**" من القوى الوطنية معظمها مسلمة وفلسطينية ، مما أدى الى انقسام حاد في داخل مجلس الوزراء اللبناني ، فقد شكل وزير الداخلية كميل شمعون والوزراء المسيحيين المتحالفين معه قطباً داعماً لتدخل الجيش ، عاداً إياه "**آخر الدواء**" لإنقاذ الوضع الأمني من التدهور بحسب تعبيره ، إما القطب الثاني فمثله رئيس الوزراء والوزراء المتحالفين معه ، ساعياً الى جعل تدخل الجيش بمسعى وطني لا لتحقيق الأهداف الخاصة بالموارنة الساعية الى ضرب القوى الفلسطينية وفرض هيمنتها على القوى الوطنية اللبنانية الأخرى من خلال الجيش[٢].

أدى تصاعد الأحداث الأمنية الى تصاعد المطالب النيابية حول المهمة الوطنية للجيش الوطني حيال الأزمة فناشد النائب ميخايل الضاهر ضرورة إنشاء "**مجلس عسكري**" يكون محطة ثقة للفرقاء المعترضين كافة على الجيش اللبناني ومسألة إقحامه في الحرب[٣].

ووصف النائب نديم نعيم ذلك الأمر بـ"**مُعِيبِ**" تأخر الحكومة في إنزال الجيش لتهدئة الاضطرابات الأمنية المتصاعدة[٤] ، أما النائب ميشال ساسين فقد أكّدَ أنه لا حاجة لبقاء المجلس النيابي سلطة تشريعية أو الحكومة سلطة تنفيذية "**مادام الجيش يشكل خطراً على وحدة الصف الداخلي**" ، حتى اتهم بالفئوية "... **لقد قيدوا جيشنا اللبناني الباسل عن القيام بواجبه**

---

[١] فواز طرابلسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٣ ؛ فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص١٩٢.

[٢] فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص٦٤-ص٧٢ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١، ص٢٧٢ ، فؤاد لحود ، مأساة جيش لبنان ، (د.م : د.ت) ص١٨٢-ص١٨٣.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٣٢.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤١٣٧.

لاعادة الأمن والاستقرار . فإما أن نكون امة واحدة سيدة لا مسودة ، تقرر ، ولا يقرر عنا . نتشارك بوحدة الهدف والمصير ، أو فليخرس المنافقون..."[1].

اضطر النائب ألبير مخيبر الى تنبيه رئيس الوزراء بضرورة التخلص مما سمّاها "**عقدة الخوف**" المانعة لتهدئة المواقف المتصاعدة موضحاً أن استخدام الجيش و"**إعلان حالة الطوارئ**" بديلاً لاحتواء الأزمة منتقداً إجراءات الحكومة في فقدان الثقة بالجيش ، بحسب تعبيره فخوفها قيدها عن اتخاذ خطوات ايجابية تمكن الجيش من التحرك بصفته جيشاً لكل اللبنانيين[2].

هاجم النائب بشير الأعور من أتباع كمال جنبلاط الدعوى هذه ، معرباً عن شكوكه في إمكانية الجيش اللبناني عن ضبط الأمر وإعادة استقرار البلاد الى سابق عهدها ، مشدداً أن لا سبيل الى "**وئد الأزمة**" في لبنان إلا عن طريق "**الإصلاح السياسي**" ، موضحاً أن من خلاله يمكن إصلاح الأوضاع بما فيها مؤسسة الجيش ذاتها[3].

وانسجاماً مع ما تقدم ، ومن منطلقات الحكومة بضرورة تمتين المؤسسة العسكرية ، قدمت بتأريخ ١٢ كانون الأول عام ١٩٧٥ "**قانون خدمة العلم**" لمناقشته في مجلس النواب ، فأثار عدد من النواب جملة من العقبات التي تعترض سبيل تنفيذه ، في مقدمتها ما تعلق بـ"**حرية المواطنين**" و"**آليات تنفيذه وتطبيقه**" ، فضلاً عن مدى تناغمه مع "**قانون الجيش**" ، آثاراً تمخضت عن اعتراضات موضوعية وأخرى بدوافع سياسية ، كان في مقدمتها صلاحيات قائد الجيش في تحديده شروط الإعفاء من الخدمة العسكرية ، مثلت وجهة نظر القوى الإسلامية التي تقدم بها كل من النواب علي الخليل وحسن الرفاعي وبشير الأعور[4] ، على العكس من نظيرتها المسيحية التي ارتأت المصادقة على القانون بمادة وحيدة وإرجاء البحث في التعديلات الى ملحق آخر يتم فيه تفصيل الثغرات ومعالجتها على بحسب قول النائب فؤاد لحود "**رئيس لجنة الدفاع في المجلس النيابي**"[5] وبسبب ما مرت به البلاد تم المصادقة عليه بمادة

---

(1) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٤٠.

(2) المصدر نفسه ، ص٤١٦٢ و ص٤١٧١.

(3) المصدر نفسه ، ص٤١٥٨ – ص٤١٥٩.

(4) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢ كانون الاول عام ١٩٧٥ ، ص٤١٨٧–ص٤١٨٩.

(5) المصدر نفسه ، ٤١٨٧.

وحيدة ، نالت تأييد الأكثرية وبغض النظر عن تمسك النواب المعترضين بمواقفهم من أمثال النائبين حسن الرفاعي ورشيد الصلح[١].

تمخضت التجاذبات هذه عن مخاوف عدد من النواب خشية ما سمّوها من محاولات "**تقسيمية**" للمؤسسة العسكرية الى درجة وصفها النائب رشيد كرامي بـ"**المؤامرات**" ضد وحدة اللبنانيين ، مطالباً الوقوف ضدها مهما كان حجم وقوة الجهات الواقفة ورائها فقد جاء في مداخلته :

"... **هذا الجيش الذي يجب أن نحفظه ونبعده عن كل المؤامرات حتى يبقى لهذا الوطن الدرع الواقي والسيف القادر على أن يساهم في الدفاع عن مصلحة هذا الشعب واستقراره وأمنه . فبربكم لمصلحة من نعمل على تفكيك الجيش وتقسيمه**..."[٢].

وأشار النائب ميخايل الضاهر الى الموضوع ذاته ، واصفاً إياه بـ"**الخَطِر**" لما فيه من مس بسيادة لبنان ووحدة شعبه بطوائفه كافة التي انضمت للمؤسسة العسكرية " **الموضوع المطروح اليوم هو موضوع الجيش . واحتلال الثكنات يحصل بين ساعة وأخرى ويتطور ، وهو من الخطورة بحيث انه بإمكانه أن يقضي على الهيكلية التي تقف عليها الدولة**..." حتى انه طالب بضرورة تقديم الموضوع هذا على مناقشة المواضيع الأخرى في الجلسة المخصصة لمناقشة مشروعات قوانين مهمة منها تصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٠٨٧٨ بـ"**تحديد**" ولاية مجلس النواب[٣].

سارعت الأوضاع المتدهورة في لبنان الى اتخاذ المجلس تدابير من شأنها الإسراع في تلافي الأخطار التي رافقت أزمة المؤسسة العسكرية ، ففي الجلسة ذاتها ناقش النواب اقتراح مقدم من النائب ريمون اده طالب فيه تعديل طريقة نشر القانون "**الإعلان**" ، بحسب نص الفقرة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٩ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٩ والخاص بالمهل القانونية لنفاذ القوانين ، فحتمت الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان عَدَّ القوانين نافذة حال تصديقها من رئيس الجمهورية توفيراً للسرعة في إقرارها[٤].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢ كانون الأول عام ١٩٧٥ ، ص٤١٩٧.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار عام ١٩٧٦ ، ص٤٢١٤

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٢١٦.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٢١٨.

وتقدم النائب نفسه باقتراح آخر قضى اعتماد أصول خاصة في نشر القوانين التي يصادق عليها المجلس النيابي بشكل خاص في غضون خمسة أيام خلافاً للمرسوم الاشتراعي أعلاه وبرر النائب نفسه أن الإجراءات هذه تسهم كثيراً في تدارك الأخطار غير المتوقعة "... **طالما نحن نعيش في جو تسليم ثكنات وانهيار سلطة العسكرية في بعض المناطق ، فهنالك مصلحة في الإسراع بنشر القوانين...**"[١].

ظهرت أُولى بوادر الانقسام في الجيش عندما قام بعض الضباط بالاستيلاء على الثكنات العسكرية مع أسلحتها في مناطق مختلفة من الأراضي اللبنانية ، بتغطية من القيادات والأحزاب والمليشيات اللبنانية والفلسطينية ، وأتاح انعدام التماسك في صفوفه الفرصة أمام المليشيات والقوى ذات النفوذ الواسع لفرض سيطرتها داخل مناطقها الجغرافية الطائفية[٢]. ومن بينها ما حصل في أثناء تمرد الضابط احمد الخطيب[٣] ، وتوجههِ مع مجموعة من أنصاره إلى منطقة البقاع [٤]، وإعلانه عن قيام "**جيش لبنان العربي**"[٥].

امتدت ظاهرة التمرد هذه لتشمل عدداً آخر من الضباط في الجيش اللبناني[٦] ، ففي ٨ آذار عام ١٩٧٦ حدث تمرد عسكري قام به الرقيب احمد حسن جابر[٧] ، في موقع

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار عام ١٩٧٦ ، ص٤٢١٩.

[٢] سامي منصور ، مذبحة لبنان الكبرى حرب الاستنزاف العربية الجديدة ، (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨١) ، ص١٣٨.

[٣] أحمد الخطيب : عسكري وسياسي لبناني ولد عام ١٩٢٤ في بلدة شحيم في محافظة جبل لبنان قضاء الشوف ، أكمل دراسته الثانوية في مدارس المقاصد الإسلامية في بيروت ، دخل المدرسة الحربية اللبنانية عام ١٩٦٥ وتخرج منها عام ١٩٦٩، رقي إلى رتبة ملازم عام ١٩٧٣ وشارك في حرب تشرين عام ١٩٧٣، شكل مع مجموعة من رفاقه جيش لبنان العربي ، اعتقل في نهاية العام ١٩٧٦ وأفرج عنه عام ١٩٧٨. ينظر : عبد الوهاب ألكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١، ص٩٥.

[٤] محمد جلال النجار ، لبنان حرب لا تنتهي ، (عمان : د. م ، ١٩٨١) ، ص٣١.

[٥] جيش لبنان العربي : تنظيم سياسي عسكري مكون من فريق من العسكريين اللبنانيين بقيادة الملازم أول احمد الخطيب أعلنوا عن أنفسهم ذراعاً للحركة الوطنية في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٧٦ اثر تصاعد الاتهامات الموجهة لقيادة الجيش اللبناني واتهامه بالانحياز إلى احد طرفي النزاع وازداد عدد قوات هذا الجيش على اثر حركات الانقسام التي حدثت في الجيش اللبناني وانقلاب عزيز الأحدب في ١١ آذار عام ١٩٧٦. ينظر : عبد الوهاب ألكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٢، ص١٤٠.

[٦] فريد الخازن ، المصدر السابق ، ص٤٤١.

[٧] احمد حسن جابر : رقيب في الجيش اللبناني تعاون مع زملائه في الاستيلاء على مراكز المدفعية في موقع أرنون الشقيف الحصين والاستراتيجي الذي يتحكم بشبكة الطرق التي تربط الجنوب بالبقاع الغربي وأعلن عن انضمامهُ إلى احمد الخطيب . ينظر : منظمة التحرير الفلسطينية ، يوميات الحرب=

"**ارنون– الشقيف**" حيث موقع المدفعية الثقيلة بعيدة المدى ، وتمكن بالتعاون مع رفاقه بالاستيلاء على مراكز المدفعية معلناً انضمامه لحركة احمد الخطيب[١] ، ثم أعلنت قلعة راشيا بقيادة الرائد إبراهيم شاهين[٢] الانضمام إلى جيش لبنان العربي في ٩ آذار عام ١٩٧٦[٣]. حتى عدّ يوم ١٠ آذار عام ١٩٧٦ "**يوم الثكنات في لبنان**" ، إذ استولى جيش لبنان العربي بقيادة احمد الخطيب واحمد المعماري على عدد كبير من الثكنات العسكرية ومنها ثكنة الخيام ، وعرمان ، والحمام العسكري وموقع تربل ومرجعيون[٤].

تطور أمرُ انقسام الجيش بشكل اكبر يوم ١١ آذار ١٩٧٦ إذْ قام العميد أول الركن عزيز الأحدب[٥] ، بانقلاب عسكري مفاجئ وصفه في "**البلاغ رقم (١)**"[٦] ، بأنهُ محاولة لإنقاذ وحدة الجيش وإنقاذ الوضع المتدهور في البلاد[٧] ، وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً مؤقتاً للبنان ، وطالب الرئيس سليمان فرنجية وحكومته بـ"**الاستقالة خلال أربع وعشرين ساعة**"[٨].

=اللبنانية ، ج٢ ، ١ كانون الثاني ١٩٧٦ – ١ تموز ١٩٧٦ ، (بيروت : مركز التخطيط ، ١٩٧٧) ص١٢٤.

[١] النهار ، ٩آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٧١ ؛ قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٩٤.

[٢] إبراهيم شاهين : عسكري لبناني وقائد موقع راشيا ، أعلن انضمامهُ إلى جانب حركة احمد الخطيب وأكد انهُ مع الشرعية المسؤولة بالعمل من اجل بناء وطن يصهر الطوائف كلها في بوتقة واحدة تعتمد على جيش قوي يعتز بهِ اللبناني ويفتخر أمام أشقائه العرب . ينظر : أنطوان خويري ، المصدر السابق ، ج٢، ص٢٧١.

[٣] حرب لبنان صور وثائق أحداث ، (بيروت : المسيرة للصحافة والطباعة والنشر ،١٩٧٧) ، ص٢٣٣.

[٤] النهار ، ١١اذار ١٩٧٦ العدد ١٢٧٧٣؛ فؤاد مطر ، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ، ج٣ ، ط٢، (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٨) ، ص٢٦–٣٣.

[٥] عزيز الأحدب : عسكري وسياسي لبناني ، ومن المقربين للرئيس السابق فؤاد شهاب طوال مدة خدمته في الجيش ، وخلال العام ١٩٥٨ كلف بشؤون الأمن في مطار بيروت وقد عارض بشدة محاولات الوحدات الأمريكية التي وصلت إلى لبنان الرامية إلى إقصائهِ عن منطقة نفوذه وصلاحياته ، كافأه الرئيس فؤاد شهاب على حسه الوطني وعينه مديراً عاماً للشرطة ، حظي عزيز الأحدب على مساندة عامة لموقفهُ ووجهة نظره من المسلمين وزعماء الحركة الوطنية اللبنانية وقد حظيت دعوته الموجهة إلى الرئيس سليمان فرنجية بالاستقالة على تأييد أكثر من ثلثي أعضاء مجلس النواب، ينظر : هيلينا كوبان ، لبنان ٤٠٠سنة (لندن : هاي لايت ، ١٩٨٥) ، ص١٢٥.

[٦] للتفاصيل عن هذا البلاغ ينظر : فواد مطر ، اللعبة واللاعبون والمتلاعبون ، ص٢٠٩–ص٢١٠.

[٧] النهار ، ١٢ اذار ١٩٧٦، العدد ١٢٧٧٤.

[٨] عبد الرزاق محمد اسود ، الموسوعة الفلسطينية ، مج٢ ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩) ، ص٦١٥ ؛ قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٩٦.

كان من مصلحة الموارنة أن تتصدر قيادة عسكرية إسلامية "**حركة عسكرية**" تؤدي الى تذرع قيادة الجيش اللبناني المارونية التدخل لفرض الأمن والاستقرار في البلاد وتعزيز مكانة الموارنة العسكرية ، إلا أنَّ بيار الجميل وكميل شمعون سرعان ما رفضوا الانقلاب لأن المستهدف منه رئيس الجمهورية الماروني الركيزة الأساسية في البلد ، مما قد يجر البلد الى تداعيات تأتي في غير صالح الموارنة ، ويفضي ذلك الى تقارب لصالح كمال جنبلاط كما فعل قبله احمد الخطيب موقفاً اختلف عما ذهب إليه جنبلاط الذي تحسس كثيراً من امتلاك الجيش بعض المهام السياسية لأنه يضر بمصالح الحركة الوطنية السياسية والعسكرية ، وهذا عُد فشلاً لانقلاب الأحدب ، إذ انطلق من تحركٍ سياسيٍ في المجلس النيابي ، قصد تنحية رئيس الجمهورية سليمان فرنجية عن الحكم ، فاتسم موقف المجلس بالضعف حيال حركة الأحدب ومطالبته باستقالة سليمان فرنجية فوقع ٦٦ نائباً على وثيقة تنحية الرئيس الذي أصر على البقاء في الحكم بمساندة القوى السياسية المارونية[١].

كرست الانقلابات العسكرية والتمردات رغم فشلها ، جملة من التداعيات الخطيرة التي ألقت بضلالها على الواقع السياسي المتداعي داخل لبنان ، كان من منها تفاقم ظاهرة "**التمذهب**" أو "**الطائفية**" داخل المؤسسة العسكرية ، الى جانب اتخاذ الفرصة الى تعديلات دستورية[٢] خصت إنتخاب رئيساً للبنان قبل نهاية ولاية الرئيس سليمان فرنجية ، فضلاً عن تهيئة الأجواء المناسبة للتدخل العسكري السوري في البلاد لضبط تفاقم الأوضاع الأمنية سوءاً[٣].

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢٧٤ ؛ سليم الحص ، نقاط على الحروف ، ص٤٧ ؛ وحول الإجراءات النيابية على توقيع الوثيقة النيابية وما تمخض عنها من لقاءات ونتائج ينظر : فؤاد مطر ، اللعبة واللاعبون والمتلاعبون ، ص٢٢٣–ص٢٢٨.

[٢] تعديل المادة ٧٣ من الدستور : قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو ستة أشهر على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية ينتهي العمل بهذا التعديل في ٢٣ايلول١٩٧٦. لم يذكر محضر هذه الجلسة في محاضر مجلس النواب اللبناني ، ولم يذكر في محضر جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الياس سركيس ، واعتمد الباحث في معلومات التعديل على جريدة النهار في ١١ نيسان ١٩٧٦ ، العدد ١٢٨١٣ ، أما نص المادة ٧٣ من الدستور وتعديلها فاستندنا على كتاب احمد زين ، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦–١٩٩٠ ، ص٢٩٠.

[٣] سيتم التطرق الى الموقف السوري من الأزمة اللبنانية خلال الحرب الأهلية بالتفصيل بين ثنايا المبحث الأول من الفصل الرابع.

أوضح الرئيس المنتخب الياس سركيس في جلسة أداءِ اليمينِ الدستوريةِ في "**بارك اوتيل شتورة**" أمام ٦٧ نائباً[١] رسم سياسةٍ واضحة لتجاوز الوضع المتأزم في لبنان وذلك لإشاعة روح الألفةِ بين مؤسسات الدولة وخصوصاً الأمنية منها فقد جاء في خطابه ما نصه:

"**... إن الخطوط الكبرى للسياسة التي رسمت ، لا يساعد في تحقيقها إلا جو من الأمن المطمئن . إن إعادة الأمن الى البلد ، والطمأنينة الى نفوس أبنائه ، هو مطلبنا جميعاً ، ولن تتحقق هذه الغاية إلا بتعاون مخلص يسمح لنا بإعادة بناء الجيش وقوى الأمن على أسس تجعل منها قوى متضامنة ، متكافلة ، تعمل لوطن واحد ، وتكون مؤهلة بعددها وعدتها وإعدادها للدفاع عن الوطن وحفظ الأمن فيه...**"[٢].

جاء في البيان الوزاري من رئيس الوزراء سليم الحص بتأريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٧٦ مؤكداً ومتناغماً تماماً مع ما ذهب إليه الرئيس الياس سركيس ، فقد شدد على ضرورة "**توطيد الأمن والاستقرار**" لافتاً الأنظار الى أهمية إصلاح مؤسسة الجيش وإعادة بنائها ، لما يمكنه من التصدي للاعتداءات الإسرائيلية في جنوب لبنان[٣].

توافقت العديد من مداخلات النواب مع ما عرضته رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ، فعلى سبيل المثال انتقد انتقاداً شديداً نائب الجنوب يوسف حمود ضعف الجيش اللبناني وانقسامه ، وما مثله ذلك من عبأ ثقيل على أبناءِ الجنوبِ الذين تحملوا كثيراً من وِزر الحرب ، فمن جهة الميليشيات على مختلف أنواعها وهي تناور لتحقيق غايتها السياسية والدولية ، وإسرائيل من جهة أخرى استمرت بالعدوان على الجنوب بحجة محاربة المنظمات الفدائية الفلسطينية المتخذة من الجنوب قاعدة لضرب للعدوان عليها[٤].

وأحتج النائب نفسه على رئيس الحكومة لعدم احتواء بيانه أية عبارات وعلى حد تعبيره عن "**المأساة في الجنوب**" في ظل تدهور وضع "**الجيش العاجز**" عن حمايته مطالباً اللبنانيين جميعاً

---

[١] فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص٢٠٩.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الخاصة ، ٢٣ أيلول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٢٦.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٧٦ ، ص٤٢٤٤.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٢٦٨.

ولا تخص حمايتها أفراداً بعينهم[١] ، وأكد النائب فؤاد لحود على ضرورة أن يكون "**الجيش موحداً**" لا "**منقسماً**" على نفسه لأنه يعني انقسام لبنان[٢].

وانسجاماً مع الجهود الرامية لتقوية المؤسسة العسكرية ، دفعت الحكومة الى المجلس النيابي بتأريخ الثاني عشر من أيار عام ١٩٧٧ مشروع القانون المعجل الوارد بـ"**مرسوم ٧٣**" ، الخاص بزيادة رواتب المنتسبين للجيش والقوى الأمنية درءاً لفسخ العديد من منتسبيها عقودهم "**التطويعية**" وبينت ديباجة المرسوم وأوضحتها بصورة لا لبس فيها فقد جاء فيه :

> " ...**إن رواتب الرتباء والأفراد في الجيش وقوى الأمن الداخلي لم تعد مناسبة مع كلفة المعيشة بقطع النظر عن المهمات المفروضة على هؤلاء العناصر بحكم وظائفهم . وقد نتج عن ذلك إقدام بعض العناصر على طلب فسخ عقود تطوعهم وعدم رغبة بعضهم في تجديد عقود التطوع هذه ، فضلاً عن عدم إقبال المدنيين على الانخراط في هذين السلكين . وبما أن المهام المنوطة بالعسكريين من جيش وقوى امن داخلي وطبيعة أعمالهم تختلف اختلافاً كلياً عن مهام وطبيعة أعمال الموظفين المدنيين ، بسبب تعرضهم الدائم لصعوبات ومخاطر ومشاق لا يتعرض لها غيرهم من الموظفين المدنيين . ورغبة في حمل هؤلاء العسكريين على الاندفاع في القيام بواجبهم وبذل أقصى ما يمكنهم من جهد وتضحيات في سبيل الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد ، خاصة في الظروف الراهنة ، رأت الحكومة ضرورة زيادة تعويض أعباء الجندية**."[٣].

ربط رئيس الوزراء سليم الحص قضية الجيش وإعادة بنائه بالمشروع السياسي ، وطريقة الوفاق بين الفرقاء منهم ، قائلاً: "... **إن إعادة بناء الجيش لا يمكن أن تبلغ مرحلة الحسم إلا مع الوفاق السياسي . حيث إن الجيش هو صورة عن المجتمع اللبناني ولا نخال أننا قادرون على خلق جزيرة من اللحمة في الجيش وسط خضم من التناقضات والمنازعات في المجتمع اللبناني...**"[٤].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٧٦ ، ص٤٢٦٩.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٢٧٢.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٧، محضر الجلسة الثانية ، ١٢ أيار سنة ١٩٧٧ ، ص٤٣٢٤.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و٢ و ٤ آب ١٩٧٧. ص٤٣٦٧.

واوجب النائب ألبير مخيبر أن يكون مشروع "**الوفاق السياسي**" هذا مُنطلقاً من رعاية المجلس النيابي نفسه إذا ما أرادت الحكومة به إصلاح الأوضاع المتداعية ومنها أوضاع المؤسسة العسكرية اللبنانية[١]. وان مشروع إعداد الجيش وتدريبه في ظل الظروف المتدهورة أمر صعب في ظل الدعم العسكري السوري الذي سلب كثيراً من دور الجيش اللبناني لحماية مناطقه المتنازعة حسب رأي النائب سليمان العلي[٢].

واستبعد النائب عبدو عويدات أن للوفاق السياسي أيَّ اثر ما بتحقيق طموحات الحكومة في إصلاح أوضاع الدولة وعلى رأسها مصدر السيادة المتمثلة بالجيش عادّاً ذلك خطوة من خطوات لا طائل منها ، بحسب تعبيره "**لا يمكن التسليم بها**" ، معرباً عن عدم ثقته بالتوافقات تلك[٣]. واتهم النائب منير أبو فاضل الحكومة بـ"**التقصير**" في إدارة ملف المؤسسة العسكرية وبالشكل الذي يجعل منها مؤسسة "**توحد اللبنانيين**" لا عاملاً من عوامل زيادة الفرقة بينهم[٤].

تمسك رئيس الحكومة سليم الحص أمام الاحتجاجات والانتقادات اللاذعة تلك بموقفه في التمسك بمشروع الوفاق السياسي ، مشدداً على انه "**الأساس**" في حل المشكلات كلها الأمنية منها خاصة ، وهو "**مفتاح الحل لكل القضايا العالقة**" وأي معالجةٍ تتعاطى مع الوجه الأمني للازمة دون التعرض لأبعادها السياسية هي معالجة لـ"**المظهر**" دون "**الجوهر**" وبالتالي فهي مرشحة للتعثر[٥].

وجاءت آراء النائب بهيج تقي الدين متوافقة مع رؤى رئيس الوزراء إذ أكد إن "**الحل**" يكمن في "**الوفاق السياسي**" ، وهذا أمر دعا الفرقاء اللبنانيين جميعهم الى احترام المؤسسات الدستورية وأولها "**المؤسسة العسكرية اللبنانية**" لان فيها تجسيداً لكرامة اللبنانيين[٦]. توافقت الآراء هذه والارتياح الذي عم الأوساط النيابية بعد أن خلص مؤتمر بيت الدين في ٢٥ تشرين الأول

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و٢ و٤ آب ١٩٧٧ ، ص٤٣٧١.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٣٨٧.

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٣٩٤.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٣٩٧.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٩ كانون الأول ١٩٧٨ ، ص٤٩١١.

[٦] المصدر نفسه ، ص٤٩٢٧.

١٩٧٨[١] الى نتائج أكدت على وضع برنامج زمني لبناء الجيش على أسس وطنية متوازنة وبما يمكنه من القيام بعد مدة في تحقيق الأمن الوطني للبلاد[٢].

وعبر رئيس الحكومة سليم الحص في بيان أمام مجلس النواب عن تأكيده تطبيق مقررات المؤتمر هذا وما تمخض عنه من نتائج خصوصاً فيما يتعلق بالجيش بالشكل الذي يزرع الثقة بأفرادهِ ، وبالتالي يمكنه أن يضطلع بواجباته تجاه ما يتعرض له لبنان من تطورات[٣].

وتناغمت بصورة عامة آراء ومداخلات النواب إزاء بيان الحكومة ، إذْ أكد النائب لويس أبو شرف أن التمزق الذي أصاب الجيش لا يمكن رميه بأتجاه الأسباب الامبريالية أو الصهيونية ، وإنما جاء : بـ"...**تخاذلنا ، بتنازلنا ، بتغاضينا ومسايراتنا أضعفنا الحكم ، فتتنا الجيش ، فككنا مؤسسات الدولة...**"[٤] ، وبين النائب الياس الهراوي أن نزاع الفرقاء السياسيين في لبنان حال كثيراً دون تطبيق كل المقررات والتوصيات التي خرجت من اجل الاهتمام بالجيش وشرعيته ، وهذا ما جعل التشكيك يخيم على عناصره ، مؤكداً إزالة هذه التناقضات يأتي عن طريق فرض "**قانون الخدمة الإلزامية**" في لبنان ومن شأنه أنْ يسمح بانخراط أبناء لبنان دفاعاً عن كرامة لبنان وبالتالي تنتهي قضية "**التناقض والتعنت السياسي**" بين أطياف المتخاصمين[٥].

أكد النائب شفيق بدر ، أن مشروع الوفاق السياسي أصبح "**بضاعة قديمة**" يجب إبدالها ، لأن من الصعب تطبيقه بين الفرقاء وعليه فيجب "**أن يكون للحكومة موقفٍ جريئٍ تجاه المتلاعبين بهذا البرنامج**" ودعاها الى التحلي بالشجاعة وان تتخذ دورها في تحريك المسائل العالقة على قراراتهم ومنها المؤسسة العسكرية اللبنانية[٦].

وناقش المجلس النيابي خلال جلسة المصادقة على موازنة عام ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام "**قانون الدفاع الوطني**" رقم ٧٩/٣ تاريخ ٢٤ آذار ١٩٧٩. المتكون من ١٢٦ مادة[٧] ، عن

---

[١] ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث – القرار ، ج٣ ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٧٩) ، ص٢٢٧.

[٢] إنعام رعد ، حرب وجود لا حرب حدود ، (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩) ، ص٣٨١ ؛ قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٧٧.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ و ٩ آب عام ١٩٧٩ ، ص٦٠٠٢.

[٤] المصدر نفسه ، ص٦٠٠٩.

[٥] المصدر نفسه ، ص٦٠١٦.

[٦] المصدر نفسه ، ص٦٠٢٦.

[٧] للتفصيل حول القانون وتعديله ينظر: م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٣ آذار ١٩٧٩ ، ص٥٠٤١–ص٥٠٧٤.

طريق اقتراح مشروع قانون معجل مكرر تقدم به بعض النواب[1] يقضي "**مادة وحيدة: في تشكيل المجلس العسكري الأول ورئاسات المؤسسات الرئيسية ولمرة واحدة يمكن تعيين ضباط دون التقيد بشرطي الرتبة وإجازة الأركان أو القوامة العسكرية المحددين في القانون.**"[2].

وعلق النائب صائب سلام الأمل في هذه الجلسة التي عَدَّها "**تأريخية**" كونها ستهتم بقانون ذي أهمية كبيرة على المؤسسة العسكرية وخصوصاً مع ارتفاع النوايا والمقاصد في تعزيزها لحاجة الدولة الماسة في إرسال الجيش الى الجنوب اللبناني ومن اجل طي صفحة أكثرت من المهاترات السياسية حول المؤسسة العسكرية ومشروعية عملها ونعتها بالتحيز الى الجهات السياسية اللبنانية المتصارعة في هذا الظرف الاستثنائي الذي يمر به البلد[3] ، وبعد مناقشات مطولة بين النواب تم التصديق على القانون بالأكثرية[4].

عمد المجلس النيابي إعطاء مركزية اكبر للمؤسسات الأمنية اللبنانية فأجرى تعديلاً آخر ، إذ نصت الفقرة ٣ من المادة ٦١ من قانون الدفاع الجديد على "**عدم جواز تكليف أي عسكري من الجيش في خدمته الفعلية بأي مركز في قوى الأمن الداخلي أو الأمن العام أو أي وظيفة عامة أخرى ، أو فصله أو نقله أو تكليفه أو انتدابه إليها**" ولحراجة الفترة التي يمر بها لبنان جعلته أكثر احتياجاً للخبرة في إدارة المؤسسات الأمنية لذلك ارتأت تمديد الفترة لمدة سنتين إضافيتين اعتباراً من تاريخ انتهاء مهلة السنة ، أي اعتباراً من ٢٤ اذار ١٩٨٠[5].

اكتسب المشروع هذا أهميته من أهمية المؤسسة العسكرية ، وبذلك لم يتوان المجلس النيابي من ملاحقة المشروع والعمل على تمديده ثانية اعتباراً من ٢٤ اذار ١٩٨٢ ولمدة أقصاها ٣١ كانون الاول١٩٨٢ وصولاً للحفاظ على الكوادر العسكرية المتخصصة بالشؤون الدفاعية المختلفة[6].

---

[1] صائب سلام ، ناظم القادري ، فواد لحود ، إميل روحانا ، صقر جميل كبي ، منير أبو فاضل .

[2] يتكون المجلس الأعلى للدفاع من رئيس الجمهورية رئيسا ، ورئيس الوزراء نائبا للرئيس وعضوية كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير المالية ووزير الداخلية . م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٣ آذار ١٩٧٩ ، ص٥٠٤٢.

[3] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ نيسان عام ١٩٧٩ ص٥٠٨٤.

[4] المصدر نفسه ، ص٥٠٩٥.

[5] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٣ كانون الأول ١٩٧٩.

[6] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٩ آذار عام ١٩٨٢ ، ص٥٣٦.

أدت التطورات الأمنية والسياسية في لبنان الى ازدياد المطالبةِ بإرسال الجيش اللبناني للجنوب لإنهاء معاناة الأوضاع الأمنية ، فرد الرئيس الحص في البيان الوزاري أمام مجلس النواب ، أن موضوع إرسال الجيش الى الجنوب أمر مرتهن بـ"**التوافق الوطني**" بين السياسيين اللبنانيين ، الذي أعلن عن مبادئه في ٥ آذار ١٩٨٠ ، بـ"**ورقة العمل اللبنانية**"[١] ، التي أعدتها الحكومة متضمنةً الإصلاحات الدستورية والقانونية والسياسية ، ومقترحات أمنية تضمنت قطع كل العلاقات مع إسرائيل من الجبهة اللبنانية ، والتطبيق الحرفي لاتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ من قبل الفلسطينيين ، والانسحاب التدريجي للجيش السوري[٢].

وأكد أن الأمن مرهون بدور للجيش اللبناني وحتى يكون ذلك ممكناً عملياً ، على الجيش أن يكون مقبولاً في كل مكان ، وان يكون مؤسسة مستقلة بعيدة عن الشبهات التي يثيرها السياسيون ونوه بجانب آخر في ترسيخ استقلالية الجيش عن طريق إكمال المراسيم التطبيقية التي نص عليها قانون الدفاع ، ولا سيما مرسوم تنظيم قيادة الجيش ، ووضع سياسة دفاعية وتعزيز إمكانات الجيش وقدراته وغير ذلك من الإجراءات التي تتعلق ببنية الجيش وأوضاعه ودوره[٣].

وأشر النائب حسن الرفاعي جملة أمورٍ مهمة اوعزها الى ضعف الحكومة في تنفيذها ومتابعتها ومنها جمع الأسلحة من الميليشيات خلال فترة زمنية محددة ، ومنعها أي ظهور مسلح وهو أمرٌ يحتاج الى بناء قوة عسكرية على أسس وطنية تتناسب وحجم المهمة الملقاة على عاتقها [٤] ، وعدم جديتها في بناء الجيش على أسس وطنية "**متوازنة**"[٥] ، وعلاقة "**الجيش في الوضع الأمني في الجنوب**" ولا سيما أنها منطقة تجُول فيها أكثر من قوة عسكرية ، وفي طليعتها إسرائيل التي تحتل أجزاء كبيرة منه ، انسحب هذا وطبيعة وجود متعاملين مع العدو

---

[١] ورقة العمل اللبنانية : وهي ورقة سياسية إصلاحية أعدها وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس استعداداً لاجتماع جدة ، أكدت هذه الورقة المبادئ الوفاقية الأربعة عشر المعلنة في الخامس من آذار عام ١٩٨٠ وانطوت هذه الورقة على أربعة مبادئ أساسية هي قطع العلاقات مع إسرائيل وتطبيق اتفاقية القاهرة والعلاقات مع سورية وبسط سيادة الدولة اللبنانية على الأراضي اللبنانية كما تم التأكيد على الإصلاحات الدستورية . للتفاصيل ينظر : فؤاد بطرس ، المصدر السابق ، ص٤٨٧.

[٢] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٣١٣ ؛ أني لوران وأنطوان بصبوص ، الحروب السرية في لبنان ، (بيروت : د. م ، ١٩٨٨) ، ص١٦٣-١٦٤.

[٣] م . م. ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ص٦٤٥٥ – ص٦٤٥٦.

[٤] المصدر نفسه ، ص٦٤٦٢.

[٥] المصدر نفسه ، ص٦٤٦٣.

من خلال القيام بعمليات التجسس ، وهي مهمة لا يمكن الوقوف ضدها إلا من خلال المؤسسة العسكرية[١].

وشدد النائب نجاح واكيم على عملية تسليح الجيش اللبناني وضرورة عدم الاعتماد على دولة واحدة في ذلك ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت مواقف سلبية تجاه لبنان وعلى الحكومة أن تتعامل في عملية التسليح مع الدول ذوات العروض الأوسع وان كانت "**دولاً اشتراكية**"[٢].

تبين من خلال قراءتنا لموضوع الجيش وموقفه من الجنوب أن صيغة الوفاق الوطني لم تنفذ على ارض الواقع ، وان هناك شكوكاً كبيرة راودت الكتل النيابية في موضوع إرسال الجيش الى الجنوب خصوصاً إذ وأنها تقع تحت النفوذ العسكري الإسرائيلي ، وهو أمرٌ حساس عند باقي الكتل النيابية التي رأت أن "**تناغماً مؤكداً**" بين إسرائيل وبعض من قيادة المؤسسة العسكرية اللبنانية ذات الأصول المارونية ، وبذلك كانت نقطة خلاف استحقت الكثير من المناقشات التي جرت في جو ساد فيه انعدام الثقة بين النواب ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أوضح بصراحة لا لبس فيها النائب ادمون رزق في الجلسة ذاتها بالقول:

"**... نحن نطالب ، ونلح بإرسال الجيش الى الجنوب . ولكن ، كيف يمكن لجيش يشك فيه في عاصمته أن يخطو خطوة باتجاه الأعداء ؟... الحكومة هي التي تشكك بالجيش تقول انه غير مقبول ، وتقول أن هناك عقدة ، هي عقدة المرسوم التنظيمي لقيادة الجيش هل يقبل هذا ؟ نحن لا نقبله...**"[٣].

أثار النائب سليمان العلي خلال جلسة مناقشة البيان الوزاري للرئيس شفيق الوزان ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠– ٧ تشرين الأول ١٩٨٢ مبيناً أن الخلاف السياسي "**حط كثيراً من سمعة هذه المؤسسة**" الى درجة أن أصبح قبول الضباط في الكلية الحربية يعتمد على "**الرشوة والمحسوبية**" ، مؤكداً أن "**فقدان الثقة**" بين "**القيادات العسكرية**" و "**الزعامات السياسية**" أربكت حال المؤسسة العسكرية الى درجة لم تستطع معها تنفيذ الأوامر العسكرية بسبب التداخلات السياسية للطرف السياسي هذا أو ذاك[٤].

---

(١) م . م. ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٦٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص٦٤٧٤.

(٣) المصدر نفسه ، ص٦٤٧٨.

(٤) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ و ١٨ كانون الأول عام ١٩٨٠ ، ص١٧.

وتطرق النائب فؤاد لحود في الجلسة ذاتها الى أمرٍ رأى انه "**خطير جداً**" تعلق بأسرار المؤسسة العسكرية اللبنانية ، التي وصفها بـ"**المخترقة**" ، من الصحافة اختراقات وصلت الى الاجتماعات السرية التي يعقدها الجيش ، والانكى أن لها إمكانية الإدلاء باسماء الضباط المجتمعين ، معللاً السبب في عدم التوافق بين قيادة الجيش والاستخبارات العسكرية[١].

جاءت الاتهامات هذه عقب الجهود التي قام بها بشير الجميل لتوحيد القوى المسلحة المسيحية في عملية "**الصفرا**"[٢] ، التي أنهت وجود ميليشيا "**نمور الأحرار**" التابعة لقيادة داني شمعون[٣] ابن كميل شمعون ، في هذه الأجواء ساد جو من تأزم العلاقة بين بشير الجميل والرئيس الياس سركيس باعتباره قائداً أعلى للجيش اللبناني ، ولذلك عمد بشير الى تهديد الجيش اللبناني معتزماً إلحاقه بمصير ميليشيا نمور الأحرار ، فبدأت الاشتباكات بين ميليشيا الكتائب وقوات الجيش اللبناني في ١٠ أيلول عام ١٩٨٠ ، مستغلاً حالة الانقسام والضعف الذي أصابته[٤] ، وتجددت الاشتباكات في ٢٦ تشرين الأول من العام نفسه في منطقة عين الرمانة بين القوات اللبنانية وبقايا الوطنيين الأحرار من جماعة الياس حنوش[٥] ، فأجهزت ميليشيا

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ و ١٨ كانون الأول عام ١٩٨٠ ، ص٢١.

[٢] الصفرا : هي قرية تقع على ساحل كسروان بين جونية وجبيل يقيم فيها داني شمعون وتعتبر مركز نفوذ حزب الوطنيين الأحرار . ينظر : عبد الله الحاج حسن ، تاريخ لبنان المقاوم في مائة عام ١٩٠٠ – ٢٠٠٠ ، ، بيروت : دار الولاء ، ٢٠٠٨) ، ص٢١٧ . وللتفصيل عن جهود بشير الجميل في توحيد القوات اللبنانية والغاية منه ينظر : تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ ؛ اهرون بريغمان وجيهان الطهري ، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً ، ترجمة سالم سليمان العيسى ، ط٢ ، ، (دمشق : الأوائل للنشر، ٢٠٠٤) ، ص١٨٨ ؛ كريم بقرادوني ، السلام المفقود ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ ؛ فؤاد بطرس ، المذكرات ، ، (بيروت : دار النهار للنشر، ٢٠٠٩) ، ص٤٣١.

[٣] داني شمعون : سياسي لبناني وقائد ميليشيا نمور الأحرار التي تمثل الجناح العسكري لحزب الوطني الأحرار وهو الابن الأصغر لكميل شمعون فرض نفسه في بداية حرب السنتين بشجاعة ومهارة وخطط في عام ١٩٧٦ معركة تل الزعتر ضد الفلسطينيين ، وحرص على تقريب والده من الرئيس اللبناني الياس سركيس عام ١٩٧٧ ، وعمل على فتح خطوط الاتصال والتقرب من سورية ، يتمتع بعلاقات كثيرة في الخارج وتربطه بالملك الأردني الحسين بن طلال علاقات وثيقة ، قدم استقالته من حزب الوطنيين الأحرار في ٧ تموز عام ١٩٨٠ . ينظر : كريم بقرادوني ، السلام المفقود ، ص٢٢٨–٢٢٩ .

[٤] سليم الحص ، زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٢) ، ص٤١٠.

[٥] الياس حنوش :هو احد قادة ميليشيا نمور الأحرار التي تمكنت من الهرب من إطباق بشير الجميل عليها إلى بيروت ثم إلى البقاع وزحلة وكان في نيتها شن عمليات حربية ضد ميليشيا الكتائب التي يتزعمها=

الكتائب على الجماعة هذه دون أن يحرك الجيش اللبناني المنتشر في عين الرمانة ساكناً على الرغم من ضراوة المعارك والمناشدة المتكررة من كميل شمعون للتدخل وإيقاف التصفية مما دفع هؤلاء إلى اللجوء إلى بيروت الغربية فأصبحوا تحت ضغوطات منظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من الاستسلام إلى بشير الجميل[١].

وحدث صِدامٌ آخر في منطقة عين الرمانة في ٢٩ تشرين الأول ، بين ميليشيا الكتائب ووحدات تابعة للجيش اللبناني[٢]، مما اضطر الجيش إلى سحب وحداته من داخل المنطقة إلى خطوط التماس بعد يوم واحد منها ، فولد استياءً شديداً لدى الرأي العام حول موقف الجيش الذي عَدّه اللبنانيين بجيش كل الوطن على اختلاف ملله[٣].

كان للاشتباكات والصدامات هذه أصداء ملؤها الاستياء داخل المجلس النيابي اللبناني ، إذْ عدّ النائب فؤاد لحود هذه الحادثة بـ"**الفضيحة**" محتجاً لما جرى بعد تسليم "**الحنش**" الى الجيش اللبناني في اندلاع هجوم ثاني من قوات الكتائب ، ولم يتصد الجيش الى الهجوم هذا ، لأن قائد الجيش تلقى اوامرَ من ضابط في الاستخبارات العسكرية يدعى ميشال حروق وأمره بفتح الأبواب لدخول المسلحين[٤].

يتضح مما سبق أن المؤسسة العسكرية تورطت مباشرةً في أتون الحرب الأهلية ، وانحيازاتها الى بعض الميليشيات اللبنانية وخصوصاً ميليشيا الكتائب ، مما افرز اطمئناناً لبشير الجميل وعزمه في تحقيق غايته المنشودة بإحتواء "**الجيش اللبناني**" وجعله تحت إرادته ، أو على اقل تقدير تحقق احد أمرين : الأول إمكانية دمج القسم المسيحي منه حتى ولو بالقوة مع ميليشيا الكتائب التي أصبحت تدعى "**القوات اللبنانية**" بعد ضم ميليشيا نمور الأحرار بـ"**القوة** " في عملية "**الصفرا**" ، باعتراف كميل شمعون على "**مضضٍ**" بها ، وإمكانية تطبيق الشئ نفسه مع الجيش ، وثانياً إن تحقيق اختراق المؤسسة العسكرية بهذا العمق يضعف كثيراً من شطرها الثاني "**المسلمون**" المنتمين الى صنوفها ورتبها ، وهو أمرٌ يتمخض في نهاية المطاف عن رجحان كفة الكتائب في الحرب مع خصومها.

=بشير الجميل وقد مثل وجودها تهديداً وتوتراً في مدينة زحلة . للتفاصيل ينظر : مسعود الخوند ، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام ، ط٣ ، ج١٦ ، (بيروت : د. م ، ٢٠٠٥)، ص٣٩٤.

[١] فؤاد بطرس ، المصدر السابق ، ص٤٤٣.

[٢] سليم الحص ، زمن الأمل والخيبة ، ص٤١١.

[٣] مزاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٨٧– ص١٩٢.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ كانون الأول عام ١٩٨٠ ، ص٢٠.

وألقى رئيس الوزراء شفيق الوزان كلمة على أثر الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني[١] متوقعاً انه بداية لانطلاق العدوان الإسرائيلي الشامل على الأراضي اللبنانية ، اعتداءات كانت مثار استهجان واحتجاج معظم النواب خلالها إعطاء الدور الدفاعي للجيش عقب تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني فالنائب بشير الأعور تسائل عن دور الجيش اللبناني قائلاً :

"... ما هي مهمة الجيش؟ إذا لم تكن المحافظة على الحدود اللبنانية وعلى سيادة الدولة ، هل يبقى من مهمة للجيش إذا جنبناه قصدا القيام بواجباته كما ضاع الحكم في لبنان ، وهل يجوز أن تكون حدودنا غير مؤمنة وان يبقى الجيش بإرادة الحكم قابعاً في ثكناته؟ هذا السؤال أوجهه الى دولة رئيس الحكومة والى جميع الوزراء ، وليعلموا أن التاريخ سيحملهم مسؤولية هذا الموقف وحجز الجيش في ثكناته والبلاد معرضة للاجتياح..."[٢].

ودعا النائب عبد اللطيف الزين النواب والسياسيين الى الكف عن "**التهاتر والتعنت والاتهامات السياسية**" والوقف بوجه العدوان الإسرائيلي متألماً بقوله : "**... كفانا تخريباً لهذا الجيش وكفانا أن نلصق في هذه المؤسسة ما نريد من اتهامات بأنها فئوية وغير متوازنة. وإذا تقاعس العرب عن مواجهة إسرائيل ، فليكن لنا في الجيش اللبناني القوة في الدفاع عمن يموت على ارض الجنوب...**" [٣].

احتلت إسرائيل لبنان في ٦ حزيران ١٩٨٣ ، بعملية سميت ب"**سلامة الجليل**"[٤] ، ونظراً لأهمية الحدث وخطورته على الوضع اللبناني لم يبادر المجلس النيابي الى عقد اجتماع استثنائي للتداول في شؤون الاحتلال ، وراح لعقد أول جلسة خصصت لانتخاب رئيس الجمهورية بشير الجميل في ٢٣ آب ١٩٨٢ ، وما لحقها من تداعيات انتهت بحادثة اغتياله بعد ثلاثة أسابيع

---

[١] جذور هذه الاعتداءات قديمة ترجع الى بدايات الازمة اللبنانية ، مثلت بداية لمشروع احتلال لبنان عام ١٩٨٢ حول جذور الاعتداءات هذه والإعداد لهذا المشروع والمساندة المسيحية متمثلة بنوايا بشير منه ينظر : ألان مينارغ ، المصدر السابق ، ص٢١٤-ص٢٣٥ ؛

James A. Reilly , Israel in Lebanon, 1975-82 , MERIP Reports, No. 108/109, The Lebanon War (Sep. - Oct., 1982), pp. 14-20

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٢ نيسان ١٩٨٢ ، ص٥٥٤-ص٥٥٥.

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٥٨ .

[٤] جونثان راندال ، المصدر السابق ، ص١٣ ؛ جورج حاوي ، الحرب والمقاومة والحزب – حوارات مع غسان شربل ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٥) ، ص٦٢.

تقريباً على انتخابه لينتخب أخيه أمين الجميل ، ونظراً لأهمية المؤسسة العسكرية في خضم الأحداث المتسارعة في لبنان من الاحتلال وما لحق به من تداعيات ، فلم يخل خطاب الرئيس أمين الجميل من مناشدات بوحدة الجيش وتماسكه وإبعاده عن الفوضى السياسية التي تعرض البلد لها ، وهي مناشدات تكررت في البيان الوزاري للرئيس الوزان في حكومته ٧ تشرين الأول ١٩٨٢-٣٠ نيسان ١٩٨٤ التي أعيد تشكيلها بعد الانتخابات الرئاسية طبقاً للأعراف الدستورية اللبنانية[١].

تباينت الآراء النيابية حول الجيش وأثره في المرحلة الحرجة هذه ، بين المطالبة باستقلاله وعدم إقحامه بالمسائل السياسية وإيجاد طرقٍ بديلة في محاولة تطبيق اختصاصه بحماية الحدود دون الداخل ، وعدم تجاوز ضباطه لصلاحياتهم العسكرية في مسائل أمنية خارجية وبخاصة ضباط الاستخبارات العسكرية[٢].

ومن الجدير بالذكر انه لم تتجاوز تلك المطالبات حدود "**الشعارات والتمنيات**" التي أطلقها النواب من هنا وهناك ، من غير الولوج في تفاصيل المعالجات التي يجب تأتي بحلول ملموسة على واقع المؤسسة هذه والتي لم يكن لها أيُ دورٍ يذكر في عملية احتلال إسرائيل ، من جهة مقاومته أو التصدي له ، وفي أحيان كثيرة أشارت المناقشات الى الاعتراف "**بضعف**" المؤسسة هذه وتشتتها و"**فقدان الثقة**" في موضوع ولائها ، ولا سيما أنَّ التركيبة مؤسسة الجيش ضمت أطيافاً من مختلف ألوان المجتمع اللبناني الطائفية.

انتقد النائب فؤاد لحود تسليح الجيش والذي هو دون المستوى المطلوب معللاً ذلك بأسباب اتفاق الهدنة اللبنانية-الإسرائيلية عام ١٩٤٩ فكان في أساسه اتفاقاً امنياً ، اوجب على لبنان على عدم امتلاك أسلحةٍ جوية ، مَثَّلَ سبباً مهماً من الأسباب التي رسخت الضعف بالجيش اللبناني في مواجهة الأحداث الداخلية والإقليمية[٣].

وأشار النائب ألبير مخيبر الى أن أسباباً أخرى أضعفت المؤسسة العسكرية ، ومنها عدم تحديث أعدادها من ضباط ومراتب ناتجٌ من الخلافات السياسية بين الفرقاء الذين حثوا على عدم

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس للجمهورية ، ٢٣ آب سنة ١٩٨٢ ؛ المصدر نفسه ، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية ، ٢١ أيلول سنة ١٩٨٢ ؛ المصدر نفسه ، محضر الجلسة المخصصة لحلف اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول سنة ١٩٨٢.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٢ ، ص٧٥٦-ص٨٥٦.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ آب عام ١٩٨٣ ، ص٢٥٣-ص٢٥٤.

انخراط الشباب في المؤسسة هذه ، عازياً ذلك الى تفضيلهم البقاء ضمن تشكيلات ميليشياتهم ليقوموا بخدمة أغراضهم السياسية بدلاً من خدمة الوطن[١].

كان البيان الوزاري لحكومة الرئيس رشيد كرامي ٣٠ نيسان ١٩٨٤ – ١ حزيران ١٩٨٧ أكثرَ ثقة من البيانات الوزارية التي سبقته لحكومتي الحص وشفيق الوزان في موضوع الجيش فحمل وعوداً كثيرة لخصها بالقول :

"... **سنبادر في أقصى السرعة الى بناء قوة أمنية عسكرية تضمن بسط سيادة الدولة على كل شبر من الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. ونحن واثقون من قدرتنا على تطوير قوة شرعية ذاتية تستطيع السيطرة على الوضع هناك وعلى وجه فاعل وشامل . ولا بديل من هذه القوة لتأمين سلامة الجنوب والبقاع الغربي وراشيا وأهلها . والجيش اللبناني ، وحده يحافظ على الأرض والكرامة والإنسان. ولا نعترف بأي جيش آخر يقوم خارج إطار الشرعية...**"[٢].

ولخص النائب صائب سلام الوضع الذي مر به الجيش في ظل الظروف التي سادت البلاد من "**تشرذم سياسي خطير**" ولأهمية مداخلته من حيث توصيفاتها للأحداث والجيش نقتبس منها الفقرة المعبرة هذه :

"**...ولقد كان الجيش ، وما زال منذ سنوات بعيدة ، مدار جدل ونقاش على الصعيد الوطني ، واتخذت بصدده جملة من المواقف المتصاعدة المتناقصة ، حتى لكاد أن يصبح قضية مركزية بحد ذاته ، خاصة وان الجميع مدركون بالنتيجة أن حلول كثير من المعضلات يمر من خلاله . فكانت المآخذ المحقة تنهال عليه لجهة التوازنات الوطنية المفقودة في داخله ، خاصة في مواقعه القيادية الفاعلة ، وفي طريقة نشر قواه الأساسية في مختلف المناطق اللبنانية ، وفي توجهاته على الصعيد الوطني العام ، وفي تدخله ومداخلاته في الحياة السياسية والمدنية ، من خلال المكتب الثاني وأجهزته وخلاياه المؤذية ، فكانت**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٨ كانون الأول عام ١٩٨٣ ص٩٢٠.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٣٣٤.

هذه المآخذ تنهال من البعض كلام حق يراد به حق، ومن البعض الأخر كلام حق يراد به باطل..."[1].

يتضح مما تقدم أن المؤسسة العسكرية اللبنانية كانت موضع اهتمام كبير من الحكومات اللبنانية المتعاقبة خلال سنوات الحرب الأهلية دون استثناء ، إذ رأت دعمها وبنائها بناءً وطنياً قويماً ، على وفق أسس موضوعية وعملية من حيث "**العدد وتركيبته**" و "**العدة ومواصفاتها**" امراً لا بد منه وحسب تقديراتها مفصلاً "**أساسياً**" لغرض هيمنة الدولة اللبنانية على الأراضي اللبنانية ، سعياً وجد صداه وبقوة داخل المجلس النيابي اللبناني ، ولكن بين تجاذبين متضادين الأول أيد تطوير الجيش على وفق الأسس "**الوطنية**" وقد مثله أغلبية من النواب المسلمين ، أما الطرف الثاني فقد اتسمت مداخلاته بـ"**التهكم**" و "**الاعتراضات**" إن لم نقل المساومات لتحقيق جملة من المساعي في مقدمتها "**قضم**" المؤسسة العسكرية و "**إضعافها**" بما يحقق مكاسبها السياسية والعسكرية على ارض الواقع ، كان أغلبية مؤيديه من الموارنة المرتبطين بقوة وسطوة الكتائب.

فيما ما يبدو أن الطرف الأخير كان قد نجح بتحقيق سلسلة من "**الاختراقات**" إن لم تقل "**الاحتواء**" لمؤسسة الجيش بسبب "**التركيبة الاثنية لقياداتها**" ، مما نجم عنه وبوضوح لا لبس فيه "**انحيازية**" و "**توريط**" المؤسسة العسكرية في أتون الحرب الأهلية ، فكان ذلك الأمر مثار رفض واحتجاج من العديد من نواب المجلس على السلوكيات هذه ، ولا سيما وإنها "**تزامنت**" و "**تناغمت**" مع ازدياد التماديات والعدوان الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية ، وهذا ما سنعالج حيثياته في حيثيات المبحث الثالث من الفصل هذا.

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٣٨٣.

-المبحث الثالث : احتلال الجنوب وتداعياته:-

يحتل جنوب لبنان مكاناً بارزاً في الصراع العربي- الإسرائيلي[1] ، كان لموقعه الجغرافي أثراً كبيراً في قدر هذا الجزء من لبنان ، حتى صار ساحة لصراع قوى محلية وإقليمية فكان محط اختراق إسرائيل وعدوانها على الحدود اللبنانية ومن ثم احتلاله لمرتين في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢[2].

استمرت العمليات الإسرائيلية بعد بدء الحرب الأهلية في لبنان في ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، في الجنوب بشكل رئيسي ، وفي البقاع والشمال ثانياً ، وذلك على الرغم من غالبية عناصر المقاومة الفلسطينية انتقلت من منطقة الحدود اللبنانية-الإسرائيلية نحو مناطق المواجهة مع الميليشيات "**الجبهة اللبنانية**" ، ولأهمية الجنوب فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية فقد الفت لجنة فرعية لقضايا الجنوب اللبناني من قبل لجنة الشؤون الخارجية في الكنيست الإسرائيلي في ٢ آب ١٩٧٧ وأكدت رسمياً أن "**الجنوب اللبناني جزء حيوي من سياستها تجاه دفع خطر الأعداء**" ، ومن المنطلق هذا خصصت ١٠٠ مليون دولار أمريكي مساعدات عسكرية ولوجستية للميليشيات المتحالفة معها[3].

أولى المجلس النيابي اللبناني معاناة أبناء الجنوب اللبناني أهمية في مناقشاته ، خاصة وأنَّ حجم المعاناة كان كبيراً الى درجة لم يغفل جميع النواب اللبنانيين وعلى "**اختلاف مللهم**" وانتماءاتهم في مداخلاتهم ومناقشاتهم تلك المعاناة وما خلفته من مآسي وعلى مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية فقد أشار النائب حميد دكروب أن "**العدو الإسرائيلي**" حقق نقلة نوعية في تدمير القرى الحدودية في الجنوب ، وعليه لابد من تعويض المتضررين منهم : "**... ذلك أن لهؤلاء ذمة حقاً في ذمة الدولة ، يجب أن تراعي ذلك الحق وان تسدده في اقرب وقت...**"[4].

---

[1] للتفصيل أكثر عن الجغرافية الطبيعية والسياسية للبنان عامة وجنوبه خاصة ينظر : لمياء احمد محسن لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٤) ؛ محمد حسن أبو العينيين ، لبنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠)

[2] سيتم تناول الاحتلالين الإسرائيلي للبنان وما حمله من تطورات بين ثنايا المبحث الثالث من الفصل الرابع .

[3] للتفصيل عن السياسة الإسرائيلية ومجموع الاعتداءات ينظر : الجمهورية اللبنانية – وزارة الإعلام – مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية ، الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦ حقائق وأرقام ، (د.م : د.ت) .

[4] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ تموز عام ١٩٧٥ ، ص٣٧٦٩.

وبين النائب علي الخليل عن الجنوب وما حل بأهله من واقع اجتماعي بسبب العدوان وما خلفه من هجرة أبناء الجنوب الى بيروت في مناطق سمّاها "**طوق الانفجار**" تعيش وضعاً "**مأساوياً**" واضحاً ، وصفه بالقول:

"...**النازح من الجنوب الذي طردته إسرائيل عن الحدود ورده النظام عن أبواب العاصمة ليبقى مشرداً فقيراً محروماً فهو أمام شراسة من طرده من أرضه وبيته ، وقسوة من سد في وجهه طريق العيش الحر الكريم وكأنه يمثل فريقاً أخر غير لبنان...**"[(١)].

وشدَّدَ النائب عبد اللطيف بيضون على أنها "**معاناة**" أضيفت الى ما كان يعانيه ابن الجنوب من حرمان وغبن كونه ابناً للمناطق النائية البعيدة فـ"... **الغبن الذي لحق ويلحق دائماً بالمناطق النائية من لبنان وبصورة خاصة في الجنوب...**" وربطه بسياسة الدولة التي وصفها سياسة "**غير عادلة**" في توزيع الثروات والمساعدات الخارجية الممنوحة للجنوب ، التي من شأنها أن تقلل من وقع انخراط أبنائه في مشاريع وصفها بـ"**غير الشرعية**" التي نمت بفضل الحرب الأهلية اللبنانية[(٢)].

تمخضت المواقف هذه عن موافقات من قبل المجلس على العديد من المشاريع المالية التي من شأنها الحد من تداعيات أوضاع الجنوب على أبنائه ، كان منها مناقشة مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٠٥٣٩ بإجازة الحكومة إعطاء مجلس الجنوب سلفة خزينة قدرها عشرة ملايين ليرة لبنانية ، تمكيناً له متابعة أعماله في المشاريع التي يقوم بتنفيذها جراء الاعتداءات الإسرائيلية . وصادق المجلس ايضاً على مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٠٥٤٠ بإجازة الحكومة إعطاء "**الهيأة الوطنية لقبول التبرعات**" المنشأة بموجب المرسوم المرقم ١٥٠٧ في ١٦ تموز ١٩٧٥ سلفة خزينة قدرها عشرة ملايين ليرة . لتعويض المتضررين اعتباراً من ٢٦ شباط ١٩٧٥ وعلى رأسهم متضرري الجنوب[(٣)] ، كما اقترح رئيس

---

(١) م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ تموز عام ١٩٧٥، ص٣٧٧٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٧٧٩.

(٣) م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الرابع لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٥ آب عام ١٩٧٥ ، ص٤٠٣٢.

الحكومة رشيد كرامي إضافة زيادة ١٠% على ضريبة الدخل لمعالجة أزمة الجنوب والأضرار التي لحقت به على الصعد كافة[١].

وطالب النائب حسن الرفاعي ضرورة زيادة مخصصات المجلس الى أكثر من ١٠ مليون ليرة وذلك لتشعب اللجان المنبثقة من المجلس وحجم الأضرار التي يعانيها الجنوب ، مشيراً أن التشكيل الإداري للمجلس يستحق أكثر من ٦٠% من هذه النفقات ، حتى وصف الأضرار بـ"**المتفاقمة**" لذا تحتاج توسيع أجهزة معالجتها وبالتالي زيادة مخصصات التعويض لرفع جزء من معانات الجنوب[٢].

وصف رئيس مجلس النواب حسين الحسيني "**الجنوب اللبناني**" بأنه صار "**كبش الفداء**" بين الأطماع الصهيونية وتداعيات الحرب الأهلية ، داعياً الأطراف السياسية اللبنانية والدولية الى النظر بجدية لوضع الجنوب اللبناني بما يتناسب وحجم المأساة التي يعيشها سكانه[٣].

وربط النائب نجاح واكيم المأساة هذه بسوء التخطيط الحكومي في استغلال المشاريع ومنها مشروع نهر الليطاني[٤] الذي يحافظ على المياه من الضياع في البحر ، وبالتالي فإنَّ إكمال المشاريع هذه من شأنها أن ترفع جزءاً من هموم أبناء الجنوب وتمنعهم من الهجرة الى بيروت والى الخارج ، وتقلل من البؤس الذي فرضته الأحداث عليهم ، وتسهم في ربط الإنسان بأرضه ومنطقته ، ووصف النائب رفيق شاهين معاناة الجنوب بـ"**غير المتناسبة**" فهناك فرقٌ في الواجبات على حساب الحقوق التي يستحقها[٥].

أكدَ النائب أنور الصباح بضرورة إيجاد حلولاً واقعية بعيدة عن الخطابات موضحاً أن لا يكون الجنوب "**معزوفةً**" يتغنى بها الساسة ، ولا سيما أن ابن الجنوب بات عارفاً من كانوا هم "**المتلاعبين بمصيره**" والذين أوصلوه الى تذوق الأمرّين ، واصفاً ذلك بالقول:

"... مر من تاجروا به وكانوا يقولون حقاً يريدون به باطلاً ، ومر اغفلوا فعلاً ، وحرموه حقوقه . باسم هذا الجنوبي نتكلم اليوم... فالمؤتمرات العربية في الرياض وفي القاهرة أغفلت الوضع في

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الرابع لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٥ آب عام ١٩٧٥ ، ص٤٠٣٣.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الرابع ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٢ آب ١٩٧٥ ، ص٤٠٧٣.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى والثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٦٣.

[٤] الجمهورية اللبنانية ، وزارة الموارد المائية والكهربائية، مشروع نهر الليطاني ، (بيروت : ١٩٧١) ، ص٣٨.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٥٩.

الجنوب ولم تواجهه ، على الأقل ليس بالصراحة المطلوبة ، مع العلم انه كان نقطة الانطلاق في أساس النزاع... إن استمر هذا الوضع في الجنوب والسكوت عنه هو تحد لكرامة الإنسان فيه..."[١].

ظهرت في مطلع تموز عام ١٩٧٧ بوادر أملٍ لحل جزء من الأزمة اللبنانية ، إذ بادر الرئيس الياس سركيس للتوصل إلى صيغة حل ارتباط في الجنوب اللبناني عبر اتفاق "**اتفاق شتورة**"[٢] ، فأصاب نواب الجنوب تخوف من تطبيق اتفاق شتورة لان فيه تحجيم للقوى الفلسطينية في بيروت بشكل يدفعها الى نقل نشاطها بشكل مكثف نحو الجنوب ، وهذا ما سيؤثر سلباً على واقعهم ، جاء ذلك على لسان النائب سليمان العلي الذي أشار الى أن الحماس النيابي اللبناني تجاه الجنوب فقد قوته متسائلاً إن كانت هناك "**اتفاقات تحصل في الخفاء**" قصدها إلحاق الضرر بالجنوب وكأنهُ منطقة خارج حدود لبنان[٣].

واتهم النائب سمعان الدويهي الدول العربية بالبرود في تعاملها مع قضية الجنوب اللبناني قائلاً:

"... فأي رئيس أو أي مليك من الملوك والرؤساء العرب قد جاء الى لبنان لكي يمنع تذابح الإخوة ؟ فإذا كان من حبه للبنان ، لا ينقلوا لنا الوشاشات ، ولا ينقلوا لنا المعركة الى الجنوب . فليتدخلوا في الجنوب

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الاولى الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٨٩-ص٤٢٩٠.

[٢] اتفاق شتورة (٢١ تموز ١٩٧٧) : وهو اتفاق اشتركت فيه كل من الحكومة السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية ، وتم عن طريقه وضع برنامج تفصيلي لتنفيذ اتفاق القاهرة ١٩٦٩ ، أُقر البرنامج هذا في ٢٥ من تموز عام ١٩٧٧ من اللجنة المكلفة قضى بمنع الوجود العسكري الفلسطيني المسلح خارج المخيمات وانسحابهم مسافة ١٥ كم عن الحدود الجنوبية ويتولى الجيش اللبناني تأمين المنطقة بعد الانسحاب ، وفي ٣٠ من تموز من العام ذاته ، أي في المرحلة الأولى من تطبيق اتفاق القاهرة انتشرت قوات الردع العربية حول مخيمات بيروت ومخيمات صيدا وطرابلس والبقاع وبُوشر بإعادة فتح مراكز الشرطة عند مداخل المخيمات وفي المقابل طلب من المليشيات اللبنانية على اختلاف انتماءاتها فك الاشتباك فيما بينها ونزع السلاح من أيدي أفرادها وفتح المجال أمام عودة انتشار الجيش اللبناني الشرعي في الجنوب ، كما نص الاتفاق على وقف المقاومة الفلسطينية عملياتها ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية وسحب قواتها من الحدود مع إسرائيل إلى مسافة ١٠ كم شمالاً على أن تحل مكانها وحدات من الجيش اللبناني كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص١٣٠-ص١٣٢ ؛ فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص٢١٧ ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٢٨.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ ٢٧ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧ ، ص٤٣٨٦.

ولتسقط إسرائيل ، وليمحوا إسرائيل من الوجود ، وليعش العز اللبناني والعربي..."[١].

وألقى النائب منير أبو فاضل اللوم في ذلك على الحكومة التي وقفت عاجزة عن اتخاذ أية خطوة من شأنها أن توصل صوت الجنوب ومعاناته الى الدول الأخرى متسائلاً : "**... ماذا فعلتم حتى الآن من اجل إنقاذ الجنوب وأهله سواء على تحريك الضمير العالمي أم حث الدول العربية من اجل وضع حد للمأساة في الجنوب...**"[٢].

ولفت النائب يوسف حمود أنظار المجلس لارتفاع عدد النازحين وما وصلوا إليه من قرابة ٣٠٠ ألف نسمة تقريباً "**... هذا وحده كاف لإعطاء صورة مذهلة من حول ما يجري في تلك المنطقة ومدى الأبعاد الخطيرة التي سيجرها استمرار القتال على النحو التالي...**" بحسب وصفه ، جاعلاً من الجنوب أكثر منطقة تحتاج الى تطبيق مقررات مؤتمر القاهرة ١٩٧٦ ملقياً باللائمة على سياسة الحكومة التي أخرجت الجنوب من تسوية اتفاق القاهرة وزادت من معاناته أمام إسرائيل وأمام الميليشيات المتقاتلة على أرضه[٣].

أيده النائب طلال ألمرعبي مؤكداً أن تحسناً نسبياً في الأمن بعموم المناطق اللبنانية ما عدا الجنوب اللبناني ، الذي بقي ساحة لاستمرار العمليات العسكرية "**غير الشرعية**" دفعت بأتجاه هجرة سكانه ، حتى كاد أنْ يَفرُغَ من أهله ، امراً منح الفرصة مناسبة لإسرائيل في فرض سيطرتها عليه[٤].

وأشار النائب بيار دكاش أن مسؤولية الجنوب وما يتعرض له تقع على عاتق القوى السياسية المشتركة بالأزمة اللبنانية كلها ، وهي في الوقت نفسه مسؤولية رسمية على الدولة أنْ تأخذ دورها الفاعل تجاهها مؤكداً :

"**... الجنوب مسؤولية لبنانية أولاً ، ومسؤولية فلسطينية ثانياً ومسؤولية عربية ثالثاً ، ومسؤولية دولية . أما الحفاظ عليه فهو مسؤولية لبنانية ابتداء من رأس السلطة وانتهاء بآخر مواطن لبناني. وعلينا أن لا نترك أية وسيلة تسمح لنا بإنقاذه ولا نستعملها...**"[٥].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ ٢٧ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧ ، ص ٤٣٩٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٣٩٦.

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٤٢٤.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٤٦٥.

[٥] المصدر نفسه ، ص٤٤٩٣.

رفض المجلس النيابي المساعي الدولية إيجاد حلٍ للقضية الفلسطينية على حساب الجنوب اللبناني[١] ، وذلك لإدراكهم أن التوطين الفلسطيني في الجنوب لا يأتي إلا بمزيدٍ من العدوان الإسرائيلي فضلاً عن ضياع حقوقهم الشرعية في الأرض الفلسطينية[٢] ، تجسد ذلك من خلال "**الصيغة التي أقرتها الهيأة الممثلة لجميع الكتل والاتجاهات النيابية في ٢٣،٢٥ نيسان ١٩٧٨**"[٣] شددت الفقرة (ج) من المادة أولاً على "**تأمين عودة سلطة الدولة الفعلية الى منطقة لبنان الجنوبي**". فولد ذلك ارتياحاً كبيراً في أوساط النواب عامة ونواب الجنوب خاصة ، كونها رسمت موقفاً موحداً تجاه جزء مهم من لبنان رزح طويلاً تحت وطأة الاعتداءات الإسرائيلية وتداعيات الحرب الأهلية[٤].

وأكد النائب صائب سلام أن الجيش اللبناني يجب أن يضطلع بمهامه تجاه الأمن في الجنوب ، معتبراً أن الدور الذي تضطلع فيه قوات الردع العربية وأماكن وجودها على الأراضي اللبنانية يدخل في إشكال الموافقات الدولية التي رسمت تواجدها في لبنان ، ناهيك عن الإشكالات السياسية المحلية والفوضى التي سادت على أراضيه بسبب الحرب الأهلية[٥].

وعَدَّ رئيس الحكومة سليم الحص أن قضية الجنوب باتت مسؤولية عربية ، مرتبطة بقضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي تحمل لبنان أعبائها لوحده بمعزل عن المساندة العربية والدولية قائلاً :

> "**... يجب أن لا يحول ذلك دون عملنا على معالجة الأزمات الناشئة عن العدوان الإسرائيلي ، وعن ضبط الممارسات التي يتخذها المعتدي ذريعة ولو باطلة لتبرير اعتداءاته... إن حكومتنا تؤكد إصرارها على أن تستعيد الدولة سيادتها على الجنوب بمساعدة مجلس الأمن وقوات الطوارئ الدولية وعلى أن تستعيد سلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية...**"[٦].

---

[١] حول مشروع التوطين الفلسطيني ينظر عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص١٨٧.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ كانون الثاني عام ١٩٧٨ ، ص٤٥١١–ص٤٥١٢.

[٣] سيتم تناول الصيغة وبنودها بالتفصيل بين ثنايا المبحث الرابع من هذا الفصل.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ نيسان عام ١٩٧٨ ، ص٤٨٣٠–ص٤٨٣١.

[٥] المصدر نفسه ، ص٤٨٣٣.

[٦] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ آب سنة ١٩٧٩ ، ص٦٠٠١.

يبدو واضحا مما تقدم ، ما حققته الاتفاقيات تلك وقرارات المجلس النيابي مكنت الحكومة من اتخاذ خطوات ايجابية على طريق حل قضية الجنوب فجاء خطابها متفائلاً بحسب المعقول ، وقد أشاد بضرورة المساندة السياسية المحلية بتفاصيلها كافة والمساندة الدولية عاداً أن هناك شبيهاً مصغراً لقضية الصراع العربي الإسرائيلي بنسخته الثانية يجري على ارض لبنان ، ولا حل لهذا الصراع دون التوافق السياسي الداخلي ، والتدخل الدولي الخارجي[1].

وربط النائب لويس أبو شرف بين ما أصاب موانئ الجنوب من تدهور في أعمالها بسبب العدوان الإسرائيلي ، وما خلفه ذلك من ارتفاع في أسعار النفط العربي ، مشيراً الى "**الفائدة**" الاقتصادية المتحققة لبعض البلدان العربية النفطية جراء ذلك في الوقت الذي لم تكن مساعداتها المالية للجنوب اللبناني ذا قيمة تذكر ، مستهجناً التقاعس هذا ومطالباً بضرورة تقديم الدعم العربي "**المناسب**" و "**المتوافق**" مع حجم المأساة في الجنوب[2].

وثمن النائب محمود عمار ما تحمله أهل الجنوب وما قدموه من تضحيات عجزت أنظمة عربية من تقديمها ، معبراً بوضوح من أنَّ قضية فلسطين وانعكاساتها هي في الأساس قضية كل العرب ، أدى لبنان ما عليه من واجب قومي من خلال ما ضحى به في الجنوب ، قائلاً:

"... **اللبنانيون يدركون هموم الجنوب ومعاناة أهل الجنوب . ولكن، هل يجب أن يتحمل هذا الشعب نتائج وأسباب ومساوئ قضية لا علاقة له بها ، إلا من حيث حرصه على تقديسها والعمل من أجل إنجاحها...**" [3].

وأكد النائب ادمون رزق في المضمون نفسه أن العرب شركاء في القضية الفلسطينية إلا أن مواقفهم اتسمت حسب تعبيره بـ"**البرود**" إتجاهها بعد حرب عام ١٩٤٨ ، خاصة بعد أن عقد لبنان هدنة ١٩٤٩ مع إسرائيل ، ومع بداية الحرب الأهلية فقد اللبنانيون اجزاءاً من جنوبهم بسبب موقف المقاومة الفلسطينية وما شننته من عمليات ضد إسرائيل لتجد الأخيرة الفرصة سانحة للتدخل في لبنان وساندها في ذلك سقوط الثكنات العسكرية بيد قادة عسكريين ، مؤكداً ضياع الجنوب بين "**إسرائيل وعملاء إسرائيل**" والمتصارعين معها باسم القضية العربية قائلاً :

"... **فلبنان الجنوبي موزع ومتقاسم ، ولا حل إلا بان تعود الدولة اللبنانية كما كانت الى كل الجنوب بدءاً بالأقربين وبالمكان الأقرب ، لأننا نصنف ولو نظرياً بين من هو عدونا المعلن وبين من**

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ آب سنة ١٩٧٩ ، ص٦٠٠٠–ص٦٠٠٣.

[2] المصدر نفسه ، ص٦٠٠٨.

[3] المصدر نفسه ، ص٦٠١٥.

هو صديقنا أو شقيقنا المزعوم . نصنف بين العدو الإسرائيلي ، وبين القضية التي حملها لبنان وما يزال ينوء تحت أعبائها..."[1].

وأكد العديد من نواب المجلس النيابي على ضرورة الربط قضية الجنوب والتشريعات الخاصة بالجيش اللبناني ومنها تعديل بعض أحكام قانون الدفاع ، إذ عَدَّ بعض النواب أن الدفاع عنه وحمايته مرهون بالجيش اللبناني الذي يمثل جيش كل اللبنانيين ، هذا ما أكده النائب صائب سلام أن واحداً من مسببات تعطيل المصادقة على القانون هو الخلاف السياسي على دور الجيش تجاه الجنوب واصفاً ذلك بالقول : "... **كلنا يحرص على بناء الجيش لكي يكون أداة لبسط الشرعية على جميع الأراضي اللبنانية وخصوصاً اليوم ، ونحن على عتبة ما يسمونه بإرسال فريق من الجيش إلى الجنوب ، وهي ضرورة لبنانية ووطنية ودولية...**"[2].

واتفق مع النائب بطرس حرب أنَّ القانون قضية وطنية اوجب التعاطي معها بإيجابية واضحة لأنها تمس امن البلد وسيادته الذي تعرض الى انتهاك واضح من قبل إسرائيل قائلاً:

"... **خاصة وأننا اليوم على عتبة إرسال كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب لكي يبسط سيادة الدولة عليه . فبدلا من أن نعطي هذه الكتيبة دفعاً يمكنها من القيام بمهماتها فإذا بنا ، في المجلس النيابي نبدأ بالغمز حول بعض نصوص قانون الدفاع...**"[3].

وحمل رئيس الوزراء سليم الحص جهات سياسية إقليمية ودولية لم يسمها استخدام الأراضي اللبنانية ساحة لتحقيق سياساتها الداخلية والخارجية ، مما افرز عدم الجدية في مساعي تلك الدول حول الأزمة اللبنانية عامة ، وقضية الجنوب خاصة ، التي باتت مستعصية الحلول بسبب الخلافات الداخلية ، أعلن ذلك بجلسة المجلس المنعقدة بتأريخ ٢٢ نيسان ١٩٨٠ بالقول:

" **...من منا لا يعلم أن للازمة اللبنانية أبعاداً خارجية ، منها الإسرائيلية ومنها الإقليمية ومنها الدولية... ولهذا فأن الأزمة اللبنانية أفرزت قضية مصيرية هي قضية الجنوب اللبناني... كان هذا ما حصل اثر مؤتمرات القمة العربية ومؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين وانعقاد مجلس الأمن الدولي تكراراً حول قضية الجنوب منذ الاجتياح الإسرائيلي . فكنا كلما لذنا الى القمم العربية أو الى الأمم**

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ آب سنة ١٩٧٩ ، ص٦٠٢٠.

[2] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ نيسان عام ١٩٧٩ ، ص٥٠٨٤.

[3] المصدر نفسه ، ص٥٠٨٤ و ص٥٠٩١.

المتحدة لنطرح قضيتنا بأبعادها العربية أو الدولية نعود بقرارات تردنا الى دائرة المواجهة مع الواقع المحلي الضيق بالوسائل المحلية المحدودة... "[1].

وثمّنَ النائب حسن الرفاعي أثر مؤتمري الرياض والقاهرة ١٩٧٦ بوصفهما أكثر المؤتمرات انسجاماً مع قضية الجنوب بما خلُصا من قرارات تناولت الجنوب ومعاناته كونها قضية لبنان كُلّه ، واتهم في الوقت نفسه الحكومة بالضعف في السياسة الخارجية حيث قوضت نتائج هذين المؤتمرين المهمين وأفرغتهما من محتواهما فيما يتعلق بقضية الجنوب ، وأبعدت مجلس النواب اللبناني أن يكون راعياً لقراراتهما باعتباره السلطة الشرعية في البلاد مشيراً أن البرنامج الحكومي في تحقيق الوفاق بين الفرقاء كان سلبياً في التعامل مع قضية الجنوب[2].

واتهم النائب جو حمود الحكومة في تقصيرها تجاه الجنوب على الصعد كافة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ، عاداً أن القضية هذه "**أعجزت وستعجز**" الحكومات الأخرى من الوقوف على بدايات الحلول السياسية لها حسب رأيه ، متهماً أطرافاً سياسية داخلية وخارجية اتخذت منها غطاءً لتحقيق مآربها وطموحاتها[3].

وشدد النائب لويس أبو شرف على التواطؤ السياسي لبعض القوى الداخلية وارتباطاتها الخارجية سواءاً مع "**إسرائيل**" أو بعض الدول الكبرى كما وصفها هو ، عاداً إياها "**خيانة**" للبلاد ، خيانة مهدت السبيل الى احتلال الجنوب ، ولعل من المفيد هنا اقتباس بعض مما قاله إزاء ذلك:

"... إذا كان التعامل مع إسرائيل خيانة للعرب وللقضية ، فالتعامل مع أي كان ولو صديقاً أو شقيقاً للإطاحة بلبنان ماذا يكون؟ المتمسكون بلبنان والمؤمنون به بعد الله هؤلاء لا يقبلون أن يذوبوا في دولة عنصرية تنافي طبيعة وجودهم ومعتقدهم وحضارتهم ، أهؤلاء يتعاملون مع إسرائيل أم الذين يماشون المعترفين بإسرائيل وفي طليعتهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أهؤلاء يتعاملون مع إسرائيل أم المستدرجون الى الجنوب ليغزو الجنوب ، قسم منه لضمان الحدود الآمنة وقسم للوطن البديل ، الدليل على ذلك تصريح

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٥٤.

[2] المصدر نفسه ، ص٦٤٦١.

[3] المصدر نفسه ، ص٦٤٧٤.

الرئيس فرنجية اليوم الذي يقول: إسرائيل تقتطع الجنوب لتوطين الفلسطينيين..."[١].

بات واضحاً أن مشكلات جمة انعكست على الواقع الاجتماعي والسياسي في عموم البلاد والجنوب على وجه الخصوص إثرَ العدوان الإسرائيلي ، فالمرة هذه باتت تداعيات المأساة أكثر إيلاماً وتأثيراً وخصوصاً على الواقع التعليمي ، واقعاً اضطر المعلمون خلاله ترك وظائفهم وتعطيل العملية التعليمية ، مما أسهم في محاولة السلطتين التشريعية والتنفيذية اللجوء الى حلول سريعة تمتص تداعيات الأزمة واللجوء الى تشريعات من شانها أن تخفف وقع تداعياتها تلك منها : "**تثبيت عقود المعلمين الذين تعاقدوا مع وزارة التربية والفنون الجميلة وعلى حساب مجلس الجنوب**" ، خاصة وأنهم يمتلكون شهادات اقل درجة من شهادة المعلمين المختصين ، وصادق مجلس النواب على مشروع القانون المقدم من الحكومة بالأكثرية بدافع سد النقص الحاصل في الملاكات التعليمية في الجنوب[٢].

وعَدَّ رئيس مجلس النواب أن قضية الجنوب مفتاحٌ لحل الأزمة اللبنانية ، عاداً ضياعه في ظل تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية هو ضياع لبنان كله ، موضحاً : "...**أن كثيراً من مظاهر الأزمة الشاملة لكل لبنان ، وأبعادها ، ناجم عن الواقع الراهن في الجنوب ، هذه المضاعفات التي ليست في الجوهر إلا أعراضاً وانعكاسات لما يجري في الجنوب...**" وقرن ذلك مع الضعف العسكري الذي يعانيه لبنان ، وما اسماه بـ"**الصمت العربي**" حيال أزمة الجنوب وشكك في الوقت ذاته عن وجود "**مؤامرة**" تضرب الوجود العربي كله لا وجود الجنوب اللبناني بالنسبة للبنان ، وعوّل في الوقت نفسه على مؤتمر القمة العربية المزمع عقده في شهر كانون الأول من

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ و ١٨ كانون الأول عام ١٩٨٠ ، ص٣٨.

[٢] خلافا لأحكام المادة الثانية من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ٣٢٥١ تاريخ١٧ حزيران ١٩٧٢ التي تحظر تعيين مدرسين من غير حملة الشهادة التعليمية الأولى اعتبارا من نهاية العام الدراسي ١٩٧٥– ١٩٧٦ ومع مراعاة سائر الأحكام المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ١٢ حزيران ١٩٥٩ وتعديلاته والأحكام العامة المنصوص عنها في نظام الموظفين. يعين المدرسون المتعاقدون مع مجلس الجنوب سابقا الذين أصبحوا يعملون لحساب وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة والعاملون في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة في الملاك الدائم لوزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة– المديرية العامة للتربية الوطنية – بوظيفة مدرس من الدرجة الأخيرة. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ كانون الثاني عام ١٩٨١ ، ص١١٥– ص١١٩.

عام ١٩٨١[١] ، لطرح قضية الجنوب أولاً كونها مفتاحاً لحل قضية الحرب اللبنانية عاداً ذلك من "**الواجبات المحتمة**" على الدول العربية تجاه لبنان سواءً أدرجت قضية الجنوب على جدول أعمال القمة أم لم تدرج[٢].

استمر المجلس النيابي اللبناني في محاولة عرضه قضية الجنوب في المحافل العربية والإقليمية ، لجذب اهتمام الدول العربية بالقضية الحيوية هذه ، بعد أن شكلت "**قضية المواجهة مع إسرائيل**" شعار جذب سياسي عند بعض الجهات السياسية اللبنانية ، فخلال المقررات التي اتخذها "**مجلس الاتحاد البرلماني العربي**"[٣] في اجتماعه الثاني عشر المنعقد في الكويت بناءً على قرار مبدئي اتخذ ، قضى بعرض التوصيات والمقررات في جلسات المجالس النيابية المشتركة في المؤتمر بجلسة علنية بحضور الحكومة ، وان القرارات هذه جاءت بناء على اقتراح من "**الوفد النيابي اللبناني**" ، وبتوجيه من رئاسة مجلس الاتحاد البرلماني . أكدت على وحدة الصف العربي وقضية امن الخليج العربي والحرب العراقية الإيرانية ومقررات أخرى لها علاقة بالمرحلة التي يمر بها الوطن العربي من جانب الصراع العربي الإسرائيلي وتبادل الخبرات العربية والأوربية والتضامن العربي الإفريقي وغيرها ، وافرد فيها بنداً خاصاً بـ"**قضية الجنوب اللبناني**" وما عانى من مشكلات استحقت وقفةً عربيةً بناءةً عن طريق "**التأكيد على وجوب إنقاذ جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وإعادة السيادة والاستقرار والشرعية اللبنانية إليه.**

---

(١) عقد مؤتمر القمة العربية الاعتيادي ١٢ في مدينة فاس المغربية ١٩٨١ وعّلق العمل به بسبب ، خلافات عربية حادة سببها رفض سورية لمشروع تقدم به ملك السعودية فهد بن عبد العزيز حول قضية لبنان والشرق الأوسط ، واستؤنفت في العام التالي ليشهد مقاربة الدول العربية حيال الصراع مع إسرائيل. "السجل" ، صحيفة ، (عمان) ، العدد ١٩ ، السنة الأولى ، ٢٧ آذار ٢٠٠٨ ، ص٦.

(٢) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني سنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٨١ ، ٣٣٦–ص٣٣٧.

(٣) مجلس الاتحاد البرلماني العربي : جهاز انشئ بقرار من مجلس الجامعة على مستوى القمة تمهيداً لإنشاء برلمان عربي دائم وذلك بغية تحقيق تمثيل نيابي لشعوب الدول الأعضاء وتوسيع المشاركة السياسية في صنع القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة ومجالس الهيئات والمنظمات المنبثقة عنها من خلال التجمع الشعبي الذي يتكون منه هذا الجهاز لتحقيق تطلعات الأمة العربية وطموحاتها في إقامة نظام عربي يحقق أمانيها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي احترام القانون وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وصولاً الى الوحدة العربية الشاملة. للتفصيل أكثر عن المجلس ينظر موقعه على شبكة الانترنت :www.alparlamanalarabi.org

ومتابعة العمل من اجل تحقيق إستراتيجية عربية موحدة تختص بجنوب لبنان والسلطة اللبنانية ، واعتبار وضع وتحقيق هذه الإستراتيجية من أولى مسؤوليات الدول العربية..."[١].

لم يولِ الرئيس أمين الجميل في خطاباته ومداخلاته في المجلس النيابي اللبناني وللمدة من عام ١٩٨٢–١٩٨٦ أي اهتمام ملحوظ بقضية الجنوب ، لا بل يمكن وصف مواقفه بـ"**البرودة**" إزاءه وإزاء العدوان الإسرائيلي ، موقفاً لم يكن ببعيد عن مواقف إنتماءاته الكتائبية والعديد من القوى المسيحية التي تتناغم والرغبة في عقد صلح وتفاهمات مع إسرائيل[٢] ، فجاءت مداخلة النائب نديم نعيم منسجمة مع التوجهات هذه في مناقشة "**اتفاق ١٧ أيار**"[٣] الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية ، عاداً إياه وعلى حد تعبيره :

"**...لقد أسميت هذا الاتفاق اتفاق الأمل الأخير . لماذا اطلب منكم أن توافقوا لأنه إذا لم توافقوا على هذا الاتفاق فقد يؤدي ذلك الى تقسيم البلاد الى أربعة أو خمسة أقسام الجنوب وعلى رأسه مندوب سامي إسرائيلي...**"[٤].

وأيقن النواب أن حل قضية الجنوب وما خلفته لا يأتي إلا بالطرائق الداخلية التي تسير على وفق تفاهمات الكتل السياسية ، والخارجية التي تعتمد على السبل الدبلوماسية التي تسلكها الحكومة اللبنانية في ظل فقدان القوة العسكرية المناسبة لإخراج إسرائيل منه ، المجتمع العربي خاصة والدولي عامة ابتعد نوعاً ما عن القضية اللبنانية التي اتخذت مسارات صارت واضحة بالنسبة لخطوط سياساتها ، بحسب ما عرضه النائب رفيق شاهين :

"**... الجنوب على وشك الضياع والعالم منشغل في مشاكله ودول القوة المتعددة الجنسية سحبت يدها من لبنان (وخيرا فعلت) ، وأميركا مشغولة بانتخاباتها ولا فرق عندها ما نقول عن مصداقيتها بالنسبة الى ما ألتزمته حيال لبنان من تأكيد على استقلاله وكيانه وحدوده الدولية ، إضافة الى دول أخرى تنبؤنا بان قضيتنا معقدة ، وحربنا**

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٩ آذار عام ١٩٨٢ ، ص٤٤٥–ص٤٤٨.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة المخصصة ، لحلف اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول سنة ١٩٨٢ ، ص٧٤١ ؛ العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٨٢ ، ص٧٥٥–ص٨٥٦.

[٣] سيتم تناول الاتفاق بالتفصيل بين ثنايا المبحث الثالث من الفصل الرابع.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٣ حزيران عام ١٩٨٣ ، ص١٣٨–ص١٥٠ و ص٢٢٦.

ستطول وإسرائيل مستلقية على سريرها ، وهي مطمئنة الى أن ما يجري في لبنان هو لمصلحتها ، ولتحقيق حلمها باقتطاع الجنوب ووضع يدها على مياه الليطاني... مع فقدان الأمن ، أصبح اقتصادنا على شفير الهاوية. فالأمن هو المطلب الثاني المتلازم مع تحرير الجنوب، لأنه لا يمكن أن نفصل الواحد عن الآخر"[١].

أصدرت الحكومة اللبنانية قانوناً قضى بتخصيص اعتمادات مالية لاستصلاح الأراضي في مختلف المناطق اللبنانية بقيمة ٨٠ مليون ليرة لبنانية من أصلها ٣٠ مليون ليرة لبنانية لاستصلاح الأراضي المعدة للري من مياه الليطاني في الجنوب رصدها القانون رقم ٧٤/١٦ تاريخ ٢ تموز ١٩٧٤ ، أُبدل التخصيص من استصلاح الأراضي المعدة للري من نهر الليطاني الى استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية في محافظة الجنوب[٢] ، كان للاحتلال الإسرائيلي وما جلبه من انعكاسات اقتصادية سيئة على واقع أبناء الجنوب ، والأطماع الإسرائيلية بمياه الليطاني أثرٌ كبيرٌ في تحويل هذا التخصيص المالي ، بهدف رفد الواقع الاقتصادي لابناءه وقطع الطريق على المصالح الإسرائيلية[٣].

وتثميناً للدور الذي قام به أهل الجنوب وتناسباً لما لحق بهم من أضرار صادق مجلس النواب اللبناني اقتراح قانون بفتح اعتماد إضافي في مشروع موازنة عام ١٩٨٧ "**مجلس الجنوب**" بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية مساهمة في موازنة مجلس الجنوب . يغطى الاعتماد المفتوح بزيادة تقدير الواردات في مشروع موازنة عام ١٩٨٧[٤] ، وفتح اعتماداً إضافياً في مشروع موازنة عام ١٩٨٧ قدره ٢٥ مليون ليرة لبنانية لمجلس الجنوب ، لدفع البدلات المطلوبة عن الأبنية المشغولة من قوات الطوارئ الدولية عن الأعوام ١٩٨٥-١٩٨٦-١٩٨٧[٥] ، جاء الإجراءات هذه لتغطية النفقات خارج النفقات المرصودة لتنمية الجنوب التي تخصص للمجلس بصيغة

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران عام ١٩٨٤ ، ص٣٩٦-ص٣٩٧.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٠ كانون الأول عام ١٩٨٥ ، ص١٧.

[٣] طاهر الوائلي وحسين عليوي ، الأطماع الإسرائيلية في مياه الجنوب اللبناني وأثرها في امن لبنان ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، مج١ ، العدد٥ ، ٢٠٠٦ ، ص٧٣-ص١٠٢.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٧ ، ص٤٦.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٧ كانون الأول عام ١٩٨٧ ، ص١٢١.

اعتمادات مالية لتوفير قدر من الأموال في وقت عانت الخزينة اللبنانية من انهيار نقدي كبير خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٨٨[1].

بقيت قضية الجنوب محل أسئلة ونقاشات نيابية مكثفة حيال الإجراءات الواجب اتخاذها للخروج من المأزق في خضم ظروف الحرب الأهلية والتي زادها الاحتلال الإسرائيلي سوءاً مما تمخض عن ذلك اتجاهين أساسيين : الأول جعل من الجنوب شعاراً عنوانه "**كرامة الدولة وسيادتها**" لتتخذه مسوغاً في التصدي للعدوان الإسرائيلي والتحرك ضده بمعية المنظمات الفدائية الفلسطينية ، والثاني رفع شعار "**ضياع الجنوب نتيجة لسياسة مساندة العمل الفدائي من الأراضي اللبنانية**" عادتاً الاحتلال الإسرائيلي غطاءً عسكرياً يوازنها أمام المد العسكري اليساري- الفلسطيني ، غير مبالين بسيادة ومصالح البلاد ، هذان الاتجاهان وما رافقهما من شد وجذب ومناكفات سياسية وتوافقات وسواهما ستكون نقاط معالجاتنا وبحثنا في المبحث الرابع من الفصل هذا.

(1) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج٢ ، ص١٠٢٦-ص١٢٧.

-**المبحث الرابع : تفاهمات زعامات الكتل النيابية "التفاوض والتوافق"** :_

لم تمنع تطورات الحرب الأهلية من حصول فترات "**سَكَنَ**" فيها نزاع الفرقاء اللبنانيين ، سكوناً وقع تحت "**تأثيراتٍ خارجيةٍ**" ووساطات دولية فرضت حلولاً ذات أبعاد إقليمية ودولية لترسخ سياساتها في المنطقة و"**بالوكالة**" على الساحة اللبنانية [١].

لم تكن الوساطة الداخلية بعيدةً عن مثيلتها الخارجية خلال ادوار الحرب ، إذ لجأت بعض الأطراف السياسية لمثل هذه الخطوات ، بدوافع عدة منها : إعادة لهيكلية قِواها وترتيب أدوارها سياسياً وعسكرياً ، أو بتأثير "**القوى الوطنية والدينية**" التي اتخذت خطوات ظاهرية مسعاها إنهاء النزاع أو الحد منه على اقل تقدير لحين توفر فرصة للتسوية ، خطوات لم تخرج من إطارِ ما فرضته القوى السياسية المؤثرة في قيادة دفة النزاع من "**خطوط عريضة**" تبين فيها مطالبٍ ناضلت من اجلها ، لاعادة ترتيب جديد لحجمها في ضوء التوافق السياسي اللبناني[٢].

تم التفاهم والتفاوض هذا عبر لقاءات مباشرة وغير مباشرة بين المتحاربين أو من خلال المذكرات والأطروحات والأوراق التي كانت تصدرها أو ترد فيها بعضها على البعض الآخر ، وعُدَّ هذا امراً ضرورياً لالتقاط الأنفاس والاستعداد لجولات جديدة من القتال ، أو عرض تصوراتهم حول حلول سياسية للازمة اللبنانية ، أو للتأثير في القاعدة الشعبية والادعاء بالالتزام بحل سلمي ينهي الصراع ، وربما كان هذا من اجل قطع الطريق على مقترحات فريق آخر أو إفشالها[٣].

نشط نواب الكتل السياسية الكبيرة في تحركاتهم وتفاهماتهم مع بعضهم البعض الآخر في الأعم الأغلب خارج قبة المجلس النيابي ، كان من أولى صور التفاهمات تلك ما قام به الرئيس سليمان فرنجية في ٢٧ أيار ١٩٧٥ بأقصر استشارات نيابية حول تشكيل الحكومة التي رأسها رشيد كرامي ١تموز ١٩٧٥-٩ كانون الأول ١٩٧٦ استحقت وصفها لها بـ"**حكومة الإنقاذ**" فقد عدت اقصر استشارات سياسية من نوعها حملت توافقات إسلامية مثلها رئيس مجلس النواب كامل الأسعد عندما المح الى رئيس الجمهورية بالقول "**اعتقد إنكم صرتم تعرفون من هو الشخص الكفيل بإعادة الاستقرار**" ، أما النائب كميل شمعون المتصادم سياسياً مع رشيد كرامي منذ سبعة عشر عاماً كان له رأي آخر تمثل بترشيح النائب سليمان العلي لرئاسة الحكومة الذي

---

[١] سنعالج أهم المواقف الإقليمية والدولية من الحرب الأهلية وفق رؤى المجلس النيابي بين ثنايا المبحث الرابع من الفصل الرابع.

[٢] حول تفاصيل إعادة حسابات القوى المتصارعة على الساحة اللبنانية في ضوء السياسة الدولية ينظر: رئيف شيف واهود يعاري ويعقوب تيمرمان ، لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل ، ترجمة ، علي حداد ، (بيروت دار المروج – شركة المطبوعات الشرقية، ١٩٨٥).

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٥٧١.

ضمن منه إنزال الجيش الى ساحة الصراع إذا ما تم ترشيحه ، إذ مَثَّلَ موضوع الجيش أمراً مهماً سعى إليه كل من سليمان فرنجية وبيار الجميل وكميل شمعون لموازنة القوى السياسية المتصارعة فأكد شمعون للرئيس فرنجية "**أنت تعرف ما بيننا وبين الرئيس كرامي ، ولكن إذا كنت ترى أن تكليفه من شأنه أن يحل المشاكل فلا مانع لدينا ونحن مستعدون للتعاون معه**" ، أما بيار الجميل فذهب الى ابعد من ذلك إذْ قال للرئيس فرنجية "**إننا ننصحك بان تكلف الرئيس كرامي ، لكننا نصر على الاشتراك في أي حكومة ... لكن من التحصيل الحاصل نترك لك حرية الاختيار...**"[١].

وحاول سليمان فرنجية خلال فترة المخاض السياسي وارتفاع أعمال العنف والقصف يوم ٢٩ حزيران ١٩٧٥ ، أن يؤدي دوراً مركزياً إزاء التطورات السياسية الأخيرة وما رافقها من اجتماعات ونشاطات سلكتها القوى السياسية اللبنانية ومنها اعتصام السيد موسى الصدر "**قدس سره**" في جامع الكلية العاملية يوم ٢٧ من حزيران معبراً عن استهجانه التصعيد الأمني الأخير معلناً إضرابه عن الطعام لحين حل الأزمة اللبنانية قائلاً : "**نعتصم لنفرض على المواطنين الاعتصام عن السلاح**" فكان لها أثرها الكبير بتقريب وجهات النظر المختلفة بين السياسيين المتنافرين[٢].

واجتمعت القوى السياسية الإسلامية السنية في منزل صائب سلام في اليوم نفسه للوقوف على ابرز التطورات التي حملت البلاد على التدهور بالطريقة السريعة هذه ، تلاها اجتماع آخر لنظيرتها المسيحية في دير مار انطونيوس يوم ٢٨ حزيران لتتخذ التدابير المستعجلة أمام التصعيد الأخير ، فدعى الرئيس الجميع الى زيارة القصر الجمهوري في ظهر يوم الاثنين ١ تموز ١٩٧٥ على مأدبة غداء أراد أن يجعل من ذلك اليوم "**يوم مصالحة وطنية**" ويوم "**ولادة حكومة إنقاذ لبنان**"[٣] ، التي لم تكن بعيدة عن المفاجآت المتمثلة بالتدخل السوري عبر وزير خارجيتها عبد الحليم خدام[٤] ، الذي وصل بيروت بعد منتصف الليل بطريقة مفاجئة مع

---

[١] فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص٣٧.

[٢] النهار ، ٢٩ حزيران ١٩٧٥ ، ١٢٥٢٤، ص١.

[٣] النهار ، ٢٩ حزيران ١٩٧٥ ، العدد ١٢٥٢٤ ، ص٢.

[٤] عبد الحليم خدام : سياسي سوري ولد في بانياس عام ١٩٣٢ وتخرج من كلية الحقوق في جامعة دمشق وانخرط في العمل السياسي في وقت مبكر ، إذ انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وهو في السابعة عشر من عمره ، ويعد من المقربين إلى الرئيس السوري حافظ أسد ومن ابرز المناصب التي شغلها تعيينه محافظاً على حماة ، ثم محافظاً على دمشق ووزيراً للاقتصاد ثم وزيراً للخارجية ، وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية لكنه انشق على حزب البعث عام ٢٠٠٥ وحكم عليه بالسجن مدى الحياة يقيم حالياً خارج سورية . ينظر : الموقع الالكتروني ويكبيديا الموسوعة الحرة. http//ar.wikipedia.org.

الـلـواء حكـمـت الشهابي[١] يوم٢٩ حزيران عام ١٩٧٥ ، مؤكدين حرص الرئيس حافظ الأسد على بـذل المزيد من الجهود لإعادة الأحوال الطبيعية إلى لبنان[٢].

كللت المساعي السياسية لسليمان فرنجية بمعية رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد ، ومجموعة من النواب والشخصيات السياسية بالنجاح للمصالحة بين كميل شمعون ورشيد كرامي في القصر الجمهوري في بعبدا ، وعقب الاجتماع تناقل الصحفيون صوراً شوهد شمعون وكرامي يتصافحان بعد خصومة مستحكمة[٣].

ظهر يوم الثلاثاء ٣٠ حزيران١٩٧٥ تسويةً بين رشيد كرامي وكميل شمعون على الحقائب الوزارية ، بعدما أصبح الرئيس كرامي وزيراً للدفاع الى جانب الرئاسة والمالية والأعلام ، وبقيت الداخلية مع كميل شمعون ، وفي اليوم نفسه شكلت الحكومة الجديدة[٤] ، برئاسة رشيد كرامي واتفق في الوقت نفسه على وقف إطلاق النار ، وأطلقت الصحافة على الحكومة الجديدة بأنها"**حكومة الإنقاذ الوطني**"[٥]. وهكذا وجِد حلاً لمشكلة المقاطعة السياسية ضد الكتائب التي طالبَ بها كمال جنبلاط ، الذي عَدَّ إيجاد الحلول للازمة هذه اسبق من المساعي السياسية لتشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة رشيد كرامي ، عقدة سياسية حُلت بعد أن مُثلت الكتائب في الحكومة بكميل شمعون الذي نال قبول كافة الشخصيات المارونية لتمثيلهم بحكومة الانقاذ[٦].

---

[١] حكمت الشهابي : هو حكمت أمين مبارك سياسي وعسكري سوري ولد في عام ١٩٣١ في مدينة حلب في سورية ، بدأ حياته المهنية في مجال الطيران إذ درس في أمريكا والاتحاد السوفيتي وأكمل دراسته في عام ١٩٧٠– ١٩٧١ لينخرط في سلك الاستخبارات ، إذ تم تعيينه رئيساً للمخابرات في الجيش السوري تم ترقيته إلى رتبة جنرال عام ١٩٧٢ ، اشرف على إدارة الأمن العسكري ، وقاد الوفد السوري إلى الولايات المتحدة للتفاوض على شروط اتفاق فصل القوات بين سورية وإسرائيل عام ١٩٧٤، شغل منصب رئيس هيأة أركان الجيش السوري عام ١٩٧٤– ١٩٩٨. ينظر : الموقع الالكتروني ويكبيديا الموسوعة الحرة. http//ar.wikipedia.org.

[٢] الوثائق العربية لعام ١٩٧٥ ، ص٣٣٤ ؛ منظمة التحرير الفلسطينية ، يوميات الحرب اللبنانية ، ج١ ، ص٨٩.

[٣] فؤاد مطر ، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ، ج١– الشرارة ، ط٢ ، (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٨)،ص٨٤.

[٤] شكلت حكومة الإنقاذ الوطني على النحو الآتي : رشيد كرامي(سني): رئيساً للوزراء وزيراً للدفاع الوطني والمالية والإعلام ، كميل شمعون (ماروني) : وزيراً للداخلية والبريد والبرق والهاتف والموارد المائية والكهربائية عادل عسيران (شيعي): وزيراً للعدل والأشغال العامة والاقتصاد والتجارة ، الأمير مجيد ارسلان (درزي) : وزيراً للصحة والزراعة والإسكان والتعاونيات، فيليب تقلا(كاثوليكي) : وزيراً للخارجية والتعليم والتخطيط ، غسان تويني(ارمني أرثوذكسي) : لنيابة رئاسة الوزراء والشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والنفط والسياحة. ينظر: حكومات لبنان ، المصدر السابق ، ص٣٤٦.

[٥] عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١١٥.

[٦] قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٦١.

شهدت حكومة الإنقاذ ولادة حكومة نصف أعضائها كانوا في أول حكومة ظهرت بعد استقلال لبنان ، أي أن اللبنانيين بعد إثنين وثلاثين عاماً لم يكتشفوا في مواقع القيادة السياسية أفضل من كميل شمعون وعادل عسيران ومجيد ارسلان ، ومعنى هذا أن النظام استعان بركائزه القديمة لمنع خطر الانهيار[١]. ولكن سرعان ما جوبهت هذه الحكومة بالكثير من المشكلات جاء في مقدمتها عملية اختطاف الكولونيل الأمريكي ارنست مورغان الذي عمل مسؤولاً عن موظفي التخطيط في بعثة تقديم المعونات العسكرية الأمريكية في أنقرة ، وقد تم الاختطاف مساء ٢٩ حزيران١٩٧٥على اثر نزوله في بيروت ومن ثم المغادرة الى أنقرة فضلاً عن تصاعد عمليات القصف والقنص والخطف خلال الأيام الأربعة الأخيرة من شهر آب ١٩٧٥[٢].

عقد مجلس الوزراء في ٩ أيلول من العام نفسه جلسة للتوصل الى تفاهمات أخرى بين السياسيين المشتركين في الحكومة ، ناقشوا مسألة إنزال الجيش للحفاظ على الأمن المتدهور ، ففي الوقت الذي رحبت الأوساط السياسية المسيحية بإنزال الجيش ، عارضته الحركة الوطنية اللبنانية لاتهامه بالانحياز في حال زجه في الحرب ، مع تحفظ سني على إنزاله وقد انتهى هذا التحفظ بعد مجموعة من الاجتماعات لمجلس الوزراء عرض خلالها تداعيات موضوع الجيش بين الفرقاء ، توصل الى اتفاق زعماء الكتل السياسية والزعماء الروحيين في لبنان على إبدال قائد الجيش اسكندر غانم وتكليف العميد حنا سعيد وترفيعه الى عماد ، وتسليم المطلوبين الذين افتعلوا الأحداث الأخيرة ، وإنزال الجيش في المناطق العازلة بين طرابلس وقضائها وزغرتا وقضائها[٣].

لم تقف العمليات العسكرية بين الميليشيات اللبنانية بعد قرار إنزال الجيش خلال الأيام العشرة التي تلت انعقاد مجلس الوزراء والتفاهمات التي خرجت عنه ، أو بيانات زعماء الميليشيات المتصارعة بيار الجميل وياسر عرفات وكمال جنبلاط خاصة حول مشروع وقف إطلاق النار ، امرٌ دفع الفرقاء اللبنانيين الولوج بتفاهمات جديدة جمعتهم بمشروع جديد قام على إنشاء "**هيئة الحوار الوطني**"[٤] في ٢٤ أيلول ١٩٧٥. ولم تخل مبادرة تشكيل لجنة الحوار

---

[١] عدَّاي إبراهيم مجيد حوران الجنابي ، المصدر السابق ، ص١٦١.

[٢] فؤاد مطر ، لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون ، ص٥٨ ؛ ستيفن غرين، أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط (١٩٦٨-١٩٨٦)، ترجمة محمد زايد، (شركة للمطبوعات للتوزيع والنشر، د.م، د.ت) ، ص١٣٩؛ غازي السعدي، الحرب الفلسطينية–الإسرائيلية في لبنان– أهداف لم تتحقق ، (عمان : دار الجليل للنشر، ١٩٨٤) ، ص١١-١٢.

[٣] النهار ، ٩ أيلول ١٩٧٥ ، العدد ١٢٥٩٥ ، ص٢.

[٤] ضمت اللجنة كامل الأسعد (شيعي) ، رشيد كرامي (سني) ، كميل شمعون (ماروني) ، عبد الله اليافي (سني) ، صائب سلام (سني) ، مجيد ارسلان (درزي) ، فيليب تقلا (كاثوليكي) ، غسان تويني=

الوطني من اعتراضات بعض السياسيين ، ومنهم من أُختير عضوا فيها ، انصبت معظمها على عدم وضوح مهمة الهيأة وقواعد تكوينها وصيغتها القانونية ، فعدها بعضهم "**مجلساً نيابياً مصغراً**" ، واعترض على عدم شمول تمثيلها إقليمياً أو سياسياً وحتى طائفياً وفئوياً ، وعدّها بعضهم الآخر "**حكومةً موسعةً**" متسائلين عن شرعية إنشائِها وعن صلاحياتها ودورها وعلاقتها بالحكومة ، ومنهم من عدّها وليدة تشاورٍ أو اتفاقٍ بين الفرقاء فأعترضوا على عدم استشارتِهِ قبل تأليفها[١].

واستبعد آخرون بعد تشكيلها أن تصل لجنة الحوار الوطني التي ضمت زعماء الكتل والسياسيين في مجلس النواب الى حلول مضنية ، ومنهم رئيس مجلس النواب كامل الأسعد الذي أكد بالقول:

"**...لا يمكن أن نقوم بأي حوار ، لان الحوار يعني للاصطدام ولان الحوار لا بد في هذه الأجواء المشحونة المحمومة أن يؤدي الى تفاقم هذا الوضع ، سواء تناول هذا الحوار تعديل الدستور أم تناول النظام ومرتكزاته أو تناول ، حتى قانون الموجبات والعقود...**"[٢].

رد رشيد كرامي على الاعتراضات هذه أن الهيأة ليست مجلساً نيابياً مصغراً كما وصف من البعض[٣] ، ولا حكومة موسعة ولا هي اجتماع لمجرد المصالحة ، إنما هي توفير إطار لمصالحة تتم عبر "**مصارحة وحوار**" بين الفرقاء المتنازعين ، وأبلغ بعض المستفسرين أن حجم الهيئة ومهمتها رهن في النهاية بطاقتها على إيجاد قواعد للعمل واكتفائها برسم خطوط عامة ، وأوضح أن ما يخرج عن الهيأة ينقل إلى الحكومة التي تنقله بدورها إلى مجلس النواب في الإطار الدستوري ، وان الهيأةَ تمثل الوحدة الوطنية وتعمل على بلورة أماني المواطنين عموماً

=(ارثوذكس) ، كمال جنبلاط (درزي) ، بيار الجميل (ماروني) ، ريمون اده (ماروني) ، رينيه معوض (ماروني) ، خاتشيك بابيكان (ارمن ارثوذكس) ، رضا وحيد (شيعي) ، الياس سابا (روم ارثوذكس) ، عباس خلف (روم ارثوذكس) ، نجيب قرانوح (سني) ، ادمون رباط (سريان كاثوليك) ، عاصم قانصوه (شيعي) ، حسن عواضة (شيعي) . فؤاد مطر ، لبنان اللاعبون والمتلاعبون ، المصدر السابق ، ص٧١–ص٧٢.

[١] النهار ، ٢٥ أيلول ١٩٧٥، العدد ١٢٦١١ .

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ تشرين الأول ١٩٧٥ ، ص٤١٠٣.

[٣] حسب رأي النائب ألبير مخيبر "**...أنا هنا لا استطيع إلا أن اسأل رئيس الحكومة لماذا أراد أن تحل لجنة الحوار محل هذا المجلس...**" م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٨ و ٢٠ و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، ص٤١٦٤

في برنامج عمل يتضمن الأسس والمبادئ التي يتم التعاون في ظلها من اجل خير الشعب وسيادة هذا الوطن[١]

اعتمدت لجنة الحوار في تشكيلها "**التمثيل الطائفي**" بدلاً من التمثيل الحزبي للحؤل دون طغيان اليسار اللبناني على المناقشات ، وكان رأس المطالب التي تناقشها "**إلغاء الطائفية السياسية من النظام**" ، فَعَمّ التفاؤل الأوساط السياسية اللبنانية خاصة بعد توارد أنباء عن استجابة الأحزاب اليسارية للاتفاق على إنهاء حالة الاقتتال والمشاركة في لجنة الحوار رغم تحفظها عليها في بعض النقاط ، فيما أكد الرئيس كرامي على إعادة ما تهدم من لبنان معتمداً في ذلك على الشعب اللبناني الذي وصفه بقدرته على تجاوز الخلافات الطائفية[٢].

اجتمعت الهيأة في قصر بعبدا يوم ٢٥ أيلول ، كان جدول أعمالها مبسطاً انصب حول وقف إطلاق النار ، والتأكيد على التعايش ووحدة لبنان وسيادته ، تجاذب كمال جنبلاط مع كميل شمعون على هامش الاجتماع وبعد طول انقطاع حديثاً باللغة الفرنسية ، بدا وكأن الطرفين حاولا إخفاء أموراً سياسية عن الآخرين الذين لا يجيدون الفرنسية . على العكس في وجهات النظر بين جنبلاط وبيار الجميل ، اللذين أصرا على "**المصارحة قبل المصالحة**". وفي الاجتماع تلا كرامي بياناً تحدث فيه عن الأمن والخلافات الداخلية والقضية الفلسطينية وإزالة الحواجز وإطلاق الموقوفين وتعويض الأضرار وغيرها من المطالب الأخرى ، ولم ينس مستجدات الحرب من إقفال الإذاعات الخاصة والطلب الى الصحافة اعتماد "**الرقابة الذاتية**". وعقدت اللجنة اجتماعات أخرى في يوم ٣٠ و ٣١ أيلول ٢ و٩ و١٢ تشرين الأول ، تفرعت منها لجنة "**الإصلاح السياسي**" المختصة بدراسة المقترحات الإصلاحية الدستورية ، ولجنة "**التنسيق العليا**" المكونة من الكتائب والأحرار وحزب الكتلة الوطنية والمقاومة الفلسطينية والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي لتسيير دوريات مشتركة وللإشراف على وقف إطلاق النار[٣].

وبعد الاجتماع التاسع للهيئة في ٢٢ تشرين الأول ، باتت المسائل السياسية المطروحة للبحث محصورة في "**الطائفية السياسية وقانون الانتخاب والسلطة التنفيذية والقضاء والتجنس والجيش وإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي ، وطرح تخفيض سن الاقتراع الى ١٨ سنة**"[٤].

---

[١] قاسم زاحم لطيف ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٦٩.

[٢] النهار ، ٢٥ أيلول ١٩٧٥، العدد ١٢٦١١ ، ص٢-ص٣.

[٣] شفيق الريس ، المصدر السابق ، ص١٢٦.

[٤] فؤاد مطر ، لبنان اللعبة واللاعبون ، ص٧٢-ص٧٧.

انتهت لجنة الحوار بـ"**تشنجات سياسية**" عندما أعلن مجلس الوزراء في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، وضع يد الحكومة مجتمعة على قضية الإصلاح السياسي ، على أن "**يتولى رئيسا الجمهورية والحكومة درس تفسير بعض أحكام الدستور**". فسارع بعض أعضاء الهيأة الى اعتبار الخطوة إجهازاً عليها وعلى مهمتها ، متهمين كرامي بالوقوف خلف ذلك ، لكن رئيس الحكومة حاول تكذيب التهمة بالدعوة الى اجتماع في ٢٤ تشرين الثاني الذي لم يُعقد ، فـ"**دفنت**" الهيأة الوطنية للحوار وحجمت عن القيام بواجباتها[١].

تبين من خلال ما تقدم أن لجنة الحوار لم تصل الى نتائج الطموح الذي أُسست من اجلها في حل القضايا السياسية العالقة بين الفرقاء من زعماء الكتل المشتركين فيها ، لكن بالإمكان وصفها خطوة ايجابية في طريق التقائِهم سياسياً لوضع نقاطٍ للتفاهم بدت في ظاهرها ضرورية جداً لإنهاء النزاع الدائر بينهم ، كما بينا فقد حققت تقارباً بين جنبلاط وشمعون وان كان مرحلياً ، إلا انه أشر بدقة إمكانية "**جمع الفرقاء في تفاوض أو تفاهم سياسي**". وهذا ما سعى إليه سليمان فرنجية ورشيد كرامي واصفين المصالحة الوطنية المنطلق الأساس لتدارك الخطر الذي ضرب لبنان ، وتؤكد إمكانية التفاهم والتعاون بين زعماء الحرب ، ونالت الشعارات هذه تأييداً وترحاباً بين زعماء الكتل المسيحيين والمسلمين على السواء عادين إياها خطوة ايجابية ، فضلاً عن تعليق مجلس الوزراء آمالاً عريضة على مشروع التفاهم والمصالحة الوطنية إذْ عدّها قواسم مشتركة في مصلحة الوطن[٢].

فشلت صيغة المصالحة التي سعت إليها بعض الأطراف السياسية على اثر تصاعد أعمال العنف في البلاد ، فصعدت الإطراف تلك من كيلها الاتهامات لبعضها البعض الآخر ملقية باللائمة على سوء النوايا السياسية مسجلة بذلك خطوة بدأت ايجابية في التقائهم المرحلي[٣].

كانت "**الوثيقة الدستورية**"[٤] واحدة من نقاط التفاوض بين زعماء الكتل السياسية ومحطة أساسية في التفاهم ، ولو أنها جاءت بمبادرة سورية ومباركة لخطوة سياسية قام بها رئيس

---

(١) النهار ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٥ ، العدد ١٢٦٤٣ ، ص١–ص٥.

(٢) المصدر نفسه ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، العدد ١٢٦٧٧ ، ص٢– ص٤.

(٣) المصدر نفسه ، ٧ كانون الثاني ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٠٩، ص١– ص٥.

(٤) الوثيقة الدستورية : هي عبارة عن مجموعة من الأفكار السياسية الإصلاحية تم الاتفاق عليها من الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي بدعم الحكومة السورية وتخطيطها ، وكانت من صيغ التسوية الانتقالية ريثما يصبح من الممكن إلغاء الطائفية ، وقد كرست هذه الوثيقة رئاسة الطوائف الثلاث . للتفاصيل ينظر : عبد العزيز قباني ، لبنان والصيغة المأساة ، (بيروت : دار الآفاق ، ١٩٨٢) ، ص١٥.

الحكومة سليمان فرنجية ورشيد كرامي وبعض أعضاء الحكومة[١] خلال زيارتهم دمشق[٢] في ٧ شباط ١٩٧٦ ، استعرض الطرفان الوضع القائم في لبنان وانعكاساته على المنطقة ، وانحدار الأمن و"**فقدان الثقة بين الفرقاء**" من السياسيين ، وعبر الرئيس السوري حافظ الأسد عن رغبته في التدخل بالشأن اللبناني من منطلق أواصر العلاقة التي تربط البلدين[٣].

تناول الرئيسان في لقاء سري ثانٍ أُسس ومستقبل العلاقة اللبنانية–الفلسطينية في ظل اتفاقات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية وتأثيرها على ميزان القوى اللبنانية ، أكد الجانب السوري استعداده لتوفير مناخات ايجابية مع الفلسطينيين[٤] ، إذْ زار الوفد الفلسطيني دمشق في ٨ شباط ١٩٧٦ لكسب الدعم للاتفاق الأخير[٥].

عدت الوثيقة الدستورية بمثابة "**ميثاق وطني جديد**" قبل إقرارها فأنها حملت نقاطاً مهمة للتفاهم بين الزعماء اللبنانيين وابرز ما قرته عروبة لبنان "**لبنان بلد عربي ، سيد حر ، مستقل**"[٦] ، محاولةً إنهاء "**الجدل والتنافر**" السياسي بسبب غموض الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ من جهة هوية لبنان[٧].

جاءت الوثيقة الدستورية بمبادئ وقرارات لم تَسْعَ تغييرٍ في السلطة بل "**إعادة توزيع محدود لها بين الطوائف**" ، لكنها ساهمت في تقوية مركز رئيس الوزراء ، فثنائية الحكم التي كانت قائمة بحكم الأمر الواقع كرست دستورياً عبر انتخاب رئيس الحكومة من مجلس النواب وإعطائه استقلالية اكبر وأوسع اتجاه رئيس الجمهورية[٨] كذلك المناصفة في عدد نواب المجلس بين المسيحيين والمسلمين جاءت لتشدد أيضاً على "**رمزية التوازن**"[٩].

---

[١] ضم الوفد اللبناني لوسيان دحداح وكارلوس خوري المدير العام في رئاسة الجمهورية والعقيد انطوان دحداح المدير العام للأمن . قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٨٥.

[٢] سيتم تناول الدور السوري من الأزمة اللبنانية في المبحث الأول من الفصل الرابع.

[٣] عماد يونس ، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية ، ج٢ ، (د.م : د ت) ، ص٨.

[٤] قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص ٨٦.

[٥] ابرز أعضاء اللجنة التنفيذية الذين شاركوا في المباحثات في دمشق السيد أبو أياد احد ابرز قادة حركة فتح ونايف حواتمة الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين . للتفاصيل ينظر : فؤاد مطر ، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٣٠.

[٦] جوزيف ابو خليل ، قصة الموارنة في الحرب : سيرة ذاتية ، ط٧ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠١٠) ، ص٢٦٦.

[٧] ينظر نص الوثيقة الدستورية ، في : باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان؟ ، باب الملاحق ، ص٤٩٦ ؛ عماد يونس ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص٢٣٢–ص٢٣٤.

[٨] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٢٦٧.

[٩] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٤٧.

تباينت وجهات النظر السياسية في مرحلة التفاوض حول الوثيقة الدستورية نصاً ومضموناً ، ولقيت معارضة شديدة من كمال جنبلاط إذ وجد فيها تكريس للوضع الطائفي والمعادلة السياسية القديمة ، معتمداً في موقفه هذا الى الانجازات العسكرية التي كسبها في ضوء تحالفه اليساري الفلسطيني وما حققه من انتصارات على المسيحيين في مطلع ١٩٧٦ ورجحان كفة الميزان العسكري لصالحه ، فظل متمسكاً بموقفه الداعي الى تعديل النظام السياسي(١).

أما الأطراف الإسلامية متمثلة بالزعيمين السياسيين صائب سلام وعبد الله أليافي ، فقد قبلا بها على مضض لكنهما رفضا أن تحصر رئاسة الجمهورية بالموارنة بموجب نص مكتوب ، على العكس من ذلك رحب رئيس الحكومة رشيد كرامي بالوثيقة ، عاداً اياها "**قَوّت**" مركز رئيس الحكومة ، ولم يجد ضرراً من تكريس رئاسة الجمهورية عند الموارنة(٢).

وجاءت الموافقة التامة على الوثيقة الدستورية من قبل السيد موسى الصدر (قدس سره) ، إذ ذكر بأن الوثيقة تضمنت عدداً كبيراً من المبادئ التي لم تُطرح من قبل وجاءت "**لإنهاء مأساة الاقتتال الطائفي في لبنان**" ، وناشد المتقاتلين وقف إطلاق النار وإفساح المجال لجهود سورية السياسية لمعالجة المحنة(٣).

كان لليمين المسيحي رأي آخر في موضوع الوثيقة ، فرفضوا أيَّ بحث في الامتيازات المارونية قبل التخلص من المقاومة الفلسطينية ، وتوزيع الفلسطينيين على الدول العربية ، فوصفها النائب ميخايل الضاهر بأنها "**محاولة فاشلة لبناء لبنان من حجارة مفتتة وأخشاب منخورة**" واعتبرها بيار الجميل أنها "**تكريس للطائفية**" وان تنفيذها رهن بالثقة المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين ، أما حراس الأرز فرأوا أنها "**سابقة خطيرة**" لأنها تنزع بعض الامتيازات من الموارنة ومن جهته رفضها بشير الجميل الذي بدأ نجمه يتصاعد بسرعة في أوساط اليمين المسيحي لأنه عمل من اجل تأمين هيمنة لا منازع عليها لطائفته المارونية(٤).

عدت الوثيقة الدستورية ، وعلى الرغم من ملاحظات ومواقف اليمين المسيحي المتطرفة منها ، إلا أنها محطة مهمة من محطات المقاربة والتفاهم بين الاثنيات الكبيرة في لبنان ، لكنها لم تتمكن من خلق وفاق سياسي يجمع أطراف الأزمة اللبنانية حول مبادئها بصورة حاسمة ونهائية(٥). فأطيح بأول محاولة إصلاحية دون أن يقف احد أمامها(٦).

---

(١) محمد لاغا ، المصدر السابق ، ص٣٤٢ ؛ النهار ، ١٤ نيسان ١٩٧٦ ، العدد ١٢٨٠٦ ، ص١.

(٢) فريد الخازن ، المصدر السابق ، ص٤٣٧.

(٣) قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٩٠.

(٤) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٤٨-ص٦٤٩.

(٥) هاني عبيد زيباري ، المصدر السابق ، ص١٠٨.

(٦) باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان ، ص٤١٨.

تبين مما تقدم أنه على الرغم من جهود التفاوض التي انطلقت بمساعي رئيس الجمهورية وبمباركة سورية لإيقاف الحرب وإنهاء النزاع في لبنان عن طريق مبادرة الوثيقة الدستورية ، لم تتوقف الحرب بل زادتها عنفاً ، وعلى الرغم من ما جاءت به من مبادئ وحلول فإنها اسهمت بطريقة ما في زيادة التوتر بين الأطراف اللبنانية ، فتجاهلها لمطالب الحركة الوطنية وتأكيدها على التقسيم الطائفي أديا إلى حدوث ردة فعل عنيفة عليها ، وعلى اثر ذلك تفاقم النزاع بعنف وازداد الانقسام بين اللبنانيين.

كانت حركة الضابط احمد الخطيب في بدايتها . وبعد إقرار الوثيقة الدستورية رحبت القيادة الفلسطينية بالخطيب وأمدته بالمساعدات[١] ، واتسعت حركة احمد الخطيب لتمتد الى ثكنات في المناطق المسيحية والإسلامية ، صرح خلالها كمال جنبلاط أن ساعة التغيير الحقيقي دقت ، وتطورت الأمور أكثر بعد الحركة الانقلابية لقائد موقع بيروت العميد عزيز الأحدب[٢] ، إذْ وجه بياناً في ١١ آذار ١٩٧٦ اشترط فيه استقالة الحكومة ورئيس الجمهورية ، وطالب مجلس النواب على عقد جلسة خلال سبعة أيام[٣]. من تأريخ البيان لانتخاب رئيس جديد للبلاد[٤].

اجتمع السياسيون اللبنانيون حول إعادة النظر في الدستور حسب ما نصت عليه المادة ٧٦ من صلاحيات[٥] ، الى جهة تعديل نص المادة ٧٣ ، إذْ رفع السقف الزمني لعملية انتخاب رئيس الجمهورية من شهرين الى ستة أشهر على أن ينتهي مفعول هذا التعديل في ٢٣ أيلول ١٩٧٦ وهو الموعد المقرر للانتخابات الرئاسية[٦].

وأكد رئيس مجلس النواب التعديل هذا خطوة ايجابية على طريق التفاوض والتوافق السياسي اللبناني واصفاً إياه بالقول:

---

[١] فؤاد بطرس ، كتابات في السياسة ، (بيروت : دار النهار، ١٩٩٧) ، ص ١٢٥.

[٢] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩.

[٣] فؤاد مطر ، لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون ، ص٢١٠ ؛ النهار ، ١٢ آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٧٤ ، ص١.

[٤] النهار ، ١٤ آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٧٨ ، ص١–ص٣.

[٥] المادة ٧٦ من الدستور اللبناني : يمكن إعادة النظر في الدستور بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية ، فتقدم الحكومة مشروع القانون الى مجلس النواب . مجلس النواب اللبناني ، الدستور اللبناني وتعديلاته ، ص٢٩٠.

[٦] المادة ٧٣ من الدستور اللبناني بعد التعديل : قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وستة أشهر على الأكثر ، يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد . واذا لم يدع المجلس الى هذا الغرض، فإنه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس . ينتهي العمل بهذا التعديل في ٢٣– ٩– ١٩٧٦. مجلس النواب اللبناني ، الدستور اللبناني وتعديلاته ، ص٢٩٠.

"...جلستنا هذه هي جلسة تاريخية بكل ما تحمل الكلمة من معاني المسؤولية والإرادة الوطنية. فالمجلس النيابي يجتمع اليوم بكل كتله واتجاهاته لانجاز التعديل الدستوري تمهيداً لإنهاء الأزمة. إن هذا المجلس يسجل بذلك الموقف الوطني الرائد المشرف . إن هذا الموقف هو الدليل على انتصار الخير وإرادة الخير في لبنان على كل ما عداه. وهو البرهان على أن شعب لبنان هو أقوى من المحنة بأصالته وطموحه ووحدة بنيه..."[١].

وأشاد الرئيس رشيد كرامي بخطوة المجلس النيابي هذه مشدداً على أنها خطوة في الطريق الصحيح في التقاء السياسيين اللبنانيين ، وإنها وضعت لبنان على طريق التفاهم المنشود عبر التقاء زعاماته السياسية لما يجنب البلاد من مخاطر قد تستمر ، قائلاً في كلمته:

"... بانعقاد هذه الجلسة وبموافقتكم على التعديل ، إنما وضعتم البلاد على الطريق الصحيح للوصول إلى ما ننشده جميعاً ، وهو تدعيم الوحدة الوطنية وبناء لبنان المستقبل . والحكومة عندما التأم مجلس الوزراء، إنما كانت تعي كل المعاني والأبعاد لمشروع التعديل في مادته الـ ٧٣. لأننا كنا نرى دائماً أن الحل السياسي هو الحل المنشود، وان القوة لا يمكن أن تحقق هدفا، كما لا يمكن ، بل لا يجوز أن ينتصر فريق على فريق..."[٢].

جرى تعديل المادة ٧٣ من الدستور من قبل ٩٠ نائباً بالإجماع في غضون إحدى عشرة دقيقة حتى أنها وصفت بـ"**أقصر جلسة لأطول أزمة**" اشّر الاتفاق هذا ارتياحاً كبيراً ليس من جانب المسلمين فقط وإنما من الجانب المسيحي فكميل شمعون عاد ليؤكد من جديد "**...إن المشاكل اللبنانية لا تحل إلا بالحوار...**" ، أما بيار الجميل فأكد "**...أن مسلمو لبنان كمسيحييه يرفضون خرابه ، فالخراب كان سيعم الجميع خصوصاً القضية الفلسطينية التي حضنها لبنان بجسده وروحه...**" ، بينما وصفه النائب صائب سلام "**أنها الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل التي سيخطوها الفرقاء اللبنانيين في تفاهماتهم السياسية هذه...**" ، وأكد النائب حسين الحسيني "**...أن الحاجز الأول في طريق الحل السياسي أُزيل...**"[٣].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٠ نيسان ١٩٧٦ .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] النهار ، ١١ نيسان ١٩٧٦ ، العدد ١٢٨٠٣ ، ص١– ص٤.

وبعد انتهاء حرب السنتين وعودة الحياة الطبيعية الى لبنان نسبياً بدت المؤسسات الدستورية أكثر نشاطاً من ذي قبل ، فراح المجلس النيابي يتحرك لوضع قواسم مشتركة حول إعادة بناء لبنان ، فتألفت لجنة عرفت بـ"**لجنة المبادرة النيابية**" والتي وضعت في ٢١ آذار ١٩٧٧ الخطوط العريضة لصيغة سياسية جديدة طالبت بأن تتحمل الطوائف كلها والكتل السياسية مسؤولية النهوض بالوطن واعتماد الاستفتاء الشعبي أساساً للحكم ، فضلاً عن تعزيز العمل السياسي والحزبي ، والقضاء على التفاوت الطبقي والاجتماعي بين مختلف الطوائف ، وأخيراً إقامة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية [١].

لم تلق "**الوثيقة البرلمانية**" ترحاباً وتأييداً من زعماء الكتل النيابية خصوصاً في مرحلة التفاوض التي جرت عقب إعلانها ، وذلك لان الكتل جميعها كانت متشبثة بثوابتها الإستراتيجية ولم تكن مستعدة على التنازل عنها ، كورقة الإصلاح للحركة الوطنية اللبنانية ، وتمسك الجبهة اللبنانية بالميثاق القديم تارة ، وبمشاريع التقسيم والفدرالية تارة أخرى ، وحملت الوثيقة البرلمانية عيوباً خاصة بها كونها لم تتطرق الى هوية لبنان وانتمائه ، ولا الى علاقته بسورية وإسرائيل ، وكانت المسائل هذه تدخل في صلب النزاع بين اللبنانيين[٢].

أدى إزدياد العمليات العسكرية ، والتدهور الأمني الذي حدث في لبنان مابين شباط وآذار ١٩٧٨ ، ومنها معركة الفياضية حيث مقر المدرسة الحربية ووزارة الدفاع بين قوات لبنانية وأخرى سورية وما نتج عنها من محاكمة بعض الضباط اللبنانيين وإيداعهم في الاستيداع ، وبعد أيام من الحادثة هذه اجتازت القوات الإسرائيلية يوم ١٦ آذار ١٩٧٨ الجنوب وجرى تشكيل الشريط الحدودي[٣] ، وهي أمورٌ دفعت المجلس النيابي اللبناني أن يسعى من جديد الى حل الأزمة اللبنانية بإيجاد نقاط لتلاقي بين الفرقاء من زعماء الكتل اللبنانية ، من خلال الاتفاق على إصدار صيغة نيابية جديدة أطلق عليها بـ"**الصيغة التي أقرتها الهيأة الممثلة لجميع الكتل الاتجاهات النيابية في ٢٣ ،٢٥ نيسان ١٩٧٨**" ، صيغةً مهمةً الى درجة أن جعل رئيس مجلس النواب جلسة مناقشتها سرية قائلاً : " **هذه الجلسة ، وفقاً لكونها تتعلق بالقضايا المصيرية ، ووفقاً للجلسة الأولى التي قرر المجلس جعلها سرية ، ومن حيث المبدأ فان هذه الجلسة استمرار للبحث بالقضايا المصيرية... وانطلاقاً من هذا المبدأ ، تطرح الرئاسة على التصويت جعل هذه الجلسة سرية...**"[٤].

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٥٨٠.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] فؤاد مطر ، لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون ، ص٤٠٧.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ، ص٤٨٣٠–ص٤٨٣١.

تضمنت الصيغة النيابية على وجوب انسحاب إسرائيل من لبنان ، ومنع النشاط العسكري الفلسطيني ، وحصر الوجود المسلح بالقوى الشرعية ، واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وسلطات الدولة اللبنانية على جنوبه ، وإعادة بناء الجيش على أسس وطنية ، وضرورة إتباع البلاد سياسة إنمائية اقتصادية لتطويرها واستثماره جميع موارده الطبيعية[١].

وقعت الصيغة هذه في يوم ٢٣ نيسان ١٩٧٨ من زعماء الكتل السياسية ونواب وسياسيين شغلوا حيزاً مهماً في وضع طروحات بناءة في طريق حل الأزمة اللبنانية[٢]. وعلى خط موازٍ لمساعي المجلس النيابي للاضطلاع بدور فاعل في تسوية الأزمة اللبنانية ، سعى رئيس الوزراء سليم الحص الى مشروع "**صيغة الوفاق الوطني**" أعدها لمؤتمر الحوار الوطني في بيت الدين في منتصف تشرين الأول ١٩٧٨[٣] ، وهو خلاصة أفكار الرئيس الحص لتحقيق إصلاحات سياسية انتقالية ، يضاف إليه ما جاء من توافقات في "**الوثيقة الدستورية**" أنفة الذكر مع بعض التعديلات ، واهم ما جاء في المشروع هو التأكيد على عروبة لبنان ، وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية مع التقيد بتوزيع الرئاسات الثلاثة الأولى وفق الميثاق الوطني ومناصفة مقاعد المجلس وتعديل قانون الانتخابات واعتماد اللامركزية الإدارية ، ومنع الوجود المسلح على الأراضي اللبنانية وضبط الوجود المسلح الفلسطيني وفق مقررات قمتي الرياض والقاهرة

---

[١] عماد يونس ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٢١.

[٢] صائب سلام ، عادل عسيران ، كميل شمعون ، بيار الجميل ، مجيد ارسلان ، رشيد الصلح ، امين الحافظ ، نصري المعلوف ، كاظم الخليل ، بشير الاعور، بهيج تقي الدين ، خاتشيك بابكيان ، عثمان الدنا ، مخايل الضاهر ، كامل الاسعد ، البير مخيبر ، سليمان العلي، اميل روحانا صقر ، زكي مزبودي ، حسن الرفاعي ، فؤاد نفاع ، عبدو عويدات ، اوغست باخوس ، ميشال معلولي ، ملكون ابلغتيان ، سليم المعلوف ، بطرس حرب. م . م . ن . ل ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ، ص٤٨٣١.

[٣] انعقد مؤتمر بيت الدين لوزراء خارجية الدول العربية المشاركة في قوات الردع العربية والمساندة لها في ١٥ تشرين الأول عام ١٩٧٨ ، وقد مثل المملكة العربية السعودية وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل والكويت وزير الخارجية صباح الأحمد ، وسورية وزير الخارجية عبد الحليم خدام ، ومثل لبنان الرئيس الياس سركيس الذي ترأس المؤتمر، وكذلك رئيس الحكومة سليم الحص ووزير الخارجية فؤاد بطرس ، كما حضر أيضا مندوبون عن السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. درس هذا المؤتمر بعمق واهتمام بالغين الظروف الصعبة التي يواجهها لبنان ، وتدارسوا الأزمة اللبنانية من جوانبها كافة ، بما في ذلك المشكلة الأمنية ، بوصفها إحدى الجوانب الملحة في المعالجة ، وتم الاطلاع على بعض الترتيبات التي قررت قيادة قوات الردع اتخاذها لمعالجة الوضع الأمني بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية . ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث – القرار ، ج٣، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٧٩) ، ص٢٢٧.

١٩٧٦ ، وإقفال الإذاعات الخاصة غير المرخصة وإعادة بناء الجيش على أسس وطنية والعلاقات بين سوريا ولبنان[١] ، إلا أن المشروع لم يعرض على المؤتمرين في بيت الدين لتحفظ وزير خارجية السعودية عليه ، في عدم الرغبة التطرق الى مبادرات جانبية ، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء اللبنانيين[٢].

وحد مؤتمر بيت الدين زعماء الكتل اللبنانية ، في مناشدة المؤتمرين إيجاد خطوط عريضة تجمع اللبنانيين ، أشار بيار الجميل في كتاب مفتوح الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيت الدين أبدى فيه شكره للمبادرة والقائمين والملبين دعوتها عاداً إياها "...**قوة أمل وخيط رجاء...إننا نأمل في أن تتمكنوا من معرفة الداء وهو معروف وإيجاد الدواء وهو موجود...فتجنبونا الخطط والمؤامرات ، لعلنا إذ ذاك نتمكن من إعادة بناء لبنان لنا ولكم**"[٣].

وفعل الشيخ محمد مهدي شمس الدين ، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان مثل ذلك ، إذ بعث برسالة مماثلة أشار فيها "...**تجتمعون اليوم لتعالجوا وضع لبنان ومأساته لتضعوا حدا للأوضاع الشاذة واللاشرعية التي أدت الى تصاعد تيار العنف إن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى إذ يتمنى ويقدر كل تعاطف نبيل...**"[٤]

بينما كانت مذكرة وليد جنبلاط ذات صيغة مختلفة ، فهو لم يتوانَ في عرض مطالبه السياسية عبر التركيز على خلل النظام السياسي اللبناني ، وتطرق الى مجموعة من الحلول التي هي عبارة عن تصورات ذاتية للازمة ومعالجتها[٥] . وأخيراً جاءت مذكرة الحركة الوطنية وجبهة الأحزاب والقوى القومية والوطنية في لبنان كسابقتها تضع أسباب المحنة على الميليشيات المسيحية وعلى مساندة الرئيس سركيس للتوجهات المسيحية ، وتنبذ الخطوات والإجراءات التي تضع امن لبنان بيد القوات اللبنانية عادين أن ذلك مقدمة لتقسيم لبنان عسكرياً ومن ثم سياسياً[٦].

وعلق رئيس مجلس النواب على المؤتمر وما يكتنفه من اتفاق سياسي واضح ومن ترقب في أن يخرج بنتائج تفيد المصلحة العامة في لبنان "... **نحن نعقد هذه الجلسة في هذه الدورة العادية وقلوبنا اليوم مفعمة بالأمل والرجاء ، من أن تسفر اجتماعات بيت الدين ، وبيت الدين**

---

[١] عماد يونس ، المصدر السابق ، ج٤ ،ص٣٢٦-ص٣٢٨.

[٢] سليم الحص ، زمن الأمل والخيبة ، تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦و ١٩٨٠ ، ط٢ ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٦) ، ص٢٤٥.

[٣] مجموعة الوثائق العربية لعام ١٩٧٨ ، ص٦٤٠.

[٤] المصدر نفسه ، ص٦٤٢.

[٥] المصدر نفسه ، ص٦٤٣.

[٦] المصدر نفسه ، ص٦٤٤-ص٦٤٦.

كان منذ القدم رمزاً لوحدة اللبنانيين..." ، وعلق النائب أمين ألبزري الذي شغل رئيس الحكومة بالوكالة أمام مجلس النواب الآمال على مؤتمر بيت الدين كونه يعقد في مرحلة مصيرية من تأريخ لبنان تشهد فراقاً سياسياً كبيراً بين زعماء السياسة ، وناشد المجتمعين من النواب الى ضرورة التأييد والمساندة لتحقيق النتائج الايجابية التي ستتمخض عنه[1].

تبين من خلال هاتين الرسالتين القصيرتين في الجلسة المختصرة هذه أن هناك اتفاقاً وآمالاً معلقة على جنبات المبادرة التي قادها الرئيس سركيس لحل القضية اللبنانية ، بوصف القضية اللبنانية مهما طالت لا يمكن أن تخرج من إطار المواقف والرؤى الإقليمية التي تمثل نقطة أساسية في انطلاق الحل اللبناني.

عقد مجلس النواب جلسة خاصة في ١٩كانون الأول ١٩٧٨ "**لبحث ومناقشة البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين والوسائل الكفيلة لوضعه موضع التنفيذ** ". تجاذب النواب مع الحكومة آراءَ ومقترحات بينت وجهات نظرهم السياسية وتفاهماتهم حول المؤتمر المهم هذا ، أكدت الحكومة خلالها أنها شرعت بتنفيذ مقرراته منذ ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٨ وان تطبيقها مرهون بالوفاق السياسي ، مشروعاً كثيراً ما التزمت الحكومة بتطبيقه[2].

ووجد النائب ألبير مخيبر أن "... **تنفيذ مقررات بيت الدين والتي تعيد السلطة الشرعية الى الدولة وتعيد الأمن والاستقرار هو تعبير عن رغبة الشعب اللبناني المسلم والمسيحي على حد سواء...**"[3].

واتفقت آرائه مع رأي النائب بهيج تقي الدين الذي قال "...**أن هناك تنفيذاً صادقاً أكيداً سريعاً لمقررات بيت الدين التي نتفق جميعاً على وجوب تنفيذها دون أن يكون هنالك أولويات لهذا الفريق أو هذا من الفريق...**"[4].

كانت مبادرة الرئيس سليم الحص أكثر موضوعية من سابقاتها ، فهو يوقن أن اعتماد العلمنة الشاملة وإلغاء الطائفية السياسية ، هو حل غير عملي ولا يمكن تطبيقه في لبنان ، لأنه يؤدي الى دفع المسيحيين باتجاه الاستمرار في الحرب أو السير باتجاه التقسيم ، وهو من جانب آخر وعى بوضوح مدى "**الرفض الإسلامي**" للعلمنة الشاملة ذلك المطلب الذي ترفضه بشدة الحركة الإسلامية في البلاد ، وبذلك كان لابد أن تتسم مبادرته بالتوازن في عدم مس رئاسة

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٧ تشرين الأول ١٩٧٨ ، ص٤٩٠٥.

[2] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٩ كانون الأول عام ١٩٧٨ ، ص٤٩١٢.

[3] المصدر نفسه ، ص٤٩١٦.

[4] المصدر نفسه ، ص٤٩١٦ و ص٤٩٢٨.

الجمهورية اللبنانية بالضرر من أي جهة سياسية ، وفي نفس الوقت جلب الرضا للمسلمين بتعزيز مركز رئيس الحكومة وإلغاء الطائفية في الإدارة والجيش ، فضلاً عن مطالبهم بتحقيق العدالة الاجتماعية ، إن هذا التناقض السياسي جعل من المبادرات النيابية ذا نتائج غير مجدية بسبب وقوف القوى التقليدية في المجلس النيابي ورائها ، ومن جهة أخرى عدم حصولها على دعم القوى الميليشياوية المسيطرة على الأرض ، مع عدم قدرة الدولة على فرض تطبيقها لضعف قدرتها[١].

كان لمجلس الوزراء اللبناني مبادرة مهمة أخرى في طريق التفاوض والتفاهم بين الكتل السياسية ، فوضع في ٥ آذار ١٩٨٠ ، وبعد مشاورات مع الكتل النيابية والشخصيات السياسية ، ما سمي بـ"**مبادئ الوفاق الوطني**" تضمنت الوثيقة ١٤ بنداً ، قامت على عروبة لبنان والعلاقة مع سورية والصراع العربي الإسرائيلي ، ودعم المقاومة الفلسطينية ، والتأكيد على استقلال لبنان ووحدة أراضيه وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أللبنانين[٢].

وأكد الحص أن مبادئ الوفاق لا يعني الوفاق الناجز ، وإنما هي منطلق للحكم في سعيه الى تحقيق الإصلاحات اللازمة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، واعتبرها خطوة أولى من اجل تفاهم وتقارب الفرقاء اللبنانيين من جميع الكتل ، فالمشروع هذا لا يمكن أن يؤتي ثماره بمعزل عن حل إشكاليات الأزمة اللبنانية من الخارج ، فهو يعي الترابط المتلازم بين الأزمة اللبنانية الداخلية وأزمة الشرق الأوسط[٣].

وأكد الحص "**... أن المبادئ المعلنة تشكل في نظرنا خطوة جدية كان يجب أن تساعد على إزالة الحواجز الأساسية التي كانت تباعد بين الفئات اللبنانية وإذابة لكثير من الجليد الذي كان يعطل التواصل بينها...**"[٤].

حظيت هذه المبادئ بقبول وتأييد النواب على اختلاف انتماءاتهم السياسية ، والذين طالبوا الحكومة الى ضرورة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء عن طريق المشروع المهم هذا ، وان ينطلق من المشاكل المستعصية التي تضرب الساحة اللبنانية ومنها مشكلة السلاح والميليشيات وعودة الأمن والاستقرار ، وأشار النائب ادمون رزق في قوله :

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٥٨٣.

[٢] سليم الحص ، زمن الأمل والخيبة ، ص٣٨٤-ص٣٨٠.

[٣] الأرشيف السياسي رئيس سليم الحص على شبكة الانترنيت .

www.thir dforceib.org ; www.salimelhoss.com

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٥٣.

"... نحن أعلنا ونكرر ألان من هنا موافقتنا على المبادئ التي أعلنت في الخامس من آذار هذه المبادئ نوافق عليها. ولقد التقينا في الموافقة عليها مع سائر الفئات الفاعلة على الساحة اللبنانية. ونعتبر أن هذا اللقاء يصح أن يكون أساسا لمرحلة تالية. لتضافر الإرادات اللبنانية جمعاء، في خط الوفاق الوطني..."[١].

أثرت الأوضاع الأمنية المتصاعدة الى بحث المجلس النيابي عن إمكانية عقد مبادرات أخرى من شأنها أن تقف على مفاصلٍ حيويةٍ لالتقاء السياسيين اللبنانيين من الكتل جميعها ، وبالتالي تحقيق استمرارية في شرعية وديمومة المؤسسات الدستورية اللبنانية ، ففي عام ١٩٨٥ أطلق المجلس النيابي اللبناني مبادرته الأخيرة التي سمّاها "**المبادئ الأساسية اللبنانية**"[٢] إذْ نالت شبه إجماع من قبل النواب ، وتكمن أهميتها بأنها أكدت على العيش المشترك بين اللبنانيين ، ووحدة لبنان وعروبته ، والإشادة بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان ، وطالبت بإنتقال لبنان من حالة التمرد والفوضى والخوف والانقسام والانغلاق وحكم الميليشيات الى الحرية والنظام والأمان والاستقرار والوحدة[٣] ، وذكر حسين الحسيني رئيس المجلس النيابي أن المبادرة أصبحت في ١٠ آذار جاهزة لعرضها على المجلس النيابي[٤]. لولا حصول انتفاضة ١٢ آذار ١٩٨٥[٥] ، وقد فرضت التداعيات الأمنية نفسها على الواقع اللبناني خلال العام ١٩٨٦ ، الى ظهور مساعي حكومية جديدة في إطار صيغ للتفاهم وما يتناسب والمرحلة الخطرة التي يمر بها لبنان ، انطلقت المرة هذه من قبل الرئيس رشيد كرامي في تأليف "**لجنة الحوار**" وظيفتها :

"...العمل على تسيير شؤون الدولة بشكل أكثر مركزية ، والعمل على تلاقح رؤى وأفكار السياسيين الراغبين بتأييد المشروع ، خصوصاً وانه سينطلق من روحية الوفاق اللبناني – اللبناني الذي من دونه لا يمكن أن نخرج من الواقع المؤلم...قد أصبحنا أمام ما يحتم أن نعيد

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٧٧.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٥٨١.

[٣] طنوس معوض ، ١٨ يوم من عمر لبنان . عهد الرئيس رينيه معوض ، ط٣ ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٣) ، ص١٠.

[٤] المصدر نفسه ، ص١١.

[٥] للتفصيل عن الانتفاضة وتأثيرها على سير مجريات التقارب السياسي واللبناني ينظر : قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج حرب لبنان . اندلاع حرب المخيمات ، حلقة ١ ، تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٥ .

النظر في كل ما يجري ويجري لعلنا من خلال ذلك نستطيع أن نتوحد الشرعية التي نرتضيها جميعاً..."[١].

من الجدير بالذكر أن مبادرة المجلس النيابي ١٩٨٥ و١٩٨٦ لم تَسْعَ الى تعديل النظام ، بل جاءت لمواجهة تداعيات الحرب المتصاعدة على مستويات متعددة منها تحكم سيطرة ميليشيات كقوة عسكرية فاقت سيطرة الدولة امنياً على الواقع اللبناني ، الأمر الذي افرز تداعيات اجتماعية جمة كان على رأسها موجة كبيرة من التهجير ، كانت مؤسسة المجلس النيابي اللبناني جزءاً من نظام البلاد الطائفي ، ولم يتمكن أعضاؤها التحول الى قوى تغيير تضع لبنان على طريق الدولة العصرية المتجاوزة لحدود التمسك بالانتماءات الطائفية والاثنية على حساب "**المواطنة**" ، لذا لم تأت بأُكلها المبادرات والتفاهمات تلك ، لما فرضه الواقع ألانتمائي لمكونات المجتمع اللبناني من جهة ، ولصلات كتله السياسية وتحركاتها المتداخلة وبعمق مع المحيط الإقليمي والمصالح الدولية من جهة أخرى وفي منطقة حساسة مثل الشرق الأوسط ، احتل فيها لبنان جزءاً دراماتيكياً مهماً في جميع فصول ومراحل تطوراتها من جهة ثالثة ، وهو ما سنتناوله في ثنايا الفصل الرابع والأخير من الرسالة هذه.

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ اب ١٩٨٦ ، ص١٧٥- ص١٧٦.

الفصل الرابع

-المجلس النيابي وتداعيات الحرب اقليمياً ودولياً ١٩٧٥-١٩٩٠ :-

-المبحث الأول : الموقف السوري وقوات الردع العربي :-

لم يكن التدخل السوري في الأزمة اللبنانية وليد ساعتها ، بل حمل مضامين إستراتيجية وتأريخية وسياسية ، انتهت بفرض سياسة سورية واضحة المعالم على الواقع اللبناني ، بعد أن رسم الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠ خارطة جديدة لبلاد الشام أمست سورية المتضرر الأكبر فيها بتحويلها الى دولة برية بواجهة بحرية لا تتعدى ١٧٧كم[١]. ومن جهة أخرى مثل لبنان فيما يتعلق بها حقاً تأريخياً وانه "**مغتصب**" و "**مأخوذ عنوة**" بمساعدة أجنبية خارجية ، فكان حري بسورية أن تستغل الظروف المختلفة للعودة بـ"**بلاد الشام**" الى سابق وحدتها الجغرافية والتأريخية[٢] ، ولا سيما أنَّ ذلك بدا امراً شبه مستحيل أمام التطورات السياسية المتمثلة بالدستور اللبناني وما حمل في مادتيه الأولى والثانية من

---

[١] خسرت سورية ساحلاً بحرياً بطول ٢١٧ كم بفعل إنشاء دولة لبنان الكبير ، إضافة الى ١٠٠كم أخرى عام ١٩٣٩ بفعل ضم لواء الاسكندرونة الى تركيا بمساعدة فرنسا ، فضلاً عن خسارتها سواحل أخرى بسبب ظروف إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ ، للتفاصيل حول التطورات هذه ينظر : رائد سامي حميد موسى الدوري ، العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة تكريت : كلية التربية ، ٢٠٠٣). أنطوان سعادة ، لواء الاسكندرون ، (بيروت : دار الركن ، ١٩٩٦) ؛ حسن الأمين ، سراب الاستقلال في بلاد الشام ١٩١٨-١٩٢٠ ، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٨).

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢١١ ؛

Journal of Palestine Studies, Syrian Military Intervention in Lebanon and Its Consequences Vol. 6, No. 1 (Autumn, 1976), pp. 131-135 ; Theodore J. Stout , THE SYRIAN INTERVENTION IN LEBANON 1975-76 , MASTER OF MILITARY STUDIES , United States Marine Corps ,Command and Staff College , Marine Corps University , p.p,16-26 ; Karen Rasler , Internationalized Civil War : A Dynamic Analysis of the Syrian Intervention in Lebanon , The Journal of Conflict Resolution, Vol. 27, No. 3 (Sep., 1983), pp. 421-423 ; Why Syria Invaded Lebanon, Middle East Research and Information Project No. 51 (Oct., 1976), pp. 3-10.

نص أكد على الحدود الرسمية للبلاد[١] ، تزامناً مع تصريحات رئيس الجمهورية اللبنانية شارل دباس[٢] بأن حدودها "**مقدسة لا تمس**"، وعلى الرغم من التطورات السياسية للكيان السياسي الجديد "**دولة لبنان الكبير**" وما تبعها من إعلان الاستقلال عام ١٩٤٣ اضطرت سورية الى الاعتراف بحدوده التي رسمها الدستور عام ١٩٢٦ و"**على مضض**" لوجود روابط بشرية وجغرافية وتأريخية من شأنها أن تحقق "**أمجاد الأمة السورية**" التي بدت ضرباً من الخيال في ظل وجود دولة معترف بها دولياً ، يصعب "**تمييعها**" تحت طائلة سياسة سورية جديدة تلعبها في المنطقة[٣].

رسمت العلاقة المستقبلية بين البلدين مجموعة من المحطات المتشنجة في سياستهما العامة ، فحاولت سورية القيام بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية والأمنية والسياسية ضد لبنان ، بدأً بـ"**القطيعة الاقتصادية**" عام ١٩٥٠[٤] ، حتى أقفلت الحدود بين البلدين خلال

---

(١) مجلس النواب ، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ، محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ، ص٨٥ ؛ الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، ملحق بعدد ١٩٨٤ ، ٢٥ أيار ١٩٢٦ ، ص١-ص٦.

(٢) شارل دبّاس(١٨٨٤-١٩٣٥) : يُعَدُّ أول رئيس لجمهورية للبنان ، بعد وضع الدستور اللبناني موضع التنفيذ وينتمي إلى الطائفة الأرثوذكسيّة ، وتولى الرئاسة من أيلول ١٩٢٦ ولغاية كانون الثاني ١٩٣٤. بعدها عين رئيسا للحكومة يعاونه مجلس مديرين بدلا من مجلس نيابي ومجلس وزراء بأمر من المفوض السامي ، عين نائبا في كانون الثاني ١٩٣٤ وانتخب في ٣٠ منه رئيسا لمجلس النواب حتى ٣١ آب ١٩٣٤. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص٢١٧-٢١٨.

(٣) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢١٢.

(٤) تعود جذور الخلافات الاقتصادية بين البلدين الى عام ١٩٤٨ ، إذ شكلت الليرة اللبنانية فرقاً نقدياً في سعر صرفها بالنسبة الى الليرة السورية بلغ ٢% في شهر اب من العام ذاته ، تصاعد الى ٥% في شهر أيلول ، ثم ١٥% في شهر تشرين الأول ثم تصاعد الى أكثر من ضعف القيمة النقدية ليصل حوالي ١٢% خلال شهر شباط من العام ١٩٤٩ ، وهو امر أدى الى خروج المزيد من الرساميل بأتجاه لبنان مستفيدةً من السياسة الاقتصادية الليبرالية اللبنانية المنفتحة خارجياً والتي تختلف عن قرينتها السورية المتشددة لمسعى حماية الإنتاج الوطني السوري ، وخصوصاً في ظل الحدود المفتوحة بين البلدين والاتحاد الكمركي القائم بينهما ، امراً اضطرت سوريا خلاله تقديم إنذار أشبه بمذكرة الى لبنان في ٧ آذار ١٩٥٠ تطالب فيها مساعدتها لتحسين الواقع الاقتصادي للبلد ، وحذرته بالمقاطعة الاقتصادية حال عدم تنفيذها من قبل الجانب اللبناني ، الذي رفض الأمر جملة وتفصيلاً ، ودفع بسورية الى المقاطعة الاقتصادية بين البلدين وعلى صعد مختلفة منها الكمركية والتجارية . للتفصيل عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ينظر: حسن محمد خليفة ، العلاقات اللبنانية السورية بين الاقتصاد والسياسة ، (بيروت : المؤسسة الحديثة للكتاب ، ٢٠١١) ؛ رياض غنام ، المصالح=

الفترة الممتدة بين عام ١٩٤٨ و ١٩٥٤ خمس مرات تقريباً . فضلاً عن الجوانب الأمنية التي أربكت العلاقة ، منها تحول سورية الى ملاذٍ آمن للفارين من العدالة أو السياسيين المختلفين مع النظام السياسي أثارت الوحدة العربية بين مصر وسورية مخاوف النظام السياسي اللبناني ولا سيما أنَّ بوادر التمنيات السورية بدت واضحة حيال إرجاع الدول المنسلخة من جسمها بسبب الانتداب الفرنسي[١].

ومنذ عام ١٩٦٣ بدأ النظام السياسي السوري ترويجه لجذور العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين اللبناني والسوري تحت شعار "**سورية ولبنان شعب واحد في دولتين**" وان عملية الفصل بينهما جاءت بأهداف استعمارية فرضتها ظروف الحرب العالمية الأولى على مصيرهما[٢].

ورأت سورية أن للبنان أهمية كبيرة في الصراع العربي مع إسرائيل وهي تريد أن تتزعمه بعد احتلال الأخيرة للجولان في حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧ خاصة ، إلا أن انتهاج لبنان سياسة الحياد ومطالبتها بأنتشار الشرطة الدولية على الحدود مع إسرائيل اضعف كثيراً من الموقف السوري في ذلك الصراع وخفف العبء عن إسرائيل وأزم كثيراً في العلاقات بين البلدين المتجاورين ونما من جانب أخر دوافع البحث عن فرص جديدة للعب سياسة سورية فيه تكون صورتها مباشرة أكثر[٣].

ولفرض السياسة السورية على ارض الواقع عليها أن تؤدي دوراً مهماً في لبنان ، يتمثل في احد جوانبه دعم المقاومة الفلسطينية فيه وتشجيعها على شن هجماتها على إسرائيل من داخل الأراضي اللبنانية[٤] ، وتحول لبنان الى مقاوم "**غير رسمي**" وبـ"**الوكالة**" لإسرائيل ، واستخدام سورية الضغط الاقتصادي على لبنان حال استخدام الأخيرة ضغوطاً سياسية وأمنية على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وحول سورية الى لاعب رئيس فيها ، وهذا ما سعى إليه حافظ الأسد منذ حكمه سورية في تشرين الثاني

=المشتركة بين سوريا ولبنان أيام الانتداب صفحة منسية في تأريخ العلاقات اللبنانية – السورية مجلة الحياة النيابية ، مج٧٠ ، اذار ٢٠٠٩ ، ص٣٠ –ص٤٠.

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢١٣.

[٢] هنري لورنس ، المصدر السابق ، ص ١٧٩.

[٣] نبيل خليفة ، الستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوربية حيال لبنان . بحث في مصير الدولة الحاجز ، (جبيل : دار بيبلوس ، ١٩٩٣) ، ص٦٧.

[٤] للتفصيل أكثر عن الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية ينظر : عد جاسم سليم نجم الدليمي ، الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية ١٩٦٤–١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الانبار : كلية الآداب ، ٢٠٠٩) .

١٩٧٠ ، حاول أن يجعل من "**بلاده حلاً**" أو "**عقدة للحل**" في قضية قومية أو ترتبط بمصير العرب وصراعهم مع إسرائيل[١].

بدت الفرصة السورية للتدخل في الشؤون اللبنانية سانحة اثر اندلاع الحرب في لبنان ، وبدأت تثقف بأتجاه ارتباط امن البلدين ارتباطاً وثيقاً ، ومن جوانب عدة منها طبوغرافية الأرض اللبنانية التي مثلت حاجزاً امنياً يمنع اعتداء إسرائيل على سورية ، ويمنع الالتفاف على دمشق أو وسط سورية[٢] ، فضلاً عن أمنها القومي الذي حتم عليها التدخل في لبنان لحمايته من خطر إسرائيل ، ولا سيما وأنها وضعت في حساباتها إمكانية جر لبنان لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ، تمكن الأخيرة من الولوج إستراتيجياً بما يهدد الأمن والسلام السوريين ، أو أن يشكل لبنان ملجأً للسياسيين والصحف السورية المعارضة للنظام السياسي ، فضلاً عن أبعاد اقتصادية أخرى لها علاقة بالقوانين اللبنانية وأهمها قانون العمل اللبناني الذي يمنح العمال السوريين في لبنان امتيازات الضمان الصحي أسوة بالعمالة اللبنانية ، مما أوصل أعدادهم حوالي ٤٠٠ ألف عامل عشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ، وبذلك سوغت القيادة السورية أن التدخل السوري في لبنان جاء لمنع "**المقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني من السيطرة على الدولة في لبنان**" وما توفره تلك السيطرة من تداعيات على الساحة اللبنانية[٣].

وفرت الظروف التي مر بها لبنان عشية الحرب الأهلية فرصة مهمة فيما يتعلق بسورية ودورها في الأزمة اللبنانية ، متخذة من حالة الانقسام السياسي اللبناني طريقاً مهماً في ذلك ، خاصة وان لبنان بات حلقة يدور في فلكها صراع سوري – إسرائيلي تسابق كل طرف منهما في إحكام سياسته تجاهه بما يعزز مصالحه السياسية والعسكرية والأمنية ، بعد أن أدى عامل الجغرافية الطبيعية في لبنان دوراً مباشراً في تعميق إستراتيجيتهم الأمنية ، بطريقة حتم عليهما طرح خيارات عدة على المستويين السلمي أو العسكري[٤].

جاء التدخل السوري في الشأن اللبناني مباشراً على اثر التطور العسكري اليساري الفلسطيني ضد اليمين المسيحي مع بدايات الحرب ، امراً دفع بقيادات الجبهة اللبنانية في

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، ج١ ، ص٢١٤-ص٢١٥.

[٢] نبيل خليفة ، لبنان في إستراتيجية كيسنجر مقاربة سياسية وجيو-إستراتيجية ، (جبيل : دار بيبلوس ، ١٩٩١) ، ص٢-ص٦٣.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢١٧.

[٤] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٦٩٠ .

٦ كانون الثاني ١٩٧٦ الى عقد اجتماع طرحوا فيه مسألة تقسيم لبنان لحماية الموارنة[١] من ضغط الفلسطينيين واليسار اللبناني والمسلمين[٢].

كان على سورية قراءة المشهد السياسي اللبناني بدقة مع تصاعد الأزمة فيه ، وهو مشهدٌ افرز قوى صاعدة "**التحالف الفلسطيني – اليساري**" وأخرى متضررة "**اليمين المسيحي**" وإمكانية أن تلج الأخيرة نحو "**إسرائيل**" طلباً للمساعدة وعلى صُعد مختلفة ، فكان على سورية حث الخطى لكسب الموارنة ، حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية من التأثيرات السلبية المتوقعة إذا ما نادى المسيحيون بالتقسيم لقيام دويلة مسيحية برعاية إسرائيلية ، أو انتصار التحالف الفلسطيني – اليساري المناهض للسياسة السورية في لبنان[٣].

فأعطى ذلك مسوغاً جاهزاً لها في التدخل بالشأن اللبناني منطلقةً مما صرح به وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام ، وادعائه بحقوق تأريخية لبلاده من جهة حدودها الغربية وان لبنان "**كان جزءاً من سورية وسوف نعيده لدى أي محاولة فعلية للتقسيم...فلبنان إما أن يكون موحداً وإما أن يعود لسورية**"[٤].

عبرت وحدات من الجيش السوري الحدود اللبنانية ليلة ٣١ أيار والأول من حزيران عام ١٩٧٦ استجابة لنداءات القيادات المارونية وبطلب من الرئيس سليمان فرنجية ، سارت هذه القوات في محورين : الأول طريق دمشق بيروت الدولي إلى صوفر ثم إلى بيروت ، والمحور الثاني محور جزين – صيدا ثم الساحل إلى بيروت ، تمكنت القوات هذه من فك حصار الفلسطينيين واليسار عن المعاقل العسكرية المسيحية سيما في مدينة زحلة الهامة في وادي البقاع ، وكذلك إنقاذ بلدتي القبيات وعندقت اللتين تعرضتا لهجوم من القوات الفلسطينية واليسارية[٥].

---

[١] وضعت المسودة الأولى لمشروع تقسيم لبنان من قبل الموارنة في ٢٠ آب ١٩٧٥ واستندت بشكل خاص الى النظام السويسري ، وبعد مفاتحة كميل شمعون وعددٍ من القادة السياسيين والمفكرين وجدت تقبلاً ملموساً من لدنهم ، وأول طرح علني بها جاء من الرئيس العام لرهبانية الموارنة الاباتي شربل قسيس في ٤ كانون الثاني ١٩٧٦. مذكرات الاباتي بولص نعمان ، الإنسان الوطن الحرية ، ج١ ١٩٦٨–١٩٨٢ إعداد أنطوان سعد ، (بيروت : سائر المشرق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢) ، ص٩٧.

[٢] الآن مينارغ ، المصدر السابق ، ص٣١.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢١٨–ص٢١٩.

[٤] عماد يونس ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٧.

[٥] قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٠٧–ص١٠٨.

عَلَّلَتْ الحكومة السورية الغاية من دخولها إلى لبنان بأنه لم يكن يريد بأي حال من الأحوال إلحاق الهزيمة بطرف من الأطراف ولم يغير هذا التدخل من الرؤية الإستراتيجية للتحالف المصيري بين سورية والقوى الوطنية اللبنانية[١] ، وأكدت أن تدخلها جاء من اجل "**مصلحة الأخوة**" وبهدف وقف المجازر ومنع التقسيم[٢] ، وأكدت على "**عروبة لبنان كله**" كسياسة سورية ثابتة[٣].

كان للمجلس النيابي "**موقفاً متبايناً**" تجاه التدخل السوري ، خصوصاً بعد ما تعرضت له بلدة القبيات من هجوم مسلح اعتبره النائب ميخايل الضاهر "**قضية ملحة**" وأهم من جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس ، مشيراً بالقول الى النوايا الكامنة وراء معارضة التدخل السوري من بعض الجهات السياسية بالقول: "**... إما تفشيل المبادرة السورية وإما تفشيل تهجير المسيحيين وان يهجروا في سبيل التقسيم...**" معرباً عن الأهمية والحاجة الملحة للمساعي السورية في لبنان ، عاداً "**... المبادرة السورية التي جاءت في الوقت المناسب من اجل أن تساعد لبنان على الخروج من هذه المحنة ، وان الاتصالات المكثفة التي جرت بين مختلف الفرقاء أدت في الوقت الى وقف القتال...**"[٤].

أدان رئيس الحكومة رسمياً سليم الحص الهجوم على بلدة القبيات ، وشارك النائب ميخايل الضاهر استهجانه واستنكاره الهجوم عليها ، عاداً ذلك انتهاكاً صريحاً لأمن البلاد ، ومشيراً في الوقت نفسه الى أهمية المبادرة السورية وتدخلها العسكري في لبنان وأنها جاء في الوقت المناسب لما حققه من تحسن نسبي في الواقع الأمني المتدهور[٥] ومعرباً عن شكره وامتنانه لسورية التي تربطها بلبنان علاقات تأريخية وقومية واصفاً ذلك: "**... لتُشكر بصورة خاصة الشقيقة سورية التي تميز علاقات لبنان معها بطابع الإخوة**

---

[١] جبار درويش جاسم آل بطيخ ألشمري ، العلاقات السياسية المصرية – السورية ١٩٦٦ . ١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٩) ، ص١٩٥.

[٢] جوزيف أبو خليل ، لبنان وسوريا مشقة الأخوة ، ط٢ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص١١٥.

[٣] الوثائق العربية لعام ١٩٧٦ ، المصدر السابق ، ص١٩٥.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار عام ١٩٧٦ ، ص٤٢١١–ص٤٢١٢.

[٥] المصدر نفسه ، ص٤٢١١–ص٤٢١٢.

والجوار والتاريخ المشترك والأماني المشتركة والتي كان لمبادرتها الكريمة الأثر الفعال في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد..."[1].

فيما ربط رئيس مجلس النواب كامل الأسعد خلال كلمة ألقاها بمناسبة تجديد انتخابه رئيساً للمجلس النيابي اللبناني أن التدخل السوري في الشأن اللبناني نابع من الرابط "**القومي**" بين البلدين الجارين ، واصفاً ذلك بـ"**الخطوة الايجابية**" في طريق الحفاظ على "**الأمن القومي**" بينهما ، مشيراً الى: "**... المعاناة القومية على هذا الصعيد هي التي حفزت الشقيقة سورية ، بقيادة رئيسها حافظ الأسد على تأدية دورها الرائد في لبنان لحماية الأمن القومي...**" ، وأبدى كميل شمعون عن شكره للحكومة السورية على ما تقدمت به من مبادرة مهمة تجاه الأزمة اللبنانية ومثمناً في ذات الوقت دور الجيش السوري في حفظ الأمن وإعادة الهدوء النسبي للبلاد ، الأمر الذي مكن الشرعية الدستورية من استعادة دورها بعد التدهور الأمني الذي انتاب البلاد معلناً بالقول:

> "**... لا بد من كلمة شكر للشقيقة سورية ، رئيساً وحكومة وجيشاً وشعباً . (تصفيق) . خصوصاً وان العمل الرائع الذي قام به الجيش السوري الباسل هو الذي سهل اجتماع هذا المجلس ، وبالتالي سهل انتصار الديمقراطية والمبادئ الدستورية (تصفيق)...**"[2].

وأبدت الجبهة اللبنانية ارتياحاً للتحرك السوري ، فخاطب الشيخ بيار الجميل الرئيس حافظ الأسد بالقول :

> "**...لقد انتهجتم يا سيادة الرئيس نهجاً رسولياً في نصرة الحق والحرية وحماية الأبرياء في لبنان ... إن لبنان الجريح يقدر لسورية الشقيقة بقيادتكم الحكيمة المبادرة والمواقف الرائدة والحاسمة من اجل استعادة حقوقهُ كاملة في السيادة والأمن والحرية والكرامة والاستقلال**"[3].

ويبدو أن تلك الخطابات الرسمية والمسؤولة ، أسهمت بإعطاء سورية الضوء الأخضر للتدخل في لبنان ، في سبيل وقف المذابح وحماية الأبرياء ومساعدة لبنان على استعادة

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٤٥–ص٤٢٤٦.

[2] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ تشرين الأول عام ١٩٧٦، ص٤٢٣٦.

[3] قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٠٨–ص١٠٩.

دورة إلى جانب "**ردع**" القوات المشتركة المتمثلة بتحالف "**الفلسطينيين والحركة الوطنية**" التي أخذت تفرض سيادتها على لبنان وتعارض كل تدخل سوري من شأنه أن ينهي ما حققته من انتصارات على خصومها المسيحيين.

وثمن نواب آخرون الوجود السوري في لبنان بأنه مرتهن وبقاء "**الشرعية الدستورية والديمقراطية للدولة**" ، وان ذلك نابع من حجم العلاقة بين البلدين الجارين ، فالنائب بشير الأعور أكد أن : "**سورية استطاعت أن تحفظ الشرعية الدستورية اللبنانية من الانهيار وساهمت بشكل مباشر في اجتماع مجلس النواب...ولولا الشرعية والاحتفاظ بها بمساعدة الشقيقة سورية ، لما كنا نحن الآن هنا نناقش حكومة دستورية بيانها الوزاري...**"[1].

واوجب النائب منير أبو فاضل بأن يكون للدور السوري في لبنان بعدٍ ذو أهمية اكبر لما شهدته الفترة تلك من استقرار نسبي في الأوضاع الأمنية وأشار الى قيام "**تنسيق سياسي شامل**" بين لبنان وسورية لمواجهة متطلبات المرحلة الحرجة من تأريخ لبنان وما تحمله من تداعيات حاثاً الحكومة اللبنانية على : "**... أن تبادر لفتح ملف التنسيق السياسي مع سورية لان في ذلك قوة للبنان وتكريساً لوحدة الأهداف والمبادئ التي تجمع البلدين التوأمين...**"[2].

تبين أن ما تقدمت به سورية من مبادرة سياسية وعسكرية قد نالت رضا بعض النواب من بعض الطوائف في المجلس النيابي واستحسانهم ، فضلاً عن التأييد الحكومي الرسمي ، والمقبولية لبعض الجهات الحزبية ، التي رأت فيه بادرة جيدة يمكن من خلالها إعادة الأمور المتدهورة الى نصابها ولو نسبياً تمنح الفرقاء مساحة من الوقت تمكنهم ترتيب قواهم من جهة والعمل على إيجاد نقاط للتلاقي والتفاوض من جهة أخرى ، على العكس من جهات سياسية أخرى عدته "**إخلالاً في ميزان القوى السياسية** " وان ذلك إضعافاً لموقفهم العسكري المتقدم .

مثلت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والمقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها ما عدا الصاعقة التي مثل السوريون معظم أركانها[3] ، الموقف الرافض للتدخل السوري في لبنان

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٨٥.

[2] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ،محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ و ٤ اب عام ١٩٧٧ ، ص٤٤٠٣

[3] نوال عبد الجبار سلطان ، توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد٦، كانون الثاني –٢٠٠٧ ، ص٧٤.

الى درجة أن نعتوا التدخل السوري بـ"**الغزو السوري للبنان**"[١] ، الذي أراد تقليص حجم الحركة الوطنية ، وحاول كمال جنبلاط تأليب الموقف العربي والدولي ضده بإبلاغ السفراء العرب وسفراء الدول الأوربية خطورة التدخل السوري ، واصفاً إياه بـ"**المؤامرة**" ضد الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية في لبنان[٢].

انتقد النائب بهيج تقي الدين التدخل السوري في القضية اللبنانية عاداً ذلك "**مساً بالسيادة اللبنانية**" ، ومنتقداً في ذات الوقت الأطراف السياسية والنيابية التي عدته أمر التدخل صب في مصلحة لبنان وعلى الصعد كافة ، مشيراً "**امتلاك دولاً عربية أخرى دوراً ريادياً اكبر في الأزمة اللبنانية ، فاق الدور السوري الذي طمح التدخل لتحقيق أهداف سياسية خاصة...**"[٣].

رد النائب نجاح واكيم بالقول "**أن لبنان أصبح ساحة للصراع الدولي ، بسبب الخلافات العربية حول الموقف من إسرائيل**" مؤكداً أن التدخل هذا مرهون بمحاصرة إسرائيل من التفشي بالجسم العربي ، ومشيراً في الوقت نفسه الى جهات سياسية لبنانية وقفت بالضد من التدخل السوري على أنها "**تشجع على توسيع مدى السياسة الإسرائيلية المستقبلية في لبنان**"[٤].

وتخوف النائب فؤاد لحود من "**مؤامرة في لبنان غيرت الكثير من موازين القوى اللبنانية**" ، ناعتاً بعض الأطراف السياسية اللبنانية بالتحول في سياستها تجاه الدخول السوري في لبنان ، وان ذلك يسهم على المدى البعيد قيام "**دولة يسارية**" في لبنان لا تؤثر على مستوى القرار السياسي اللبناني فحسب ، بل "**تكون منطلقاً لمساندة يسارية إقليمية**" ، وبالتالي الى إخلال في ميزان القوى الكبرى المتصارعة[٥].

سرعان ما حصل تحول واضح في ارتياح بعض الأطراف السياسية اللبنانية من التدخل السوري في لبنان ، وخصوصاً في الموقف المسيحي ، موقفاً اتجه نحو التشنج والتوتر ، وتبدل السياسات ، فبعد عامين تقريباً من التقارب بدأت بوادر الابتعاد واضحة ، خاصة وان زيارة أنور السادات الى القدس عام ١٩٧٧ غيرت كثيراً من موازين

---

[١] كميل شمعون ، أزمة في لبنان ، (بيروت : الفكر الحر ، ١٩٧٧) ، ص١٠٥.

[٢] قاسم لطيف زاحم المرشدي ، المصدر السابق ، ص١٠٩.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ،محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ و ٤ اب عام ١٩٧٧، ص٤٤٠٥.

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٤١٤.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ،محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز ٢ و ٤ اب عام ١٩٧٧، ص٤٤٥٣.

القوى على الساحة اللبنانية ، لأنه اخرج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي ، وبالتالي لابد للأخيرة الانفتاح على جانب آخر يقوي مركزها السياسي في إطار تقاربها الأخير مع مصر ، تزامن ذلك مع حاجة الموازنة لحليف استراتيجي آخر يكون بديلاً للحليف السوري ويحظى بمقبولية القوى الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، أسهمت هذه التطورات في تحرك سورية نحو تحويل سياستها في لبنان بأتجاه الانفتاح على الفلسطينيين والحركة الوطنية لموازنة دورهم فيه ، وهو أمرٌ تناغم مع جهود الفلسطينيين الذين رأوا في التقارب المصري – الإسرائيلي – الماروني خطراً يهدد وجودهم في لبنان أولاً ، ويضعف قضيتهم في المحافل العربية المساندة ، وهنا أصبح لا خيار أمامهم إلا تطبيع العلاقات مع سورية وإرجاع التعاون بين الطرفين على الصعد كافة[١].

ففي الوقت الذي كانت فيه الجبهة اللبنانية تعقد خلوتها الشهيرة في زغرتا في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٨[٢] ، ظهر خلالها اتجاهان مختلفان بين من يؤيد مسألة انتشار القوات السورية في بيروت الشرقية متمثلاً بكميل شمعون وبيار الجميل اللذين أرادا تلافي المشاكل من عدم السماح بذلك الانتشار وتجنب الصدام مع القوات السورية ، وبين من رفض المشروع وعلى رأسهم بشير الجميل الذي ظهر قوة سياسية وعسكرية داخل الجبهة اللبنانية[٣] ، فضلاً عن تحول السياسة السورية باتجاه التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية بحجة العمل على إسقاط اتفاقية كامب ديفيد[٤] ، وهذه أمورٌ دفعت ببشير

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢٢٢.

[٢] خلوة زغرتا : وهي عبارة عن اجتماعات بين الأطراف المسيحية تم عقدها بطلب من الرئيس السابق سليمان فرنجية وكانت أولى خطواتها في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٧٨ بعملية (فحص الضمير) على بحسب تعبيره سليمان فرنجية وتوصلت في جلستين إلى إقرار تنظيم الجبهة والاتفاق على صيغة التعايش وحضر الجلسة الرئيسان السابقان كميل شمعون وسليمان فرنجية والشيخ بيار الجميل إضافة إلى أعضاء الجبهة الآخرين وناقشت قضايا جمع التبرعات وأقرت إنشاء مؤسسة لبنان للمغتربين وطالبت بإعادة المهجرين إلى بيوتهم ، وناقشت أيضا مسألة انتشار القوات في الشمال وعرضت مقياساً للوفاق الوطني . ينظر : أنطوان خويري ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص١٨٥–١٨٧.

[٣] جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص٦٧ ؛ قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٤٠.

[٤] اتفاقية كامب ديفيد : هي عبارة عن الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في السابع عشر من أيلول عام ١٩٧٨ من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن وبحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وقد مثل هذا الاتفاق الإطار العام للسلام في الشرق الأوسط ، وأكد على ضرورة تحقيق السلام وفقاً لروح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وتعهدت مصر وإسرائيل بعدم اللجوء إلى القوة لتسوية النزاعات بل يتم تسويتها بالطرق السلمية وطالبت=

الجميل الى التوجه "**للتحالف مع إسرائيل**" خطوة أولى يوفر خلالها "**الاطمئنان النفسي والمعنوي**" تجاه التطورات الجديدة على الساحة اللبنانية يوازن فيها التقارب بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطيني(١).

أسهم ضعف الدولة ومؤسستها العسكرية توفير جانب من "**توتر العلاقة**" بين الطرفين ، خاصة وان الاعتماد على القوات السورية وفر لها مساحة واسعة وقريبة من مصدر القرار السياسي المؤيد لتواجدها في لبنان ، فالحكومة اللبنانية وجدت فيهم النصير المهم في توفير السيادة(٢).

أنتجت التطورات هذه تصادم بين الجيش اللبناني بقيادة العقيد المنشق أنطوان بركات(٣) والقوات السورية في إطار قوات الردع العربية عند مدخل ثكنة عسكرية في منطقة الفياضية راح ضحيتها العديد من الجنود السوريين ، مما وَلَّدَ تشنجات سياسية وعسكرية قوية بين الجانبين(٤).

أعلن المجلس النيابي من جانبه عن بالغ أسفه للأحداث الأمنية المتصاعدة في منطقة الفياضية والتي مست العلاقة مع القوات السورية ووجودها في لبنان ، مبدين اعتذاراً رسمياً الى سورية عن الحادثة التي حاولت أن تحدث شرخاً في العلاقات السورية اللبنانية ، وتضمن البيان الأهداف المرجوة من افتعال الحادثة والجهات المستفيدة منها ، واصفاً : "**هذه الأحداث الأخيرة لن يفيد منها إلا العدو فهي تسئ الى لبنان وأمنه واستقراره بقدر ما تسئ الى سورية الشقيقة ، ونحن على ثقة أن الذي حدث أياً كانت أسبابه لا يمكن أن ينال من صفاء العلاقات بين سورية ولبنان...**"(٥) وتلافياً للتداعيات

=المعاهدة بإقامة علاقات طبيعية بين الدول التي هي في حالة سلام وطالبت كذلك بإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل . للتفاصيل ينظر: شريف جويد العلوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي– الصهيوني ، دار واسط للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢٤٥–٢٥١.

(١) ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٢٩١.

(٢) جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص٦٩–ص٧٠.

(٣) انطوان بركات : قائد عسكري من زغرتا نفذ عملية انقسام الجيش المضادة وأصر بالوقوف إلى جانب الشرعية المتمثلة ببقاء الرئيس سليمان فرنجية في منصبه وقد نجح في حركته وسيطر على عدد من الثكنات العسكرية والقلاع واخذ ينفذ أوامر الرئيس سليمان فرنجية . ينظر : شفيق الريس ، التحدي اللبناني ١٩٧٥ – ١٩٧٦، (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٨)، ص ٢٣٧–٢٣٨.

(٤) هيلينا كوبان ، المصدر السابق ، ص١٥٩ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ص٢٨٦ ؛ قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٤٢.

(٥) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٤ شباط ١٩٧٨ ، ص٤٦١٥.

الأمنية والسياسية التي تتطور عن أحداث الصدام الأخير ، ناقش المجلس النيابي اللبناني مشروع القانون الوارد بالمرسوم ٩١٦ الرامي الى إنشاء "**محكمة أمنية خاصة**"[١].

وطالب بعض النواب في أثناء مناقشة بنود "**الصيغة التي أقرتها الهيئة الممثلة لجميع الكتل الاتجاهات النيابية في ٢٣ و٢٥ نيسان ١٩٧٨**" بأن يكون لقوات الردع العربية ، وعلى رأسها القوات السورية دوراً واضح خلال الأحداث التي مر بها لبنان وخصوصاً مع تنامي الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب ، وقد توافقت مع ضعف القدرات العسكرية للبنان وعدم تمكنها من الاضطلاع بدورها قوة وطنية تحفظ سيادة لبنان وأراضيه ، معللين "**الخلافات بين زعماء الكتل السياسية اللبنانية**" سبباً من أسباب التدهور الأمني وتصاعد الأحداث[٢].

وأشار كامل الأسعد خلال جلسة تجديد انتخابه رئيساً لمجلس النواب الى أن "**المرحلة تتطلب من الدول العربية مشاركة أوسع في القوات المرسلة الى لبنان بالشكل الذي يتناسب وحجم التحديات التي فرضها الصراع العربي الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية**" ، راداً في الوقت نفسه على مطالب بعض الكتل السياسية "**بإنهاء عمل القوات في بعض المناطق**" ، معتبراً أن ذلك "**سابق لأوانه**" لما يؤديه من حصول فراغ امني "**في ظل عدم اكتمال الجيش اللبناني عدة وعدداً**" ، ومشيداً بالدور السوري وقواته العسكرية على الأراضي اللبنانية ، عاداً إلغاء وجودها "**يعني العودة بالبلاد الى مآسي عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦**"[٣].

وأدرك سليمان فرنجية بُعداً آخر لعلاقة اليمين المسيحي مع سورية ، تلك العلاقة التي نحت منحى سلبياً عقب ثلاثة أعوام تقريباً على اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ، فبعد أن كانت سورية محطة ترحيب مسيحي لبناني ، أمست موضع خلاف مسيحي – مسيحي آخر ، تمثل في المرة هذه بواسطة سليمان فرنجية الذي رأى أن طريقه اختلف عن طريق حلفائه[٤] ، إذ بلغت ذروة التفاقم في الخلافات السياسية المسيحية في أمرِ "**التحالف مع إسرائيل أو مع سورية**" ، وفي مطلع أيار عام ١٩٧٨ ، أدان الرئيس السابق سليمان فرنجية العلاقة مع إسرائيل مؤكداً "**ضرورة تمتين العلاقة مع سورية اللاعب الرئيسي في**

---

[١] تم تناول حيثيات إنشاء المحكمة في الفصل الثاني ، المبحث الرابع ، ص٧٠.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ نيسان عام ١٩٧٨ ، ص٤٨٣٣.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٧ تشرين الأول ١٩٧٨ ، ص٤٩٠٢.

[٤] جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص٧٧.

لبنان بحكم مصالحها التاريخية"[١]. مثل خطابه هذا إيذاناً ببدء التحول في الرؤية المسيحية السياسية تجاه الشريك السياسي الخارجي المسهم في تقوية مركز الموارنة خلال الصراع القائم[٢] ، خاصة وان سياسة الجبهة اللبنانية سارت في غير الخط الذي طمح سليمان فرنجية السير فيه ، وهو امر دفعه الى عدم حضور اجتماعات الجبهة اللبنانية منذ الحادي عشر من أيار عام ١٩٧٨[٣] ، والتحول في تقارب علاقته مع رشيد كرامي ، بعد مقاطعة استمرت لسنوات عدة ، تحت وساطة المخابرات السورية[٤] ، ونظراً لاعتماد رشيد كرامي كلياً على سورية فقد نشأ بذلك حلف في شمال لبنان مؤيداً لسورية بينما كانت الجبهة اللبنانية في بيروت تواجه اشتباكات طاحنة مع الجيش السوري ، وهذا مما أغاض زعماء الجبهة اللبنانية ومن بينهم كميل شمعون الذي علق بالقول : "**إن الرئيس سليمان فرنجية ضعيف الذاكرة**" ، وأراد بذلك التذكير بالخلافات التي كانت دائرة بين المتصالحين ، وبدأت تبرز في الأفق دلائل واضحة حول استعداد كل من جماعة الرئيس السابق سليمان فرنجية والميليشيات التابعة للجبهة اللبنانية لشن معركة طاحنة من اجل السيطرة على الجزء الشمالي من جبل لبنان ، ويبدو أن الغاية من تلك المعركة ليس السيطرة على جزءٍ من الأرض المتنازع عليها فحسب بل أكثر من ذلك بكثير ، فالجزء الشمالي يمثل المعقل الأساسي للطائفة المارونية في لبنان ومن نجح في السيطرة عليه استطاع الادعاء عن حق أنه يحظى بتأييد الموارنة ودعمهم وانه حامي التقاليد المارونية العريقة التي من شأنها من دون شك تعزيز موقفه ومركزه[٥] .

أنتج الفراق هذا بين الأطراف السياسية المارونية الى قيام مجموعة من قوات الكتائب بالهجوم على المقر الصيفي لعائلة فرنجية في مدينة أهدن في ١٣ حزيران ١٩٧٨وقتل

---

[١] هناك جذور عميقة لتوجه سليمان فرنجية المؤيد لسورية ، نابعة من الوضع الجغرافي والسياسي لمنطقة شمال لبنان ومن ماضي سليمان فرنجية الشخصي ، وكانت سورية على الدوام المؤخرة الاقتصادية لمنطقة شمال لبنان وقد رأى سكان شمالي لبنان وجزء كبيراً من زعمائه السياسيين في الاعتماد على سورية وسيلة مبرهنة لضمان المصالح الاقتصادية والسياسية. للتفاصيل ينظر : ليلى رعد ، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

[٢] هيلينا كوبان ، المصدر السابق ، ص ١٦٠.

[٣] رئيف شيف وايهود يعاري ، المصدر السابق ، ص٧٥.

[٤] تمت المصالحة بسعي من رئيس الاستخبارات السورية في لبنان العقيد ثامر الجندي في حين أشار البعض الآخر إلى أن المصالحة تمت على يد العقيد جوني قائد قوات الردع السورية في الشمال اللبناني ومهما يكن من أمر فإن المصالحة تمت على وفق مساعٍ سورية . للتفاصيل ينظر : أني لوران وانطوان بصبوص ، المصدر السابق ، ص ١٣٣؛ سليم الحص ، زمن الأمل والخيبة ، ص ١٧١.

[٥] قاسم لطيف زاحم المرشدي ، المصدر السابق ، ص١٥٩.

طوني ابن سليمان فرنجية مع زوجته وابنته[١] ، ومجموعة من مناصري عائلة فرنجية بلغ عددهم ٢٩ شخصاً ، عرفت العملية هذه بعملية "**أهدن**" ، وهذا أمرٌ صبت نتائجه لصالح السياسة السورية في لبنان ، استحكمت خلالها القوات السورية على المناطق المسيحية في الشمال[٢].

كان الموقف الإسلامي مؤيداً لما ذهب إليه سليمان فرنجية ، منطلقاً من العمق التأريخي للعلاقة بين البلدين ، وإستراتيجية القوة التي تمتلكها سورية فيما خص لبنان ، وأكد رئيس الحكومة سليم الحص على ضرورة الاستمرار بالعلاقات الحسنة مع سورية مع عدم تناسي دورها السياسي والعسكري في لبنان ، الذي وصفها بـ"**المنقذ ضد الهجمات البربرية**" ، خطابٌ شابَهَ الى حد كبير الخطاب المسيحي عند بدايات الأزمة اللبنانية ، وقت كانت الأمور السياسية والعسكرية تغيّر مسارها الى غير صالحهم ، على العكس من خطاب النائب نجاح واكيم إذ حاول بطريقة غير مباشرة أن يجعل من القوات السورية "**قوات احتلال**" عندما طلب من النواب تحديد موقفهم منها في إطار مهمتها داخل لبنان والدور الذي تقوم به[٣].

يمكن من خلال ما تقدم أن نشخص التحول في السياسة المسيحية تجاه الدور السوري في لبنان عن سابق عهده مع اندلاع الحرب الأهلية ، الى دخول إسرائيل لاعباً رئيساً في موازنة القوى اللبنانية ، ولا سيما أنَّ ما توفره من دعم سياسي وعسكري مباشر للمسيحيين يمكنهم من تغيير المعادلة السياسية والعسكرية ، في إطار المصالح المتبادلة بين الطرفين على الأراضي اللبنانية.

اختلف الموقف هذا عن نظيره الإسلامي على الصعيد الرسمي خاصة ، إذ رأى رئيس الوزراء سليم الحص ، أن لا تحقيق للسيادة في لبنان ووحدة أراضيه ما لم تطبق خطة أمنية محكمة على ارض الواقع ، ونجاحها في ظل الظروف هذه مرتبطٌ بالدور السوري على الساحة السياسية اللبنانية ، وأكد أن برنامج الوفاق السياسي الذي انتهجه "**خارطة طريق**" لسياسة حكومته ، تشترك قوات الردع العربي بجزء حيوي في تحقيقه ، واصفاً إياها العنصر الوحيد القادر على تطبيق الأمن والاستقرار في البلاد بغياب عناصر توفير الأمن الأخرى من الجيش والشرطة اللبنانيين ، مشيراً "**مهما بلغت إمكانية لبنان السياسية والعسكرية لا**

---

(١) زئيف شيف وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٩.

(٢) للتفصيل أكثر عن حادثة أهدن من حيث الأسباب والنتائج والتداعيات على العلاقة السورية مع الجبهة اللبنانية ينظر ، قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٥٨–ص١٦٢.

(٣) م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ آب عام ١٩٧٩ ، ص٦٠١١

يمكنه الخروج من إطار العلاقة مع الجارة سورية التي تمتلك بعداً على الصعد كافة في علاقتها مع لبنان"[١].

أثار رأي رئيس الحكومة هذا امتعاض نواب مسيحيين ردوا بالانتقاد الواضح حول السياسة الرسمية هذه ، عادين إياها "**ضعفاً**" في الموقف الرسمي اللبناني تجاه ما يمر به البلد من "**أزمة خاصة**" فالنائب ألبير مخيبر انتقد تصريح رئيس الحكومة متهماً حكومته بفقدانها السيطرة على جوانب الأزمة ومنها الجانب الخارجي ، مما شجع العديد من الأطراف السياسية اللبنانية أن تأخذ دوراً غير رسمي في التفاوض مع سورية ، وحول الأخيرة الى الإمساك وبإحكام بالأوراق السياسية اللبنانية كافة على اختلاف وجهاتها ، واضعة من المبادرة السياسية والعسكرية والأمنية في لبنان تحت رحمة مصالحها الإستراتيجية[٢].

شخص النائب نجاح واكيم المشكلة نفسها مُرجِعاً إياها الى "**ضعف الحكومة في اتخاذ القرارات وتشتت رؤاها السياسية بين أركانها الوزارية**" ، الى درجة أن فقدت الدولة السيطرة على القوات العاملة في لبنان وبخاصة القوات السورية التي باتت لا ترتهن إلا بأوامر قادتها وسياسة دولتهم على الأراضي اللبنانية[٣].

وارجع النائب فؤاد الطحيني أسباب ذلك التخبط السياسي وانعكاساته الأمنية المتدهورة الى العلاقة المشتتة والغير الواضحة مع سورية ، والى التداخل في عمل الأجهزة الأمنية اللبنانية وصلاحيات القوات العربية العاملة في لبنان وبسبب الخلل بسياق عمل الأجهزة الأمنية على الساحة اللبنانية وأهمها قوات الردع العربي قائلاً :

> **"... إن وضع أية خطة أمنية وتنفيذها يستلزم برأينا إيجاد حلول سريعة لأمور منها العلاقة مع سورية... العلاقة مع سورية لم تتسم حتى يومنا هذا بالصراحة المطلوبة إنما ما زالت تشوبها مواقف حذرة ومترددة . وقد بات على الدولة أن توضح هذه العلاقة وان تعمل على إرسائها على أسس واضحة وصريحة تنبع من مصيرنا الواحد ومصالحنا المشتركة. فلم يعد مقبولاً أن**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٥٥–ص٦٤٥٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص٦٤٨٢و ص٦٤٩٦.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ و ١٨ و ٢٠ كانون الأول ١٩٨٠ ، ص٤٣.

يبقى الحذر قائماً بين قوات الردع وقوات الشرعية اللبنانية..."[1].

فيما قلل النائب بطرس حرب من إمكانية أن يؤدي العرب دورهم بالوقوف الى جانب لبنان في أزمته ، أزمةً فرضت واقعاً جديداً ازداد سوءاً بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان بعد أن "**وصلت القوات الإسرائيلية الى حرم القصر الجمهوري... وبعد أن خذلنا العرب ورفضوا اقتراح لبنان بوضع إستراتيجية عربية موحدة للدفاع عن لبنان...**" ، مشيراً أن لبنان أصبح ساحة للصراع وساحة لترويج الاقتصاد العربي وساحة لتحقيق أهداف إستراتيجية ، وطالب النائب نفسه مجلس الوزراء بالقول :

"**... أن تتخذوا قراراً رسمياً بوجوب انسحاب القوات السورية من لبنان ويجب عليكم أولاً أن لا تتوقفوا عند حجة الانسحاب ألتزامني ، أو حجة الدفاع عن سورية من ارض لبنان...**"[2].

وطالب النائب ألبير منصور الحكومة في أن تجري مفاوضات مع الحكومة السورية بسحب قواتها من لبنان في سياق يسبق تفاوضها مع إسرائيل أو المقاومة الفلسطينية ، وان أسباب وجودها "**أصبحت غير مبررة**" ، مشيراً لمؤشرات عدم الثقة بين الفرقاء دارت حول أولويات عقد التفاوض والجهة الأكثر أمناً في التنفيذ[3].

لم يخل عام ١٩٨٣ من مناقشة الوجود السوري في لبنان وما يمتلكه من شرعية أثقلت لبنان سياسياً وامنياً بعد الاحتلال الإسرائيلي لعام ١٩٨٢ ، وما تمخض عنه من مقاربات دولية تمثلت باتفاق الانسحاب الإسرائيلي في ١٧ أيار ١٩٨٣ ومؤتمر جنيف ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣ ومؤتمر لوزان الذي ابتدأت أعماله في ١٢ آذار ١٩٨٤ إذ نستعرض الموقف النيابي من التواجد السوري في لبنان في إطار تلك "**المقاربات الدولية**" في مباحث اخرى من الفصل هذا.

رحب رئيس الوزراء رشيد كرامي أمام مجلس النواب بما قام بها رئيس الجمهورية أمين الجميل بزيارته سورية ، والوصول الى مستجدات جديدة على هامش التطورات السياسية لاتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ قائلاً :

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٦ و ١٨ و ٢٠ كانون الأول ١٩٨٠ ، ص٥٥.

[2] م. م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٢ ، ص٧٦٩.

[3] المصدر نفسه ، ص٧٨٨-٧٨٩.

"... **لقد شهدت الفترة الأخيرة مساعي حثيثة لرأب الصدع بين اللبنانيين وجمع شملهم على قواعد وفاقية واضحة ، وكان للشقيقة سورية دور مميز مشهود في هذه المساعي توج بانعقاد لقاء قمة في دمشق بين الرئيسين اللبناني والسوري سجل نقطة تحول تاريخية في مسار الأزمة اللبنانية صوب الحل...**"[١].

ولقي الأمر هذا ترحاباً واسعاً من نواب مسلمين على رأسهم النائب صائب سلام ، الذي ثمن العلاقة بين البلدين بالمتينة وعلى الصعد كافة ، الأمنية منها خاصة ، وان مسألة تخطي تلك العلاقة أمرٌ صعب في ضوء إنكار الطرف الآخر سواء أكان لبنانياً أم سورياً حيث دعا في معرض حديثه :

"... **نحن ندعو الى الثبات في التفاهم بين المسؤولين في سورية والمسؤولين في لبنان ، وقد نادينا بذلك دائماً من على منبر هذا المجلس وفي كل المجالات ومن خلال وسائل الإعلام ، إيماناً منا بالقاعدة الذهبية وهي أن ما يصيب لبنان من خير أو شر يصيب سورية في الصميم والعكس هو الصحيح ، وان لا امن ولا استقرار في لبنان إذا لم يكن المسؤولون في البلدين على تفاهم ووفاق...**"[٢].

واكد أن التفاهم اللبناني السوري هذا نابع من العلاقة التأريخية بين "**البلدين الشقيقين التوأمين بشعب واحد**" ، وان المراهنة على العدو لا تأتي من الخطر المحدق بلبنان من الشمال بل من الجنوب المحتل من قبل إسرائيل[٣].

فيما كانت وجهة النظر المسيحية مختلفة حيال التقارب اللبناني السوري مثلها النائب ميخايل الضاهر الذي عَدَّ مسالة التواجد العسكري السوري على الأراضي اللبنانية "**يشرعن لها البقاء فترة أطول**" لان الظروف التي يمر بها لبنان ظروفاً استثنائية تتمثل بفقدان سيطرة الدولة على الأراضي التي تحتلها هذه القوات ، مؤكداً في الوقت نفسه ضعف الأنظمة العربية وجيوشها من الوقوف بوجه إسرائيل ومنها الجيش السوري نفسه الذي خسر

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران عام ١٩٨٤ ، ص٣٣٥.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٧٩ .

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٦، ص٩.

أرضه أمامها ، ونعت الحكومة بأنها "**خيبت الأمل**" جراء التفافها حول سورية باعتبارها تحمل لواء الحل للقضية اللبنانية[1].

من الجدير بالذكر أن موقف المجلس النيابي حيال التدخل السوري وقوات الردع العربي كان متقلباً تبعاً لمصلحة الفرقاء السياسيين اللبنانيين ، فهؤلاء الموارنة "**هللو فرحاً وابتهاجاً**" له بعد أن أوجسوا خيفة من المد العسكري اليساري – الفلسطيني مع بدايات الحرب ، لكن ما لبث أن تغير كثيراً نحو "**السلبية والتنديد**" مع تصعيد الجبهة اللبنانية بين مؤيد للتواجد السوري ومعارض له . وقد بان الموقف الدرزي حيال ذلك الوجود "**خافتاً بشكل كبير**" ، فلم يكن الموقف ذا تحرك عميق بين ثنايا مناقشات المجلس النيابي ، سواء بالرفض أم التأييد . ربما يعود سببه الى ارتباط مصيرهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ذات الثقل العسكري في لبنان ، وحجمهم النيابي والتمثيلي داخل المجلس ، موقفاً تشابه الى حد كبير والموقف الشيعي مع اختلاف الأهداف ، فالنواب الشيعة لم يكونوا معترضين بقدر ما التزموا الوسطية في الرأي ، نبع ذلك من تأثير الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ومن ثم الاحتلالين الإسرائيليين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ وما خلفا من انعكاسات مأساوية على الجنوب ، مثل من جانب آخر منطقة خلافات سياسية حول دور القوات العسكرية سواء كانت لبنانية أم ردع عربي وما يمكن أن تؤديه من دور في ظل الصراع السياسي والعسكري اللبنانيين الأمر الذي ابعد نواب الجنوب نوعاً ما عن الدخول في سجالات القبول أو الرفض لهذا التواجد العسكري.

شكل التواجد السوري في لبنان عاملاً أخر من عوامل تأزيم الأزمة اللبنانية ، امراً اختلف حوله النواب كثيراً ، فبعد أن كان مؤيداً من أكثرية الأوساط السياسية مع بداية الحرب ، أمسى غير مقبول لكثير منها ، وشكل الجانب العسكري والسياسي وربما حتى الطائفي مقدمة لعدم المقبولية هذه ، وصار هذا التواجد في نظر بعض الفرقاء سبباً مشابهاً في حيثياته تجاه الأزمة اللبنانية من السبب الفلسطيني ودوره فيها ، خصوصاً عند الموارنة ، امراً صعد كثيراً من التداعيات وعلى الصعد كافة ، الى درجة أن احتاجت المرة هذه الى بوادر سلام عربية ودولية عساها تتمكن من التوصل الى حلول من خلال لقاءات ومؤتمرات تجمع الفرقاء نحو حل سلمي ، وهذا ما نتابعه في حيثيات المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران عام ١٩٨٤ ، ص٣٩٠.

-المبحث الثاني : مؤتمرا الرياض والقاهرة والوساطة العربية لحل الازمة:-

انطلقت مبادرة مؤتمري الرياض والقاهرة قريبةً في وقتها من أداء الرئيس الياس سركيس لليمين الدستوري في ٢٣ أيلول ١٩٧٦ و"**بوساطة خارجية**" ، ففي ٢٦ أيلول ١٩٧٦ قُدِر للأحداث أن تتصاعد اثر قيام مجموعة مسلحة تابعة لمنظمة فلسطينية موالية للعراق بالهجوم على فندق سمير اميس في دمشق واحتجاز النزلاء كرهائن مما استدعى تدخل الجيش وإلقاء القبض على المهاجمين وإعدامهم شنقاً[١].

كانت الحادثة هذه بداية الطريق لسياسةٍ سوريةٍ متشددةٍ ضد المنظمات الفلسطينية في لبنان ومن يقف وراءها من تنظيمات يساريةٍ ، فأرسل حافظ الأسد رسالة بواسطة قائد القوة الجوية السوري اللواء محمد الخولي أطلع فيها الرئيس الياس سركيس عن عزم القوات السورية مهاجمة الفلسطينيين في جبل لبنان ، واستغلال الأحداث الأخيرة بعد إنْ أكتسب الرأي العام في سورية ولبنان موقفاً سلبياً من المقاومة الفلسطينية في مناطق تواجدها ، إلا أنّ الرئيس اللبناني رفض المشروع مغلباً الحل السياسي على الحل العسكري ، في حين رحب كميل شمعون بالمشروع جملة وتفصيلاً قائلاً "...**إنني موافق بنسبة مايتين في المائة . لا تسمع أقوال الرئيس سركيس انه ما يزال مبتدئاً**..." ، كما أيد بيار الجميل ما جاء في رسالة الأسد "...**إني موافق بنسبة ألف بالمائة**..." ، ونال المشروع استحسان سليمان فرنجية ، وبهذا تم للقوات السورية استحصال الشرعية المارونية بعيداً عن الموافقات الرسمية الاخرى ، واستغرقت العملية ٢٤ ساعة بدأً من ٢٨ أيلول ١٩٧٦[٢].

اضطر الفلسطينيون في اليوم الثاني الانسحاب من منطقة المتن كله ، أمام توسع الهجوم السوري يومي ١٢ و١٥ تشرين الأول باتجاه صيدا الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية ، وإذا كان الهجوم الأول لم يأت بنتائج ، إلا أن الهجوم الثاني مهد الطريق لعقد "**القمة العربية**" في الرياض ، مثلت موضع ارتياح لدن الرئيس سركيس الذي رأى أن بوادر السلام في لبنان تلوح في الأفق إذا ما أُغتُنمت المبادرة هذه بشكل جيد وهو ما يشجع مسيرة الحكم التي بدأها بمشاكل داخلية كثيرة[٣] .

حسمت سورية الوضع في لبنان عسكرياً واستجابت تحت ضغط سعودي "**وقف الرياض مساعداتها المالية عن دمشق**"[٤] ، لحل سلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية في

---

[١] عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٢٦.

[٢] النهار ، ٢٩ أيلول ١٩٧٦ ، العدد ١٢٩٧٠.

[٣] كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص٥١-ص٥٣.

[٤] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٢٨١-ص٢٨٢.

لبنان ، فرعت السعودية قمة مصغرة في الرياض بتأريخ ١٥ تشرين الأول عام ١٩٧٦ ضمت الى جانب الملك السعودي خالد بن عبد العزيز أنور السادات وحافظ الأسد والياس سركيس وصباح سالم الصباح أمير الكويت وياسر عرفات ، وفي ١٦ من الشهر نفسه دخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ[١].

صدر وبعد يومين آخرين عن القمة بيان أكد على تنفيذ "**اتفاق القاهرة**" عام ١٩٦٩ خاصة ما تعلق بإنسحاب القوات الفلسطينية حسب مقرراته ، وتسليم أسلحتهم وأسلحة الفرقاء السياسيين اللبنانيين الى قوات الردع العربية ، وإرسال "**قوات ردع عربية**" تألفت من خمساً وعشرين ألف مقاتل وكان عمادها القوات السورية الموجودة في لبنان توضع تحت تصرف الرئيس الياس سركيس ، إذ شكلت القوات هذه من خمسة وعشرين ألف مقاتل سوري وخمسة آلاف آخرين جاؤوا من السودان واليمن الشمالية وليبيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية[٢] للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار [٣].

أسفرت قمة الرياض عن تأليف لجنة رباعية من السعودية ومصر وسورية والكويت مهمتها تطبيق اتفاق القاهرة ١٩٦٩ في مدة أقصاها تسعين يوماً ، وفيما يخص الرئيس السوري تم اعتراف العرب بتدخله السياسي والعسكري في لبنان ، أما الرئيس سركيس فجرى تكريس العرب لدوره وسلطته[٤].

افرز مؤتمر الرياض موقفاً انعكس بصورة سلبية على زعماء الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية ، فبعد تردد طويل قبلوا بتمركز قوات السلام العربية في مناطقهم ، التي احتوت

---

[١] عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٢٦ ؛
Middle East Research and Information Project , Saudi Arabia and the War in Lebanon , No. 111, Rapid Deployment and Nuclear War (Jan., 1983), pp. 24-25 .

[٢] تألفت هذه القوات من ١٥٠٠جندي سعودي ، و٢٠٠٠جندي سوداني ، و٥٠٠ جندي يمني ، و٨٠٠ جندي ليبي ، و٢٠٠جندي إماراتي . ينظر : إسراء شريف جيجان الكعود ، النظام السياسي في لبنان (١٩٨٢- ١٩٩٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦) ص٥٦ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢٨٢.

[٣] للتفاصيل أكثر عن قرارات مؤتمر الرياض ينظر : موسوعة المقاتل على شبكة الانترنيت . نص الوثيقة ق ق ٨٤ /د غ ع /- ١٨ /١٠ / ١٩٧٦ ؛ أنطوان خويري ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٦٩٨- ص٧٠٢ .

[٤] كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص٦٥.

على ستة ألاف جندي سوري دخلوا بيروت الغربية والشرقية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٦[١].

انعقدت القمة العربية الثامنة في القاهرة بتأريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٦ ، صدر عن المؤتمر بيان ختامي وردت فيه مجموعة من القرارات أهمها : الترحيب بأعمال مؤتمر الرياض السداسي ، والمصادقة على قراراته ، وان تساهم الدول العربية كل حسب إمكانياته في إعادة اعمار لبنان ، وتعهد متبادل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي ، وإنشاء صندوق لتمويل القوات العربية العاملة في لبنان ، ومناشدة دول العالم إدانة العدوان الإسرائيلي للبنان[٢].

حمل المؤتمرون وجهات نظر متباينة ، فعلى الصعيد الرسمي لخص الرئيس الياس سركيس أزمة لبنان أمام الزعماء العرب بكلمات مختصرة "**...إني اضمن سلامة المقاومة الفلسطينية في إطار اتفاقية القاهرة ، وعلى العرب من ناحيتهم أن يضمنوا عدم تدخل المقاومة الفلسطينية في الشأن اللبناني الداخلي...**" ، خُلاصةً أعجبت المؤتَمرين ودعتهم الى تأييد ما جاء بخطابه من مطالبة العرب بالوقوف الى جانب لبنان في حربه ، دلل فيها أن نسبة واضحة من التوازن يجب أن تقوم بين الوجود الفلسطيني على الأراضي اللبنانية وعنصر الخوف المسيحي من ذلك الوجود ، محدداً ثوابت ذلك في اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ التي تعد الأساس لانطلاق مثل هكذا مشروع[٣].

وكان للرئيس سليم الحص رأي رسمي آخر انطلق من مشروعه السياسي الدائم والذي عُد البرنامج الأساس للحكومات التي شكلها ، معتبراً أن "**الحل**" و "**التقارب**" بين الفرقاء مرهونين بـ"**الوفاق السياسي**" قارناً بين تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ومسالة الوفاق بين السياسيين اللبنانيين في إشارة الى أن الحلول جميعاً لأزمة لبنان مهما اختلفت وجهتها ووساطتها سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي لا يمكن أن تبصر النور إذا ما انطلقت من وفاق الزعماء السياسيين اللبنانيين ، مشيراً الى أن الوفاق السياسي مثل خطوة أولى في خُطا إصلاح ما تهدم في واقع لبنان على الصعد كافة[٤].

---

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ٢٨٣.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، المصدر السابق ، ص٢٨٢ ؛ أنطوان خويري ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٧٤٢–ص٧٥٧.

[٣] كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص٦٠.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧ ، ص٤٣٦٤.

وشخص رئيس مجلس النواب كامل الأسعد أسباب تأخر لبنان من تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة الى "**الخلافات السياسية**" الداخلية التي حالت "**عن قصد**" في ذلك قائلاً :

"... **ركزت مقررات هذين المؤتمرين ... بوقف إطلاق النار وتطبيق اتفاق القاهرة ودخلت القوات العربية فقامت بمهماتها ولكن ما لبث أن برز من بين فريق من اللبنانيين تيار يناوئها ويرغب في مغادرتها لبنان لان مسيرتها لا تتوافق مع الغايات التي يطلب هذا الفريق تحقيقها، وبينما كان المطلب الأساسي للجبهة اللبنانية خروج الفلسطينيين من كل لبنان ، تحولت القضية الى مطلب آخر هو خروج قوات الأمن العربية**..."[١].

أبدى النواب رؤى مختلفة ومتباينة تجاه هذه الخطوة المهمة في طريق حل الأزمة ، تراوحت بين "**التأييد الإسلامي**" و "**التحفظ المسيحي**" الواضحين حول المبادرة العربية هذه ، وما خرجت به من تسويات للازمة اللبنانية ، بوصفهم السلطة التشريعية الأولى في البلاد التي يجب أن تقف على ما يدور من اتفاقات وتفاهمات سواء كانت داخلية أم خارجية بخصوصها.

فعدَّت بعض "**الأوساط السياسية الإسلامية**"[٢] الخطوة هذه بـ"**الايجابية**" في طريق الحل ، فالنائب سليمان العلي حمل الحكومة "**وجوب استغلال الفرصة**" وعدم تفويتها ، والنأي عن الخلافات السياسية التي تسهم في عرقلة الحلول والمساعي الدولية ، واستغلال عامل الوقت لان التأخير وانتظار الوفاق السياسي مشروعاً حكومياً لا ينتهي إلا بـ"**تسويف**" القرارات العربية المهمة في مساندة القضية اللبنانية ، موضحاً:

"... **نسمع ألان عن الوفاق السياسي... وقد وصلت الاتفاقات الى العدد خمسين أو أكثر وكانت كل هذه الاتفاقات تبقى حبراً على ورق الى أن أتينا الى القاهرة والى الرياض . فوقف الملوك والرؤساء العرب ، بعد مخاض عنيف موقفاً يمليه عليهم**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٧ تشرين الأول عام ١٩٧٨ ، ص٤٨٩٩.

[٢] النهار ، ١٩ تشرين الأول ١٩٧٦ ، العدد ١٢٩٨٩ ، ص٢.

الضمير، ولم يكن نملك نحن ما يمكن أن يلزمهم بمساعدتنا... فانتظرنا قليلاً وانتظرنا كثيراً. فلم تنفذ هذه الاتفاقات..."[١].

وأكد النائب صائب سلام أن الخطوة هذه باتت "**مطلباً شعبياً**" مهماً ، اوجب خلالها السياسيين باختلاف انتماءاتهم الدينية والعرقية تنفيذ مقرراتها والالتزام ببنودها مبيناً أن : "**الشعب بأسره ينشد السرعة في تنفيذ مقررات قمتي الرياض والقاهرة**" وأشار على الجميع فهم غاية قوات الردع العربية هي حماية لبنان ومساعدته في أزمته ، داعياً الفرقاء من السياسيين تقبل مهامها بواقع الحفاظ على لبنان وسيادته ، أمام ما وصفها بـ"**الهجمة**" التي يتعرض لها البلد[٢].

وأبدى النائب عثمان ألدنا "**شكره وامتنانه**" لجميع القائمين على مؤتمري الرياض والقاهرة من الوساطة العربية ، مؤكداً على "**الترحيب الإسلامي**" لمقرراتهما كونها أسهمت في إيقاف "**قتال الثمانية عشر شهراً**" في لبنان ، عاداً ما قام به الزعماء العرب "**جزء من واجبهم القومي**" تجاه لبنان الذي يعيش "**أزمة وجود**" واختلاف في الثوابت التي بنيت عليها طبيعة العلاقة بين الشركاء[٣].

وعكست بعض القيادات المسيحية "**تحفظات**" على الجانب الأخر من الخطوة هذه ، رابطة بين "**الأزمة اللبنانية ومشكلة التواجد الفلسطيني**" الذي عُد "**عقدة الخوف**" بالنسبة لهم ، فالنائب سليمان فرنجية شخص بعض الملاحظات على المؤتمر ، انطلقت من رفض اليمين المسيحي كل الحلول التي "**لا تزيل الاعتداء على لبنان**" ومنها مشكلة "**التواجد الفلسطيني على أراضيه**" ، بينما ربط كميل شمعون قضية التواجد الفلسطيني على الأراضي اللبنانية بـ"**مصير الوجود المسيحي**" الذي وصفه بـ"**الوجود التأريخي في لبنان**" معتبراً "**امتلاك المسيحيين السلاح**" بمثابة "**الضمانة الوحيدة والاساسية**" لاستمرار ذلك الوجود أمام "**موجات التهميش**" بحقهم مؤكداً استعدادهم "**للتسلح من الشيطان**" بحسب تعبيره إذا ما جاءت النتائج بحلول جذرية تزيل الأسباب قبل مسببات المشكلة اللبنانية[٤].

وتوجه النائب نجاح واكيم بـ"**اللائمة**" للزعماء العرب والقائمين على مؤتمري الرياض والقاهرة في كلمة اتسمت بـ"**الصراحة**" الواضحة ، متهماً تلك الأنظمة بأنها "**شوهت العروبة**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧ ، ص٤٣٨٦.

[٢] النهار ، ٨ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، العدد ١٣٠٠٥ ، ص٢.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٥١.

[٤] النهار ، ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦ ، العدد ١٢٩٩٢ ، ص٢.

التي ازدهرت في لبنان و "**ترعرعت فيه**" ، وان الأزمة اللبنانية جزء" **من مشكلة التخلف العربي وهي من زرع الأجنبي**" حاشاً في الوقت نفسه إزالة الأسباب الرئيسية المتمثلة بالتواجد الفلسطيني وما عليه من "**التزامات اقرها مؤتمر القاهرة ١٩٦٩**" ليبدأ التفاوض "**الصريح والواضح**" في أسس الأزمة اللبنانية "**المختلقة**"[١].

تمثل خطاب النائب فؤاد لحود بـ"**الاعتدال**" الواضح عن سابقه من الخطابات والرؤى المسيحية تجاه مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ، طالباً من الحكومة بالضغط على الأطراف السياسية اللبنانية من اجل "**تمرير**" مقرراتهما ، وعليها "**المتابعة المباشرة والصريحة**" ، لما يمتلكه لبنان من تجارب تاريخية لمواقِفَ عربيةٍ وقممٍ سابقة لدعم لبنان ومعاناته ، اتسمت اغلبها بـ"**التنصل**" ، وضرب مثلاً في قرار القمة العربية في القاهرة من ١٣ –١٧ كانون الثاني ١٩٦٤ حول "**مشاريع استثمار المياه العربية ومساهمات الدول الأعضاء فيها**"[٢] والتي "**سوفت**" بسبب اختلاف اللبنانيين على القضايا الداخلية الى درجة أن جعلت من العرب يبتعدون تدريجياً عن مساندة لبنان[٣].

وعكس النائب ألبير مخيبر رأياً آخر اتهم فيه "**الساسة المسلمين**" بوقوفهم عائقاً أمام التسويات والحلول سواء كانت داخلية أو خارجية للازمة اللبنانية ، وعدم تنفيذهم مقررات اتفاق القاهرة ١٩٦٩ ، الذي عُد الأساس في انطلاق المساعي العربية اللاحقة ، مشيراً في الوقت نفسه ، أن الجانب المسيحي لن يقف "**منتظراً**" تنفيذه ، وعده بـ"**اتفاق قد تعداه الزمن**" ، مشيراً بالقول : "**... إني لا اعترف باتفاق القاهرة ولم اعترف ، ولن اعترف**"[٤].

أرجعت الخلافات بين السياسيين اللبنانيين البلاد الى مرحلة التخبط بأزمة الحرب والى التفرقة الداخلية بين طوائف الشعب اللبناني التي تلاعبت بها أصابع القوى الخارجية على حد وصف النائب ادمون رزق ، الذي دعا الفرقاء السياسيين الى عدم تفويت الفرصة الجديدة التي ستتمخض عن المقررات التي تصدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٥٨.

[٢] موسوعة المقاتل على شبكة الانترنيت. الوثيقة. ق ق ١٤/ د ١ / ١٧ / ١ / ١٩٦٤.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ و ٢٤ كانون الأول عام ١٩٧٦ ، ص٤٢٧١.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الاولى ، ٢١ و ٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧ ، ص٤٤٢١.

"**بيت الدين**" للوقوف على تداعيات عدم تنفيذ ما جاء به مؤتمري الرياض والقاهرة من مقررات مهمة لحل أزمة الحرب الأهلية[١].

وأشار الى أن العرب يعقدون المؤتمرات الخاصة بتسوية الأزمة اللبنانية والساسة اللبنانيون يعملون على "**تهميشها**" و "**إفراغها من محتواها**" لعدم تطابق رؤاهم "**ووقوف وطنيتهم خلف مصالحهم ومصالح طوائفهم التي تقدمت على مصالح لبنان وسيادته المقرة في المؤتمرات المهمة هذه**" [٢].

ورأى رئيس المجلس النيابي أن "**ترتيب الأولويات**" يجب أن يكون أساس الانطلاق بتنفيذ المقررات واصفاً ذلك بالقول :

> "**أن تنظم تواجد الفلسطينيين في لبنان يسبق الشروع بجمع الأسلحة لأنهم يعتبرون المسبب الرئيسي في الحرب الأهلية اللبنانية وفق رؤى بعض الكتل اللبنانية ، التي تسلحت بقصد التوازن في قواها مع ما أسموهم الطارئ على المجتمع اللبناني**"[٣].

ذُكِرَ أن الموقف السعودي كان الأبرز من بين المواقف العربية والدولية حيال أزمة الحرب الأهلية اللبنانية وكان الأبرز في مناقشات النواب[٤] ، إذ أظهرت المملكة العربية السعودية نشاطاً متميزاً منذ بداية الحرب في لبنان وأكدت باستمرار حرصها على سيادة لبنان وسلامة أراضيه ، داعيةً اللبنانيين أن يلتفوا حول بعضهم ويحلّوا مشاكلهم بأنفسهم[٥] انبثق الموقف هذا من مخاوفها في تحول النظام السياسي اللبناني الى يساري إذا ما حسمت الغلبة لصالح اليسار اللبناني والفلسطينيين ، مناوئ للأنظمة العربية الإقليمية ، مع تصاعد

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٩ كانون الأول عام ١٩٧٨ ، ص٤٩٢٠.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٩٧.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٠ ، ص٥.

[٤] بالإضافة الى الموقف السعودي كانت هناك مبادرات أخرى للفاتيكان ولفرنسا ومواقف للولايات المتحدة الأمريكية ومواقف سوفيتية ، لم يكن لها صداها في مناقشات المجلس النيابي اللبناني كما هو الدور السعودي.

[٥] قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٢٨٩.

نشاط سورية بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بعقدها معاهدة صداقة وتعاون بينهما في ٨ من تشرين الأول ١٩٨٠[١].

وكان لها موقفها المؤيد "**للوثيقة الدستورية**" الموقعة في ١٤ شباط عام ١٩٧٦ ذات الرعاية السورية[٢] ، و"**مؤتمر بيت الدين**" من ١٥-١٧ تشرين الأول ١٩٧٨ ، والذي بذلت فيه جهوداً حثيثة لإقناع سورية بسحب قواتها من بيروت الشرقية وإبدالها بقوات سعودية ، فشكل ذلك خطوة جديدة من خطوات الحل السعودي للازمة اللبنانية[٣].

ورعت الدبلوماسية السعودية تقريب الخطوات بين الفرقاء اللبنانيين محاولة "**تهيئة الأجواء**" حول القضايا الداخلية والخارجية وموضوع العلاقة مع سورية ودورها في لبنان ، من اجل وقف إطلاق النار ، وبذلك كان للدبلوماسية السعودية مراحل ثلاث في تعاملها مع أزمة الحرب اللبنانية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ . متمثلة بدبلوماسية ما قبل عام ١٩٨٢ إذْ عملت على دعم "**الشرعية اللبنانية**" و "**وحدة لبنان**" والوقوف بوجه "**دعوات التقسيم**" ، ودبلوماسية ما بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وفي المرحلة هذه كثفت الرياض من مبادراتها السلمية للتوفيق بين اللبنانيين ، فكانت وراء حوار اللبنانيين في مؤتمري جنيف ولوزان ، وأخيراً جاءت دبلوماسية اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لتضع وتحت رعايتها بوادر إنهاء الأزمة اللبنانية[٤].

اختصت المرحلة الثانية من الدبلوماسية هذه ، بمساعي السعودية في عقد مؤتمر "**جنيف للسلام**" في ٣١ تشرين الأول – ٤ تشرين الثاني عام ١٩٨٣ ، ولكونها مبادرة مهمة في طريق حل الأزمة اللبنانية التزم المجلس النيابي الحذر في مناقشته لتحضيراتها ، فصوت النواب بالأكثرية على تحويل الجلسة الى سرية "**خوفاً من وصول بعض الآراء النيابية الى الإعلام**" وتكون سبباً في إخفاق مؤتمر جنيف[٥].

قدمت المملكة العربية السعودية عن طريق وزير خارجيتها الأمير بندر بن سلطان في ١٥ آب ١٩٨٣[٦] ، مذكرة الملك السعودي الى الرئيس اللبناني أمين الجميل والتي تضمنت

---

[١] قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٢٩٢.

[٢] النهار ، ٣٠ آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٩١ ؛ فؤاد مطر ، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ، ج٣ ص٢٢٦.

[٣] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٣٠٠.

[٤] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٧٨.

[٥] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ٦ تشرين الأول عام ١٩٨٣ ، ص١٠٦٦.

[٦] عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٤٥ .

وقف إطلاق النار على الأراضي اللبنانية كلها ، وبأشراف مراقبين محايدين ، وتشكيل لجنة تمثل "**الجيش اللبناني**" و "**الجبهة اللبنانية**" و "**جبهة الخلاص الوطني**" التي تضم كل من سليمان فرنجية ورشيد كرامي وكمال جنبلاط ، و "**الجبهة اللبنانية**" التي تضم كلاً من كميل شمعون وبيار الجميل ، إضافة الى صائب سلام وعادل عسيران وريمون اده وممثلين عن المجلس النيابي والحكومة وتقرر أن يدعو رئيس الجمهورية اللبنانية ممثلاً عن كل من سورية والسعودية كمراقبين[١] ، واستبعدا كلاً من رئيس مجلس كامل الأسعد النواب ورئيس الحكومة شفيق الوزان بسبب الاعتراض السوري عليهما ، ولتهيئة الأجواء السياسية الملائمة للمبادرة هذه ، حملت اقتراحاً آخر تضمن تأليف "**حكومة وحدة وطنية**" ، بعد أن يقدم الوزان استقالة حكومته[٢] ، أما الأسعد فأعترض على دعوة منافسه عادل عسيران الى المؤتمر ، فيما رفض ريمون اده الاشتراك في المؤتمر قبل جلاء القوات السورية والإسرائيلية عن لبنان ، تحديد المسؤولية عن مقتل أكثر من ١٠٠ ألف شخص في الحرب . انصبت المناقشات التي استمرت من ١ تشرين الثاني حتى ٤ منه حول مسالتين رئيسيتين ، وهما "**اتفاق ١٧ أيار**" وهوية لبنان وانتمائه[٣].

تضمن المؤتمر ثلاثة توجهات سياسية[٤] ، توجهات افترقت من محطتين رئيستين هما "**اتفاق ١٧ أيار**" والذي سنتناول موقف المؤتمرين منه في المبحث القادم و "**هوية لبنان وانتماءه**" والتي مثلت نقطةَ جدلٍ كبيرٍ بين عضو "**الجبهة اللبنانية**" بيار الجميل من جهة والفريق "**الوطني- الإسلامي**" ، حمل الجانب المسيحي رأياً متشدد حول الصيغة اللبنانية التي جاء بها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ، وقد مثلت بنظرهم "**صيغة العيش المشترك المتفق عليها**" ومشاعر الخوف لديهم من التفوق العددي للمسلمين ، الذي قوبل من جانبهم في الاختلاف على "**تفسير العروبة**" التي أضحت نقطة خلاف غير متفق

---

[١] أيلي سالم ، الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨ دبلوماسية البحث عن مخرج ، ترجمة مخايل خوري ، ط٤ (بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٣) ، ص٢٤٤-ص٢٥٥.

[٢] بناء على كتاب السيد شفيق الوزان تاريخ ٣ نيسان ١٩٨٤ المتضمن استقالة الوزارة التي يرأسها وقبلت الاستقالة من قبل رئيس الجمهورية بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٨٤. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٨٥.

[٤] للتفصيل أكثر عن وقائع المؤتمر والمفاوضات التي جرت بين الفرقاء السياسيين اللبنانيين ينظر : المحاضر السرية الكاملة : ثرثرة فوق بحيرة ليمان ، تقديم طلال سلمان ، ط٢ ، (بيروت : المركز العربي للمعلومات ، ١٩٨٤) .

عليها بوصف العروبة تعني في نظرهم عروبة اللغة والمحيط الذي يحدها ، وان افتراق اللبنانيين جاء بعد أن تحولت العروبة الى دين نمت على أساسه الطائفية(١).

وضع المسيحيون أمكانيةً لحل المسألة الشائكة هذه بالركون الى لجنة من الخبراء في التأريخ والجغرافيا والاجتماع يركن الى آرائهم ويتفق على تفاهمات متقاربة حولها ، أما التوجه الإسلامي نحو تفسير الخلاف السياسي على العروبة فمثله رشيد كرامي الذي اعتبر أن الاتفاق على العروبة يتطلب تجسيداً لها في مختلف المجالات الثقافية والتربوية والإعلامية والاقتصادية ، فهناك رأيان احتدم النقاش السياسي حولهما الى درجة أن رضخت الجبهة اللبنانية الى تفسير العروبة وما يتناسب ورؤى المؤتمرين كلهم على اختلاف مللهم(٢).

مثل ذلك الاتفاق الوحيد الذي التقى فيه الفرقاء السياسيون ، ونقطة النهاية التي افترقوا منها دون أن يكون له نتائج تذكر على مستوى الإصلاح السياسي ، لكن الاتفاق النهائي في جنيف خَلُصَ الى عقد مؤتمرٍ ثانٍ في المدينة نفسها يوم ١٤ تشرين الثاني من العام نفسه استكمالاً للمناقشات ، فيما قام رئيس الجمهورية بالاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القيادات العربية تمهيداً لإلغاء اتفاق ١٧ أيار ، لكن موعد المؤتمر الثاني تأخر حتى ١٢ آذار ١٩٨٤ ، بسبب تريث الرئيس الجميل في إلغاء الاتفاق وتفاعل الأحداث الأمنية في البلاد(٣).

استغل ايلي سالم وزير الخارجية اللبناني الجلسة النيابية ليعرض مساعي رئيس الجمهورية اللبنانية في جولاته الجديدة الى السعودية وفرنسا وأميركا وحاضرة الفاتيكان وسورية ، استكمالاً لتوصيات مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في جنيف(٤) ، مُشيراً الى أهمية الزيارات هذه وما ولدته من قناعات لدى العرب بان القضية اللبنانية هي مفتاح الحل لقضية الشرق الأوسط ، ووصف ذلك بالقول :

---

(١) طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص٦٩ و ص١٢١ و ص١٣٧ و ص٢٠٠–ص٢٠١.

(٢) اتفق المؤتمرون على عروبة لبنان من خلال الصيغة التالية "لبنان سيد حر مستقل وواحد أرضا وشعبا ومؤسسات في حدوده المنصوص علنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليا وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها كافة على أن تجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات جميعها دون استثناء . المصدر نفسه ، ص١٩٩و ص٢٠٠ و ص١١٦ و ص٢٠٨.

(٣) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، المصدر السابق ، ص٦٩١.

(٤) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٨ كانون الأول عام ١٩٨٣ ، ص٩١٥.

"... أن القضية اللبنانية لها أوجه عدة : الوجه الداخلي والوجه العربي- العربي ، والوجه العربي- الإسرائيلي ، والوجه الدولي هناك أمور كتلك المتعلقة بالوجه الداخلي ، حلها في أيدينا كلبنانيين وهناك أمور عربية صرفة حلها يتوقف الى حد كبير على سورية وعلى المقاومة الفلسطينية وعلى الوضع العربي العام. وهنالك على الصعيد العربي- الإسرائيلي أمور معقدة ومتشابكة مع مصالح إسرائيل وأهدافها ومع مصالح الدول العربية المجاورة لها ومصالح وأهداف العالم العربي ككل ، وحل هذه الأمور ليس متيسرا في شكل كلي الآن. وهنالك أمور كثيرة قد تغرب عن البال ، لكنها في صميم المشكلة اللبنانية وهي متعلقة مباشرة بالصراع الأميركي- السوفياتي ومتعلقة بدول فاعلة على الصعيد العالمي...[(١)].

لم يأت المؤتمر بالنتائج "**الطموحة**" وأصبح محط انتقاد بعض النواب وعلى مختلف انتماءاتهم الطائفية ، فعدَّه النائب ألبير مخيبر "**مؤتمراً مخجلاً**" لا يتناسب وحجم التحضيرات التي سبقته ، وذكر أن "**الانكى من ذلك ما تناقله وسائل الإعلام والصحف والمجلات الأجنبية من صفحات عريضة عرضت الخلاف اللبناني بالشكل الذي فوت فرصة تأريخية في طريق حل مشكلة الحرب الأهلية**"[(٢)].

وأشار النائب ميخايل الضاهر الى أن التصعيد الأمني والعسكري والتهجير والقصف أموراً تتصاعد عقب كل "**مبادرة فاشلة**" لحل عقدة الحرب ، موجباً على الحكومة أن تأخذ دورها في ضبط الأمور الأمنية المتصاعدة عقب هكذا خطوة "**لم تأت بنتائج مرجوة**" في طريق حل الأزمة اللبنانية ، وهو أمر ولد "**يأساً كبيراً لدى لمواطنين اللبنانيين يضاف الى الياس الذي انتابهم بعد فشل مؤتمر جنيف ، ناهيك عن يأسهم في عدم سنوح فرصة جديدة لحل الأزمة**"[(٣)].

---

(١) م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٨ كانون الأول عام ١٩٨٣ ، ص٩١٦.

(٢) المصدر نفسه ، ص٩٢٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٢٣.

صاحب التدهور الأمني حادثة انقسام الجيش بسبب "**انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤**"[١] ، وتكتل المعارضة السياسية الداخلية خلف سورية ، مما جعل الرئيس أمين الجميل أن ينظر في خيار القيام بمبادرة داخلية جديدة تجاه الحركة الوطنية ، تقوم على أساس مشروع "**الإصلاحات السياسية**"[٢] ، واتجاه سورية نحو إلغاء اتفاق ١٧ أيار. ولتحقيق البرنامج هذا كان لابد له من توجيه الدعوة الى الفرقاء كافة المشاركين في مؤتمر جنيف الى مؤتمر خارجي في المدينة السويسرية نفسها في يوم ٢٧ شباط ١٩٨٤ ، وأدرك أن التئام هذا المؤتمر يتطلب وجود رعاية خارجية ، فعلق آماله على المملكة العربية السعودية التي حضرت سياسياً لـ"**مؤتمر لوزان**"[٣].

---

[١] انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ : وهي انتفاضة شعبية انطلقت نتيجة لتمسك رئيس الجمهورية أمين الجميل باتفاق ١٧ أيار والذي أدى الى تأزم الوضع الداخلي اللبناني فتحالف نبيه بري مع وليد جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان فرنجية وقوى أخرى ، صعدوا من معارضتهم للاتفاق الأمر الذي احدث احتكاكات بين عناصر حركة أمل والجيش اللبناني في أحياء الضاحية الجنوبية ، وحينها قرر أمين الجميل الوقوف بوجه كل من يقف عارضا أمام الاتفاق المذكور ، وهو امر جعل المواجهة خيارا رئيسا ، فأندفع شباب الأحزاب الى الشارع وسيطروا على مبنى وزارة الإعلام حيث الإذاعة وتلفزيون لبنان وأذيع بيان الانتفاضة الشهير الموقع باسم رئيس حركة أمل نبيه بري ، وشكل هذا الحدث انعطافة في تأريخيه فيما يخص الوضع السياسي اللبناني عندما لبت الوحدات التابعة الى اللواء السادس في الجيش اللبناني النداء والتزمت به وقررت عدم الانجرار في القتال الداخلي ورفض الأوامر الصادرة عن القيادة العسكرية في وزارة الدفاع ، وبهذا شكلت هذه الانتفاضة حدثا مهما حيث لقيت تأييدا جماهيريا واسعا للتفصيل أكثر عن الانتفاضة ينظر : قبلان قبلان ، المصدر السابق ، ص١٥٢ ؛ فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص٢٩٠.

[٢] يقوم برنامج الإصلاح السياسي لامين الجميل : إنشاء مجلس للشيوخ تتمثل فيه الطوائف اللبنانية كلها بالتساوي ، وتوسيع قاعدة التمثيل النيابي في مجلس النواب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين ، وإلغاء الطائفية الوظيفية ، مع المحافظة على الوظائف في الفئة الأولى ، وجعل من ولاية رئيس المجلس النيابي سنتين ، واعتماد أكثرية الثلثين في المجلس النيابي لإقرار القضايا المصيرية ، ووجوب وجود أكثرية فيه بنسبة ٥٥% لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى ، وتسمية رئيس مجلس الوزراء في المجلس النيابي ، وتعزيز القضاء وإنشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء ومجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والمعاهدات . وأخيرا لحظ البرنامج تحديث الأداة واعتماد اللامركزية الإدارية وتعزيز البلديات وتوسيع صلاحياتها ، وتطوير المؤسسات والأجهزة الأمنية. عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، المصدر السابق ، ص٦٩٢.

[٣] عماد يونس ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص٣٤٣–ص٣٤٨.

استمرت أعمال المؤتمر من ١٢ – ٢٠ آذار ١٩٨٤[١] ، شهد تحولاً في وضع السياسيين أللبنانين المشاركين ، فسليمان فرنجية انتقل الى الجبهة اللبنانية بعد أن وقف الى جانب المتظاهرين في ٦ شباط ضد أمين الجميل ، وشهد تحولاً آخر لصائب سلام نحو المحور الشيعي – السني – الدرزي ، وهذا ما عكس تبلور جبهتين لبنانيتين إحداهما "**وطنية – إسلامية**" عرضت أفكارها معتمدة على مبادئ إلغاء الطائفية السياسية والتوازن في الصلاحيات ، وطالبت بالوحدة الوطنية والعدالة والمساواة ، وأخرى "**مسيحية – مارونية**" ممثلة بالجبهة اللبنانية استخدمت "**عقدة الخوف**" لتتمسك بامتيازاتها التقليدية ، وتعرض اعتماد الفدرالية في وجه المطالب الإسلامية – اليسارية المهتمة بإلغاء الطائفية السياسية[٢].

انقسم المؤتمرون على فريقين : الفريق الوطني – الإسلامي من جهة ، وفريق الجبهة اللبنانية من جهة أخرى ، فالنائب عادل عسيران ونبيه بري وصائب سلام ورشيد كرامي ووليد جنبلاط تقدموا جميعاً بورقة عمل مشتركة تقف على "**إصلاح النظام السياسي**" ، بينما تقدمت الجبهة اللبنانية بورقة عمل أخرى اختلفت عن نظيرتها ، طالبت بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب ، وإلغاء الهيمنة الفئوية لنظام أمين الجميل وإلغاء الطائفية السياسية إلغاءً كاملاً في الوظائف العامة والمجلس النيابي والمجالس المنتخبة وانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في المجلس النيابي ، وان يقترن توقيع القرارات والمراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية ، وإنشاء مجلساً للشيوخ وتوسيع قاعدة التمثيل النيابي ، ورفع عدد النواب الى ١٢٠ نائباً وانتخاب رئيس المجلس النيابي ونائبه وأعضاء مكتبه لمدة سنتين ، وتعديل قانون الانتخابات واعتماد اللامركزية الإدارية وإصلاح القضاء والاقتصاد والتربية والتعليم وإصدار قانون الجنسية وإصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية[٣].

لم يأت البيان الختامي للمؤتمر بنتائجه المرجوة سوى بعض التفاهمات الطفيفة وغير المقنعة للشارع اللبناني منها وقف إطلاق النار وفق خطة أمنية معينة ، ووقف الحملات الإعلامية بأشكالها ، وتشكيل هيأة تأسيسية لوضع مشروع دستور الغد ، والإشادة بالدور الذي اضطلعت به العربية السعودية لتقريب لقاء السياسيين اللبنانيين[٤].

---

[١] للتفصيل عن وقائع المؤتمر ولقاء الفرقاء اللبنانيين ونقاط الخلاف والتلاق بينهم ينظر : طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص٢٢١ وما يليها

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، المصدر السابق ، ص٦٩٤.

[٣] المصدر نفسه ص٦٩٦ ؛ عماد يونس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص٤٩٤–ص٤٩٨ ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٥٩ ؛ كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص٨.

[٤] طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص٤٢٥–ص٤٢٧.

وإثرَ انتهائه شُكلت "**حكومة الاتحاد الوطني**" برئاسة رشيد كرامي ولأول مرة من شخصيات نعتت بـ"**أمراء الحرب اللبنانية**" جلسوا جنباً الى جنبٍ مع "**الزعماء التقليديين**"[(١)]. فخلال مناقشة البيان الوزاري للحكومة هذه ، عَدَّ النائب صائب سلام "**الميثاق الوطني**" من الثوابت السياسية للبنانيين جميعاً ، معللاً في الوقت نفسه أن برنامج "**الإصلاح السياسي**" الذي نادت به الجهات السياسية الإسلامية "**لا يمس**" إلا التعديلات على بنوده ، معتبراً ذلك بمثابة "**تحديث**" له ، كون المرحلة التي يعيشها أللبنانيون "**أمست لا تتناسب**" وما بني عليه الميثاق من أسس في عام ١٩٤٣ ، وتوجه بـ"**اللائمة**" على زعماء الكتل السياسية ، في إدارتهم "**حرباً مؤلمةً**" بين النسيج اللبناني ، استهدفت لبنان بكل تفاصيله حتى الدستورية منها ، منتقداً إياهم بالقول : "**وأنكر على زعماء الميليشيات من السياسيين الذين حاولوا بشتى الطرق من إسقاط الشرعية في لبنان وإذا بهم يدخلون في صلب الشرعية**" ، وحملهم مسؤولية إضاعة فرصة اعتبرها "**تأريخية**" لعدم اعتمادهم "**حوار التفهم والتفاهم**" ، حاثاً في الوقت ذاته جميع المشتركين في الحكومة هذه التوصل الى توافق سياسي يعوض ما فقده اللبنانيون من تطلعات خاسرة في مؤتمري جنيف ولوزان[(٢)]

ورأى النائب ميخايل الضاهر أن مؤتمر لوزان كان "**مخيباً للآمال**" من ناحية عدم توصل السياسيين الى تفاهمات ، سوى "**عروبة لبنان**" ، عاداً العروبة "**مفهوماً بديهياً**" تناولته البيانات الوزارية جميعها وأكدته الأحاديث الصحفية واللقاءات السياسية ، واصفاً ذلك بـ"**الخسارة أكثر من كونه انجازاً سياسياً**" ، لا يتناسب وحجم الأضرار التي لحقت باللبنانيين فمشروع الاتفاق على العروبة وماهيتها أمست من "**أدبيات**" تشكيل الحكومات السابقة ، وليس انجازاً جديداً اتفق عليه الزعماء السياسيين[(٣)].

[(١)] تألفت الحكومة من : رشيد كرامي: رئيس مجلس الوزراء ، وزيرا للخارجية والمغتربين وكميل شمعون وزيرا للمالية وللإسكان والتعاونيات وعادل عسيران وزيرا للدفاع الوطني وللزراعة وسليم الحص وزيرا للعمل وللتربية الوطنية والفنون الجميلة وجوزف سكاف وزيرا للإعلام وبيار الجميل وزيرا للبريد والاتصالات وللصحة والشؤون الاجتماعية وعبد الله الراسي وزيرا للداخلية وفيكتور قصير وزيرا للاقتصاد والتجارة وللصناعة والنفط و نبيه بري وزيرا للموارد المائية والكهربائية وللعدل ووليد جنبلاط وزيرا للإشغال العامة والنقل وللسياحة. جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٣٨٠.

[(٢)] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٣٧٨.

[(٣)] المصدر نفسه ، ص٣٨٨.

كان للنائب حسن الرفاعي رأيٌ آخر في ذلك ، إذ عَدَّ ما خرج به مؤتمر لوزان من توصيات ، شكلت "**برنامجاً حكومياً**" للحكومة الحالية ، وأنكر على السياسيين المشتركين في المؤتمر تمثيلهم للطوائف اللبنانية كلها ، لأنهم "**غلبوا**" مصالح طوائفهم ومصالحهم السياسية التي تكلموا فيها بعيداً عن "**الحس الوطني ومصلحة لبنان**" ، فكان سبباً رئيساً في فشلهم بتحقيق نتائج مرضية لعموم الشعب اللبناني ، واتهم بعض المشتركين في المؤتمر من السياسيين بـ"**المخاتلة والمراوغة**" وعدم الوضوح في الرؤى السياسية ، مشيراً إليهم بأنهم انتقدوا نتائج مؤتمري جنيف ولوزان ، لكنهم اليوم أصبحوا جزءاً من تشكيل حكومة الاتحاد الوطني[١].

تبين فيما تقدم إن تشكيل "**حكومة الاتحاد الوطني**" إثرَ انتهاء أعمال مؤتمر لوزان في ٢٠ آذار ١٩٨٤ ، جاءت خطوة أساسية للتقريب بين الفرقاء السياسيين من "**زعماء الحرب والسياسة**" ، ذلك لتوفير الأجواء الملائمة لمقابلتهم في العمل الحكومي وجهاً لوجه ، عسى أن تحقيق المبادرة هذه نوعاً من التطمين و "**تسريح الرؤى المعقدة والمشدودة**" بينهم ، خصوصاً بعد أن أعلنت المبادرات الخارجية فشلها في تحقيق نتائجها المرجوة ، وهو أمرٌ نرجحهُ كثيراً ، ولا سيما أن انطلاقهم باتجاه التقارب النسبي جاء من عملهم وجهاً لوجه في الحكومة هذه من ناحية عملهم الوزاري المهني ، بدليل أن الجلسات النيابية كلها التي بلغ عددها ٣٣ جلسة نيابية حتى انعقاد الجلسات النيابية التي ناقشت اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وقد اعتادت الحكومة حضور جلسات المجلس النيابي بتشكيلتها الوزارية ، لم يشهد المجلس أية جلسة للمناقشة العامة أو جلسات الأسئلة والاستجوابات أو مناقشة للبيان الوزاري الذي يراد منه معرفة نتاج الحكومة بين الحين والآخر بعرض مفصل أمام النواب أو استجواب حكومي لقضية معينة ، وهي مفاهيم برلمانية اعتاد المجلس أن يعرضها في جلساته الاعتيادية أو الاستثنائية ، وإنما اختصرت أعمال المجلس على جلسات التشريع وانتخاب هيأة المجلس ، وهذا ما سجل مؤشراً على العمل الميداني للفرقاء حقق أثراً واضحاً في تقاربهم سياسياً ، حتى إذا ما جاءت الفرصة الأخيرة لحل الأزمة في اتفاق الطائف الذي وضع نهاية الأزمة اللبنانية ، وهذا ما سنلحظه بين ثنايا المبحث الأخير من هذا الفصل.

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤ ، ص٤٠١.

- المبحث الثالث : الاجتياح الإسرائيلي وتطوراته:-

كان للاجتياح الإسرائيلي للبنان في عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ آثارٌ بعيدة المدى في تأريخ لبنان المعاصر[١] ، اجتياحان تقدمتهما مجموعة من التطورات الإقليمية والداخلية ، أدت سورية المحور الأساس فيهما ، خصوصاً بعد أن اكتسبت "**شرعية**" عربية بالنصيب الأكبر ضمن قوات الردع العربي ، وأخذت سورية التأثير سياسياً وعسكرياً في السياسة اللبنانية الداخلية ، فضلاً عن رغبتها في اخذ دور تحريك المقاومة الفلسطينية بإدارة الصراع مع إسرائيل ومن الأراضي اللبنانية[٢].

فحاولت تارة "**تحجيم**" دور المقاومة الفلسطينية ، من خلال اتفاق شتورة في ٢١ تموز ١٩٧٧[٣] ، أو من خلال استخدام "**ورقة الجيش اللبناني**" وتمركزه على الحدود الجنوبية ، ليصبح مثار جدل وخلاف بين الأطراف والقوى السياسية اللبنانية تارة أخرى[٤].

كان للتطورات الداخلية في إسرائيل دورٌ آخر في عملية الاجتياح الإسرائيلي للبنان ، ففي عام ١٩٧٧ وصل حزب الليكود الى السلطة في إسرائيل ، متخذاً سياسة إسرائيلية جديدة تقوم على استئصال المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان ، ورسم حدودٍ جديدة معه ، ولتنفيذ مخططها هذا لابد عليها من استخدام "**الورقة المارونية**" والدفاع عن مصالحها أسلوباً جديداً يمكنها من موازنة دورها في ظل تنامي القوى السياسية والعسكرية السورية ومن ارتبط بها من قوى أخرى إسلامية ، ولا سيما أنَّ القوى المارونية كانت تعي وبشكل كبير أن التدخل الإسرائيلي في لبنان يمكنها استعادة دوراً اكبر مما كانت عليه في ظل الوجود السوري المساند مع بدايات الأزمة اللبنانية ، وهي تعي من جانب آخر أن "**توادها وترحيبها**" بالقوات السورية بعد عام من الأزمة "**انفصمت عراه**" بعد ما شهدته المنطقة الشرقية من صدامات بين الميليشيات المسيحية والجيش السوري عام ١٩٧٨ ، امراً دفعهم نحو احد الخيارين :إما إعلان "**فيدرالية مارونية**" من جانب واحد ، أو "**الهيمنة**

---

[1] Journal of Palestine Studies , Israel's Policy in South Lebanon , Vol . 9 , No. 4 (Summer, 1980), pp. 156-158 ; Kamal Hani , Why Israel's Economy Needs lebanon , Journal of Palestine Studies, Vol. 12, No. 3 (Spring, 1983), pp. 194-198

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢٨٣.

[٣] اتفاق شتورة :نص الاتفاق على وقف المقاومة الفلسطينية لعملياتها العسكرية ضد اسرائيل عبر الحدود اللبنانية ، وسحب قواتها عن تلك الحدود لمسافة ١٠ كم شمالا بعيدا عن الحدود الاسرائيلية ، واستبدالها بوحدات من الجيش اللبناني ، وعدم القيام بعمليات عسكرية من الجنوب اللبناني . أنطوان خويري ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص٨٩-ص٩٠.

[٤] المصدر نفسه ، ص٩١.

الكاملة" على لبنان بدعم إسرائيلي بعد طرد الفلسطينيين والسوريين منه ، وهو المرجح لهم[١].

نفذت مجموعة فدائية فلسطينية مكونة من ثلاثة عشر فدائياً بينهم امرأة في صبيحة ١١ آذار عام ١٩٧٨[٢] ، عملية فدائية نوعية سميت بـ"**عملية كمال عدوان**"[٣] ، فاخترقت المنطقة الشمالية في إسرائيل عن طريق البحر ، وتمكنت من اختطاف حافلة إسرائيلية على طريق حيفا- تل أبيب ، أسفرت عن قتل ٣٧ وجرح ٨٢ آخرين ، وبعد أربعة أيام على العملية اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان مساء ١٤/١٥ آذار ١٩٧٨[٤] ، ذكر غسان تويني سفير لبنان لدى الأمم المتحدة في برقية أرسلها الى وزارة الدفاع اللبنانية "**أن إسرائيل ستشن عملية عسكرية توصف بأنها الأضخم ضد لبنان منذ ١٩٧٣ ، وان إسرائيل غير مستعدة للخضوع لأي ضغط ، وعازمة على إنهائها خلال ٢٤ ساعة فقط**"[٥].

بينت البرقية أعلاه سابقة مهمة في حصول معلومات مؤكدة لدى الأوساط السياسية المارونية بالنوايا الإسرائيلية تجاه لبنان وتحينها الفرصة المناسبة للانطلاق بمشروع الاجتياح الذي يمكنها بجلاء رسم سياسة جديدة على الساحة اللبنانية بشكل يجعلها أكثر تماساً وفاعلية مع مجريات الأحداث التي تقودها أطراف سياسية داخلية أو خارجية سورية مناوئة للسياسة الإسرائيلية ، أو تشكل وضعاً امنياً خطراً على الأمن والسلم الإسرائيلي من

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١، ص٢٨٤.

[٢] مجموعة باحثين ، عملية الليطاني رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب آذار عام ١٩٧٨، (بيروت: دار العودة ، ١٩٧٨)، ص٣٥.

[٣] عملية كمال عدوان : عملية فدائية تم تنفيذها في ١١ آذار عام١٩٧٨ من قبل ثلاثة عشر مقاتلاً من مقاتلي حركة فتح تقودهم الفتاة دلال المغربي ، إلى موقع يقع على الطريق الرئيس بين تل أبيب والقدس فجرت فيها سيارة اوتوبيس واشتبك الفدائيون مع جنود إسرائيل مما أدى إلى استشهاد ستة فدائيين كان من بينهم الشهيدة دلال المغربي . ينظر : هيلينا كوبان ، المصدر السابق ، ص١٥٧.

[٤] للتفصيل عن الاجتياح وحيثياته ينظر :

The Invasion of Lebanon: Journal of Palestine Studies, Vol. 7, No. 4 (Summer, 1978), pp. 129-143 ; Sheila Ryan , Israel's Invasion of Lebanon: Background to the Crisis , Journal of Palestine Studies, Vol. 11/12, Vol. 11, no. 4 - Vol. 12, no. 1, Special Issue :The War in Lebanon (Summer - Autumn, 1982), pp. 23-37

[٥] للتفصيل عن نص البرقية الصادرة من غسان تويني الى وزارة الدفاع والمرقمة ٣٧ في ١٤ /٣/١٩٧٨ ينظر : غسان تويني ، القرار ٤٢٥ المقدمات ، الخلفيات ، الوقائع ، الأبعاد – المراسلات الدبلوماسية ١٩٧٧-١٩٧٨ ، ج١ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٧)، ص٦٣.

خلال ما تقوم به المنظمات الفدائية من عمليات عسكرية ضدها ، امراً يصب بالنهاية لصالح الموارنة أنفسهم.

كانت غاية الاجتياح "**تصفية القواعد الفدائية على طول الحدود**" كما ورد في البيان الإسرائيلي ، أنَّ الاجتياح مثل ردت فعل لعمليات عسكرية فلسطينية نفذت من الأراضي اللبنانية بلغ عددها ١٥٤٨ عملية منذ عام ١٩٧٣ سببت مقتل ١٠٨ أشخاص وجرح ٢٢١ شخصا إسرائيلي بسبب الهجمات الفلسطينية . فدخلت القوات الإسرائيلية بين ٢٥ – ٣٠ ألف مقاتل وبلغت مساحة الأراضي المحتلة حوالي ١١٠٠ كم٢ ، إما حجم الخسائر اللبنانية الفلسطينية فقد قدرت ١١٦٨ قتيلا منهم ٥٠% مدنيين ، فيما تكبدت إسرائيل ٢٠ قتيلاً ، نزح اثر العملية من جنوب لبنان ٢٨٥ ألف شخص ، وتضررت ٨٠% من القرى والمدن الجنوبية حسب تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر[١].

تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال جنوب لبنان حتى نهر الليطاني حتى سميت العملية بإسمه "**عملية الليطاني**" ، واحتفظت بحزام امني في الجنوب بمساحة تراوحت بين ٥٠٠–٦٠٠ كم٢ . لكن إسرائيل أُجبرت على سحب قواتها من لبنان تحت الضغط الأمريكي حسب قرار "**مجلس الأمن الدولي**" رقم ٤٢٥ في ١٩ آذار ١٩٧٨[٢]، الذي طالب بالانسحاب الكامل من لبنان بلا قيد أو شرط ، قرار لم تنفذه إسرائيل إلا بشكل محدود[٣] وإرسال قوات "**اليونيفيل UNIFIL**"[٤] بصفة قوات دولية وضمن قرار مشترك لمجلس الأمن

---

[١] الجمهورية اللبنانية ، حقائق وأرقام ، المصدر السابق ، ص١٠–ص١٣.

[٢] للتفصيل أكثر عن القرار ٤٢٥ ينظر : عدنان السيد حسين ، الاحتلال الإسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومسالة الانسحاب ، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٨) ، ص١٩–ص٢٠.

[٣] للتفصيل عن الانسحاب الجزئي لإسرائيل عن الجنوب اللبناني ينظر : محمود سويد ، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل – ٥٠ عاما من الصمود والمقاومة ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٨)، ص١٢–ص١٥.

[٤] تألفت هذه القوات في بداية الامر من فصائل كندية وفرنسية وايرانية ونرويجية وسويدية وانضم اليها لاحقا فصائل نيبالية وسنغالية ونيجيرية وايرلندية وهولندية . للتفاصيل ينظر : سليم حداد ، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان ظروف نشأتها – تنظيمها والمهام الموكولة إليها ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٨ ، ص١٢٦–١٣٣ .

Bjorn Skogmo , UNIFIL: International Peacekeeping in Lebanon 1978–1988 , Journal of Peace Research, Vol. 26, No. 4 (Nov., 1989), p. 438 ; Ramesh Thakur , International Peacekeeping in Lebanon : United Nations=

على عجل الى جنوب لبنان[١].

استدعت التطورات هذه مجلس النواب اللبناني عقد جلسة استثنائية[٢] لمناقشة تداعيات الاجتياح الإسرائيلي ، الذي شكل حدثاً مؤثراً على واقع "**الأمن والسيادة**" اللبنانيين ، وقدم أكثر من عشرة نواب[٣] ، طلباً الى رئاسة المجلس النيابي اقترحوا فيها أن تكون "**المناقشات سرية**" واصفين ذلك بالموضوع "**الخطير**" حفاظاً على ما يتداوله النواب من آراء لها صداها على الأطراف السياسية ، مع تقدير حالة الإعلام وما يؤديه من دور كبير في "**تأزيم**" الموقف الداخلي[٤].

وطالب النواب من خلال "**الصيغة التي أقرتها الهيئة الممثلة لجميع الكتل الاتجاهات النيابية في ٢٣، ٢٥ نيسان ١٩٧٨**" أنفة الذكر ، تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٤٢٥ كونه قراراً مرحباً به من المجلس النيابي ، لما له من إسهام في تثبيت "**الأمن والسيادة والسلام**" في جنوب لبنان ، وأكد النواب على ضرورة تطبيق إسرائيل انسحابها الكامل "**وبدون إبطاء**" وفقاً لما جاء بنص القرار [٥].

سادت النوايا السياسية اللبنانية "**حذراً شديداً**" للتطورات السياسية المرتقبة بعد الاجتياح الإسرائيلي فكانت "**النوايا المسيحية**" متمثلة بالرئيس الياس سركيس وبعض القيادات المسيحية كبيار الجميل وكميل شمعون مشترطة مناقشة تطبيق "**مقررات مؤتمر القاهرة ١٩٧٦**" بشكل "**مفصل ومتقدم**" على مناقشة تنفيذ القوات الدولية للقرار٤٢٥ ، خلال اجتماع مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من أيار ١٩٧٨ ، منها الى "**النوايا الإسلامية**"

=Authority and Multinational Force. Political Science Quarterly, Vol. 103, No. 1 (Spring, 1988), pp. 161-163

[١] حليم فياض ، الجنوب أحداث وذكريات ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٣) ، ص٨٣.

[٢] سبق وان مدد رئيس الجمهورية بالمرسوم الجمهوري المرقم ٨٥٠ في ٣٠ كانون الأول ١٩٧٨ العمل بالدورة الاستثنائية للمجلس النيابي من ١ شباط ١٩٧٨ وحتى ٢٨ منه ، ولأهمية الأحداث التي تشهدها لبنان قدم رئيس الحكومة اقتراحا تضمنت مادته الأولى "تمدد لغاية ١٩٧٨/٣/٢٠ الدورة الاستثنائية التي دعي مجلس النواب الى عقدها بموجب المرسوم رقم ٧٥٣ تاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧ الممدد العمل به بموجب المرسوم رقم ٨٥٠ تاريخ ١٩٧٨/١/٣١".

[٣] وهم كل من النواب : زكي مزبودي، الياس الهراوي، بطرس حرب، شفيق بدر، محمد بيضون، أميل روحانا صقر، فؤاد غصن، نديم سالم، أنور الصباح، جميل كبي، منير ابو فاضل.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الرابعة ، ١٦ آذار سنة ١٩٧٨ .

[٥] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ، ص٤٨٣٠-ص٤٨٣٤.

التي اتضحت على لسان رئيس الوزراء سليم الحص وخلال اجتماع في منزله ضم كلاً من وزير الداخلية صلاح سلمان والمقدم سامي الخطيب وياسر عرفات وبعض القياديين الفلسطينيين الاخرى ، أصدر بنهايته بياناً أعلن المجتمعون عن استعدادهم لتسهيل مهمة "**القبعات الزرق**"[١] في الجنوب ، لكنهم من جانب ثانٍ "**اتفقوا على متابعة الاجتماعات للوصول الى تنظيم العلاقات الفلسطينية – اللبنانية بما يصون السيادة اللبنانية ويخدم القضية الفلسطينية**"[٢].

اختلاف النوايا هذه جاءت على لسان غسان تويني برسالة أرسلها الى الرئيس سركيس حول "**القرار ٤٢٥ كان مصدر قوة هائلة لنا ، ولكن نخشى أن (يسرقه) منا الفلسطينيون ، من جهة ، وإسرائيل ، من الجهة الأخرى ...**"[٣].

يتضح من خلال ما تقدم أن جواً من "**عدم الثقة**" أصاب الأطراف السياسية اللبنانية ، التي وجدت في الاجتياح الإسرائيلي ١٩٧٨ عامل "**إعادة ترتيب الأوراق**" على الصعيدين السياسي والعسكري ، فالأطراف المسيحية وجدته مكسباً "**متنوع النتائج**" عليها استغلاله "**أيما استغلال**" وعدم تفويت مثل هكذا فرصة لا تتكرر ، تمكنها من فرض نفسها كقوة "**بروح جديدة**" في ظل التواجد العسكري الإسرائيلي متخذة منه مساحة أوسع لـ"**المساومة**" و "**التفاوض**" على قرارات قديمة مماثلة لقرارات مؤتمري الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦ ، جلها كانت تصب في صالحهم ، أما الأطراف الإسلامية فنظرت الى الاجتياح على انه "**انتهاك للسيادة اللبنانية**" من جانب إسرائيل ، مكنتها لذلك قوى وطنية لبنانية ، شريكة في العملية السياسية ، غير أبهةٍ بوحدة الوطن وسيادته ومغلبة المصلحة الطائفية على السيادة الوطنية ، وبذلك وجدت نفسها اقرب الى "**التمسك والتشبث**" بالقرارات الدولية التي توجب على إسرائيل الالتزام بها وتنفيذها ، وثم التوصل الى إمكانية إزالة "**عامل الخوف والريبة**" التي انتابت العلاقة مع المسيحيين ، متمثلا بالعامل الفلسطيني.

كان خيار القوى الإسلامية أن تأخذ القضية اللبنانية "**بعداً عربياً صريحاً**" ، جاء ذلك على لسان رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد خلال كلمة ألقاها في جلسة تجديد انتخابه رئيسا للمجلس بأن "**القضية اللبنانية في ظل الاجتياح الإسرائيلي هي مسؤولية عربية**" تحتاج الى "**حلول مشتركة**" للحفاظ على امن وسيادة لبنان ، وهي جزء من "**الصراع**

---

[١] في إشارة الى قوات السلام الدولية لارتدائها قبعات زرقاء كجزء من الزي العسكري الذي يميزهم عن باقي القوات العسكرية المتواجدة.

[٢] فؤاد بطرس ، المذكرات ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٩) ، ص٣٠٦.

[٣] غسان تويني ، رسائل الى الرئيس الياس سركيس ١٩٧٨–١٩٨٢ تنشر للمرة الأولى ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٥) ، ص٣.

العربي–الإسرائيلي" المستمر ، واصفاً أهداف إسرائيل بالقول : "... **اقتطاع الأرض أو جزء منها، والتوطين ، التوطين المرفوض وطنياً وقومياً في آن معاً ، والهدف الثالث هو التقسيم...**"[١].

فيما اتهم النائب صائب سلام في معرض كلمةٍ ألقاها في الجلسة ذاتها ، أن "**الجزء الأكبر**" في تسهيل مهمة الاجتياح الإسرائيلي راجع الى "**الخيانة**" التي قام بها بعض أللبنانيين ، وهذا حسب رأيه عاملاً مهماً "**لانتحار ما كان يربط النسيج الاجتماعي اللبناني**" من أواصر تعايش اعتادها اللبنانيين ، موضحاً ذلك بالقول: "**بعض اللبنانيين الذين يتعاملون مع إسرائيل بشكلٍ أفضى الى احتلاله وضعّفَ كثيراً من أواصر العيش المشترك وان بدت هشة مع اندلاع الحرب الأهلية**"[٢].

وتوعد رئيس الحكومة سليم الحص "**الخونة من اللبنانيين**" على اختلاف "**انتماءاتهم ومهنهم**" سواء من العسكريين أو المدنيين بالقول : "... **وبالنسبة للتعامل مع عدو الإسرائيلي فقد أبلغت قيادة الجيش القرار باتخاذ الإجراءات المفروضة بحق المتعاملين مع العدو من العسكريين كما أبلغت النيابة العامة بضرورة ملاحقة المتعاملين مع العدو من المدنيين...**" وأكد في الوقت نفسه أن الحكومة عازمة على القيام بالإجراءات السياسية والدبلوماسية كافة من اجل "**درء الخطر الإسرائيلي**" في الجنوب ، وعَدَّ الإجراءات هذه تحتم على الجميع الاشتراك فيها لان لبنان وطن لجميع اللبنانيين[٣].

وانتقد النائب ألبير مخيبر باسم "**التكتل النيابي المستقل**" بقاء القوات الدولية في مهمتهاً أو التمديد لها ما لم تقترن قضية الجنوب بحلول واقعية تنطلق من داخل الوسط السياسي اللبناني حاثاً الأطراف السياسية ضرورة الركون الى "**طاولة الحوار**" للتفاهم حول نقاط الاختلاف التي دفعت بعض الأطراف السياسية الى ضرورة "**التعامل مع إسرائيل**" ضد لبنان وشعبه[٤].

وأكد النائب ميشال ساسين على تعامل بعض الجهات السياسية اللبنانية مع إسرائيل "**خيانة للوطن**" وتهمة "**يحاسب عليها القانون**" ، الى جانب "**إضعاف لإمكانية الحفاظ على سيادة الدولة وهيبتها**" ، وطالب رئيس الحكومة اتخاذ "**إجراءات مشددة**" تجاه من اسماهم

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٧ تشرين الأول عام ١٩٧٨ ، ص٤٩٠١.

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٩٠١ و ص٤٩٠٦.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٩ كانون الأول عام ١٩٧٨ ، ص٤٩١٤

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٩١٧.

بـ"**الخونة**" سواءً كان مدنياً أو عسكرياً فـ"...**الخيانة لا يختلف عليها لبناني مع لبناني هذا من واجبات الحكم أن يتحمل مسؤوليات ويقوم بواجباته...**" بحسب تعبيره[1].

وحمل النائب ادمون رزق الحكومة مسؤولية "**تجاهل التعامل مع الخائنين**" الذين ساعدوا المشروع الإسرائيلي في الجنوب اللبناني بشكل كبير ، مشيراً الى "**أيادي لبنانية**" أسهمت بشكل واضح في دخول المحتل الأراضي اللبنانية واختراق السيادة الوطنية ، وهي "**خيانة عظمى**" بحق لبنان وشعبه[2].

وصف رئيس الحكومة سليم الحص الوضع في الجنوب بـ"**المأساوي**" ، وحمل في الوقت نفسه العرب كافة للوقوف الى جانب لبنان ، عاداً ما جرى فيه جزءاً من صراعهم مع إسرائيل الذي اوجب المساندة العربية للبنان في محنته[3].

رد النائب لويس أبو شرف على ما جاء به رئيس الحكومة في "**أن يتحمل العرب مسؤوليتهم**" تجاه لبنان ، متهماً بعض الأنظمة العربية بـ"**التخاذل**" **و** "**التواطؤ**" مع إسرائيل تجاه قضية لبنان عامة وجنوبه خاصة ، واصفاً القضية الفلسطينية هي أنها قضية كل العرب وعليهم المشاركة في الأضرار التي لحقت بلبنان من جرائها معبراً عن ذلك بالقول :

"... **وإذاً كان النزاع لبنانياً إسرائيلياً فلبنان يتدبر أمره من خلال اتفاقية الهدنة من سواها ؟ وإذاً كان النزاع عربياً إسرائيلياً كما يقولون ويعلنون أن القضية عربية مشتركة والمسؤولية مشتركة ، ولبنان وحده لا يقدر أن يتحمل النتائج والأعباء ، إذاً كان الأمر كذلك ، وهو كذلك ، فلم إذاً لا تفتح الجبهات العربية حدودها للأعمال الفلسطينية كي لا تحشد إسرائيل طاقاتها في مكان محدد وهدف محدد واحد هو لبنان...**"[4].

وانتقد النائب زكي مزبودي تصاعد "**التحدي الإسرائيلي**" للوضع العام في لبنان وعلى الصعد كافة ، وعدم اقتصاره على احتلال الجنوب بل تعداه الى حد التجاوز على القوات الدولية المتواجدة في لبنان وهو بحد ذاته "**انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي**" بحق لبنان ، مشيراً الى "**الصمت العربي والدولي**" حيال تلك التجاوزات غير المسؤولة ، موجهاً

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و ٢٤نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٤٥٩.

[2] المصدر نفسه ، ص٦٤٧٧.

[3] م . م .ن. ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ آب سنة ١٩٧٩ ، ص٦٠٠١.

[4] المصدر نفسه ، ص٦٠٠٨.

دعوة لكل الأطراف السياسية على اختلاف انتماءاتهم الوقوف ضدها ، لأنها تمس سيادة وامن لبنان[١].

وأشار رئيس الوزراء الى اعتماد حكومته "**إجراءات دبلوماسية**" يمكن سلوكها لإيصال ذلك "**الخرق**" و "**التعدي**" الى الأمم المتحدة مباشرة ، مقللاً من دور الدول العربية الذي "**لن يتعدى المساندة والتأييد وشحذ الهمم**" ، على اعتبار أن القضية متعلقة بلبنان وعليه الاعتماد على إمكاناته في التعامل مع الملف الإسرائيلي[٢].

كان ذلك التعدي ذا أهداف في نظر رئيس مجلس النواب منها تمكّن إسرائيل من "**قضم الجنوب قطعة قطعة**" ، وان الخلافات السياسية اللبنانية أفرغت قضية الجنوب من أهميتها وجعلتها "**مسالة عابرة وهامشية**" لدى الأوساط السياسية العربية والدولية مشيراً في الوقت ذاته الى القوات الدولية وتحول دورها من "**قوات رادعة**" بوجه التجاوز الإسرائيلي الى قوات انحصرت مهمتها بـ"**المراقبة فقط**" ، مؤكداً أن استمرار الخلافات السياسية بين الفرقاء يعمل على "**تمويع دورها**" وتحولها الى "... **دور الشاهد ، ولا نريد أن نقول شاهد الزور**..." وطالب السياسيين جميعهم على اختلاف طوائفهم أن ينظروا الى قضية لبنان على أنها "**قضية وطن**" و "**مصير مشترك**" داعياً إياهم توحيد الجهود للوقوف أمام بوادر ضياعه التي تتحملها إسرائيل وسياستها الجديدة القائمة على اقتطاع الأراضي اللبنانية[٣].

اقتضت الظروف هذه أن شكلَ مجلس النواب اللبناني "**وفداً برلمانياً**" برئاسة النائب أمين الحافظ وعضوية أنور الصباح وشفيق بدر قدموا مذكرة الى الأمين العام للأمم المتحدة بينوا فيها التجاوزات الإسرائيلية على مقررات الأمم المتحدة وتنصلها من تنفيذ القرارات الدولية[٤] . أثارت المذكرة تحفظات داخل الوسط النيابي المسيحي ، انتهت بتطمينات حملها غسان تويني في برقية (سرية للغاية) أرسلها الى الرئيس سركيس حول الجهود النيابية الأخيرة وانعكاساتها على الموقف المسيحي من التطورات الأخيرة[٥].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٠ نيسان عام ١٩٨٠ ، ص٦٣١٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص٦٣١٤.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الاولى ،٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٠ ، ص٥.

[٤] للتفصيل عن نص مذكرة الوفد البرلماني اللبناني الى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٨٢/٢/١٦ ينظر : غسان تويني ، ١٩٨٢ عام الاجتياح ، ص٣٨٩.

[٥] ينظر نص البرقية المرسلة من غسان تويني الى الرئيس الياس سركيس حول تأثير مذكرة الوفد البرلماني العربي ، المصدر نفسه ، ص٤٦.

اختلف "**الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢**" عن سابقه في عام ١٩٧٨ من حيث المقدمات والأهداف ، فجاءت موسعة بطريقة اكبر ومحتكمة الى تطورات إقليمية أوسع ، أثرت على الأوضاع الداخلية اللبنانية في ظل الفوضى التي فرضتها الحرب الأهلية والاقتطاع الجزئي لأراضيه ، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على موازنة القوى عقب إقدام سورية على عقد معاهدة صداقة وتعاون مع السوفيت في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٠[١] ، امرا دفع بإسرائيل أن "**تجر لبنان**" بأتجاه عقد معاهدة صلح معها وتكمل بذلك مثلث السلام "**بيروت – تل أبيب – القاهرة**"[٢].

استغل بشير الجميل "**أحداث زحلة**" عام١٩٨١[٣] ومشكلة "**أزمة الصواريخ**"[٤] في محاولة تحقيق حلمه في استعادة السيطرة على "**لبنان المسيحي**" منذ عام ١٩٧٨ متمثلاً بمدن الفياضية والاشرفية واهدن والصفرا ، محاولاً في الوقت نفسه "**استدراج الإسرائيليين**" لحرب مفتوحة مع السوريين عبر "**تأويل**" و "**تضخيم**" المآسي التي تعرض لها المسيحيون في زحلة ، قابله تخوف سوري من تحول زحلة التي لا تبعد سوى ١٤ كم عن الحدود

---

[١] نصّت هذه المعاهدة على التعاون بين البلدين في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري ، وفي المجالات الأخرى على أساس مبادئ التكافؤ والمنفعة المتبادلة واحترام السيادة والاستقلال الوطني وحرمة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما ، ونصت على وضع برنامج يوجب على القيادة السورية الحالية التشاور مع الاتحاد السوفيتي في صدد قضايا العلاقات الودية والمشاكل الدولية التي تهم كلا الجانبين وبالدرجة الأولى مشكلات الشرق الأوسط . حليم سعيد أبو عز الدين ، تلك الأيام ، مذكرات وذكريات ، ج٢، (بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٢) ص٢٠٦٨ ؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٨٠، (بيروت : منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨١) ص٢٥٦ و ص٣٨٤.

[٢] آني لوران وأنطوان بصبوص ، المصدر السابق ، ص٢١٦.

[٣] كانت مدينة زحلة من المدن الهادئة نسبياً عقب دخول الجيش السوري ، وذلك لتوصل زعمائها الى تفاهمات مع الجيش السوري في بقائه على مداخل المدينة ، إلا أنَّ الاستقرار لم يدم طويلاً ، إذ استخدم الجيش السوري سياسة التدخل والتضييق ضد الأهالي ، ومنذ تشرين الأول ١٩٨٠ بدأت القوات السورية إقامة ثكنات عسكرية داخل المدن الأمر الذي دفع بأهلها الى الاستنجاد بالكتائب وتصعيد دعمهم لها ، فأستغل بشير الجميل هذا التذمر ولجأ الى استغلال شباب المدينة وتدريبهم لمهاجمة القوات السورية الأمر الذي أدى الى التصعيد بين الطرفين . قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص١٩٣.

[٤] أزمة الصواريخ السورية : وهي الأزمة التي نشبت بين سورية وإسرائيل على اثر إدخال سورية صواريخ سام ٦ إلى الأراضي اللبنانية لمواجهة هجمات الطيران الإسرائيلي في حال تكرارها واعَدَّتْ إسرائيل ذلك خرقاً جديداً للوضع في لبنان ولذلك طالبت بسحب تلك الصواريخ . للتفاصيل ينظر : حسين اغا وآخرون ، أزمة الصواريخ السورية ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٢).

السورية و ٥٠ كم عن العاصمة دمشق ، الى "**رأس جسر للجيب المسيحي**" ، يُمكن القوات الإسرائيلية من "**تهديد الأمن القومي السوري**" ، وبالتالي ضعف موقفها داخل لبنان[١].

ومع أدراك إسرائيل أن نشاط بشير الجميل نحوهم هو "**خدعة**" لتوريط إسرائيل في حرب مفتوحة مع سورية ، إلا أنها أمست أكثر استعداداً ومنذ نيسان ١٩٨١ للدخول العسكري في لبنان ، معلنةً عن شعارٍ قوامه " **إن إسرائيل لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال ما يتعرض له مسيحيو لبنان من عمليات إبادة**"[٢] ، وعليها استغلال عامل الوقت ولا سيما أنَّ لبنان مقبل على الانتخابات الرئاسية في أيلول ١٩٨٢ ، فلم تعد نظرية الأمن الإسرائيلية هي: "**دعم الموارنة ليدعموا أنفسهم ، بل ادعم الموارنة لدعم إسرائيل في مواجهة الخطر الفلسطيني**" ، وتعهدت عدم ترك "**الأصدقاء المسيحيين يهزموا على يد سورية**" محاولة تطمينهم في الوقت نفسه بالقول "**لا تقلقوا ، لن ندعكم تتساقطون**"[٣].

لم تكن التطورات الداخلية اللبنانية وحدها ملائمة لإسرائيل في سبيل التمهيد للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وفرض مشروعها الجديد في المنطقة ، بل أسهم الموقف العربي في صنعه أيضاً ، موقفاً اتسم بـ"**الهشاشة والرتابة**" ، فمصر عملت على إضعاف الموقف العربي اثر عقدها معاهدة السلام مع إسرائيل ، وأثرت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول عام ١٩٨٠ على مناقشات الموقف العربي في القمة العربية التي عقدت في عمّان من ٢٥–٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٠[٤] ، إذْ ابتعدت كثيراً عن مداولة الأزمة اللبنانية ، والشيء نفسه تكرر في قمة فاس من ٦–٩ تشرين الاول١٩٨٢[٥]. فضلاً عن

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢٩٠ ؛ آلان مينارغ ، المصدر السابق ، ص٧٤–ص٧٧ و ص٩٨–ص٩٩ و ص١٠٣ وص١٠٩.

[٢] ستيفن غرين ، بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ، ترجمة محمود زايد ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،١٩٨٨) ، ص٢٠٧ ؛ قاسم لطيف زاحم ألمرشدي ، المصدر السابق ، ص٢٠١.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢٩٠و ص٢٩٣ ؛

Eyal Zisser , The Maronites, Lebanon and the State of Israel: Early Contacts , middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 4,(Oct., 1995), pp. 889–918 .

[٤] للتفصيل عن مقررات القمة العربية ينظر :موسوعة مقاتل من الصحراء على شبكة الانترنيت القرار رقم ١٤٢ الوثيقة المرقمة ق ق ١٤٣ / د ١١ / ٢٧ /١٩٨٠/١١.www.mukatil.com

[٥] المصدر نفسه ، القرار رقم ١٥٣ الوثيقة المرقمة ق ق ١٥٣ / د ١٢ /١٩٨٢/٩/٩.

الإحباط الشعبي الذي أصاب الشعوب العربية جراء انقسام قادتها عوامل أُضيفت الى الوضع الداخلي اللبناني[١].

مثلت بمجموعها عوامل مساعدة لإسرائيل في تسديد ضربتها لسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي اللبنانية ، ونمّا الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢ "**الاحتقان والانقسام**" بين الطوائف اللبنانية وقياداتها المتصارعة ، انقساماً وضعها أمام الخيار الإسرائيلي الساعي الى قيام "**دويلة مسيحية**" أو "**هيمنة الجبهة اللبنانية**" على كامل لبنان . وبين الخيار السوري الذي يتجه بلبنان نحو "**الوصاية السورية**" ، وخرج الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ بأهم نتيجة تمثلت بـ"**خروج المقاومة الفلسطينية**" من لبنان ، وبالتالي انتفاء العامل الفلسطيني كمسبب مهم للحرب الأهلية[٢].

تميز عام ١٩٨٢ عن الأعوام السابقة ، فمنه انطلقت "**دبلوماسية لبنان**" بشكل واسع فرضته "**مسؤولاً وحيداً**" عن أرضه وسيادتها ، والناطق الوحيد باسم شعبه ، واعتماده أسلوب "**المصارحة والإفصاح**" عن مبادئ سياسته الخارجية كدولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة على أراضيها[٣].

اصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة قرارات دولية دعت الى الانسحاب الإسرائيلي من لبنان[٤]. قابله موقفاً داخلياً مثله المجلس النيابي اللبناني "**لا يتناسب**" وحجم الحدث التأريخي الذي يمر به البلد ، فمنذ انطلاق عملية "**سلامة الجليل**" في ٦ حزيران ١٩٨٢[٥] عنواناً للعمليات الإسرائيلية لاجتياح لبنان ، التي اتخذت من محاولة اغتيال سفير إسرائيل

---

[١] للتفصيل أكثر عن التطورات على الساحة العربية ينظر : محمود سويد ، المصدر السابق ، ص١٥-ص٢٠.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٢٩٤.

[٣] غسان تويني ، ١٩٨٢ عام الاجتياح . لبنان والقدس والجولان في مجلس الأمن القرار ٥٠٨ والقرار ٥٢٠ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٨) ، الصفحة "و" من المقدمة.

[٤] اصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات الداعية الى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان ومنها القرار رقم ٥٠٨ في ٥ حزيران ١٩٨٢ الذي طالب إسرائيل بوقف إطلاق النار عبر الحدود اللبنانية ثم القرار ٥٠٩ في ٦ حزيران الذي طالب إسرائيل بسحب قواتها من لبنان والقرار رقم ٥١٥ في ٢٩ تموز ١٩٨٢ حيث طلب إسرائيل برفع الحصار عن بيروت ، والقرار ٥١٧ في ٤ آب ١٩٨٢الذي أكد على إسرائيل بسحب قواتها من لبنان والقرار رقم ٥٢٠ الذي أكد على وجوب عودة إسرائيل الى مواقعها السابقة للغزو . عدنان السيد حسين ، المصدر السابق ، ص٢١.

[٥] ألان مينارغ ، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

Richard A. Gabriel , The 1982 Invasion of Lebanon Operation Peace for Galilee , The Israel-PLO War in Lebanon , Journal of Palestine Studies , Vol. 16, No. 1 (1986), pp. 140-142

في لندن "**شلومو اورغوف**" في ٣ حزيران ١٩٨٢ ذريعة لبدئها[١] ، ولم يعقد مجلس النواب إثرها سوى "**ثلاث جلسات**" ، وتضمن جدول أعمالها التحضير لانتخابات رئيس الجمهورية الجديد في أيلول ١٩٨٢ ، فالجلسة الثالثة منهنّ ، أدى الرئيس أمين الجميل اليمين الدستورية وكان بيانه الرئاسي عبارة عن تمنيات بزوال الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان دون التطرق الى "**الوضع المأساوي**" الذي طرحه الاجتياح[٢].

أسهمت الظروف الأمنية والسياسية دون انعقاد جلسات المجلس النيابي خاصة ، إذ أن العملية العسكرية الإسرائيلية تجاه لبنان ، وصلت جيوشها وللمرة الأولى عاصمة عربية ، وهذا ما اثر سلباً على انعقاده كونها المقر الرئيس للمجلس النيابي اللبناني.

تبنى الرئيس أمين الجميل جهوداً دبلوماسية حيال أزمة الاجتياح ابتدأها من الولايات المتحدة الأمريكية ذات التأثير الكبير في ميزان القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط عامة ولبنان خاصة ، وتوجه لزيارتها في ١٨ تشرين الأول ١٩٨٢ ، داعياً الى "**الانسحاب الفوري ، من دون شروط ، لكل القوات الأجنبية من لبنان**" مطالباً الأسرة الدولية مساعدة لبنان حفاظاً على استقلاله وإعادة بنائه[٣].

صاحب التحرك هذا جهوداً أخرى نحو طلب "**المساندة العربية**" ، فزار السعودية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٢ إذْ وعدته بدعم جهوده في الولايات المتحدة من اجل إحلال السلام في لبنان[٤]. وحصل على دعم الأردن والكويت وعمان واليمن وتونس والجزائر كذلك الفلسطينيون أنفسهم أعلنوا دعمهم لخطوة السلام بين لبنان وإسرائيل ، فيما حذرته مصر

---

[١] فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ ؛ جهاد بنوت حركات النضال في جبل عامل ، (بيروت : دار الميزان ، ١٩٩٣) ، ص٣٣٨.

[٢] الجلسة الأولى : جلسة انتخاب الرئيس بشير الجميل . م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول عام ١٩٨٢، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس للجمهورية ، ٢٣ آب سنة ١٩٨٢ ؛ الجلسة الثانية : جلسة انتخاب الرئيس أمين الجميل. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٢ ، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس للجمهورية ، ٢١ أيلول سنة ١٩٨٢ ؛ الجلسة الثالثة : جلسة أداء اليمين الدستورية للرئيس الجديد . م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة المخصصة لحلف اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول سنة ١٩٨٢.

[٣] لمزيد من التفصيل حول دور السياسة الأمريكية تجاه لبنان وموقفها من التطورات السياسية الداخلية والعربية والدولية ينظر : عبد الله بو حبيب ، الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٦).

[٤] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٣٨٤ –ص٣٨٥.

من خطوته هذه تخوفاً من انقلاب الوضع ضده[١] ، بسبب مساعٍ سورية وتصعيدها وتيرة معارضتها العلنية للمفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية ورفضها أي نتائج تنجم عنها ، مستغلة في ذلك دعم موسكو في تعويض ما خسرته عسكرياً أمام إسرائيل[٢].

وساند الرئيس شفيق الوزان في بيانه الوزاري أمام مجلس النواب جهود الرئيس الجميل عندما طرح "**مخاوف**" من التطورات الجديدة التي شهدها لبنان ، انصبت حول السياسة الإسرائيلية وعزمها "**التنصل**" عن تنفيذ القرارات الدولية الصادرة ضدها[٣].

وعرض النائب بطرس حرب رأياً آخر تمخض عن "**النوايا المسيحية الصريحة**" عندما طالب الحكومة بأجراء "**مفاوضات مباشرة**" مع إسرائيل ، قصد خلالها "**اختصار الطريق**" تجاه تحقيق المصالح المسيحية قائلاً : "**... وبعد أن وصل الاحتلال الإسرائيلي الى حرم القصر الجمهوري لم يعد من الجائز التوقف عند أي اعتبار حول مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع المحتل**" ملقياً باللوم على ما سمّاه بـ"**التخاذل العربي**" تجاه القضية اللبنانية ، في محاولة واضحة لـ"**تسويف**" العروبة وتحجيم دورها تجاه ما مر به لبنان من مآسي جمة ، ودعا في الوقت ذاته بعض اللبنانيين الى "**فصم عرى**" الروابط بين لبنان ومحيطه العربي قائلاً :

> "**... فبعد أن خذلنا العرب ورفضوا اقتراح لبنان بوضع إستراتيجية عربية موحدة للدفاع عن لبنان ، وبعد أن تركونا نصارع الموت طوال ثماني سنوات يشارك بعضهم في صناعته على أرضنا ويتفرج البعض الآخر منهم وبعد أن قطعوا عنا حتى المعونات التي التزموا فيها لا يجب أن نتوقف عند تفاصيل لا تمس بالأسس والمبادئ التي التزم بها لبنان اختيارا تجاه محيطه العربي...**"[٤].

---

[١] أيلي سالم ، الخيارات الصعبة دبلوماسية البحث عن مخرج ١٩٨٢–١٩٨٨ ، ط٤ ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣) ، ص١٠٢–ص١٠٣ و ص١٢٢–ص١٢٤ و ص١٣٣–ص١٣٤ و ص ١٠٩–ص١١٠.

[٢] كريم بقرادوني ، لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج ، (بيروت شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩) ، ص٦٢.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٢ ، ص٧٥٨.

[٤] المصدر نفسه ، ص٧٦٨.

كان النائب ألبير منصور أكثر اعتدالاً في تقييمه الوضع اللبناني ، فلازم بين ظروف ثلاثاً دار لبنان في فلكها وهي : "**الاحتلال الإسرائيلي والتواجد السوري والفلسطيني والميليشيات المسلحة**" وشبهها بـ"**الدوامة**" التي ألحقت الضرر بسياسة الحكومة في التعامل مع الأزمة ، مشيداً بجهود رئيس الحكومة وخياره باللجوء الى الأمم المتحدة ، ولا سيما أنَّ المجتمع الدولي راغب في ربط الأزمة اللبنانية بالقضية الفلسطينية ، أو استخدام الأولى للضغط بغية حل القضية الفلسطينية واتجه في وضع حلٍ للازمة اللبنانية منطلقاً من "**التفاوض المباشر**" بين الفلسطينيين والسوريين والسير بالمشروع نحو "**التفاوض مع إسرائيل**"[١].

وعقد المجلس النيابي جلسة سرية عنوانها " **مناقشة ودرس الوضع الراهن ومسار الأزمة اللبنانية والمفاوضات الجارية في ضوء التطورات الأخيرة** " وتقدم خلال الجلسة مجموعة من النواب بمذكرة الى هيأة الرئاسة يرومون فيها تحويلها الى "**جلسة خاصة**" لمناقشة المساعي الدولية التي قام بها رئيس الجمهورية أمين الجميل حول آخر المستجدات على صعيد التوصل لاتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣[٢].

حظي مشروع تحويل الجلسة سرية تأييد بعض النواب ، الذين رأوا أن إعلانها يثير الرأي العام وتأويلات سياسية من شأنها أن تتجه بالمفاوضات الى غير نتائجها الايجابية ، فالنائب بطرس حرب رأى "**...انه من الطبيعي أن نحافظ على سرية المعلومات التي يمكن أن يدلي بها معالي وزير الخارجية ، وهذا هو السبب بالذات لئلا تكون للمناقشات تأثيرات على الموقف اللبناني في المفاوضات القائمة...**"[٣].

اتسمت "**المناقشات البسيطة**" التي سبقت التصويت على جعل "**سرية الجلسة**" إن تأييداً مارونياً لمشروع الرئيس الجميل بان واضحاً في مفاوضاته الدولية لحل الأزمة اللبنانية . جاء ذلك على لسان النائب فؤاد لحود "... **في نظري أنَّ أول شيء يجب أن**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ و ٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٢ ، ص٧٨٩.

[٢] وهم كل من النائب : حبيب كيروز ، الياس الهراوي ، بطرس حرب ، الياس الخازن ، جبران طوق ، رينه معوض ، اوغست باخوس ، ألبير منصور ، الأب سمعان الدويهي ، عبدو عويدات ، فؤاد لحود ، طلال ألمرعبي ، ملكون ابلغتيان ، علي الخليل ، ادمون رزق ، فؤاد الطحيني.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢٦ نيسان عام ١٩٨٣ ، ص١٠٥٣.

يعمل هو إصدار توصية عن المجلس النيابي بتأييد موقف رئيس الجمهورية من المفاوضات . وهذا يجب أن يكون علنياً..."[١].

وعقد المجلس النيابي جلسة نيابية أخرى حملت عنوان " **مناقشة البيان الذي ستدلي به الحكومة حول آخر التطورات المتعلقة بالاتفاق الرامي الى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان**" ، انقسم رأي النواب حول جعل "**الجلسة علنية**" من عدمه ، تصاعدت مطالب بعض النواب المسيحيين في جعلها علنية كي يتسنى للرأي العام معرفة آخر المستجدات ، بينما طلب رئيس الحكومة اتخاذ صفة السرية ضماناً لاستمرار المفاوضات ونجاحها ، وهو امرٌ صوّت عليه المجلس بالأكثرية النيابية[٢].

عقد مجلس النواب جلسة ثالثة أعلن فيها التصديق على الاتفاقية في ١٣ حزيران ١٩٨٣ فكان عنوان الجلسة " **درس وإقرار مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٤٨ والمتضمن الاتفاق الرامي الى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية**" حيث جاء في مادته الأولى " **أجيز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٧ أيار ١٩٨٣**" وذكرت المناقشات النيابية الأسباب الموجبة للاتفاق هذا " **أن هذا الاتفاق استوجبته الظروف التي استتبعت الاجتياح الإسرائيلي للبنان في ٥ حزيران ١٩٨٢**" ، تألف الاتفاق[٣] من مقدمة و١٢ بند وملحق تناول الترتيبات الأمنية ومحاضر تفسيرية حول بعض النقاط وخارطة ملحقة بها[٤]. وقعّه رئيسا الدولتين وبحضور وفود كل من لبنان وإسرائيل وبشهادة الولايات المتحدة في مدينة خلدة وكريات شمونه باللغات الأربعة : الانكليزية والفرنسية والعربية والعبرية[٥].

وأعلن خلال الجلسة نفسها الموافقة على الاتفاق بأغلبية ٦٥ صوتاً ومعارضة زاهر الخطيب ونجاح واكيم ، وامتناع رشيد الصلح وحسين الحسيني وألبير منصور عن التصويت وتحفظ عبد المجيد الرافعي ، كما وافق رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢٦ نيسان عام ١٩٨٣ ، ص١٠٥٤.

[٢] م . م. ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٦ أيار عام ١٩٨٣ ، ص١٣٦.

[٣] للتفصيل عن الاتفاق وبنوده وظروف عقده ينظر : ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص٥١١٩- ص٥٢٠ ؛ عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، ص٣٤٦-ص٣٦٣.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٣ حزيران عام ١٩٨٣.

[٥] كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص٦٦.

واصفاً انه "**الخيار الوحيد أمام لبنان ، والوسيلة الدبلوماسية الوحيدة لإخراج الجيوش الأجنبية من البلاد بالدعم الدولي**"[١].

لم يحمل اتفاق ١٧ أيار تطمينات سياسية لكل القوى السياسية اللبنانية ، إذ تبين أن إلغاء اتفاق الانسحاب بما حمل من بنود واتفاقات كان الخيار الأنسب أمام أغلبية أعضاء المجلس النيابي ، على الرغم مما حمل من ضمانات ومكاسب مهمة لجهات سياسية مسيحية كانت "**راغبة في إبرامه وبشدة**" ، مقابل قوىً إسلامية حاولت جاهدة إلغاءه تحت الضغط السوري المعارض له جملة وتفصيلاً ، وهي عارفة بدقة أن "**لا التزام**" إسرائيلي بالقرارات الدولية ، أو إمكانية الحصول على المساندة العربية ، ولأن قضية الاجتياح صبت في صالح "**القوى المسيحية**" اللبنانية التي شكلت "**حليفاً داخلياً مهماً**" بالنسبة لإسرائيل ، من شان هذا التحالف أن يغير بسرعة من معادلة التوازن السياسي والعسكري الإسلامي المدعوم من سورية على اقل تقدير

أثار الاتفاق ١٧ أيار "**مخاوف سورية**" بشكل كبير ، إذ رأت فيه اعترافاً "**قانونياً بإسرائيل**" وسياستها داخل لبنان ، وعليها "**السعي لإلغائه** تخوفاً من انجرار دول عربية وراء المشروع هذا ، مما انعكس سلباً على دورها في المنطقة ، وعليها في ذات الوقت الرجوع الى سياسة "**التعبئة السياسية الداخلية**" ضد أمين الجميل وسياسته التي جر بها لبنان لمشروع السلام مع إسرائيل ، متخذةً من الاتفاق "**ذريعة**" أساسية في تغيير موازين القوى السياسية والعسكرية في لبنان ، وانه "**قوّى الجانب المسيحي على الإسلامي في لبنان**" ، معلنةً أن سبب تدخلها بالشأن الداخلي اللبناني منذ بدايات الأزمة وحتى توقيع الاتفاق هو "**موازنة القوى السياسية اللبنانية**" من تنامي بعضها على الأخرى ، وهي أعذارٌ "**قومية**" و "**إستراتيجية**" شكلت سبباً مهما لسورية لـ"**بقاء قواتها لحماية المسلمين**"[٢] ، وقد لقي هذا الأمر دعماً ومساندةً من "**جبهة الخلاص الوطني**" التي شُكلت من سليمان فرنجية ورشيد كرامي ووليد جنبلاط[٣].

أثارَ الموقف السوري هذا "**امتعاض النواب الموارنة**" ، إذ أكد النائب ادمون رزق على أهمية مساعي الرئيس بشير الجميل وجهوده في إبرام الاتفاق وانعكاساته الايجابية على مستقبل لبنان "**محذراً**" من جانب آخر "**جهات لم يسمها**" قصد فيها "**السياسة السورية في**

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٣٥٧.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٥٩.

[٣] أيلي سالم ، المصدر السابق ، ص٢٣٣.

لبنان" من مغبة التدخل في الشأن اللبناني وفرض سياساتها على الساحة اللبنانية وتحول لبنان الى ساحة للصراع الدولي والإقليمي مؤكداً أنّ :

"... **خلاصنا الذي أعلناه لا نقبل من احد أن يعلمنا أو يراجعنا فيه فنحن الذين نمتنع كما امتنعنا أبداً عن التدخل في شؤون غيرنا . نرفض للغير أياً كان أن يزج بأنفه في شؤوننا ، لا أريد أن اسأل الذي يطالب بإسقاط الاتفاق عن البديل ، لأنه لو كان لديه بديل لقدمه ولو كانت لديه رغبة قتال لقاتل...**"[1].

وجاء الرد الإسلامي "**مخالفاً تماماً**" للرأي المسيحي وهو اقرب منه الى السياسة السورية في لبنان ، فالنائب سليمان العلي أشار الى أن الموقف احتاج بعض "**المرونة**" و "**الالتزام**" و"**المصداقية**" في الوعود بين الأطراف السياسية الداخلية والخارجية ، مؤكداً أن "**لا جدوى**" من المفاوضات إذا كان هناك "**أزمة ثقة**" بين المصالح السياسية والعسكرية ، مشيداً بالدور السوري وأهميته في لبنان ، مقابل الوقوف ضد إسرائيل واتفاق ١٧ أيار ، موضحاً ذلك بالقول :

"... **انه إذا بقيت إسرائيل على تعنتها وبقيت سورية على موقفها فلن نصل الى نتيجة ، هذا بالإضافة الى أن سورية تريد أن تخرج من لبنان شرط أن تلغى هذه الاتفاقية . وأنا كواحد من أعضاء هذا المجلس ، لا مانع لدي على الإطلاق ألان أو بعد ألان من إلغاء هذه الاتفاقية إذا بقيت إسرائيل مصرة على مواقفها...**"[2].

وتجلى الموقف أكثر وضوحاً حيال رفض الاتفاق خلال ما أشار به النائب زاهر الخطيب الذي رفض المشروع "**جملة وتفصيلاً**" في جلسة التصويت ، إذ عَدَّ أن مشروع "**الانسحاب الجزئي**" الذي تتقدم به إسرائيل أثار "**جدلاً**" و "**تخوفاً**" لدى الأوساط البرلمانية بين مؤيد له من الجانب المسيحي ورافض من الجانب الإسلامي ، وذكر أن التخوف هذا ناجم عن موقف سورية ومشروعها القومي في لبنان الذي رامت منه تحقيق "**التوازن السياسي والعسكري**"[3].

---

[1] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢آب ١٩٨٣ ، ص٢٤٦

[2] المصدر نفسه ، ص٢٤٨.

[3] المصدر نفسه ، ص٢٦٥.

وعَدَّ رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد أن اتفاق ١٧ أيار كان "**مخيباً للآمال اللبنانية**" بعد أن "**عوّل**" عليه بعض السياسيين بأنه "**خشبة الخلاص**" ، انقلب متحولاً الى "**عامل انقسام**" بينهم بسبب رفض سورية له ، لاعباً أساسياً في السياسة اللبنانية الداخلية ، وأن جزءاً كبيراً من الحوار السياسي اللبناني "**متجه نحو سورية ودورها في المنطقة**" ، حال "**التوصل الى ضمانات معها**" ، يكون ذلك "**مقدمة لتمزيق اتفاق ١٧ أيار**"[١].

أثرت سياسة التدخل السورية على جهود الرئيس أمين الجميل ومشروع السلام مع إسرائيل ، وسبب فقدان الثقة بين الإطراف حول مصداقية كل منهما في التعامل مع شروط الانسحاب ، ولا سيما أنَّ الطرح السوري لفت الأنظار السياسية اللبنانية نحوه ، صاحب هذه المعادلة تطورات سياسية داخلية منها الجيش الإسرائيلي وأمر انسحابه من منطقتي الشوف وعالية دون تنسيق مع قوات الجيش اللبناني مما فسح المجال لانفجار حرب الجبل بين الدروز والموارنة[٢].

رافقت هذه التطورات "**تصعيداً**" و "**تصادماً**" سياسياً وعسكرياً واضحاً اعترى الشارع اللبناني أنتج انتفاضة "**٦ شباط ١٩٨٤**"[٣] ، شكلت بمجموعها محطات كافية لوقوع أمين الجميل بين "**مطرقة إسرائيل وسندان سورية**" ، وهذا ما أشار إليه شارل حلو بقوله "**مسكين الحاكم في لبنان . أن خياراته الدائمة هي بين السيئ والأسوأ ، عندما يختار السيئ تقوم الدنيا ولا تقعد وكأنه كان لديه اختيار ثالث . لقد اعتبر الجميل أن اتفاق ١٧ أيار كان اقل الشرين ضرراً بلبنان**"[٤].

أثار الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من عالية والشوف واندلاع حرب الجبل تخوف بعض النواب الموارنة ، الذين عرضوا أراءهم في جلسة "**نيابية خاصة**" ، ملقين باللوم على الحكومة بعدم تعاملها بجدية تجاه التصعيد الأخير ضد الموارنة ، ومعللين في الوقت نفسه إمكانية تنفيذ خطة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في إطار إجراء تعديلات على الاتفاق ، فالنائب ألبير مخيبر أوضح ذلك بالقول:

"**... ولذلك يرى الرأي العام ومعه المجلس نفسه أمام أمرين :**
إما إبرام الاتفاق واما تعديله، أو إلغائه... إلا ترى الحكومة انه

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ تشرين الأول عام ١٩٨٣ ، ص٤–ص٥.

[٢] كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص٥٨.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٣٦١.

[٤] أيلي سالم ، المصدر السابق ، ص٢٩.

كان من واجبها الانصراف الى وقف حرب الجبل تحسباً منها للمضاعفات والمفارقات الخطيرة التي قد تنتج من جراء انتهاء المفاوضات مع إسرائيل؟..."[١].

شكلت التطورات هذه "**عناصر ضغط**" لدى بشير الجميل الذي "**لم يجد بديلاً**" من التوجه نحو سليمان فرنجية في ساعة متأخرة من الليل ، "**متخضعاً**" له وبأسم المسيحية "**إلا وان يقدم له النصح**" في موضوع الاتفاق وانعكاساته الأخيرة على الصعد كافة ، فأشار إليه الأخير "**بإلغاء اتفاق ١٧ أيار مقابل ضمانته لمساعدة حافظ الأسد ، وبعد ذلك مباشرة يتجه لتشكيل حكومة وحدة وطنية ويُسهّل عليه ولايته ، وبذلك يتم حل الأزمة حلاً شاملاً**"[٢].

رأى أمين الجميل "**استحالة**" تنفيذ اتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل ، في ضوء عجز الولايات المتحدة تقديم عونها العسكري له ، وتضافر بعض القوى السياسية اللبنانية خلف سورية ، ووجود تنسيق "**سوفيتي – سوري**" للوقوف بوجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وعليه قرر الانفتاح مجدداً على سورية ، بواسطة الدبلوماسية السعودية لعقد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣[٣].

انصب جانب كبير من مناقشات مؤتمر جنيف حول اتفاق ١٧ أيار ، عرضت الجبهة اللبنانية رأيها في الاتفاق ، واصفة أنَّ ظروفاً عربية متدهورة دفعت بسياسة لبنان نحو عقده مع إسرائيل ، "**وشددت على ضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان شريطة أن يرافقه مغادرة للقوات السورية**" ، وعبر كميل شمعون عن الأطروحات المارونية "**إن القوات السورية دخلت ظاهرياً الى لبنان كقوات صديقة...ولكن الوقت لم يطل حتى برهنت عن عدائها للبنانين**"[٤].

رد الجانب السوري بواسطة وزير خارجيتها عبد الحليم خدام أن تدخل بلاده في لبنان نبع من "**التزام قومي وامني**" تجاه لبنان ، وأشار في معرض حديثه أن "**لا مساواة بين**

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ٦ تشرين الأول عام ١٩٨٣ ، ص١٠٦٥.

[٢] آلان مينارغ ، أسرار حرب لبنان من مذابح صبرا وشاتيلا حتى رحلة أمين الجميل الى دمشق ، (بيروت : المكتبة الدولية ، ٢٠٠٥) ، ص٥١١.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، مج١ ، ص٣٦٣.

[٤] طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص١١٦–ص١١٧ و ص١٢٣.

إسرائيل وسورية" مذكراً بفضل سورية العسكري وقت عانت الجبهة اليمينية المسيحية ضعفاً أمام اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٦[١].

أكد عبد الحليم خدام أن بلاده "**لن تنسحب شبراً من لبنان ما دام اتفاق ١٧ أيار قائماً**" ، موقفاً أيده فرنجية معتبراً شتان بين العرضين فـ"**سورية دولة صديقة وإسرائيل عدوة**"[٢].

ساد تذمرٌ لدى بعض الأوساط السياسية والرأي العام اللبناني في عدم وصول المؤتمرين الى حلول مرضية تجمع الفرقاء خاصة ما تعلق بإتفاق ١٧ أيار ، بالمقابل صعدت إسرائيل من تدابيرها في التضييق على الجنوب الى درجة أن طالب النائبان علي الخليل وسليمان العلي الحكومة والمجلس أن يتخذا تدابيرهما الرسمية حيال ذلك ، مشددين في الوقت نفسه على ضرورة إلغائه اتفاق ١٧ أيار . ووضع حد للتجاوزات الإسرائيلية على أبناء الجنوب[٣].

حاول وزير الخارجية اللبناني أيلي سالم "**طمئنت النواب**" بأن الجولات الرئاسية الى عواصم عربية وأوربية أثمرت بالنجاح ، حصل خلالها الرئيس أمين الجميل على دعم للقضية اللبنانية دولياً ، وأشار الى أنَّ القضية اللبنانية احتملت حلولاً متعددة منها داخلي لبناني ومنها عربي ارتبط بـ" **العربي الإسرائيلي**" على الأراضي اللبنانية ، ومنها ما تعلق بـ"**استحقاقات إسرائيلية**" ، شكل التصريح هذا عامل ارتياح لدى بعض النواب ومنهم النائب ميخايل الضاهر ، الذي أشاد بالدور الأمريكي تمنى أن يكون "**وسطياً بين نقيضي اتفاق ١٧ أيار**"[٤].

رعت السعودية مبادرة ثانية في ١٦ شباط ١٩٨٤ وضعت خلالها مجموعة من نقاط التفاهم أهمها إلغاء اتفاق ١٧ أيار ليكون مدخلاً لـ"**تسوية لبنانية جديدة**" ، توجت بزيارة أمين الجميل الى سورية في ٢٩ شباط ١٩٨٤ إذْ التقى الأسد في الأول من آذار ، أبدى الرئيس السوري دعمه للنظام السياسي اللبناني مشيراً الى أنَّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة

---

[١] طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص١١٨–ص١٢٠.

[٢] أيلي سالم ، المصدر السابق ، ص٢٥٦–ص٢٥٧.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٨٣ ، ص٢٧٩.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٨ و ١٢ و ٢٠ كانون الأول عام ١٩٨٣ ، ص٩١٦ و ص٩٢٢.

رشيد كرامي تكون محطة ثقة الفرقاء اللبنانيين ، وتلقى الدعم السوري في الوقت نفسه ، وان تمارس حكومة الوزان تصريف الأعمال لحين إلغاء اتفاق ١٧ أيار رسمياً[١].

فعقد مجلس الوزراء جلسة بتاريخ ٥ آذار ١٩٨٤ وعَدَّ الاتفاق "**...باطلاً وكأنه لم يكن (وإلغاء) كل ما يمكن أن يكون عليه من آثار**" وفي الجلسة نفسها قررت الحكومة اللبنانية القيام بالخطوات اللازمة التي تؤدي الى ترتيبات وتدابير أمنية تؤمن السيادة والاستقرار في الجنوب ، ومنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كلها ، وشكلت الترتيبات هذه بمجموعها مدخلاً لعقد مؤتمر لوزان ١٢-٢٠ آذار ١٩٨٤[٢] ، اتخذها الرئيس كرامي خطوات أساسية في مسيرة حكومته من خلال استعراض برنامجه الوزاري الذي تضمن التزامه بإلغاء اتفاق ١٧ أيار ، وتأمين الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان[٣].

تبين من خلال ما تقدم أن الدور السوري في لبنان بات "**الأوضح**" و"**الأرسخ**" ، ويعزى ذلك الى عوامل متعددة تبدأ بتأثيره الواضح والجلي على "**الشارع والمشرع اللبنانيين**" ، فضلاً عن عوامل "**الدين والقومية والستراتيجيا والجغرافية**" أدت هي الأخرى دوراً أساساً في زج سورية "**محوراً**" مهماً في الأزمة اللبنانية ، مكنها أن "**تفرض**" و"**تغير**" و "**تخلط**" الأوراق بين "**المتبارين السياسيين**" اللبنانيين ، الأمر الذي اجبر الرئاسة اللبنانية على الرضوخ والتراجع عن مشروع اتفاق ١٧ أيار ، خاصة وانه حمل ضمانات غير سهلة للموارنة في لبنان أهمها "**الاطمئنان لعامل القوة الجديدة**" في تغيير المعادلة السياسية والعسكرية لديهم ، وتصبح بديلا جديدا لـ"**عامل التوازن السوري**" مع انطلاق الأزمة اللبنانية في ١٩٧٥ ، ناهيك من تشكيله المنطلق المهم لتسارع الأحداث السياسية وأهمها إعادة ترتيب التشكيلة الحكومية المؤلفة من زعماء الكتل السياسية ، ركيزة أساسية بأتجاه وجه جديد من التفاهم اختلف عن صيغ التفاهمات التقليدية ، والتي اتجهت نحو الالتقاء في مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩ ، وهذا ما سنعالج حيثياته في المبحث الأخير من الرسالة هذه .

---

[١] أيلي سالم ، المصدر السابق ، ص٢٩٤-ص٣٠٢.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٦٩٣-ص٦٩٤.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، في ٣١ أيار ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران عام ١٩٨٤ ، ص٣٣٣.

-المبحث الرابع : اتفاق الطائف وإنتهاء الحرب الاهلية :-

ساد جو من التوتر والحذر الشديدين عشية إنتهاءِ عهدِ أَمين الجميل لرئاسة الجمهورية ، وبدأ تخوفاً كبيراً يعم الأطراف السياسية المارونية حول شخصية المرشح الجديد[1] للرئاسة ، الى جانب مخاوفَ أخرى من وقوع البلاد في "**فُراغٍ دستوريٍ**" ، مما دفع بالجميل[2] تسليم رئاسة الجمهورية الى قائد الجيش العماد ميشيل عون[3] ، معلناً عن "**رئاسة حكومة عسكرية انتقالية**"[4] ، تعطيه

---

[1] وصل عدد المرشحين لرئاسة الجمهورية تسع وخمسين مرشحاً ابرزهم رينيه معوض وسليمان فرنجيه وفؤاد نفاع وميشال اده وريمون اده وميشال خوري وميشال عون ومانويل يونس وبطرس حرب والياس الهراوي وميخايل الضاهر وادمون رزق وجان عبيد . ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٣٩١.

[2] حاول الجميل جاهداً تمديد ولايته رئيساً للبنان مدة سنتين اضافيتين ، بأي شكل من الأشكال بحجة عدم وجود شخص ملائم يشغل منصب رئيس الجمهورية ، ولا سيما وانه طمح من خلال ولايته الجديدة تعويض محطات الفشل السياسي خلال تجربته الرئاسية ومنها اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ وفقدانه السيطرة على الجبهة اللبنانية وما تبعها من انتفاضة القوات اللبنانية والكتائب ، فكان يدفع بأتجاه التمديد له رئيسا للبلاد أو تسمية حكومة انتقالية في آخر لحظة من عهده ، تمثل في الواقع امتداداً لعهده ريثما يتم انتخاب رئيساً جديد للجمهورية خلفاً له . سليم الحص ، عهد القرار والهوى . تجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧-١٩٩٠ ، ط٢ ، (بيروت : ١٩٩١) ، ص١٠.

[3] ميشال عون (١٩٣٣-):عسكري وسياسي لبناني ورئيس التيار الوطني الحر. كان قائدًا للجيش اللبناني من ٢٣ حزيران ١٩٨٤ إلى ٢٧ تشرين الاول ١٩٨٩، ورئيس الحكومة العسكرية التي تشكلت في عام ١٩٨٨. بداية دخوله إلى السلك العسكري كانت عندما تطوع بصفة "تلميذ ضابط" وذلك بعام ١٩٥٥. وقد تدرج قبل وصوله إلى قياده الجيش حيث كان قد عين في كانون الأول ١٩٧٠ مساعدًا لقائد فوج المدفعية الأول ، وفي نيسان ١٩٧٠ عين معاونًا لقائد كتيبة المدفعية الأولى وقائدًا للمفرزة الإدارية وآمرًا لسرية القيادة والخدمة بالوكالة. وفي أيلول ١٩٧٢ عين معاونًا عملانيًا لقائد كتيبة المدفعية الأولى ومعاون لوجستي. وعين قائدًا لكتيبة المدفعية الثانية وذلك من ايلول ١٩٧٣، ثم فصل إلى سلاح المدفعية بتصرف قائد السلاح اعتبارًا من ٢١ كانون الثاني ١٩٧٦، ووضع بتصرف المفتش العام لمساعدته بالتحقيقات العدلية اعتبارًا من شباط ١٩٧٦. وفي اب ١٩٧٦ عين قائدًا لسلاح المدفعية. وفي اب ١٩٨٢ عين رئيسًا لأركان قوات الجيش المكلفة بحفظ الأمن في بيروت. وفصل إلى لواء المشاة الثامن ليؤمن قيادة اللواء بالوكالة اعتباراً من ١٨ شباط ١٩٨٣، وبعدها في حزيران ١٩٨٤ عين قائدًا للجيش ar.wikipedia.org

[4] تشكلت حكومة عون العسكرية ليلاً واستمرت من٢٢ أيلول ١٩٨٨-٢٥تشرين الثاني١٩٨٩ ، وضمت إضافة إليه خمسة عسكريين من طوائف مختلفة وهم ادغار معلوف "**كاثوليكي**" ، عصام ابو جمرة "**ارثوذكسي**" لطفي جابر "**شيعي**" ، نبيل قريطم "**سني**" ، محمود طي ابو ضرغم "**درزي**" . عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان مج١ ، ص٤٥١.

مساحة أوسع للمناورة السياسية ، أمام استمرار "**الحكومة الرسمية**" برئاسة سليم الحص في المناطق الغربية من بيروت إدارة نشاطاتها معتبرةً نفسها حكومةً "**شرعية**" ، رافعةً شعار"**الرفض الإسلامي**" لأية حكومة عسكرية انتقالية برئاسة ماروني كونها "**غير شرعية تجب مقاطعتها**" ، أنتج ذلك رفض الوزراء المسلمين تسنم حقائبها ، وكرد مقابل قاطع اثنين من الوزراء المسيحيين حكومة الحص ، وحاول عون شطر المجلس النيابي نفسه بتعيين النائب كاظم الخليل رئيساً للمجلس النيابي في الجهات الشرقية ، بينما بقي حسين الحسيني رئيساً له في الجهات الغربية[١] ، أدت الأحداث هذه قيام حكومتين تتنازعان "**الشرعية**" و "**السلطة**" ، مسيحية في الجهات الشرقية ، وإسلامية في الجهات الغربية من بيروت[٢].

تمثل موقف القوى الوطنية–الإسلامية بالوقوف الى جانب سورية ، ضد حكومة عون ، معتبرين الميثاق الوطني ١٩٤٣ "**لفظ كل أنفاسه**" ، إذ وجدوا بالتصعيد الأخير فرصة مناسبة لتكرار المطالبة بـ"**الديمقراطية العددية**" مطلباً كثيراً ما أرعب المسيحيين ، فهدد جنبلاط بـ"**ضم المناطق الوطنية في لبنان الى سورية ، أفضل من إعادة توحيدها مع المناطق الشرقية التي تخضع لسيطرة الغرب ولأصدقاء إسرائيل**"[٣].

ادخل الوضع هذا الدولة اللبنانية بـ"**أزمة سياسية حادة**" ، عطل خلالها المجلس النيابي أعماله متخذاً "**عطلة مفتوحة**" جانباً قانونياً لعدم انعقاده بسبب الأحداث المتصاعدة ترافقت مع انتهاء ولاية رئيس المجلس حسين الحسيني ، وانقسام الجيش الى ألوية تدين بـ"**الولاء**" الى القيادات السياسية والعسكرية ، إما على أساس طائفي وإما عقائدي ، وعانت الإدارة من "**الانشطار**" و "**التشرذم**" فأصبحت إدارات لكل منها مسؤول يرتبط بهذه الحكومة أو تلك ، وتعطلت البنى التحتية وتوقفت موارد الدولة وانقطعت شرايين الاتصالات بين المناطق اللبنانية وأصبح العبور من منطقة الى أخرى امراً "**شُبهَ معدومٍ**" إن لم يكن "**معدوماً**" بسبب التصعيد الأمني والطائفي جراء الأحداث السياسية تلك[٤].

مَثَّلَ التصعيد الأمني هذا خطراً واضحاً على لبنان ووحدته ، وسط مخاوف من "**الانقسام**" و "**التهجير**" ، فبعد ستة أشهر على تسلم الحكومة العسكرية الحكم في المنطقة الشرقية ، بدأ عون ما اسماه بـ "**الحرب المقدسة لتحرير لبنان**" يوم الرابع عشر من آذار

---

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٦٩٧.

[٢] فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص٣٢٥.

[٣] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٦٩٨.

[٤] جورج سعادة ، قصتي مع الطائف . حقائق ووثائق وملابسات ومعانات سوء تنفيذ وخيبة امل ، (بيروت :مطابع الكريم الحديثة ، ١٩٩٨)، ص٢٣.

١٩٨٩ ، ضد القوات السورية والميليشيات التي تقف في طريقه مهما كان تصنيفها أو انتماؤها ، ودفعت الحرب هذه البلاد الى "**دائرة العنف**" لتوقع في صفوف الشعب حوالي ثلاثة ألاف قتيل ونحو عشرة ألاف جريح في مدة لا تزيد عن الستة أشهر ، مدةً لها انعكاساتها على الوضع الإقليمي والدولي ، عندها أدركت الدول العربية خطورة وأبعاد الحرب المدمرة هذه التي تهدد بتفتيت لبنان والمنطقة[١] ، ونتيجة للتطورات هذه عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً غير اعتيادي على مستوى وزراء الخارجية العرب في تونس ، احتلت القضية اللبنانية بنداً أساساً في جدول الأعمال ، حيث اتخذ قرار بتأريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٨٩ قضى تأليف "**لجنة سداسية**" أو ما عرفت بـ"**اللجنة السداسية للاتصال والمساعي الحميدة للبنان**" برئاسة وزير خارجية الكويت وعضوية وزراء خارجية الجزائر وتونس والأردن والإمارات العربية[٢] ، إضافة الى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي[٣] ، بدأت اللجنة أعمالها أن اجتمعت بالأطراف اللبنانية وتوجيه الدعوة لرئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس مجلس الوزراء سليم الحص والعماد ميشال عون للقاء بأعضاء اللجنة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٩ في تونس[٤].

ولعرض وجهات نظرهم حول أسباب تدهور الأوضاع الأمنية وسبل الحل ، وطالبت اللجنة وقف إطلاق النار ، ورفع الحصار عن المرافئ والمعابر ، وإرسال مراقبين الى لبنان للإشراف على وقف إطلاق النار ، توصيات وجدها ميشال عون قريبة جداً من

---

[١] سعيد سلمان ، لبنان والطائف اثاره – ردود الفعل حوله – نتائجه – إمكانية تطبيقه ، (بيرت :دار آزال ووكالة المطبوعات اللبنانية ، ١٩٩٠) ، ص٧.

[٢] عارف العبد ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ ؛ وللتفصيل عن موقف الجامعة العربية عن احداث لبنان ينظر:

H. Mc Coubrey , The Arab League and Peacekeeping in the Lebanon by Istvan Pogany, The International and Comparative Law Quarterly, Vol. 38, No. 1 (Jan., 1989), pp. 222-223

[٣] الاخضر الابراهيمي(١٩٣٤-) : سياسي ودبلوماسي جزائري ، بدأ رحلته الدبلوماسية بتمثيل جبهة التحرير الوطني في جاكارتا ١٩٥٤-١٩٦١ إبان الثورة الجزائرية ، ومن ثم مسؤولا ساميا في الجامعة العربية للفترة من ١٩٨٤-١٩٩١ ، ، تلاها عين مبعوثا للأمم المتحدة في لبنان ١٩٨٩ ، ومبعوثا للجامعة العربية في لبنان ١٩٨٩-١٩٩٢ ، ثم وزيرا للخارجية الجزائرية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٣ ومبعوثا للأمم المتحدة لليمن ١٩٩٤ ، ومبعوثا للأمم المتحدة للعراق ٢٠٠٤ ، ومبعوثا للأمم المتحدة لسوريا ٢٠١٢. ar.m.wikipedia.org

[٤] خالد قباني ، "وثيقة الوفاق الوطني في الطائف" ، مج٢ (بيروت : مركز الحريري للابحاث والتوثيق ، ١٩٩٣) ، ص٨٤٦.

أهدافه ، ولا سيما أنَّ "**تعريب الأزمة اللبنانية**" في المرحلة هذه "**يسحب البساط**" من تحت أقدام سورية ودورها في لبنان ، ويمكنه في الوقت ذاته من الوصول الى رئاسة الجمهورية [١] ، فوافق على الفور على مقترحات "**الجامعة العربية**" ، وتراجع عن الإجراءات التي سبق وان اتخذها في أثناء "**حرب التحرير**" ضد المرافئ التابعة للميليشيات الحليفة لسورية ، ولتسويغ تراجعه ، أعطى تفسيراً جديداً لحرب التحرير بأنها تمر عبر القنوات الدبلوماسية ، وقد اعتبرته القوى المناهضة له ضعفاً من جانب عون فعملت على تصعيد عملياتها العسكرية ضده[٢]

كما ودعت اللجنة في ٢٠-٢٣ شباط ١٩٨٩ المرجعيات الدينية اللبنانية الى الكويت[٣] للاجتماع بها كل على حدة للاستماع لأرائها وإعداد "**صيغة توفيقية**" تحل الأزمة . ومثل الاجتماع هذا فرصة مناسبة للقاء بين الزعامات الدينية اللبنانية بهدف تقريب وجهات النظر طائفياً لما لها من انعكاسات ايجابية تجاه الحل بين الفرقاء السياسيين التابعين لتلك المرجعيات ، وعلى الرغم من عدم التوصل الى نتائج ملموسة على مدى ثلاثة أيام ، لكنه انتهى بإصدار بيان أعلن عن ثقة المؤتمرين باللجنة العربية و"**شددوا**" خلالها على القيادات اللبنانية كافة استغلال الفرصة لإنقاذ لبنان[٤].

دفع التدهور الأمني في لبنان وعدم التوصل الى اتفاقات سياسية في ظل المساعي العربية الجديدة ، أن طالبت فرنسا والاتحاد السوفيتي من جامعة الدول العربية القيام بمبادرة جديدة تجاه حل الأزمة ، فعُقد مؤتمر "**قمة للملوك والرؤساء العرب**" في مدينة الدار البيضاء عاصمة المملكة المغربية للفترة من ٢٣-٢٦ أيار ١٩٨٩ ، طالب المؤتمرون سورية أن تتخذ "**موقفاً ايجابياً**" من الأزمة اللبنانية في ظل التصعيد الأخير ، وتقديم بعض التنازلات تجاه وضعها السياسي والعسكري العامل في لبنان ، امراً أبدت سورية تحفظات تجاهه ورفضت في ذات الوقت سحب قواتها قبل انسحاب القوات الإسرائيلية ، وطالب بتعديلات سياسية ودستورية للنظام السياسي تسبق انسحاب القوات الإسرائيلية ، وحاولت سورية أن تضع بيدها زمام مبادرة الحل ولا سيما أنها استبعدت من الدخول عضواً فعالاً في اللجنة الثلاثية كونها طرفاً في النزاع اللبناني أولاً وللتخلص من

---

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٧٠٦-ص٧٠٧.

[٢] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٤٤.

[٣] وهم كل من حسن خالد ونصر الله صفير ونائب المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى محمد مهدي شمس الدين واغناطيوس الرابع (هزيم) بطريرك الروم الارثوذكس ومكسيموس الخامس حكيم بطريرك الروم الكاثوليك والشيخ مرسل نصر رئيس المحاكم الشرعية الدرزية وممثل شيخ عقل الطائفة الدرزية

[٤] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٤٣.

موضوع "**تعريب الأزمة اللبنانية**" ثانياً ، امراً جلب عدم ارتياح باقي الدول العربية حول الدور السوري في لبنان[١].

عَدَّت اللجنة دور سورية في لبنان بـ"**المعرقل**" ، جمدت اللجنة على أثره أعمالها بإصدار بيان في ٣١ تموز ١٩٨٩ اتهمت فيه سورية بالوقوف ضد مشاريع تسوية الأزمة اللبنانية وحملتها مسؤولية وصولها الى "**طريق مسدود**" على الصعيدين الأمني والعسكري [٢] ، وانبثقت عنها بياناً ختامياً[٣] ، دعا الى مواصلة العمل العربي من اجل الوصول الى حل يعيد الى لبنان استقراره وأمنه ويحفظ عروبته ، وحدد الملوك والرؤساء العرب أهدافاً أوجبت على جميع "**الأطراف الداخلية والعربية والدولية**" الوقوف الى جانب لبنان في المحنة هذه ، والسعي الى تحقيق الوفاق الوطني الذي "**تهشم**" بسبب السياسات الداخلية الخاطئة والمصالح الإقليمية ، والوقوف الى جانب الشرعية اللبنانية كونها "**روح الدولة**" فضلاً عن السعي الكامل والحثيث لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية ، ومساعدة الشرعية اللبنانية على فرض وجودها على الأراضي اللبنانية كلها ، والسعي الى إعادة لبنان الى المجموعة العربية بعد معانات الابتعاد التي فرضتها ظروف الحرب الأهلية[٤].

أثار بيان اللجنة موقفاً دولياً متنوعاً تراوح بين الارتياح المصري والفرنسي ، والتحذير العماني لسورية بوقوف الدول العربية ضدها خلال القمة العربية القادمة ، وتطالبها بالانسحاب الفوري من لبنان[٥] ، على العكس من الموقف الأمريكي الذي طالب بـ"**مسايسة**" سورية في المرحلة هذه ، وعدم تحميلها مسؤولية فشل المفاوضات ، لان تصعيد ميشال عون السياسي والعسكري هو المسؤول الآخر عن ذلك الفشل[٦] ، في

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٤٥.

[٢] عبد الله بو حبيب ، المصدر السابق ، ص٢١٣

[٣] للتفصيل عن مقررات المؤتمر ينظر : الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ، وثيقة الوفاق الوطني التي اقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٢ والتي صدق عليها المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في القليعات بتأريخ ١٩٨٩/١١/٥ ، (د.م ، د.ت) ، ص٢١-ص٢٣.

[٤] البير منصور الانقلاب على الطائف ، (بيروت : دار الجديد ، ١٩٩٣)

[٥] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٤٧.

[٦] عبد الله بو حبيب ، المصدر السابق ، ص٢٢٠-ص٢٢٢.

محاولةٍ لإفهام الأطراف الدولية والعربية أن حل المشكلة اللبنانية ينطلق من "**تعريب الأزمة**" لا "**تدويلها**"[١].

اضطرت اللجنة العربية استئناف نشاطها في ٧ أيلول ١٩٨٩ ، وسط تصاعد الترحيب الدولي والعربي والداخلي[٢] ، بدأت اللجنة أعمالها بعد أن وضعت في ١٦ من أيلول "**آلية جديدة**" لحل الأزمة اللبنانية عرفت بـ"**البنود السبعة**"[٣].

أدركت اللجنة أن "**لا تقدم في أعمالها**" ما لم يكون هناك "**استرضاء لسورية**" ، وعليه قررت إجراء تعديل على نص الوثيقة السابقة بالشكل الذي "**يجتذب سورية الى محطات التفاهم**" وهذا امر عدته سورية ايجابياً لها ، مكنها من "**فرض نفسها**" على قرارات اللجنة من جهة ولاعب أساسي في صالح سياستها ضمن التعديلات الجديدة لعمل اللجنة العربية من جهة أخرى[٤] ، و "**إجبار**" اللجنة العربية والدول المؤيدة لمشروع حل الأزمة أن "**لا حل للازمة بدون المرور عن طريق سورية**" ، مما مَكَّن المبادرة العربية من السير الى الأمام بفضل التعديلات تلك ، وشهدت الساحة السياسية اللبنانية هدوءاً ملموساً ، فالمعارك توقفت ، وعادت المرافئ والمطار الى العمل ، وفتحت المعابر ، وارتفع سعر صرف الليرة اللبنانية إزاء العملات الأجنبية ، وكان العامل الرئيس في هذا التحول هو التنازلات التي قدمتها اللجنة الى سورية خاصة في السماح لها بـ"**تفتيش السفن التي تنقل الأسلحة الى لبنان**"[٥].

---

[١] كريم بقرادوني ، المصدر السابق ، ص٢٠٤-ص٢٠٥.

[٢] حظيت اللجنة بتأييد ديكويار الامين العام للامم الكتحدة ، وفرنسا ودول عدم الانحياز واميركا والاتحاد السوفيتي والمانيا والبابا ، عربيا حضيت بدعم السعودية وسوريا والجزائر ومصر والعراق ، اما داخليا فأيدها كل من مجلس المطارنة اللبناني والجبهة اللبنانية ورئيس الوزراء الحص وحزب الاحرار ومجلس الوزراء برئاسة عون وتجمع النواب الموارنة ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني والمفتي القباني والمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى جورج سعادة ، المصدر السابق ، ص٤٤-ص٤٦.

[٣] تضمنت البنود السبعة :الاعلان عن وقف اطلاق النار ، وتأليف لجنة امنية برئاسة الاخضر الابراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العربية للاشراف على وقف اطلاق النار ، وفتح مطار بيروت الدولي ، ودعوة مجلس النواب الى الانعقاد في ٣٠ من ايلول من العام نفسه في مدينة الطائف السعودية للتشاور في وثيقة وفاق وطني صاغتها اللجنة العربية بنفسها ، ورفع الحصار البحري ، والطلب الى الفرقاء جميعهم التوقف عن استخدام السلاح ووقف الحملات الاعلامية ، ودعوة الدول كلها التي ايدت اللجنة الثلاثية التوقف عن امداد السلاح لاية جهة كانت . جورج سعادة المصدر السابق ، ص١٩-ص٢٠.

[٤] للتفصيل عن التعديلات ينظر المصدر نفسه ، ص٤٨-ص٥١.

[٥] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٥٠-ص٧٥١.

استقبل ميشال عون التعديلات الجديدة "**بالرفض**" ولا سيما أنها شكلت في جزءٍ كبيرٍ منها "**ضربةً لمصالحهِ**" المتوخات من "**تعريب الأزمة اللبنانية**" ، التي تأتي بدول عربية تقف بالضد من التواجد السوري في لبنان ، مما جعله بين خيارين أولهما الاستمرار في حرب التحرير والمزيد من الخسارة الحربية وهو الخيار الأصعب ، أو القبول بالمقترحات العربية التي تُخسِره رئاسة الجمهورية ، وفقدان "**شرعيتهِ**" في البقاء بمنصب رئيسٍ الحكومة العسكرية ، كان عليه "**عرقلة حلول الأزمة**" بالشكل الذي يتناسب مع مصالحه ، فطالب عدم تحديد مكان محايد لاجتماع النواب اللبنانيين خارج لبنان ، أو خارج المناطق التي سيطر عليها عسكرياً ، "**محكماً قبضته**" على النواب خشية انتخاب رئيساً غيره ، أو على الأقل فرض "**سياسة متشددة**" تجاه اللجنة العربية وسورية مجبراً الأطراف الى "**الرضوخ لمطالبه**" بانتخابه رئيساً للجمهورية ، سياسةً باتت تشكل خطراً على مساعي اللجنة العربية ، لكن الضغوط الدبلوماسية الدولية والعربية عليه والتهديدات الأمريكية بغلق سفارتها في مدينة عوكر اللبنانية واتصال سفير فرنسا (رولان دوما) بعون شخصياً طالباً منه تقديم تنازلات وتخفيف موقفه المتشدد ، وهذه أمور اضطرته الى قبول المبادرة العربية وبنودها السبعة والرضوخ الى الإرادة الدولية[١] ، معلناً في ٢٢ أيلول ١٩٨٩ قبوله بالمبادرة العربية وما تضمنتها من بنود سبعة ، امراً اضطره خلال لقائه بالأخضر الإبراهيمي إصدار بيان أعلن فيه عن رغبته في "**إحلال الأمن والسلام**" في لبنان ، وثقته باللجنة العربية وما حملته من ضمانات تجاه الوصول الى الحلول ، معلناً أن يوم ٢٣ من أيلول هو "**بداية الفرصة لتحقيق السلام**"[٢].

اجتمع عون بنواب بيروت الشرقية داخل قصر بعبدا يوم ٢٦ أيلول ١٩٨٩ ، وحضر الاجتماع أربعة وعشرون نائباً[٣] ، شرط عليهم مناقشة العلاقة مع سورية ومسألة وجودها في لبنان قبل المواضيع التي تتعلق بالإصلاحات الداخلية ، وما تواجههم من ضغوط الدولية من الولايات المتحدة والسعودية وسورية في محاولة ثنيهم عن مشروع حكومته

[١] ثيودور هانف ، المصدر السابق ، ص٧١٢.

[٢] جورج سعادة ، المصدر السابق ، ص٢٠-ص٢١.

[٣] وهم كل من رينيه معوض ، خاتشيك بابيكان ، ملكون ابلغيتيان ، انترانيك مانوكيان ، البير مخيبر ، اميل روحانا صقر ، راشد الخوري ، ميشال ساسين ، بيار دكاش ، عبدو عويدات ، ادوار حنين ، طارق حبشي ، موريس فاضل ، نديم سالم ، اوغست باخوس ، عثمان الدنا ، صبحي ياغي ، شفيق بدر ، بطرس حرب ، الياس الخازن ، جبران طوق ، حبيب كيروز ، الياس الهراوي ، جورج سعادة . جورج سعادة ، المصدر السابق ، ص٦٠-ص٦١.

السياسي والعسكري في لبنان ، ولم يبد أي تعليمات أخرى حول "**وثيقة الوفاق الوطني**" بالشكل الذي يخدم مصالحهم أو يقف ضدها[١].

كان اختيار الطائف مقراً لاجتماع النواب أسبابه المهمة في مقدمتها ، "**تثمين**" دور المهم للسعودية تجاه الأزمة وبوادر حلها الأخيرة ، فضلاً عن "**إيجاد بيئة بعيدة**" عن توافر الضغوط السياسية والعسكرية تجاه الأطراف المتفاوضة ومحاولة التأثير عليهم من هذا الطرف أو ذاك ، والسيطرة على المناقشات "**إعلامياً**" ومنع تسريب المناقشات التي تدور بالشكل الذي يفسد النتائج قبل التوصل إليها[٢].

في حين مثل اختيار النواب مفاوضين بدل من زعماء الكتل السياسية والحزبية ، ذلك لوجود علاقة "**مرنة نسبياً**" بينهم بحكم العلاقات التأريخية التي تربطهم وترابط المصالح الاقتصادية القديمة ، فضلاً عن اتسامهم بـ"**الاعتدال والتفهم**" بعيداً عن "**التشنجات السياسية**" التي تجلبها عناصر "**القوة**" التي تمتع بها زعماء الحرب من الفرقاء السياسيين ، ناهيك عن "**الاتفاقات والتفاهمات**" بينهم تكون قريبة للتوافق بفعل دورهم كنواب ذي "**خبرة واسعة**" و "**طويلة**" تمكنهم من تجاوز المعرقلات على اختلاف أنواعها في مسيرة الحل ، فضلاً عن الإسهام في بعث "**الروح التشريعية**" للمجلس النيابي الذي عانى "**التحجيم**" و "**التقزيم**" بفعل الأحداث المتصاعدة عقب إخفاق الحلول السابقة[٣].

انطلق مشروع "**وثيقة الوفاق الوطني اللبناني**" من مشاريع إصلاحية استندت الى نصوص وأفكار صاغها اللبنانيون في مراحل سابقة لحل الأزمة اللبنانية[٤] ، واستمرت

---

[١] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٥٢-ص٧٥٣.

[٢] البير منصور ، المصدر السابق ، ص٢٩.

[٣] جورج بكاسيني ، المصدر السابق ، ص٨٤.

[٤] وهي الوثيقة الدستورية في ١٤ شباط ١٩٧٦ ، والوثيقة التي اقرها المجلس النيابي بالإجماع في ٢٧ نيسان ١٩٧٨ ، ووثيقة الوفاق التي اقرها مجلس الوزراء في ٥ اذار ١٩٨٠ ، ومقررات مؤتمري جنيف ولوزان في ١٩٨٣-١٩٨٤ ، وبيان حكومة الاتحاد الوطني ونص مشروع الإصلاحات في ٣١ أيار ١٩٨٤ ، والاتفاق الثلاثي الذي أعلن من دمشق في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ ، ومبادرة ٩ آذار ١٩٨٦ للفعاليات السياسية والدينية المسيحية ، والورقة التي أسفرت عنها اجتماعات ميدان سباق الخيل بين داني شمعون ورشيد كرامي قبيل اغتيال الأخير في الأول من حزيران ١٩٨٧ ، وورقة الحريري التي قدمت الى السلطات السورية في ١١ كانون الأول ١٩٨٧، وورقة الحسيني-الحص "**مبادئ الوفاق الوطني**" في ٢ كانون الثاني ١٩٨٨، ومشروع تصور أولي لبرنامج الإصلاحات في لبنان الذي عرضته "**اللجنة السداسية العربية**" في اجتماعات الكويت في ١٣ نيسان ١٩٨٩ ، وأوراق أخرى تقدمت بشكل سري من قيادات لبنانية من خلال نقاشات وندوات . عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ص٧٥٤-ص٧٥٥ ، عارف العبد ، المصدر السابق ، ص١٧٧.

أعمال مؤتمر الطائف من ١ تشرين الأول الى ٢٣ من عام ١٩٨٩ ، شارك فيه واحد وستون نائباً لبنانياً من أصل ثلاثة وسبعون اتصل بهم رفيق الحريري شخصياً ، وتغيب احدَ عشر نائباً منهم ثمانية نواب لأسباب سياسية وثلاثة عُدُّوا مقاطعين وهم كل من ألبير مخيبر وريمون اده وإميل روحانا صقر[١].

انقسم النواب في الطائف الى فريقين : مجموعة شرقية ومجموعة غربية ، تمثلت المجموعة الأولى من "**الأحرار**" و"**الكتائب**" والنواب المستقلين مثلهم جورج سعادة وبيار دكاش وبطرس حرب ، وكانت هذه المجموعة على اتصال مستمر بعون . كما انقسم النواب المسيحيين الى ثلاث فئات حول الوجود السوري : فريق قبل باستمرار هذا الوجود ، وفريق يريد تحديد بقاءه لمدة سنة بدلاً من سنتين ، وفريق ضم المرشحين لرئاسة الجمهورية إذْ لا رأي لهم في هذا الموضوع . وقد طالب نواب الشرقية بتعهدات وضمانات حول كيفية تنفيذ الاتفاقات ، لكن اللجنة العربية رفضت تقديم أية ضمانات قبل توصل النواب الى اتفاق . تركزت مجموعة المنطقة الغربية حول صائب سلام ونزيه ألبزري ، ومجموعة البقاع تركزت حول حسين الحسيني ، وكانت هناك مجموعة تحاول التوفيق بين النواب ، وضمت بعض الأرمن والأرثوذكس ، مثل خاتشيك بابيكان ونصري المعلوف ، أما الدروز فمثلهم توفيق عساف ، فيما مثل زاهر الخطيب الميليشيات الحليفة لسورية ، وكانت هناك المجموعة الأكبر من النواب ترغب بتسوية وطنية عامة تؤمن المساواة بين المواطنين وتحفظ سيادة الدولة وتوقف الحرب ، وأخيراً المجموعة التي تكفلت بإزالة الصعاب والعقبات ، وتمثلت بالحسيني ورينيه معوض وبعض النواب ، أمثال ألبير منصور وبيار حلو وغيرهما وطلال الحسيني وخالد قباني[٢].

بدأ الاجتماع الافتتاحي يوم ٣٠ من أيلول في مقر المؤتمرات بالطائف ، ظهر خلال الاجتماعات اختلاف في وجهات النظر بين النواب على اختلاف طوائفهم ، طال النواب المسيحيين بحث مسألة السيادة اللبنانية والانسحاب السوري من لبنان قبل التداول في موضوع الإصلاحات الدستورية ، ثم عادوا وتخلوا عن هذه الشروط تحت ضغط اللجنة العربية ، واتفقوا أن تدرس الإصلاحات قبل بند السيادة ، شارطين في ذات الوقت تلازم الموضوعين "**وان أي خلاف على أي بند يسقط الوثيقة بكاملها**"[٣].

---

[١] سعيد سلمان ، لبنان والطائف أثاره... ونتائجه... ، (بيروت : دار البراق ، ٢٠٠١) ، ص١٨-ص١٩

[٢] عبد رؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٥٦.

[٣] جورج بكاسيني ، اسرار الطائف من عهد امين الجميل حتى سقوط الجنرال ، (بيروت : دار التعاونية الطباعية ، ١٩٩٣) ، ص١١٦.

ظهر منذ اليوم الأول للمؤتمر "**نقاط خلاف أساسية**" تركزت حول مسألتين : "**الإصلاح السياسي**" ، و"**مسألة السيادة**" متمثلاً بموضوع انتشار القوات السورية ، وانقسم النواب الى محاور سياسية عدة ، كل محور بدا "**متشدداً**" تجاه المواد والقضايا التي تعنيه مباشرة ، فالجانب المسيحي ، وتحديداً المحور الذي دافع عن "**صلاحيات رئيس الجمهورية**" تمثل بالنائب جورج سعادة رئيس حزب الكتائب ، وبطرس حرب عن النواب الموارنة المستقلين ، وبيار دكاش وميشال ساسين عن الأحرار ، في حين ركز محور النواب السنة في مداخلاته على "**تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة**" ، وتمثل بالرئيس صائب سلام والنائب نزيه ألبزري وجميل كبي ، أما النواب الشيعة فطالبوا بـ"**تعزيز صلاحيات رئيس المجلس النيابي ومجلس النواب بشكل عام**" ، متمثلاً بالرئيس حسين الحسيني والرئيس عادل عسيران والنائب علي الخليل ، وتمثلت جبهة الأحزاب الوطنية "**حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي**" ، فقد تولى رفع مطالبهما والدفاع عنها النائب زاهر الخطيب وتوفيق عساف ، طالب الأول نيابة عن نبيه بري ووليد جنبلاط "**ضرورة إحداث آلية واضحة لإلغاء الطائفية السياسية**" وإحداث "**المثالثة**" ضمن "**المناصفة**" في مجلس النواب بعد تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية [١].

أظهرت النقاشات إصرار الأطراف "**التزمت**" و "**التشدد**" في مطالبهم ، وهو امرٌ كادَ أن يؤدي الى نتائج سلبية تجاه الفشل وعدم تحقيق النتائج ، لولا بعض التسويات التي تم التوصل إليها بين الأطراف السياسية المجتمعة ، فطالب الرئيس صائب سلام إصلاحات للوضع الحكومي بما يعزّز من موقف الحكومة السياسي ، إذ طالب عَدَّ الحكومة مستقيلة بعد استقالة نصف أعضائها زائد واحد ، وبعد التفاوض تم توصل المؤتمرون الى تسوية الإشكال بـ"**أعتبار الحكومة مستقيلة باستقالة ثلث أعضائها زائد واحد**" ، مع إضافة فقرة الى مطلب آخر للسنة حول تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية فيما يخص ترأسه المؤسسة العسكرية بإضافة فقرة تقول "**هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء**" بعد ان أُضيفت فقرة "**تخضع لرئيس الوزراء**" تسوية للاختلاف[٢].

ساد جو من "**التوتر الشديد**" في يوم ٨ تشرين الأول ١٩٨٩ خلاصته تقاطع الآراء بين رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني والنائبين جورج سعادة وبطرس حرب إذْ اختلف الطرفان حول مطلبٍ تقدم به حسين الحسيني طالب فيه تحديد ولاية المجلس بأربع سنوات

---

[١]عارف العبد ، المصدر السابق ، ص٢١٨–ص٢١٩.

[٢]حول تعديل الفقرتين ينظر : الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ ايار ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته ، (بيروت : د.م ، ١٩٩٥) ص٣٧ و ص٥١.

أي طوال مدة انتخاب المجلس ، ضماناً "**لاستقرار موقعه**" وان لا يبقى "**رهينة للعبة التيارات السياسية**" فضلاً عن مسألة تفسير الأغلبية النيابية على وفق أسس قانونية ، واشتراك رئيس المجلس النيابي مع رئيس الجمهورية في "**الاستشارات السياسية لتشكيل الحكومة**" ، وهو أمر أوشك على "**تأزيم**" الموقف كثيراً ، لكن تدخل اللجنة العربية أعطى فرصة أخرى من التفاهم بأن وافق المؤتمرون على تمديد ولاية رئيس المجلس لأربع سنوات أسوة بالبرلمانات الدولية ، مع وضع شروطٍ ربما كانت "**شروطاً تعجيزية**" لسحب الثقة منه بعد سنتين من انتخابه ، مقابل صرف النظر عن مقترح رئيس المجلس باشتراكه مع رئيس الجمهورية في الاستشارات النيابية[١].

شكل بند "**السيادة**" ومسألة انتشار القوات السورية على الأراضي اللبنانية ، "**العقدة الأساسية**" لدى المجتمعين ، خصوصاً عند النواب المسيحيين ، الذين اشترطوا ربْطَ موافقتهم على البنود الإصلاحية مباشرةً بالتوصل الى جدول زمني واضح لاعادة انتشار القوات السورية في لبنان ، علماً أن المؤتمرين اتفقوا بشكل سريع على الموقف من انسحاب القوات الإسرائيلية ، فموضوع القوات السورية أثار "**جدلاً**" واسعاً واستدعت عقد اجتماعات موسعة مع اللجنة العربية من جهة ونواب المنطقة الشرقية من جهة أخرى ، والنواب المُصرين على إدخال تعديلات واضحة على الصيغة الواردة في وثيقة اللجنة العربية المطروحة للنقاش بخصوص بند السيادة ، وعلى الرغم من تحفظ السعودية على إجراء أي تعديلات على وثيقة اللجنة العربية ، كونها حملت تفاهمات سورية لا يمكن تجاوزها ، وقد اضطر وزير الخارجية السعودي ورفيق الحريري الى السفر الى دمشق "**ملتمسين**" تعديلات طفيفة من شأنها أن تنهي عقدة الحل ، تم التوصل الى تفاهمات جديدة حول الموضوع ، بعد اجتماع لمدة ثلاثة أيام مع الرئيس الأسد وبعض المسؤولين السوريين[٢].

وأقرت الوثيقة مبدأً جديداً قام على توزيع المقاعد في المجلس النيابي "**على اساس المساواة العددية بين المسلمين والمسيحيين**" ، واعتماد "**النسبية**" بين كل مجموعة دينية وبين المناطق ، وعارضت الزعامات النيابية التقليدية مشروعاً قدمته اللجنة العربية حول رفع عدد المقاعد الى ١٢٨ مقعداً بدلاً من ٩٩ مقعداً ، وتعيين نوابٍ بدل المتوفين خوفاً من دخول قادة الميليشيات وزعماء الحرب الى المجلس خلال عملية التعيين[٣].

---

[١] جورج سعادة المصدر السابق ، ص٩ ؛ جورج بكاسيني ، المصدر السابق ، ص١٠٥ ؛ البير منصور ، المصدر السابق ، ص٤٦.

[٢] حول هذه التفاهمات والتسويات مع الطرف السوري ينظر : عارف العبد ، المصدر السابق ، ص٢٢٢-ص٢٢٣.

[٣] عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، مج١ ، ص٧٦٢.

انتهت فترة "**المخاض العسير**" وانتهت معها مطالب الفرقاء ، واختتم المؤتمر بالتصويت على الإصلاحات التي تم التوافق إليها وأدخلت في نص الوثيقة العربية ، وحملت اسم "**وثيقة الوفاق الوطني اللبناني**" ، وفي يوم الأحد ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩ ، أي بعد ٢٣ يوماً من المناقشات والمداولات عقدت الجلسة الأخيرة[١] ، وتلي خلالها نص "**وثيقة الوفاق الوطني**" معدلة[٢].

عقد المجلس النيابي يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ جلسة التصويت الرسمي على الوثيقة في مطار القليعات العسكري ، عقدت الأولى في الساعة الثالثة والربع من بعد الظهر خصص جدول أعمالها انتخاب رئيس مكتب المجلس النيابي وهيأته[٣] ، فيما عقدت الجلسة الثانية في الساعة الرابعة من بعد الظهر وخصص جدول أعمالها لإقرار وثيقة الطائف ، قدم خلالها النائب عادل عسيران مقترحاً رامَ فيه التصويت على "**الوثيقة مباشرة**" بينما طالب النائب الدكتور حسن الرفاعي بتدوين بعض "**التحفظات**" التي اشار اليها في بند "**المبادىء العامة والاصلاحات السياسية والادارية**". وعَدَّ رئيس المجلس وثيقة الوفاق الوطني هي "**عقد وطني ملتزمون به جميعاً معنوياً وسياسياً**"[٤].

وعقدت الجلسة الثالثة في تمام الساعة الرابعة والنصف من اليوم نفسه خصصت لانتخاب "**رئيس الجمهورية**" ، أعلن خلالها النائب ميخايل الضاهر سحب ترشيحه الى منصب رئيس الجمهورية "**أعلن انسحابي كمرشح لمنصب رئيس الجمهورية**" . بينما طالب النائب جورج سعادة رفع الجلسة لمزيد من التشاور قائلاً:

"**ارجو أن ترفع الجلسة لفترة قصيرة ومحددة بهدف المزيد من التشاور، خاصةً وانَّ فريقاً منا قد اتى من مكان بعيد، ويجب ان يفسح له المجال لمزيد من التشاور. فلترفع الجلسة لمدة نصف**

---

[١] عارف العبد ، المصدر السابق ، ص٢٢٤.

[٢] للتفصيل اكثر عن نص الوثيقة ينظر : الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ، ص٥–ص١٨.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، محضر الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الثالثة والربع من بعد ، ظهر يوم الأحد الواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ . "**ملاحظة**" : لم يتسن للباحث تدوين الصفحات لعدم توافر نسخة ورقية عن محاضر عام ١٩٨٩ ، واستند في جمع المعلومات الى نسخة الكترونية لم يدرج فيها ارقام الصفحات.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاحد الواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

ساعة او ربع ساعة لان من شأن ذلك أن يوفر امورا كثيرة ووقتا أيضا"[١].

وعَرَضَ ثلاثة من النواب ترشيحهم لمنصب رئاسة الجمهورية وهم كل من :النائب الياس الهراوي والنائب رينيه معوض والنائب جورج سعادة . وبعد إجراء التصويت حصل رينه معوض على ٣٥ صوتاً جورج سعادة ١٦ صوتا ، الياس الهراوي ٥ أصوات ووجدت ورقتان بيضاوان ، وما لم ينل أي من المرشحين الأكثرية المطلوبة وفقا لأحكام الدستور، تم إعادة التصويت، أملاً في الحصول على الغالبية المطلقة . وخلالها أعلن النائب جورج سعادة سحب ترشيحه " **حفاظاً على الديمقراطية في لبنان ، وحفاظاً على اللحمة بين اللبنانيين وهي اللحمة التي تجلت في وثيقة الطائف ، فإنني أعلن انسحابي من المعركة وسوف نلتف جميعاً حول الرئيس المنتخب**." وبعد إجراء التصويت الثاني فاز رينه معوض ٥٢ صوتاً ووجدت ست أوراق بيضاء . وأعلن انتخاب رينه معوض[٢] رئيساً للجمهورية[٣].

وعقدت الجلسة الأخيرة في الساعة الخامسة وخصصت لأداء اليمين الدستورية ، عبر الرئيس المنتخب عن شكره وامتنانه للنواب الذين منحوه الثقة ، وقدم شكره للزعماء العرب جميعاً ، وللقائمين على المبادرات التي سعت الى إنهاء الأزمة اللبنانية ، وأعلن التزامه بمقررات وثيقة الوفاق الوطني ، مؤكداً عمله على عودة السعي لعودة السلطة الشرعية للبلاد والمضي قدما نحو لبنان جديد[٤].

---

[١] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاحد الواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

[٢] رينيه معوض (١٩٢٥-١٩٨٩) : مواليد زغرتا حيث تلقى تعليمه الابتدائي فيها ، انتقل عام ١٩٣٤ الى مدرسة الفرير في طرابلس ، ثم تابع تعليمه في مدرسة الفرير في بيروت ن ودرس الحقوق في الجامعة اليسوعية عام ١٩٤٨ ، دخل المعترك السياسي عام ١٩٥١ فخاض أول معركة انتخابية في دائرة زغرتا – الزاوية الى جانب حميد فرنجية إلا أن الحظ لم يحالفه بالفوز ، كان معارضا لحكم بشارة الخوري عام ١٩٥٢ وعارض حكم كميل شمعون ، انتخب نائباً للمرة الأولى عام ١٩٥٧ ثم أعيد انتخابه في دورات ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ الى جانب سليمان فرنجية وعام ١٩٧٢ الى جانب نجله طوني فرنجية ، واستمر في نيابته بحكم قوانين التمديد للمجلس النيابي . عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢ – ٢٠١٢ ، ص١٩٣.

[٣] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

[٤] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

وصوت المجلس في جلسة أخرى على منح الثقة للحكومة التي ترأسها سليم الحص[١] بموجب "**المرسوم الجمهوري رقم (١)**" الذي يعد أول مرسوم جمهوري يعلن انطلاق عهد جديد من تاريخ لبنان[٢].

حملت وثيقة الوفاق الوطني أربع عنوانات رئيسة : هي المبادئ العامة والإصلاحات أولاً ، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها كافة ثانياً ، وتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي ثالثاً ، والعلاقات اللبنانية السورية رابعاً[٣]. مبادئ لخصها أستاذ القانون الدستوري الدكتور احمد سرحال بشكل مفصل ودقيق بالقول:

"**اندرجت وثيقة الطائف للوفاق الوطني اللبناني في نفس السياق والتوجه العام لبعض الوثائق والمبادرات التي سبقتها ، وعلى الخصوص ميثاق ١٩٤٣ كمدخل واقعي للتسوية ، بيد أنها جاءت أكثر تطورا حيث تضمنت الكثير من الأحكام التفصيلية والإصلاحية لجهة ترسيخ ارجحية مجلس النواب وتفعيل دور مجلس الوزراء ورئيسه والوزراء ، والميل الواضح لتغليب التيار المؤسساتي على الرؤساء والأشخاص وموائمة المسؤولية للصلاحية وإرساء مفهوم التعاون بين السلطات من خلال وجوب التنسيق فيما بينها ، ووضع الضوابط الضامنة لاستمراره ، وبالتالي فهي "تعيد إجلاس النظام البرلماني على قاعدته بعد أن كان جالسا على رأسه" ، أنها لا تنسف الركائز الأساسية للدستور والنظام اللبناني وإنما تعدله خاصة في المواد ١٧-٢٤ و ٣٠ و ٤٤ و ٥٢ و ٥٥ و ٥٦ ، ويحتاج التدليل**

---

[١] سليم الحص: رئيس مجلس الوزراء وزيراً للخارجية والمغتربين – ميشال ساسين: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للعمل – نزيه البزري: وزيراً للاقتصاد والتجارة – جورج سعاده: وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية – ادمون رزق: وزيراً للعدل والاعلام – علي الخليل: وزيراً للمالية – سورين خان اميريان: وزيراً للصناعة والنفط – عبدالله الراسي: وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية والسياحة – نبيه بري: وزيراً للموارد المائية والكهربائية والاسكان والتعاونيات – وليد جنبلاط: وزيراً للاشغال العامة والنقل – الياس الخازن: وزيراً للداخلية– البير منصور: وزيراً للدفاع الوطني – محسن دلول: وزيراً للزراعة – عمر كرامي: وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة .الموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني.www.pcm.gov.ip

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ في "**شتورة**" .

[٣] للتفصيل أكثر ينظر : احمد سرحال ، دراسات ووثائق أساسية في النظام السياسي اللبناني ، (بيروت : دار الفكر ، ٢٠٠٢) ، ص٢١ وما بعدها .

على صحة هذا الاستنتاج أو خطئه مرتبط بمجموعة من الإشكالات التي تختصر بعاملين مهمين : الأول يتمثل بإتاحة الفرصة للسير حتى النهاية بتنفيذ أحكام الوثيقة ، وصدقية الالتزام بها ، والثاني مرتبط بكيفية التعاطي بين السلطات في ظل وجود ثقة سياسية[١].

وبذلك طوى لبنان سجلاً مؤلماً من الحرب الأهلية اللبنانية امتد عمره أكثر من خمسة عشر عاماً ، وهو سجل مليء بالماسي والجراحات التي لم يسلم منها البشر والشجر والحجر ، وحرب عجزت كثير من المبادرات الداخلية والخارجية أن تضع حدا لها ، حتى أنها أفقدت اللبنانيين أنفسهم الثقة في يوم خلاصهم منها ، حرب تلاعب السياسيون بـ"**أعصابها**" ، فكانت "**جامحة**" عند اختلافهم "**ساكنة**" وقت محطات لقائهم ، حرب نزعت كثير من "**أخلاقيات المجتمع**" ، فلم يعد هناك احترام "**للأعراف والتقاليد**" التي ربطت طياته على المستوى المذهبي والعشائري والعرفي ، حرب حملت بداياتها "**غرور القوة**" التي يمتلكها الفرقاء الذين لم يروا في اللجوء الى العدو اياً كان جنسه وامتداداته سبيلاً يمكنهم من "**المدد والاستقواء**" ضد أبناء وطنهم . انتهت الحرب وانتهت معها ذكريات من كان حطباً لاستمرارها . واستطاع اللبنانيون في جلسة نيابية واحدة "**تشييد بناءٍ دستوريٍ جديدٍ**" لبلدهم ، على أنقاض حرب أهلية لم تخرج بأي منتصر فيهم.

انصبت الجلسات النيابية للعام ١٩٩٠ على إقرار بعض مشاريع القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من قبيل رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور للقطاع العام ، ومناقشة مالية الدول حسب القاعد ألاثني عشرية لحين إقرار الموازنة العامة للدولة ، وتنظيم علاقات لبنان التجارية ، وتنظيم المالية المصرفية ، جاءت تلك الجلسات خلال عقدين عاديين تضمنا خمس جلسات تشريعية[٢] ، وعقد استثنائي واحد بثلاث جلسات تشريعية ، تضمن

---

[١] احمد سرحال ، الوثيقة الميثاق بين النظرية والتطبيق عشرون سنة على اتفاق الطائف ، الحياة النيابية ، مج٧٤ ، آذار ٢٠٠٧ ، ص١٧.

[٢] م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٩٠ ، محضر الجلسة الأولى والثانية ، ٢٠ آذار ١٩٩٠ ؛ العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الأولى ، ١٦ تشرين الأول ١٩٩٠ ؛ المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثانية ، ١٨ تشرين الأول ١٩٩٠ ؛ المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثالثة ، ٦ تشرين الثاني ١٩٩٠.

برنامج الجلسة الثانية منه إقرار الموازنة العامة للدولة[١] ، بينما كانت الجلسة الثالثة هي الأهم من بين الجميع كونها حملت عنواناً بارزاً تضمن "**مشروع القانون الدستوري الوارد بالمرسوم رقم ٢٠٢ والمتضمن إجراء بعض التعديلات الدستورية تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني**"[٢].

[١] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٦ تموز ، ١٩٩٠ ؛ المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ تموز ١٩٩٠ .

[٢] م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٦ تموز ، ١٩٩٠ ؛ المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢١ اب ١٩٩٠ .

الخاتمة

بعد دراسة موقف المجلس النيابي اللبناني من الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥–١٩٩٠) وتداعياتها ، تمكن الباحث ، وبتواضع كبير ، من رصد ما يأتي :

١. رصد النواب اللبنانيين وعلى مختلف مشاربهم وإنتماءاتهم سياسياً واثنياً وطائفياً العديد من الأسباب الموضوعية للحرب الأهلية وإن اكتنفها في أحيان غير قليلة بصمات من انتماءاتهم تلك ، موضحين افتراق اللبنانيون أنفسهم على "**الثوابت الهشة**" التي وضعها الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ ، فمنه انطلق العديد من النواب في مناقشاتهم عادين إياه ركناً أساساً في هشاشة الوضع العام في البلاد ، مؤكدين عدم تناسبه وطوائف كبيرة بعينها من الشعب اللبناني ، خاصة الإسلامية منها ، فالغبن وفقدان العدالة الاجتماعية كانا "**صنوي الميثاق الوطني**" ، في حين تمسكت المسيحية بها عادةً إياه من الثوابت "**المقدسة**" لا يجوز المساس بها تحت أي عنوان ، ثانياً توسط الاتجاهين أعلاه اتجاه إسلامي – يساري طالب "**علمنة الدولة**" بمؤسساتها الدستورية كافة والانقلاب على الميثاق الوطني كلياً ، أملاً في تغيير المعادلة الاجتماعية والسياسية التي بُنيت على تصدر الأكثرية – للأقلية في قيادة النظام السياسي اللبناني ، وهو أمر بدا غير واقعي أو غير مرغوب فيه للقوى الأساسية إسلامية كانت أم مسيحية ، ذلك لتجذر الطائفية في المجتمع اللبناني.

٢. لم تقف جهود النواب في سبر أسباب الحرب الأهلية عند الداخلية منها وحسب ، بل تعدته لما هو خارجي إقليمي كان أم دولي ، ولم تكن التشخيصات هذه ببعيدة هي الأخرى عن منطلقات النواب في انتماءاتهم ، لا بل في أحيان غير قليلة أخذت مواقفاً أكثر حدة وتشدد كل حسب انتماءاته واتجاهاته ، كان في مقدمتها السبب الفلسطيني الذي أورث عدم الثقة بين الطوائف اللبنانية ، ولا سيما أنه مثل عاملاً مهما في قلب موازين القوة الطائفية والعسكرية في لبنان ، بعد أن تمكنوا من السيطرة على توجهات القوى اليسارية والإسلامية وجعلها تسير في فلكهم ، وبالتالي إقامة دويلة لهم داخل الدولة اللبنانية ، حتى بدت قضيتهم تشغل الكثير من النقاشات النيابية المختلفة ، فنظرت إليها القوى النيابية والسياسية الإسلامية عامل تعزيز طائفي وعسكري لمطالبهم المغبونة ، على العكس من القوى السياسية المسيحية التي نظرت إليهم عامل بعث على الشك والريبة في إمكانية استخدامهم

وسيلة للانقلاب على الامتيازات المارونية وبـ"**القوة**" مما أسهم في تغيير معادلة الوجود الطائفي والاستحقاق السياسي في لبنان.

٣. لم تكن في الأعم الأغلب وبسبب ما تقدم قرارات المجلس أو مقترحات النواب آخذةً في سياقات التنفيذ بعدد تشريعها ، فضلا عن ضعف السلطة التنفيذية ومؤسساتها الإجرائية في ضبط الواقع ، امرا ادخلها في متاهة المناكفات السياسية بين دور السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٤. غاب في مواضع عديدة الدور التشريعي للمجلس النيابي أوقات اشتداد أزمة الحرب كان منها تعطيل اجتماعاته عقب التصعيدات الأمنية ، أو بصورة غير مباشرة من خلال موافقته على منح بعض الحكومات اللبنانية "**صلاحيات استثنائية**" لإصدار المراسيم الاشتراعية ، التي ألغت بطريقة واسعة دور المجلس النيابي السياسي والتشريعي و"**قزمت**" من صلاحياته مقابل صلاحيات الحكومة ، التي وصلت الى حد الرقابة على أقوال النواب وتصريحاتهم الإعلامية ، وهو أمر دلل على ضعف السلطة التشريعية في بعض مفاصل الأزمة خاصة وقت التصعيد الأمني والسياسي الذي اعترى الشارع اللبناني.

٥. غلب بوضوح على المناقشات النيابية في تفاصيل الأزمة على مختلف الصعد والمستويات ، انحصارها في نواب معينين ، مثلوا قادة الكتل السياسية والقوى الميليشياوية ، فأنحسر وانحصر فاعلية النواب الآخرين بالتصويت فقط ، إذْ لم يظهر صوتهم خلال جميع الجلسات النيابية ، وكأنهم انتخبوا للتصويت وإقرار القوانين فقط ، وهذا امرٌ انعكس سلبا على فاعلية المجلس بصورة عامة .

٦. لم يبد المجلس النيابي موقفاً موحداً تجاه قضايا في غاية الأهمية تعلقت بموضوع الجيش ومسؤولياته تجاه الأحداث المتصاعدة ، مما قد أثار عدم الثقة بين الأوساط النيابية في أن يحسب تدخله لصالح جهة سياسية على حساب جهة أخرى ، وهذا نابع من مشكلة تركيبة الجيش غير المتوازنة طائفياً واثنياً في مستوى القيادات والمراتب ، مما دعا الى تحجيم دوره وتعويل الدولة في الاعتماد على قوات الردع العربية في مسك الأرض ، ولم يقل موقفه شأناً من أحداث مست بأمن لبنان وسيادته وما تعرضت له من اجتياحيين إسرائيليين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ، فعلى الرغم من تحسس الجميع الماسي التي جلبها الاحتلال الى البلاد ، إلا أنهم اختلفوا في انعكاساته المختلفة بين من وجد فيه عامل تعزيز سياسي

وعسكري ولا سيما الأوساط السياسية المسيحية ، وآخر عَدَّوا انتهاكاً لحرمة البلاد وسيادتها ، وهذا ما يفسر تماما استمرار ضعف المؤسسة العسكرية اللبنانية.

٧. كان موضوع التدخل السوري في الشأن اللبناني هو الآخر محل نزاع واختلاف لا بل عكس صورة من صور الصراع الإقليمي – الدولي وارتباطاته الداخلية اللبنانية ، فبعد ترحيب أغلبية الكتل السياسية في مجلس النواب بالتدخل السياسي والعسكري ، وأشادوا جميعاً بالتحسن النسبي للأمن في البلاد ، نجد أن الموقف تغير بعد عامين تقريباً مفرزاً تناقضاً واضحاً في وجهات النظر النيابية الإسلامية التي وقفت الى جانبه في الكثير من المناقشات النيابية المستعرضة للازمة وتداعياتها ، وبذلك تمكنهم في ضوء الروابط التأريخية والثقافية والدينية والجغرافية ، الاستعانة به لاعادة ترتيب نشاط قواهم الميليشياوية وتحقيق طموحاتهم السياسية الجديدة . وفي الوقت نفسه أدرك اليمين المسيحي ذلك التقارب ، في ضوء الروابط المتاحة فأخذ يبحث عن قوى بديلة أخرى تقف الى جانبهم ، ووجدوا في إسرائيل ضالتهم في إحداث توازن إزاء التحول الإسلامي المتوافق مع سورية ومصالحها في لبنان ، غير مبالين بكرامة لبنان وأمنه وسيادته أمام بقائهم قوة تحافظ على وجودهم كطائفة دينية لبنانية ، لقد أدرك النواب هذه المعادلة ، وبدت رؤاهم تسير على وفق خطوطها في اغلب النقاشات النيابية التي اختلفوا فيها حول تحميل التدخلات الإقليمية مسؤولية استمرار الأزمة.

٨. وَضُحَ من خلال محاضر المجلس النيابي أن بوادر التهدئة النسبية على المستويين السياسي والعسكري بدت واضحة منذ إعلان حكومة الاتحاد الوطني عام ١٩٨٤ بتشكيلتها الجديدة من زعماء الحرب ، وما وفرته من فرص تلاقيهم لهم في المؤسسة التنفيذية التي لينت كثيرا من تفاهماتهم السياسية حول الأزمة ، وهذا ما انعكس إيجاباً على جلسات المجلس النيابي التي طغى عليها الجانب التشريعي وعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلها ، وندرت التشنجات السياسية في الوسط النيابي على المسائل السياسية العالقة والمعقدة ، مما أعطى انطباعاً مهماً عن إمكانية ولوج الفرقاء في تسويات جديدة لإنهاء الصراع بينهم ، والترحيب بأي مبادرة في ذلك سواءٌ على المستوى الإقليمي أم الدولي .

٩. شكل اتفاق الطائف في نظر جميع القوى السياسية والعسكرية خطوة ايجابية يجب اغتنامها في ظل المساعي العربية والدولية الجديدة ، وان تكون وعاءٌ يجمع الأطراف المؤثرة في الأزمة كافة ، خاصة وانه انطلق حيث وقفت صيغ المساعي القديمة للازمة على المستويين الداخلي والخارجي ، واعتماده على النواب مفاوضين بدلاً من السياسيين من زعماء الحرب وقادة الميليشيات ، وهو امرٌ دلَّ على إمكانية التفاهم بين أعضاء المؤسسة التشريعية بطريقة أكثر هدوءاً وروية ، رغم التشنج المرحلي الذي ساد اغلب المناقشات في ظل الرعاية العربية ، إلا أن إمكانية التسوية بدت امراً وارداً وبقوة ، حتى إذا ما وصلت الى نهايتها احكم المجلس النيابي قبضته على ضرورة عقد جلساته التشريعية للمصادقة على بنود الميثاق الوطني ومن ثم اللجوء الى انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف الأخير لرئيس الحكومة في جلسات عديدة حصرت في يوم واحد .

وبذلك تكون المؤسسة التشريعية اللبنانية ، ورغم كل ما عصف بها من تناقضات الصراع بين الكتل السياسية – الطائفية الكبيرة ، احد القنوات الأساسية ، وبصورة أخرى ، أسهمت في "حلحلة" الأزمة وبالتالي "**حلها**" بعد مضي عقد ونصف العقد من حرب أهلية دامية لم تبق ولم تذر في المجتمع اللبناني ، فكان أثرها في نهاية المطاف حاسماً وواضحاً.

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق المنشورة :-

أ : محاضر المجلس النيابي اللبناني :-

-الدور التشريعي الأول:-

١. م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة الأولى المنعقدة في١٩ أيار ١٩٢٦ .
٢. م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة الثانية المنعقدة في٢٠ أيار ١٩٢٦ .
٣. م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة الثالثة المنعقدة في٢٠ أيار ١٩٢٦ .
٤. م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة الرابعة المنعقدة في٢٠ أيار١٩٢٦ .
٥. م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة الخامسة المنعقدة في٢١ أيار ١٩٢٦ .
٦. م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة السادسة المنعقدة في٢١ أيار ١٩٢٦ .
٧. م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة السابعة المنعقدة في٢٢ ايار١٩٢٦ .

م . م . ن . ل ، العقد الثاني ، الدورة الاستثنائية الأولى ، الجلسة الثامنة المنعقدة في٢٢ أيار١٩٢٦.

- **الدور التشريعي الخامس :-**

١. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ .

- **الدور التشريعي الحادي عشر :-**

١. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الخامسة، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٧.

-الدور التشريعي الثاني عشر :-

١. م . م . ن ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٠ ، محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٢٦ أيار ١٩٧٠ .
٢. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٢ ، محضر الجلسة الأولى المنعقد في ١٢ أيار ١٩٧٢ .

-الدور التشريعي الثالث عشر :-

١. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٤ شباط ١٩٧٥ .
٢. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار عام ١٩٧٥ .
٣. م . م . ن. ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ آذار ١٩٧٥.
٤. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ٥ و ١٠ و نيسان ١٩٧٥.
٥. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، الجلسة الأولى ، في ١٥ تموز ١٩٧٥ .
٦. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ تموز ١٩٧٥.

٧. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، الجلسة الثالثة ، ٢٢ تموز ١٩٧٥.

٨. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢٩ تموز عام ١٩٧٥.

٩. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الرابع لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٥ آب عام ١٩٧٥.

١٠.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الرابع ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٢ آب ١٩٧٥ .

١١.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الأولى ، في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٥.

١٢.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، في ١٨ و ٢٠ و٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥.

١٣.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢ كانون الأول عام ١٩٧٥.

١٤.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٨ كانون الأول عام ١٩٧٥.

١٥.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار ١٩٧٦ .

١٦.م. م . ن. ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٦ محضر الجلسة الأولى الثانية ، في ٢٣ و٢٤ كانون الأول ١٩٧٦.

١٧.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ١٩ تشرين الأول ١٩٧٦.

١٨.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الخاصة ، في ٢٣ أيلول ١٩٧٦.

١٩. م . م . ن . ل . العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار و ٢٣ أيلول ١٩٧٦ .

٢٠.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٠ نيسان ١٩٧٦.

٢١.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ أيار ١٩٧٦.

٢٢.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الخاصة ، ٢٣ أيلول ١٩٧٦.

- **الدور التشريعي الرابع عشر**:-

١. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ، في ١٩ تشرين الأول ١٩٧٦.

٢. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني١٩٧٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٣ كانون الأول ١٩٧٦.

٣. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٣١ آذار ١٩٧٧.

٤. م . م . ن . ل ، العقد العادي الاول١٩٧٧ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٢ أيار ١٩٧٧.

٥. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٥ أيار ١٩٧٧.

٦. م . م . ن . ل ، العقد العادي الاول١٩٧٧ ، محضر الجلسة الثالثة ٢٥ تموز ١٩٧٧.

٧. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ تشرين الأول ١٩٧٧.

٨. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٧ ، محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢١ و٢٧ و ٢٨ تموز و ٢ و ٤ آب ١٩٧٧.

٩. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ كانون الثاني عام ١٩٧٨.

١٠.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧٨.

١١.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٤ شباط ١٩٧٨.

١٢.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الرابعة ، ١٦ آذار سنة ١٩٧٨ .

١٣.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٤ نيسان عام ١٩٧٨.

١٤.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ نيسان عام ١٩٧٨.

١٥.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الخامسة ، في ٣٠ أيار ١٩٧٨.

١٦.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٧ تشرين الأول ١٩٧٨.

١٧.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٨ ، محضر الجلسة الثانية ، في ١٩ كانون الأول ١٩٧٨.

١٨.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٣ آذار ١٩٧٩.

١٩.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٧ نيسان عام ١٩٧٩ .

٢٠.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨ و ٩ آب عام ١٩٧٩ .

٢١.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٩ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ .

٢٢.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٧٩ ،محضر الجلسة الثالثة ، ١٣ كانون الأول ١٩٧٩.

٢٣.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٥ آذار ١٩٨٠.

٢٤.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٠ نيسان عام ١٩٨٠.

٢٥.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٢ و٢٤ نيسان عام ١٩٨٠ .

٢٦.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٥ أيار عام ١٩٨٠.

٢٧.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠، محضر الجلسة السابعة ، ٢٩ أيار عام ١٩٨٠.

- **الدور التشريعي الخامس عشر**:-

١. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٠.

٢. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثانية في ١٦ و ١٨ و ٢٠ كانون الأول ١٩٨٠.

٣. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٥ كانون الثاني عام ١٩٨١

٤. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ شباط عام ١٩٨١.

٥. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ حزيران عام ١٩٨١.

٦. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني سنة ١٩٨١ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٨١.

٧. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الثانية ، ٩ آذار ١٩٨٢

٨. . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٢، محضر الجلسة الثانية ، ٢٢ نيسان ١٩٨٢

٩. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢٧ أيار ١٩٨٢ .

١٠.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس للجمهورية ، ٢٣ آب سنة ١٩٨٢ .

١١.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية ، ٢١ أيلول سنة ١٩٨٢ .

١٢.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٢ ، محضر الجلسة المخصصة لحلف اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول سنة ١٩٨٢.

١٣.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٢، محضر الجلسة الثانية ، ٢و٤ و ٨ و ٩ تشرين الثاني١٩٨٢ .

١٤.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٠ آذار ١٩٨٣.

١٥.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢٦ نيسان ١٩٨٣ .

١٦.م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٦ أيار ١٩٨٣.

١٧.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٣ حزيران عام ١٩٨٣.

١٨.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢ آب عام ١٩٨٣.

١٩.م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٤ آب عام ١٩٨٣ .

٢٠.م . م . ن . ل العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ٦ تشرين الأول ١٩٨٣.

٢١.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٨ تشرين الأول عام ١٩٨٣.

٢٢.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٨٣.

٢٣.م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٨ و ١٢ و ٢٠ كانون الأول عام ١٩٨٣.

٢٤.م . م . ن . ل ، العقد العادي الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ أيار و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ حزيران ١٩٨٤.

- **الدور التشريعي السادس عشر** :-

١. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الأولى ، ٥ تموز عام ١٩٨٤.

٢. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٤ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤.

٣. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ آذار عام ١٩٨٥.

٤. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ١ آب عام ١٩٨٥ .

٥. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٠ كانون الأول عام ١٩٨٥.

٦. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٥ أيـــار عام ١٩٨٦ .

٧. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٩ آب عام ١٩٨٦.

٨. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٦ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢١ تشرين الأول عام ١٩٨٦

٩. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٨٧.

١٠. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٨٧ .

١١. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثانية ، ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٨٧ .

١٢. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٨٧.

١٣. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الرابعة ، ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٧.

١٤. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة السادسة ، ١٧ كانون الأول عام ١٩٨٧.

١٥. م . م .ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٨ ، محضر الجلسة السادسة ، ٣١ أيار عام ١٩٨٨.

١٦. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٨٨ ، محضر الجلسة الخامسة ، ٢٦ أيار عام ١٩٨٨.

١٧. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٨٨ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٢ تموز ١٩٨٨ .

- **الدور التشريعي السابع عشر** :-

١. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، محضر الجلسة الأولى ، المنعقدة في الساعة الثالثة والربع من بعد ظهر يوم الأحد الواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

٢. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، محضر الجلسة الثالثة ، المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الأحد الواقع ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

٣. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٨٩ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩ في "**شتورة**" .

٤. م . م . ن . ل ، العقد العادي الأول ١٩٩٠ ، محضر الجلسة الأولى والثانية ، ٢٠ آذار ١٩٩٠ .
٥. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ١٩٩٠ ، محضر الجلسة الأولى ، ١٦ تشرين الأول ١٩٩٠ .
٦. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الثانية ، ١٨ تشرين الأول ١٩٩٠
٧. م . م . ن . ل ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الثالثة ، ٦ تشرين الثاني ١٩٩٠.
٨. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٦ تموز ، ١٩٩٠
٩. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الثانية ، ٣١ تموز ١٩٩٠ .
١٠. م . م . ن . ل ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الثالثة ، ٢١ اب ١٩٩٠ .

ب: محاضر مجلس الشيوخ اللبناني :-

١. م . م . ش ، الجلسة الأولى والثانية والثالثة ، المنعقدة يوم الثلاثاء في ٢٥ أيار ١٩٢٦.

ثانياً : <u>الكتب الوثائقية</u> : -

١. احمد زين ، الحياة النيابية ٣ ايار١٩٧٢-١٥ تشرين الأول ١٩٩٢، (بيروت: المديرية العامة للدراسات والأبحاث ،١٩٩٤).
٢. احمد سرحال ، دراسات ووثائق أساسية في النظام السياسي اللبناني ، (بيروت : دار الفكر ، ٢٠٠٢).
٣. أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية – القسم الثاني – الدولة والنظم السياسية – دستور لبنان – ج١ – (بيروت : منشورات المؤلف ، ١٩٧٠).
٤. البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب١٩٢٦-١٩٨٤، المجلد الثالث١٩٧٤-١٩٨٤، (إعداد وتحقيق : يوسف قزما ألخوري) ، (بيروت : مؤسسة الدراسات اللبنانية ،١٩٨٦).
٥. الجامعة الأمريكية في بيروت ، مكتبة يافت التذكارية ، مشروع الوثائق العربية لعام ١٩٧٥ ، (إعداد لبيبة فياض أبو عدوان ومهيبة ثابت غريزي).

٦. الجمهورية اللبنانية – وزارة الإعلام – مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية ، الجنوب اللبناني ١٩٤٨–١٩٨٦ حقائق وأرقام ، (د.م : د.ت) .

٧. الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته ، (بيروت : د.م ، ١٩٩٥).

٨. عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع ، المناقشات في الذاكرة ١٩٢٠–٢٠٠١ ، مج٢٥ (د.م : د.ت).

٩. غسان تويني ، ١٩٨٢ عام الاجتياح . لبنان والقدس والجولان في مجلس الأمن القرار ٥٠٨ والقرار ٥٢٠ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٨).

١٠. غسان تويني ، القرار ٤٢٥ المقدمات ، الخلفيات ، الوقائع ، الأبعاد – المراسلات الدبلوماسية ١٩٧٧–١٩٧٨ ، ج١ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٧).

١١. غسان تويني ، رسائل الى الرئيس الياس سركيس ١٩٧٨–١٩٨٢ تنشر للمرة الأولى ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٥).

١٢. مجلس النواب ، أعمال المؤتمر الأول لهيئة إلغاء الطائفية السياسية ، (بيروت : المديرية العامة للدراسات والمعلومات ، ٢٠١١).

١٣. مجلس النواب ، المديرية العامة للدراسات والأبحاث ، النظام الداخلي لمجلس النواب ، النشأة – محاضر المناقشات – النصوص ، إعداد احمد زين (بيروت : ١٩٩٥).

١٤. مجلس النواب اللبناني ، أعمال المؤتمر الأول لتشكيل هيئة إلغاء الطائفية السياسية ، (بيروت : المديرية العامة للدراسات والمعلومات ، ٢٠١٠).

١٥. مجلس النواب اللبناني ، محاضر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته١٩٢٦–١٩٩٠ (إعداد: احمد زين) ، (بيروت : المديرية العامة للدراسات والأبحاث ،١٩٩٣).

١٦. المحاضر السرية الكاملة : ثرثرة فوق بحيرة ليمان ، تقديم طلال سلمان ، ط٢ (بيروت : المركز العربي للمعلومات ، ١٩٨٤).

١٧. منظمة التحرير الفلسطينية ، يوميات الحرب اللبنانية ، ج٢ ، ١ كانون الثاني ١٩٧٦ – ١ تموز ١٩٧٦ ، (بيروت : مركز التخطيط ، ١٩٧٧).

١٨.نـاديـا شـريـم الحاج ، هكذا وقع التوطين من كيسنجر إلى الحريري إلى عباس بالوثائق والأرقام والأسماء ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٩).

١٩.الوثائق الفلسطينية العربية لعام١٩٨٠ ، (بيروت : منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،١٩٨١) .

٢٠.ياسين سويد ، الوثائق المؤسسة للجيش اللبناني في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٦ – ١٩٤٦ ، (بيروت : مؤسسة حكمت عبده قصير الثقافية ، ٢٠١١).

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :-

أ : الرسائل والاطاريح باللغة العربية:-

١. احمد عبد الحسين سعيد النصر الله ، حزب الله ودوره السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة ، كلية الدراسات التأريخية ، ٢٠١٠) .

٢. إسراء شريف جيجان الكعود ، النظام السياسي في لبنان (١٩٨٢- ١٩٩٥) ، رسالة ماجستير، (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦) .

٣. افضو كيا حنا البايع ، القضية اللبنانية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بيروت العربية : كلية الآداب ، ٢٠١١) .

٤. بكر عبد الحق رشيد الراوي ، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام ١٩٦٤، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ٢٠١٢) .

٥. جاسم محمد خضير ، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٠٧٥ دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل : كلية الآداب ، ٢٠٠٦) .

٦. جبار درويش جاسم آل بطيخ ألشمري ، العلاقات السياسية المصرية – السورية ١٩٦٦ – ١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٩) .

٧. حسين حمد عبد الله ، التطورات السياسية في لبنان (١٩٤١-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ١٩٩٠) .

٨. دعد سعد ، التعدد الطائفي والنشاط الاقتصادي في لبنان ، رسالة جدارة ، (الجامعة اللبنانية : معهد العلوم الاجتماعية ، ١٩٨٢) .

9. رائد سامي حميد موسى الدوري ، العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة تكريت : كلية التربة ، ٢٠٠٣) .
10. رعد جاسم سليم نجم الدليمي ، الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الانبار : كلية الآداب ، ٢٠٠٩) .
11. سرمد عكيدي فتحي العاني ، دور الدروز السياسي في سوريا ولبنان ١٩٢٠-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٨).
12. سعد نصيف جاسم ألجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥، أطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٤) .
13. صاحب حسن عبد الله ، تهجير يهود العراق ١٩٤١-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة تكريت : كلية التربية ، ٢٠٠٣) .
14. عبد الرؤوف سنّو ، اثر الغرب المسيحي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية ١٧٨٩-١٨٣٩ ، رسالة دبلوم ، (جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٧).
15. عدنان اسكندر أنطوان ، الشيخ بشارة ألخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير ، (اتحاد المؤرخين العرب : معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٥) .
16. عدي إبراهيم حوران الجنابي ، كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الانبار: كلية الآداب ،٢٠١١) .
17. علاء حسين الرهيمي ، موقف العراق من الانتفاضة الشعبية اللبنانية ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ١٩٩٢) .
18. علي حسين علي العلواني ، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية١٩٦٥-١٩٧٣ ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية ، ابن رشد ، ٢٠٠٤) .
19. علي سعيد فاضل ، اثر الحرب اللبنانية على سير العملية التربوية والتعليمية في نهاية المرحلة المتوسطة : نموذج حي السلم – دراسة ميدانية ، دبلوم في علم الاجتماع التربوي ، (الجامعة اللبنانية : كلية العلوم الاجتماعية – الفرع الأول ، ١٩٩٥/١٩٩٦) .
20. قاسم جبار لطيف زاحم ألمرشدي ، الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة ذي قار : كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٢) .

٢١.لمياء احمد محسن ، لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية والجيوبوليتكس ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٤) .

٢٢.ماجد حمدان بهير ، متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ٢٠٠٦) .

٢٣.ماهر جبار محمد علي الخليلي ، التيارات الفكرية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ،٢٠٠٩) .

٢٤.ناظم خليل حسن المعموري ، الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢ ، رسالة ماجستير ، (جامعة بابل : كلية التربية – صفي الدين الحلي ، ٢٠١١) .

٢٥. هاني عبيد زيباري ، الإمام موسى الصدر ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في لبنان ١٩٦٠-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية الآداب ، ٢٠٠٥) .

ب : <u>الرسائل والاطاريح باللغة الانكليزية أو اللغات الأخرى (النمساوية)</u> :-

1. Zsolt sereghy , sectarian Differences in the Narratives of Lebanese History Textbook , magister der Philosophy , (Universität wien, 2010) .
2. Theodore J. Stout , THE SYRIAN INTERVENTION IN LEBANON 1975-76 , MASTER OF MILITARY STUDIES , United States Marine Corps ,Command and Staff College , Marine Corps University.

رابعاً : <u>الكتب العربية والمعربة</u> :-

أ : <u>الكتب العربية</u> :-

١. إبراهيم مشورب ، المؤسسة السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة ، (بيروت : دار المنهل ، ١٩٨٨).

٢. إتيان صقر، فصول من الوعي القومي ، (بيروت : د.م ، ١٩٨٦) .

٣. أحلام بيضون ، إشكالية السيادة والدولة : نموذج لبنان (الكيان ، النظام ، التدخلات الاعتداءات المسؤوليات) ، (بيروت : د م ، ٢٠٠٨).

٤. احمد زين ، لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عام ، (بيروت : دار نوفل، ٢٠٠٨) .

٥. أدمون رباط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٠) .
٦. ألبير منصور ، موت جمهورية ، (بيروت : دار الجديد ، ١٩٩٤) .
٧. أنطوان سعادة ، الدليل إلى العقيدة السورية ، (بيروت : لجنة النشر للحزب ، ١٩٧٩) .
٨. أنطوان سعادة ، لواء الاسكندرون ، (بيروت : دار الركن ، ١٩٩٦) .
٩. إنعام رعد ، حرب وجود لا حرب حدود ، (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩)
١٠. أني لــوران وأنطوان بصبوص ، الــحروب الــسرية في لبنان ، (بيروت : د. م ، ١٩٨٨).
١١. أنيس صايغ ، لبنان الطائفي ، (بيروت : دار الصراع الفكري، ١٩٥٥).
١٢. باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق (١٩٢٠-١٩٧٥) ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٨١).
١٣. باسم الجسر ، فؤاد شهاب ذلك المجهول ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٧).
١٤. باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان ؟ وهل سقط؟ ، ط٢ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٧).
١٥. بُثينة الكفراوي ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢ ، (بيروت : المكتبة الحديثة للطباعة والنشر ، د.ت).
١٦. التقرير السنوي لمصرف لبنان للأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢.
١٧. تمام حمدان ، تأريخ المجلس النيابي أضواء على انتخابات ٢٠٠٠ ، (بيروت : دار صادر للطباعة والنشر ، ٢٠٠١).
١٨. توفيق المقدسي ولوسيان جورج ، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩ ، (بيروت : منشورات الجريدة والاوراليان ، ١٩٥٩).
١٩. توفيق كسبار ، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ في حدود الليبرالية الاقتصادية ، (بيروت : دار النهار، ٢٠٠٥).
٢٠. جهاد بنوت ، حركات النضال في جبل عامل ، (بيروت : دار الميزان ، ١٩٩٣).

٢١. جواد بولس ، تاريخ لبنان ، (دار: النهار، بيروت، ١٩٧٢).

٢٢. جورج ديب ، أحزاب أللبنانين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٣).

٢٣. جوزيف أبو خليل ، قصة الموارنة في الحرب : سيرة ذاتية ، ط٧ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠١٠).

٢٤. جوزيف أبو خليل ، لبنان وسوريا مشقة الأخوة ، ط٢ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١).

٢٥. جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية العربية ، (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٥٩).

٢٦. حازم صاغية ، تعريب الكتائب اللبنانية "الحزب ، السلطة ، الخوف" ، (بيروت : دار الجديد ، ١٩٩١).

٢٧. حازم صاغية ، موارنة من لبنان ، (بيروت : المركز العربي للمعلومات ، د.ت).

٢٨. حسان حلّاق ، دراسات في المجتمع اللبناني ، دراسة سياسية . اجتماعية . اقتصادية . تربوية . ديموغرافية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠٠١).

٢٩. حسن الأمين ، سراب الاستقلال في بلاد الشام ١٩١٨-١٩٢٠ ، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٨).

٣٠. حسن صبرا ، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، ط٢ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩).

٣١. حسن محمد خليفة ، العلاقات اللبنانية السورية بين الاقتصاد والسياسة ، (بيروت : المؤسسة الحديثة للكتاب ، ٢٠١١).

٣٢. حسين اغا وآخرون ، أزمة الصواريخ السورية ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٢).

٣٣. حسين الشامي ، التقسيمات الإدارية والانتخابية النموذج الأفضل لبنان ، (بيروت: رشا برس للطباعة ، ٢٠٠٥).

٣٤. حسين عبد اللطيف حمدان ، قانون العمل اللبناني ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٢).

٣٥. حسين محمد البعيني ، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦ دراسة في تأريخهم السياسي ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، ١٩٩٣).

٣٦. حمدي الطاهر ، سياسة لبنان في الحكم ، (القاهرة : المطبعة العالمية،١٩٧٩).

٣٧. حمزة عليان ، يهود الكويت وقائع وأحداث - دراسة حول الهجرة يهود العالم العربي ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٢).

٣٨. حمـيد دكروب ، جذور السنديانة الحمراء ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٤).

٣٩. خالد قباني ، "وثيقة الوفاق الوطني في الطائف" ، مج٢ (بيروت : مركز الحريري للأبحاث والتوثيق ، ١٩٩٣)

٤٠. خالد قباني ، الأزمة اللبنانية في محيطها الداخلي – أسباب الحرب الأهلية – لبنان تأريخه وتراثه ، (بيروت : مركز الحريري الثقافي ، ١٩٩٣).

٤١. خليل احمد خليل ، لبنان يساراً ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٢).

٤٢. خليل احمد خليل ، مع كمال جنبلاط "**شهادة وتأريـخ ومقاربة فلسفية** " ، (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ٢٠١٠).

٤٣. رشيد شقير ، مفاهيم الدولة والنزاعات "دراسة في أيدلوجيات القوى السياسية اللبنانية" ، (بيروت : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢).

٤٤. رشيد شقير ، مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في أيدلوجيات القوى السياسية اللبنانية ، (بيروت : المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٢).

٤٥. رغيد الصلح ، لبنان والعروبة الهوية الوطنية وتكوين الدولة ، (بيروت : دار الساقي ، ٢٠٠٦).

٤٦. رفيق سلامة ، شرح قانون الضمان الاجتماعي ، (بيروت: د . م ، ١٩٩٦) .

٤٧. زهير حطب ، الحرب وآثارها على بنية الأسرة اللبنـانية ووظائـفها . محـاولة فـي فـهـم التـغـيـر الاجتماعي ، (عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٨).

٤٨. زهير حطب ، تطور بُنى الأسرة العربية ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٣).

٤٩. زين نور الدين زين ، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، ط٢ (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٧)

٥٠. زين نور الدين زين ، نشوء القومية العربية ، ط٣ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٩).

٥١. سامي ذيبان ، الحركة الوطنية اللبنانية الماضي والحاضر والمستقبل ، (بيروت :دار المسيرة ، ١٩٧٧).

٥٢. سامي منصور ، مذبحة لبنان الكبرى حرب الاستنزاف العربية الجديدة ، (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨١).

٥٣. سركيس أبو زيد ، الموارنة سؤال في الهوية ، (بيروت : دار أبعاد ، ٢٠٠٠).

٥٤. سعيد سلمان ، لبنان والطائف آثاره – ردود الفعل حوله – نتائجه – إمكانية تطبيقه ، (بيروت : دار آزال وكالة المطبوعات اللبنانية ، ١٩٩٠).

٥٥. سعيد سلمان ، لبنان والطائف أثاره... ونتائجه... ، (بيروت : دار البراق ، ٢٠٠١).

٥٦. سليم حداد ، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان ظروف نشأتها – تنظيمها والمهام الموكولة إليها ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨١).

٥٧. سليمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان : الجذور والتطور ألتأريخي ، (بيروت : دار ابـن خلـدون ، د . ت).

٥٨. سهير سلطي التل ، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦).

٥٩. شريف جويد العلوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي– الصهيوني (بغداد : دار واسط للنشر ،١٩٨٢).

٦٠. شفيق الريس ، التحدي اللبناني ١٩٧٥ – ١٩٧٦ ، (بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٨) .

٦١. شوكت أشتي وفارس أشتي ، تطور الأحزاب السياسية في لبنان ، (بيروت : المركز اللبناني للدراسات ، ٢٠٠٧) .

٦٢. شيمون شيفر ، كرة الثلج ، أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان ، (د . م ، ١٩٨٤).

٦٣. صالح بن يحيى ، تاريخ بيروت أخبار السلف من ذرية بحتر بن على أمير الغرب ببيروت ، (بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٩).

٦٤. ضاهر غندور ، النظم الانتخابية ، (بيروت : المركز الوطني للمعلومات والدراسات ، ١٩٩٢).

٦٥. طنوس الشدياق ، أخبار الأعيان في جبل لبنان ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠).

٦٦. طنوس معوض ، ١٨ يوم من عمر لبنان . عهد الرئيس رينيه معوض ، ط٣ ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٣).

٦٧. عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تأريخي ومسار غير مكتمل ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١).

٦٨. عبد الرؤوف سنو، النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية "١٨٧٧-١٨٨١" بلاد الشام- الحجاز-كردستان-البانيا ، (بيروت : مكتبة بيسان ، د . ت).

٦٩. عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ ، تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية ، مج١ و مج٢ (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠٠٨).

٧٠. عبد العزيز قباني ، لبنان والصيغة المأساة ، (بيروت : دار الآفاق ، ١٩٨٢).

٧١. عبد الله بو حبيب ، الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٦).

٧٢. عبد الله حنا ، الحركة العمالية في سوريا ولبنان ١٩٠٠-١٩٤٥، (دمشق : دار مشرق للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

٧٣. عدنان السيد حسين ، الاحتلال الإسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومسالة الانسحاب ، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٨).

٧٤. عدنان حب الله ، جرثومة العنف في لبنان – الحرب الأهلية في صميم كل منا ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٩٨).

٧٥. عدنان فحص ، الإمام موسى السيرة والفكر ، (بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٦).

٧٦. عدنان فحص ، الإمام موسى الصدر السيرة والفكر ١٩٦٩- ١٩٧٥ ، (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٩٩٦).

٧٧. عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني ، (دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٩).

٧٨. عفيف شمس الدين ، دليل المالك والمستأجر في قانون الإيجارات رقم ٧٤/١٠ ، ط٢ (د . م ، ١٩٧٤).

٧٩. علي بيضون ، السيرة القلقة من الجنوب إلى حزام البؤس البيروتي والثورة ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

٨٠. علي سلطان ، تاريخ سورية : نهاية الحكم التركي ١٩٠٨-١٩١٩ ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٧).

٨١. عمر زين ، تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح ، ج١ ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٧).

٨٢. عمر عبد السلام تدمري ، لبنان من الفتح الإسلامي حتى سقوط الدولة الأموية "٤١-١٣٢هـ/٦٣٤-٧٥٠م" ، (طرابلس : جروس بريس للطباعة والنشر،١٩٩٠).

٨٣. عمر عبد العزيز عمر ، تأريخ المشرق العربي "١٥١٦-١٩٢٢" ، (بيروت : دار النهضة العربية ، د.ت).

٨٤. غازي السعدي ، الحرب الفلسطينية–الإسرائيلية في لبنان– أهداف لم تتحقق ، (عمان : دار الجليل للنشر ، ١٩٨٤).

٨٥. غسان العياش ، أزمة المالية العامة في لبنان ، قصة انهيار النقدي ١٩٨٢-١٩٩٢ (بيروت : دار النهار ، ١٩٩٧).

٨٦. غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧).

٨٧. فارس أشتي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥، ج١ (بيروت : دار التقدمية ، ١٩٨٩).

٨٨. فاطمة بدوي ، الحرب ، المجتمع والمعرفة . الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٩٤).

٨٩. فريد الخازن ، انتخابات لبنان ما بعد الحرب :١٩٩٢،١٩٩٦،٢٠٠٠، ديمقراطية بلا حدود ، (بيروت : دار النهار للنشر ، ٢٠٠٠).

٩٠. فريد الخازن ، تفكك أوصال الدولة ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٢).

٩١. فضل شرورو ، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠-١٩٨٠ (بيروت : دار المسرة ، ١٩٨١).

٩٢. فهد حجازي ، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف ، رهانات فوق جغرافيا ملعونة "منذ استقلال لبنان إلى معركة بابا عمر" ، ج٣ ، (بيروت : دار الفارابي ، ٢٠١٢).

٩٣. فؤاد بطرس ، كتابات في السياسة ، (بيروت : دار النهار، ١٩٩٧).

٩٤. فؤاد لحود ، مأساة جيش لبنان ، (د.م : د.ت).

٩٥. فؤاد مطر ، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ، ج١ و ج٣ ، ط٢، (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٨).

٩٦. فؤاد مطر ، لبنان اللعبة واللاعبون والمتلاعبون سنوات الحرب ومراحل الصراع والتحالفات من الوجود الفلسطيني إلى الدور السوري إلى الحل السعودي ، (بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٣).

٩٧. فواز طرابلسي ، تأريخ لبنان الحديث ، من الإمارة إلى اتفاق الطائف ، ط٣ (بيروت : دار الريس للكتاب والنشر ، ٢٠١١).

٩٨. فوزي صلوخي ، الواقع اللبناني قضايا وآراء ، (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ١٩٩٩).

٩٩. فيليب حتي ، تأريخ لبنان ، ط٢ ، (بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٢).

١٠٠. القلقشندي ، أبو العباس احمد بن علي (ت ٣٢١هجري) نهاية الأرب في معرفة انساب العرب ، ط٢ ، تحقيق مصطفى الابياري ، (بيروت : دار الكتب اللبنانية ، ١٩٨٠).

١٠١. كريم بقرادوني ، لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج ، (بيروت شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩).

١٠٢. كمال أبو مصلح ، كمال جنبلاط ١٩١٧-١٩٧٧ ، ط٢ ، (بيروت : المكتبة الحديثة ، ١٩٨٤).

١٠٣. كمال الحاج ، الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني ، (بيروت : د . م ، ١٩٦١).

١٠٤. كمال صليبي ، تأريخ لبنان الحديث ، (بيروت : دار النهار، ١٩٨٤).

١٠٥. ليلى رعد ، تأريخ لبنان السياسي والاقتصادي ، ١٩٥٨-١٩٧٥، (طرابلس: مكتبة السائح للنشر ، ٢٠٠٥).

١٠٦. مجموعة باحثين ، عملية الليطاني رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب آذار عام ١٩٧٨ ، (بيروت : دار العودة ، ١٩٧٨).

١٠٧. مجموعة مؤلفين ، دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٩٦) ٧٥ سنة من التأريخ والمنجزات ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٩٩).

١٠٨. محسن الأمين ، خطط جبل عامل ، (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣).

١٠٩. محمد أبو المحاسن عصفور ، المدن الفينيقية ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨١).

١١٠. محمد المجذوب ، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم ، ط٤ ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٢).

١١١. محمد الناطور ، زلزال بيروت ، ط٤ ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩١).

١١٢. محمد جلال النجار ، لبنان حرب لا تنتهي ، (عمان : د. م ، ١٩٨١).

١١٣. محمد جمال بارون ، حركة القوميين العرب "النشأة ، التطور ، المصائر" ، (بيروت : الدائرة الثقافية المركزية ، ٢٠٠٧).

١١٤. محمد كامل حسين ، طائفة الدروز تأريخها وعقائدها ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٢).

١١٥. محمد كشلي ، "لبنان والنماذج الثورية العربية" في آراء نخبة من رجال الفكر : النظام السياسي الأفضل للإنماء ، (بيروت : مكـتبة الفـكر الجامعـي ، ١٩٧٠).

١١٦. محمود سويد ، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل – ٥٠ عاما من الصمود والمقاومة ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٨).

١١٧. مسعود الخوند ، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام ، ط٣ ، ج١٦ ، (بيروت : د. م ، ٢٠٠٥).

١١٨. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي **١٩١٤ – ١٩٢٦** (بيروت: دار الفارابي ، ١٩٧٤).

١١٩. مسعود ظاهر ، هجرة اللبنانية إلى مصر ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٦).

١٢٠. مصطفى بزي ، التكامل الاقتصادي في جبل عامل ومحيطهُ العربي ١٨٥٠-١٩٥٠ (بيروت : دار المواسم للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢).

١٢١. معضاد رحال ، تشريعات العمل والعولمة "لبنان" ، (بيروت : جداول للنشر والتوزيع ، ٢٠١١).

١٢٢. مكتب الأعلام ، صفحات من نضال اتحاد قوى الشعب العامل ، (د.م ، ١٩٧٩) .

١٢٣. ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث – القرار ، ج٣ ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٧٩).

١٢٤. منشورات حزب الكتائب ، الكتائب اللبنانية : حزب ديمقراطي اجتماعي لبناني ، نشأة وتاريخ ، مواقف وأعمال ، عقيدة ومنهاج، نظام ورئيس ، (بيروت : منشورات مصلحة الدعاية في الحزب ، ١٩٥٨).

١٢٥. منير تقي الدين ، لبنان ماذا دهاك ، (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٧٩).

١٢٦. ميشال مرقص ، الجمهورية قبل أن تنهار ، (بيروت : د م ، ١٩٨٧).

١٢٧. النادي الثقافي العربي ، القوى السياسية في لبنان ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٠).

١٢٨. نبيل خليفة ، الستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوربية حيال لبنان . بحث في مصير الدولة الحاجز ، (جبيل : دار بيبلوس ، ١٩٩٣).

١٢٩. نبيل خليفة ، لبنان في إستراتيجية كيسنجر مقاربة سياسية وجيو–إستراتيجية ، (جبيل : دار بيبلوس ، ١٩٩١).

١٣٠. نزيه حسني ، صيدا ومسألة الزعامة السياسية ، معروف السعد ، (بيروت: المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية ، ١٩٨٢).

١٣١. نصري سهلب ، الأسباب التأريخية للإحباط الماروني – المسألة المارونية ، (بيروت : مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ، ٢٠٠٠).

١٣٢. نقولا الشاوي ، كتابات ودراسات ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٨) .

١٣٣. نقولا ناصيف ، كميل شمعون آخر العمالقة ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٨٨).

١٣٤. نهاد حشيشو ، الأحزاب في لبنان ، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ١٩٩٨).

١٣٥. نواف كبارة ، الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٠ ، مج٢ ، (بيروت : مركـز الحريـري الثقافي ، د . ت).

١٣٦. هاديا لحام بركات ، حزب حراس الأرز الرؤية الهدف الموقف ، (بيروت : دار بشاريا للطباعة والنشر، ١٩٧٨) .

١٣٧. هاني الهندي وعبد الإله النصراوي ، حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها ١٩٥١-١٩٦١، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ٢٠٠٣).

١٣٨. هاني فارس ، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث ، (بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ، د.ت).

١٣٩. هناء صوفي عبد الحي ، النظام السياسي والدستوري في لبنان ، (بيروت : الشركة العالمية للكتاب ، ١٩٩٤).

١٤٠. هنري ج. باركلي ، الحول دون انفجار نزاع حول كردستان ، (د.م ، مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي ، ٢٠٠٩).

١٤١. وجيه علم الدين ، مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا (١٩٢٢-١٩٤٣) ، (بيروت : منشورات جامعة الدول العربية ، ١٩٦٧).

١٤٢. وجيه كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي ، التأريخ الاجتماعي للوطن العربي ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٧٦).

١٤٣. وضاح شرارة ، السلم الأهلي البارد : لبنان المجتمع والدولة ١٩٦٤-١٩٦٧ ، ج١ (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٠).

١٤٤. وضاح شرارة ، حروب الاستتباع – لبنان الحرب الأهلية الدائمة ، (بيروت :دار الطليعة ، ١٩٧٩).

١٤٥. وليد عوض ، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان ، (بيروت : الأهلية للنشر والتوزيع ،١٩٧٧).

١٤٦. وليد فارس ، التعددية في لبنان ، (بيروت : د.م ، ١٩٧٨).

١٤٧. وليد نور ، حقيقة ما جرى بين إسرائيل وحزب الله رؤية شرعية وسياسية ، (بيروت : مركز النور للدراسات الإنسانية ، د ت).

١٤٨. الياس الديري ، من يصنع الرئيس ، (بيروت : المؤسسة الجامعة للدراسات ، ١٩٨٢) .

١٤٩. الياس مرقص، الماركسية واللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا هذا البرنامج ، (بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٧١).

١٥٠. يحيى احمد الكعكي ، الصراع الدولي والحل الفدرالي في لـبنان ، (بيـروت : د . م ، ١٩٨٤).

١٥١. يوسف الحكيم ، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، ط٢ ، (بيروت : دار النهار،١٩٨٠).

١٥٢. يوسف محمد عمرو ، صفحات من ماضي الشيعة وحاضرهم في لبنان ، (بيروت : دار المحجة البيضاء ، ٢٠٠٦).

ب : الكتب المعربة :-

١. إبرهارد ارنولد ، المسيحيون الأوائل ، ترجمة هناء عزيز حبيب ، (القاهرة: مكتبة المنار، ٢٠٠٠) .

٢. اهرون بريغمان وجيهان الطهري ، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً ، ترجمة سالم سليمان العيسى ، ط٢ ، (دمشق : الأوائل للنشر، ٢٠٠٤) .

٣. أيلي سالم ، الخيارات الصعبة ١٩٨٢–١٩٨٨ دبلوماسية البحث عن مخرج ، ترجمة مخايل خوري ، ط٤ (بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٢٠٠٣) .

٤. باترك سيل ، الصراع على سوريا ، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة ، ط٦ ، (دمشق: دار طلاس ، ١٩٩٦) .

٥. باتريك سيل ، رياض الصلح والنضال من اجل الاستقلال العربي ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠) .

٦. باسيل نيكتين ، الكرد – أصلهم – تاريخهم – مواطنهم ، عقائدهم عاداتهم ، آدابهم لهجاتهم ، قبائلهم ، طرائف عنهم ، ترجمة صلاح برواري ، (د . م ، منشورات مجلة ASO ، ١٩٩٣) .

٧. ثريا شاهين ، دور الكنيسة في هدم الدولة العثمانية ، ترجمة محمد حرب ، (جدة : دار المنارة ، ١٩٩٩) .

٨. ثيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة ، ترجمة موريس صليبا ، (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوربي ، ١٩٩٣) .

٩. جورج قرم ، لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع ، ترجمة حسان القبيسي ، (بيروت : المكتبة الشرقية ، ٢٠٠٤) .

١٠. جونثان رندال ، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي ، ترجمة بشار رضا ، ط٣ ، (د . م ٢٠٠٠) .

١١. رئيف شيف واهود يعاري ويعقوب تيمرمان ، لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل ، ترجمة علي حداد ، (بيروت دار المروج – شركة المطبوعات الشرقية ، ١٩٨٥) .

١٢. ستيفن غرين ، بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ، ترجمة محمود زايد ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٨) .

١٣. صموئيل اتينجر ، اليهود في البلدان الإسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠ ، ترجمة جمال احمد الرفاعي ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٥) .

١٤. فيليب حتي ، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور الى عصرنا الحاضر ، ترجمة أنيس فريحة ، (دار الثقافة : بيروت ، ١٩٥٩) .

١٥. فيليب فارج و يوسف كرباج ، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي ، ترجمة بشير السباعي ، (القاهرة :سينا للنشر، ١٩٩٤) .

١٦. كلود دوبار وسليم نصر ، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية ، ترجمة جورج أبو صالح ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٦) .

١٧. كمال حمدان ، الأزمة اللبنانية ، الطوائف الدينية ، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية ، ترجمة رياض صوما ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٩٨) .

١٨. نيقولاي هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان (١٩٣٩ – ١٩٥٨)، تعريب بسام اندريان ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٤) .

١٩. هنري لورنس ، اللعبة الكبرى _ الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ، (بيروت : دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث ، ١٩٩٢) .

٢٠. هيلينا كوبان ، لبنان ٤٠٠سنة من الطائفية ، تعريب سمير عطا الله ، (لندن : هاي لايت ، ١٩٨٥).

خامساً : كتب المذكرات :-

١. آلان مينارغ ، أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية ، ط٢ ، (بيروت: المكتبة الدولة، ٢٠٠٦).

٢. آلان مينارغ ، أسرار حرب لبنان من مذابح صبرا وشاتيلا حتى رحلة أمين الجميل الى دمشق ، (بيروت : المكتبة الدولية ، ٢٠٠٥).

٣. أنطوان خويري ، حوادث لبنان ١٩٧٥ ، (بيروت : دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٧٦).

٤. جورج حاوي ، الحرب والمقاومة والحزب – حوارات مع غسان شربل ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٥).

٥. جورج سعادة ، قصتي مع الطائف . حقائق ووثائق وملابسات ومعانات سوء تنفيذ وخيبة أمل ، (بيروت : مطابع الكريم الحديثة ، ١٩٩٨).

٦. حرب لبنان صور وثائق أحداث ، (بيروت : المسيرة للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٧٧).

٧. حسن خالد ، المسلمون في لبنان والحرب الأهلية ، (بيروت : دار الكندي ، ١٩٧٨) .

٨. حليم سعيد أبو عز الدين ، تلك الأيام ، مذكرات وذكريات ، ج٢ ، (بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٢).

٩. حليم فياض ، الجنوب أحداث وذكريات ، (بيروت : دار النهار ، ٢٠٠٣).

١٠. ريمون اده ، ضمير لن يموت ، (بيروت : دار الجيل ، ٢٠٠٠).

١١. سليم الحص ، زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٩٢).

١٢.سليم الحص ، على طريق الجمهورية الجديدة مواقف ووثائق ، (بيروت : المركز الإسلامي للإعلام والإنماء ، ١٩٩١).

١٣.سليم الحص ، عهد القرار والهوى . تجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧-١٩٩٠ ، ط٢ ، (بيروت : ١٩٩١).

١٤.سليم الحص ، نقاط على الحروف ، (بيروت : المركز الإسلامي للإعلام والإنماء ، ١٩٨٧).

١٥.عبد المجيد الرافعي ، لبنان والمؤامرة ، (بغداد : مطبوعات دار الثورة ، د. ت).

١٦.علي حسين خلف ، النهوض مرة أخرى شهادات واقعية من تل الزعتر ، (بيروت : الإعلام المركزي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، ١٩٧٧).

١٧.غسان شربل ، ذاكرة الاستخبارات – حوارات مع جميل السيد ، غابي لحود ، جوني عبده ، محمود مطر ، (بيروت : دار الريس ،٢٠٠٧) .

١٨.فؤاد بطرس ، المذكرات ، (بيروت : دار النهار للنشر، ٢٠٠٩).

١٩.قبلان قبلان ، ٦ شباط ١٩٨٤ – ذاكرة وحدث ، (بيروت : دار الملتقى ،٢٠١٠)

٢٠.كريم بقرادوني ، السلام المفقود عهد الرئيس الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢ ، ط٧ (بيروت : عبر الشرق للمنشورات ، ١٩٨٦).

٢١.كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ط٢ ، (بيروت : الدار التقدمية للطباعة والنشر، ١٩٨٧).

٢٢.كميل شمعون ، أزمة في لبنان ، (بيروت : الفكر الحر ، ١٩٧٧).

٢٣.مذكرات الاباتي بولص نعمان ، الإنسان الوطن الحرية ١٩٦٨-١٩٨٢، ج١ ، إعداد أنطوان سعد ، (بيروت : سائر المشرق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢).

٢٤.يوسف ديب ، الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان يوميات ووثائق ١٩٨٢-١٩٨٩ ، (بيروت : دار عالم الفكر ، ١٩٩٧).

سادساً: البحوث والدراسات المنشورة :-

أ : البحوث والدراسات باللغة العربية :-

١. إبراهيم سلامة ، الأحزاب اللبنانية، "الأحد" ، (مجلة) ، بيروت ، تشرين الأول ١٩٦٦، العدد ٨٠٦ .

٢. احمد زين ، تطور الحياة البرلمانية في لبنان ، "الحياة النيابية" ، (مجلة) ، بيروت حزيران/١٩٩٧ المجلد٢٣.

٣. احمد زين ، من التأريخ النيابي النواب والأدوار ، الحياة النيابية ، آذار/٢٠٠١ ، مج٣٨ .

٤. احمد سرحال ، الوثيقة الميثاق بين النظرية والتطبيق عشرون سنة على اتفاق الطائف ، الحياة النيابية ، آذار ٢٠١٠ ، مج٧٤.

٥. أسراء شريف الكعود ، الوجود الفلسطيني في لبنان ، وانعكاسات الأزمة الفلسطينية على الوضع اللبناني ، (مجلة كلية التربية للبنات / جامعة بغداد) ، نيسان /٢٠١٠ ، مج٢١.

٦. أنطوان بلوط ، الجذور التأريخية للطائفية في لبنان "تسامح" ، (مجلة) ، رام الله، ٢٠ أيلول ٢٠١٠ ، العدد ٣٠، السنة ٨ .

٧. أنطوان مسرة ، ماذا يعني الولاء الطائفي ، "الحداثة" ، (مجلة) ، بيروت ، ٢٠٠٧ العدد١٠٣ .

٨. حسين خليل ، الواقع القانوني للجنسية والتجنس في لبنان ، الحياة النيابية ، آذار ٢٠٠١ مج ٣٨ .

٩. رياض غنام ، المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان أيام الانتداب صفحة منسية في تأريخ العلاقات اللبنانية – السورية ، الحياة النيابية ، آذار ٢٠٠٩، مج٧٠ .

١٠. سليم الحص ، الحريات والديمقراطية ، "المستقبل العربي" ، (مجلة) ، بيروت ١٩٨٤، العدد ٦٤.

١١. سونيا الدبس، الحياة النيابية في لبنان : مقارنة بين مجلسي ١٩٧٢-١٩٩٢ ، الحياة النيابية ، حزيران ١٩٩٦، مج١٩.

١٢. صالح جعيول جويعد السراي ، لبنان والقضية الفلسطينية ١٩٦٠-١٩٦٩ ، (مجلة كلية التربية/ جامعة ذي قار) ، (كانون الثاني/٢٠١٢) ، مج٣ .

١٣. طاهر الوائلي وحسين عليوي ، الأطماع الإسرائيلية في مياه الجنوب اللبناني وأثرها في امن لبنان ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، مج١ ، ٢٠٠٦ ، العدد٥ .

١٤. عبد الأمير دكروب ، الصادرات اللبنانية تعبير عن الواقع الاقتصادي ، "دراسات عربية" ، (مجلة) ، بيروت ، تموز / آب ١٩٨٦ ، العددان ١٠/٩.

١٥. عبد الرؤوف سنّو، الوجود المسيحي في المشرق العربي من الريادة والشراكة إلى الاضمحلال ، "الحداثة" ، مجلة ، بيروت ، تشرين أول ٢٠١١ ، العـدد ١٤٠/٣٩ .

١٦. عبد المنعم المشاط ، الفلسطينيون والحرب في لبنـان "السـياسة الدوليـة" ، (مجـلة) القـاهـرة ، ١٩٧٦، العدد٤٣.

١٧. عمر شهاب ، الاقتصاد اللبـناني فـي مرحـلة ما بـعد الطـائف ، "الاقتصـاد والأعمال" ، (مجلة) ، بيروت ١٩٨٩ ، العدد ١٢١

١٨. كـلوفيـس مـعصـود ، لبنان السيادة ولبنان النظام ، "شؤون فلسطينـية" (مجلة) بيـروت ، تشرين أول تشرين ثاني ١٩٧٥ ، العدد ٥١/٥٠ .

١٩. ماجد خليل ماجد ، التوزيع المهني للنواب المنتخبين في المجالس النيابية ١٩٢٢- ١٩٩٢ ، الحياة النيابية ، مج١٦ ، أيلول /١٩٩٥ .

٢٠. مارون تنوري ، دور مجلس النواب في وضع الدستور ، الحياة النيابية ، كانون الأول ١٩٩٧ ، مج٢٥.

٢١. محمد المجذوب ، حقوق الإنسان في الدستور اللبناني ، الحياة النيابية ، حزيران١٩٩٣ المجلد٧.

٢٢. مروان فريد جرار ، سكنى الدروز في فلسطين ، "مجلة الجامعة الإسلامية" ، (القدس) حزيران/٢٠١١ ، مج١٩ ، العدد ٢

٢٣. مصلحة التوثيق والنشر ، الطائفية المشكلة والحل ، مجلة الحياة النيابية ، مج٧ حزيران/١٩٩٣

٢٤. مصلحة التوثيق والنشر ، بيان حكومة الاستقلال ، الحياة النيابية ، آذار ٢٠٠٧ ، المجلد٦٢

٢٥. معد صابر رجب ، التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الأوضاع الداخلية اللبنانية ، "آداب الفراهيدي" ، (مجلة) ، حزيران/٢٠١٢ ، العدد١١

٢٦. مكرم صادر، الاقتصاد اللبناني ١٩٥٣-١٩٩٢ مؤشرات التطور وامثولاته ، مجلة الحياة النيابية ، أيلول ١٩٩٣ ، مج٨.

٢٧.منير إسماعيل ، التكوين السكاني والاجتماعي في لبنان ، مجلة الحياة النيابية ، آذار ٢٠٠٣ ، مج٤٦.

٢٨. مهدي عامل ، دور الجامعة اللبنانية في إنتاج الثقافة الوطنية، "الطريق" ، (مجلة)،بيروت، كانون الأول ١٩٦٩ ، عدد١ .

٢٩. نادية فاضل عباس ، تداعيات الأزمة اللبنانية ، الملف السياسي ، (مركز الدراسات الدولية : جامعة بغداد) ، (٢٠٠٥) ، العدد١٢.

٣٠.نجيب السكندرا ، بعض مشكلات الهجرة والبطالة قبل وخلال الحرب الأهلية ، مجلة الطريق ، ٦ كانون الأول ١٩٨٤ ، العدد ٦ .

٣١.نوال عبد الجبار سلطان ، توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد٦، كانون الثاني -٢٠٠٧ .

٣٢. هشام البساط ، حركة الودائع المصرفية واتجاهاتها في لبنان ١٩٦٤-١٩٧٠ "الطريق" ، (مجلة) آذار ١٩٧٦ ، العدد ٣.

٣٣. وليد ضو، الحركة العمالية والنقابية في لبنان (تاريخ من النضالات والانتصارات) ، "الثورة الدائمة" (مجلة) ، بيروت ، آذار٢٠١٣ ، العدد٣.

٣٤. ياسين علي ، دولة الخلافة وما يسمى بالأقليات ، "الوعي" ، (مجلة) ، بيروت ، آذار ٢٠١٣ ، العدد ٣١٦ .

٣٥. يوسف شبل ، وضع لبنان المالي : الفترة الحرجة ، مجلة الاقتصاد والإعمال ، ١٩٨٢ العدد٣٨.

ب : **البحوث والدراسات باللغة الأجنبية** :-

1. tom Najem , The collapse and Reconstruction of Lebanon (university of Durham , center of middle eastern and Islamic studies , Durham , 1988).

2. Rania Maktabi , the lebanes cunsus of 1932 Revisited . who are the Lebanese , British journal of the middle east studies: vd.26:no.2 (nov.1999) .
3. Mohammed Faour , The Demography of Lebanon A Reappraisal , Middle Eastern Studies , Vol.27 , No.4 (Oct. , 1991) .
4. As'ad Abu Khalil , Ideology and Practice of Hizballah in Lebanon: Islamization of Leninist Organizational Principles , Middle Eastern Studies, Vol. 27, No. 3 (Jul., 1991) .
5. Joseph Shamie , Religious Group in Lebanon : A Descriptive infestation International Journal of Middle East studies , Vol. , 11, No.2 (Apr, 1980)
6. tom Najem , The collapse and Reconstruction of Lebanon (university of Durham , center of middle eastern and Islamic studies , Durham , 1988)
7. Michel Khouzami , L'AGRICULTURE LIBANAISE (STRATEGI ET POLITIQUE AGRICOLE) , ANNEXE 3 , (Beirut : Ministe're de L'Agriculture , Non history) .
8. ALEXANDER D.M HENLEY , Politics of a church at war : Maronite Catholicism in the Lebanon civil war , Mediterranean politics , Vol.13 , No.3, (Nove:2008) .
9. Walid Shuqair , Kamal Junblatt : Lebanon's future , Middle East Research and information project , No.56(Apr., 1977) .
10. Marius Deeb , Shia Movement in Lebanon : their formation , Ideology , social Basis and links with Iran and Syria , Third world Quarterly , Vol. 10, No.2, Islam &Politics (Apr., 1988) .
11. Fouad Ajami , the Vanished Imam : Musa Al-sadar and the Shia of Lebanon, International affairs 1944- , Vol.63, No.1 (Winter , 1986-1987) .

12. Fouad Ajami , The vanished Imam : Musa Al-sadr and the Shia of Lebanon , Middle East Report , No.144, The Middle East , (Jan. - Feb., 1987) .
13. Frank Stoakes , Party Transformation in Lebanon Al-Kata'ib as a case study , Middle eastern studies , Vol.9 , issue 3, 1973
14. john p . Entelis , Pluralism and Party Transformation in Lebanon : Al-Kata'ib , 1936-1970 , (Leiden : Brill,1974)
15. Abu Arz and Judith Trucker , there is no room for any Palestinian in Lebanon , Middle East Research and information project , No.118, Lebanon : The state and the Oppostion (Oct., 1983) .
16. Bassem Sirhan , Palestinian Refugee Camp Life in Lebanon , Journal of Palestine Studies, Vol. 4, No. 2 (Winter, 1975),
17. -Journal of Palestine Studies, Syrian Military Intervention in Lebanon and Its Consequences Vol. 6, No. 1 (Autumn, 1976) .
18. Theodore J. Stout , THE SYRIAN INTERVENTION IN LEBANON 1975-76 , MASTER OF MILITARY STUDIES , United States Marine Corps ,Command and Staff College , Marine Corps University .
19. Karen Rasler , Internationalized Civil War : A Dynamic Analysis of the Syrian Intervention in Lebanon , The Journal of Conflict Resolution, Vol. 27, No. 3 (Sep., 1983) .
20. Why Syria Invaded Lebanon, Middle East Research and Information Project No. 51 (Oct., 1976) .
21. Middle East Research and Information Project , Saudi Arabia and the War in Lebanon , No. 111, Rapid Deployment and Nuclear War (Jan., 1983) .

22. Journal of Palestine Studies , Israel's Policy in South Lebanon , Vol . 9 , No. 4 (Summer, 1980) .

23. Kamal Hani , Why Israel's Economy Needs lebanon , Journal of Palestine Studies, Vol. 12, No. 3 (Spring, 1983) .

24. The Invasion of Lebanon: Journal of Palestine Studies, Vol. 7, No. 4 , (Summer, 1978) .

25. Sheila Ryan , Israel's Invasion of Lebanon: Background to the Crisis , Journal of Palestine Studies, Vol. 11 /12, Vol. 11, no. 4 - Vol. 12, no. 1, Special Issue :The War in Lebanon (Summer - Autumn, 1982) .

26. Bjorn Skogmo , UNIFIL: International Peacekeeping in Lebanon 1978-1988 , Journal of Peace Research, Vol. 26, No. 4 (Nov., 1989) .

27. Eyal Zisser , The Maronites, Lebanon and the State of Israel Earl Contacts , middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 4,(Oct., 1995) .

28. Richard A. Gabriel , The 1982 Invasion of Lebanon Operation Peace for Galilee , The Israel-PLO War in Lebanon , Journal of Palestine Studies , Vol. 16, No. 1 (1986) .

29. H. Mc Coubrey , The Arab League and Peacekeeping in the Lebanon by Istvan Pogany, The International and Comparative Law Quarterly, Vol. 38, No. 1 **(Jan., 1989)** .

سادساً : الموسوعات والمعاجم :-

١. سعد سعدي، معجم الشرق الأوسط ، (بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٨).

٢. عبد الرزاق محمد اسود ، الموسوعة الفلسطينية ، مج٢ ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩).

٣. عبد الوهاب ألكيالي وآخرون ، موسوعة السياسية ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د.ت).

٤. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ١٨٦١-٢٠٠٦ (بيروت : دار بلال للطباعة ، ٢٠٠٧).
٥. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء ١٨٤٢-٢٠١٢ سيرة وتراجم حكام لبنان ورؤساء الجمهورية والمجالس النيابية والحكومات خلال ١٧٠ سنة ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠١٢).

سابعاً : الصحف والدوريات :-

أ : الصحف :-

١. "**الأخبار**" ، (جريدة) ، بيروت ، ١٩ كانون الأول ١٩٧٤ ، العدد ١٠٠١/٥١.
٢. "**الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية**" ، (جريدة) بيروت ، ٢٥ ايار١٩٢٦ ، ملحق العدد ١٩٨٤ .
٣. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، ٥ تشرين الأول ١٩٣٢، العدد٢٧١٨.
٤. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، في ٨ و١٥ تشرين الثاني١٩٥٢ ، العددان ٤٦ و ٤٧.
٥. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، في ٢٥/ نيسان / ١٩٥٧ ، العدد ١٨ .
٦. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، في ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، العدد ١٨٠.
٧. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، ٢ حزيران ١٩٧٧ ، العدد١٥ .
٨. الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، ٢٣ أيلول ١٩٨٣ ، العدد ٣٨١٥
٩. "**الجمهورية**" ، (جريدة) ، بيروت ، العدد الصادر في ٢٢ كانون الاول ١٩٨٥.
١٠. "**الحياة**" ، (جريدة) ، لندن ، ٢٠ نيسان ١٩٩٨ ، العدد ١٢٨٣٠.
١١. "**السجل**" ، (جريدة) ، عمان ، العدد ١٩ ، السنة الأولى ، ٢٧ آذار ٢٠٠٨ .
١٢. "**السفير**" ، (جريدة) ، بيروت ، العدد الصادر في ٧ كانون الأول ١٩٧٥ .
١٣. "**اللواء**" ، (جريدة) ، بيروت ، ٣ أيار ١٩٩٥ ، العدد ٨٣٧٧ .
١٤. اللواء ، ٢٢ حزيران ١٩٩٥ ، العدد ٨٤٠٧ .
١٥. "**المستقبل**" ، (جريدة) ، بيروت ، ٣ تشرين الأول ٢٠١١ ، العدد ٤١٣٣.
١٦. "**النهار**" ، (جريدة) ، بيروت ، ١٦ أيار ١٩٧٥، العدد ١٢٤٧٩.

١٧.النهار ، في ٢٤ أيار١٩٧٥، العدد ١٢٤٨٧.

١٨.النهار ، ٢٩ حزيران ١٩٧٥ ، العدد ١٢٥٢٤.

١٩.النهار ، ٢ تموز١٩٧٥ ، العدد ١٢٥٢٦.

٢٠.النهار ، ٩ أيلول ١٩٧٥ ، العدد ١٢٥٩٥.

٢١.النهار ، ٢٥ أيلول ١٩٧٥، العدد ١٢٦١١ .

٢٢.النهار ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٧٥ ، العدد ١٢٦٤٣.

٢٣.النهار ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، العدد ١٢٦٧٧.

٢٤.النهار ، ٧ كانون الثاني ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٠٩.

٢٥.النهار ، ٩آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٧١.

٢٦.النهار ، ١١اذار ١٩٧٦ العدد ١٢٧٧٣.

٢٧.النهار ، ١٢ اذار١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٧٤.

٢٨.النهار في ١١ نيسان ١٩٧٦ ، العدد ١٢٨١٣.

٢٩.النهار ، ٢٥ أيلول ١٩٧٦ ، العدد ١٢٦١١.

٣٠.النهار ، العدد الصادر في ١٦ كانون الأول ١٩٧٦.

٣١.النهار ، العدد الصادر في ٣٠ آب ١٩٧٨ .

٣٢.النهار ، العدد الصادر في ٢ كانون الأول ١٩٧٩.

٣٣.النهار ، ١٢ آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٧٤.

٣٤.النهار ، ١٤ آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٧٨.

٣٥.النهار ، ١١ نيسان ١٩٧٦ ، العدد ١٢٨٠٣.

٣٦.النهار ، ١٩ تشرين الأول ١٩٧٦، ١٢٩٨٩.

٣٧.النهار ، ٨ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، العدد ١٣٠٠٥ .

٣٨.النهار ، ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٦ ، العدد ١٢٩٩٢.

٣٩.النهار ، ٣٠ آذار ١٩٧٦ ، العدد ١٢٧٩١.

٤٠.النهار ، العدد الصادر في ٦ كانون الأول ١٩٧٨.

ب : **الدوريات** :-

١. "الحياة النيابية" ، (مجلة) ، بيروت ، حزيران١٩٩٧ / مج٧٤ ، آذار ٢٠١٠ مج٢٣ ، آذار ٢٠٠١ / مج٣٨ ، حزيران١٩٩٣ / مج٧ ، آذار ٢٠٠٧ / مج٦٢ ، حزيران ١٩٩٦/ مج١٩ ، آذار ٢٠٠١ / مج ٣٨ ، آذار ٢٠٠٩ / مج٧٠ ، أيلول ١٩٩٥ / مج١٦ ، وكانون الأول ١٩٩٧ / مج٢٥ ، حزيران١٩٩٣ / مج٧ ، أيلول ١٩٩٣ / مج٨ ، آذار٢٠٠٣ / مج٤٦.

٢. "الوسط" ، (مجلة) ، بيروت ، العدد ٢٨٨ ، ١٠-١٦ حزيران ١٩٩٦.

٣. "المجلة القضائية" ، (مجلة) ، بيروت ١٩٧٠ .

٤. "الأحد" ، (مجلة) ، بيروت ، تشرين الأول ١٩٦٦ ، العدد ٨٠٦ .

٥. "الحداثة" ، (مجلة) ، بيروت ، ٢٠٠٧ العدد١٠٣ .

٦. الحداثة ، تشرين أول ٢٠١١ ، العـدد ٣٩/١٤٠ .

٧. "المسـتقبل العـربي" ، (مـجـلـة) ، بـيـروت ١٩٨٤، العدد ٦٤.

٨. "دراسات عربية" ، (مجلة) ، بيروت ، تموز / آب ١٩٨٦ ، العددان ٩/١٠.

٩. "الاقتصـاد والأعمال" ، (مجلة) ، بيروت ١٩٨٩ ، العدد ١٢١

١٠. الاقتصاد والإعمال ، ١٩٨٢ العدد٣٨.

١١. "شؤون فلسطينـية" (مجلة) بيـروت ، تشرين أول تشرين ثاني ١٩٧٥ ، العدد ٥٠/٥١

١٢. "الطريق" ، (مجلة)، بيروت، كانون الأول ١٩٦٩ ، عدد١ .

١٣. الطريق ، آذار ١٩٧٦ ، العدد ٣.

١٤. الطريق ، ٦ كانون الأول ١٩٨٤ ، العدد ٦ .

١٥. "الثورة الدائمة" (مجلة) ، بيروت ، آذار٢٠١٣ ، العدد٣.

١٦. "الوعي" ، (مجلة) ، بيروت ، آذار٢٠١٣ ، العدد ٣١٦ .

١٧. "السـياسة الدوليـة" ، (مجـلة) القـاهـرة ، ١٩٧٦، العدد٤٣.

١٨. "مجلة الجامعة الإسلامية" ، (القدس) حزيران/٢٠١١ ، مج١٩ ، العدد ٢

١٩. "تسامح" ، (مجلة) ، رام الله ، ٢٠ أيلول ٢٠١٠ ، العدد ٣٠، السنة ٨ .

٢٠. (مجلة كلية التربية/ جامعة ذي قار) ، (كانون الثاني/٢٠١٢) ، مج٣ ، العدد١.

٢١. (مجلة مركز دراسات الكوفة) ، مج١ ، ٢٠٠٦ ، العدد٥ .

٢٢. (مجلة كلية التربية للبنات / جامعة بغداد) ، نيسان /٢٠١٠ ، مج٢١.
٢٣. "آداب الفراهيدي" ، (مجلة) ، حزيران/٢٠١٢ ، العدد ١١
٢٤. (مجلة مركز الدراسات الدولية : جامعة بغداد) ، (٢٠٠٥) ، العدد١٢.
٢٥. "مجلة دراسات إقليمية" ، جامعة الموصل ، العدد٦، كانون الثاني -٢٠٠٧ .

ثامناً : التقارير والمؤتمرات :-

١. ليلى رعد ، ثقافة الخوف من الحرب في لبنان ، جامعة فيلاديفيا - كلية الآداب والفنون ، مؤتمر فيلاديفيا الدولي الحادي عشر ٢٤-٢٦ نيسان ٢٠٠٦.

٢. المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ارث لبنان من العنف السياسي ، مسح يوضح الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان مابين عامي ١٩٧٥ - ٢٠٠٨ ، (أيلول/٢٠١٣)

٣. مكتب ملف المهجرين ، قضية التهجير في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ ، حركات النزوح ، مناطق التهجير جغرافياً ، (بيروت : د.م ، حزيران ١٩٩٢)

٤. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) ، قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين ، إسهامات الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني ، ترجمة ألين بزعوني ، (بيروت : د.م ، ٢٠٠٨).

تاسعاً : المقابلات الشخصية :-

١. ((مقابلة شخصية))، عبد الرؤوف سنّو، مواليد ١٩٤٨، أستاذ جامعي، عميد كلية التربية الجامعة اللبنانية ، بيروت ، بتاريخ (١٢ /١٢/٢٠١٢).

عاشراً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):-

١. الموقع الرسمي لمجلس الوزراء اللبناني.www.pcm.gov.ib
٢. الأرشيف السياسي رئيس سليم الحص على شبكة الانترنيت . www.thirdforceib.org www.salimelhoss.co
٣. موقع الاتحاد البرلماني العربي www.alparlamanalarabi.org

٤. الموقع الرسمي لمجلس النواب اللبناني على شبكة الانترنيت www.ip.gov.ib
٥. مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمدافعة ، تقرير لبنان الموازنة العامة ؛ أو ينظر موقع المركز على شبكة الانترنيت: www.marc-ib.org
٦. شبكة الإعلام الدولية، مركز معروف سعد الثقافي. www.maaroufsaad.org
٧. http://ar.wikipedia.org
٨. موقع قوات المرابطون على شبكة الانترنيت www.almourabitoun.com
٩. موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي www.ssnp-sy.com
١٠. الموقع الرسمي للحزب التقدمي الاشتراكي على شبكة الانترنيت http://www.yabeyrouth.com

ملحق رقم (١)

يوضح عدد التمديدات الاستثنائية لولاية المجلس النيابي اللبناني بسبب ظروف الحرب الأهلية اللبنانية.

١. الدور التشريعي الثالث عشر العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦، محضر الجلسة الأولى ، ٩ آذار ١٩٧٦ : مشروع القانون بتمديد ولاية مجلس النواب حتى تاريخ ١٩٧٨/٦/٣٠ المادة الأولى: تمدد ، بصورة استثنائية ، ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢ حتى تاريخ ١٩٧٨/٦/٣٠ وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء ولايته.

٢. الدور التشريعي الرابع عشر ، العقد العادي الثاني ١٩٧٨، محضر الجلسة الثانية ، ٢٥ من كانون الثاني ١٩٧٨: مشروع قانون معجل تمديد ولاية مجلس النواب المادة الأولى : تمدد بصورة استثنائية اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وحتى تاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠ ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢ والممددة حتى تاريخ ١٩٧٨/٦/٣٠ بموجب القانون رقم ٧٦/١ تاريخ ١٩٧٦/٣/١٣ .

٣. الدور التشريعي الرابع عشر ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٠ ، محضر الجلسة الثالثة ،١٠ نيسان ١٩٨٠ : مشروع قانون معجل تمديد ولاية مجلس النواب المادة الأولى: تمدد بصورة استثنائية حتى تاريخ ١٩٨١/١٢/٣١، ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢ والممددة ولايته حتى تاريخ ١٩٨٠/٠٦/٣٠ بموجب القانونين رقم ٧٦/١ تاريخ ١٩٧٦/٠٣/١٣ ورقم ٧٨/٣ تاريخ ١٩٧٨/٠٢/٢٠.

٤. الدور التشريعي الخامس عشر ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الخامسة ،١٢ أيار ١٩٨٣: مشروع قانون معجل تمديد ولاية مجلس النواب المادة الأولى: تمدد بصورة استثنائية حتى تاريخ ٣٠/٦/١٩٨٤، ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢ والممددة ولايته حتى تاريخ ٣٠/٦/١٩٨٣ بموجب القوانين رقم ١/٧٦ تاريخ ١٣/٣/١٩٧٦ ورقم ٣/٧٨ تاريخ ٢٠/٢/١٩٧٨ ورقم ١٤/٨٠ تاريخ ٢/٦/٨٠.

٥. الدور التشريعي الخامس عشر ، العقد العادي الاستثنائي الأول ١٩٨٤ ، ٥ حزيران ١٩٨: اقتراح قانون معجل يرمي الى تمديد ولاية مجلس النواب المادة الأولى : تمدد

بصورة استثنائية حتى تاريخ ٣١ /١٢/ ١٩٨٦ ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢ والممددة ولايته حتى تاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١ بموجب القوانين رقم ٧٦/١ تاريخ ١٩٧٦/٣/١٣ ورقم ٧٨/٣ تاريخ ٢٠ ٢/ ١٩٨٧ ورقم ٨٠/١٤ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢ ورقم ٨٣/٩ تاريخ ١٩٨٣/٥/٢١.

٦. الدور التشريعي السادس عشر ، العقد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٢٨كانون الثاني ١٩٨٦ : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تمديد ولاية مجلس النواب مادة وحيدة : تمدد بصورة استثنائية حتى تاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١ ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢، والممددة ولايته حتى تاريخ ١٩٨٦/٢/٣١ بموجب القوانين رقم ٧٦/١ تاريخ ٣/١٣/ ١٩٧٦ ، ورقم ٧٨/٣ تاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠ ورقم ٨٠/١٤ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢، ورقم ٨٣/٩ تاريخ ١٩٨٣/٥/٢١، ورقم ٨٤/٣ تاريخ ١٩٨٤/٦/٢٢. علما أن التمديد لهذه المرة جاء لمدة سنتيت اعتمادا على المقترح المقدم من النواب المدرجة أسمائهم : البير منصور، محمود عمار، محمد بيضون، منير ابوفاضل ، صبحي ياغي، يوسف حمود، زكي مزبودي، صالح الخير، ميشال معلولي، شفيق بدر، علي الخليل، علي العبدالله، عبد الحليم عويدات، فريد جبران، رينه معوض، رائف سمارة، فؤاد لحود، ميشال ساسين، لويس ابو شرف، حسن الرفاعي، ملكون ابلغتيان، منيف الخطيب، الدكتور البير مخيبر، نديم سالم، الدكتور طارق حبشي، فؤاد الطحيني، رشيد الصلح، ادمون رزق، جورج سعادة، حسين منصور، نصري المعلوف، الياس الهرواي، بيار حلو، ناظم القادري، الدكتور هاشم الحسيني، انور الصباح، جبران طوق، نديم نعيم، توفيق عساف، طلال المرعبي، سليمان العلي، اوغست باخوس.

٧. الدور التشريعي السادس عشر ، العقد العادي الثاني ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الخامسة ، ١ كانون الأول ١٩٨٧ : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تمديد ولاية مجلس النواب : مادة وحيدة: تمدد بصورة استثنائية حتى تاريخ ٣١/١٢/١٩٩٠ ولاية مجلس النواب المنتخبين خلال سنة ١٩٧٢ والممددة ولايته حتى تاريخ ٣١/١٢/١٩٨٨ بموجب القوانين ٧٦/١ تاريخ ١٣/٣/١٩٧٦ ورقم ٧٨/٣ تاريخ ٢٠/٢/١٩٧٨ ورقم ٨٠/١٤ تاريخ ٢/٦/١٩٨٠ ورقم ٨٣/٩ تاريخ ٢١/٥/١٩٨٣ ورقم ٨٤/٣ تاريخ ٢٢/٦/٨٤ ورقم ٨٦/١١ تاريخ ١١/٢/١٩٨٦.

٨. اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تمديد ولاية مجلس النواب مادة وحيدة : تمدد بصورة استثنائية حتى تاريخ ٣١/١٢/١٩٩٤، ولاية مجلس النواب المنتخب خلال سنة ١٩٧٢ والممددة ولايته حتى تاريخ ٣١/١٢/١٩٩٠ بموجب القوانين رقم ١/٧٦ تاريخ ١٣/٣/١٩٧٦ ورقم ٣/٨ تاريخ ٢٠/٢/١٩٧٨ ورقم ١٤/٨٠ تاريخ ٢/٦/١٩٨٠ ورقم ٩/٨٣ تاريخ ٢١/٥/١٩٨٣ ورقم ٣/٨٤ تاريخ ٢٢/٦/٨٤ رقم ١١/٨٦ تاريخ ١١/٢/١٩٨٦ ورقم ٥٢/٨٧ تاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٧.

ملحق رقم (٢)

يوضح أسماء النواب والدوائر الانتخابية وتوزيعهم المذهبي خلال سنوات الحرب الأهلية[١]

عدد النواب: ٩٩

محافظة بيروت

	الاسم	الدائرة	المذهب	ملاحظات
١	انترانيك مانوكيان	بيروت الأولى	إنجيلي	
٢	بيار الجميل	بيروت الأولى	ماروني	
٣	جوزف شادر	بيروت الأولى	ارمن كاثوليك	
٤	خاتشيك بابكيان	بيروت الأولى	ارمن أرثوذكس	
٥	سورين اميريان	بيروت الأولى	ارمن أرثوذكس	
٦	ملكون ابليغتيان	بيروت الأولى	ارمن أرثوذكس	
٧	ميشال ساسين	بيروت الأولى	روم أرثوذكس	
٨	نصري المعلوف	بيروت الأولى	روم كاثوليك	
٩	جميل كبي	بيروت الثالثة	سني	
١٠	زكي مزبودي	بيروت الثالثة	سني	
١١	صائب سلام	بيروت الثالثة	سني	
١٢	عثمان الدنا	بيروت الثالثة	سني	
١٣	نجاح واكيم	بيروت الثالثة	روم أرثوذكس	
١٤	رشيد الصلح	بيروت الثانية	سني	
١٥	فريد جبران	بيروت الثانية	اقليات	
١٦	محمد يوسف بيضون	بيروت الثانية	شيعي	

محافظة جبل لبنان

	الاسم	الدائرة	المذهب	ملاحظات
١٧	ابراهيم عبد النور	الشوف	روم كاثوليك	
١٨	بهيج تقي الدين	الشوف	درزي	
١٩	زاهر الخطيب	الشوف	سني	
٢٠	عبد الحليم عويدات	الشوف	سني	

[١] قرص مدمج خاص بمحاضر مجلس النواب اللبناني ، فصل في احد ملاحقه أسماء النواب أعلاه وانتماءاتهم الطائفية ومناطق انتخابهم ، فضلاً عن أسماء النواب المعينين خلال أزمة الحرب الأهلية.

٢١	عزيز عون	الشوف	ماروني	
٢٢	فؤاد طحيني	الشوف	ماروني	
٢٣	كمال جنبلاط	الشوف	درزي	
٢٤	كميل شمعون	الشوف	ماروني	
٢٥	ابراهام ارايروتيان	المتن	روم أرثوذكس	
٢٦	البير مخيبر	المتن	روم أرثوذكس	
٢٧	امين الجميل	المتن	ماروني	
٢٨	اوغست باخوس	المتن	ماروني	
٢٩	فؤاد لحود	المتن	ماروني	
٣٠	ادوار حنين	بعبدا	ماروني	
٣١	بشير الاعور	بعبدا	درزي	
٣٢	بيار دكاش	بعبدا	ماروني	
٣٣	محمود عمار	بعبدا	شيعي	
٣٤	نديم نعيم	بعبدا	ماروني	
٣٥	احمد اسبر	جبيل	شيعي	
٣٦	اميل روحانا صقر	جبيل	شيعي	
٣٧	ريمون اده	جبيل	ماروني	
٣٨	الامير مجيد ارسلان	عاليه	درزي	
٣٩	بيار حلو	عاليه	ماروني	
٤٠	توفيق عساف	عاليه	درزي	
٤١	شفيق بدر	عاليه	ماروني	
٤٢	منير ابو فاضل	عاليه	روم أرثوذكس	
٤٣	الياس الخازن	كسروان	ماروني	
٤٤	فؤاد نفاع	كسروان	ماروني	
٤٥	لويس ابو شرف	كسروان	ماروني	
٤٦	موريس زوين	كسروان	ماروني	

محافظة لبنان الجنوبي

	الاسم	الدائرة	المذهب	ملاحظات
٤٧	انور الصباح	النبطيه	شيعي	
٤٨	عبد اللطيف الزين	النبطيه	شيعي	
٤٩	فهمي شاهين رفيق شاهين	النبطيه النبطيه	شيعي شيعي	توفي انتخب بدلا من فهمي شاهين
٥٠	حميد دكروب	بنت جبيل	شيعي	

٥١	عبد اللطيف بيضون	بنت جبيل	شيعي	
٥٢	ادمون رزق	جزين	ماروني	
٥٣	فريد سرحال	جزين	ماروني	
٥٤	نديم سالم	جزين	روم كاثوليك	
٥٥	علي الخليل	صور	شيعي	
٥٦	كاظم الخليل	صور	شيعي	
٥٧	يوسف حمود	صور	شيعي	
٥٨	نزيه عبد الرحمن	صيدا	سني	
٥٩	راشد الخوري	قرى قضاء صيدا	روم كاثوليك	
٦٠	عادل عسيران	قرى قضاء صيدا	شيعي	
٦١	رائف سماره	مرجعيون- حاصبيا	درزي	
٦٢	علي الخليل عبد الله	مرجعيون- حاصبيا	شيعي	
٦٣	كامل الاسعد	مرجعيون- حاصبيا	شيعي	
٦٤	منيف الخطيب	مرجعيون- حاصبيا	سني	

محافظة البقاع

	الاسم	الدائرة	المذهب	ملاحظات
٦٥	سليم الداوود	البقاع الغربي وراشيا	درزي	
٦٦	ميشال المعلولي	البقاع الغربي وراشيا	روم أرثوذكس	
٦٧	ناظم القادري	البقاع الغربي وراشيا	سني	
٦٨	البير منصور	بعلبك- الهرمل	روم كاثوليك	
٦٩	حسن الرفاعي	بعلبك- الهرمل	سني	
٧٠	حسين الحسيني	بعلبك- الهرمل	شيعي	
٧١	صبحي ياغي	بعلبك- الهرمل	شيعي	
٧٢	صبري حماده	بعلبك- الهرمل	شيعي	
٧٣	طارق حبشي	بعلبك- الهرمل	ماروني	
٧٤	عبد المولى امهز	بعلبك- الهرمل	شيعي	
٧٥	الياس الهراوي	زحله	ماروني	
٧٦	جوزف اسكاف	زحله	روم كاثوليك	
٧٧	حسن الميس	زحله	سني	
٧٨	حسين منصور	زحله	شيعي	
٧٩	سليم المعلوف	زحله	روم أرثوذكس	

محافظة لبنان الشمالي

	الاسم	الدائرة	المذهب	ملاحظات
٨٠	بطرس حرب	البترون	ماروني	
٨١	جورج سعاده	البترون	ماروني	
٨٢	باخوس حكيم	الكوره	روم أرثوذكس	
٨٣	فؤاد غصن	الكوره	روم أرثوذكس	
٨٤	جبران طوق	بشري	ماروني	
٨٥	حبيب كيروز	بشري	ماروني	
٨٦	الأب سمعان الدويهي	زغرتا	ماروني	
٨٧	انطوان فرنجيه	زغرتا	ماروني	
٨٨	رينيه معوض	زغرتا	ماروني	
٨٩	رشيد كرامي	طرابلس	سني	
٩٠	عبد المجيد الرفاعي	طرابلس	سني	
٩١	محمد أمين الحافظ	طرابلس	سني	
٩٢	موريس فاضل	طرابلس	روم أرثوذكس	
٩٣	هاشم الحسيني	طرابلس	سني	
٩٤	سليمان العلي الحسن	عكار	سني	
٩٥	طلال المرعبي	عكار	سني	
٩٦	عبد الله الراسي	عكار	روم أرثوذكس	
٩٧	مخايل الضاهر	عكار	ماروني	
٩٨	صالح الخير	قرى طرابلس	سني	
٩٩	مرشد حسين الصمد	قرى طرابلس	سني	

اسماء النواب المعينين

محافظة بيروت

	الاسم	الدائرة	الطائفة
١	الياس حبيقة	بيروت الاولى	ماروني
٢	انطوان شادر	بيروت الاولى	اقليات
٣	اكرم شهيب	بيروت الثانية	درزي
٤	محمد الجارودي	بيروت الثالثة	سني

محافظة جبل لبنان

	الاسم	الدائرة	الطائفة
٥	عادل صقر	بعبدا	ماروني
٦	محمود ابو حمدان	بعبدا	شيعي
٧	ايمن شقير	بعبدا	درزي
٨	نسيب لحود	المتن	ماروني
٩	منير الحاج	المتن	ماروني
١٠	شاهي برسوميان	المتن	ارمن أرثوذكس
١١	جان عبيد	الشوف	ماروني
١٢	فؤاد السعد	الشوف	ماروني
١٣	وليد جنبلاط	الشوف	درزي
١٤	مروان حماده	الشوف	درزي
١٥	ميشال المر	عاليه	روم أرثوذكس
١٦	طلال ارسلان	عاليه	درزي
١٧	فارس بويز	كسروان	ماروني
١٨	جورج كساب	كسروان	ماروني

محافظة لبنان الجنوبي

	الاسم	الدائرة	الطائفة
١٩	نبيه بري	قرى قضاء صيدا	شيعي
٢٠	محمد عبد الحميد بيضون	صور	شيعي
٢١	عبد الله الامين	بنت جبيل	شيعي
٢٢	انور الخليل	مرجعيون - حاصبيا	درزي

محافظة البقاع

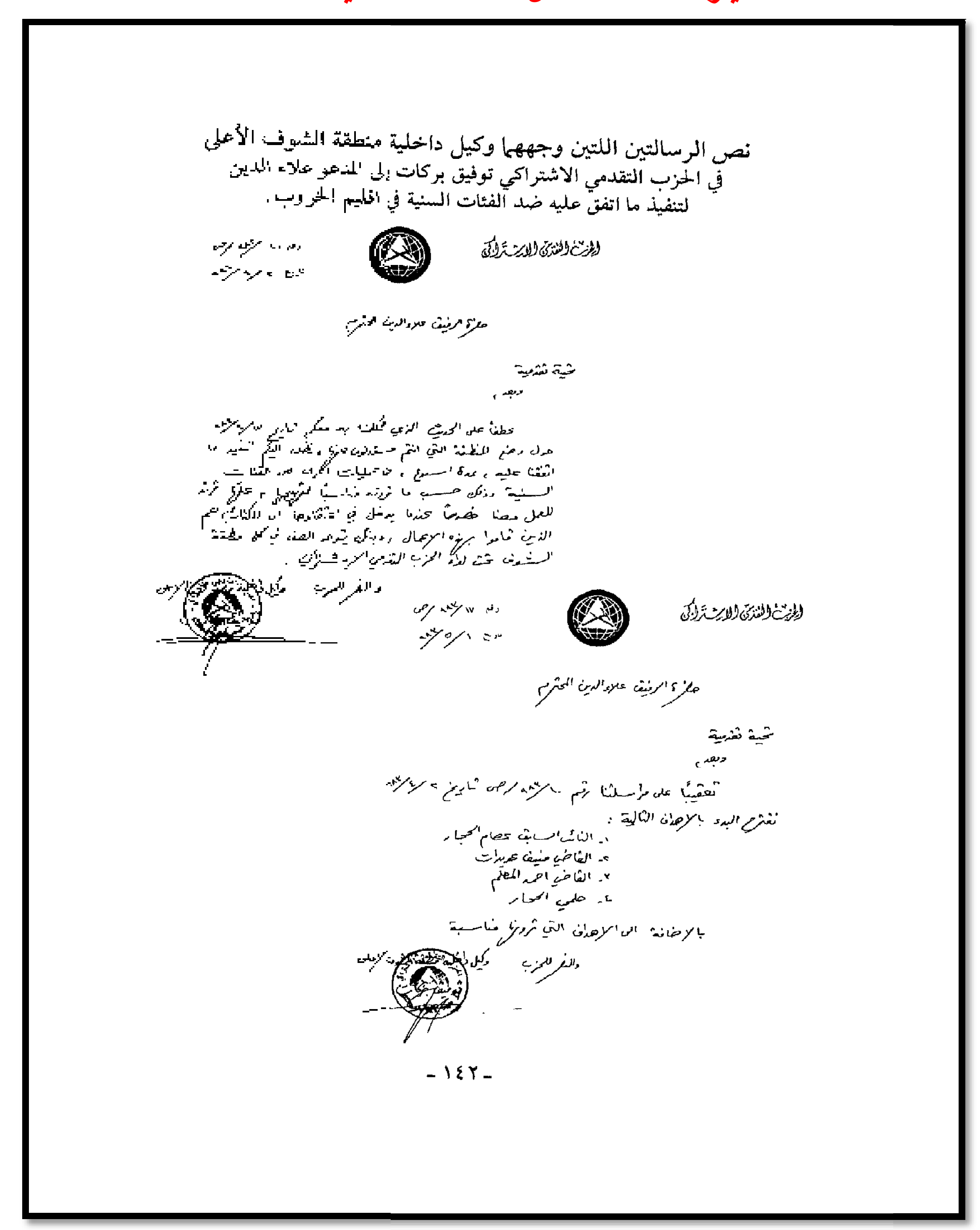
	الاسم	الدائرة	الطائفة
٢٣	روي الهراوي	زحله	ماروني
٢٤	محمد الميس	زحله	سني
٢٥	ايلي الفرزلي	زحله	روم ارثوذكس
٢٦	عبد الرحيم مراد	البقاع الغربي وراشيا	سني
٢٧	فيصل الداوود	البقاع الغربي وراشيا	درزي
٢٨	علي جعفر	بعلبك - الهرمل	شيعي
٢٩	محسن دلول	بعلبك - الهرمل	شيعي

محافظة لبنان الشمالي

	الاسم	الدائرة	الطائفة
٣٠	عمر كرامي	طرابلس	سني
٣١	عمر مسيكه	طرابلس	سني
٣٢	علي عيد	طرابلس	علوي
٣٣	حمد محمد الصمد	قرى طرابلس	سني
٣٤	وجيه البعريني	عكار	سني
٣٥	عبد الرحمن عبد الرحمن	عكار	سني
٣٦	نائلة عيسى الخوري	زغرتا	ماروني
٣٧	سليمان فرنجيه	زغرتا	ماروني
٣٨	اسطفان الدويهي	زغرتا	ماروني
٣٩	الياس سابا	الكوره	روم أرثوذكس
٤٠	سليم عبد الله سعاده	الكوره	روم أرثوذكس

ملحق رقم (٣)

نص الوثيقتين الصادرتين عن الحزب التقدمي الاشتراكي بتاريخ ٢٠ نيسان و ٥ أيار ١٩٨٣ لافتعال الأحداث الطائفية[١] .



نص الرسالتين اللتين وجههما وكيل داخلية منطقة الشوف الأعلى في الحزب التقدمي الاشتراكي توفيق بركات إلى المدعو علاء الدين لتنفيذ ما اتفق عليه ضد الفئات السنية في اقليم الخروب.

الحزب التقدمي الاشتراكي

رقم ١٠/٨٣/ص
تاريخ ٢٠/٤/٨٣

حضرة الرفيق علاء الدين المحترم

تحية تقدمية
وبعد ،

عطفاً على الحديث الذي [illegible] بمركز [illegible] حول وضع المنطقة التي انتم مسؤولون عنها ، نطلب اليكم التنفيذ ما اتفقنا عليه ، بعد اسبوع ، من عمليات الثأر ضد الفئات السنية وذلك حسب ما ترونه مناسباً للتوقيت [illegible] للعمل معنا خصوصاً عندما يدخل في [illegible] الذين قاموا بهذه الاعمال ، وبذلك نوحد الصف في كل منطقة الشوف تحت لواء الحزب التقدمي الاشتراكي .

والنصر للحزب
وكيل داخلية منطقة الشوف الاعلى

الحزب التقدمي الاشتراكي

رقم ١٧/٨٣/ص
تاريخ ١/٥/٨٣

حضرة الرفيق علاء الدين المحترم

تحية تقدمية
وبعد ،

تعقيباً على مراسلتنا رقم ١٠/٨٣/ص تاريخ ٢٠/٤/٨٣
نقترح البدء بالاهداف التالية :
١- النائب السابق عصام الحجار .
٢- القاضي منيف عويدات
٣- القاضي احمد المعلم
٤- حلمي الحجار

بالاضافة الى الاهداف التي ترونها مناسبة

والنصر للحزب
وكيل داخلية منطقة الشوف الاعلى

-١٤٢-

---

[١] عماد يونس ، المصدر السابق ، ص١٤٢.

ملحق رقم (٤)

جدول يوضح معدل سعر صرف الدولار الأمريكي في مقابل الليرة اللبنانية بين عامي ١٩٧٣-١٩٩٠.[١]

السنة	المعدل السنوي لسعر صرف الليرة	السنة	المعدل السنوي لسعر صرف الليرة
١٩٧٣	٢٦١,٠٤	١٩٨٢	٤٧٢,٨٥
١٩٧٤	٢٣٢,٧٨	١٩٨٣	٤٥٢,٨٢
١٩٧٥	٢٩٩,٤٦	١٩٨٤	٦٥١,١١
١٩٧٦	٢٩٠,٨٤	١٩٨٥	١٦٤٣,٤٩
١٩٧٧	٣٠٦,٨٥	١٩٨٦	٣٨٣٨,٠٠
١٩٧٨	٢٩٥,٥٤	١٩٨٧	٢٢٥٠٧,٠٠
١٩٧٩	٣٢٤,٢٨	١٩٨٨	٤٠٩٢٣,٠٠
١٩٨٠	٢٤٣,٥٨	١٩٨٩	٤٩٦٥٠,٠٠
١٩٨١	٤٣١,٣٩	١٩٩٠	٧٠٢٥٩.٠٠

[١] عبد الرؤوف سنو ، مج٢ ، ص١٠١٩.

ملحق رقم (٥)

يبين الجلسات النيابية التي تم فيها مناقشة تمديد مهام المجالس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية واللجان القائمة بإعمال المجالس البلدية بسبب ظروف الحرب الأهلية اللبنانية١٩٧٥–١٩٩٠ وتصديقها[1].

١. الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٧٥ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٥ أيار سنة ١٩٧٥: تمدد ولاية المجلس البلدية والمختارين والهيئات الاختيارية واللجان القائمة بإعمال المجالس البلدية لتاريخ أقصاه ١٩٧٥/١٢/٣١.

٢. الدور التشريعي الثالث عشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٦ ، محضر الجلسة الأولى ٩ آذار سنة ١٩٧٦ ، صدق التمديد للمجالس الاختيارية أسوة بتمديد المجلس النيابي حسب ما جاء في "المواضيع المبحوثة" على قائمة المحضر التي تتصدر الجلسات.

٣. الدور التشريعي الرابع عشر ، العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٧٨، محضر الجلسة الاولى١٩ كانون الثاني ١٩٧٨: مددت ولاية المختارين والمجالس الاختيارية اعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ ولتاريخ أقصاه ١٩٧٨/١٢/٣١.

٤. الدور التشريعي الخامس عشر ، العقد العادي الأول لسنة ١٩٨٣ ، محضر الجلسة الخامسة ،١٢ أيار ١٩٨٣: مددت ولاية المختارين والمجالس الاختيارية اعتبارا من ١/١/ ١٩٨٣ ولتاريخ١٩٨٤/١٢/٣١.

٥. الدور التشريعي السادس عشر ، العقد العادي الثاني ١٩٨٤،محضر الجلسة الثانية ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤ : مددت ولاية المجالس البلدية واللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية اعتبارا من١٩٨٥/١/١ ولتاريخ أقصاه ١٩٨٦/١٢/٣١.

---

[1] تمكن الباحث من إحصاء عدد مرات التمديد من محاضر مجلس النواب خلال مدة البحث.

٦. الدور التشريعي السادس عشر ، العقد الاستثنائي الثاني ١٩٨٥ ، محضر الجلسة الأولى ، ٨/١ /١٩٨٥ ، مددت ولاية المجالس البلدية واللجان القائمة باعمال هذه المجالس من ١٩٨٥/١/١ ولتاريخ أقصاه ١٩٨٦/١٢/٣١.

٧. الدور التشريعي سادس عشر ، العقد العادي الأول ١٩٨٧، محضر الجلسة الثالثة ، ١٦ /١٩٨٧/٤: مددت ولاية المجالس البلدية واللجان القائمة بأعمال المجالس البلدية اعتبارا من ١/١/١٩٨٧ والتاريخ أقصاه ٣١/١٢/١٩٨٨.

٨. الدور التشريعي السادس عشر ، العقد العادي الأول ١٩٨٧ ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٩٨٧/٤/١٦ : مددت ولاية المختارين والمجالس الاختيارية اعتبارا من ١/١/ ١٩٨٧ ولتاريخ أقصاه ١٩٨٨/١٢/٣١.

٩. الدور التشريعي السابع عشر ، العقد العادي الأول ١٩٩٠ ، محضر الجلسة الثانية ، ١٩٩٠/٣/٢٠ : "مددت ولاية المختارين والمجالس الاختيارية بمفعول رجعي اعتبارا من ١٩٨٩/١/١ ولتأريخ أقصاه ١٩٩١/١٢/٣١.



Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Kufa
Faculty of Arts
Department of History

The Attitude of the Lebanese Parliament towards the Civil War in Lebanon 1975-1990

A Thesis
Submitted by

Basim Ahmed Hashim Al-Ghanimy

To the Council of the College of Arts
/University of Kufa
As a Fulfillment of the Requirements for Ph.D Degree in
Contemporary History

Supervised by

Asst. Prof. Dr. Ali Adhum Mohammed

2014 A.D.　　　　*1435 A.H.*

Summary:

The civil war in Lebanon 1975-1990 is one of the main crisis which the region witnessed during its contemporary history. It had, through its reasons, events and results, negative reflections on all of the Lebanese life aspects. This war did not start suddenly but it was precede by internal and external factors which led to is beginning, benefiting from the social contradictory and demographic diversity.

The study is divided into an introduction, four chapters and a conclusion which included the main results reached through the study. The first chapter tackled some features of the Lebanese reality before the rise of the war from 1943 until its start in 1975which is a crucial period because it reflected a sufferings of the country on all levels and led to political conflicts that had a great effect on the crisis that took place. The chapter comprised four sections, in the first, the social and economic reality of Lebanon during the mentioned period, briefly. In the second section, a preliminary reading of the establishment of the parliament and its structure, was included, it also included the social and political structure of the council during the years of the war. While the third section previewed the political powers and the establishment of the military institutions. As for the fourth section it tackled the reasons of the civil war.

The second chapter discussed the parliament council and the social, economic and legislative effects of the war 1975-1990 within four sections. The first section previewed the reasons of the civil law in Lebanon in the light of the parliament visions, while the second one discussed the social reality during the civil war. The third one discussed the economic situation and the fourth one tackled the judicial legislations.

The third chapter concentrated on the parliament council and the military reality in Lebanon 1975-1990. It is divided into four sections , in the first, the attitude towards the military troops is discussed, while the second one tackled the Lebanese military institution and its role in the

war, and the third discussed the envision of the south and the fourth discussed the understandings of the parliament parties.

The fourth chapter referred to the parliament council and the results of the civil war. The first section discussed the Syrian attitude while the second discussed the conference of Al-Riyadh and Cairo and the Arab mediation to solve the crisis. The third section discussed the Israeli invasion and its developments. While the last one discussed Al-Ta'ef agreement and the end of the civil war. As for the conclusion it listed the results reached through the study.

The study concluded that the Lebanese Parliament had a weak attitude in dealing with the crisis which is incompatible with its legislative and historical role. From another point, the parliament represented an important center in which its members gathered from different doctrines, they attempted to transfer the conflict from the street to the parliament in a conflict of another type.

The political parties differed in the reasons they put forward for the war, the Christians attributed it to the Palestinians, while the Muslims attributed it to the deprivation of the rights.

The parliament sometimes was affected by the policy of the regional countries which saw the war as an area for achieving their policy and their own agendas. Other parties attempted to benefit from the situation in enhancing their political and military attitudes against each other.